الأستاذ الدكتور معن خليل العمر

علم اجتماع الفضائح





أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

الفضيحة لا تزحف بين أرجل الناس،

بل تطير بين أفواههم

تصدم المسؤول ولا تجامل المشهور

عندما يجنح عن الضوابط الاجتماعية

لكن لولا السلطة الرابعة لما رفع الستار عنها

وتم التشهير بها

معن خليل العمر




أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

المحتويات

الفصل الثالث: الثقافة الاجتماعية للفضيحة

استهلال

3 / أ – عناصر الثقافة الاجتماعية للفضيحة

1 – التشهير

2 – الوصمة أو الوسمة الاجتماعية

3 – النبذ الاجتماعي

4 – الضحية

5 – الضبط الاجتماعي

6 – السلطة الرابعة ووثائق "ويكيليكس"

7 – الفساد

أ – طبيعة الفساد

ب – الفساد السياسي والبناء الاجتماعي

ت – تمأسس الفساد السياسي

ث – الفساد الإداري

ج – الرشوة

ح – الاختلاس

خ – التزوير

د – الغش

ذ – الابتزاز

ر – الاحتيال الضريبي

ز – استغلال النفوذ

الفصل الرابع: على ماذا يتم التستر عليه؟

الفصل الخامس: فضائح جيت

الفصل السادس

المقدمة

عادة ما يدرس علم الاجتماع جرائم الأحداث والبالغين من أبناء الطبقة الفقيرة والعاطلين عن العمل وأبناء الأسر المفككة وجنوحهم وانحرافهم، لكنه يدرس، بنحو ثانوي، جرائم ذوي الياقات البيض، ونادراً جداً ما يدرس جرائم كبار المسؤولين من أصحاب القرارات العليا وساسة الأنظمة السياسية وانحرافات رجال الدين ومشاهير الرياضة، بسبب صعوبة الوصول إليهم واستحصال المعلومات منهم أو إفصاحهم هم عنها. فأصبحت هذه التجاوزات على المصلحة العامة وخروقهم للقواعد القانونية واستغلالهم لسلطة الموقع الذي يشغلونه غائباً عن أدبيات علم الاجتماع.

بيد أن حذاقة رجال الصحافة ولوذعيتهم في المجتمعات الحضرية والصناعية وجرأتهم على سبر غور الأحداث المتستر عليها وعلى سريات الصفقات المشبوهة، في ظل التقدم والتطور، الذي أحرزته الأجهزة الالكترونية في التواصل الاجتماعي مع وجود موقع (ويكليليكس) الالكتروني لم تعد فيه الأسرار تصمد طويلاً، بل عاد يمنح للديمقراطية حياة أفضل ويضمن في النهاية لكل إنسان أو مؤسسة أو دولة معاملة قائمة على الصدق والشفافية.

بتعبير آخر، إن عيون السلطة الرابعة وأقلامها ووثائق ويكيليلكس تعمل من أجل عالم بلا أسرار وأن يكون العالم مفتوحاً بعضه على بعض وإن عصر الأسرار قد ولى مما سيفرض تغيراً حتمياً في أنماط السلوك البشري المتحضر والمتطور.

أقول إنها ثورة فعلية في مجال التواصل تكشف اسراراً عتّمَ عليها المارقون الكبار والجشعون مالياً وسلطوياً وما طبخوه في السّر في مطابخ ملوثة غير صافية ولا نقية.

ديدني من هذا الطرح هو القول إن الحاجة أضحت ضرورية لإرساء حقل جديد في علم الاجتماع يسد ثغرة كبيرة في جداره الواسع لدراسة تجاوزات ومروقات وخروقات يرتكبها علية القوم لم يصرحوا بها بسبب خوفهم من انكشاف أمرهم وخسران سلطانهم وثروتهم وخشية أن يوصموا بوصمات سيئة.

ومن نافلة القول إن هذا الحقل الكبير يريد أن يعيش الناس خارج الأسوار ومن دون أسرار ليروا الحقيقة كما هي لا كما يصورها لهم كبار المسؤولين، وهذه المسؤولية لا تحصل بنحو انسيابي، بل بوجود ضوابط رسمية جريئة غير محابية مع وجود عيون راصدة وثاقبة وأقلام ناقدة لا تجامل ولا تحابي، بل موضوعية في ظل التواصل الاجتماعي الالكتروني، عندها، يغدو الفرد محصناً من السلطة الرابعة ومن اي اغتصاب او استحواذ على حقوقه من كبار المسؤولين القابعين على هرم السلطة والأنساق البنائية.

إذن، هو حقل يتناول ما لم يستطع تناوله الباحثون قبل ثورة المعلومات والتطور الالكتروني في العصور السالفة.

يتضمن هذا المؤلف ستة فصول، يتناول الأول منها المدخل الى علم اجتماع الفضائح ويتساءل الثاني عن إمكانية تشكيل الفضيحة للمشكلة الاجتماعية، في حين أخذ الثالث مساحة الثقافة الاجتماعية للفضيحة، وحاول الرابع الإجابة عن السؤال الذي مفاده على ماذا يتم التستر عليه؟ أما الخامس فقد طرح ستة نماذج من الفضائح أطلق عليها (فضائح جيت). أخيراً عرض السادس فضائح ارتكبها كبار المسؤولين في المجتمع.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أقدّم خالص شكري وامتناني الى زوجتي **جيهان عاصم الطائي** التي طبعت مسودة هذا الكتاب مع إبداء ملاحظتها حول حقائق الفضائح وتشجيعها لي على الخوض في هذا الميدان الجديد جزاها الله كل خير.

أخيراً أسأل الحق، الذي منح كل الحق وجوده أن يسدد خطانا وأن يتوج بالنجاح مسعانا وأن يوفقنا إلى المعرفة التي هي غايتنا الأولى والأخيرة في كل ما نزاوله وبالله العون ومنه التوفيق.

الأستاذ الدكتور

معن خليل العمر

سدني – استراليا


أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

الفصل الأول

المدخل الى علم اجتماع الفضائح

استهلال

1 / أ – مفهوم الفضيحة **Concept of Scandal**

1 / ب – الفضيحة والإشاعة

1 / ت – الفضيحة والشهرة

1 / ث – طبيعة السلوك المفضوح

1 / ج – حقل علم اجتماع الفضائح


أهم جروبات على تليجرام
باحثون
هنا سور الأزبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

استهلال

سوف أتناول موضوع الفضيحة قديماً وحديثاً لكي أعطِي لمحة تاريخية عنها بين الناس وأهميتها في تفاعلهم وحياتهم اليومية وكيف تفعل فعلها في ضبطهم الاجتماعي وهي كما يأتي:

الفضيحة قديماً بدأت بـ(جلاجل) أمام العشرات فأصبحت بـ(فيديو) أمام الملايين.

(الفضيحة أم جلاجل) فعَلّها أهل الزمان الماضي بزف شخص المفضوح على حمار بالمقلوب تصحبه الأجراس (الجلاجل) لتعرف البلدة كلها بفضيحته، فمن لم ير الفضيحة تصل إليه عن طريق السمع لينقلها بدوره إلى شخص آخر فآخر وهكذا كانت تتم عملية (التشهير) قديماً لأي فضيحة.

أما اليوم فكل ما تحتاجه لتفعّل فضيحة بجلاجل هو أن تنشرها من خلال فيديو على موقع (اليوتيوب) فتضمن بذلك (تجريس) المفضوح أمام ملايين الأشخاص الذين سيتناقلون فيديو الفضيحة بأمانة تامة من دون تحريف أو توابل إضافية بمجرد الضغط على كلمة (شير) لتنتقل الفيديوهات إلى صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وبهذه الطريقة السهلة التي اتاحتها لنا تكنولوجيا اليوم يمكن للعالم كله أن يكون شاهداً على الفضيحة.

كلما كانت الفضيحة أكثر سخونة وشخصية المفضوح أكثر شهرة زادت نسبة المشاهدة وعدد مرات (اللايك) فالفيديو الذي يفضح فيه (س) خطيئته السابقة (ع) لن تنتشر بالسرعة نفسها، ويتوسع انتشار فيديوهات فضائح الإعلامي فلان والفنان علان، والسياسي ترتان والذي يقف وراءهم غالباً خصمهم أو خصومهم لتصفية حسابات قديمة وحديثة أو منافسيهم لتسديد ضربة تحت الحزام تجعلهم يفقدون جزءاً كبيراً من معجبيهم ومناصريهم.

التهمت نيران الفضيحة نجومية كثير من المشاهير وكانت سبباً في اعتزال فنانين والإطاحة بسياسيين، وفي الوقت الذي دمرت فيه فيديوهات اليوتيوب

مصداقية اعلاميين كانت سبباً في سطوع نجوم آخرين ومثلما قادت فيديوهات الفضائح بعضهم إلى الإفلاس كانت منجم الذهب و(وش السعد) على غيرهم.

الإعلامي الساخر (باسم يوسف) واحد من أكثر المستفيدين من فيديوهات فضائح الإعلاميين والسياسيين والفنانين المنتشرة على مواقع (اليوتيوب)، الذي بدأ عبر قنواته برنامجه الأشهر على مستوى الوطن العربي.

أشهر فضائح نجوم الفن والسياسة والرياضة في علاقات مشبوهة ومخدرات وتسريبات، أبرز الفضائح بحيث لم يسلم أحد من نجوم الفن والسياسة والكرة والإعلام من فيديوهات الفضائح الحقيقية أو المفبركة على موقع اليوتيوب. [www.youm7.com]

لا نكتفي بهذه المقدمة الوجيزة، بل ندلف إلى ما قدمته "ليال كيوان بو عجرم" حول حقيقة الفضيحة بين الناس، إذ قالت: تعج صفحات التاريخ بأخبار تطال المشاهير والناس العاديين، وإذا ألقينا نظرة على فضائح الناس العاديين نجدها لا تُقارن بتلك، التي يتورط فيها المشاهير، لناحية العدد، وقد يعود السبب إلى تسلط الأضواء على المشاهير، الذين سرعان ما تنتشر أخبارهم السيئة قبل الجيدة. وقد يتورط العديد من الناس غير المعروفين في فضائح كثيرة من دون أن يدري بهم معارفهم والأبعد قليلاً ومن دون أن يتخذ الخبر طابعاً انتشارياً واسعاً.

لا يمكن لأحد أن ينكر حبه لسماع فضائح الجيران والناس، وإن اختلفت طرق التعامل معها بين شخص وآخر، فبعض الناس يتناقلها ويروج لها وبعضهم الآخر يسمعها ويتجاهلها بعد مدة وكأن شيئاً لم يكن، لكن يبقى المعني المباشر بها هو الوحيد الذي يعيش معها كلَّ لحظة ويتذوق مرّها إلى أن تنطفئ وتزول وينساها الناس، وقد لا تزول! ولأن الناس يحبون كشف المستور ولأن الفضيحة تغيّر مجرى الحياة بالنسبة إلى الشخص محور الفضيحة ولمن حوله، ولأن الناس يحبون كل ما يبعدهم عن الروتين ويضفي نكهة جديدة على مذاق يومياتهم، ما إن يسمعوا بفضيحة ما حتى يسارعوا للأخذ بها وتداولها ولا يخلو

الأمر من إضافة بعض التوابل إليها بما يجعل مذاقها مناسباً لخيالهم وما يشتهونه لكن كيف يتحول حدث ما إلى فضيحة؟ وما هي الفضيحة؟

يشرح الاختصاصي في علم النفس الاجتماعي الدكتور كمال بطرس معنى الفضيحة بأنها "انكشاف المساوئ وإشهارها وإعلانها أمام الناس مما يجلب العار ويخدش الحياء ويؤذي المفاهيم والقيم الأخلاقية العامة في المجتمع، وهي تجاوز يطعن المجتمع في معتقداته ولكن التجاوز الأخلاقي يبقى مسألة نسبية تخضع لتغير الزمان والمكان، ومنها أنواع كثيرة من الفضيحة الأخلاقية إلى الاجتماعية والمالية والسياسية والإعلامية وغيرها". والفضيحة، في حقيقتها، إدعاء أو مجموعة من الإدعاءات والمزاعم، التي تنتشر انتشاراً واسعاً مسببة الضرر المعنوي وأحياناً المادي لأصحابها الذين قد يكونون مؤسسات أو افراداً أو حتى عقائد أو معتقدات، وقد تكون الفضيحة مبنية على مجموعة الإدعاءات الصحيحة أو الكاذبة أو الاثنين معاً. وفي تعريف الفضيحة الاجتماعية يعدّها بطرس، ببساطة، "مخالفة للعادات السائدة في مجتمع ما والخروج عن المألوف، والزمان يلعب دوراً مهماً في عدّها فضيحة، علاوة على ثقافة المجتمع. فكثيراً ما نرى أن ما يعدّه مجتمع ما، في دولة ما هو أمر عادي بالنسبة الى غيرهم من المجتمعات حتى لو كانوا يعيشون في الدولة ذاتها وينسحب الأمر على بقية المجتمعات في الدول كافة".

وعن الفضيحة الجنسية يقول "إنها الفضيحة التي تنطوي على ادعاءات أو معلومات عن الأنشطة الجنسية، التي يفعلها العامة. وكثيراً ما ترتبط بنجوم السينما ورجال السياسة أو غيرهم في نظر الجمهور وتكبر وتنتشر الفضيحة على حسب مكانة الشخص المعني بها، وقد تكون الفضيحة حقيقة أو نتاج ادعاءات كاذبة أو مزيجاً من الاثنين معاً".

ويرى بطرس أنها جزء من طبيعة البشر "التلصصية" وهي مرتبطة أيضاً بحاجة الناس إلى إيجاد التوازن والإحساس به. "ونحن البشر نحب الفضائح لأن الحياة مملّة ومزعجة وأيضاً لأننا بطبيعتنا لدينا الحس "الحكمي"، أي

إطلاق الأحكام على الغير وهذا ينبع من نزعتنا السلطوية والتسلطية اللاواعية، ولا شيء يمكن أن يؤمن لنا شعورنا بالاكتفاء الذاتي والمعنوي أكثر من إحساسنا بالتفوق على الغير".

والنقطة الرئيسة، التي يشدد بطرس على ضرورة الانتباه اليها، هي أن الفضيحة في مكان ما "تحصل عندما يفشل المرء في التفاوض مع المعتقدات الاجتماعية الراسخة والتناقضات الحاصلة والمتمثلة بالنزاع حول التمسك بالحرية الشخصية والتزام المبادئ العامة التي يفرضها على المجتمع. وكلما كان المرء معروفاً أكثر في المجتمع كبرت الفضيحة واتخذت مساراً أوسع انتشاراً". [www.annahar.com]

1 / أ – مفهوم الفضيحة Concept of Scandal

تعني الفضيحة كشف ما يتستر عليه أصحاب المراكز السياسية أو الاقتصادية أو الصناعية العليا خوفاً من التشهير بهم أو إقصائهم من مناصبهم ووصمهم بوصمة مخزية تستمر طيلة حياتهم، بل وحتى بعدها تنسحب على أفراد أسرتهم لأن المتستر عليه يكون خارجاً عن القانون والآداب العامة ويمس شرف المهنة واعتباره الاجتماعي والمهني، فضلاً عن زعزعة الفضيحة ثقة الناس بالمتستر على الفعل الشائن والمنافي للأخلاق أو لكونه يمثل ممارسة فاسدة تحتل عناوين الأخبار في الصحف الرئيسة لمعظم وكالات الإعلام الدولية والمحلية لأنها مثيرة للدهشة والاستغراب والاستنكار لدى أغلب الناس لكونه غير متوقع ومفاجئ لهم ولم يحسبوا له حساباً.

وهذا ما يهتم به علم النفس الاجتماعي في حقل الرأي العام وحقل علم الإجرام في علم الاجتماع وحقل الضبط الاجتماعي لأنها تمس الوظيفة العرفية والرسمية للضوابط، كذلك يندرج تحت باب التنظيمات الاجتماعية لأنها تتعارض مع أهدافها الرسمية، ولها صلة بحقل الاتصالات لأنها تكشف عن القنوات الإعلامية والشعبية في تناقل الأخبار السيئة، التي تكون أسرع من الجيدة والحميدة، كذلك حقل التغير الاجتماعي لأنها تحفز ميكانيزميات المجتمع

على استئصال المفسدين واجتثاثهم واستصلاح ما هو فاسد أو الخروج إلى مرحلة أكثر مراقبةً ومحاسبةً ومعاقبةً كل من ينخرط في التستر على الغش والخداع والكذب والاحتيال الممارس في المؤسسات الرسمية ويضر بالمجتمع وقواعده الضبطية واعتبارها الوطني والاجتماعي.

حريّ بنا أن نشير إلى أركان الفضيحة، التي تعكس بناءها الاجتماعي بحيث إذا توفرت (الأركان)، عندئذٍ، يبرز الحدث على هيئة إعلان تشهيري يحدد وقوع تصرف يحمل الركائز الآتية:

1 – فعل اجتماعي يكون منافياً للأخلاق أو مجافياً للأعراف أو مخترقاً لأحد القواعد القانونية.

2 – دافعه وهدفه المال أو الجنس.

3 – يتستر فاعله عليه خوفاً من انكشاف أمره.

4 – احتماء فاعله بمبررات تسويغية.

5 – يكشف عوراته الصحفيين فينشرونه لأنه فعل مفاجئ صادر من موقع غير متوقع صدوره.

6 – لا يتم التعرف عليها أو يُكشف أمرها في زمانها ومكانها وجيلها إلا بعد فوات أوانها وذلك بسبب التعتيم والتكميم الذي يمارسه صاحبها.

7 – لا تتصف بتستر فاعلها عليها، بل تتصف، أيضاً، باستغلال صلاحيات المنصب القيادي لخدمة شاغله ويجبرها لإثرائه وتغذية نفوذه وثروته وتعزيزهما.

8 – هي فعل اجتماعي مناف ومجاف للنواميس الاجتماعية والأعراف الثقافية والأخلاق القويمة والمنطق الرشيد.

9 – إنها أحد وسائل الضبط الاجتماعي العرفي التي تردع أصحاب النفوس الضعيفة والطامعين الجشعين والمستغلين والمحتكرين والأفاقين والجانحين (أي الخارجين عن القوانين المرعية والتقاليد الموروثة).

10 – الإحاطة السرية بتنفيذ صلاحيات المسؤولين في المناصب العليا وطريقة ممارستهم للسلطة مع صعوبة تقويم جدية شخصياتهم أو أسلوبهم في الإدارة أو ميولهم الشخصية أو حتى نفوذ أفراد أسرهم.

11 – النساء أكثر خوفاً من الرجال من فضيحة تصرفاتهنَّ لأن الضوابط الاجتماعية العرفية صارمة عليهنّ وراصدة لأفعالهنَّ.

12 – كلما تقدم الإنسان (ذكراً كان أم أنثى) في عمره يتجنب الوقوع في فضيحة تمس سمعته ومكانته وشخصيته.

13 – كلما ارتقى الانسان على التدرج الاجتماعي أدرك مخاطر الفضيحة، على مركزه الاجتماعي فلا يخوض مدارها.

14 – وصمة الفضيحة أقوى وأقسى من عقوبة السجن لأن الأولى لها تأثيرات علائقية وتفاعلية ونبذية مجتمعياً.

15 – عاقبته الوصمة الاجتماعية السلبية والمدانة

إذا توافرت هذه الأركان في أي حدث متستر عليه، بنحو متعمد، من جماعته بحثاً عن مال أو جنس او كليهما غالباً ما يكتشفه صحفي حاذق ونابه في مهنته عندها يمسي الحدث فضيحة. ولما كانت أغلب جوانب الحدث تمثل مخالفات اجتماعية أكثر من كونها قانونية فإنها لا تقع تحت غطاء حقل علم الاجرام، بل حقل علم الاجتماع وعندما لا يوجد حقل خاص بالمخالفات الاجتماعية العرفية فإن ذلك يتطلب حقلاً جديداً لاسيما وإن الفضائح تعج وتتفرخ عند وبعد كل مرحلة تغيير سياسي واقتصادي، وقد شاهدنا هذا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشمولية في شرق أوروبا والعراق وسوريا وماذا برزت من فضائح إجرامية وأخلاقية لم تكن تعرفها هذه البقاع في العالم أبرزها الدعارة والاتجار

بالبشر والنساء وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة والفساد المالي والسياسي، التي نتجت عن انهيار مؤسسات سياسية عملاقة مضى عليها أكثر من نصف قرن فقد فيها آلاف، بل ملايين العناصر البشرية وظائفهم ومصدر رزقهم وحلَّت محلهم عناصر أخرى لا تمتلك الخبرة السياسية والأهلية المهنية والنزاهة فحصل التهريب والبغاء فأمست روسيا أكبر مصدر للبغاء بسبب فقدان النساء وظائفهنَّ في النظام السابق أو البطالة، التي سادت أزواجهن فأضحوا من دون عمل مما أجبروا زوجاتهم بالاشتغال بهذا العمل، فضلاً عن نشوء العصابات الإجرامية المحترفة في الاتجار بالبشر والأسلحة والعملة الأجنبية والفساد المالي والأخلاقي فتبلورت فضائح تنطبق عليها أركان بنائها الاجتماعي المذكورة أعلاه.

بتعبير أدق تعني الفضيحة جريمة المسؤولين واستهتار المشاهير وغرور النخبة واستئثار القادة المتستر عليها منهم خوفاً على مناصبهم العليا لمعرفتهم أنها مارقة وخارقة وجانحة للقواعد والمبادئ القانونية والعرفية.

وقبل أن ننصرف عن هذا المفهوم نلخصه بالعرض الآتي:

الفضيحة: تعني غرامة جزائية مكلفة معنوياً ومهنياً ومادياً يدفعها المجافي أو المنافي أو المتجني على الضوابط الاجتماعية لشاغل المنصب العالي في التنظيم الرسمي، مرغماً على دفعها على الرغم من تستره على فعله المفضوح من السلطة الرابعة التي أزالت مكياج السلطوي والأمني والإعلامي ورتوشه التجميلية فتوصمه بما جنى على نفسه فيضحى منبوذاً اجتماعياً ومهنياً.

أما موضوع الفضيحة (لا المفضوح) بين الناس فإن لها فريقين منهم، الأول: يتداولها ويتناقلها لأنه ميال إلى معرفة خصوصية الأفراد والاطلاع على كل شيء متستر عليه، وبالذات أصحاب المسؤولية والمراكز الحكومية المتنفذة لإشباع ميله بشؤون الآخرين المتضرر منهم والمغرر بهم. أما الثاني: فإنه لا يميل إلى الاطلاع على معرفة خصوصية حياة الآخرين لكونها لا تعنيه أو

لانشغاله بمشاغله الخاصة. إذن، موضوع الفضيحة (يتمدد) عند بعضهم و(ينكمش) عند الآخر حسب اهتمامه وانشغاله.

لا جرم من القول إن للفضيحة وظيفة اجتماعية تكمن في إصلاح المجتمع وتغييره وتنقيته من عناصر الفساد ليعيش معافى في حياته التنظيمية ويعيد النظر في تقويم ضوابطه الرسمية لإصلاح العجز فيها أو لملء الثغرات عندها لكي تساعده على مواجهة ضرورات التقدم والتطور.

ومن نافلة القول إن علّة المفضوح، التي تصيب شاغلي المناصب العليا وممارسي الصلاحيات الواسعة تكون مغرية لهم بالخروج عن ضوابطه المهنية والنفسية فتكون بمنزلة (مهماز) محرك لجنوحه أو انحرافه عنها مُحتَمياً بعلو منصبه وما يقدم إليه من مكاسب واسعة، وهنا يكون بعيداً عن أعين الرقيب المهني والاجتماعي بسبب علو منصبه.

بيد أن للعصر الحالي خصوصية تتميز بالحرية الفكرية ومنظمات مدنية حرة ومستقلة لا علاقة لها بالحكومة لتحمي المواطن من التجني عليه واغتصاب حقوقه وحريته، أقول إنها تعمل كمصفاة للشوائب المهنية لكيلا يتضرر المواطن منها، ولما لا تستطيع إزالتها بنفسها فإنها تسقط الأقنعة وتزيل الستائر المتستر بها ذلك المجافي أو المنافي أو المتجني على حقوق المواطن لتشتهر به وتكشف ممارسته اللاخلاقية واللامهنية واللامسؤولة لتنبيه المجتمع إليها من أجل استئصالها قبل استفحالها. لكن هذه (المصفاة الإعلامية والمدنية) لا تتوفر إلا في المجتمعات التي تخدم حقوق الإنسان وتمنحه الحرية الفكرية وتوازن بين حقوق الفرد وواجباته وتحترم القيمة الإنسانية وتخشى الفضائح ولها قوانين وتشريعات عادلة ومنصفة لسكانها لا تفرق بين عناصره على أساس العرق أو الدين أو الإقليم أو الحزب السياسي أو القبيل. عندها تنكمش حالات الفضائح ولا تتمدد فتحصل – هذه المجتمعات – على اعتبار دولي متميز وثقة عالية بضوابطها المحترمة لقيمة الانسان وليس لقيمة المسؤول.

1 / ب – الفضيحة والإشاعة Scandal and rumour

تنطوي الفضيحة على سلوك فعلي مضاد لصحة المجتمع بينما تنطوي الإشاعة rumour على كلام لفظي ينقصه الدليل والبرهان لكن كلاهما يثيران فضول الناس والسلطة الرابعة لأنهما يتناولان خصوصية كبار المجتمع ومشاهيره ونجومه وكلاهما يؤثران سلباً على مسيرة الحياة الاجتماعية وايقاعاتها اليومية. لكن الأولى (الفضيحة scandal) تكثر وتتنوع في المجتمعات الصناعية والحضرية والمعلوماتية وتقل في المجتمعات البدوية والريفية والتقليدية بسبب قوة الضوابط الاجتماعية العرفية وتماهي معظم أفراد المجتمع معها، على نقيض الثانية (الإشاعة)، التي تكثر وتنتشر في المجتمعات الريفية والتقليدية والمحافظة أكثر من الحضرية والصناعية والمعلوماتية بسبب تنوع الوسائل الإعلامية التي تنقل الأخبار إلى الجمهور أولاً بأول.

وللإحاطة أكثر بالفضيحة الاجتماعية نقول إن عقوبتها أقوى من عقوبة الإشاعة الاجتماعية، التي تصل عن الأولى إلى النبذ الاجتماعي والوصمة الاجتماعية، بينما عن الثانية لا يحصل ذلك لأنها غير واقعية تنقصها الأدلة والبراهين. وغالباً ما يُبالغ في حجم الاشاعة، سلباً أو ايجاباً، وخطورتها أو نفعها لأنها تنتقل شفاهاً، في أغلب الأحيان، بينما الفضيحة لا تخرج عن إطارها القانوني لا زيادة فيها ولا نقصان من دون مبالغة أو ابتسار لأنها غالباً ما يحاربها المجتمع ويقضي عليها، في حين لا يستطيع المجتمع حجب أو منع الإشاعة لأنها من صنعه يحتاجها عند الأزمات والمناسبات والحروب والانكسارات والانتصارات، وغالباً ما تثير الذعر والخوف عند الجمهور، بينما الفضيحة لا تعمل ذلك، بل تعمل على الارتياح النفسي والاجتماعي والسياسي لأن اكتشافها تمَّ من السلطة الرابعة أو الحكومة أو التنظيمات المدنية مما تفرح الناس وتسعدهم عند معرفتهم انكشاف ما كان متستراً عليه من أصحاب المواقع العليا أو مُلاك السلطة والنفوذ والمال.

لا جرم من الإشارة إلى أن الإشاعة تزداد أو تنتشر بين الفقراء والعاطلين عن العمل والأميين بينما الفضيحة لا يكون لها مكان عندهم أو بينهم لأنهم لا يملكون المال أو السلطة أو النفوذ، بل هم مقهورون ومضطهدون من أصحاب النفوذ والسلطة، أقول إن الخائف والمسكين ليس لديه ما يفضحه، بل يسهم هو في تطيير الشائعات حول ما يعاني منه أو ما يتمناه على نقيض أصحاب المراكز العليا، الذين يتسترون على مخالفاتهم ومجافاتهم للقواعد والقوانين خوفاً من فقدان مناصبهم واعتبارهم الاجتماعي وثرواتهم المالية ونفوذهم الرسمي.

أدلف، الآن، إلى استخلاص صفات الإشاعة، على نحو نقاط، وهي ما يأتي:

1 – هي خبر أو مجموعة أخبار زائفة تنتشر في المجتمع بنحو سريع وتتداول بين العامة ظناً منهم بصحتها.

2 – شيقة ومثيرة لفضول المجتمع والباحثين.

3 – تفتقر دائماً إلى المصدر الموثوق الذي يحمل أدلة على صحة الخبر.

4 – تمثل جزءاً كبيراً من المعلومات التي تتعامل معها.

5 – تسقط تفاصيل المعلومات في حال تنقلها من شخص إلى آخر.

6 – لها أهداف ومآرب تتماشى مع مبتغات مثيريها.

7 – من أهدافها ما هو ربحي أو سياسي أو إرباكي.

8 – تحوم حول الرموز والنجوم والمشاهير في المجتمع والسياسة والرياضة والفن.

9 – يصنعها المجتمع للأمور المزمع حدوثها أو المترقبة.

10 – أحد أسباب انتشارها هو انعدام المعلومات.

11 – واسعة الانتشار في المجتمعات الأمية وذات الوعي الواطئ.

12 – لها أنواع عديدة منها:

أ – الزاحفة التي تُروّج ببطء.

ب – العنفية، التي تُروّج أبان الحروب معتمدة على العواطف والذعر والخوف والغضب والسرور.

ت – الغائصة، التي تهبط وترتفع حسب الظروف.

13 – تجعل من الخطأ صواباً ومن الصواب خطأً.

14 – أنها جوهر الشغب.

15 – دافعها الحسد والكراهية.

أما الفضيحة فيمكن استخلاص صفاتها كما يأتي:

1 – إنها فعل مناف للأخلاق ومجاف للقواعد القانونية.

2 – ليست زائفة، بل واقعية.

3 – تثير فضول الناس والباحثين.

4 – لا تفتقر إلى المصادر الموثوقة، التي تحمل أدلة على صحتها.

5 – تمثل المعلومات بكاملها، التي تتعامل معها.

6 – تسقط بعض تفاصيلها عند تداولها بين الناس.

7 – لها أهداف تعكس أغراض مبتغيها.

8 – تحوم حول المشاهير والساسة ورموز المجتمع.

9 – من أهدافها المال والجنس والسياسة.

10 – يصنعها الفاسد وليس المجتمع لأنه يحاربها.

11 – تفضحها السلطة الرابعة والحكومة والمنظمات المدنية.

12 – تنتشر في المجتمعات الحضرية والصناعية أكثر من البدوية والريفية.

13 – لها أنواع في السياسة والمال والرياضة والتجارة والصناعة.

14 – تكشف عن الخطأ والفساد الأخلاقي والقانوني.

15 – ليس لها صلة بالشغب.

16 – تكون الفضيحة دافعاً مباشراً لإصلاح الفساد وتنمية المجتمع.

بعد هذه المقارنة الثنائية أجد من الضروري أن نفصّل موضوع الإشاعة لكي تكتمل الصورة في ذهنية القارئ.

تعريف الإشاعة: الإشاعة لغة اشتقاق من الفعل (أشاع)، أما الشائعة لغة فهي اشتقاق من الفعل (شاع) الشيء يشيع شيوعاً وشياعاً ومشاعاً ظهر وانتشر، ويقال: شاع بالشيء أذاعه.

أما الإشاعة اصطلاحا فتعددت تعريفاتها، ومن هذه التعريفات:

أ – المعلومات أو الأفكار، التي يتناقلها الناس، من دون أن تكون مستندة إلى مصدر موثوق به يشهد بصحتها، أو هي الترويج لخبر مختلق لا أساس له من الواقع، أو يحتوي جزءاً ضئيلاً من الحقيقة.

ب – كل قضية أو عبارة، يجري تداولها شفهياً، وتكون قابلة للتصديق، وذلك من دون أن تكون هناك معايير أكيدة لصدقها.

ت – كلام مهم أو أفكار عامة، انتشرت بسرعة، واعتقد فيها، وليس لها أي وجود أصلي.

ث – ضغط اجتماعي مجهول المصدر، يحيطه الغموض والإبهام، وتحظى من قطاعات عريضة بالاهتمام، ويتداولها الناس لا بهدف نقل المعلومات، وإنما بهدف التحريض والإثارة وبلبلة الأفكار.

ج – معلومة لا يتم التحقق من صحتها ولا من مصدرها، وتنتشر عن طريق النقل الشفهي.

ومرجع هذا التعدد في التعريفات هو أن كل تعريف يركز على خاصية أو خصائص معينة للإشاعة، من دون غيرها من الخصائص. وبالجمع بين هذه التعريفات يمكن تعريف الإشاعة بأنها: خبر. مجهول المصدر. غير مؤكد الصحة. يتم تداوله شفاهة عادة. قابل للتصديق وقابل للانتشار. وأن الشائعة تنتشر بنحو تلقائي، ومن دون أن يدري ناقل الخبر كذب هذا الخبر. بينما الإشاعة تنتشر بصفة قصدية أي بفعل فاعل (في الأقل خلال مراحلها الأولى)، ويعي هذا الفاعل كذب الخبر.

أنواع الإشاعة:

أ – الإشاعة الزاحفة (البطيئة): وهي إشاعة تروج ببطء، وهمساً وبصفة سرية، وهذا التكتم يجعل المتلقي يعتقد بصدقها.

ب – الإشاعة السريعة (الطائرة): وهي إشاعة سريعة الانتشار، وسريعة الاختفاء أيضاً.

ت – الإشاعة الراجعة: وهي إشاعة تروج ثم تختفي، ثم تعود وتظهر من جديد إذا تهيأت لها الظروف، أو في الأوقات، التي يريدها مطلق الإشاعة.

ث – الإشاعة الاتهامية (الهجومية): وهي إشاعة يطلقها شخص بهدف الحط من مكانة منافس له.

ج – الإشاعة الاستطلاعية: وهي محاولة لاستطلاع ردة فعل الشارع، لذلك يطلقها منشؤوها للتعرف على ما يكون رد فعل الشارع لو تم اتخاذ قرار ما.

ح – إشاعة الإسقاط: وهي الإشاعة التي يسقط من خلالها مطلقها صفاته الذميمة على شخص آخر، وأغلب الإشاعات المتعلقة بالشرف هي من هذا النوع، وقد أشارت بعض النصوص إلى هذا النوع من الإشاعات وصفات مطلقها، كما في قوله تعالى (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ. هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ. مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ. عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ) (القلم: 10-13) ورد فى تفسير ابن كثير (...قَالَ اِبْن عَبَّاس الْمَهِين الْكَاذِب... وَقَوْله تَعَالَى "هَمَّاز" قَالَ اِبْن

عَبَّاس وَقَتَادَة يَعْنِي الِاغْتِيَاب "مَشَّاء بِنَمِيمٍ" يَعْنِي الَّذِي يَمْشِي بَيْن النَّاس وَيُحَرِّش بَيْنهمْ... "مناع" أَيْ يَمْنَع مَا عَلَيْهِ وَمَا لَدَيْهِ مِنْ الْخَيْر "مُعْتَدٍ" فِي تَنَاوُل مَا أَحَلَّ اللَّه لَهُ يَتَجَاوَز فِيهَا الْحَدّ الْمَشْرُوع "أَثِيم" أَيْ يَتَنَاوَل الْمُحَرَّمَات... أَمَّا الْعُتُلّ فَهُوَ الْفَظّ الْغَلِيظ..َ وَالْأَقْوَال فِي هَذَا كَثِيرَة وَتَرْجِع إِلَى مَا قُلْنَاهُ وَهُوَ أَنَّ الزَّنِيم هُوَ الْمَشْهُور بِالشَّرِّ الَّذِي يُعْرَف بِهِ مِنْ بَيْن النَّاس وَغَالِبًا يَكُون دَعِيًّا وَلَهُ زِنًا...).

خ – إشاعة التبرير: وهي الإشاعة التي يهدف مطلقها إلى تبرير سلوكه غير الأخلاقي تجاه شخص او جماعة معينة.

د – إشاعة التوقع: وهي الإشاعة، التي تنتشر عندما تكون الجماهير مهيأة لتقبل أخبار معينة أو أحداث خاصة، مهدت لها أحداث سابقة.

ذ – شائعة الخوف: وهي الشائعة التي دافعها الخوف من وقوع حدث مأساوي معين في المستقبل.

ر – شائعة الأمل: وهي الشائعة التي دافعها الأمل في وقوع حدث سار في المستقبل كإشاعات النصر في زمن الحرب.

ز – شائعة الكراهية: وهي الشائعة التي دافعها كراهية شخص أو جماعة معينة.

عوامل انتشار الإشاعة:

أولاً: الشك العام، يقول مونتغمري بلجيون (يتوقف سريان الإشاعة على الشك والغموض في الخبر أو الحدث، فحينما تعرف الحقيقة لا يبقى مجال للإشاعة)، فالإشاعة التي هي محاولة لتبادل العلم بالواقع ومشكلاته في ظل نظام أعلامي يحاول الحيلولة من دون هذه المعرفة، لذا يعدّ بعض الباحثين أن الإشاعة هي مجرد "بديل" يعوض غياب الحقيقة الرسمية. فالإشاعة تنتشر، عندما تتوقف المؤسسات – التي من المفروض أن تقدم الخبر المضبوط – عن مهماتها الحقيقية.

ثانياً: إشراك المتلقي في التفكير في النتائج مما يفتح أمامه فضاء من التخيلات لا تخضع إلا للرغبات والأهواء.

ثالثاً: القلق الشخصي.

رابعاً: سرعة تلقي الإشاعة أو سذاجة المتلقي أو عقلية القطيع.

خامساً: الترقب والتوقع، وعدم الاستقرار وعدم الثقة.

سادساً: وجود أجواء التوتر النفسي التي تخيم على المجتمع.

سابعاً: سوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

ثامناً: الفراغ الناتج من تفشي ظاهرة البطالة الظاهرة والمقنعة، ومن ألوان الأخيرة البطالة المقنعة بأوراق البيروقراطية، ممثلة في وجود موظفين لا يعملون شيئاً إلا البقاء في مكاتبهم لتسويغ قبضهم لمرتباتهم، وتعطيل الموظفين العاملين المنتجين فعلاً.

تاسعاً: شيوع أنماط التفكير الخرافي القائم على قبول الأفكار الجزئية من دون التحقق من صدقها أو كذبها بأدلة تجريبية والأسطوري القائم على قبول الأفكار الكلية من دون التحقق من صدقها أو كذبها بأدلة منطقية.

عاشراً: شيوع ظاهرة الحرمان الإدراكي، ومضمونها تداول الناس في المجتمعات المغلقة لمجموعة محدودة من المعارف، وممارسة عادات نمطية متكررة، غارقين في بركة راكدة من الحياة المملة غير المتصلة بمجريات الحياة خارجها، وهنا يصبح إطلاق الإشاعات وتلقيها محاوله لإيجاد جديد.

مراحل انتشار الإشاعـة:

أولاً: مرحلة الإدراك الانتقائي: إي إدراك الحدث أو الخبر من جانب شخص أو أشخاص عدة، ويرجع اهتمام هؤلاء بالحدث أو الخبر إلى مغزاه الاجتماعي في نفوسهم.

ثانياً: مرحلة التنقيح بالهدف والإضافة: وذلك حتى تتلاءم العناصر المكونة للإشاعة مع بعضها من جهة، ومع ثقافة المجتمع من جهة أخرى.

ثالثاً: مرحلة الاستيعاب النهائي والانتشار: وذلك بعد أن تكون مستساغة، سهلة الاستيعاب، متوافقة مع المعتقدات والأفكار والقيم السائدة في المجتمع.

ويخضع انتشار الإشاعة لشرطين أساسين هما: أهمية موضوع الإشاعة وغموضه. كما أن هناك تناسب طردي بين ازدياد فرصه انتشار الإشاعة وكل من العوامل الآتية:

أ – الانسجام بين شكل الإشاعة وصياغتها.

ب – استعداد الوسط الاجتماعي لتقبلها.

ت – كون محتوى الجد الذي تحتويه الإشاعة مختصراً.

ث – كونها تعبر عن رمز اجتماعي أو نفسي برغبة أعضاء الجماعة أو رهبتهم.

موقف الدين من الإشاعة

عدّ الإسلام الإشاعة والشائعة ظواهر سالبة، ونهى عن إطلاقهما أو تلقيهما بنصوص قطعية، ووضع جملة من الضوابط الأخلاقية والقانونية، التي تحد من تفشيهما في المجتمع: قال تعالى (إن الذين يُحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (النور:19) يقول الإمام الفخر الرازي في تفسير هذه الآية (ومعنى الإشاعة الانتشار، يقال في هذا العقار سهم إشاع، إذا كان في الجميع ولم يكن منفصلاً، وشاع الحديث إذا ظهر في العامة...)...وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) (الحجرات:6)... وقال تعالى (إذ تلقونه بألسنتكم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم، لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم، يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا إن كنتم

مؤمنين) (النور:15-17)...وقال تعالى (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ) (النور :4)

لكن على الرغم من ذلك فقد شاعت هذه الظواهر السالبة كمحصلة لعوامل ذاتية وموضوعية متفاعلة منها: ان هذه المجتمعات قد انزلقت إلى الجماعية القبلية – كمحصلة لتخلف نموها الاجتماعي، وشيوع كثير من أنماط التفكير والسلوك البدعي، التي تتناقض مع الإسلام كعلاقة انتماء ديني حضاري للشخصية المسلمة، وكذلك شيوع نمط التفكير شبه الخرافي وشبه الأسطوري – المتضمنين في نمط التفكير والسلوك البدعي.

دوافع الإشاعة وأهدافها

تعددت دوافع الاشاعات وأهدافها، فهناك إشاعات ذات دوافع شخصية عديدة أهمها الحسد، والحسد في علم النفس مؤشر لاضطراب في الشخصية، وهو محصلة تحكم العديد من الانفعالات السلبية كالغضب والخوف والكراهية وعدم المقدرة على المواجهة والضعف والشعور بالعجز وعدم الثقة بالنفس... على القوى العقلية والنفسية، وظاهرة الحسد وإن كانت لها جذور في النفس البشرية إلا أنها ليست غريزة، بل هي ظاهرة نفسية ترجع إلى عوامل تربوية، اجتماعية، ثقافية... متفاعلة كالحرمان والنقص والطرد الاجتماعي. فهي محاولة سلبية لتعويض مركب نقص مادي أو اجتماعي أو تعليمي أو ثقافي... ويتفاوت الأفراد في مقدرتهم على الضبط الذاتي لانفعال الحسد، فقد يبقى عند بعضهم على مستوى الانفعال الذاتي من دون أن يتحول إلى فعل، وقد يتحول عند آخرين إلى فعل رافض للمجتمع، وقد يأخذ هذا الفعل الرافض للمجتمع شكلاً سلبياً قد يصل إلى أن يكون حالة مرضية يجب علاجها لرفض صاحبها الاستجابة إلى واقعه الاجتماعي، وقد يأخذ شكلاً ايجابياً قد يتجسد في مواقف مضادة لقيم المجتمع فتثير استنكاره واستهجانه. وقد يصل إلى أن يكون حالة إجرامية لا يتردد القضاء في الحكم بحبس صاحبها أو إعدامه عندما يصل

رفضه للمجتمع إلى حد تحدى حركته أو وجوده... وهناك إشاعات ذات أهداف سياسية كالإشاعات الهجومية أو الاتهامية، التي تطلقها قوة سياسية معينة ضد قوة سياسية أخرى، وكالإشاعات الانصرافية، التي تطلقها الحكومات بهدف صرف أنظار الناس عن قرارات وأحداث معينة، تفترض أنها قد تلقى معارضة منهم، غير أنها في التحليل النهائي تأتي بنتيجة معاكسة، إذ هي بذلك تسهم في إيجاد بيئة مواتية للإشاعات، ومنها الإشاعات المضادة لهذه الحكومات... وهناك إشاعات ذات أهداف اقتصادية كالتأثير على أسعار مواد السوق لتحقيق مزيد من الأرباح... وهناك إشاعات ذات اهداف عسكرية، فالإشاعة من أخطر أساليب الحرب النفسية، وقد تستخدم بهدف رفع الروح المعنوية للجيش (الدعاية البيضاء)، وإضعاف الروح المعنوية للعدو(الدعاية السوداء).

[https://drsabrikhalil.wordpress.com]

1/ ث– الفضيحة والشهرة Scandal and Reputation

لما كانت الفضيحة نتاج سقوط أو إسقاط الأقنعة المتسترة على فعل مناف أو مجاف أو معاد للضوابط الاجتماعية، فإن ذلك يعني أنها مرتبطة بنتاج أدائي بارز ومتميز في نوعه ومتعلق باهتمام الناس أو مصالحهم وإلا لماذا يدعى انكشاف أو تجريد هذا الفعل "فضيحة" لسببين: أولهما لأنه لم يتماه مع الضوابط الاجتماعية. وثانياً زيف الأداء أو انحرافه عن ضوابطه، وهنا يخسر المفضوح سمعته أو صيته أو شهرته الحرفية – المهنية التي اكتسبها من موقعه الذي يشغله.

ولما كان الفرد في المجتمع الحضري أو الصناعي أو المعلوماتي متصف بالمجهولية الاجتماعية والتفرد وعلاقات سطحية ومصلحية مع الآخرين، فإن موقعه أو مركزه الاجتماعي يستند على دوره الذي يؤديه، فإذا كان ممارساً، بنحو منضبط بشروطه وقواعده، فإن موقعه أو مركزه يكون متميزاً وإذا تفوق بذلك فإن سمعته المهنية تكون ناصعة وعالية وتباعاً مع تكرار أدائه واستمراره والاقتران مع إبداعاته المتجددة، عندها، يدخل إلى عالم الشهرة المهنية. لذلك

تضحى الشهرة في المجتمعات ذات العلائق المصلحية والسطحية والرسمية هدفاً جذاباً تساعد الوسائل الإعلامية على دفعه نحو هذا الهدف اللامع والمكلف (الشهرة). بيد أن هذا الهدف الغالي والمجهد والمجد لا يستمر في استقامته، بل يجنح أو يخرج عن طوره أو سكته بسبب الغرور الذي يصيب صاحبه، أو شعوره بأنه حقق هدفه معتقداً أنه سوف يقيه أو يحميه من نزواته ونزعاته النرجسية أو أنه يطلب المزيد من الشهرة والتألق وعدم انطفاء وهجها فيقدم على افتعال فعل مناف أو مجاف لضوابط شهرته لكي يجذب انتباه أنصاره وجمهوره ولأن عسل الشهرة لذيذ ونادر ويغذي نزعته الذاتية في عالم مليء بالمنافسة الحرّة وسيطرة المادة وملاحقة الأضواء والاقلام الإعلامية للمشاهير والنجوم والابطال والقادة والرؤساء والمسؤولين لأن الشهرة التي حصل عليها من الجماهير كانت بناءً على إثارة اهتمامها أو هواياتها أو ذوقها أو مصلحتها بأدائه الشخصي (مهني، فني، رياضي، سياسي، تقني) مدعوماً بأقلام الإعلام وأضوائه، وهذا يشير إلى أن الشهرة أشبه بالزئبق داخل المرواز (البارومتر) يرتفع ويهبط حسب حرارة الجمهور المرتبطة بنشاط أداء الفاعل وحيويته لذلك سوف نجد أن الشهرة والفضيحة متبادلان في علاقتهما، تارة تكون الشهرة موصلة للفضيحة، وتارة أخرى تكون الفضيحة موصلة للشهرة. أعني تكون الفضيحة الطريق الموصل إلى الشهرة وأحياناً تأتي الشهرة بعد الفضيحة، واحياناً أخرى تسيران معاً في مجتمعات تسودها المصالح المادية وتضعف فيها الضوابط العرفية (مثل الجنس والسياسة في المجتمعات الرأسمالية).

بعد هذا الاستطراد أحدد معنى "الشهرة" من زاوية علم الاجتماع التي "هي سمعة اعتبارية متميزة ومتألقة يفرزها الأداء المهني أو الإعجابي الجماهيري أو الإعلامي أو الفضائي – اخلاقياً لفرد يبرز في أحد المناشط الاجتماعية، التي تهم شريحة اجتماعية واسعة تجعله محبباً في تقييمات الناس له وتجعلهم معجبين بأدائه أو تجعله منبوذاً منهم. إذن، هي انعكاس جماهيري معجب أو مدين لضرب من ضروب الأداء السلوكي في جماعة معينة ومدة زمنية محددة.

هناك مفردة لغوية عربية تدعى "الصيت"، التي تعني الذكر الحسن الملتصق بالخصائص الشخصية للفرد في المجتمع التقليدي – المحافظ المتماهي مع الضوابط الاجتماعية العرفية فيكنى بالكرم أو الشهامة أو النخوة أو الإباء أو الشجاعة أو المروءة أكثر من التصاقها (مفردة الصيت) بحرفته (تجارة، حدادة، بناء) بينما تسود الشهرة في المجتمعات الحضرية والصناعية والمعلوماتية لأن الفردية والمجهولية والمصلحية تسودها، وهنا تأتي شهرة الفرد الحضري أو الصناعي أو المعلوماتي أو التقني من شهرته المهنية وليس الشخصية، التي تأتي عن طريق تفوقه في الأداء المهني أو شعبيته الإعلامية أو خدمته للمجتمع المدني أو انخراطه بالعمل التطوعي وما شابه وأحياناً تأتي عن طريق الانزلاق في مهاوي الفضائح التي تجلب له الشهرة (السلبية) السيئة.

لكن غالباً ما تكون الشهرة مصدراً مقيداً ومحدداً لحرية المشهور. أي لا تجعله يتصرف على سجيته أو طبيعته لأن انظار معجبيه تتركز على الصفات التي برز من خلالها، وأحياناً أخرى تكون الشهرة مصدراً لغروره وتعاليه على الناس مما تدفع به إلى فقدان شهرته وسمعته.

وأحياناً تكون الفضيحة طريقاً إلى الشهرة. أما السمعة فأنها تعني احتراماً واعتباراً أو تقديراً لفرد أو لجماعة معينة من الاخرين، فالفرد الذي يتمتع بتألق رفيع المستوى وقدر عال من السمعة نجده يميل إلى تعامل مختلف واحترام وتقدير من أولئك الذين هم أدنى مستوى منه وحتى الأعلى منه في سلم التدرج الاجتماعي لذا تكون الشهرة ملتصقة بالسمعة لكنها أوسع جماهيرياً وإعلامياً لكنها (السمعة) قريبة من الصيت لأن معاييرها غالباً ما تكون محلية وفئوية أصغر محيطاً من الشهرة.

قال نابليون بونابرت "من لا يمارس الفضيلة إلا لاكتساب الشهرة كان أقرب إلى الرذيلة". كثيرون هؤلاء الذين يرون الشهرة سلاحاً ذا حدين يشطر شخصية النجم إلى شطرين إذ يتحول النجم إلى ضوء تتابعه الأنظار أينما حلَّ، مغرياً الأقلام وعدسات المصورين بنقلهم تفاصيل حياته. فنانون أبدعوا فتفردوا

بأعمالهم إلا أن الشهرة ذلك (الحمل الثقيل)، كما قال فولتير فضحتهم في حين ناصرهم المعجبون مرددين قول أحمد شوقي "تغطي الشهرة على العيوب كالشمس غطى نورها على نارها". [beldna.com]

لا حراجة من القول إن الفضائح باتت جواز المرور الأول إلى بريق النجومية يطلقها صاحبها كي يصبح مشهوراً، وبالذات في مجتمعات تعشق النميمة مما تدفع نجومها اكتشاف وجه جميل للفضائح من خلال ترويج أعمالهم وجلب المزيد من النجومية واللمعان.

ثم هناك حالة تطفئ الشهرة وهي توهج أضواء نجوم كرة القدم مثلما أفقدت الشهرة وأضواؤها بعض نجوم كرة القدم صوابهم ودفعتهم إلى خيانة زوجاتهم وصديقاتهم وسقطوا ضحية نزوة أو فخ نصبه بعض السيدات، وأحياناً تفتح الشهرة أبوابها عن طريق فضيحة مع نجم شهير، وفي أحيان أخرى تبرز نجوم بسبب خيانات وأفول آخرين بسببها ايضاً.

ولتوضيح ما جئنا به في موضوع علاقة الفضيحة بالشهرة نقدم بعض الصور الاجتماعية المدللة على هذه العلاقة، التي تبرهن على أن الفضائح هي جواز المرور الأول إلى بريق النجومية يطلقها صاحبها؛ كي يصبح مشهوراً، فقد اكتشف نجوم اليوم وجهًا جميلاً للفضائح، وهو الترويج لأعمالهم وجلب مزيد من النجومية واللمعان، بعد أن وجدوا مجتمعاتنا عاشقة للنميمة، فوجدت الفضائح مزيداً من الحطب لإشعال نيرانها، التي صار لها عشاق كثيرون يتربَّحون منها، خاصة الذين غيبهم الإعلام عمداً أو سهواً، فصاروا بين ليلة وضحاها حديث الصباح والمساء بـ "الفضائح".

فقد خرجت علينا المغنية اللبنانية نيللي مقدسي مؤكدة أنها لم تجد طريقاً إلى عالم الشهرة إلا أدائها لأدوار البطولة في عدد من الأفلام الإباحية، التي تم تصويرها في أمريكا بمشاركة بعض النجوم الأجانب وكذلك ممثلون متخصصون في أفلام البرنو ولم تخجل نيللي من ذلك، بل اعترفت خلال

أحاديثها الإعلامية أن تلك الأفلام كانت الطريق الوحيد أمامها إلى النجومية، مؤكدة أنها لم تكن الأولي أو الأخيرة على هذا الطريق.

ولم تنكر الفنانة "حنان ترك" أن الفضيحة التي لاحقتها في بداية مسيرتها الفنية، والتي زجَّت باسمها في إحدى القضايا، فتحت أمامها أبواب النجومية والشهرة في وقت قياسي.

وفاحت رائحة فضيحة زواج المطربة "أنغام" من الفنان "أحمد عز"، واتُّهمت أنغام بتدبير الفضيحة الناعمة، حيث خرج عز بعدها مباشرة، لينفي هذه الشائعة، إلا أن أنغام رفضت التعليق عليها، إذ روّج المقربون منهما لهذه الفضيحة، وصرح أحدهم أن النجمين سافرا معاً إلى جزر الكناري في رحلتين منفصلتين، وأقاما معاً في فندق واحد، وعادا على الرحلة نفسها.

واستطاعت "مني زكي" لفت الأنظار إلى فيلمها "احكي يا شهرزاد"، الذي يحمل جرأة في مشاهده لم يتعود عليها الجمهور العربي منها، وذلك بإطلاق شائعة طلاقها من الفنان "أحمد حلمي"، الذي ساعدها هو الآخر على ذلك بعدم حضور حفل الافتتاح، مما وضعها في موقف حرج، وتناقلت الصحف والوكالات الخبر، مما جعل الفيلم يحقق إيرادات هائلة لم تشهدها السينما منذ مدد طويلة، والشيء نفسه تكرر مع فيلمها الأخير "أولاد العم" على الرغم من أنه لم يحمل إثارة شديدة. [www.alaemya.com].

وللشهرة ضرائب يدفع النجوم ثمنها أرقاماً باهظة ويقول المثل "غلطة الشاطر بألف"، فعندما يصبح هؤلاء البشر شخصيات عامة تزداد ثرواتهم يومياً، وتسلط الأضواء عليهم، وتتتبع الصحافة خطواتهم كافة لكي تصبح "فضيحتهم بجلاجل". في كل المجلات، الرياضية والفنية والسياسية، نجد فضائح المشاهير وقضاياهم الجنسية تملأ الأخبار وقد تكون المعادلة الحسابية هنا "ملايين زائد شهرة زائد خطأ تساوي فضيحة"، وتسلط العيون على المشاهير بشدة إذ يعدّهم جمهورهم قدوة لا يجوز لها الخطأ، ويحاسب كل واحد منهم إذا أخطأ بنحو مضاعف.

أشهر الفضائح الرياضية أتت من عالم كرة القدم، أبطالها أشهر نجوم الساحرة المستديرة، وعلى الرغم من ارتباطهم بحسناوات إلا أن سجلاتهم لا تخلو من قضايا خيانات جنسية. فمثلاً اوليفر اللاعب الألماني الشهير، الذي يعدّ واحداً من أفضل الحراس في تاريخ كرة القدم ويعدّه الألمان بطلاً قومياً يفتخرون به، وعرف بأخلاقه الرياضية في الملعب إلا أن اولفر خارج الملعب كان مختلفاً، فقد ترك صديقته التي استمر معها مدة طويلة في يوم وليلة بعد أن علم أنها حامل بابنه في العام 2003، وبعيداً عن انزعاج الشعب الألماني من فعلته أبدى كل فريقه استياءه من الأمر. وأما فرانك ريبيري وكريم بنزيما وسيدني جوفو وهم لاعبون فرنسيون فكانت فضيحتهم مثيرة للجدل لأنهم عاشروا الفتاة نفسها "زاهية ديهير" في العام 2009 ولم يكن عمرها إلا 17 عاماً (مع أن هناك بائعات هوى مرخصات ويعملنَّ بنحو قانوني إلا أن السن القانوني هو 18) وفي لقاء صحفي صرحت الفتاة أنها مستغربة من أمر الحكومة، التي تريد مقاضاة 3 شبان عاشروها لكنهم عاملوها في قمة الاحترام، وينفي محامو النجوم الثلاثة، إلى اليوم، وجود أي علاقة بينهم وبين بائعة الهوى. أما البريطاني الفذ آشيلي كول لاعب نادي "تشيسلي" الذي يحسده الرجال على جمال زوجته المطربة "Girls Aloud"، فوقع في شباك عارضة أزياء حسناء، إذ كشفت زوجته محادثات بينه وبين العارضة تحتوي على صور فاضحة له أرسلها إلى هذه الفتاة، ولم تحتمل زوجته الخيانة وطلبت الطلاق من فورها. وأماروني، الذي يعدّ واحداً من أشهر لاعبي الكرة البريطاني وأحبهم على قلوب الانجليز، لكن لم يستطع لاعب فريق "مانشستر يونايتد" الصبر على زوجته الحامل، كولين، فقد أقام علاقة غير شرعية مع بائعة هوى، جنيفر ثومبسون، في الشهور الأربعة الأخيرة من حمل زوجته، وباعت هذه الفتاة القصة بالتفصيل إلى وسائل الإعلام طالبة الشهرة، وأكدت أنه كان يدفع لها 100 جنيه إسترليني في الليلة الواحدة، أما الجميل في الأمر هنا فأن "كولين" سامحته وأنجبت له طفلاً أخر. أما فضيحة رونالدو البرازيلي ففريدة من نوعها وقد تكون الأغرب في عالم الكرة، وقال بنفسه: "ما اقترفته

سيبقى وصمة عار في حياتي إلى الأبد"، إذ أوصل البرازيلي، الذي يعدّ من أفضل هدافي كرة القدم في التاريخ، صديقته إلى المنزل وفي طريق العودة أخذ معه 3 بائعات هوى إلى الفندق ليكتشف، بعد وصولهم، أنهم كلهم شواذ أي ذكور، ولم يخجل رونالدو واعترف بذلك أمام الملأ.

أما هالك هوغان المصارع الأشقر الشهير، الذي يمثل الولايات المتحدة في الحلبة دائماً، ويعدّه الأطفال الأمريكان قدوة لهم بقوته وبتغلبه على الأشرار الشخص نفسه الذي ظهر في الفيلم الإباحي الذي التقط له مع "هيثر كليم"، زوجة صديقه، مع العلم أنه أيضاً كان متزوجاً، في حينها، ولم يتمكن من نفي الفضيحة واعترف أنها تمت عندما كان متزوجاً فيها من زوجته الأولى، لكنه رفع قضية على الفتاة، التي ظهرت معه في الفيلم واتهمها بتصويره من دون أذنه.

أما فضائح عالم الفن التي تزداد، يوماً بعد يوم، لكثرة المتطفلين الذين يبحثون جاهدين عنها، بل يلفقوها أحياناً، فهي أكثر انتشاراً بسبب متابعة الناس للفنانين أكثر من أي شخصية أخرى. فمثلاً فضيحة ملك "البوب" مايكل جاكسون الأكثر إثارة للجدل في عالم الفن، فكما صدقها الكثيرون عدّها آخرون ملفقة وليست سوى مكيدة لأشهر مطرب في العالم، واتهم جاكسون في العام 2005 باستغلال 24 طفلاً، جنسياً، حسب مجلة "people" البريطانية وأكدت أنه دفع مبلغ 35 مليون دولار لإسكات أصحاب القضايا. أما الحسناء كيم كارديشيان فلم تكن مشهورة، قبل فضيحتها المسجلة على شريط فيديو، إذ تظهر بوضعيات حميمة مع عشيقها "Ray J" في 2003 ورفعت كارديشيان، فيما بعد، قضية على شركة إنتاج لتسريبها للفيلم مع العلم أن شائعات كثيرة تحدثت عن مشاركة كارديشيان بتسريب الفيلم في سبيل الشهرة.

أما بطل رياضة كمال الاجسام وممثل هوليوود الشهير والسياسي، الذي شغل منصب عمدة كاليفورنيا لسنوات "آرنولد شوارزنجر" فكل هذه الألقاب دمرت، في لحظة، عندما انتشرت فضيحة آرنولد مع خادمة منزله، وأدى هذا

الخطأ إلى حملها، وقال: "إنه أحمق شيء ارتكبه في حياته"، ثم أنهت هذه الفضيحة زواجه من الإعلامية وزوجة ابن عائلة "كينيدي" الذي استمر لـ25 سنة. أما بالنسبة لباريس هيلتون فإن الفلم الجنسي الذي سرب عن هذه المدللة الثرية أحدث ضجة واسعة، بعد أن انتشر بقوة على مواقع الانترنت، وتبين فيما بعد أنها كانت على علم بذلك وحاز الفيلم على حقوق وأصبح سلعة تباع. [www.mbc.net

أما فضيحة حاكم نيويورك، التي أطاحت بأحلامه وفتحت باب الشهرة لمغنية البوب المغمورة والفاشلة "أشلي الكسندرا ديبر" على الاضواء، التي كانت تطمح اليها، بعد أن تفجرت فضيحة حاكم نيويورك اليوت سبيتزر، الذي اضطر للاستقالة، عقب تورطه في فضيحة شبكة دعارة كانت تضم أشلي، التي أمضى معها ساعتين في غرفة فندق في واشنطن.

واستفادت أشلي أو "كرستين" وهو اسمها الحركي، من الفضيحة إلى حد أن نحو مليوني ونصف المليون شخص زاروا موقعها على الانترنت خلال أيام من أجل تحميل أغانيها، وبخاصة أغنية بعنوان "ماذا نريد؟"، وقالت شبكة "إم سي إن بي سي" التلفزيونية إن موقع أشلي الكسندرا الذي يمكن من خلاله تحميل أغنياتها حقق أعلى رقم من النقرات خلال هذا الأسبوع مقارنة بجميع المواقع الأميركية الأخرى، خصوصاً بعد أن وضع موقع "دردج ريبورت"، وهو أحد المواقع الأكثر شهرة، رابطاً لموقعها. وكتبت أشلي (23 سنة)، في كلمة تعريفية لموقعها عبارة "حياتي هي من أجل الموسيقى وهي كل شيء عني". واختارت شعاراً يقول "ما لا يحطمني يقويني".

لكن يبدو أن أشلي انتبهت إلى أن الإقبال على الموقع يمكن أن يدر عليها أموالاً طائلة، لذلك قررت يوم الخميس الماضي إغلاق موقعها على الانترنت وتحويله إلى موقع آخر بحيث يمكن شراء أغانيها لقاء مبلغ دولار تقريباً (99 سنتا)، وكانت هناك أغنية اخرى من أغانيها استقطبت ايضاً الإقبال وهي بعنوان "تحرك يا جسدي".

وعندما نشرت أشلي صورها وهي بملابس البحر تهاطلت عليها عروض من شركات إنتاج سينمائي وإعلانات. ولم تتوقف شهرة أشلي عند هذا الحد، بل أن حشداً من المراسلين ظلوا يرابطون أمام البناية، التي توجد فيها شقتها في مقاطعة فلاتيرون في مدينة مانهاتن في نيويورك، قبل ان تغادرها الى جهة مجهولة، ينتظرون ولو لمحة من المرأة التي أسقطت حاكم نيويورك، الذي كان يبث الرعب في شارع المال "وول ستريت" بما عرف عنه من صرامة في محاربة الفساد حتى أطلق عليه لقب "الشريف"، في إشارة الى رجل الأمن الأميركي الذي يطارد المجرمين.

وعادة ما يخوض مغنو البوب ومغنياته منافسة شرسة لإذاعة أغانيهم عبر بعض إذاعات نيويورك، التي تحظى بإقبال منقطع النظير، وفي مقدمها إذاعة "زد 100"، وبالفعل شرعت هذه الإذاعة ببث أغاني أشلي، لكن سرعان ما بادرت إلى إيقاف بثها، لتفاهتها.

وفي معرض تبريره لبث اغاني أشلي، قال توم بولمان مسؤول البرمجة في إذاعة "زد 100"، التي توجد استديوهاتها في ولاية نيوجرسي المجاورة لولاية نيويورك "نحن نبث كل ما هو ساخن ولا يمكن أن يكون هناك أكثر سخونة من أغنيات امرأة توجد في قلب فضيحة حاكم نيويورك.. ثم أنها ليست أغنيات رديئة" لكن يبدو أن الاذاعة غيرت رأيها بعد ذلك.

شهرة سريعة وغير متوقعة نالتها أشلي الكسندرا، التي كانت تعمل ضمن شبكة دعارة يجري حالياً تحقيق حول أنشطتها الممتدة عبر الولايات المتحدة إلى لندن وباريس. ونال الفندق، الذي أمضى فيه اليوت سبيتزر ساعتين مع أشلي في واشنطن شهرة مماثلة، ويعد فندق "ماي فلور" من أعرق الفنادق في العاصمة الأميركية، حيث شيد قبل 83 سنة، وهو واحد من سلسلة فنادق الشرائح العليا من زوار واشنطن من السياسيين ورجال الأعمال أو الوفود الرسمية، ويعدّ من "الفنادق التاريخية" في عاصمة تفتقد إلى مبان لها صيت أو عراقة تاريخية، واقتنته، قبل مدة، سلسلة فنادق "ماريوت"، وهو لا يقع بعيداً

عن البيت الابيض، وفي بعض الأحيان يقيم فيه ضيوف يأتون إلى واشنطن بدعوة من الرئاسة الأميركية. ومن بين الشخصيات، التي اقامت في هذا الفندق مونيكا لونسكي، التي تورط معها الرئيس السابق بيل كلينتون في فضيحة أخلاقية، والمثير أنها اقامت في "ماي فلور" بعد أن تفجرت الفضيحة. وها هو اسم الفندق يعود بعد سنوات ليرتبط بفضيحة حاكم نيويورك اليوت سبيتزر، الذي كان يعدّ نجماً صاعداً في صفوف الحزب الديمقراطي، إلى حد أن بعض المراقبين رشحوه ليكون "اول رئيس يهودي" للولايات المتحدة. لكن اليوت خرج عن الطريق المؤدي إلى الرئاسة، ولم ينل شيئاً سوى الفضيحة وقمصان (تي شيرت) كتبت عليها عبارة "الزبون رقم 9" تباع حالياً عبر شبكة الانترنت، وهو الرقم الذي كان يطلق على اليوت في "نادي الأباطرة" للدعارة الذي كان يرمز إلى زبائنه بأرقام.

ويتراوح سعر الغرفة في "ماي فلور" ما بين 235 إلى 285 دولاراً في الليلة الواحدة. وفي ليلة الموعد مع أشلي حجز حاكم نيويورك الغرفة رقم 871 في فندق "ماي فلور" باسم "جورج فوكس" وهو أحد مساعدي الحاكم، وأبلغ الحاكم أنه يتوقع ضيفاً لكنه رفض ترك مفتاح الغرفة لدى الاستقبال. وكان اليوت قد انتقل من نيويورك إلى واشنطن بحجة الإدلاء بشهادته في أثناء انعقاد إحدى لجان الكونغرس، لكنه لم يظهر في ذلك الاجتماع.

وإذا كانت صفحة المجد السياسي، الذي كان يبحث عنه اليوت سبيتزر قد طويت إلى الأبد بعد ليلة "ماي فلور"، فإن صفحة شهرة للمغنية الفاشلة والمغمورة أشلي الكسندرا قد انفتحت، كما أن فندق "ماي فلور" أصبح كذلك تحت الاضواء، وبالمقابل فتحت هذه الفضيحة الطريق لأول أميركي اسود ليتولى منصب حاكم نيويورك بعد استقالة اليوت، بل أن الحاكم الجديد لولاية نيويورك ديفيد باترسون دخل تاريخ الولايات المتحدة بصفته أول حاكم كفيف في تاريخ أميركا. [archive.aawsat.com]

1/ ث – طبيعة السلوك المفضوح

ذكرنا في هذا المؤلف إن الفضيحة تعني "كشف" السلوك المتستر عليه معبّراً عن الهدف "المعارض" لما هو مسموح عرفاً وقانوناً وعن "المتجني" على حقوق الآخرين وعن "المجافي" للأخلاق السامية وعن "المنافي" للدين. بمعنى أنه لا يعكس السلوك العام الذي ينظم حياة الناس والمتفق عليه. وهذا يتطلب منا معرفة من هم هؤلاء الذين يتعارضون أو المتجنين أو المجافين او المتنافين مع السياقات العامة والضوابط الاجتماعية؟ ولماذا يفعلون ذلك؟ وكيف يتسترون عليه؟ في الوقت نفسه يتوجب علينا اكتشاف من هم الذين يكشفون السلوك المتستر عليه؟ ولصالح من يكشفونه؟ وهل يحصل صراع بين الكاشفين والمكشوفين؟ وما هو نوع الصراع الذي يقع بينهم؟ وفي الوقت نفسه علينا ان نفتش عن فيما إذا كانت هناك حالات يكشف المجتمع عنها بنحو علني بدعوى الإشهار والإعلان والإعلام من دون تحفظ عليها؟ مثل الإعلان عن الزواج الشرعي. ولماذا تحصل زيجات لا يتم فيها الإشهار مثل الزواج العرفي والمسيار والمتعة ونهاية الأسبوع السائدة في المجتمع العربي؟

إذن، نحن بصدد وأمام دراسة موضوع السلوك الإنساني المسموح والممنوع، والفضيحة مرتبطة بالسلوك الممنوع أكثر من المسموح والتشهير به علناً من أجل "تنقية" المجتمع من المارقين على قواعده وضوابطه التنظيمية و"جنوحهم" عن المبادئ القانونية، ومعاقبتهم عرفياً بوساطة وصمهم ونبذهم اجتماعياً فضلاً عن معاقبتهم قضائياً حتى لا تتوسع رقعة السلوك المعارض أو المتجني أو المجافي أو المنافي في الحياة الاجتماعية بين الناس ويضحى الفساد مستشرياً في الجسد الاجتماعي.

فالفضيحة بهذا السياق تمثل "آلية" ضبطية لصالح المجتمع وليس لطالحه تبرز بنحو واضح ومتكرر في الحالات التي تعبّر عن الظلم الاجتماعي وعدم العدالة الاجتماعية والتعصب والتحيز الاجتماعي والاستبداد والطغيان السياسي والتفاوت الطبقي بين الفقراء والاغنياء ومع حضور حيوية السلطة الرابعة

(الصحافة) والتواصل الاجتماعي ووجود تنظيمات مدنية حرّة ومستقلة وفي حالة وجود تنافس غير متكافئ بين المتنافسين.

وإزاء ذلك علينا أن نبدأ دراستنا عن هذه الآلة الضبطية من بدايتها وهي من الطبيعة البشرية وجوهرها. نبدأ من الفكرة القائلة إن الناس، من الناحية النظرية، يكونون متشابهين في طبيعتهم البشرية لكن من الناحية العملية والواقعية هم ليسوا كذلك. أي مختلفين في سلوكهم وتفكيرهم ومزاجهم على الرغم من وجود ثوابت سلوكية فيما بينهم وذلك راجع إلى قطبي المعادلة المتمثلة في الاكتساب والوراثة أي اكتساب ضوابط وسلوكيات من المحيط الاجتماعي، الذي يعيش فيه الإنسان وهي متبدلة ومتطورة تخضع لمكان الإنسان وزمانه، والقطب الثاني يخضع لجينات تنتقل من جيل إلى آخر لا دخل للاكتساب والتنشئة الاجتماعية ولا دور فيها. لكن مع ذلك هناك مؤثرات مستمرة في فعلها، مثل المؤثرات الاجتماعية، إنما لا تمس أو تؤثر على الصفات الوراثية مثل لون البشرة ولون الشعر ولون العين وطول القامة أو قصرها، بل على فطرية الإنسان مثل حريته الحركية والفكرية وعدم التزامه بالضوابط مثل العيب والحرام والحلال والمسموح والممنوع وسواها. إذ تتقنن وتتحدد هذه الفطرة الطبيعية من ضوابط التنشئة الأسرية والمدرسية والمجتمعية لتتطبع بها وتتصرف حول ما تمليه عليها القواعد الاجتماعية المرعية في مجتمعه فتظهر هذه الاملاءات والتقنيات والتحديدات على سلوك الفرد، التي لا تُمارس عليه اعتباطاً أو عشوائياً، بل من أجل تنظيم سلوكه وجعله مقبولاً اجتماعياً. أقول تنسيق سلوك الإنسان وجعله منضبطاً ومنتظماً، فالطمع والجشع والأنانية – على سبيل المثال – هي من نتاج التربية الأسرية والمدرسية والمجتمعية المحلية وليست الوراثة الموروثة من الأجيال السابقة للاحقة. إذ نجد أخوة يعيشون في العائلة نفسها يكون أحدهم طماعاً وأنانياً والأخر كريماً ومتواضعاً، فهي، إذن، حسب تربية الفرد، التي تخضع لظروف زمانية ومكانية وتسلسل أسري. وإزاء ذلك نقول إن الانسان يولد حراً لكنه يهذب ويربى سلوكياً ويوجه فكرياً وينمط اجتماعياً مع ترك مساحة محددة جداً له لممارسة

حريته السلوكية والفكرية، وبالذات عندما يكون بعيداً عن الاحتكاك مع الناس أو مختَلٍ بنفسه أو معزولاً عن الآخرين.

فالفرد يولد لا يعرف الأخرين وما هي متطلباتهم وعلاقاتهم لكن بعد تنشئته سلوكياً اسرياً ومدرسياً وتأثره بالوسائل الاتصالية الالكترونية والإعلامية عندها يتعلم المنافسة والغيرية والتعاون والمشاركة والمسامحة واحترام الرأي الأخر وتقبل الخبرات الجديدة والفردية والتفرد والعِشرة الشللية وسواها.

وإذا عدنا إلى بداية حديثنا عن طبيعة السلوك الإنساني في هذا الموضوع نقول إن التعارض والتنافي والتجافي والتجني ما هي سوى سلوكيات مكتسبة وليست موروثة. وهنا يبرز السؤال، الذي مفاده، لماذا تظهر عند بعضهم ولا تظهر عند الأخر؟ الجواب هو تعرض هذا الفرد الى ظروف خاصة لا عامة تجعله يتعارض أو يتنافى أو يتجافى أو يتجنى مثل منصبه الهرمي في المؤسسة التنظيمية، ضعف الضوابط الاجتماعية، الانفلات الأمني والقضائي في البلد، انحداره الطبقي، ثقافته العامة، تحصيله الدراسي، تعمقه البيروقراطي، ديانته الطائفية، انتمائه الحزبي، نظرته للحياة الاجتماعية، نفوذه وثروته وسلطته، دوره الاجتماعي، مكانته الاجتماعية في المجتمع المحلي، حجم أسرته النووية وسواها من الدوائر الاجتماعية التي تعيش في وسطها والتي تحيط به.

وعلى هدى ما سبق نشير إلى الجدل المثار حول السلوك الإنساني فيما إذا كان طبيعياً موروثاً أو مكتسباً من محيطه الاجتماعي المتفاعل معه؟ الذي توصل في نهاية الأمر الى ان القاعدة لكل سلوك هي نتاج الجينات الوراثية وما يبني عليها من تصرفات تكون من نسيج المؤثرات الاجتماعية (معايير، قيم، معتقدات، دين) ذات التبدل الدائم على عكس القاعدة السلوكية الناتجة عن الجينات الوراثية، التي تكون ثابتة لا تتغير بحكم طبيعتها الموروثة، وهنا تتبلور معلومة مفادها أن المخلوقات البشرية لا تعكس طبيعة المجتمع، بل المجتمع يعكس الطبيعة البشرية لكن مع ذلك فإن هناك طفرات وراثية تعمل على تطويرها وعدم سكونها بنحو قاهر وحاسم وذلك لتساير تطورات الحياة

ونموها حتى لا تنقرض وهذا ما أكده عالم الاجتماع البريطاني القديم "هربرت سبنسر" في كتابه "الكفاح من أجل البقاء" مثال على ذلك العدوانية aggression أو الاعتداء الذي يمثل دافعاً فطرياً موجوداً عند كل انسان يوجهه في عيشه بالحياة، وكذلك الأنانية التي تمثل غريزة فطرية، فالعالم ريتشارد داو كنز في نظريته "جينات الأنانية The selfish Gene" الذي أصدره في العام 1989 قال فيها إن الإنسان عبارة عن ماكنة للجينات فالأناني والإيثاري له أصول بيولوجية بنيت عليها مفاهيم ومعايير وقيم جعلته أنانياً أو إيثارياً، حسب الظروف المبنية على القاعدة، لذا فإن الأفراد ليسوا جميعهم انانيين أو إيثاريين، بل هناك خصائص عامة مشتركة فيما بينهم وخصائص خاصة لكن كلاهما يعتمدان على القاعدة الوراثية الجينية، وهذا ينسحب على باقي السلوكيات البشرية. [Heywood. 1999. P.19] بمعنى أن جميع تصرفات الإنسان لها جذور بيولوجية في جسمه، وفي الوقت نفسه لديهم معايير وقيم وتقاليد تجعلهم مختلفين في تصرفاتهم على الرغم من وجود قاعدة بيولوجية مشتركة بينهم فالصيني والهندي والأمريكي والعربي لديهم قاعدة بيولوجية واحدة في الحب والكره والانتقام والتعاون والإيثار والعنف لكنهم يختلفون في أداء مكونات هذه القاعدة بسبب تطبعهم وتنشئتهم بثقافتهم المحلية وهذا يعني أن الاختلاف بالدرجة لا بالنوع. لاريب أن هذه المرئية هي نظرية الماهوية essentialism، التي تقدم الجوهر على الوجه، أي أنها على النقيض من الوجودية لأنها تركز على الاختلافات القائمة بين الرجل والمرأة المتجذرة في جوهر الطبيعة البيولوجية. في الواقع إن عدم العدالة الجنسيّة هذه غير مبنية على اختلاف الظروف الاجتماعية، بل مؤسسة على الاستعدادات البيولوجية لجنس الذكر في سيطرته واستغلاله واضطهاده لجنس المرأة. وفي هذا الصدد قالت "سوسن براونمبلر" في العام 1977 "إن جميع الرجال مبرمجون بيولوجياً للسيطرة والهيمنة على المرأة وإنهم يفعلون ذلك عبر اغتصابهم أو تهديدهم بالاغتصاب لها". [Heywood. 1999. P .20]

نظير هذه المرئية هناك طرح متعارض معها من خلال تركيزها على التنشئة الاجتماعية وتأثير المحيط الاجتماعي والخبرة الاجتماعية على الخصائص البشرية، التي تجعل من الطبيعة البشرية غير منظمة أو غير مقننة، بل مرنة وطيعة أشبه بالمطاط تتحور حسب تبدل وتغير الظروف التي تعيش في وسطها ومبتعدة عن تأثير العوامل البيولوجية فتضحى الطبيعة البشرية مرنة – مطاطية وفي ظل ذلك يمكن معالجة المشكلات الاجتماعية، التي يواجهها المجتمع، مثل الفقر والصراع الاجتماعي والاضطهاد السياسي وعدم عدالة الاختلاف النوعي (الجندر) ويتغلب عليها لأن أصولها اجتماعية وليست بيولوجية ثابتة لا يمكن معالجتها أو تغييرها، أي لا يمكن القضاء على الغرائز البيولوجية مثل الجنس والجوع والعطش والعدوانية والحب. هذا الضرب من التفكير له صدى كبير عند علماء السلوك الإنساني، أمثال بافلوف وجون واطسن وسكنر، الذين أكدوا أن التغير المستمر للسلوك يحمل بصمات محيطه الاجتماعي والهندسة الاجتماعية التي تستطيع ان تجعل من الفرد خاضعاً لها حسب ما يمليه المحيط الاجتماعي.

لكن، في الجانب الآخر، هناك حسابات عقلية لا تسمح للمؤثرات غير العقلية بتأويل السلوك والاحداث وتفسيرها، برزت هذه الحالة في عصر التنوير (القرن السابع والثامن والتاسع عشر) إلى درجة أن افلاطون الفيلسوف اليوناني صرح إن المجتمع يجب أن يحكمه فلاسفة القوم وعقلاؤهم، وليس العوام لأن العقل متميز عنده وله القدرة على تمييز الأمور بدقة ويستخدم الحوار والنقاش والجدل في معالجة الأحداث وتأييد الحرية الفردية والاستغلال الشخصي والثورة على القيود والاستبداد.

بعد هذا الاستهلال عن السلوك البشري، نعود إلى عنوان الموضوع حول السلوك المفضوح، الذي يمثل انحرافاً معيارياً عن الضوابط الاجتماعية وقواعد العلاقات المنظمة، التي بُنيت على قواعد غريزية، مثل العدوان والاستحواذ والانانية. فعندما تضعف فاعلية الضوابط الاجتماعية في ضبط غرائز الإنسان أو التحكم فيها تجنح، عندئذ، عن طريقها الاجتماعي فتمارس نشاطها في

العدوان أو الاغتصاب أو التحرش أو الابتزاز أو الغش أو السرقة أو التزوير أو استغلال المنصب أو الخيانة، وهذا ما أوضحته سوسن براونمبلر في تفسير اغتصاب بعض الرجال للنساء، الذي ارجعته إلى البرمجة البيولوجية لهيمنتهم أو سيطرتهم على النساء (في نظريتها الموسومة ضد إرادتنا). في الواقع يفسر لنا هذا التفاعل مؤثرين على السلوك المفضوح، وهما غياب الضوابط الاجتماعية أو ضعفها مع وجود الغرائز البيولوجية (الجنسية والاستحواذيه) في ظل تعطل تأثير العقل على السلوك وعدم ممارسة تأثيره وإزاء ذلك يجنح المفضوح نحو الخروج عن المألوف مستغلاً منصبه العالي أو نفوذه السياسي والاجتماعي وثروته المالية للتستر على انحرافه عن المألوف. عند هذه المرحلة لا يسمى هذا الانحراف فضيحة، بل عندما يكشفها صحفي أو باحث أو مصلح أو ثائر على الفساد ويعلنها على الملأ، وبنحو علني، عندها، تُصبح "فضيحة" وتكون صدمة أو هزّة مفزعة للجاني فيذهب إلى نقدها واستنكارها، ونادراً ما يعترف بها لأنه يعرف أنه تصرف تصرفاً معارضاً للقيم ومجافياً للمسؤولية الرسمية ومنافياً لأخلاق الأغلبية فينسحب من المجتمع، في أغلب الأحيان. لكن إذا كان المجتمع يعدّ هذا الانحراف حدثاً شخصياً لا يؤثر على منصبه الهرمي (مثل المجتمع الفرنسي والإيطالي) فلا تحدث له صدمة او هلع أو حتى صدعاً لموقعه الهرمي لأن الضوابط الاجتماعية غير متشددة على التصرفات الشخصية. وغالباً ما يبدأ بتسويغ جرمه أو جنوحه أو فساده بمسوغات عقلية دقيقة لحماية ماء وجهه وأحياناً يحتمي وراء ستائر عرفية لكيلا يحصل على المزيد من اللغط والتجريح والنبذ الاجتماعي، وفي حالات أخرى يختبئ وينزوي عن أعين الناس، الذين يعرفونه وسمعوا بفساده أو فضيحته لكي يتم نسيانه، وفي أحيان أخرى ينكص في فيتصرف تصرفاً مخالفاً كلياً لما فضح به مثل التستر بالتدين والتزهد والورع، ذلك كله من أجل الهروب من كل ما يذّكره بجنوحه أو فساده من أفراد أو أماكن سكن أو عمل. إنما هذا ليس علاجاً أو صلاحاً، بل هروباً من الوصمة الاجتماعية التي وصمها الناس أو الوسائل الإعلامية به وهنا يضحى مرجعاً سيئاً مدوناً في الوثائق الإعلامية وفي ذاكرة

الناس ويكون إطاراً مرجعياً يرجعون إلى فضيحته في كل مناسبة تظهر فيها فضيحة مشابهة لفضيحته حتى لو كان غائباً عن مجتمعه أو وافاه الأجل.

وعطفاً على ما تقدم لا مرية من السؤال عما إذا كان المفضوح يعدّ ضحية victim أم لا؟ الجواب نعم يعدّ ضحية جنت على نفسها ولا يوجد شخص ثان يعد جانياً عليها، بل المفضوح هو الضحية وهو الجاني معاً.

فضلاً عن ذلك نواجه سؤالاً آخر مفاده هل المفضوح دفعته غريزته الفطرية أم الوجود الاجتماعي إلى جنوحه أو مروقه؟. من زاوية علم الاجتماع يكون الوجود الاجتماعي الظرفي وليس الغريزة الفطرية لأنه لو كانت الغريزة لكانت الفضيحة تشمل الناس كلهم أي جميع الناس يقومون بها. لكن عندما يكون الوجود الاجتماعي هشاً أو ضعيفاً مع غياب التحكم العقلي أو انحرافه، فعندئذ، يجنح المفضوح، لذلك نجد أغلب المفضوحين هم من أصحاب القرارات الرسمية وشاغلي المواقع الهرمية العليا ومن المشاهير والابطال ونجوم المجتمع أكثر من الفقراء وأبناء الطبقة العاملة.

وهنا نتقابل مع سؤال آخر يسأل عما إذا كانت الفضيحة واحدة في جميع المجتمعات أم تختلف في سعتها وقوتها وتجريحها؟ الجواب هي واحدة في تشهيرها بين الناس، إنما يكون تأثيرها مختلفاً من مجتمع إلى آخر، ومن زمان إلى آخر ومن بلد إلى آخر.

ففي المجتمعات التقليدية والمحافظة يكون تأثيرها أشبه بالإعدام الاجتماعي والنبذ الشمولي لكن هي ليست كذلك في المجتمعات الحضرية الصناعية والمعلوماتية، بل تكون اقل لأن المجتمع يركز على الحرية الفردية والاستقلال الشخصي واحترام الرأي الآخر. ويكون التشهير اللفظي اقوى وأقسى من التشهير الإعلامي (المرئي والمسموع والمكتوب)، فالضحية هنا لا تدفع الثمن غالباً (أعني في المجتمعات الحضرية والصناعية والمعلوماتية).

نأتي، بعد ذلك، إلى حالة "ابتزاز" المفضوح (الضحية) مادياً واجتماعياً وجنسياً، بعد الفضيحة، من المعادين والمنافسين له والمستغلين لمثل هذه

الفضائح للتكسب الاجتماعي والمالي والمهني فيضحى مادة إعلامية أو سياسية أو بحثية لتناولها والاستفادة من ضررها في التطعيم النظري أو الإعلامي أو السياسي أو البحثي.

لكي نجول طرداً مع لبّ الموضوع نميّز بين أنواع المفضوح، بين الرجل والمرأة والطفل والراشد وأصحاب القرارات والمواقع الهرمية العليا والعوام. ففي حالة المرأة فأنها تكون أكثر خسارة في دفعها للثمن الاجتماعي والنفسي لأنها هدف الرجل المبرمج بيولوجياً واجتماعياً لاستغلالها والسيطرة عليها، والحالة ذاتها مع الطفل، الذي يكون هدفاً للتحرش الجنسي من الكبار، بيد أن الصورة تختلف عند أصحاب القرارات والمواقع المسؤولة حيث تكون العيون راصدة لهم (في المجتمعات الديمقراطية) والوسائل الإعلامية متسلطة على قراراتهم ومسؤوليتهم من أجل خدمة المجتمع.

ومن نافلة القول إن للفضيحة ثلاثة أركان هي الجاني والضحية والسلطة الرابعة ومنظمات المجتمع المدني. يكون أحياناً الجاني هو الضحية (الجاني والضحية يكونان شخصاً واحداً) وأحياناً أخرى يكون المجتمع هو الجاني والفرد ضحيته، وفي أطوار أخرى تكون الحكومة هي الجاني والمواطن ضحيتها.

أما متى يسقط الفرد في مهاوي الفضيحة ويتستر عليها؟ فالإجابة على هذا السؤال يكون كما يأتي:

لا يسقط الفرد في المهاوي بدافع مزاجي أو رغائبي أو عشوائي، بل بقصد متعمد وهادف وهي ما يأتي:

1 – عندما لا تمثل معايير المجتمع وقواعده وقيمه روح العصر.

2 – عندما تكون المعايير والقيم والقواعد صارمة وجافة في ضبطها للناس.

3 – عندما تكون الضوابط قد وضعتها الفئة الحاكمة أو الحاكم الطاغي.

4 – عندما تكون صفوة المجتمع (عليّة القوم) فاسدة.

5 – عندما يكون مستوى العيش أعلى من مستوى الدخل الفردي.

6 – عندما ينتشر الفساد بين قادة التنظيمات الرسمية.

7 – عندما يستغل المسؤول صلاحيات موقعه القيادي.

8 – عندما يكون الأب فاشلاً في تربية أبنائه أو مهملاً لهم.

9 – عندما تكون الأم منشغلة عن تربية أبنائها وتترك ذلك لمدبرة المنزل (الشغالة).

10 – عندما يحتك المجتمع مع مجتمعات أخرى أكثر رفاهية وتقدماً منه.

11 – عندما يحصل انفلات أمني مثلما حصل في المجتمع العراقي بعد غزو أمريكا للعراق في العام 2003.

12 – عندما تضعف الضوابط العرفية في ضبط أفراد المجتمع وتحل اللامعيارية محل المعيارية.

13 – عندما يضعف الوازع الديني عند الفرد.

14 – عندما تنتشر البطالة في المجتمع.

15 – عندما ينتشر الفقر وتتسع الفجوة بين الفقراء والاغنياء.

16 – عندما تطغى الماديات على المعنويات في تفكير الناس وسبل تفاعلهم.

17 – عندما تنتشر الأمية بين الناشئة.

18 – عندما تقل الوسائل الترفيهية البريئة.

19 – عندما ترتفع نسبة العنوسة بين الفتيات ويتأخر سن الزواج بين الشباب بسبب ارتفاع تكاليف الزواج.

20 – عندما تتفكك الأسرة.

21 – عندما يحصل التفكك الفردي (التوحد والانتحار والفردانية).

جميع هذه الحالات الاحتمالية تمهد الطريق للفرد للانحراف عن المعايير والقيم الاجتماعية، وبالذات عند شاغلي المواقع الهرمية العليا أكثر من شاغلي المواقع الدنيا، وذلك احتماءً بصلاحيات الموقع العالي وتوقيت السقوط ونوع القضية، التي استهدفها المسؤول ووزن مؤسسته في المجتمع وقربها من القمة الهرمية.

1/ ج – حقل علم اجتماع الفضائح Muckraking sociology

أول من دعا إلى هذا الحقل المعرفي عالم الاجتماع الأمريكي وليام سون William son في كتابه الموسوم "ألمعية البحث" The research craft عندما أوضح ميل بعض الباحثين الاجتماعيين إلى فضح السلبيات والوجه القبيح عن مظاهر الحياة، وبالذات ما هو مستور من انحرافات أخلاقية واجتماعية واقتصادية وإدارية عند بعض الفئات المنتفعة من هذا الانحراف المستور أو المضلل أو المغشوش في شراء سلع أو انتاج بضائع أو تزييف انتخابات بلدية أو نيابية، ووجد عند هؤلاء الباحثين الاجتماعيين المتعة في إثارة النقد والنقاد عند تناول المواضيع، التي توجه سهام نقدهم إليها أو اهتياج مشاعرهم وأفكارهم لكسب الشهرة والتحدي. لذلك سمى بعض علماء الاجتماع ومن بينهم وليام سون هذا الحقل بـ(علم اجتماع الفضائح Muckraking sociology)، الذي يقترب من علم الاجتماع المتطرف وعلم الاجتماع الماركسي بحيث يذهب إلى إزالة الأغطية البراقة والناعمة عن الواقع المزري أو القبيح والمغشوش السائد بين أفراد طبقة معينة من الناس. مثال على ذلك رايت ميلز، كتب في العام 1956 كتابه عن الصفوة في المجتمع الأمريكي انتقد فيه رجال الأعمال والساسة والفكر، الذين يتحكمون بمصائر الأمريكان وكشف فيه عن أساليبهم الابتزازية والاستحواذية، التي يمارسونها من خلال مواقعهم العليا في زيادة ثرواتهم ونفوذهم وسلطانهم. [William son and others. 1977. p.p. 32 -34]

إذن، يمكن تعريف "الفضيحة" بأنها سلوك خارق لأحد معايير الضبط الاجتماعي – العرفية والرسمية – ومتجنى عليها وغالباً ما يحدث، بنحو مستتر أو مبطن أو خاف خوفاً من الرقيب الاجتماعي (لسان وعيون الناس)، ليعلن خروجه عن المألوف أو المعتاد سلوكياً وقيمياً ومعيارياً أو يتناقض عكسياً مع مستلزمات الموقع الهرمي العالي، الذي يشغله صاحب ذلك السلوك الخارق. إنه سلوك غالباً ما يمارسه أصحاب المواقع العليا أو اثرياء الناس أو نجوم الأنشطة الفنية والرياضية في تعاملهم مع المال والجنس والشهرة والنجومية، وهذا ما يجعلنا نقول إن الفضيحة أشبه بالزئبق في البارومتر (المرواز) يرتفع كلما ارتفعت درجة حرارة الجو (أي يرتفع الزئبق في المرواز تباعاً والعكس صحيح) لا جناح من القول، هنا، إن درجة حرارة الجو تعني قوة الضوابط الاجتماعية العرفية والرسمية أو ضعفها فإذا كانت هشة أو مائعة فإن أصحاب المواقع العليا وأثرياء المجتمع والنجوم يجنحون إلى اختراقها، فيحصل التزاوج بين الوهن الضبطي والتسيّد الموقعي، وقتئذٍ، يحصل استغلال التسيّد للوهن بنحو مستتر. لكن عندما يتعرى أو ينكشف هذا الزواج غير الشرعي على الملأ، ساعتئذ، تأخذ الفضيحة مساراً طردياً. أي كلما كان المخترق ذا مكانة سياسية أو اقتصادية أو فنية أو رياضية أو اجتماعية أو ثقافية عالية ومرموقة توسعت دائرة انتشار الفضيحة. ومن نافلة القول إن الفضيحة تخضع للمتغيرات الآتية:

1 – المكانة الاجتماعية العالية ودورها في المجتمع (أي علية القوم).

2 – الثروة المالية الضخمة.

3 – ثقافة المجتمع.

4 – المدة الزمنية لوقوع الفضيحة.

5 – اهتمام الوسائل الإعلامية والتواصل الاجتماعي بها.

6 – حصول أزمات سياسية وكوارث طبيعية. فمثلاً أمريكا اللاتينية على الرغم من سيادة الفقر فيها وعدم العدالة عندها واستمرار الفساد والفضائح في حياتها اليومية فإن قياس الرأي العام يكشف عن الثقة الكبيرة في الحكومة المدنية على الحكومة العسكرية إذ أن الفضائح السياسية والقضائية في مجتمعات أمريكا اللاتينية لا تؤدي إلى زعزعة ثقة الناس في الحكومة المدنية، بل تفضلها على الحكومة العسكرية، وهذا يشير إلى أن الفضائح لا تكون سيئة بالمطلق على الشرائح الاجتماعية كافة. [Naim. 2013. P.99] وهناك حالة أخرى تتمثل بالفضائح التي ارتكبها "سيلفو بير لوسكوني" (رئيس وزراء إيطاليا السابق) المتعددة ووصمته بأنه فاسد طيلة بقائه في السلطة وحولته إلى هدفً للتحقيقات القضائية في العديد من الممارسات الفاسدة أبان حكمه لكنها لم تؤثر على إعادة انتخابه لأكثر من دورة، وهذا يعني أن المجتمعات تختلف في نظرتها للفضيحة ولا تستخدمها كآلية ضبطية رادعة. [Naim. 2013. p. 150]

وفي حالة الكوارث الطبيعية تحصل حالات فساد تنجم عنها فضائح مالية تصدر من منظمات مدنية عالمية، مثل الصليب الأحمر الأمريكي، عندما حصلت أزمة تسونامي في العام 2004 في جنوب شرق آسيا وهريكان كاترينا (إعصار كاترينا) في الولايات المتحدة في العام 2005، عندما استغلت هذه المنظمة الإنسانية هذه الاحداث فجمعت تبرعات خيرية للمنكوبين وسرقت هذه التبرعات وحرمت المتضررين والمنكوبين منها. [Naim. 2013. P. 210]

بعد أن استطردنا في هذا الفصل المفاهيم الرئيسة والجوهرية لهذا الحقل البكر وهي (الفضيحة والإشاعة والشهرة) نكون قد ثبتنا ركائزه، التي تناولت انحرافات افراد لهم صدى داوٍ في مناشطهم المهنية والفنية والرياضية والسياسية والدينية ومروقاتهم، أمثال الساسة وقادة المجتمع ونجوم الفن وأبطال الرياضة والقساوسة وليس عامة الناس والطبقة الفقيرة والعاطلين عن العمل، بل والمسؤولين وأصحاب الشأن الذين تصرفوا، بنحو مخفي ومستتر، متراوحين بين قطبين متنافرين هما (الخوف) من سلطان المجتمع (الضوابط

الاجتماعية العرفية والرسمية كلغط الناس وعيونهم ووصمَتَهم ونبذهم والعقوبات الجزائية الحكومية والمهنية) وبين (نزواتهم وغرائزهم) في الجنس والمال، التي تفوقت على مبادئهم المهنية والأخلاقية والدينية.

إذن، هو حقل معرفي يركز جلَّ اهتمامه على الخارجين والمارقين عن مسؤولياتهم الأدبية والأخلاقية والدينية، وبالذات عند أصحاب الشأن. بتعبير آخر إنه حقل معرفي متحدي وناقد وجريء هدفه إزالة الاغطية، التي يستخدمها المسؤولون في تغطية خروقاتهم للضوابط من أجل استحواذ حقوق الأخرين واغتصابها باسم المسؤولية أو النجومية أو البطولة أو الدين، وادعاؤهم في الوقت نفسه بأنهم حماة المجتمع والمدافعين عن حقوقه أو تزييف المسؤولية الانتخابية أو غش صناعتهم وتجارتهم. أي حقل يوقد وعي الناس لما يدور حولهم في أروقة المؤسسات الحكومية والتنظيمات الرسمية والصناعية والتجارية ودور العبادة ودهاليزها. بمعنى محاسبة المنتفعين من انحرافهم المتستر عليه باسم الصلاحيات والمسؤوليات والثقة الشعبية. أي حقل معادي للتضليل والغش والتزييف والفساد والاغتصاب واستغلال السلطة والشهرة والمنصب والمال.

هذا التقصي، الذي أجراه الباحثون الاجتماعيون ليس بدافع الشهرة والتشهير، ولا من باب الفضائح، بل من زاوية مسؤولية الباحث العلمي الموضوعي، الذي يدرس المشكلات والمعضلات والظواهر الاجتماعية من دون استثناء أو مفاضلة وعدم التركيز على الفقراء والعاطلين والمجرمين والمشردين والأرامل والمطلقين والمطلقات، أي العناصر الاجتماعية الفقيرة والضعيفة القابعين في أسفل التدرج الاجتماعي، ولا يكتفي في الوقت نفسه بدراسة النخبة والقيادة وإبراز محاسنها وموطن قوتها والدفاع عنها لكيلا يكون مثقف السلطة، بل يدرس حتى مثالبهم المهنية وانحرافاتهم السلوكية وتزييفهم للحقائق وهروبهم من المسؤولية أو استغلال مناصبهم العليا لصالحهم وخدمة أغراضهم الشخصية وسرقة المال العام لتكديس المال الخاص على حساب الفقراء والمعدمين ودافعي الضرائب. ذلك كله من أجل إصلاح المجتمع عندما

يصاب بعاهات اجتماعية وتقرحات ثقافية ومحاسبة المقصرين بأعمالهم لكي تسود العدالة الاجتماعية وحماية المواطن العادي (المستهلك من المنتج، والمريض من الطبيب، والعامل من صاحب العمل، والناخب من النائب، والضعيف من القوي، والمرأة من الرجل، والمتدين من رجال الدين، والطفل من العنف الأسري، والمتلقي من المرسل) لكي يستمر أفراد المجتمع في عيشهم السوي والسليم والمنظم ويتجاوز معوقات التطور والتغيير والحداثة ليدفع المجتمع نحو استشراف المستقبل والعيش مع روح العصر لا في غيابه.

باختصار هو حقل معرفي بكر في طرقه وطرحه ومستجيب لمتطلبات التطور والتغيير ومصلح للفساد ومعزز لسلطان الضوابط الاجتماعية، عندئذٍ، يتطلب تدخل الباحث الاجتماعي في تحليل ردود فعل الناس وتأويلها وتنظيرها عندما يسمعون أو يعرفون مثل هذه الفضائح وكيف تعمل على توحيد احكامهم القيمية وتقاربها في تنبيه الناس حول حكم المجتمع على الخارجين والمارقين عن ضوابطه، وتقديم صور اجتماعية حيّة على الحِكم الاجتماعية في المبادئ الأخلاقية في الثقافة والنزاهة والاستقامة السلوكية واحترام الأمانة والمسؤولية وعدم التفريط والإفراط بها لتكون دروساً نابضة للأجيال اللاحقة وقد تتحول إلى مسلسلات تلفازية أو أفلام سينمائية توثيقية أو دراماتيكية حول مصير هؤلاء المفضوحين لتطعيم الذاكرة الإنسانية بهذه الدروس والعبر.

الفصل الثاني

هل تُشّكْل الفضيحة مشكلة إجتماعية ؟

استهلال

2/ أ – فضائح النت

1– فضائح نجمات الانستغرام

2 – فضيحة عاهرات النت

3 – فضيحة الرابط الآلي

2/ ب – فضائح تبلورها المصلحة الشخصية

1 – فضيحة زواج السُّنة

2 – فضيحة سوق النخاسة

3 – فضيحة الدروس الخصوصية

استهلال

للإجابة عن هذا السؤال، بنحو شافٍ، ندلف إلى مدار صفات المشكلة الاجتماعية من حيث كونها مسببة ومعرقلة ومصدعة ومشوهة لمعايير المجتمع وأعرافه وتقاليده وقيمه، نعكف على محيط الضبط الاجتماعي من حيث كونه منطوياً على قواعد وقوانين وأعراف وتقاليد توجه سلوك الأفراد والخروج عنها يبلور مشكلة اجتماعية. بمعنى أن الضوابط مرتبطة بالمشكلات الاجتماعية.

والفضيحة تعني كشف ما هو متستر عليه لكونه متعارضاً ومتجافياً ومتنافراً مع الضوابط الاجتماعية ويكون المتستر على جرمه أو جنوحه أو انحرافه من محتلي مناصب سيادية وقيادية وإدارية ودينية عالية المقام والشاغلين لها، وطالما هناك تستر فإن ذلك يعني وجود خوف من العقاب العرفي أو القانوني، الذي يعقبه كشف حدوث خلل أو عطل أو اعتلال في إدارة وقيادة النسق، الذي، بدوره، يعيق الهرم العالي ونفوذه وسلطته. إلا أنه لا يسلم من رصد القنوات الراصدة للقائمين على قمم الأنساق البنائية، أمثال السلطة الرابعة والمحامين والشرطة والأجهزة الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني الحُرّة والمستقلة القادرة على التوغل في خلايا هذه الأنساق لمعرفة الخروقات القانونية، التي يرتكبها شاغلوها. وعند تسليط ضيائهم عليها وإشهارها إعلامياً تضحى الفضيحة، عندئذٍ، لا تعني التشهير بالمفسد فقط، بل تعني، أيضاً، وجود فساد تمارسه شبكة مرتبطة بالمفسد، وهذه بداية تحديد المشكلة الاجتماعية.

ولكي ندخل إلى تفاصيل تحديد المشكلة الاجتماعية من زاوية علم الاجتماع أطرح تفاصيل تحديدها وتثبيت محكاتها. إذ عادةً ما يذهب علماء الاجتماع إلى دراسة القضايا، التي تسبب ضرراً أو إيذاءً لجماعة معينة أو طبقة خاصة أو مجتمع محلي مصدعاً بذلك ضوابطه الاجتماعية. بتعبير أدق، تعد الفضيحة مشكلة اجتماعية من خلال معرفة مسبباتها وتبعياتها المنعكسة على الناس وكلما تزايد وتفاقم عدد المتضررين والمتأذين من الفعل المهدد لهم يمكن القول عنها

إنها تمثل مشكلة اجتماعية. أما مسبباتها فتكون من الخارجين عن القواعد القانونية والمعايير العرفية بغض النظر عن مواقعهم الاجتماعية سواء كانت عالية أم واطئة فمثلاً التمييز العنصري – العرقي يؤثر على السكان بكاملهم فهو يمثل مشكلة، وكذلك تلوث البيئة الذي يؤذي صحة الكثير من أفراد المجتمع وحياتهم. وقد تتضرر جماعة محددة من فضيحة خاصة، مثل الأسرة، فتحصل لها مشكلة بسبب إدمان ربها على المخدرات، أو المدرسة التي يكون مستوى تعليمها هابطاً بسبب نوعية المدرسين فيها وقد ترجع المشكلة إلى التناقض بين الادعاء العقائدي – السياسي وتطبيق النظام السياسي الواقعي. مثل الادعاء بالممارسات الديمقراطية وانعدامها على صعيد الواقع في النظام السياسي. [Kendall. 2012. P. 3] وللفضيحة آثار اجتماعية سلبية مؤذية وضارة للجماعة أو للنسق، الذي أفعلها الفعل المتستر عليه بسبب الفساد السياسي أو الإداري أو المالي المنطوي على استغلال السلطة أو الاحتماء بصلاحيتها ونفوذها، بمعنى أن مسبب الفضيحة وآثارها تكون اجتماعية، وبذا فهي (الفضيحة) تمثل مشكلة اجتماعية صرفة تضم الجريمة والفساد والإدمان على المخدرات والتحرش الجنسي والمروق على الضوابط الاجتماعية. وهذا ما يجعلني أقول إن مساحة حقلها أوسع من مساحة حقل علم الإجرام إذ يشمل المرأة والتلميذ والعامل والطبيب والمهندس والسياسي والاقتصادي والعسكري.

وضع جون نورد سكوج John Nord skog **ثلاثة عشر خاصية لتحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية وهي ما يأتي:**

1 – إنها تظهر في المجتمعات الإنسانية كافة سواء كانت كبيرة الحجم أم صغيرة، معقدة البناء أم بسيطة، متخلفة أم متحضرة، تقليدية أم متمدنة. والفضيحة أيضاً في المجتمعات الإنسانية كافة بغض النظر عن درجة تطورها.

2 – تختلف في سعة حدودها وتكرار وقوعها ودرجة توزيعها وكثافة الاضطراب الفكري والعاطفي المصاحب لها. والفضحة أيضاً ليست واحدة

في حدودها وتكرارها، فالفضائح الرياضية والسياسية والجنسية أيضاً تختلف بين الفينة والأخرى في درجتها وكثافتها.

3 – تتشكل تدريجياً على مراحل مترابطة لذا لا تظهر فجأة أو بنحو عفوي والفضيحة لها الصفة نفسها إذ هي لا تفاجئ الجمهور، بل لها حيثياتها وخلفياتها التاريخية الفاسدة.

4 – وبناءً على ذلك فإنها متطورة اجتماعياً. والفضيحة كذلك إذ تطورت من انتشارها عن طريق اللغط وكلام الناس إلى الصحف والمجلات وصولاً إلى الفيس بوك (التواصل الاجتماعي).

5 – تظهر في منشأ يعكس الاضطراب الاجتماعي والشخصي، أي تبرز نتيجة تمزق النسيج العلائقي الاجتماعي. الحالة ذاتها مع الفضائح إذ تبرز بنحو متفاقم في مثل هذه الاضطرابات.

6 – وهذا يعني أنها ملتصقة بالفساد والتفسخ الاجتماعي داخل المجتمع. والفضائح هكذا لا تعيش إلا في هذه الأوبئة الفاسدة.

7 – تُفسّر على أنها أحد أوجه التغيير الاجتماعي. والفضيحة تكون مسببة وناتجة عن التغيير الاجتماعي.

8 – يساعد التطور التقني على خلقها داخل المجتمع وهذا ما نجده عند الفضائح ايضاً إذ كثرت مع ابتكار السيارة والتلفون والسينما والانترنت والتواصل الاجتماعي وسواها، ولتوضيح هذه الخاصية نطرح فضائح الانستجرام وفضائح عاهرات الانترنت وفضائح استخدام الربط الآلي.

9 – تعكس صرامة الضغوط الاجتماعية في بعض الأحيان كالفقر والاتكالية والضغوط السكانية (زيادة الولادات والوفيات) والنزاعات العرقية والبطالة وارتفاع معدل الجرائم والانحرافات السلوكية والحرب والبطالة جميعها تتفشى في ظل الصراعات.

10 – تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في أسلوب العيش ومستواه أو أنواع الممارسات الاجتماعية للأسرة والتعليم والدين والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وسواها من المتغيرات المؤثرة والفضيحة تنشأ أيضاً في ظل هذه الأسباب.

11 – لا يمكن شرحها وتشخيص حدوثها من خلال سبب واحد، بل من أسباب مترابطة عدة وهذا ما يحدث مع الفضيحة أيضاً.

12 – مرتبطة بالقيم الاجتماعية في أغلب الأحيان والفضيحة مثلها.

13 – الآداب العامة والأخلاق الاجتماعية يمثلان نواتها وهذا ما هو قائم في لب الفضيحة. [Nordskog, 1956. P.p. 4 – 5]

ففي ظل التطورات التقنية السائدة في عصر النت برزت فضائح جديدة على سطح المجتمع لم تكن معروفة قبلها مسببة مشكلة اجتماعية مصدرها هذه التطورات وهي ما يأتي:

2 / أ – فضائح النت

منها:

1 – فضيحة نجمات الانستغرام Instagram، هو تطبيق مجاني لتبادل الصور وشبكة اجتماعية أيضاً، ويتيح هذا التطبيق للمستخدمين التقاط الصور بوساطة كاميرات الهاتف المحمول عادةً. وتنطوي هذه الفضيحة على شهرة غير مدفوعة الأجر يحققها نجوم الفن في مواقع التواصل الاجتماعي، التي أدمن عليها الشباب، مؤخراً، بخلاف تواصلهم مع جماهيرهم العريضة ليهتم قطاع كبير من نجمات الفن باستعراض مفاتنهنَّ ومواقع الإثارة التي يعدَّدنها جزءاً لا يتجزأ من شهرتهنَّ، بينما بعضهم يستخدمها لتقديم نفسه وإثارة الجدل حوله.

أمام طوفان "الفيس بوك" و"تويتر" اللذين تعلق فيهما نجمات الفن على الأحداث أو يقدمنَّ أخبارهنَّ الفنية طغى على السطح حساباتهنَّ في موقع الانستغرام، الذي يتحول، بين الحين والحين، إلى ستوديو شامل وكتالوج مصور يسجل تحركاتهنَّ من تصويرهنَّ واخراجهنَّ. "الانستغرام" تحول إلى إدارة لاستعراض المفاتن، وتالياً أصبح أقصر الطرق الموصلة إلى الشهرة السريعة. عدد من هؤلاء الفنانات ظهرنَّ بـ(نيولوك) مختلف مما أثار ضجة كبيرة على صفحاتهنَّ الشخصية، ليس فقط لجرأة الصورة التي التقطنّها لأنفسهنَّ، بل لأنهنَّ لم يحققنَّ هذه النسبة من المشاهدة في الأدوار التي جسدنّها على الشاشة فيغيرن لون الشعر إلى اللَّون الأشقر مع ظهورهنَّ بأفضل صيحات الموضة أو ارتداء ملابس النوم، وأخرى بالبكيني والفساتين القصيرة والأزياء، التي تكشف الظهر. [مجلة روز اليوسف. عدد (4554) بتاريخ 2015/9/26]. هذه الفضيحة دافعها الشهرة الزائفة والشعور بالنقص من خلال استخدام مفاتن الجسد للحصول على الشهرة السريعة.

بعد ذلك تتحول إلى فضيحة من نوع آخر كشفتها التطورات التقنية مثلما أفرزه الانستغرام.

2 ـ فضيحة عاهرات الأنترنت

كارثة قد تكون الأولى من نوعها بمصر، وأصبحت ناقوس خطر يهدد سمعة الكثير من أبناء مصر وبعض البلدان العربية، فضحايا تلك الواقعة اختلفت أعمارهم لتجمع بين شباب الجيل الجديد وآبائهم في "فضيحة" تهوي بمستقبلهم ومستقبل أسرهم، بعد لجوئهم إلى "استخدامات مشبوهة" للدردشة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تبدأ القصة بعد ورود معلومات إلى محرر "اليوم السابع" من محاسب في أحد البنوك الخاصة، عن إرسال مواطنين من مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية، في الفرع، الذي يعمل فيه، حزمة من النقود وهم في حالة "شبه هيستيرية" إلى أشخاص في إحدى الدول العربية.

يقول محاسب البنك، الذي رفض ذكر اسمه، بسبب طبيعة عمله: "منذ نحو شهر لاحظت قدوم ما يقرب من 8 إلى 10 أشخاص يوميا إلى البنك، الذي أعمل فيه لتحويل أموال تراوحت ما بين الـ 10 آلاف جنيه والـ 25 ألفاً من الشخص الواحد إلى الطرف الآخر، الذي يقيم في إحدى البلدان العربية، لكنني لم أكن أهتم على الرغم من تزايد الأعداد يوماً بعد يوم، لأن الوكالة المرسل عليها التعامل معها بمصر لا يتم إلا من خلال بنكين فقط على مستوى الجمهورية، والذي أعمل أنا في أحدهما".

واستكمل محاسب البنك حديثه: "اكتشفت أن فيه كارثة بعد ما لقيت صحبى هو الزبون الجديد اللي جاي يبعت من عندي 15 ألف جنيه وهو شبه منهار"، مضيفاً: "لما قلت له بتبعت الفلوس لمين قالي ابعت بس وهتفهم بعدين، واكتشفت عقب ذلك أن الأمر كارثياً".

وقال: صديقي روى لي كارثة اجتمعت فيها شهوة الرجل مع ذكاء النصاب، كي تتحول حياة الضحية من حياة مستقرة إلى مستقبل مهدد بالتشويه.

ويروي المحاسب، على لسان صديقه، قائلاً: "كنت أجلس على صفحتي الخاصة فيس بوك، وفوجئت بإضافة من بنت يظهر عليها علامات الجمال، بدأت الحديث قائلة شكراً على قبولك لصداقتي، وكان الرد منى شكراً لكِ، وبدأت تطلب منى أن نتعارف، وبالفعل سرعان ما استجبت إلى طلبها، ثم دار حديث مطول بيننا تبادلنا خلاله أسئلة التعارف المختلفة، بعدها قالت لى ممكن نتكلم "سكايب" أحسن علشان نشوف بعض، وكنت وقتها من أسعد الأشخاص، لأن الشك كان يراودنى أنها من الممكن أن تكون أحد أصدقائي، وقلت إن الحديث المرئي سيؤكد لي شخصيتها".

ويستكمل حديثه: "كلمتها وأنا واثق كدا أنها بنت خلاص، وبعد أن تبادلنا الكلمات الجميلة والجذابة فوجئت بسؤالها لي: هل تحب الجنس؟ فصمت قليلا ثم قلت طبعا "هو في حد مبيحبش الجنس؟"، وأضاف: "مكنتش عارف أنا بعمل إيه، لكن كتر كلامي معاها، وجمالها خلاني ضعفت، وبالفعل بدأت أمارس

معاها الجنس من خلال الكاميرا، وبدأت هى الأولى فى خلع ملابسها ثم طلبت منى أن أبادلها الأفعال نفسها، واستجبت إلى طلبها وأنا لا أدرى ما أفعله، كي أفاجأ بعد ثوان بانقطاع الصورة، ثم أرسلت بعدها بدقائق فيديو لي وأنا في أبشع مظهر بعد أن سجلت كل ما دار بيننا، لتتحول حياتي في ثوان إلى جحيم، فقد أصبح لي فيديو جنسي لن أتمكن من حذفه مهما حدث".

واستكمل قائلاً: "قولتلها إنتي مين وليه عملتى كدا؟ فردت أنت تنزل بكره تبعتلى على "وكالة...." 1800 دولار، ولو مبعتش هنزل الفيديو لكل أصحابك، واكتشفت أنها أخدت معظم الحسابات اللى كانت عندى علشان لو قفلت صفحتي تبعت لهم الفيديو، وطبعا دا عرفته بعد مابعتتلى برنت اسكرين ليهم وقالتلي متحاولش تقفل الأكونت وإبعت الفلوس أحسن".

وتابع: "جالي واحد عنده 45 سنة ولما عرفته إنى فاهم قالى أنا مش عايز أبعتلها الفلوس لأن أولادى أولى بيها، بس مش عارف أعمل إيه، أنا بفكر أنتحر، خلاص مبقتش عارف أفكر، وخايف من الفضيحة قدام ولادى وأهلى".

وأوضح محاسب البنك، الذي رفض ذكر اسمه، أن المبالغ المرسلة من هؤلاء الأشخاص قرابة الـ150 ألف جنيه يومياً فى الفرع الذي يعمل فيه، مضيفاً: "اتأكدت من زميلي في الفرع الرئيسي إن الموضوع منتشر بنحو غير طبيعي، وهو الأمر الذي جعل العديد ممن تعرضوا لتلك الواقعة تحت رحمة تلك العصابة التي تسير بمبدأ يا تدفع يا تتفضح".

كما تمكن محرر "اليوم السابع" من التوصل إلى عدد من الأسماء الحقيقية لأفراد تلك العصابة، وهم: "الحواس. ح"، "محمد. د"، "الرحماني. ر"، "هشام. م"، "عزيز. أ"، "منال. م"، "حمزة. د"، "محمد. أ"، "عبد العزيز. ع"، "حليمة. ظ"، "عبد المنعم. ل"، "لمياء. ع"، "ماريا. م"، "أيوب. ر"، و"عبدالغنى. ص".
[www.youm7.com]

فضلاً عما تقدم نطرح فضيحة تم اكتشافها عن طريق استخدام الرابط الآلي، الذي أسقط الأقنعة عن حالات نصب عديدة من الأفراد على الحكومة السعودية من أجل الحصول على رواتب الضمان الاجتماعي وهي كما يأتي:

3 – فضيحة الرابط الآلي

تسببت عملية الربط الآلي بين الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، والتي أدت إلى اسقاط عدد كبير من المشمولين بالضمان الاجتماعي تبين أنهم موظفون وموظفات في القطاع الخاص، ودلت المعلومات الأولية على إسقاط أكثر من 65 ألف مستفيد من الضمان شكلت البنات منهم نسبة تزيد على 85% وقالت مصادر مطلعة لـ(عكاظ) إن عدداً من مكاتب الضمان الاجتماعي شهدت ازدحاماً ومراجعات من الأسر التي أسقطت عنها المساعدات.

وقالت المصادر إن الرابط الآلي كشف عن حالات نصب عديدة حيث تبين وجود موظفات بنوك وشركات ومؤسسات كبيرة وسيدات أعمال لهنَّ سجلات تجارية وبعضهنَّ برواتب عالية مسجلات في الضمان الاجتماعي. وأوضحت المصادر أنهنَّ لم يكنَّ موظفات عند التقديم للمرة الأولى حيث كان الكشف يتم عن مدى وجود وظيفة للمتقدم أو المتقدمة وعقب إدراجه أو إدراجها في الضمان لا تتم أي مراجعة لسجل التأمينات الاجتماعية.

وأفادت المصادر أن الرابط الآلي سيسقط من فوره وآلياً أي موظف أو موظفة من الضمان الاجتماعي، مضيفة أن عدد من تم إسقاطهم في جدة، على سبيل المثال، بلغ خمسة آلاف حالة ويقدر عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي في المملكة بنحو 850 ألف مستفيد ومستفيدة يحصلون على معونات شهرية طبقاً لظروف الحالة وعدد أفراد الأسرة بالإضافة إلى معونات مالية سنوية مقطوعة وسداد لفواتير الكهرباء. [www.akaz.com.sa]

من خلال هذه الأمثلة الفضائحية نقول إن الفضيحة تمثل مشكلة اجتماعية يعاني منها الناس، فضلاً عن ذلك، هناك حالة شاذة وغريبة غير مألوفة وجدناها في الصعيد المصري – على الرغم من كونها تمثل مشكلة اجتماعية

وفضيحة خارقة للقانون المصري إلا أنها تمارس في بعض من قرى صعيدية ولا تعدها مشكلة أو فضيحة – وهذا تشابه آخر بينهما من حيث كونهما لا يخضعان لحكم المألوف في المجتمع العام ولا القانون الوضعي، بل لجماعة محلية خلقت عالمها الخاص بها ولمعاييرها وأحكامها المحلية وبالذات عندما تكون متموقعة بعيداً عن انظار المجتمع العام والقانون الوضعي فلا تتماهى مع السياق العام للمجتمع ولا مع السياق الرسمي – الحكومي وهذا ما وجدناه عند قرى شمال محافظة أسوان ومينة بلبيس في محافظة الشرقية بمصر، ففي القرى وجدنا "فضيحة زواج السُّنة" وفي مدينة بلبيس وجدنا "سوق النخاسة" وهي كما يأتي:

2 / ب – فضائح تبلورها المصلحة الشخصية

1 – فضيحة زواج السُنّة

في محافظ أسوان – مصر العربية قرى غير موجودة على خريطة الدولة مهمشة شأن قرى كثيرة ضمن قطاع كبير من الصعيد، الزواج فيها لا يحتاج الى مأذون، بل، فقط، إلى حضور الطرفين ويتم الاشهار والاعلان عن الزواج في مكبرات الصوت في مساجد القرية ليصبح هناك زوجان بلا إثبات ويكون الأبناء بلا شهادة ميلاد توثقهم. إلا أن أهالي القرية اعترفوا، مؤخراً، أن بعضهم قد تنبه إلى الأزمة واتجه إلى توثيق عقد الزواج، بعد زواجه بسبع سنوات، ليس لإثبات قيد الأبناء، ولكن من أجل الحصول على المقررات التموينية فقط. "نجع ونس" قرية تابعة إلى مركز دراو ابتعدت عن الواقع كبعدها عن الأنظار فوجودها في أقصى شمال محافظة أسوان جعل أهلها يخلقون عالمهم، الذي تحكمه أعرافهم الخاصة.

لا يلجأ أهل نجع ونس إلى القانون ولا يعرفون طريقاً للمحاكم ولا يتزوجون من خارج القرية ولا يعترفون بعقود الزواج الرسمية عندما يأتي الأبناء ومعهم المتاعب والمشكلات مع الجهات الحكومية. القرية فيها مدرسة واحدة آيلة

للسقوط ويعيش الأهالي على جانب الترعة التي يروون منها أراضيهم فمعظمهم يعمل في الزراعة وتربية المواشي. عندما تدقق النظر بجوار أحد المنازل المتهالكة تجد زوجين جلسا للتدفئة على الاخشاب المشتعلة لمواجهة برودة الطقس. تقول الزوجة، التي لا يتجاوز عمرها العشرين عاماً: تزوجت منذ أربعة أعوام زواج سُنّة بالإشهار عن طريق شيخ البلدة، والأن، أنا حامل في الشهر الخامس وزوجي من النجع نفسه وانا لم أكمل تعليمي وتركت المدرسة عندما كنت في الصف الرابع الابتدائي ولا أستطيع الخروج من النجع بسبب عدم حصولي على شهادة موثقة من المحكمة تفيد أنني متزوجة. علماً أن توثيق العقد لدى المأذون يكلف 400 جنيه. يقول أبناء القرية إن زواج السُنَّة مجاز وكل القرى لا تعترف إلا به لكن في المدة الأخيرة بسبب بطاقات التموين وحق الحصول على المقررات التموينية سعى الناس إلى توثيق العقود. ثريا إبراهيم موظفة بالوحدة الصحية لقرية نجع ونس كشفت عن أن تعداد السكان في نجع ونس يصل إلى 180 ألف نسمة منهم 1200 أسرة معظمها غير مقيدة في السجلات الرسمية، موضحة أن هناك عدداً كبيراً من الأطفال غير مسجلين في الأزراق الرسمية للدولة. بالإضافة إلى أن المقيدين تم تسجيلهم بشهادات ميلاد من دون وثيقة زواج للوالدين.

وعلى مسافة 5 كيلومترات من قرية نجع ونس تقع (القفطية) ويبلغ عدد سكانها 5 آلاف و886 نسمة لم يتم توثيق عقود زواج سوى 185 عقداً رسمياً فقط بهدف الحصول على بطاقات تموينية.

إمام أحد مساجد القرية الشيخ وجد عبد الله أكد أن زواج السنَّة شرعي ولا يوجد به أي عوار مستشهداً بإن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج من السيدة عائشة وهي في سن الـ(11) عاماً. أما المتحدث الرسمي باسم نقابة الأئمة ومستشار الشؤون الدينية لوزير الأوقاف فقال إنه ليس هناك ما يسمى بزواج السنَّة وإن الزواج لا بد أن يتم وفقاً لأحكام القانون "قانون الأحوال الشخصية" الذي هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشريعة الإسلامية، التي نص الدستور على ضرورة الأخذ بأحكامها. [مجلة روز اليوسف عدد (4563) بتاريخ 2015/12/4]

نستنتج مما تقدم عدم حصول موضوع الفضيحة، بنحو عفوي أو عشوائي أو اعتباطي، بل بقصد هادف يخدم شريحة اجتماعية معينة في مكان محدد وزمان مقرر تسوغ هذه الشريحة المستفيدة منه عملها بحجج عرفية ودينية داعمة تتقبلها عقليتها المحدودة وتمارس موضوعها بعلانية وحرية طالما هي في حدودها الجغرافية، التي تعيش عليها وخلال المرحلة الزمنية التي تمر منها، لكن عندما تخرج من عزلتها وتريد أن تتصل بالعالم الخارجي، أي خارج بقعتها الجغرافية، وتتعامل مع شرائح اجتماعية ومجتمعات محلية أخرى خارج منطقتها فإن حججها لا تُقبل عند أولئك فتضطر أن تترك ما جبلت عليه وهو ما يصبح فضيحة عند احتكاكها مع الآخر الغريب عليها، الذي لا ينتمي الى شريحتها الاجتماعية لتتقبل ما هو مخالف ومعارض لما جُبلت عليه سابقاً، وهذا ما حصل في شمال أسوان – مصر الذين تذرعوا بزواج النبي محمد صلى الله عليه وسلم بعائشة وتفسير السُنَّة بالإشهار العلني في المسجد. بتعبير آخر، لا يكون موضوع الفضيحة معلوماً على أنه فضيحة عند ممارسيه لأنه يقبلونه ويدعمونه لكنه يفضح وينكشف بعدما يحصل احتكاك مع الأخرين رسمياً وعرفياً أو الانغمار في متطلبات الحياة الأوسع، التي ترفض الحجج المحلية الضيقة عندها يضحى الموضوع فضيحة لأنه بات مخالفاً للقواعد العامة والقانون الوضعي.

يتموقع موضوع الفضيحة في جعل العرف الاجتماعي المحلي محل قانون الأحوال الشخصية وعدم وجود مأذون لعقد الزواج ولا وجود لشهود عليه وما يترتب على هذا الإحلال عدم وجود إثباتات رسمية موثقة لشهادة ميلادهم.

أما آلية الفضح فكانت في هذه الحالة دوائر التموين الحكومية، التي تجهز المواطن ببطاقة تموينية للحصول على المقررات التموينية والسلطة الرابعة المتمثلة في مجلة روز اليوسف.

2 – فضيحة سوق النخاسة

في مدينة بلبيس بمحافظة الشرقية – مصر مدينة للتجارة "المدنسة" لتزويج عروس بكر لم يمسها بشر ولا يزيد عمرها على 14 عاماً للزواج المؤقت أو

بتعبير أصدق لـ(المتعة) لمدة شهر والسعر ثلاثين ألف جنيه ولا يشترط ولي أمرها في الزواج مواصفات العمر والجنسية والحالة الاجتماعية فكلها غير مهمة، والمطلوب،فقط، أن يسدد المعلوم (كاش) ومن ثم هنيئاً له بها وليفعل بها ما يشاء، وإذا أراد تمديد المدة فالأمر يخضع لتفاوض، وربما يحصل خصم خاص. الزبائن هم الخليجيون يأتون إلى شبرا في القاهرة لأخذ سيارة أجرة إلى بلبيس وخلال الطريق يعرضون مبالغ مادية مجزية على السائق نظير تعريفهم على زوجة مواصفاتها الحلاوة والبكارة وأهلها غير طماعين. ويقول (السائق) "لا يمر يوم إلا ويستقبل الموقف (أي موقف السيارات الذاهبة إلى بلبيس) أكثر من زبون ممن يقصدون مدينة بلبيس أو القرى المتناثرة حولها، وبالنسبة لي لا أجد حرجاً فأنا مجرد وسيط، وبما أن الأب موافق فليس في الأمر ما يحرجني، العيب على الأب اللي بيبيع بناته مش أنا".

ويمضي قائلاً "الآباء يفرحون بهكذا زيجات، بل يقيمون لها الاحتفالات، فالفتاة في القرى الفقيرة كالدجاجة، التي تبيض ذهباً، مضيفاً أن بعض الآباء يتواصلون معي باستمرار ويؤكدون لي أن عمولتي ستكون مجزية في حال جئت لهم بصيد ثمين، ومؤخراً أوصلت ثلاث فتيات وآباهنَّ إلى شقة المهندسين بعد تزويجهنَّ لثلاثة اثرياء عرب. والغريب أن عمر الكبرى لم يزد على سبع عشر عاماً والصغرى الثالثة عشر والأغرب أن الأب كان في قمة السعادة". وما أن وصلنا حتى صعد الأب بمفرده إلى شقة ما ثم عاد أدراجه سريعاً وعلى وجهه ترتسم علامات الغضب فأخذ يسب ويلعن قبل أن يطلب مني إعادته إلى بلبيس، وفي الطريق روى لي أنه رفض الصفقة لأن الأثرياء عرضوا ثلاثين ألف جنيه لمدة شهر، وكان مما قاله ألف جنيه في اليوم ظلم كبير، البنات أبكار ومعي أوراق طبية تثبت ذلك وهذا السعر مجحف جداً والحياة أصبحت غالية وأنه مستعد لتزويجهنَّ معاً في حال أن المقابل خمسة وأربعين ألف جنيه للواحدة مشيراً إلى أنه يعلم أن هناك فتيات سعرهنَّ أقل لكنهنَّ لسن في جمال بناته وحسنهنّ، فأجسامهنَّ ملفوفة وبياضهنَّ صاف وعيونهنَّ خضراء وكل فولة ولها كيال ولو عايز عنب ادفع لو مش قادر تدفع فالجميز ببلاش على الشجر". ويكشف عن أنه نقل مؤخراً أربعة خليجيين إلى المدينة وكانوا فوق الستين

ويبغون الزواج على سُنّة الله ورسوله كما يقول. ويضيف أن الزيجات تتم في السفارات الخليجية وهناك مسنون خليجيون يتزوجون من بلبيس مرة كل شهر وهم يتواصلون مع سماسرة بعينهم ومنهم أمين شرطة مشهور في المدينة، وفي المدينة ينتشر في مواقف السيارات سماسرة المتعة الحرام وإذا وجدوا زائراً خليجياً سرعان ما يتكالبون عليه هذا يسعى لأن يقنعه أن بضاعته أحلى وذلك يقول له إن بحوزته صوراً لأجمل فتيات بالمدينة وكلما كان "العميل" طاعناً في السن كان الهجوم عليه أشد والسعي لإبرام الصفقة معه أكثر ضراوة وإلحاقاً بذلك أن المسنين يجزلون العطاء ولا يدققون كثيراً في مواصفات الجمال فالمهم أن تكون الفتاة بكراً وصغيرة في السن. أبرز ما ترصده العين أثناء ملاحظة الشارع بالمدينة أن قطاعاً كبيراً من الأهالي يرتدون الملابس الخليجية فالعباءات السود تنتشر، بنحو منفر، والجلاليب البيض تكاد تكون زياً موحداً للرجال.

كريمة محمود من سكان القرية كانت تبتاع أشياء من السوق ولها وجه طيب تسرد جانباً مما تسميه (المهازل)، التي تحدث في المدينة قائلةً: "البيت الذي يضم فتاة جميلة بين جدرانه بيت سعيد وأهله يعلمون أن موعدهم مع الثراء قريب فالسماسرة يعرضون عليهم كل يوم صفقة وهم يترددون عليهم باستمرار وهذا الأمر شائع جداً إلى درجة أنه لم يعد يلفت انتباه أحد".

وتقول "هناك العشرات من السماسرة رجالاً ونساءً والمدينة تودع يومياً فتاة في طريقها إلى غرفة نوم ثري عربي يتلذذ بها ويأكل لحماً لمدة نحو شهر ثم يطلقها أو يرميها عظماً ولا أحد يتصدى للظاهرة المقيتة، والمؤسف أن أولياء أمور كثيرين لا يجدون في بيع شرفهم غضاضة، بل الأكثر من ذلك، أن أطباء دخلوا اللعبة فأصبحوا يجرون جراحات ترقيع أغشية البكارة لأن الزبائن يرغبون في البكر ويسددون مبالغ أكبر للحصول عليهنَّ ويتم الأمر مرات عدة حتى تتحول الفتاة إلى مسخ أو هيكل عظمي بلا نخاع".

أما سماح جلال فتقول: "السماسرة في تلك الصفقات المدنسة معروفون اسماً وشكلاً ومنهم سيدة تدعى (مدام أميمة) تجري المفاوضات مع راغبي الزواج والآباء وتبرم الصفقات مقابل خمسين ألف جنيه تحصل هي على نحو عشرة

الاف منها ويخصص نحو عشرة آلاف لتجهيز الفتاة فيما يحصد الأب ثلاثين الفاً بحد أقصى، وقبل ان تبلغ العشرين تصبح سلعة بائرة لا يرغب فيها أحد سواء أهل المدينة أم المترددين عليها وهكذا تتحول إلى استثمار مؤقت أو مشروع استثماري لآباء لا توجد في قلوبهم ذرة رحمة أو رجولة أو نخوة أو إنسانية وبالطبع ولا ذرة من عاطفة الأبوة. وتبلغ مدة الزواج في الطبيعي شهراً قابلاً للتمديد باتفاق الطرفين ولا يمتد الأمر أكثر من ثلاثة أشهر فالعريس في الغالب يرغب في التجديد ويسعى إلى تجريب أكثر من سلعة".

ويقول أبو حسين، الذي يعمل سائقاً: "إن أمين شرطة اسمه سيد يعد أشهر سمسار زيجات متعة في المدينة، فالرجل يبدأ عمله (الموازي) بعد نوبة العمل الرسمي بزيارات لبيوت بعض أولياء الأمور للبحث عن الفتيات المناسبات وهو ناعم الحديث ويعرف كيف يقنع الآباء بإبرام صفقات وله علاقات واسعة بخليجيين يقيمون في مصر ممن يعقدون زيجات بالفتيات ولا يميلون إلى تفريغ شهواتهم مع بنات الليل أما خوفاً من الأمراض المنقولة إليه جنسياً او بذريعة أن هذه الزيجات حلال". ويضيف "من المعروف أن نسبة لا بأس بها من السكان في المنطقة الشرقية بالسعودية ينتمون إلى المذهب الشيعي وكذلك هناك نسبة ما في الكويت والامارات وهؤلاء لا يحرمون زواج المتعة ويمثلون غالبية من يتزوجون زيجات مؤقتة وهم يوثقون عقود الزواج في سفارات بلدانهم، التي لا تتورع عن إبرام تلك العقود المخالفة للقانون المصري، الذي يحظر زواج الفتيات دون الثامنة عشر".

ويقول عبد الحميد وهو محامي في قرية السرايا بمركز بلبيس: "إن زواج الصغيرات في القرى التابعة لمدينة بلبيس من المسنين الخليجين كثيراً ما يتم بمقتضى عقد عرفي بمعرفة مكتب محاماة كون العقد عرفياً لا يُلزم بشرط السن وتحصل أسرة الفتاة على مبلغ أكبر كلما كانت الفتاة أصغر سناً ولأن الأزواج يرغبون في الفتيات الأبكار فإن عمليات إعادة غشاء البكارة أصبحت من الأمور الشائعة على نطاق واسع في المدينة. ولا تتجاوز معظم العرائس المطلوبة في هذه السوق سن الخامسة عشرة وتتم إحالتهنَّ إلى التقاعد أو يصبحنّ َ بتعبير آخر، خارج نطاق الخدمة حالما يبلغنَّ العشرين ويتحولنَّ،

بعدئذٍ، إلى السمسرة أو ما يسمينه (مهنة الخاطبة) في هذه التجارة ذات الأطراف المتشابكة". ويضيف "إن الزيجات تثمر أطفالاً، والمؤسف أن آباءهم يرفضون نسبهم إليهم وكثيراً ما نرى فتيات يحملنَّ على أذرعهنَّ رضعاً لا ذنب لهم إلا أنهم جاءوا إلى الدنيا القاسية نتيجة صفقات كل اطرافها مدنسون وغارقون في الآثام" مشيراً إلى فتيات كثيرات يسجلنَّ أبنائهنَّ بأسماء آبائهنَّ مما يؤدي إلى اختلاط الأنساب. ويقول "إن فتيات تعرضنَّ لأسوأ حالات التعذيب الجسدي جراء زواجهنَّ من مسنين تجاوزوا الثمانين ممن يعانون أمراض الضعف الجنسي أو لديهم رغبات شاذة وتكون الفتيات دون الخامسة عشر في سن الطفولة لا يفقهنَّ شيئاً عن المعاشرة الزوجية وبعضهنَّ سافرنَّ إلى بلد الزوج وعملنَّ خادمات هناك واضطررن إلى العودة إلى مصر بوساطة السفارة ليخضعنَّ إلى جلسات علاج نفسي لإزالة ما علق بهنَّ من ألم نفسي جراء تجاربهنَّ الأليمة".

أما بورصة أسعار السماسرة فهي: يحصل السمسار على ما يتراوح بين 10 إلى 15 ألف جنيه مقابل الزيجة الواحدة في حين يحصل الأب على ما بين 20 إلى 30 ألف. ويبدأ تزويج الفتيات أو الأحرى حرقهنَّ في محرقة (متعة الخليجيين) ما إن يبلغنَّ ويستمر الاتجار بلحمهنَّ الطري حتى سن العشرين قبل أن يرمى بهنَّ إلى خارج السوق وكأنهنَّ نفايات غير قابلة لإعادة التدوير وعلى الرغم من بشاعة المصطلح (إعادة التدوير) فإنه ليس أبشع من الواقع.

وتتراوح مدة زواج الفتيات من شهر إلى شهرين ثم تعود إلى منزل ذويها للاسترخاء مدة ليتم عرضها، مرة أخرى، في السوق أمام السماسرة. ونظراً لكون الفتيات غريرات لا يعرفنَّ حقوقهنَّ وغير متعلمات فأنهنَّ لا يبدينَّ اعتراضاً على ما يتعرضنَّ له من ممارسات غاشمة ضد الإنسانية. [مجلة روز اليوسف عدد (4556) بتاريخ 16 – 10 – 2015)

نستشف من العرض الآنف الذكر أن الفضيحة، هنا، في مدينة بلبيس، لا تكمن في كونها معارضة للقانون المصري في تزويج البنت إذا كانت أقل من ثمانية عشر عاماً ولا معارضتها لتعليمات وزارة الصحة في ترقيع غشاء البكارة فحسب، بل لأن مجتمع هذه المدينة والقرى المجاورة لها تغلبت على

تفكيرهم ومعاييرهم وقيمهم الاجتماعية المادة (الفلوس) فطمست مشاعرهم الأبوية تجاه بناتهم القاصرات وتحويلهنَّ إلى سلعة للاستثمار المؤقت واشتغال أمين الشرطة والمحامي وسائقي سيارات الأجرة بعملية السمسرة بالصفقة المدنسة. ثم أن مجتمع هذه المدينة حولوا مؤسسة الزواج إلى تجارة بشرية سلعتها البنت القاصر وتحميل الممارسات الغاشمة كلها ضد الانثى والإنسانية غير عابئين بما يحصل لها فيما بعد ولأولادها إذا حبلت منه، يعني أن تحويل الأسرة إلى استغلال بناتها واستثمارهنَّ غير سائلين عن مستقبلها بعد سن العشرين وما تعانيه نفسياً وجسدياً في ارتباط مع شخص لا تعرفه مفروض عليها ويكبرها بعشرات السنين ويعاشرها لمدة شهر واحد وكأنها "مومس عرفي" مقبولة أسرياً واجتماعياً فقط في هذه المدينة. هذه هي الفضيحة لأنها تكشف عن "زيف" مسؤولية الأسرة في رعاية بناتها من أجل الحصول على "رشوة مالية" لتحويل ابنتها إلى صفقة استثمارية مؤقتة و(تزوير) وثائق عقد نكاحها لا تقبل بها المحاكم المصرية مصدقة من السفارات الخليجية، والاحتيال على أعراف الزواج السائدة في المجتمع المصري.

ديدني هو القول إن هذه الممارسة العائلية ما هي إلا "دعارة مستترة" برضى الأبوين وبمباركة أفراد المجتمع المحلي في مدينة بلبيس لذلك سميتها فضيحة لأنها لم تحصل في المجتمع العربي، وهذا ما يتطلب دراسة من باحثي علم الاجتماع لتوضيح آثار هذه الزيجة الشاذة وتبصير آثارها الاجتماعية على الضحية (الفتاة القاصر) وعلى أبنائها وعلى الخلية الأسرية في هذه المدينة وما تؤول إليه على أعرافها وقيمها.

لا جرم من القول إن الفضيحة هنا لم تصدر من، أو لم يمارسها أصحاب المواقع الهرمية العليا أو قادة المجتمع أو أثرياء المجتمع أو أصحاب القرار، بل عامة الناس. إذن، ليس بالضرورة أن تصدر الفضيحة من علية المجتمع، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ليس بالضرورة أيضاً أن تكون مخالفة للقانون الوضعي، بل قد تصدر من مخالفي الأعراف والمعايير والقيم المرعية في المجتمع العام وتمارس فقط في هذا المجتمع المحلي، لذلك يمكن عدّ ذلك فضيحة لأنها مخالفة لما هو مألوف في المجتمع الكبير لكنه مألوف في المجتمع

المحلي ليكون عملاً فاضحاً للثوابت القيمية والإنسانية بسبب خضوع أفراد المجتمع لسيطرة المادة على تفكيرهم ومنطقهم وسلوكهم.

نخلص، بعد ذلك، إلى القول إن الفضيحة هي شيوع العادات غير المألوفة والمهينة للحس الإنساني والقيم البشرية والمستجيبة للتأثير المالي في تحويل الجنس البشري إلى سلعة للمقايضة والاستثمار المؤقت وتدنيس مفهوم الأبوة ومسخ وظيفة الأسرة كخلية اجتماعية للمجتمع الكبير.. إنها فضيحة اجتماعية وإنسانية معاً.

لا مشاحة من توظيف أركان الفضيحة، التي اعتمدناها على ما هو سائد في مدينة بلبيس لمعرفة ما إذا يمكن تسميتها بالفضيحة الاجتماعية أم لا. ففي الركن الأول يكون مجتمع مدينة بلبيس مخالفاً لقاعدة الزواج في القانون المصري فهو لا يسمح بتزويج الفتاة، التي عمرها أقل من ثمانية عشر سنة. أما الركن الثاني فإنه ينطبق عليه من زاوية دافع الأب في تزويج ابنته القاصر دافعاً مالياً صرفاً والمتمثلة في الحصول على ثلاثين ألف جنيه في الشهر الواحد، ثم الركن الثالث الذي ينطوي على احتماء الأب بفعله المجافي للأعراف المصرية والمخالف للقانون المصري خلف "عقد الزواج العرفي"، الذي لا يخضع لشرط العمر، بينما يختص الركن الرابع على تسويغ الأب فعله المنافي لمعايير العصر الحديث بإن بنته جميلة وعليها طلب الزواج من خارج المدينة، بل من خارج مصر، وهذا يعني أنها تتمتع بجمال متميز (بياض البشرة وخضرة العيون). أما الركن الخامس فهو كشف الصحفيين لهذه الظاهرة المدانة ونشرها في مجلة روز اليوسف ونقدها والاشمئزاز من ممارستها بحيث أطلقوا عليها اسم (التجارة المدنسة).

إذن، نستطيع الحكم على هذه التجارة المدنسة بأنها تمثل فضيحة اجتماعية ذات مضامين مهمشة للخلية الأسرية، وبيع الرعاية الأبوية لابنته بجنيهات معدودات وتدنيس الحياة الزوجية لفتاة استثمر جسدها والدها لكنه حوّلها الى مخلوقة لا تتذوق طعم حياة الزوجة والأم والأسرة والروابط الدموية الحميمة والدافئة بسبب تشويه عرسان المتعة، الذين جاء أبوها بهم، أنوثتها، فالمجرم الأول هنا هو "الأب"، والضحية هي "البنت القاصر"، وهنا يأتـي دور الباحث

الاجتماعي في دراسة هذه الظاهرة الاجتماعية المدانة لمعرفة مثالبها وآثارها على حياة هذه الضحية، بعدما يكون عمرها عشرين عاماً، أي بعدما تصبحَ خارج نطاق الخدمة، حسب ما أطلقت عليهنَّ مجلة روز اليوسف.

3 – فضيحة الدروس الخصوصية

انتشرت مراكز الدروس الخصوصية في معظم شوارع القاهرة ومدن عدة في الوقت، الذي أعلنت الدولة الحرب على الدروس الخصوصية وتعهدت بالقضاء عليها لإصلاح منظومة التعليم والواقع المؤلم. إن منظومة التعليم في مصر تعاني أمراضاً مزمنة توطنت واستفحلت، بعد انهيار الخطط القومية للتعليم وظهور مراكز الدروس الخصوصية.

برز التعليم المفقود في الأماكن المخصصة للتحصيل، بعد تخلي الدولة عن دورها في تطوير المناهج واعداد المعلمين وتجهيز المعامل والفصول الدراسية.

لم يفاجئنا التقرير الدولي، الذي يؤكد أن مصر تأتي ضمن الدول العشر الأخيرة في مستوى التعليم، متأخرة عن اليمن وموريتانيا. ومن بين الظواهر، التي تعكس ما وصل إليه حال التعليم انتشار لافتات في شوارع القاهرة الراقية والشعبية تحمل شعار "النجاح من غير كفاح" للإعلان عن أحد مراكز الدروس الخصوصية لطلاب الجامعات وبخاصة أكاديمية المقطم. ظاهرة المراكز الخاصة هي الأبرز في العام 2015 لتسببها في استنزاف جيوب أولياء الأمور مستترة خلف مسميات لتتحايل على القانون وعلى المساءلة القانونية. إذ وصفها أولياء الأمور بأنها قنبلة موقوتة ستنفجر، قريباً، في وجوه القائمين عليها، ثم المجتمع كله. لأنها ترفع شعارات مخالفة لقيم العلم كلها، التي يسعى إليها الطالب، بعد تغير شعار "الكفاح يؤدي إلى النجاح" إلى شعار "انجح من دون كفاح)، مطالبين بالتصدي لها بكل قوة. مسؤول بمركز "فودو" للدروس الخصوصية قال إن المركز يرفع شعار "النجاح من دون كفاح" لتشجيع الطالب وتأكيد أن نجاحه سيتم من خلال المركز بثقة لما يوفره "فلدينا مكتبة ضخمة

فيها جميع الملازم الدراسية للطالب وتحتوي خلاصة من كبار الأستاذة، كما أننا نعلم مواعيد الامتحانات الشهرية في الجامعات، قبل معرفة الطلاب بها، لذلك أنشأنا صفحة على الانترنت لرصد كل المعلومات الخاصة بأكاديمية المقطم، وإذا انضم إلينا طلاب آخرون من جامعة أخرى لا نرفضهم، بل نوفر لهم شريحة قوية من الأساتذة المتخصصين للشرح الموجز والمفيد". وأشار إلى أن المركز يحنوي على 5 قاعات رئيسة، كل قاعة تستقبل 42 طالباً جامعياً، وهي عبارة عن ديسكات، كل ديسك مخصص لطالبين، ويكون دور المركز كبيراً في المدة قبل الامتحانات للإقبال عليه ويدفع الطالب 300 جنيه ثمناً للمحاضرة الواحدة. وإن المركز يوفر للطالب خلال مدة الدراسة إجابات عن أي أسئلة يتم طرحها بنحو كامل ويعبئها ويسلمها خلال 48 ساعة محلولة بخط اليد مقابل 12 جنيهاً فقط. كما يطرح جميع الجداول الدراسية والمواعيد لتسلم الكتب وتوفيرها للطالب غير الموجود ويتواصل مع بعض الطلاب بالرسائل الهاتفية. الفضيحة تكمن، هنا، أن هناك خللاً كبيراً في المنظومة التعليمية واستنزافاً للدخل الأسري وتردياً في مستوى التعليم في المراحل الأربعة (الابتدائية والمتوسطة والثانوية والجامعية) وتردياً في مستوى التعليم الرسمي أو عدم جدواه في مواجهة تحديات العصر الحديث. [مجلة روز اليوسف عدد 2563 بتاريخ 4 – 12 – 2015]

تتجلى الحاجة الضرورية للباحثين الاجتماعيين بدراسة آثار هذه الآفة التعليمية على الناشئة في دورهم الاجتماعي والمهني والأسري عندما يخرجون إلى الحياة العملية ويمارسون أداء المؤسسات الرسمية ومتطلبات الحياة العصرية لاسيما وأن المنافسة في الحياة العملية تقوم على الكفاح الجاد والمعرفة العلمية من دون الاعتماد على وساطات وشفاعات وخدمات مدفوعة الثمن. بتعبير آخر، إن بناء النفس والمجتمع لا يتم إلا بالكفاءات العلمية الجادة والصادقة وإلا يكون البناء مجوفاً أو محنطاً، هيكلياً، فقط، لا يتحمل الاستخدام والإدامة.

يمثل هذا الموضوع فضيحة جديدة استولدتها الحكومة ذاتها عندما انهارت عندها الخطط القومية للتعليم وتخلت عن دورها في تطوير المناهج وإعداد

المعلمين وتجهيز المعامل والفصول الدراسية، وإزاء ذلك تبلورت ظاهرة مراكز الدروس الخصوصية لتستفيد وتنتفع من تخلي الحكومة عن مسؤوليتها التربوية إلا أن "التقرير الدولي" كشف تخليها، فأكد أن مصر تأتي ضمن الدول العشر الأخيرة في مستوى التعليم متأخرة عن اليمن وموريتانيا.

إذن، نستطيع أن نقول بعدم وجود سبب واحد يمثل قاسماً مشتركاً في استيلاد موضوع الفضيحة وفي الوقت نفسه لا يوجد سبب مشترك بين الكل في كشف الفضيحة، فتارةً تكون الحكومة، وتارةً أخرى تكون الحكومة كاشفة لها، وتارة ثالثة تكون الأعراف الاجتماعية سبباً في تشكيل الفضيحة، وتارة رابعة تكون الأعراف الاجتماعية كاشفة لها.

يكمن موضوع الفضيحة في تخلي الدولة عن دورها في تطوير المناهج وإعداد المعلمين وتجهيز المعامل والفصول الدراسية مما أدى إلى انتشار مراكز الدروس الخصوصية. أما آلية كشف الفضيحة فهو التقرير الدولي للتربية والتعليم والسلطة الرابعة مجلة روز اليوسف.

ليست الصحافة وحدها تكشف موضوع الفضيحة، بل عند الخروج من المجتمع المحلي والبعد الجغرافي والعيش مع المجتمع العام والدخول في معترك الحياة العامة ومتطلباتها العصرية المستندة إلى الوثائق الرسمية سينكشف موضوع الخروج عن المألوف والسياق العام والإجراءات الحكومية فتمسي فضيحة تعاني منها جماعة معينة تعيش في رحم الجسد الاجتماعي.

إذن، عند مسيرة الأحداث في المجرى العام تتساقط ستائرها الفضفاضة والاغطية الشفافة فتبرز عوراتها، التي خلفتها لعالمها الخاص بها عندما يتم عزلها ورفضها عن السياق العام فتضحى فضيحة مدانة وملامة ومرفوضة لا يسمح لها بالانخراط مع التيار العام إلا بعد أن تتحلى بشروطه وتتخلى عن خصوصيتها لتعالج الفضيحة، التي خلفتها لنفسها.

الفصل الثالث

الثقافة الاجتماعية للفضيحة

استهلال

3/ أ – عناصر الثقافة الاجتماعية للفضيحة

1 – التشهير

2 – الوصمة أو الوسمة الاجتماعية

3 – النبذ الاجتماعي

4 – الضحية

5 – الضبط الاجتماعي

6 – السلطة الرابعة

7 – الفساد

أ – طبيعة الفساد

ب – الفساد السياسي والبناء الاجتماعي

ت – تمأسس الفساد السياسي

ث – الفساد الإداري

ج – الرشوة

ح – الاختلاس

خ – التزوير

د – الغش

ذ – الابتزاز

ر – الاحتيال الضريبي

ز – استغلال النفوذ

الاستهلال

في المجتمعات التقليدية والمحافظة والريفية والبدوية معايير قيمية تتطلب الاشهار بها اجتماعياً تعبيراً عن التماهي مع سلطان العرف الاجتماعي والتباهي امام المجتمع لكي تثبت عضوية الفرد الاجتماعية مثل "عذرية الزوجة في ليلة دخلتها" و"ختان الفتاة" و" عنف الزوجة" و"غلاء مهور الزوجة" وسواها. مثل هذه الممارسات في المجتمع العربي تعني الإشهار العلني لفضح التماهي الاجتماعي والتشرب الثقافي والأصالة العرقية والانتماء الطائفي. فهي، إذن، فضيحة حميدة ومجيدة تتغنى بها الأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة والمجتمع المحلي وتحتفي بها احتفاءً شعبياً.

أما الفضيحة بمعنى التشهير التقريضي، فأنها تكون معبّرة عن سقوط الأقنعة عن الممارسات المعابة خوفاً من انكشاف قيمها وانحدار مكانة ممارسها واعتباره بسببها فيوصم وصمة نكراء تأخذ مساحة زمنية طيلة حياته، وما بعدها تسري على ابنائه وأحفاده. هذا على صعيد الجاني، أما على صعيد المجني عليه (الضحية) فأنه يمس التشهير بها وتغيير نظرة الناس إليها فتسكت على الاعتداء الذي تم عليها خوفاً من سلطان العيب والفضيحة التشهيرية (شعبياً وإعلامياً) إذ يتم السكوت على الاغتصاب والتحرش الجنسي والتستر على جناية الجاني وإخفاء الفضيحة دفاعاً عن النفس لا دفاعاً عن فعل الجاني أو عنه.

تقتضي الإشارة إلى وجود فضائح لا يعير لها المجتمع أهمية كبيرة، بل يعدّها حالة خاصة لا تعنيه، مثل المجتمع الفرنسي والإيطالي. وهناك فضائح

يتتبعها المجتمع لأنها تثير فضوله، ليس إلا، وبالذات فضائح المشاهير، كذلك هناك ملاحظة تفيد أن بعض الشخصيات المسؤولة والبارزة سياسياً ورياضياً لم تؤثر فيهم فضائحهم وفسادهم، بمعنى آخر لم تؤثر على بقائهم في المنصب العالي لسنوات طويلة مثل جوزيف بلاتر (رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم – فيفا) وجاك شيراك (رئيس فرنسا)

عموماً، فإن معنى الفضيحة هي الشهرة بما يعاب أو انكشاف المعايب وكل ما ينكشف من الانحراف عن القيم الخلقية وما يجلب العار. وهي على أنواع، فالفضيحة المالية تعني السرقة والاختلاس والرشوة. أما الفضيحة الأخلاقية فتعني انكشاف المساوئ أمام الناس.

أردف، بعد ذلك، ما قال عنها الكاتب المصري أنيس منصور عبر مصطلحه "كيمياء الفضيحة"، قال ما يأتي:

الفضيحة: هي عبارة عن لحظات في تاريخنا الشخصي أو الإنساني أو العلمي سقطت فيها الأقنعة عن مشاهير في عالم الفكر والأدب والسياسة وعنا، نحن أيضاً، نحن البشر العاديين فظهر ضعفنا وجهلنا ويأسنا.

فضيحة العصر

يقول أنيس منصور عن المتنبي "كان يعيش على مدح الخلفاء والأمراء... إن أعطوه مدحهْم، إن منعوه شتمهم... ثم يذهب إلى آخرين يمدح ويقدح، وكان المتنبي وهو أعظم شعراء العرب عاطلاً... صناعته الشعر وسلعته المدح والهجاء.

وحياة المتنبي فضيحة لزمانه كله. فالشعر لا ثمن له والشاعر العظيم لا قدر له... وإنما الشعر زينة الخلفاء والأمراء... أما الشاعر نفسه فلا شيء، لا هو قادر على طبع ديوان له فعل، فإن الديوان لا يساوي وزنه تراباً... وهكذا مئات الشعراء عاطلين وليس العيب فيهم ولكن العيب في زمانهم.. وليس نظم الشعر في أي غرض فضيحة لهم ولكنهم فضيحة العصر كله.

والفضيحة أيضاً هي الشعور بالعار والعرى.. في مرآتك أنت أو مرآة الشعب أو مرآة كل الشعوب... إنها شعور بالخجل والخزي لحظة أو ملايين اللحظات.

إن ملايين المشاهدين يعرفون مقدماً أن هؤلاء، الذين يحبونهم على الشاشة، يخفون وراءهم قصصاً بشعة فكأن المشاهدين والممثلين قد اتفقوا على شيء واحد، هو أن هذا الذي يرون كذب في كذب ولكنه كذب جميل، فالمشاهد يعيش أيضاً هذه الساعات الكاذبة فالكلام من صنع أحد المؤلفين والحركات من صنع أحد المخرجين وبقية الألوان من صنع الحلاقين فهي حكاية فنية كاذبة ولكنها جميلة، وبعد ذلك يعود الفنان لتكون له حياته الخاصة وعنده أمل عظيم ألا يصاب بفضيحة وهو ما يزال حياً. في الحروب يستخدم الإنسان أدوات القتال كلها، أحدثها وأكثرها تطوراً وقدرة على التدمير، ويتباهى بذلك، ثم يحارب ويقتل الألوف ويموت منه الألوف وفي الدقيقة نفسها تدق الطبول والموسيقى تغنياً بالحرب المقدسة دفاعاً عن الأراضي المقدسة، وأن هذه هي إرادة الشعوب، التي هي إرادة الله، أي أن القتل كان باسم الله والموت هنا وهناك دفاع عن شريعة الله. وهكذا ترى أن القاتل شهيد والقتيل أيضاً وكلها تفضح وحشية الإنسان مهما كانت عقيدته ومهما كانت طبوله ومهما كان سلاحه". [www.goodreads.com]

أدلف، الآن، إلى موضوع الفضيحة الإشهارية المعبرة عن التماهي العرفي والتباهي الشعبي للفرد في المجتمع التقليدي، التي سماها الكاتب المغربي عبد المغيث جبران بـ(الفضيحة الاجتماعية) في مقال عنوانه "الاحتفال بـ(سروال الدخلة)"

انتقد علماء دين، في تصريحات لهسبريس، بعض العادات السيئة في الكثير من حفلات الزفاف في المجتمع المغربي، خاصة عادة الاحتفال بسروال الزوجة، بعد انتهاء ليلة الدخلة، والطواف به بين الأحياء ابتهاجا بعذرية العروس، وذلك على نغمات أهازيج ومواويل شعبية.

وفيما شدد هؤلاء العلماء على أن هذه العادة ليس لها أصل في الشرع ولا حاجة لها بين الزوجين، بل أنها نوع من "الفضيحة الاجتماعية"، تطالب نساء وفتيات مقبلات على الزواج بإلغاء هذه العادة القبيحة والمشينة. وجدير بالذكر أن عادة الاحتفال بسروال العروس تنتشر في الأحياء الشعبية بالمدن المغربية، وبنحو أوسع في القرى والأرياف، لكنها تقل لدى العائلات الميسورة أو ذات المرجعية الحداثية.

لا أصل شرعياً

وعدّ العلامة الدكتور مصطفى بنحمزة، رئيس المجلس العلمي لمدينة وجدة، أن عادة الاحتفال بالسروال في الصباح الذي يأتي ليلة الدخلة، ليس لها أصل في الشرع، ووصف هذه العادة بأنها نوع من الفضيحة الاجتماعية، التي يبدأ بها الزوجان حياتهما الزوجية، التي من المفروض أن تكون مؤسسة على الحشمة والحياء". وهو رأي يوافقه عليه الدكتور محمد عز الدين توفيق، أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة الدار البيضاء، إذ يؤكد أن هذه العادة غير لائقة لأن المعاشرة الزوجية في ليلة الدخلة يجب أن تكون في طي الكتمان بين الزوج وزوجته.

وقال توفيق إنها عادة اجتماعية زائدة لا حاجة لها، وتتسبب في نوع من الإحراج للزوجين، بل قد يتبعها القيل والقال في حق الزوجة والزوج أيضا، وقد تكون مسلكا نحو العداء بين أسرتي الطرفين.

وخلص عالم الدين إلى أنه يلزم الستر على الزوجة عوض الفضيحة والطواف بالسروال، فالعبرة تكمن في العفة الحقيقية التي تحث عليها مكارم الأخلاق، وليس في سروال ليلة الدخلة التي تعد شأناً خاصاً صرفاً بين الزوجين.

وفي سياق ذي صلة، طالبت العديد من النساء في تصريحات متطابقة لهسبريس بإلغاء هذه العادة الاجتماعية والشعبية، بسبب الحرج الكبير الذي

يقعن فيه نتيجة انتظار أسرتي الزوجين للسروال وقتا طويلاً، مما يفضي إلى توتر أعصاب الزوجين ونفسيتهما في خلوتهما الشرعية الخاصة ليلة الدخلة.

طقس مشحون

ومن جهته، يؤكد الباحث التربوي والنفسي محمد الصدوقي أن عادة الاحتفال بالسروال النسائي بعد ليلة "الدخلة"، تعد موروثاً قديماً نسبياً في المجتمع المغربي، مبرزاً أن جذوره تعود إلى ثقافة العار والطهر، إذ تختلط الطقوس الجماعية بالدين الشعبي.

وتفيد رسالة هذا الطقس المجتمعي الآخرين من جيران وأسر، أن الزوجة طاهرة وعذراء، وتالياً تنتمي إلى أسرة تتسم بالمحافظة على القيم التربوية والدينية الفاضلة.

ويرى الصدوقي أن الاحتفاء بهذا السروال النسائي تبرز بالنسبة للأسر لتخلصها من الضغوطات النفسية، التي تشكلها تمثلات الناس حول الشك في مدى طهارة و"تربية" الابنة/ الزوجة، وكذلك يعدّ هذا الطقس مناسبة للتباهي، وإبراز صورة الأسرة وقيمتها لدى الآخر.

وبالنسبة للزوجة، يردف الباحث: يشكل قلق البكارة أكبر الضغوطات النفسية، التي تتعرض لها المرأة، التي تنتمي إلى أسرة محافظة، لذلك فإن هذا الطقس الاجتماعي يشكل مناسبة لتفريغ التراكمات النفسية لهذه الضغوطات.

وأردف الأخصائي أنه بالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية في هذا الموضوع، لكن يمكن الجزم أن هذه العادة تنتشر أكثر في الأوساط الشعبية المحافظة في المدن، وبنسبة أكبر في القرى والبوادي.

وبصفة عامة، كلما كان الأفراد والأسر ينتمون إلى وسط طبقي فقير وبدوي وإلى ثقافة تقليدية محافظة، تزيد نسبة انتشار عادة "السروال"، وبالعكس فهي تقل أو تنعدم في الأوساط الميسورة، أو ذات الثقافة الحداثية والغربية.

[www.hespress.com]

استمراراً لتوضيح الفضيحة الإشهارية أدلف إلى "ختان الأناث"، الذي يحصل في احتفال إشهاري أمام المجتمع المحلي في المجتمع العربي ولا يعدّ فضيحة تشهيرية. المعروف لدى علماء الإنسان (الانثروبولوجي) والاجتماع والنفس أن ختان الأناث في العديد من المجتمعات الإنسانية يُمارس ويؤخذ به كأحد العادات الثقافية أو الدينية أو الصحية سواء كان في العهود القديمة أم الحديثة ولها ما يسوغها ثقافياً واجتماعياً. إذ عند ممارسة مجاميع كبيرة من الأسر في سلوك واحد عند ممارسته في مجتمعات عدة فإن ذلك يعني أن له وظيفة ثقافية ذات معتقد عرفي متوارث من أجيال سالفة تمَّ نقله إلى أجيال لاحقة بغض النظر عن نوع هذا المعتقد إذ يأخذ أحياناً تأويلاً صحياً وآخر تخريجاً شرفياً وسواهما بيد أنه مهما كان ذلك التسويغ أو التأويل أو التفسير فإنه يحوم حول عذرية البنت وعفتها وتبتلها الذي يجذب إليها شريك الحياة والإقبال عليها للزواج منها. معنى ذلك أن ختان البنت يضحى معياراً قيمياً تؤكده الثقافة الاجتماعية بحيث لا تستطيع أية أسرة لديها بنت أن تتجنب هذا المعيار أو تهمله لأنه مرتبط بعفة ابنتها. ليس هذا فحسب، بل أن هناك معتقداً آخر تشترك فيه جميع الثقافات الاجتماعية التقليدية وهو أن قطع البظر يمثل أحد الضوابط الاجتماعية العرفية في ضبطها سلوك البنت الجنسي لأن البظر يمثل العضو الاهتياجي والإيثاري للشهوة الجنسية فإذا تمَّ بتره أو قطعه فإن الأسرة تكون في مأمن وراحة لأن موطن الطاقة الشهوانية عند ابنتهم قد تمَّ بتره، وبذا يعني يكون احتمال انحراف ابنتهم جنسياً غير قائم ولا وارد، كذلك يعني بتر بظر البنت (وهي قبل سن بلوغها الجنسي) وقاية الوالدين لابنتهما من انحرافها الجنسي، وهذا يمثل عرفاً ثقافياً اسرياً مهماً لن يؤرق تطبيقه الأبوين أو يقلقهما على ابنتهما عند بلوغها الجنسي، ومن جانب آخر فإن بتر بظر البنت يمثل معياراً عفيفاً يشير إلى عذرية البنت وتبتلها ويعطي ويقدم هذا المعيار معياراً آخر وهو المعيار الجمالي حيث يتهافت الشباب على البنت العذراء ويزيد من قيمتها الجمالية وصلاحيتها للزواج، الذي يمثل التزام أسرتها بتقاليد المجتمع والمحافظة على هويتها.

ولا ننسى التسويغ الآخر لبتر بظر البنت في الثقافات التقليدية إذ ينظر إليه (أي البتر) على أنه حالة ثقافية موروثة لأن البنت، التي لم تختن تمسي (في نظرهم) أشبه بأنثى الحيوان، التي لا يتم التحكم بشهوتها وإثارتها الجنسية فضلاً عن مرئيتهم لعضوها الجنسي بأنه قبيح الهيئة إذا لم يتم البظر.

ولا جرم من الإشارة إلى أن الثقافة التقليدية تسوغ بترها للبظر من الناحية الصحية وذلك لاعتقادها أن نموه وعدم بتره يسبب إعاقة حركية عند معاشرة زوجها ويمنع إنجاب الجنين وإذا تم إنجابه فإنه من المحتمل أن يقتل الطفل عند الولادة، بل هناك مرئية أخرى بعدم بتره وهي أنه يستمر في النمو لغاية تدليّه بين افخاذ البنت إلى درجة يعيق حركة الرجل (الزوج) ولذته عند معاشرتها مما يسبب ازعاجه وإيذائه، وهذا، بدوره يجعله ينفر منها ويذهب إلى غيرها للزواج من فتاة مختونة.

ذلك كله يجعلنا نقول إن ختان البنت في الثقافات التقليدية يمثل مستلزماً جوهرياً لتزويجها. أي مستلزماً ثقافياً مسبقاً وضابطاً عرفياً أسرياً ومجتمعياً ومعياراً جمالياً للبنت تتماهى الأسرة مع هوية مجتمعها الثقافية والأصالة التراثية ووقاية صحية تحافظ على المعاشرة الزوجية في عدم إيلامه وإزعاجه كما يحافظ على إنجاب الأطفال.

مجمل القول، إن الثقافات التقليدية تسوغ ممارستها لختان الأناث من أجل مساعدة الأبوين على ضبط الرغبة الجنسية عند ابنتهم والحصول على اعتبار اجتماعي متميز من خلال تماهيهم مع معايير ثقافتهم المتوارثة من أجيال سالفة ولرفع درجات جمالية ابنتهم بين الشباب من حيث كونها مختونة مما يعني العفة والعذرية والتبتل.

هذا على صعيد الأبوين، أما على صعيد البنت، فإن مرئيات الثقافة التقليدية تنظر إليها على أنها بنت ملتزمة بعفتها، وليست حيوانية بغريزتها الجنسية، وأنها تهدف إلى إسعاد زوجها عند المعاشرة وإرضائه جنسياً واستيلادياً، وأنها صالحة للزواج لا تعزف عنه، وأنها فتاة طبيعية تعكس روح مجتمعها وثقافتها.

زبدة القول إن ختان البنت يمثل مستلزماً يسبق الزواج. [Bibbings. 1995. P.] 155، يحتفى به أمام الأسرة والجيران والعشيرة والمجتمع المحلي بقصد الإشهار والإعلان أنها جاهزة للزواج ولا تعد فضيحة تشهيرية، بل فضيحة اجتماعية.

أتحول، بعد ذلك، لأعرض العنف الممارس على الزوجة المقبولة اجتماعياً. في اليمن تنامت ظاهرة التحرش والاغتصاب مقابل صمت المجتمع وعجز رسمي. لكن هل يعني هذا تفسخ قيم المجتمع التقليدي من دون اكتساب قيم المجتمع الحديث؟ وأي دور تلعبه ظاهرة العيب والخوف من الفضيحة في الصمت عن هذه الجرائم؟ غالباً ما يحول العيب والخوف من الفضيحة دون إفصاح الكثير من الأسر والفتيات في اليمن عن حالات الاغتصاب والتحرش الجنسي. على أن تنامي الظاهرة في الآونة الأخيرة دفع ببعضهم إلى الإبلاغ عن عدد من هذه الحالات، وبخاصة لدى منظمات المجتمع المدني بالدفاع عن حقوق النساء والفتيات وحرياتهن كمنتدى الشقائق العربي، الذي اسسته وتديره الناشطة الحقوقية اليمنية أمل الباشا. علماً أن معظم الحالات تتم في نطاق الأسرة وذوي القربى بسبب الاعتقاد أن العيب الاجتماعي والخوف من الفضيحة سبب كافٍ لعدم الإبلاغ وحالات قليلة تصل إلى أقسام الشرطة ولكن يتم احتواؤها وحلّها عرفياً قبل تسجيلها. إذ تدخل هذه الظاهرة ضمن دائرة التابوهات المحرم الاقتراب منها. [www.dw.com]

أما في موريتانيا فيعدّ الضرب أهم مظاهر العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة وهو في المجتمع الزنجي الموريتاني علامة حب ووله، فالمرأة التي لا يضربها زوجها كل يوم أو يومين هي امرأة فاشلة، في المعتقد السائد لدى الأقلية الزنجية الموريتانية، وتفرض العادات على الزوج أن يتعامل مع زوجته كما يتعامل معها أبوها وأخوها الكبير فهو في العرف المحلي مسؤول عن تأديبها والزوجة في المجتمع الزنجي إذا رأت زوجها يضرب باقي زوجاته ويحجم عن ضربها فإن ذلك يكون مثار شك لديها في حبه لها واهتمامه بها. [احصائيات تؤكد تفشي العنف ضد المرأة في المجتمع الموريتاني

www.mourassiloun.com] وإن 90% من الحالات لا يتم إعلانها بسبب الخوف من الفضيحة والعادات الاجتماعية إذ هناك أكثر من 800 حالة اغتصاب سنوياً في موريتانيا، التي لا يتجاوز عدد سكانها 3 ملايين نسمة و90% منه لا يتم الإعلان عنها بسبب الخوف من الفضيحة والعادات الاجتماعية. [www.sudaress.com]

في الواقع، إن الخوف من الفضيحة لا يقتصر على المجتمع الموريتاني فقط، بل يشمل معظم المجتمعات الإنسانية، بما فيها المجتمع الأمريكي والبريطاني والكندي والاسترالي/ إذ أن هناك الملايين من النساء العاملات في الشركات ودوائر الدولة يتم التحرش بهنَّ ولم يبلغنَّ الشرطة بها خوفاً من الفضيحة وهنَّ يعشنَّ في مجتمع غير تقليدي ولا توجد ضوابط عرفية تمنعهم من التعبير عن شكواهم والاعتداء عليهم وقد انتبهت الحكومة الامريكية إلى هذه الحالة غير السوية، التي لا تصل إلى مراكز الشرطة فنهضت بالمهمة هيئة منبثقة عن رئاسة الجمهورية مكلفة بتطبيق القانون والعدالة الجنائية، ومن ثم بات إجراء مسح ضحايا الإجرام مستمراً، بنحو دوري، كأحد المسوحات المهمة في المجتمع الأمريكي. وفي العام 1972 أجري مسح على ربات المنازل وكان عددهنَّ 60.000 وزعنَّ على ثلاث سنوات تم فيها مقابلتهنَّ وطرح أسئلة عن الاعتداءات وسرقات المنازل، التي وقعت عليهنَّ، بعدها تم تطبيق هذه التجربة (بعد الولايات المتحدة الامريكية) في بلدان أخرى ليتم حصر حجم ضحايا الجرائم، التي لم يبلغ عنها خوفاً من الفضيحة، مثل استراليا وكندا والسويد وهولندا واليابان وبريطانيا، ثم أجرت بريطانيا مسوحات محلية في بعض مناطق مدينة لندن ومدينة شيفيلد في العام 1981، وفي مدينة برمنغهام في العام 1982 وقدمت هذه المسوحات تفاصيل دقيقة وصوراً عامة عن مجتمعات الدراسة، بيد أن الحكومة البريطانية أبدت معارضتها وانزعاجها من بعض المعلومات المجمعة من هذه المسوحات، وبالذات المبالغ في حجومها وتضخيم آثارها ولكن تمت متابعة هذه المسوحات بمسوحات أخرى تم اجراؤها في اسكتلاندا في العام 1982 وويلز في العام 1984 وفي ليفربول واسلنغتون في

العام 1988 بينت عدد الضحايا في المناطق الحضرية ولم يتم الإبلاغ عنها خوفاً من الفضيحة. [mawby. 1989. P.6]

ومن نافلة القول إن هذه المسوحات قدمت إلينا معلومات مفيدة ومفاجئة وهي ما يأتي:

1 – أظهرت معدلات عالية من الجرائم أكثر مما تقدمه وقدمته الإحصاءات الرسمية.

2 – مقارنات بين معدلات الضحايا في مناطق وبلدان مختلفة.

3 – معدلات عالية ضد الأفراد أكثر مما تقع على الشركات والمحال التجارية والمكاتب الإدارية والبنوك.

4 – إحجام الأفراد والشركات عن إبلاغ الشرطة بما وقع عليهم من اعتداء من جناة إذ لا يبلغون عن كل ما يقع عليهم لأنهم يعدونه عملاً بسيطاً لا يستحق الإبلاغ عنه ويسيء إلى سمعتهم ويفضحهم.

5 – على الرغم من ذلك فإن نسبة المبلغين عن الجرائم، التي وقعت عليهم أكثر بكثير من المبلغين في الماضي بسبب كثرة الجرائم وتنوعها.

6 – إن معدل الجرائم في الولايات المتحدة أكثر من معدل الجرائم، التي تقع أو التي وقعت في بريطانيا، وبالذات عند مقارنة أرقام جرائم القتل.

7 – ما هي تأثيرات الجرائم، التي تقع على الذين باتوا ضحايا بسببها.

8 – مقارنة الشعور بالأمان الحقيقي الذي تشعر به الضحية مع الشعور بعدم الأمان بعد وقوع الجريمة عليها.

9 – تحديد بعض الجماعات المهددة بالاعتداء (أمثال الفتيان والفتيات) ومعرفة شعورهم بعدم الأمان. [Mawby. 1989. P.7]

أما في المجتمع العربي فحدد عباس أبو شامة حالات إحجام الضحايا عن إبلاغهم عما وقع عليهم من اعتداء خوفاً من الفضيحة وعدم التشهير بهم هي ما يأتي:

1 – العيب الاجتماعي من الإبلاغ عن الاعتداء، الذي وقع عليهم خوفاً من الفضيحة.

2 – الحرص الشديد على إخفاء الاعتداء، داخل نطاق الأسرة وعدم الخروج بها الى العلن، حفاظاً على سمعة الضحية وأسرتها والبقاء على اعتبارها الاجتماعي داخل المجتمع المحلي ولكيلا يدخل اسمها في لغط الناس وتوصم اجتماعياً وصمة سيئة ويفرح أعداؤها أو خصومها أو حسادها بما وقع عليها من ضرر وسوء معاملة.

3 – تأثير التسويات العائلية، التي تتم لتسوية الأمر حتى لا يصل إلى السلطات الرسمية وكذلك الشفاعات الاجتماعية بين الأفراد تؤدي إلى عدم وصول الجرائم العائلية إلى دائرة الضوء وذلك راجع إلى تأثير العرف الاجتماعي كضابط سلوكي أقوى من الضوابط الرسمية، أولاً، وإلى عدم الإفصاح عن الخصوصيات الداخلية للأسرة وإيصالها إلى موظفي العدالة الجنائية وتذاع وتنتشر فضائحها ومشكلاتها.

4 – تتدخل السلطات نفسها أحياناً لإنهاء الخلافات الحاصلة بطريقة وبأخرى بالمصالحة أو الإنذار حفاظاً على سمعة العائلة ولكي لا تسجل هذه الجرائم في السجل الرسمي.

5 – حتى إذا أخذت بعض جرائم العنف العائلي طريقها في قنوات العدالة الجنائية فإنها لا تصنف في السجلات الجنائية تحت بند العنف العائلي، وإنما تتبعثر تحت مسميات أخرى حسب طبيعة الجريمة. [أبو شامة. 2004. ص. ص. 62 – 63]

3 / أ- عناصر الثقافة الاجتماعية للفضيحة

بعد هذا الاستطراد ندلف إلى عناصر الثقافة الاجتماعية للفضيحة، التي تمثل أحد الضوابط الاجتماعية العرفية والرسمية والإعلامية يتحدث بها الناس كدرس من دروس الحياة الاجتماعية المنحرفة واكتساب خبرة سلوكية وأخلاقية بعدم الوقوع في مهاويها بذات الوقت تمسي مادة للحديث والدردشة فيما بينهم ودافعاً اجتماعياً للإصلاح الاجتماعي والتغيير الثقافي والاجتماعي معاً.

1 – التشهير

يعني فضح أحد أو بعض الأشخاص على الملأ مما يسبب لهم منقصة ويجعل الناس ينفضون من حول المشهّر به وعدم الثقة فيه فتشيع لدى الطرف الآخر شهوة التشفي ورغبة الانتقام، وذلك كله بسبب السعي إلى الحصول على مصلحة أو تحقيق مغانم.

والتشهير لغة من الإشهار وهو الإفصاح والظهور ضد الأسرار والإخفاء وقد يستخدم في الخير مثل إشهار الزواج وتكريم الفائزين والمبدعين، لكنه غلب على استعماله في الشر. وهو في الاصطلاح إشاعة السوء عن الإنسان وفضحه بين الناس ومنه الإخزاء، من الخزي، الذي هو الهوان بالوقوع المذل في البلية والشر والشهرة.

ومن مرادفات التشهير، التشنيع والإشاعة والفضح والإعلان والكشف. أما أسباب التشهير فهي: خوف الانخداع به والتعريف بقدر من هو خير منه والترهيب في فعل أخفاه ولإرضاء موتور بفعله وليعتبر به غيره وللتنفير من مثل فعله.

اما مصالح التشهير المشروع، فهي:

1 – التحذير من التعامل البريء مع المشهر به في مال أو عمل أو عرض.

2 – تمكين ضحاياه، الذين تسلط عليهم بنحو شهادة زور، من القدح فيه.

3 – اتخاذ الاحتياطات اللازمة في معاملاته بما يضمن السلامة منه.

4 – ردع الآخرين وزجرهم عن مثل عمله.

5 – تمكين الباحثين من دراسة أحواله حتى أصبحت ظاهرة.

6 – ضمان انكساره وانحسار شره مدة معقولة عقب التشهير.

7 – إظهار المساواة والعدل في التعامل مع المنحرفين من بين فئات المجتمع.

8 – توثيق الأحداث المهمة في المجتمع مما في توارثه مصلحة عامة. [www.cojss.com]

2 – الوصمة أو الوسمة الاجتماعية

هي الرفض الاجتماعي الشديد لشخص أو مجموعة من الناس وذلك لأسباب اجتماعية مميزة مقبولة من الغالبية بحيث أن فاعل الأمر المسبب للوصمة يكون موسوماً بها ومميزاً عن باقي أفراد المجتمع. وصنف عالم الاجتماع الأمريكي (ارفنك كوفمان) الوصمة:

1 – التشوهات الخارجية أو الظاهرة مثل الندبة أو الجذام أو البدانة أو النحولة المرضية.

2 – انحرافات في السمات، مثل الاضطرابات النفسية أو الإدمان على المخدرات والكحول بالإضافة إلى وجود سجل إجرامي.

3 – وصمات عار قبلية وهي التي يخرق فيها فاعلها عادات وتقاليد سواء تخيلية أم حقيقية ضمن القبيلة أو المجموعة العرقية أو الجنسية، كما يحدث ضمن اتباع الديانات. [https://ar.m.wikipedia.org]

فضلاً عما تقدم يُعرّف "الوصم"، بنحو عام، بأنه إطلاق أو إلصاق مسميات غير مرغوب فيها بالفرد من جانب الآخرين، على نحو يحرمه من التقبل

الاجتماعي أو تأييد المجتمع له، لأنه شخص مختلف عن بقية الأشخاص في المجتمع. ويكمن هذا الاختلاف في خاصية من خصائصه الجسمية أو العقلية أو النفسية والاجتماعية التي تجعله مغترباً عن المجتمع الذي يعيش فيه ومرفوضاً منه، مما يجعله يشعر بنقص التوازن النفسي والاجتماعي.

ظهر مفهوم الوصمة في نظرية التسمية Labeling لجوفمان Goffamn في كتابه "الوصمة" في العام 1963، ويشير إلى علاقة التدني، التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل، وتركّز البحث في هذا المجال بصفة أساس على المشكلات الناجمة عن وصم الأفراد والجماعات، وعلى آليات التكيف، التي يستخدمونها لمجابهة هذه المشكلات، والوصمة، التي يُوصم بها الفرد وقد تكون جسمية (العدوى بأمراض جسدية)، أو وثائقية (صحيفة حالة جنائية)، أو قرينية (صحبة سيئة) سواء كانت منسوبة أم مكتسبة.

إن الوصمة هي العملية، التي تنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى اشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير الإشاعات. وتشير الوصمة إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب المجتمع تجاه العضو، الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء. وذهب جورج هربرت ميد إلى أن الوصمة الاجتماعية تزداد بناءً على حجم العقوبات المفروضة على مخالفي القانون ونوعها. فأكد أن العقوبات الصارمة المرتبطة بالمتابعة والمقاضاة مسألة تتعارض مع إعادة تكييف المنحرف. كما أن الإجراءات التي تُتخذ نحو مخالفي القانون تؤدي إلى تدمير التفاعل بينهم وبين المجتمع، ما يخلق روح العداوة عند المنحرف. وينطوي توجه ميد هذا على أن نظام العقوبات الصارمة هو نظام فاشل تماماً، وإن فشله لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط، وإنما يمتد إلى تكوين فئة إجرامية.

إن المبالغة في تطبيق الجزاءات تُثير الحقد والعداوة عند المنحرف. كما يؤدي الاتجاه العدائي من جانب المجتمع إلى مزيد من الانحراف. وإن عدم

الاتساق في فرض العقوبات هو أهم ما يعرض الشباب لاحتراف الجرائم لإحساسهم المتزايد بالظلم، إذ مهما كانت فداحة الذنب، الذي ارتكبه الفرد، فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد. فإذا شعر أن المجتمع يتصرف نحوه بصفة طاغية وعنيفة فالنتيجة الطبيعية لذلك هو الشعور بالاغتراب عن المجتمع والنظر إلى زملائه من المجرمين بوصفهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق، لذا قد يغادر السجين وهو عدو للمجتمع، وأكثر ميلاً، من ذي قبل، إلى مواصلة الانحراف الإجرامي.

لذا أكد ليمرت على ان رد الفعل المجتمعي إزاء السلوك المنحرف، غالباً ما يُفضي إلى تقويته وليس إلى اختزاله. فالسجون – مثلاً – تلعب دوراً فعالاً في إفراز المجرمين والعتاة منهم أكثر من إصلاحهم. وأيما كانت الأسباب الأصلية للسلوك المنحرف أو الانحراف الأولي، فالجزاءات الاجتماعية تؤدي إلى الانحراف الثانوي، حسبما يقول المثل: "إذا افترضت الشر في شخص ما فسوف يعيش شريراً"

ويوضح هذا اعتماد مفهوم الوصمة على عدد من المعاني المرتبطة بالفعل، والفاعل، والظروف، وأفكار الفرد الموصوم وشخصيته ومعتقداته، وكذلك أفكار المجموعة التي تطبّق الوصم ومعتقداتها.

وبناءً على ذلك يوضح بيكر Becker أن الانحراف يُنشئه ويخلقه المجتمع. وهو لا يعني المفهوم العام، الذي يشير إلى أن أسباب الانحراف تنبع من الواقع الاجتماعي للمنحرف أو من المتغيرات الاجتماعية، التي تدفعه إلى الانحراف، وإنما يعني أن الجماعات تساعد على خلق الانحراف بوضعها القواعد، التي يمثل الخروج عنها انحرافاً، وتطبيقها لهذه القواعد الاجتماعية ضد بعض الأشخاص ومن ثم وصمهم بالخارجين outsiders عن القواعد الاجتماعية. ووفقاً لذلك يصبح تعريف الانحراف لا علاقة له بواقع الفعل الذي يخالفه الفرد أو خصائصه، وإنما هو نتاج مباشر لما قد يترتب على تطبيق القواعد الجزائية

ضد المخالف من آثار سلبية. ومن ثم فالمنحرف هو الشخص الذي يتم إلصاق الوصمة به، أو السلوك الذي تصم الجماعة أو المجتمع الفرد به.

يتضح مما سبق أن المجتمعات هي التي تحدد إقرار بعض القواعد، التي يُعد انتهاكها انحرافاً من منظور بناء ذلك المجتمع، وأن الانحراف ليس خاصية للفعل الذي يرتكبه الفرد، وإنما هو مسألة تتعلق بثقافة المجتمع وبنظرة أبنائه، وبمعنى آخر فإن الانحراف ليس صفة يوصف بها السلوك في ذاته، وإنما خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين في ضوء القيم والمعايير السائدة.

أما عن كيفية حدوث عملية الوصم، فيذهب بيكر إلى أن المضمون الرئيس لهذه العملية يتركز أساساً على التأثيرات المهمة، التي يحدثها إلصاق الانحراف بأفراد معينين، مثال على ذلك كيف ينظر بقية أفراد المجتمع إلى هؤلاء، وكيف ينظرون هم إلى أنفسهم؟ وأخيراً أثر هذا الوصم على أنماط التفاعل بين هؤلاء الأفراد وبين الآخرين، لأن وصف فرد ما بصفة الانحراف يعني أن هذا الفرد والجماعة المحيطة به ينبغي أن يكيفوا أنفسهم للتعامل معاً بوصف أن هذا الفرد ذو شخصية غير سوية، ومن ثم تحدث عملية الوصم.

وبناءً على ذلك يتحدد مفهوم الوصم من خلال العناصر الآتية:

1 – يتسم المجتمع الإنساني بوضع العديد من القواعد الاجتماعية، التي تنظِّم السلوك الإنساني وتحفظ للمجتمع توازنه واستقراره.

2 – يتحدد نوع سلوك الفرد من خلال تطبيق هذه القواعد المنظمة للسلوك عليه ومن ثم فإن تحديد السلوك بكونه (منحرفاً) يكون من خلال رد الفعل تجاه هذا السلوك ولا يرجع إلى السلوك ذاته فإذا لم يكن هناك رد فعل فلا يكون هناك انحراف deviance.

3 – عندما يدرك المشاهدون الاجتماعيون سلوكاً ما ويصمونه بالانحراف فإن مرتكب هذا السلوك يوصم أيضاً بالانحراف ويكتسب صفة مجرم أو منحرف.

4 – ينظر المشاهدون إلى الفرد، حال وصمه، بأنه يتصرف في ضوء ما وُصِم به، فالشخص الموصوم بأنه مجرم يُنظر إليه، بالدرجة الأولى، على أنه مجرم مع تجاهل السمات الأخرى التي يُسلّم بها.

5 – يراقب – عادةً – من صدر رد الفعل (الأفراد، الجماعات) هؤلاء، الذين وصموا بأنهم منحرفين، لأن من المحتمل عودتهم لارتكاب السلوك الإجرامي نفسه مرات أخرى.

6 – يكون رد الفعل الاجتماعي – غالباً – تجاه الموصومين – وما يصاحبه من مواقف واتجاهات سلبية نحوهم من أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته الرسمية – معبراً عن الاستنكار والسخرية والرفض والنبذ الاجتماعي لهم ولأسرهم بصفة خاصة، ما يفرض عليهم نوعاً من العزلة الاجتماعية.

7 – يترتب على رفض المجتمع ونبذه الموصوم سلوكاً منحرفاً (انحراف ثانوي) ويعد نتاجاً لتقبل الوصم بوصفه هوية ذاتية تؤدي بالموصوم إلى الاتجاه نحو امتهان الجريمة والانحراف والابتعاد عن مزاولة النشاط المشروع.

أنماط الوصم

يمكن تحديد أهم صور الوصم الاجتماعي وأنماطه على النحو الآتي:

أ – الوصمة الجسمية

وهي المرتبطة بالإعاقة الجسمية تلك الإعاقات الناتجة عن قصور أو عجز في الجهاز الحركي، وتحدث نتيجة لحالات الشلل الدماغي أو شلل الأطفال أو بتر طرف من أطراف الجسم، وربما تكون العوامل المسببة لهذه الإعاقات عوامل وراثية أو مكتسبة.

ب – الوصمة العقلية

وهي المرتبطة بالضعف العقلي أو التخلف العقلي على نحو لا يساعد الفرد على التعلم المعتاد، وإلى نقص القدرات اللازمة للتوافق في وسط بيئي وثقافي معين – نتيجة لعدم الإدراك والتصرف المناسب في المواقف المختلفة – ما يؤدي إلى عدم القدرة على مواجهة البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد. وكذلك انعدام الكفاءة الاجتماعية والمهنية ونقص القدرة على الاستقلال في شؤون الحياة الاجتماعية كافة من دون رقابة الآخرين أو إشرافهم.

ت – الوصمة الحسية

وهي مرتبطة بالإعاقة الحسية، أي فقدان كفاءة وظيفة إحدى الحواس أو بعضها بدرجة كلية أو جزئية، خصوصاً حاستا البصر والسمع، ويُشير مصطلح الإعاقة البصرية إلى مجموعة الأشخاص، الذين لديهم جوانب قصور في تكوين حاسة البصر ووظيفتها. أما الإعاقة السمعية فتمتد لتشمل كلاً من الصمم والضعف السّمعي.

ث – الوصمة اللغوية

وهي المرتبطة بعيوب استخدام اللغة والكلام، فالكلام يكون غير سوي حينما ينحرف كثيراً عن كلام الآخرين بدرجة تلفت الانتباه ويعيق الاتصال ويسبّب حالة من الضيق للمتحدث أو المستمع.

ج – الوصمة العرقية

وهي المرتبطة بوجود اختلافات في السلالة والوطن والدين داخل المجتمع الواحد. ولعل التمييز العنصري، الذي كان، من قبل، في الولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا أو صراع الطوائف قديماً وحديثاً في الهند، أكبر دليل على مدى سيطرة هذه الاختلافات العرقية على كثير من المجتمعات.

ح – الوصمة الجنائية

تشير الوصمة الجنائية الى العملية التي تُنسب الأخطاء والآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع فتصفهم بصفات بغيضة أو سمات تجلب لهم العار أو تثير حولهم الشائعات ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمي من جانب تجاه الفرد الذي أساء التصرف أو كشف عن أي اختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء داخل المجتمع. [www.moqatel.com]

3 – النبذ الاجتماعي

يعني اقصاء أحد الأشخاص خارج علاقة أو نشاط اجتماعي معين لأسباب اجتماعية وهي وسيلة ضبطية عرفية اجتماعية موجودة في المجتمعات كافة وتتطلب حلولاً جذرية لما تخلفه لدى ضحاياها من آلام نفسية قد تختلط بالجسدية تتمثله هذه الوسيلة الضبطية نبذ الضحية اجتماعياً في مواجهة سوء المعاملة والرفض العاطفي أو التعرض للسخرية والتهكم من الغير بالإضافة إلى تعرضها لتجاهل وجودها من الآخرين وفي أقصى الحالات قد يصل النبذ إلى التعدي الجسدي على الضحية. [النبذ الاجتماعي، خالد خليفة https://m.facebook.com]

يعاني الغجر في العراق من النبذ الاجتماعي والتهميش الرسمي لهم، منذ عقود، حيثما أقاموا في مناطق العراق المختلفة. وزادت معاناتهم منذ العام 2003 إذ باتوا تطاردهم الجماعات الإسلامية المتشددة

غجر العراق يعانون الفقر والتهميش

بغداد: اضطر الشاب فتحي كامل إلى الهجرة من الديوانية (193 كلم جنوبي بغداد) إلى العاصمة العراقية بغداد بحثاً عن عمل، بسبب البطالة، التي يعاني منها، لأنه من "الكاوليّه"، على حد تعبيره.

وحين اكتشف أمره في بغداد، بعد عمل نحو السنة في منطقة الشيخ عمر، التي تكثر فيها الورش الصناعية، بدأ يضايقه بعض الناس ويلقبونه "بالكيولي"

باللهجة البغدادية، ما اضطره إلى الرجوع قافلاً إلى قرية الغجر في الديوانية حيث أهله وقومه.

ويقول الكيولي أبو سعيد (يشير إلى أن هذه التسمية تدل على نبذ المجتمع له) إن الكثير من العراقيين ينظرون إلينا كمشروع متعة جنسية، أو عمال سخرة، ونستحق العيش على هامش الحياة.

ويضيف: "قبل العام 2003، كان الجميع يقصدنا من مسؤولين وكبار الموظفين وأناس عاديين يقضون أوقاتا ممتعة وليالي حمراء، لكنهم يلعنوننا وينبذوننا فيما بينهم". ويضيف: "نحن أناس محتقرون، هذا هو قدرنا، على المستويين الشعبي والرسمي".

وتعاني قرية الغجر (تقع بين مدينة الديوانية مركز محافظة القادسية وقضاء عفك) من نقص الخدمات وانعدام الماء والكهرباء، كما أن بيوتها الطينية أضحت عبارة عن أطلال بعدما هجر المنطقة الكثير من أبنائها.

وبحسب أبو مرام فإن بعض الأهالي اعتمدوا على الزراعة كمصدر رزق، لكن عدم امتلاكهم الأراضي الزراعية يعقد عملهم ويجعله حالة مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها. ويعيش أبو مرام، الذي يسكن الآن في بغداد وهو من الغجر الذين تركوا قومهم في ظل حالة نفسية قلقة، إذ تتناوب عليه أوقات من الكآبة، منذ فرار ابنته الوحيدة إلى جهة مجهولة (يعتقد أنها في سوريا).

ويعمل أبو مرام عاملاً في أحد الفنادق في بغداد، ويسعى إلى الهجرة من العراق بسبب المعاناة والفقر، الذي يعانيه.

ويتابع أبو مرام: "رحلتي هذه ستكون هجرة نهائية، وربما أجد من خلالها ابنتي الوحيدة، التي غابت عني منذ العام 2008".

ولم يعاود أبو مرام زيارة أهله، منذ أن اعتدت عليه جماعة متطرفة تدعي انتسابها إلى جهة حكومية، حيث أجبروه على التعهد بعدم القيام بأعمال "مشينة" على حد وصفهم.

ويتابع أبو مرام: "لم أفهم ماذا تعني "مشينة"، لأن أغلب هؤلاء الذين يلاحقوننا كانوا زبائن للغجر، لكنهم الآن انقلبوا رأسا على عقب في التصرفات والأفكار.

وفي الغالب يعاني الغجر اعتداء جماعات تدعي أنها تسعى إلى نشر الفضيلة في المجتمع. ويقول الشاب غسان إن بعض أبناء العشائر يتربصون بنا الدوائر، ويتحرشون ببنات الغجر، ويحاولون اصطحابهن معهم.

وبحسب الباحث في التاريخ سعيد رزاق فان (الكاوليّه) في العراق يعودون في أصولهم إلى غجر شبه الجزيرة الهندية وأسبانيا. ويتراوح عددهم في العراق بين نحو مائة وخمسين ألف نسمة، ويسكنون في قرى وتجمعات بشرية مهمشة ومعزولة، كما أن بعضهم هاجر من العراق في السنين الماضية، كما هجر بعضهم قومه بغية الاندماج في المجتمع محاولاً "الذوبان" فيه والتخلص من لقب "الكاولي" الذي صار مرتبطا بالنبذ والاحتقار الاجتماعي.

وتروي ساهرة الغجرية كيف تحول الكثير من الزبائن من زوار علنيين إلى زبائن يقتربون منا متنكرين خوفاً من افتضاح أمرهم، وحين نخبرهم أن الغجر لم يعودوا "مشروع متعة" وأن الأمر انتهى إلى الأبد، يهددوننا باللجوء إلى القوة أو بخلق القصص والشائعات حولنا.

وتضيف: "العام الماضي اعترضنا شباب من العشائر المجاورة في الريف وهددونا بالقتل والسجن إذا لم نلب مقاصدهم في المتعة الجنسية، لكن الأقدار شاءت أن نفلت منهم". وتعمل ساهرة اليوم في الخياطة وبعض أعمال السخرة والزراعة لتوفير لقمة العيش.

ومنذ عقود طويلة كانت مهنة الغجر الرئيسة في العراق هي الرقص والغناء، وتحولت قرية الغجر، منذ نحو عقد من الزمن، إلى مرتع لطلاب المتعة الجنسية مقابل مبالغ تدفع إلى النساء. ويمتهن الغجر أيضا التجارة والعمل في مهن مختلفة كتركيب الأسنان وإصلاح الأواني المعدنية وبيع الحلي الذهبية وقراءة الطالع.

وتسافر ساهرة في بعض الأيام إلى المدن المجاورة تتجول بين البيوت لتقرأ "البخت" والكف للنساء والرجال على حد سواء. كما تمتهن رفيقات لها مهنة التسول متخفيات في البرقع، في الخفاء في الديوانية وبابل وبغداد.

ويتحدث أبو مازن عن أخته وزوجها، اللذين هاجرا إلى بغداد إذ تعمل الزوجة في مهنة التسول في الخفاء، بينما تعمل الابنة في أحد الملاهي الليلة. أما الأب فيعمل سائق أجرة.

ويتحدث أبو مازن عن عائلات من "الكاولية" هاجرت إلى الأردن وسوريا كما نجحت بعض الأسر في الحصول على إقامة أو صفة اللجوء في السويد والنرويج...

ويشير أبو بشير، الذي يسكن المنطقة منذ ما يقارب أكثر من عقد، أنه منذ أن قرر الغجر منذ عام 2003 هجرة فعاليات الطرب والمتعة الجنسية والرقص، فان الأهالي يعانون فقراً مدقعاً وصل إلى حد الجوع على الرغم من أن الكثير من المسؤولين الذين زاروا المنطقة وعدوا بتطويرها ودعم أهالي الغجر إذا ما تخلوا عن فعاليات المتعة و(الفساد)، على حد تعبيرهم.

لكن الغجر لم يتلقوا أي دعم على الرغم من تلبيتهم الشروط المطلوبة. ويشير أبو بشير إلى الخدمات القليلة، التي قدمت إلى المنطقة منها زيارة لجنة من حقوق الإنسان العام الماضي بالإضافة إلى نصب خزانات ماء.

وبينما كانت المنطقة تعاني ازدهارا قبل العام 2003 إذ كانت محط أنظار كثيرين يتوددون إلى الغجر ويجلبون لهم الهدايا ويمطرونهم بالمبالغ المالية بسبب المتعة، التي يوفرها القوم لهم، وسط مجتمع محافظ تغلب عليه العادات العشائرية وتسوده القيم الدينية، لكن اليوم يحدث العكس، فالزائر إلى المنطقة يراها قد تحولت إلى أطلال، من حجارة وأعمدة خشبية وصفائح معدنية.

وعلى الرغم من أن الغجر العراقيين اليوم يحاولون بشتى الوسائل الاختلاط في المجتمع والاندماج فيه عبر ترك القوم والهجرة إلى مدن أخرى، إلا أن ذلك

لا يجدي نفعا حين ينكشف الأمر، ليمعن الناس في النظر إليه، نظرة احتقار ودونية.

فقد هجرت أم سمر أهلها إلى مدينة الديوانية ولم تعد تلتقي قومها الغجر محاولة البدء في حياة جديدة، حريصة على عدم افتضاح أمرها، لكن ذلك سبب للأسرة البطالة والحالة الاقتصادية المتردية.

وعلى الرغم من أن الجهات المعنية منحتهم "الجنسية العراقية" منذ الثمانينيات وحاولت توطينهم والنهوض بواقعهم الصحي والاقتصادي والاجتماعي إلا أن الخطط لم تنجح في هذا الصدد بسبب غياب الاستراتيجيات والبرامج الدائمة.

ويقول سعيد جابر، وهو غجري، إن القوم نالوا بعض الاهتمام والرعاية حيث شهدت مناطقهم بعض الازدهار في السبعينات والثمانينات، كما شهد المجتمع انفتاحاً نسبياً عليهم، لكن ذلك لم يدم طويلاً، إذ ازدادت عزلة مناطقهم وأصبحت أكثر تهميشاً وابتعاداً عن المجتمع ليسكنوا منذ سنين في كانتونات معزولة منبوذة في مناطق ديالى وبغداد والبصرة ونينوى بالإضافة إلى بعض القرى في المثنى والديوانية وغيرها. [elaph.com]

4 – الضحية Victim

هي التي تمَّ القضاء عليها أو الاستحواذ على ملكيتها أو تجريدها من قوتها (المادية أو المعنوية) أو تجميد حركتها وحيويتها. وهناك ضحايا بسبب انحرافها عن معايير المجتمع وقيمه فتعاقبها ضوابط المجتمع بالوصم أو النبذ الاجتماعي (في المجتمعات التقليدية) وتــحرمها من الاحتضان الدافئ الذي تقدمه لكل من يلتزم بضوابطه العرفية.

5 – الضبط الاجتماعي Social control

إن انانية الفرد ونرجسيته الغريزية تتطلب وجود ضوابط اجتماعية تحجمها لكيلا تحقق طبيعتها الغريزية على حساب غرائز الآخرين فيحصل صراع

ونزاع. لذا فأنه من الضروري وجود ضوابط مجتمعية تكون بمنزلة كوابح أو لجام يلجم شراسة غريزة الأنانية وقوتها وشراهتها، التي يتصف بها الكائن البشري من تنشئته الاجتماعية، التي تحاول تطبيع سلوكه الفردي لتحوله إلى سلوك اجتماعي.

لا يوجد مجتمع من دون نظام اجتماعي لأنه يمثل عموده الفقري في بنائه الاجتماعي، ولا يوجد نظام اجتماعي خالٍ من الضوابط الاجتماعية تعمل على دعمه وتعزيزه ولا توجد ضوابط اجتماعية فاقدة لآليات تستخدمها في ضبط افراد المجتمع وتوجيههم، سواء كان ذلك تامجتمع بدائياً أم حضرياً أم صناعياً أم معلوماتياً، وكلما كبر حجم المجتمع وتعقد تركيبه كثرت الضوابط الاجتماعية فيه. هذه حقائق اجتماعية ثابتة تعيش في رحم كل مجتمع ولا توجد آليات ضبطية لا تستخدم جزاءات مادية ومعنوية إلا أن الاختلاف في موضوع الضوابط لا يكمن في طبيعتها (إلا أنها واحدة في جميع المجتمعات)، بل في آلياتها وأهدافها. إذ كلما تقدم المجتمع وتطور ذهبت الضوابط لتحقيق هدف أكثر إنسانية.

أما أهداف الضوابط الاجتماعية فهي:

1 – العمل على تحقيق الامتثال لمعايير الجماعة وقيمها الاجتماعية لكي يشعر افرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك.

2 – المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوام بقائها ومتانتها.

3 – دعم أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطة ونفوذاً اجتماعياً وتعزيزهم. أي الصفوة الحاكمة، وهذا يدعونا إلى القول إن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط الاجتماعية (العرفية والقانونية) لدعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم. [Rouok. 1980. P.4]

4 – احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.

5 – إرقاء السلوك الاجتماعي إلى درجة عالية من الالتزام بالقرارات الجمعية.

6 – منع التجاوزات والخروقات الفردية ومعاقبة مقترفيها.

7 – تحقيق الأمن الاجتماعي.

8 – توزيع الفرص على الأفراد بنحو عادل.

9 – إقامة العدالة بين الناس.

أما عقوبات الضوابط الاجتماعي (العرفية والقانونية) فهي:

1 – الغرامات المالية كشرط لاستمرار الاحتفاظ بالعضوية التنظيمية.

2 – التعويض عن الأضرار.

3 – فقدان العضوية في التنظيم أو خسرانها (الفصل)

4 – فقدان العمل (بالطرد)

5 – الامتعاض الاجتماعي.

6 – الاحتقار الاجتماعي.

7 – النبذ الاجتماعي.

8 – السخرية عن طريق الاستهزاء.

9 – الضحك الساخر.

10 – السجن.

11 – الإعدام. [العمر. 2006. ص. 40 – 41]

6 – السلطة الرابعة ووثائق "ويكيليكس"

يطلق مصطلح السلطة الرابعة بالإنجليزية Fourth Estate على وسائل الإعلام عموماً وعلى الصحافة بنحو خاص. ويستخدم المصطلح في سياق إبراز الدور المؤثر لوسائل الإعلام، ليس في تعميم المعرفة النوعية والتنوير فحسب، بل في تشكيل الرأي وتوجيه الرأي العام، والإفصاح عن المعلومات وخلق القضايا وتمثيل الحكومة لدى الشعب، وتمثيل الشعب لدى الحكومة، وتمثيل الأمم لدى بعضها بعضاً.

ومنذ أول ظهور مشهور له منتصف القرن التاسع عشر استخدم المصطلح بكثافة انسجاماً مع الطفرة، التي رافقت الصحافة العالمية، منذ ذلك الحين، ليستقر أخيراً على معناه، الذي يشير بالذات إلى الصحافة وبالعموم إلى وسائل الاتصال الجماهيري mass media كالإذاعة والتلفاز.

ويبدو أن تعبير "السلطة الرابعة" تعرض إلى فهم خاطئ في اللغة العربية إذ يكثر ربطه بالسلطات الدستورية الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية كون الصحافة أو وسائل الاعلام عموماً – هي رابع سلطة دستورية ليس لها نظير في التأثير، إلا أن السلطة المعنية في المصطلح تبعاً لمن أطلقه أول مرة هي القوة التي تؤثر في الشعب وتعادل أو تفوق قوة الحكومة.

يدور الجدل حول أول من أطلق تعبير "السلطة الرابعة" إلا أنه اتفاق واسع ينعقد حول دور المؤرخ الأسكتلندي توماس كارليل في إشهار المصطلح وذلك من خلال كتابة "الأبطال وعبادة البطل" 1841 حين اقتبس عبارات للمفكر الإيرلندي ادموند بيرك أشار فيها الأخير إلى الأحزاب الثلاثة (أو الطبقات)، التي تحكم البلاد في ذلك الوقت، رجال الدين والنبلاء والعوام، قائلاً إن المراسلين الصحفيين هم الحزب الرابع "السلطة الرابعة" الأكثر تأثيراً من الأحزاب الأخرى كافة. كما يبدو أن بيرك كان في ذهن كارليل عندما كتب الأخير في مؤلفه "الثورة الفرنسية" 1837 عبارة أورد فيها المصطلح أيضاً. أما الروائي الإنجليزي هنري فيلدنج فيبرز بصفته أول مستخدم معروف لتعبير (Fourth Estate) في كتاب له في العام 1752 [https://ar.wikipedia.org]

فضلاً عن ذلك فقد ظهر مفهوم الإعلام كسلطة رابعة مع ظهور الحكومات الديمقراطية وتطور منطق مفهوم السلطات الثلاثة. عندما بدأ الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وعدّها سلطات مستقلة. ومن هنا جاء تعريف الإعلام كسلطة أخرى في الدولة، التي تتكون من السلطات المذكورة أعلاه. وتعريف الإعلام كسلطة من سلطات الدولة يعتمد بالطبع على العلاقة بينه وبين الدولة وأجهزتها. فمفهوم السلطة الرابعة غير جائز إذا كانت هناك علاقة بين الدولة والإعلام أو شكل من أشكال التأثير للحكومة على الإعلام. هذه الحالة تظهر عندما تسيطر أجهزة الدولة على الإعلام وتشرف عليه وتسيره بما تراه مناسباً لها، مثل هكذا إعلام لا يمكن أن نسميه سلطة لأنه تابع إلى جهاز الدولة.

هل بقيت الصحافة سلطة رابعة؟ في الواقع أنها قفزت عن هذا الموقع وعلى حساب بعض السلطات من حيث مركزها ودورها وأهميتها فهي لم تعد سلطة رابعة، بل تقدمت وشبكة الجزيرة والمواقع الإخبارية أبرز دليل على ذلك وأصبح لها دوائر وتفرعات كثيرة منها المرئي والمسموع والمكتوب وبثورة الالكترونيات والأرقام أصبح منعها أو حجبها أو السيطرة عليها أشبه بالسيطرة على القضاء بأكمله... علاوة على ذلك فإن مفهوم السلطة الرابعة في الدول الدستورية لا ينطبق فقط على الإعلام، بل كذلك على منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات والبنوك أيضاً، إذاً على الصحفيين والإعلاميين أن يحترموا أنفسهم أكثر من ذلك لأن الصحفي أهم من وزير وأهم من قاضي وأهم من نائب، الصحفي أو الإعلامي سقفه السماء ولم تعد الدول تستطيع أن تملي عليه ما يبث، فقط ضميره وانتماؤه هو الكونترول الوحيد الذي يحكمه إذا اعترف المسؤولون والإداريون بهذه الحقيقة وانفتحوا على الإعلاميين وتطور أداؤهم لصالح المجتمع فالفائدة للجميع. من هنا تخيل إن قناة فضائية لم يتجاوز عمرها الخمسة عشر عاماً إلا بأيام قليلة أسهمت بإسقاط أنظمة عمرها يقارب الخمسين عاماً... وغداً قد يسقط موقع إخباري أو شخصيات أو حكومات هنا وهناك أو تشن حروب بين الدول والشعوب بسبب الاستهتار بالإعلام...

المواطن العربي أصبح يتابع الاعلام، بنحو كبير، ضمنهم من يختص في متابعة الإذاعة ومنهم يخصص وقته لمتابعة التلفزيون والفضائيات والكثير منهم يقضي وقته ويسافر من دون أي إذن أو تأشيرة عبر الشبكة العنكبوتية. فلم يعد من المعقول ان تتابع مسلسلاً من أربعين حلقة وعلى مدار أربعين يوماً لتوصل رسالة الناس أن الوزارة أو الدائرة الفلانية ارتكبت خطأً في الموضوع الفلاني أو تنتج فلماً عن المخدرات في مصر لتقول للناس إن المكافحة شريك في التهريب أو جزء من إدارتها اليوم بدقيقة واحدة يجلسها الإعلامي على جهازه وفي مقهى شعبي وبتكلفة بسيطة جداً يمكن أن يكتب سطوراً عدة يقرأها الملايين وخلال دقائق كل حسب اسمه وامكانياته. [www.pheladelphianews.com]

أما وظائف الصحافة فقد أوجزها محمد الجنابي بما يأتي:

1 – لا تصل الصحافة إلى مرحلة السلطة الرابعة إلا إذا استقلت عن السلطة التنفيذية ومارست عملها بنحو موضوعي وحيادي.

2 – تمارس في مجتمع ديمقراطي.

3 – من أجل إرقاء المجتمع إلى درجة الشفافية والنزاهة.

4 – تعميم المعرفة والتوعية والتنوير.

5 – تشكيل الرأي وتوجيه الرأي العام.

6 – الإفصاح عن المعلومات.

7 – خلق القضايا.

8 – تمثيل الشعب لدى الحكومة.

9 – اختزال حاجز الزمان والمكان.

10 – توجيه المجتمع إلى الطريق الصحيح.

11 – نشر الفكر والوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي.

12 – عامل محرك في التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

13 – طرح الحلول للمشكلات، التي يعاني منها المواطنين في حياتهم اليومية المستقبلية. [www.maghress.com]

فضلاً عن ذلك أنها تعمل على رفع أحوال عيش الناس وتحسينها لتجعل الحياة الديمقراطية أفضل بكثير من أية وسائل أخرى لأنها تفتح المعلومات والمعارف التي تخدم العامة أكثر من الخاصة مع طرح التوقعات المرتقبة والمرغوب فيها وغير المرغوب فيها. وهنا تجعل العامة في حالة قلق واضطراب فتحصل فجوة اجتماعية فيما بينهم (أي بين مؤيد ومعارض أو غير مصدق ومصدق بالمعلومات الموردة من وسائل الإعلام) يطلق على هذه الحالة بالفجوة المعرفية.

ليس هذا فحسب، بل تكشف سلبيات ومساوئ ومضار بعض المشاريع الحكومية التي تعتمدها الدولة، وهنا تقيد العامة في هذا المضمار فتخلق عندهم الوعي واليقظة. كذلك تقدم للعامة معلومات لا تستطيع العامة الحصول عليها أو الوصول إلى مصدرها بسهولة مثل القادة والوزراء وسواهم فضلاً عن سرعة تقديم المعلومات غير المتيسرة للجميع. [Severin. 2001. P.246]

وهنا يكون الصحفي مؤرخ الحدث اللحظي والخبر والمتستر عليه، الذي لا يستطيع المواطن العادي كشف قناعه أو ستائره المسدلّة عليه من المتستر.

ولما كان الصحفي هكذا فإن وجوده في عالم يعج بالفضائح والجماعات المسلحة المتطرفة والمتعصبة، التي ترى الكلمة والصورة ونظرته لها وكشفه لواقعها، عندئذ، يمسي الصحفي والإعلامي هدفاً للعقاب والتصفية الجسدية.

ولتوضيح هذه الحقيقة نقدم ما جاء به عبد الحسين شعبان أن 267 صحفياً قد اغتيلوا منذ العام 2003 ولغاية 2015 حسب ما ذكره مرصد الحريات الصحافية الذي يوضح الفضائح السياسية والمالية والطائفية والاقتصادية، لأن

الصحافة هي العين الساهرة على مجرمي ذوي الياقات البيض والعمائم السود والبيض في العراق ومحترفي الجرائم السياسية.

أحقاً هي السلطة الرابعة؟

باغتيال الصحافية العراقية نورس النعيمي (مقدمة برامج تلفزيونية)، يكون عدد الصحافيين الذين تم اغتيالهم في العراق خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من العام 2013، ثلاثة عشر صحافيا، ويبلغ عددهم الإجمالي منذ الاحتلال الأميركي في العام 2003 وإلى الآن نحو 267 صحافياً، حسب مرصد الحريات الصحافية، وإن كانت جهات إعلامية ومهنية تذكر أرقاما أكبر تصل إلى 360 إعلاميا.

الكلمة اليوم أصبحت مثل المدفعية الثقيلة، التي تقصف العقول وتؤثر في الرأي والسلوك، لهذا يُراد إسكات الصحافي بكاتم الصوت أو بالتغييب، بعد أن أصبح حجب الكلمة عبر مقص الرقيب غير ذي جدوى لوحده، بفضل التطور الهائل الذي شهده العالم في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات.

ومثلما هي الكلمة مؤثرة، فالصورة فاعلة ومثيرة، ولهذا يُراد تصفية العاملين في التلفزيون أيضا. "الكلمة اليوم أصبحت مثل المدفعية الثقيلة، التي تقصف العقول وتؤثر في الرأي والسلوك، لهذا يُراد إسكات الصحافي بكاتم الصوت أو بالتغييب، بعد أن بات متعذراً حجب الكلمة عبر مقص الرقيب "

الصورة مثل الوثيقة، إنها دامغة ودليل إدانة أحيانا، وإذا كانت الوثيقة خبراً، كما نقول في البحث الأكاديمي، فإننا في العمل الصحافي نقول: الصورة خبر أيضا، لأنها تغني عن الكثير من الكلام وتقدم الحدث طازجاً، مصوراً بكل تفاصيله أحياناً ومنقولاً على الهواء كما هو من دون رتوش أو تدخلات، لا سيما إذا كان مباشراً، إذ هو يصل بسرعة البرق من أقصى المعمورة إلى أقصاها ليحرك الرأي العام.

إنه دليل وشهادة ووثيقة وخبر وتحليل في الآن ذاته، ويستطيع التأثير، إيجابا أو سلبا.

الصحافي حسب (البير كامو) هو مؤرخ اللحظة وهو الذي ينقل لنا الخبر، بل يحاول أن يسوقه ويوظّفه ويلعب في توقيته أحياناً، وعلى هذه اللحظة يمكن التأسيس، فما بالك إذا جاءت اللحظة اليوم مشفوعة بالصورة، وأحياناً بالصوت، فلعلّها ستكون فعل إثبات وتأكيد وصدقية، ليأتي بعدها أو معها الكلام.

فالصورة ستؤثر في العين ومنها تنتقل إلى الدماغ، الذي يعطي للأفعال الانعكاسية دلالاتها، والكلمة المقروءة، ستؤثر أيضا في العين ولاسيّما بالتأمل، وإذا كانت مسموعة، ستنتقل عبر الأذن إلى الدماغ.

وكثيرا ما كان الفيلسوف الألماني فيورباخ يؤكد أن كل شيء يأتي من حاسة السمع (الأذن)، فهي حسب تقديراته الأكثر تأثيراً في الإنسان، وربما يعود ذلك لأن الصورة في القرن الثامن عشر لم تكن على هذه الدرجة من التأثير ولهذا أُطلق على الصحافة والكلمة المكتوبة التي تؤرخ اللحظة عبارة "صاحبة الجلالة".

ولعلّ ما يفعله الإعلام، بنحو عام، في ظل الثورة العلمية التقنية، وثورة الاتصالات والمواصلات والطفرة الرقمية "الديجيتال" كبير جداً، فلم يكن أحد قبل أربعة عقود من الزمان يتصور دور الإنترنت أو الفيسبوك أو التويتر أو الهاتف النقال، تلك الوسائل، التي أخذت تحدد سلوك الناس وأذواقهم وخياراتهم وردود أفعالهم، وتستطيع أحيانا أن تزج بهم في معارك أو تشركهم في حروب بقدر تأثيرها فيهم.

لقد أصبح الإعلام جزءاً من المعركة المحتدمة في العراق، بل إنه يعدّ رأس حربة فيها، كما يعدّه بعض السياسيين، الذين يلقون باللوم عليه، في حين أنه ينقل ما يحدث، بينما هم من يصنع الحدث.

وقد أصبح الصحافي في العراق مشروع شهادة أو لغماً لا يُعرف متى ينفجر، فتتناثر أشلاؤه مثلما تتكسّر أقلامه وتحترق أوراقه وتتبدّد أحلامه، فالمعركة في العراق شملت كل شيء: الدين والطائفة والعشيرة والوظيفة العامة والمال والفساد والعنف والإرهاب والخارج والداخل، ولم يبق شيء خارجها.

إذا كان الإعلام، في ظل النظام السابق، خاضعا لتراتبية ومركزية وتوجيهات أيديولوجية، لا يحيد عنها، فإنه بعد الاحتلال، وعلى الرغم من الحريات التي تمتع بها، ثمة معاناة من نوع آخر أخذت بالتشكل تدريجيا بحيث أصبحت كوابح مقيّدة.

فبعد أن انفلتت الأمور إلى درجة الفوضى، وسادت محاولات للهيمنة تحت عناوين دينية ومذهبية وأثنية، أخذت تتشكّل إمبراطوريات إعلامية وطائفية، مموّلة من جهات سياسية ودينية وأصحاب رؤوس أموال لهم مشاريع خاصة، داخلية وخارجية وبعضها معه مليشيات، حتى أن الدعاية اتخذت بُعداً استئصالياً إزاء الآخر، ناهيكم عن محاولات التهميش والإقصاء المستمرة.

"في الوقت الذي كانت تزداد فيه حملة اغتيال الصحافيين العراقيين، كانت النيابة العامة تصعد، هي الأخرى، من الملاحقات الجنائية بحقهم بتهمة التشهير"

الإعلامي في العراق، وإن تمتّع بقدر من الحرية، لكن حياته أصبحت مهدّدة، في كل يوم وفي كل لحظة، ففي البداية كان بول بريمر (الحاكم المدني الأميركي للعراق) يتصرّف بصفته الحاكم المطلق، فيصدر الأوامر والتعليمات، ثم جاء دور الجماعات المسلحة، المتطرفة والمتعصبة، التي ترى في الكلمة والصورة عدواً لا يمكن التعايش معه والإعلام يستحق العقاب إن لم ينصع.

وقد نفّذت الجماعات التكفيرية عشرات عمليات الاغتيال والاختطاف (الاختفاء القسري) ضدّ العديد من الصحافيين العراقيين والعرب والأجانب، وتداخل بعضها مع أنشطة بعض القوى السياسية في العملية السياسية وخارجها.

لعل صور الإرهاب والعنف أخذت تتكرر في العراق خلال الأشهر الأخيرة، ولاسيّما باقتراب موعد الانتخابات فارتفعت وتيرتها في أنحاء البلاد كلها، بما فيها ارتفاع منسوبها ضد الإعلاميين، وإذا كانت حصة الموصل كبيرة وامتدت إلى صلاح الدين بقتل خمسة إعلاميين في هجوم للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، فلم تكن البصرة والسليمانية، وقبل ذلك أربيل، بعيدة عنها، فضلا عن بغداد التي كانت المحطة الأساس الأولى والكبيرة في العنف والإرهاب الذي شمل الإعلاميين خلال العقد الماضي كله.

وفي الوقت الذي كانت تزداد فيه الحملة لاغتيال الصحافيين، كانت النيابة العامة تصعد هي الأخرى من الملاحقات الجنائية بحقهم بتهمة التشهير.

وخلال الأشهر الثلاثة الماضية شهدت حملة ملاحقة الصحافيين ومصادرة بعض معدّاتهم وإغلاق بعض القنوات الفضائية مثل قناة البغدادية بسبب الانتقادات لسوء الأوضاع الأمنية أو قضايا الفساد أو الاحتياجات السكانية مثل غرق العديد من المناطق في العراق إثر هطول مياه الأمطار.

وفي غالبية الحالات فإن الجناة تمكّنوا من الإفلات من العقاب، وكان الإعلامي يدفع الفاتورة مرتين، وذلك حين يوجّه الإرهابيون نيران أسلحتهم ضده أو حين تتبرم الأحزاب والقوى السياسية والدينية والأثنية منه، فتتحرك العناصر المتطرفة منها في ظل شيوع ثقافة السلاح ضد هذا الخصم العنيد لإسكاته سواء بكاتم الصوت أم بمفخخة أم بلاصقة أم بغير ذلك.

وهناك العديد من المحرمات، التي على الإعلامي عدم الاقتراب منها سواء ما يتعلق بالمقدسات وذيولها، أم ما يسمى بالرموز والشخصيات الدينية أو المذهبية أو السياسية ولاسيّما بعض قيادات الدولة العليا التي يصبح نقدها مكلفاً أو يضع الناقد في خانة "الأعداء"، بالإضافة إلى مواضيع الفساد، ولا سيّما الصفقات السرّية والعلاقة مع الأجهزة الأجنبية الإقليمية والدولية بما فيها العلاقة مع جهات "إسرائيلية" وغير ذلك.

إن الإفلات من العقاب في الظروف الراهنة للعراق، يعني عدم "تحميل" المسؤولية الجنائية لمرتكبي الاعتداءات والانتهاكات على حقوق الإنسان، بحيث لا يتعرض هؤلاء لأي تحقيق يقود إلى اتهامهم وإيقافهم ومحاكمتهم، ومن ثم إدانتهم، في حال ثبوت جرائمهم، وما يترتّب على ذلك من تعويض للضحايا وجبر الضرر.

"الإفلات من العقاب في ظروف العراق الراهنة، يعني عدم (تحميل) المسؤولية الجنائية لمرتكبي الاعتداءات والانتهاكات على حقوق الإنسان، بحيث لا يتعرضون للمحاكمة والإدانة"

فحتى الآن سجلت العشرات من قضايا اغتيالات الإعلاميين ضد مجهول، وحسبما تردّد أن هناك 44 صحافياً أدرجت أسماؤهم في قائمة خاصة بالاغتيالات من جانب جماعات مسلحة، كما ذكر عند إلقاء القبض على بعض العناصر المتورّطة.

وإذا كانت قوات الأمن غالبا ما تخفق في الوصول إلى الجاني أو المرتكب، فإنها تعتقل أو تضيّق على صحافيين بدعوى التشهير، ولعلّها غير مدركة الخيط الناعم بين حرية التعبير ومسألة التشهير، وفقا للمادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما دعا منظمة هيومن رايتس ووتش إلى التنبيه إلى ذلك.

وقد أعرب رئيس بعثة الأمم المتحدة في العراق نيكولاي ميلادينوف عن قلق الأمم المتحدة الشديد لازدياد حالات اغتيال الصحافيين في العراق وطالب الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع استهدافهم، وأكد ضرورة التحقيق في الجرائم المرتكبة، لردع المرتكبين من جهة، ولتمكين الإعلاميين من تأدية واجباتهم بأمان ومن دون أي تهديد من عنف أو ترويع أو اعتقال.

وهو ما كان اتحاد الصحافيين العالمي قد دعا إليه وحذر من خطورة تدهور الوضع الأمني لهم، إذ يأتي العراق بالمرتبة 150 من بين 179 بلداً حسب منظمة مراسلون بلا حدود.

هذا كله وما زلنا نسمي "الصحافة" بالسلطة الرابعة، بالإضافة إلى السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية. [www.aljazeera.net]

أخيراً نذكر إحدى الفضائح المدوية التي كشفتها السلطة الرابعة في إيران حول وجود (8) لاعبين ذكور في منتخب إيران للسيدات. فضيحة رياضية تناقلتها وسائل الإعلام الإيرانية وهي الإعلان عن أسماء 8 لاعبين ذكور مثلوا منتخب بلادهم للسيدات خلال الأعوام الماضية.

فبعد (8) سنوات من الجدل ورفض الاتحاد الإيراني لكرة القدم تقارير تحدثت عن وجود أربعة ذكور في المنتخب الوطني للسيدات، قال مصدر مقرب من اتحاد كرة القدم في حديث صحافي إن 8 لاعبين وليس 4، مثلوا منتخب إيران للسيدات.

واكتفى مجتبى شريفي الذي كان يتحدث إلى موقع "نادي الصحافيين الشباب" الإيراني، اكتفى بذكر الأحرف الأولى من أسماء "الرجال" الثمانية. وقال إن اللاعبين: ("ب " و "ن" و "ز" و "ه" و "ل" و "ز" و "ت" و "ت") لعبوا مع منتخب النساء في حين بعضهم لم يتحول جنسياً وبقوا ذكورا حتى آخر يوم لهم في المنتخب".

وأضاف شريفي أن "هناك لاعبين ذكوراً مثلوا النوادي على مستوى الدوري الإيراني للنساء وعند الاعتزال حضروا بمظهر الرجال وبعضهم استمر بمهمة التدريب في فرق كرة القدم للسيدات".

ولم يرد الاتحاد الإيراني، حتى الآن، على تصريحات شريفي لكن الأخير حمل اتحاد بلاده مسؤولية هذه الفضيحة، التي وصفها بـ"غير الأخلاقية" لأنه لم يقم بإجراءات متابعة دقيقة، مما سبب ضياع حق النساء في تمثيل المنتخب.

يذكر أن فضيحة وجود لاعبين ذكور في المنتخب الإيراني للنساء ترجع إلى العام 2008، عندما تحدث محمد مرتضى نجاد رئيس نادي "شن ساي ساوه"

و2 من المدربات عن وجود رجال في المنتخب، لكن الاتحاد الإيراني وصف تلك الأحاديث في حينها بـ"الكاذبة".

ونشرت صحيفة "تلغراف" البريطانية العام الماضي تقريراً، بعد اكتشاف 4 رجال "مثليين" في المنتخب، ليعلن الاتحاد الإيراني لكرة القدم طرد هؤلاء اللاعبين في فضيحة تناقلتها مختلف وسائل الإعلام العالمية.

وبحسب ما نشرت الصحيفة البريطانية حينها، فإن اللاعبين الأربعة، خضعوا لعملية تغيير للجنس، ولكن عملية التحول لم تنجح، وبذلك لا يحق لهم المشاركة مع المنتخب بصفة رسمية. [www.alarbiya.net]

انتهيت الآن من توضيح عناصر الثقافة الاجتماعية للفضيحة، أتحول بعد ذلك الى تحديد الأركان الاجتماعية لها كجزء مكمل لعناصرها الثقافية استحدثت نموذجاً لتحديد معالم الفضيحة من زاوية علم الاجتماع متكوناً من ثمانية اركان تعكس بنائها الاجتماعي لكي يستخدمها للتعبير عن الفعل الاجتماعي الذي يقوم به السياسي أو الحزب أو الشركة أو أصحاب النفوذ لأنه يختلف من مجتمع لآخر كلٍ حسب معاييره وقيمه الاجتماعية ومتأثرة بمراحل التغيير الاجتماعي وحركة الزمن المستمرة في التقدم وهي ما يأتي:

1 – فعل اجتماعي يكون منافياً للأخلاق أو مجافياً للأعراف أو مخترقاً لأحد القواعد القانونية.

2 – دافعه وهدفه المال أو الجنس أو كلاهما معاً.

3 – فاعله صاحب نفوذ وقوة ومكر.

4 – فاعله يتستر عليه خوفاً من انكشاف أمره ووصمه أو إزاحته عن منصبه ونفوذه.

5 – احتماء فاعله بمبررات تسويغية.

6 – يثير ضجة أخلاقية يتداولها الناس في أحاديثهم ومجالسهم ويتابعونها من خلال تناول الصحف لها.

7 – يكتشفه الصحفيون وينشرون فعله لأنه مفاجئ يصدر من موقع غير متوقع صدوره منه.

8 – ارتكاب هذه الأفعال المشينة تتناسب طرداً كلما ارتقى قائمها في سلم السلطة والنفوذ والثروة وتتناسب عكساً مع القائمين فيها القابعين في أدنى درجات سلم السلطة والنفوذ والمال.

7 – الفساد Corruption

يشير الى انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة وقد يعني الفساد التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما. ويعني أيضاً البطلان. الفساد بمفهومه العام يعني التغيير من الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية. مثل إساءة استخدام النخب الحاكمة السلطة لأهداف غير مشروعة كالرشوة والابتزاز والمحسوبية والاختلاس وهناك فساد الشركات المتمثل في جرائم اقتصادية في انحرافات مالية أو ادارية ارتكبت عن طريق شركة (كيان تجاري له شخصية قانونية مستقلة من أشخاص طبيعيين يديرون أنشطتها) أو افراد بالإنابة ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في المؤسسة. [https://ar.m.wikipedia.org]

ومن أوجه الفساد الرشوة Bribery التي تمثل بذور التهديم المؤسسي حسب قول ماكس فيبر (عالم اجتماع الماني) والاختلاس Embezzlement الذي يعني الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه. والتزوير Forgery الذي يعني سلوك احتيالي مبني على فن التقليد والتزوير بالإضافة إلى كونه فعلاً ذكياً في اصطياد الناس المحتاجين إلى وثيقة معينة أو إلى عملة خاصة. والغش cheat الذي يعني عمل قصدي وليس

عفوياً أو عشوائياً يتضمن الإضافة أو الانتزاع أو الإخفاء أو الخلط في مدار المستهلك فقط، بل يتعداه إلى مدارات الصناع والتجار والزراع والصيدلة والطلبة والأساتذة وكل من لا يمتلك الأهلية أو القدرة على الوصول إلى اهداف جادة ومرموقة أو الربح المشروع فيستخدمون أساليب احتيالية تفسد اللوائح والقوانين داخل المؤسسات الرسمية لخدمة مآربهم ومصالحهم الفجة والأنانية ضاربين عرض الحائط المصلحة العامة والمبادئ الأخلاقية في النزاهة والثقة والأمانة والصدق. الابتزاز Blackmail وهو رد فعل فردي يمارسه بعض شاغلي المناصب المتحكمة في الأجهزة السياسية أو الاقتصادية أو القضائية أو العقابية أو الضبطية بتطبيعه بالطابع الاجتماعي عند تعامله مع المتعاملين معه في فعل اجتماعي خارج عن القانون واستغلال النفوذ Power exploitation أي إساءة استعمال الصلاحيات أو استغلال النفوذ في الممارسات السلبية قد يتم بالتعسف والتشدد في تمشية المعاملات، التي تخص شريحة أو شرائح معينة أو حرمانها من دون وجه حق من التمتع بالمزايا أو الخدمات العامة. [العمر. 2005. ص. ص. 315 – 335]

ولكي نفصّل الفضيحة كفساد نذهب إلى التعمق به نبدأ بتوضيح مفهومه من معناه الاصطلاحي وليس الإجرائي لأن الأول (الاصطلاحي) يشير إلى كسر سياسة المؤسسة أو اختراقها أو فصلها أو انحرافها عن الأهداف المرسومة لها بحيث يؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة الناس بسياسة المؤسسة وتدني نظرتهم إليها وإلى عدم تصديقهم لتصريحاتها وقراراتها. وهذه آفة تنظيمية تنخر هيكلها من الداخل تعمل على تعطيلها وإخراجها فيما بعد.

يمكن القول على الفساد إنه واحد في كل انحاء المجتمعات وأنواعها، إلا أنه يختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة لا بالنوع من حيث كونه موجوداً في الدول الغربية المتقدمة مثلما هو موجود في دول العالم الثالث، وكما هو سائد في دول المعسكر الاشتراكي (سابقاً) فهو، إذن، يشبه رائحة الثوم... هو... هو لا يتغير.

والملاحظ على الفساد أيضاً أنه يتنشر في المؤسسات، التي تكون فيها الحكومة مركزية في إدارة مؤسساتها ومؤثرة فيها بنحو مباشر أكثر من المؤسسات الخاصة البعيدة عن هيمنة الدولة والسيطرة عليها. وينتشر الفساد كذلك بين رجال الأعمال والتجار، مثلما هو موجود بين موظفي الدولة، ويكثر أيضاً عندما تسود سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية داخل البلد، ويتكاثر أيضاً في الدول ذات الأنظمة الشمولية (اليسارية واليمنية على السواء). [Perry. 1997. P. 12]

عموماً يمكن التمييز بين نوعين من الفساد هما: الفساد الأولي البسيط، الذي يحصل في الأجهزة البيروقراطية، التي تحصل بين الموظف والزبون من دون التدخل في الشؤون القانونية وكيفية اختراقها أو تجاوزها أو تحويرها هذا النوع من الفساد لا يتدخل في سياسة أو ميزانية المؤسسة، بنحو مباشر، بل بنحو غير مباشر. والثاني الفساد الثانوي المعقد الذي يؤثر في ميزانية المؤسسة وسياستها بنحو مباشر. [Ackerman. 1978. P. 60]

لتعريف القارئ على هذا المفهوم نميط اللثام عنه لنقول إن الفساد لا يقتصر على الأجهزة الإدارية، بل السياسية وهي أجهزة قيادية تعتلي قمة الهرم الاجتماعي ومردها يرجع إلى تدني أخلاقية المجتمع وهبوطها إلى مستوى لا يليق بالمرء المتحضر والمثقف الحريص على حقوقه وواجباته تجاه المؤسسات الاجتماعية، فضلاً عن التعقيدات الممارسة في الإجراءات البيروقراطية. لكن علينا أن لا ننسى السبب التقليدي للفساد السياسي والإداري ألا وهو الفقر في ظل ارتفاع مستوى العيش، الذي يؤثر تأثيراً بالغاً على ممارسة الفساد السياسي والإداري ويجعله مقبولاً من أغلب الناس ممن لا يعدونه جريمة أخلاقية تتمثل في عدم الأمانة وغياب المصداقية الانجازية (أي القول الكثير والوعود العديدة والتنفيذ القليل) وانعدام الوفاء بالوعود والتصريحات والقرارات. ثم تأتي الطبقة الاجتماعية – الاقتصادية (كأحد أسباب الفساد) المتمثلة في جماعات معينة ومحدودة مهيمنة على اقتصاد البلد وتحتكره لها ولمصالحها إذ يكون قسم منها شاغلاً مواقع قيادية في أجهزة الدولة والقسم الآخر يعمل في أنشطة تجارية

خارج مؤسسات الدولة له ممارسات تأثيرية لولبية على قرارات الحكومة وتسخيرها لصالحه من خلال تقديم الرشاوي والهبات وسواها. [.Perry 1977. P.19]

يُفضي ما تقدم إلى أن الفساد لا يحصل بمحض من الصدفة أو أنه يقع بنحو عرضي، بل هو عمل متعمد ممارسته مدروسة قبل الإقدام عليها وصادرة عن قرارات خاصة وهادفة. بتعبير آخر، يعني تفككاً مدروساً سلفاً لا يحصل فجأة أو من دون سبب، بل يستغل ثغراته عقلاء متخصصين لهم دراية وإطلاع على مجريات أحداث المؤسسات الرسمية وشاغلي مواقعها العليا لأنه ليس من السهل اختراق سياسة مؤسسة وضع قوانينها ولوائحها متخصصون أكفاء لخدمة أهداف عامة لا خاصة وتحقيقها يخترقها بسهولة جهلاء أو سذج أو عابثون، بل مهنيون محترفون أكفاء. لذا يكون هذا النوع من السلوك الإجرامي نوعاً جديداً من التفكك نستطيع أن نسميه (التفكك العقلاني للمؤسسات الرسمية).

أ – طبيعة الفساد

ندلف بعد الاستهلال إلى موضوع طبيعة الفساد، إذ يُعّد الفساد السياسي من أكبر المساحات، التي تشغل صيرورة الفضيحة لأنه يصيب قمة الهرم التنظيمي وما يؤول إليه من آثار على المواقع الأدنى من القمة وما ينشره من ممارسات لا مسؤولة بين الأفراد، الذين يتعاملون مع المفسدين السياسيين. هذا التحلل السياسي يحدث بسبب الثغرات الاجتماعية، التي تصيب المجتمع. أي هو أحد إفرازاتها ومرافقاتها. لذلك كلما تسارع المجتمع في تغييراته الاجتماعية نتوقع منه حصول هذا التقرح الاجتماعي السياسي. بتعبير آخر، تكون حالات التقرح الاجتماعسياسي أقل نوعاً وكماً في المجتمعات الريفية وغير الصناعية وذلك لأن تغير هذه المجتمعات يكون أبطأ ويكون تأثير التغير فيها أقل كماً ونوعاً وذلك لأن الحكومة تكون قريبة في مركزيتها وقنواتها الاتصالية من عامة الناس، ولأن حركة الحراك الاجتماعي (أي انتقال المرء من موقع إلى آخر

ومن مهنة إلى أخرى) يكون أفقياً في أغلب الأحيان (بمعنى أن ابن الفلاح يصبح فلاحاً وابن المعلم يمسي معلماً وابن الضابط يكون ضابطاً وهكذا) فضلاً عن وجود رموز اجتماعية تقليدية فاعلة في تفاعلها مع الحكومة والعامة، مثل مختار الحي أو رئيس العشيرة أو رئيس الطائفة الدينية أو الحرفية أو وجهاء البلد أو المجتمع المحلي يتوسطون بين رموز النظام السياسي والمواطنين في عرض مشكلاتهم وحلها من دون مقابل مادي. علاوة على تجانس فئات المجتمع، أي انتماؤهم إلى قبائل معروفة وقليلة العدد أو طوائف دينية محدودة العدد. بمعنى أن الانتماءات العرقية والرسيّة والطائفية تكون محدودة ومعروفة ولها جذورها في الوجود الاجتماعي مكانياً وزمانياً. جميع هذه الخصائص الاجتماعية البنائية تقلل من حدوث تفكك أو تحلل اجتماعي، وإن وجد فإنه يكون من النوع المقبول اجتماعياً، وليس بسبب تقرحات اجتماعية كبيرة وخطرة.

مآلي من هذا الطرح هو القول إن الفساد السياسي والإداري، في مثل هذه المجتمعات، يكون بسيطاً وقليلاً جداً (ومقبولاً اجتماعياً – عرفياً) ولا يمثل تقرحاً اجتماعياً أو سياسياً أو إدارياً في نظر أفراده. الشيء بالشيء يذكر، إن هذه الحالة قائمة في المجتمع العربي وسائدة في مدنه وحواضره، بل حتى عند الأحزاب السياسية العاملة فيه وقوامها الرئيس يتألف من أبناء أسر كبيرة واحدة أو عشيرة واحدة أو مدينة واحدة، ولا يعدونه فساداً سياسياً أو إدارياً وحتى استقطاب الأقارب وتعيينهم في وزارة واحدة من دون الأخذ بالكفاءات والمؤهلات الاختصاصية المطلوبة وحالة الحصول على مكاسب مادية من مشاريع حكومية أو عدم مراعاة الشرائح الاجتماعية الصغيرة أو الأقلية في اتخاذ القرارات هو أمر سائد ومنتشر ولا يعدّه أفراد المجتمع فساداً سياسياً أو إدارياً، بل ضرورة اجتماعية. نظراً لحركة المجتمع البطيئة (غير المحسوسة) في تغيير أنماط عيشه التقليدية التي يعيقها رموز المجتمع التقليدي وكبار السن والمحافظون وانعدام الوعي الاجتماعي والسياسي والعلمي عند الفئة المتعلمة.

بيد أن هذه الحالة لا نجدها في المجتمعات الصناعية والحضرية والمعلوماتية في الوقت الراهن بسبب خضوعها للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة ووجود حكومة انتخبها المواطنون ويتصلون بها من خلال قنوات غير مباشرة مثل وسائل الاعلام والأحزاب السياسية والبرلمان والنقابات والتنظيمات الوسطية (التي تتوسط بين المواطن والمسؤول)، علاوة على عدم تجانس هذه المجتمعات في شرائحها الاجتماعية إذ تضم أعراقاً وقوميات وطوائف عدة. ويتجه حراكها الاجتماعي نحو الاتجاه العمودي، أي يكتسب المواطنون فيها المناصب على أساس الاختصاص والخبرة والمؤهلات العلمية وليس على أساس القرابة وغالباً ما تكون حركة الأفراد على الحراك سريعة مهنياً وجغرافياً ومن أصحاب الأموال والشركات والمصانع ورموز المجتمع السياسية، الذين، عادةً، ما يهتمون بمصالحهم الخاصة بعيداً عن اهتمام العامة من الناس ومصالحها. مثل هذه الخصائص الاجتماعية تسبب انكسارات عديدة في أنماط الأبنية الاجتماعية وأنساقها، التي يكون أحدها الفساد السياسي والإداري لا سيما وأنه لا توجد رموزٌ اجتماعية تقليدية تحاسبهم على فسادهم، بل هناك تنظيمات رسمية، أيضاً، لها مصالحها الخاصة فتتم محاسبتهم من خلال تضرر مصالحها وليس من باب المصلحة العامة. في هذه البيئة الاجتماعية المتغيرة باستمرار يترعرع الفساد ويزدهر، على ألا ننسى أن عامل المجهولية يلعب دوراً حيوياً في علاقات أفراد هذه المجتمعات وهذا غالباً ما ينعش الفساد (لأن عامل المجهولية) لا يمثل أحد آليات الضبط الاجتماعي على نقيض العلاقات القرابية في المجتمعات الزراعية والتقاليدية التي تلعب فيها العلاقات القرابية دوراً فاعلاً في ضبط سلوكيات الناس عندما يريدون الانحراف عنها.

قصارى القول إن الفساد السياسي والإداري يضيف عنصراً جديداً إلى عناصر الفضيحة، واتكاءً على ما تقدم فإن الفساد، بمعناه المضموني لا اللفظي، يدل على الاستغلال المقصود لأنشطة الدائرة السياسية ومسؤولياتها للصالح الخاص من أجل التكسب الشخصي من خلال اقتران أفعال غير قانونية سواء

كان ذلك التكسب مادياً أم معنوياً لتعظيم شخص المفسد وتبجيله أكثر من خدمة مصالح المجتمع.

لنتذكر أن الجهاز الحكومي أو الأجهزة الحكومية هي التي تحرك وتحفز مصالح الانتهازيين والوصوليين والسياسيين ورجال الأعمال والمجرمين، الذين يستخدمون مصادر المجتمع المحلي كوسيلة لتحقيق أغراضهم بعيدة المدى وخدمتها على حساب ضمان حقوق عامة الناس والوصول بهم إلى رفاهية عامة تسعد بها المواطنين كافة وهذا يعمل على تدني أخلاقية المجتمع وشعورهم الوطني وهذه إحدى صور الفضيحة.

لا تفوتنا الإشارة، في هذا الخصوص، إلى أن الفساد لا يقتصر فقط على الرموز السياسية والإدارية، بل يذهب ليشمل أفراداً ممن هم بعيدين عن قمة الهرم التنظيمي، مثل المواطنين العاديين، الذين يتهربون من دفع الضرائب للدولة، أو التجار الذين يمارسون عمليات تهريبية لسلع ومنتجات من وإلى بلد آخر، وأولئك الذين يفشون أسرار الحكومة والدولة وهم متسترين بحصانة مواقعهم والمدعيّن بالدفاع عن مصالح الناس واحترام المواطنين ورغائبهم ومصالحهم، مثل بعض رجال الإعلام، جميع هذه الأنشطة الاجتماعية تعبّر عن عدم المسؤولية السياسية. فلا غرو، إذن، من القول إن الفساد السياسي والإداري ما هو سوى نتاج لفساد الآداب العامة الخاضعة لتأثير القيم المادية.

ومن باب التحديد الدقيق عن موضوعنا هذا نستعين بما توصلت إليه جابن ستيوارت الذي اقتصر حديثها عن الفساد السياسي في المؤسسات الرسمية التي ميزتها بميزات ثلاث وهي:

1 – مؤسسات قانونية تقليدية تنطوي على بناء رسمي للحكومة المحلية.

2 – مؤسسات شبه قانونية تحتوي على تدرج خاص للأحزاب السياسية المعترف بها قانونياً لا تدافع عن الجماعات ذات الأهداف المتطرفة أو التي تتغاضى أو تعتم على أنشطتها المتطرفة.

3 – مؤسسات ذات شرعية قانونية عالية تشكل جهة حكومية غير مرئية داخل المدينة (أي جماعة قانونية تراقب في الظل ما يدور في الأجهزة الحكومية وما يدور فيها من مخالفات وتجاوزات وفساد، وبالذات تراقب الذين يسلبون وينهبون المال العام من رجال أعمال وساسة فاسدين ومجرمين وأماكن مقامرة ورجال شرطة مرتشين يبتزون المواطنين لقاء أدائهم واجبهم القانوني.

في الواقع إن عناصر المؤسسات ذات الشرعية العالية هي نتاج طبيعي لعناصر معينة في السلوك الإنساني.

لابدّ أن نذكر أن شخصيات هؤلاء الأشخاص (الفاسدين) تتسم بعدم تكاملها (شخصياتهم) وتماسكها مع القيم الاجتماعية السائدة في مجتمعهم، وتحاول جاهدة إفساد الأشخاص المتمثلين لقيم مجتمعهم وأصحاب القرار الحازم. ليس هذا فحسب، بل غالباً ما يعمل هؤلاء الأشخاص في تنظيمات سرية تعمل من وراء ستار لتقديم السبل والمصادر كافة لتغذية الفساد داخل التنظيمات السياسية وعادةً ما يعزز هذا العمل الأفراد غير المندمجين مع الشؤون والأمور الشعبية أو الجماهيرية، أي أن شخصياتهم غير متشبعة بروح المواطنة ومعاييرها الجمعية وقيمها الضبطية. بتعبير آخر هم من المتحللين من هذه الضوابط فلا يهتمون بالمصالح الجمعية، التي تخدم المجتمع. نعني أنهم لا يمثلون الرجل النبيل والمحترم والشريف الصادق مع نفسه ومع الآخرين والأمين على ما يؤتمن. مثل هؤلاء الذين يمارسون الفساد السياسي من دون حياء أو خجل.

هذا النوع من الفساد يسبب تفككاً وتحللاً داخل التنظيم والمؤسسات الرسمية لأنه يسيء إلى سمعتها ويعرقل وظائفها ويعيق وصولها إلى أهدافها وتحل روابط تنظيمية فاسدة محل الروابط المهنية المتخصصة، التي تنمي وتغذي هيكلية التنظيم. لذلك تم عدّ الفساد أحد صور الفضيحة ومسبباتها لأنه يُبعد التنظيمات الكفوءة عن إشباع حاجات المواطنين من دون استثناء والاهتمام

بالجميع من دون تحيز وشرائح بعيداً عن التعصب، والاستثناء والتحيز والتعصب هي ثالوث الفساد السياسي الذي هو جوهر الفضيحة.

لا جرم من تقديم بعض النماذج عن الفساد في الجيش الأمريكي ونقابات العمال في مصر.

فضيحة فساد في الجيش الأمريكي

كشفت شبكة (سي بي أس) الأمريكية عن واحدة من أكبر فضائح الفساد في تاريخ الجيش الأمريكي. ووفقاً لمعلوماتها اختلس جنرال و18 ضابطاً برتبة عقيد في القوات المسلحة نحو 66 مليون دولار. اعتمدت الولايات المتحدة، منذ العام 2005 برنامجاً خاصاً لجذب مجندين جدد ينص على دفع مكافأة تصل إلى 7500 دولار لمن يقنع جندياً محتملاً بالانضمام إلى القوات المسلحة. والحسابات، التي أجريت في نهاية البرنامج كشفت عن مئات التقارير الكاذبة التي لفقها ضباط من أجل الحصول على ملايين الدولارات بصفة غير مشروعة. وقالت السناتور كلير مكاسكيل "هذا التحقيق كشف أكبر عملية احتيال في تاريخ القوات المسلحة للولايات المتحدة" ومع ذلك كان عليها أن تعترف أن بعض المشتبه بهم في عملية الاحتيال بالملايين يمكنهم التملص من المسؤولية الجنائية بسبب التقادم. [arabic.sputniknews.com]

فضيحة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

امتد سوس الفساد، الذي ينهش في جسد الدولة من المؤسسات والوزارات الاقتصادية ذات التعاملات بالمليارات والسرقة والاختلاس والرشاوى فيها بالملايين إلى المؤسسات الاجتماعية التابعة إلى الدولة، التي أنشئت لخدمة الطبقة الكادحة من عمال مصر ليتم اختلاس أموالها، ومن هذه المؤسسات المؤسسة الاجتماعية العمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر، التي انشأها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في العام 1960 كمؤسسة اجتماعية خدمية لجميع عمال مصر ذات النفع العام.

بعد اكتشاف واقعة الاختلاس والتزوير في مستندات رسمية وإثبات ذلك بعد إجراء الشؤون القانونية للتحقيقات تتم (طرمخة) الموضوع. أكد مصدر بالمؤسسة العمالية أن الفساد داخل المؤسسة العمالية كبير ولكن لا يستطيع أحد الإبلاغ عنه خوفاً من القيادات الموجودة أن تنكل بهم. وتوجد واقعة تزوير واختلاس بطلها إحدى قيادات المؤسسة وهو المدير العام المساعد أحمد عبد الكريم، الذي يعدّ صعوده القيادي قصة عجيبة إذ بدأ عمله بالمؤسسة كفرد أمن لعدم حصوله على شهادات دراسية. واستطاع أن يكوّن مجموعة من زملائه يستعملهم أداة ضغط على رؤسائه وكان رئيسه، وقتها، رضا بركات رئيساً للأمن ورئيس الشؤون الإدارية. فضغط عليه أن يترك له رئيس قسم الأمن لكيلا يضع له العراقيل في تسيير العمل. فانصاع لضغطه وطلب من المدير العام عبد الرؤوف سالم أن يكتفي بالشؤون الإدارية ويعطي الأمن لأحمد عبد الكريم، فصدر له قرار أن يكون رئيس قسم الأمن والحراسة. متابعاً أنه بعد قيام ثورة 2011 ووصول الاخوان إلى الحكم تم تعيين صلاح نعمان الإخواني رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة العمالية. وجمع أحمد عبد الكريم وقتها بعض العمال باعتبار أن لهم مطالب ليظهر قدرته على الحشد، وذهب، بعدها، إلى صلاح نعمان وأفهمه أنه الوحيد الذي يستطيع ان يحمي كرسيه في هذا الجو الثوري ولن يجعل أحداً يعارضه وهو معه فاعتمد عليه صلاح نعمان ليرهب به معارضيه ثم اخذ أحمد عبد الكريم يبتزه ليجعله في منصب قيادي حتى يستطيع أن يعاقب أي أصوات تعارضه ولا تنفذ أوامره. ولكي يستطيع صلاح نعمان إحكام سيطرة الأخوان على المؤسسة العمالية عن طريق رجاله مثل أحمد عبد الكريم أصدر له قرار رقم (14) بتاريخ 2013/3/4 أن يتولى منصب المدير العام المساعد للمؤسسة العمالية وتم اعتماده من وزير القوى العاملة الإخواني خالد الأزهري مستطرداً أنه ظل يعمل داخل المؤسسة العمالية بهذا الوضع السيء إلى أن قامت ثورة يونيو 2013 وأطيح برئيس مجلس الإدارة الإخوني صلاح نعمان وتم القبض عليه لمشاركته في أعمال العنف الإخوانية وجاء محمد وهب الله الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال مصر

رئيساً لمجلس إدارة المؤسسة العمالية ولأنه كان عضواً بمجلس إدارة المؤسسة فكان يعرف شخصية أحمد عبد الكريم ومشكلاته ففكر أن يتخلص منه في إدارة المؤسسة ولكن من دون أن يصطدم معه حتى لا يثير القلاقل بالعمال فساومه أن يجعله رئيس مجلس إدارة النادي الرياضي التابع للمؤسسة العمالية ويشكل مجلس إدارته من جديد ولكن بشرط عدم تدخله في إدارة المؤسسة بكونه مساعد المدير العام فوافق أحمد عبد الكريم فأصدر محمد وهب الله قراراً بتشكيل مجلس إدارة جديد للنادي لدورة 2013 – 2017 برئاسة أحمد عبد الكريم برقم (79) بتاريخ 2013/10/21 وأرسل خطاباً إلى مدير مديرية الشباب والرياضة بالقيلوبية وبالتشكيل الجديد للنادي ومرفق معه مستند ببيانات أعضائه لاستصدار القرار الخاص بذلك لأنها الجهة المنوط بها تحويل هذه المستندات بعد التأكد من صحتها إلى المحافظ لاعتماد القرار. لأنه طبقاً لقرار وزير الدولة للرياضة رقم (826) لسنة 2013 فأنه يفوض للمحافظين اختصاصات الوزير فيما يتعلق بالأندية، التي يقل عدد أعضائها عن (5000) عضو ولكن مديرية الشباب والرياضة عند مراجعتها للمستندات المرفقة بقرار تشكيل مجلس إدارة النادي وجدت أن المستند الموضح فيه بيانات أعضاء مجلس الإدارة للنادي مكتوب بجوار كل عضو صفته الوظيفية ومؤهله الدراسي فيما عدا أحمد عبد الكريم رئيس مجلس الإدارة مكتوب بجوار اسمه صفته الوظيفية فقط من دون توضيح للمؤهل الدراسي، ولأن من شروط تولي رئاسة مجلس إدارة النادي أن يكون حاصلاً على مؤهل عال. أرسلت مديرية الشباب والرياضة خطاباً الى المؤسسة العمالية تطلب توضيح مؤهله أو خطاباً رسمياً من مجلس إدارة النادي المرسلة للمديرية تنطبق عليها جميع الشروط الواردة باللوائح والقوانين المنظمة لهذا الشأن. فأرسل أحمد عبد الكريم خطاباً إلى مديرية الشباب والرياضة وزور توقيع محمد وهب الله رئيس مجلس إدارة المؤسسة العمالية عليها بإن جميع الأسماء الواردة ذكرها بقرار تشكيل مجلس إدارة المؤسسة العمالية تنطبق عليها الشروط لأنه يعلم أنه لو أرسل مؤهله الحقيقي إلى مديرية الشباب والرياضة واتضح أنه غير حاصل على مؤهل عال

فسوف ترفض رئاسته لمجلس إدارة النادي وبناءً على هذا الخطاب الذي أرسله إلى مديرية الشباب والرياضة اعتمد محافظ القيلوبية المهندس محمد عبد الكريم قرار تشكيل مجلس إدارة النادي برئاسة أحمد عبد الكريم. ومنذ ذلك الوقت ظهرت اختلاسات وتزويرات عدة لمستندات مالية ومكافآت مالية بلغت الاختلاسات 57355 جنيهاً وغيرها. [مجلة روز اليوسف عدد 4560 بتاريخ 2015/1/13]

تكشف هذه الفضيحة استغلال صلاحيات منصب أو موقع يشغله شخص لا يمتلك مؤهلاته الرسمية ويمارس اختلاس المال العام والتزوير والرشاوي لمؤسسة أنشئت لخدمة الطبقة العاملة (ركن أول للفضيحة) وكشفتها مجلة روز اليوسف (ركن ثاني) والضحية هي الطبقة العاملة (ركن ثالث) والحكومة متسترة على هذا الفساد (ركن رابع) غابت عنها الضوابط الرسمية والعرفية خوفاً من قهر أصحاب المواقع العليا وقمعهم مع استغلال المرحلة الانتقالية، التي كان يمر بها المجتمع المصري عبر ثوراته الشعبية. وهذه مشكلة يهتم بها علم الاجتماع التنظيمي لأنها تكشف سوء استخدام التنظيمات الرسمية الخاصة بالطبقة العاملة وتسلط الضوء على استغلال هذه الطبقة حتى في تنظيماتها الرسمية وتمنعها من الاستمتاع بصلاحياتها المهنية والاجتماعية ولكن للأسف مثل هذه الحالات الفاسدة لهذه الطبقة الفقيرة تحصل من دون دراسة آثارها على الأنشطة الرياضية للعمال وعلى ممارسة حقوقهم التنظيمية لذا نلفت أنظار الباحثين الاجتماعيين وانتباههم إليها ولولا نشاط السلطة الرابعة لما تم اكتشاف مثل هذا الفساد الذي يدخل تحت باب فضائح تنظيمات رسمية ترتكب من الشريحة المهنية نفسها وتتستر عليها الأجهزة الرسمية.

ب – الفساد السياسي والبناء الاجتماعي

يمكن ملاحظة معالم الفساد السياسي من خلال علاقة الأجهزة السياسية القائمة في البناء الاجتماعي، إذ يؤدي الأخير وظائف نسقية عدة متناسقة بعضها مع بعض وغالباً ما تكون ملبية لاحتياجات أفراد المجتمع متنوعة

الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية والإعلامية والقانونية والأمنية، لكنها (الأنساق) لا تقوم بتحقيق الأهداف المأمولة أو الطموح، الأمر الذي يثير انتباه بعض الساسة للحديث عنها والمطالبة فيها لكسب الشعبية العامة ومن خلالها يتوغل هؤلاء الساسة لاستغلالها من أجل تحقيق مآربهم ومصالحهم الخاصة لاسيما وأن الحياة الحضرية الحديثة تبلور حاجات جديدة عدة تعكس متطلبات العصر مثل المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم والتوظيف أو الموازنة بين الحقوق والواجبات أو عدم تشغيل الصبية في ورش العمل وسواها في ظل عدم تجانس المجتمع الحضري في قومياته وأعراقه وطوائفه وأحزابه الأمر الذي يخلق نوعاً من التوترات والتعارضات فيما بينها لأنها تبحث عن النفوذ السياسي والتنظيم الحديث والتثاقف والدخول في الأعمال التجارية الحرة بنحو متساوٍ مع المواطنين كافة والدخول إلى الأجهزة الحكومية.

حري بنا أن نشير إلى أن هذه الحالة أوضحها المنظّر الأمريكي المعاصر روبرت مرتون عندما محدداً أربعة أنواع من الحاجات الاجتماعية تطالب بها شرائح المجتمع المحلي وهي:

1 – حاجات الجماعة المسحوقة (المعدمة – الفقيرة): وهي مطالب غير رسمية توجه إلى الأجهزة السياسية من أجل تحقيقها وبالذات الفئات الاجتماعية التي قدمت أو هاجرت إلى المدينة حديثاً (سواء في المناطق الريفية أو من خارج البلد) لكي تستطيع أن تعيش بأمان داخل المدينة مثل تقديم المساعدات المالية والسكنية وتوفير فرص عمل لهم واستحداث أجهزة ودوائر رعائية وضمانية من دون مراعاة الدين أو لون البشرة أو القومية، مثل هذه الحاجات يستخدمها الساسة من أجل التكسب السياسي والحصول على شعبية جماهيرية.

2 – حاجات الجماعات المرفهة: أي جماعات التجارة وميسوري الحال والمال من ملاك العقارات والشركات والمقاولين وأصحاب النفوذ الفردي (ليس من

الموظفين العامين في المراتب الوسطى والدنيا من الهياكل التنظيمية أي من أصحاب النفوذ المحدود) إذ تكون خدماتهم ومناشطهم مطلوبة من رجال السياسة والعالم السياسي في تحقيق احتياجات المجتمع المحلي.

3 – حاجات الجماعات غير المشروعة: مثل المجرمين والمغامرين والنصابين والمحتالين والبغايا واللواطين والسحاقيات، التي تعج بهم المدن الحضرية الحديثة. إنها جماعات خارجة على القانون وتمارس أنشطة تجارية مربحة جداً، وغالباً ما تكون هذه الجماعات متحمسة ومندفعة إلى العمل في مشاريع غير قانونية أكثر من الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات القانونية والقضائية. إنها جماعات تدفع أموالاً طائلة وبسخاء ومن دون حساب لإنجاز مشاريع وأعمال غير مشروعة يحاربها القانون. وإزاء هذه الحالة، تحاول الأجهزة السياسية التحكم في أنشطة هذه الجماعات واستثمارها لصالحها وفي عين الوقت تعمل على تعزيز أنساق البناء الاجتماعي.

4 – حاجات الجماعات الأقلية: مثل أقلية عرقية أو طائفية أو سياسية تبحث دائماً عن تحسين ظروف معيشتها وتريد التسلق على سلم الحراك الاجتماعي العمودي والخروج من الأفقي. وغالباً ما تكون هذه الجماعات معدمة اقتصادياً تكافح من أجل تحقيق حاجاتها الأساس والضرورية وإشباعها وعلى الرغم من هذه الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدنية استطاع بعض من أفرادها الوصول إلى الأجهزة السياسية والتحكم والسيطرة على بعض مناشطها [Elliott. 1961. P52]

ت – تأسس الفساد السياسي

تمسي ممارسة الفساد السياسي داخل التنظيمات الرسمية، على مرّ الزمن، سلوكاً يعتاده ويقبله أعضاء التنظيم إلى درجة لا يشعرون بالخجل من أدائه وممارسته علناً لأنه بات متمأسساً، نعني أضحى جزءاً من التنشئة التنظيمية منطوياً على مواقف ومعايير وأفكار توجه ممارسة الفساد إلى خدمة مصالح رموز التنظيم أو المؤسسة مما يجعل عند أعضاء التنظيم مفاهيم ورؤى تمثل

جزءاً من النسق المؤسسي، أي أن الأعضاء يبحثون عن إشباع مصالحهم الذاتية من خلال تأديتهم أي نشاط تنظيمي، باحثين عن المال والشهرة الذاتية.. مثل هذا التصرف يحدث في أغلب الأحيان في المدن الحضرية الحديثة بغض النظر عن اسم وشعبية الحزب السياسي، الذي ينتمون إليه إذ أن هناك من الأعضاء ممن ينخرطون في ممارسة سلوك لا أخلاقي من خلال استغلالهم لعضويتهم في حزب سياسي معين لكي يكتسبوا شهرة زائفة ومالاً حراماً، ومن هنا يبدأ الفساد السياسي في الماكنة السياسية الحضرية. فهو، إذن، تصرف غير مرغوب فيه اخلاقياً، وفي المعيار العلمي يُعّد أحد مظاهر القوة الاجتماعية في المجتمع الحضري. بتعبير آخر، إنها قوة فارغة في محتواها، قوة الشكل لا المضمون، قوة مرحلية غير دائمة تزول حال اصطدامها بقوة شعبية صادقة معبرة عن مصالح الناس، وإذا تكاثرت هذه الحالة في الماكنة السياسية فإن انحطاطها يكون محتم عند تبلور الحالات الآتية:

1 – نمو الخدمات العامة المتعلقة بالضمان الاجتماعي تقدمها الحكومة إلى العاطلين عن العمل والمعوقين والمتقدمين بالسن.

2 – تنامي نشاط العمل النقابي المنظم ونفوذه الذي لا يحتاج إلى مطالبة الماكنة السياسية بتقديم مساعدات للعمل.

3 – تحول سريع بين المصوتين من الناخبين من مركز المدينة لضواحيها الذي بدوره يحفظ قوة الماكنة الحضرية ونفوذها في تأثيرها على الفقراء والعمال.

4 – تنامي الدراسات العليا في تعليم السكان، الذي يشير إلى مستوى الأفراد الذي بات أقل اعتماداً على قوى الماكنة السياسية.

5 – تدني معدل المحسوبية في إشغال الوظائف الحكومية.

6 – توسع شبكة الاتصالات الإعلامية وتنوعها، الأمر الذي تعمل على إيصال الحقيقة والأخبار الى الناخبين عن القضايا الجماهيرية العامة فيما يخص شؤون المجتمع المحلي والعام وقضاياه ومشكلاته.

لا التمس، في هذا المقام، الرمز أو التلميح، بل التوضيح المتجذر من أجل تثمير هذا الموضوع (تمأسس الفساد السياسي والإداري في المؤسسات والتنظيمات) في المجتمع العربي الذي يغص بما أسميه مؤسسة الفرد الواحد أو تنظيم الفرد الواحد، وأقصد به أن يتم تعيين شخص حزبي أو أحد أقارب رموز نظام الحكم أو من المداهنين والمناصرين لهم ليترأس تنظيماً مهنياً (بنك، جامعة، كلية، معهد، مديرية حكومية، مؤسسة إعلامية أو أمنية) وبسبب دعم الجهاز السياسي له يجنح هذا المُنَصّب أو المُعَيّن إلى تحويلها إلى اقطاعية خاصة به أو قرية يحكمها (إن جاز التعبير) لا يلتزم بقانون ولوائح التنظيم ولا يدفع بالتنظيم إلى تحقيق أهدافه، التي وجد من أجلها، بل يعيّن موظفين يقدمون الولاء والطاعة والإذعان له فقط من دون مراعاة المصلحة العامة أو مصلحة التنظيم ذاته فيتم إخراجه (التنظيم) عن مساره التنظيمي والمهني ويعاقب كل من يعترض على ذلك أو يطرده من العمل، أي يستبد بعمله المزاجي النرجسي لأنه يريد طبع اسمه الخاص على اسم التنظيم الذي يترأسه حتى لو أخرجه عن أهدافه التنظيمية وعادةً ما تكون رئاسته لمدة غير محدودة، أي مفتوحة – مطلقة، وهذا تفكيك تنظيمي في مجتمعنا العربي، وبعد ذهابه عن رئاسة هذا التنظيم يتم تعيين شخص آخر يمارس العملية نفسها مما يجعل من التنظيم يستقر، في مرحلته الأولى من التأسيس، ولا يتقدم ولا يتطور، بنحو سوي ومتناسق، إسوة بالتنظيمات الرسمية الموجودة في المجتمعات المتقدمة. إنها عقدة فردية يتسم بها المهني العربي عاكساً تخلفه التنظيمي وركوده الاجتماعي، وهي فضيحة لم يرتكبها المحتالون والنصابون أو المجرمون أو المدمنون على المخدرات، بل يرتكبها أصحاب الشهادات والكفاءات المتخصصة. إذن فهي عقدة نرجسية يتصف بها المهني العربي الذي يتبوأ رئاسة مؤسسة رسمية يقودها إلى الفضيحة من خلال إشباع نرجسيته بالتسيد والتحكم المطلق من دون مراقبة من الداخل أي من الاتباع إنما يراقب من سيده الذي نصبه على هذا المنصب التنظيمي.

عند تناول موضوع الفساد السياسي فإن الحديث عن الرشوة والابتزاز المالي graft أمر لا بد منه لأنه أحد الأسباب الجوهرية في تفكيك المجتمع المحلي على الرغم من اتساع نشاطه، الذي يبدأ من قبول رجل الشرطة لعلبة سكاير من مخالف إشارة المرور داخل المدينة وانتهاءً بعمليات احتيالية تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. والابتزاز المالي ينطوي على استخدام القوة – النفوذ في التعامل مع مصادر الحكومة لمصالح النفع الخاص الذاتي المترجمة على هيئة رشوة bribe بمعناها الإجباري المتأتي من أحد السبيلين:

1 – إذ كان الفعل الابتزازي مرتبطاً بسوء استخدام النفوذ الرسمي (الحكومي).

2 – لخدمة الصالح أو المنفعة الخاصة.

لذا فإنه تصرف فاسد يتعارض مع المبادئ الأخلاقية والقانونية. والأخير يتعارض ويعاقب لاعبي القمار والممارسات الجنسية اللامشروعة لأنها تتنافي مع أخلاقية المجتمع فهي، إذن، مدانة ومستهجنة.

وبناءً على ما تقدم فإن الفساد السياسي يمارس الابتزاز المالي والرشوة وهو، بهذه الممارسة، يعد لا أخلاقياً ولا قانونياً.

لا مناص من القول إن الابتزاز يظهر بنحو أكثر جلاءً في الأنشطة التجارية – القانونية – الشرعية داخل الأجهزة الحكومية. فمثلاً، عندما تريد البلدية أن تجري صيانة على أحد الأجهزة أو تعبد أحد الطرق الداخلية للمدينة أو تحتاج إلى أدوات وقطع غيار لأحد مشاريعها، فإن بعض موظفيها (في البلدية) يستغل منصبه ويأخذ رشوة من مقاول يقدم عطاءً في تنفيذ ما تطلبه في مجال الصيانة، وغالباً ما تحصل مثل هذه الصفقة اللاقانونية واللا أخلاقية بأسلوب لطيف وشفاف وراقٍ وليس بأسلوب التهديد أو الوعيد أو الزجر، وحتى لو حصلت منافسة حرّة بين المقاولين حول تقديم عطاء معين فإن مثل هذا التواطؤ في إبرام الصفقات التجارية بين كبار موظفي الحكومة والمقاول تحصل، وقد تحصل هذه الصفقة بعيداً عن الإجراءات الرسمية وحتى من دون منافسة حرّة

ومفتوحة وأحياناً تكون المزايدة علنية ومفتوحة ولا يحصل ابتزاز ورشوة، بل تحصل، فيما بعد، من خلال قبول المسؤول تقديم المقاول مواد فاسدة أو أجهزة مستعملة أو أدوات رديئة الصنع، وهذا يُعّد فساداً سياسياً في مجال العمل وفي الوقت نفسه يُعّد فساداً إدارياً، وهنا يتقارب الفساد السياسي مع الإداري. يبرز الفساد السياسإداري عندما يضع المسؤول السياسي – الإداري شروطاً ومواصفات صارمة وقاسية أشبه بالتعجيزية على المتقدمين لمناقصات علنية على المقاولين والشركات الأمر الذي ينتهي فيما بعد إلى مناضلة إحداها على الأخرى بعد تقديم رشوة أكبر لأكبر مسؤول في الجهاز الحكومي.

ثم هناك شركات صغيرة أو غير مستوفية للشروط القانونية لكن تسمى (شركة) يسمح لها بأن تدخل كمورد أو كوسيط بين إدارة المدينة والورش أو المصانع أو المؤسسات التابعة لها بتجهيزها بمستلزمات احتياجاتها والأدوات والمواد الخام لها فتشتري هذه الشركة الصغيرة أو غير مكتملة الشروط ما تحتاجه البلدية من مصادرها بأسعار متهاودة (رخيصة) لتبيعها للبلدية بأسعار عالية وفائدة مربحة ويكون هذا العمل بعلم من المسؤول البلدي (أي موظف البلدية)، بعد أن يأخذ رشوة مقابل قبوله بالأسعار العالية، التي تطلبها الشركة الصغيرة. وهذه حالة تجمع بين الفساد السياسي والإداري في آن واحد لأنه غالباً ما يكون المسؤول البلدي غير متخصص بالأعمال الإدارية، بل تم انتخابه سياسياً أو يعينه الحزب الحاكم في البلد إلا أنه استغل منصبه الإداري وسلطته السياسية في ممارسة هذا الفعل اللا أخلاقي المضر بأموال البلدية ودافعي الضرائب من المواطنين المستفيدين من خدمات المشروع البلدي.

هذا على صعيد البلدية والأجهزة الحكومية في المدن الحضرية، بيد أن هناك فساداً سياسياً يحصل بين رجال الشرطة بالابتزاز المالي على الرغم من وظيفة رجال الشرطة في تعزيز تطبيق القانون وتنظيم انشطته إذ يحصل اقتراب رجال الشرطة من العالم السفلي أو غير المنظور، وبخاصة في أماكن المقامرة والأنشطة والمصالح المغشوشة في مناطق عدة من أجزاء المدينة، وهنا يتبلور صراع بين مهمة رجال الشرطة والأنشطة المستترة الخارجة عن القانون. إذ

يحصل ضغط على رجال الشرطة وهم في مهمة الحفاظ على هيبة القانون وتطبيقه، ويتأتى هذا الضغط ممن لهم مصالح في هذه الأنشطة المحظورة، وغالباً ما يكون هذا الضغط من رجال يتصفون بالنصب والاحتيال والغش والخداع يقيمون في المناطق الموبوءة بالفقر والجريمة، التي يعمل فيها رجال الشرطة يقدمون الإغراءات المالية والقناعات النفسية والمنطقية كافة، مستغلين مرونة رجال الشرطة في التعامل مع الأنشطة المحرمة قانوناً فيتعاملون معهم بحكم عملهم أكثر من احتكاكهم وتفاعلهم مع أبناء الطبقة الغنية. وفي هذا الخصوص يقول وليام فوت وايت "إن لتعزيز القانون تأثيراً مباشراً على المجتمع وتأثيراً غير مباشر على الناس الطيبين من الذين يعيشون داخل المدينة وإزاء هذا الوضع الاجتماعي والظروف المتعاكسة يتعلم الشرطي درساً في التعامل مع تناقض الأمور. أي تطبيق القانون ومراقبة الحياة المنتظمة ومطاردة الخارجين عن هذا النمط من الحياة وأن يكون متماثلاً مع شرعية القانون وهو في حالة خضوعه لمغريات من الخارجين عن هذه الشرعية القانونية، الذين يمتلكون الدهاء والذكاء والمال فيحصل له ابتزاز – كلياً أو جزئياً – وهذا أمر وارد في المجتمع الذي لا يخلو من حالات التفكك والفساد السياسي والإداري".

في الماضي كان رجال الشرطة يؤدون دور الوسيط بين السياسيين والمُلاك لكن، في السنين الأخيرة، حصل تغير في هذه العلاقة بسبب تزايد حجم العمليات والأنشطة السرية (المستترة) والتغير بطرق التجارة وأنشطتها مما أدى الى خضوع الشرطة إلى ابتزازهم وتقديم الرشاوي لهم بحيث يتم توزيعها عليها حسب رتبهم العسكرية، وحصل أيضاً ابتزاز وتقديم رشاوي يدفعها إلى التنظيم السياسي المركزي (أي رئيس الحزب السياسي) الأثرياء المسيطرين على الأنشطة التجارية الكبيرة والمتميزة والمسيطرة على مناطق حساسة في المدينة وهذا فساد سياسي واضح وإزاء هذه الحالة فإن الشرطي الأمين والشريف يجد صعوبة بالغة في التعامل مع شخوص هذه الحالة الفاسدة فتتعطّل صلاحيته كرجل قانون في تطبيقه إذ لا يستطيع مقارعة سماسرة ومحال

مقامرة وبغاء وملاك عقار ومنحرفين وخارجين عن القانون لأنهم يستخدمون الأموال الطائلة لحماية أنشطتهم اللا قانونية وإذا أخطأ أحد عناصر الشرطة في معاقبة أحد العاملين في هذه الأفعال المنحرفة أو مطاردته فإن مصيره يكون نقله إلى أردأ المناطق وأسوئها وأبعدها عقاباً له على أداء واجبه المهني – القانوني. هذه هي شريعة غير مكتوبة في هذه المناطق الموبوءة بالجريمة والفساد. إنها حالة لا ترتبط بالأشخاص الفاسدين، بل تقترن بنوع البناء الاجتماعي الذي يسود المناطق الحضرية وذات الفساد السياسي المستشري في النسق السياسي.

لكن علينا أن لا ننسى أخلاقية الطبقة الوسطى وثقافتها التي تتكون ضد هذا النوع من الأجهزة السياسية الفاسدة فتعارضها بشدة. بيد أن الأخلاق والثقافة وحدهما غير كافيتين في ردع هذا النوع من الفساد إذ لم يتم تغيير الأنماط غير القانونية، قبل أن تتم معاقبة الفاسدين. إنها عملية تغييرية صعبة لأن تغيير الأنماط البنائية يتطلب موظفين مهنيين أكفاء ومتخصصين يحترمون القانون ويخدمون التنظيم الاجتماعي ومؤمنين بخدمة المصلحة العامة وهذه خصائص تتطلب تنشئة طويلة الأمد، ووعياً راقياً بتمدن المجتمع وتقدمه، عندها تقل حالات الفساد إلى الدرجة الدنيا يكون فيه رجال السياسية والقانون متمتعين باعتبار عالٍ ونظيف مُصلحين لا فاسدين.

إن علّة العلل في المجتمع الحديث هو إذا حصل فساد في ممارسات المتحكمين في إدارة الأجهزة الرسمية فإن فسادهم سوف يسري إلى الأجهزة الأدنى وتمسي فاعلية آليات الضبط الرسمية واهنة في ضبطها وتفسح المجال، في الوقت نفسه لاختراقها واحتوائها فيضحى المجتمع مليئاً بالسرطانات الاجتماعية المنتشرة في الجسد الاجتماعي، الذي لا يتعافى ويشفى تماماً إلا باستئصال هذه السرطانات من جذورها وحقن الجسد بمضادات حيوية لتعزيز قوة المناعة داخل الجسم، أي يتغير نمط العمل التنظيمي ومراقبته عن قرب ومعاقبة مخالفيه، بصفة مستمرة وليست مرحلية. بتعبير أوضح فتح أبواب وقنوات فاضحة لمخالفي القانون والمنحرفين عنه في وسائل الإعلام المرئية

والمكتوبة والمسموعة مهما كان موقعهم التنظيمي. وقد بدأت هذه الحالة، في أيامنا هذه، مع القنوات الفضائية وأجهزة الانترنيت بحيث تم فضح ونشر العديد من الأكاذيب والتستر والتزييف والتضليل اللا أخلاقية واللا قانونية لرجال الأعمال الكبار ورموز الحكومة السياسيين، و لم تقتصر هذه الوظيفة على وسائل الاعلام في تسليطها الضياء على المجرمين والقتلة، بل صعدت إلى درجات أعلى من السلم الاجتماعي عبر فضائياتها والانترنت، وهذه حالة متقدمة تخدم الصالح العام في كشفها للحقائق وعدم السماح بفساد أصحاب النفوذ السياسي والاقتصادي وعي لصالح المسحوقين والمظلومين وغير الواعين بما يحيط بهم لأنه بلور صحوة سياسية وفكرية تكلل بها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ولأنها حررت هؤلاء الناس من عبودية المتسلطين والطغاة والفاسدين والمارقين والأفاقين والظالمين والمتسترين بستائر فلكلورية عفا عليها الزمن، نقول إنها عملت تفكيكاً اجتماعياً لأنماط تقليدية وعتيقة لا تتناسب مع روح العصر التقني لتخلق تغيراً تقنياً فيها لخدمة الشرائح الدنيا والمسحوقة ولتحرم الساحقين والفاسدين من ممارسة سحقهم الاجتماعي وفسادهم الخلقي والسياسي والاقتصادي ولترسي أخلاقاً جديدة تحل محل القيم المتكلسة في تمجيدها للماضي وعبادة الأصنام البشرية. وفي هذا السياق نورد هذا التطور، الذي أصاب علم الاجتماع في الربع الأخير من القرن الماضي. إذ سمى بعض علماء الاجتماع دراسة مثل هذه الظواهر بعلم اجتماع الفضائح muckraking Sociology الذي يذهب إلى إزالة الأغطية البراقة والناعمة عن الواقع المزري والقبيح والمغشوش السائد بين أفراد طبقة معينة من الناس. هاك مثلاً على ذلك، كتب رايت ميلر في العام 1956 كتابه عن صفوة المجتمع الأمريكي انتقد فيه رجال الأعمال والسياسة والفكر المتحكمين بمصائر الأمريكان وكشف فيه أساليبهم الابتزازية والاستحواذية التي يمارسونها من خلال مواقعهم العليا لتكثير ثروتهم ونفوذهم وسلطانهم [Willamson. 1977. p. 38] ولا يتوقف هذا الحقل الجديد عند هذا الحد، بل يذهب إلى فضح السلبيات والوجه القبيح لمظاهر الحياة وبالذات ما هو مستور من انحرافات أخلاقية

واجتماعية واقتصادية وإدارية كالفساد عند بعض الفئات المنتفعة من هذا الانحراف المستور أو التضليل أو الغش في صناعة سلعة معينة أو تزييف انتخابات بلدية أو نيابية وسواها.

ث – الفساد الإداري

بعد أن استجلينا الفساد السياسي ننتقل إلى موضوع يقاربه في الفضائح الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية وهو الفساد الإداري، وقبل الخوض في تفاصيله وأساليب تفكيكه للنسق الإداري داخل البناء الاجتماعي نقدم، هنا، مضمونه.

يرى هنتيجون Huntington أن الفساد هو أحد المعايير الدالة على غياب المؤسسة السياسية الفعالة خلال مدة التحديث الواسعة التي، شهدها عصرنا الحالي وتالياً فلا يمكن عدّ الفساد بأنه نتاج انحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة انحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة [تقرير الندوة الإقليمية للتنمية. 1989. ص. 50].

ثم هناك تعريف آخر مفاده القصور القيمي عند الأفراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات المجردة، التي تخدم المصلحة العامة، وعُرِّف كذلك بأنه الحالة التي تدفع الموظف، نتيجة محفزات مادية أو غير مادية وغير قانونية، لأداء عمل لصالح مقدم المحفزات وتالياً إلحاق الضرر بالصالح العام.

إلى جانب ما تقدم فقد عُرِّفَ الفساد الإداري بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية [الاعرجي. 1995. ص. ص. 299 -301] ويُعرّفه تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي بأنه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة. [اليوسف.2002. ص.260] ويُعرّف أيضاً بأنه سلوك غير سوي ينطوي على استغلال الشخص مركزه وسلطته في مخالفة القوانين واللوائح

والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه أو لذويه من الأقارب والأصدقاء والمعارف على حساب المصلحة العامة ويظهر السلوك المخالف على هيئة جرائم ومخالفات كالرشوة والتربح والسرقة وسوء استخدام المال العام والتوزيع والانفاق غير القانوني للمال العام. [الرهوان. 2002. ص. 91].

وهناك تعريف آخر للفساد corruption في مجال الإدارة والمال مفاده سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة من أجل الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة. [اليوسف. 2002. ص. 85] في مجال الحصول على منافع غير مشروعة تنهض الحكومة في أي مجتمع بدور أساس في تقديم السلع والخدمات وتقديم الدعم وتخصيص المؤسسات العامة وتوفير البيانات والإحصاءات، وجميع هذه النشاطات تشكل تربة للفساد والحصول على منافع بطرق غير شرعية. فعندما تنفذ الدولة مشروعاً ما قد يكون مطاراً أو طريقاً يربط بين مدينتين أو بناء سوق مركزي فإن هناك مسوغات عدة لدفع المؤسسات المرشحة لتنفيذ هذا المشروع أو المشروعات رشوة إلى موظفي المؤسسة العامة، التي تشرف على تنفيذ هذه المشروعات من أهمها ما يأتي:

اولاً – هذه المسوغات هي رغبة المؤسسة الخاصة في أن تكون إحدى المؤسسات المقبولة في المنافسة للحصول على المشروع المطروح.

ثانياً – محاولة المؤسسة الخاصة التأثير في مواصفات المشروع.

ثالثاً – رغبة المؤسسة الخاصة في الفوز بالمشروع.

رابعاً وأخيراً – محاولة تضخيم الأسعار أو التنصل من بعض صفات الجودة للمشروع قيد التنفيذ وعندما تقدم الدولة الدعم لبعض السلع والخدمات الأساس لمساعدة الفئات ذات الدخل المحدود فإن الفئات غير المستحقة قد تمارس نوعاً من الرشوة على هذا الدعم.

أما في مجال التهرب من الكلفة الواجبة فإن الحكومات تسنّ القوانين وتطبقها وتفرض الضرائب وتحصلها وتشرع العقوبات وتنفذها وهذه الأدوار فيها حماية أفراد المجتمع بسن القوانين في شتى مناحي الحياة مثل القوانين، التي تنظم عمليات البناء والصحة والمجاري والاستيراد والتصدير والتعليم والسير والاستهلاك والعقوبات بأنواعها ولا شك في أن التهرب من الالتزام بهذه القوانين يحقق مكاسب مادية ومعنوية لكثير من الأفراد والمؤسسات الخاصة مما يدفعها الى محاولة التهرب منها بدفع نوع آخر من أنواع الرشوة للمنفذ لها. [اليوسف. 2002. ص. 88].

بعد الاطلالة العاجلة على تعريف الفساد نعرج على استخراج مؤشراته الدالة عليه لتفيدنا بمقارنته مع الاحتيال كسلوك اجتماعي وهي:

1 – غياب المؤسسة السياسية الفعالة.

2 – انحراف الأعراف والقيم الاجتماعية.

3 – قصور قيمي.

4 – نتاج لانحراف السلوك

5 – يبحث عن إشباع أطماع مالية.

6 – سوء استغلال السلطة العامة.

7 – التهرب من الكلفة الواجبة.

8 – الحصول على منافع غير مشروعة.

استطعنا استخراج هذه المؤشرات من التعاريف سالفة الذكر عن الفساد كسلوك فردي غير سوي يلحق الضرر بالآخر وبمؤسسات المجتمع وقوانينها. ومن خلال هذه المؤشرات نتمكن من القول إن الفساد هو نتيجة لسلوك يسبقه الاحتيال في الممارسة. بتعبير آخر، الاحتيال يسبب الفساد ولولا الأول لما يحدث الثاني استناداً إلى قواعد التحليل السببي في البحث الاجتماعي فإن الفساد

يتوقف على الاحتيال في أغلب الأحيان وهذا التوقف توضحه المؤشرات (نتاج لانحراف السلوك يبحث عن إشباع أطماع مالية، سوء استغلال السلطة العامة، التهرب من الكلفة الواجبة والحصول على منافع غير مشروعة) لكن في حالات أخرى فإن الفساد يكون عاملاً مشجعاً على الاحتيال جاذباً له ولا يتوقف عليه وهذا ما أوضحته المؤشرات (غياب المؤسسة السياسية الفعالة وانحراف الأعراف والقيم الاجتماعية والقصور القيمي). وهدفي من هذا التفصيل في مؤشرات الفساد القول إنه ليس واحداً مع كل الحالات في موضوع الاحتيال، إذ تارة يكون جاذباً للمحتالين، وتارة أخرى يحدث بسبب انحرافات سلوكية تبحث عن المنافع المالية غير المشروعة وإشباع الأطماع الجشعة. ومن أجل تثمير هذا الموضوع نرجع قليلاً إلى سلوك المحتال الاجتماعي، الذي يميزه عن السوي – غير المحتال فإننا نجد قابليته في التسويغ العقلي ورغبته الجامحة في كسر القانون السائد وأخلاقيته الواطئة وعوزه للاستقرار والثبات النفسي فإننا لا نستغرب إذا أساء استغلال السلطة العامة من أجل اشباع اطماعه المالية والحصول على منافع غير مشروعة ليتهرب من كلفة الواجب وذلك كله يدفعه إلى التصرف بسلوك منحرف.

ج – الرشوة

تُعد الرشوة اتجاراً غير مشروع بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة. وبعض القوانين العربية تعد الرشوة جريمتين منفصلتين، أحدهما جريمة المرتشي والثانية جريمة الراشي. والقصد من ذلك هو تبرئة الموظف من الجريمة إذا رفض قبول الرشوة مع تجريم الراشي حتى لا يعود إلى فعلته مع عدم تحققه. تدفع الرشوة، عادةً، إلى واحد أو أكثر من الأغراض الآتية:

1 – الحصول على حقوق أو مزايا باطلة.

2 – لإبطال واجبات أو التزامات مستحقة.

3 – لدفع ضرر أو خوف أو خطر واقع أو متوقع. [الكبيسي. 2000. ص. 101]

وقد يتساءل القارئ لماذا تقع جريمة الرشوة في الأجهزة الإدارية، التي وجدت أساساً لتنظيم أعمال الحياة الحضرية – المتمدنة وأنشطتها وليس لإفسادها او تعطيلها؟ هل الخلل في أخلاقية الناس أم في معاييرها الاجتماعية أم في التنظيم الرسمي الذي يعملون فيه؟ في الواقع لا هذا ولا ذاك إذ أنه في كثير من الدول تكون الحكومات على درجة عالية من الفساد إلى الحد الذي يحرم المواطن من حقه في الاعتراض على أي استغلال للسلطة. فتكون الحكومة قائمة على احتكار السلطة وعنف الدولة ويتم قمع أية شكوى أو اهمالها. وقد يتم اعتقال المشتكي ومعاقبته ومثل هذه الحالات قائمة في الحكومات الدكتاتورية أو الحكومات ذات الحزب الواحد التي تحافظ على سلطتها بقوة الجيش. وفي ظل هذه الأوضاع يضطر المواطنون عادةً إلى رشوة الموظفين لضمان البقاء فقط، في الوقت، الذي يتمتع موظفو الحكومة بمزايا القوة ويصبح بإمكانهم امتلاك منازل وسيارات والحصول على امتيازات شخصية من الدولة بنحو قانوني.

وفي الدول التي لا تتمتع بسوق حرّة مفتوحة يصبح صرف قروض المواد الخام وإصدار مستندات تسلمها منوط بإرادة الموظفين فقط مما يؤدي إلى ابراز مركزية السلطة أو بروزها لدى فئة قليلة من الموظفين مع ما يصاحب ذلك من إمكانية سوء استغلال هذه السلطة وقد يؤدي ذلك إلى سوء إدارة الاقتصاد الوطني وحتى إذا ما وجدت القوانين التي تمنع الموظفين من ابتزاز الأفراد للحصول على مكافآت غير قانونية يلاحظ أن جهاز التوزيع برمته يعاني من فساد كبير يحول دون اعتراض الأفراد وتظهر هناك مشكلة خطرة وهي مشكلة (إحتكار البضائع الضرورية) بالإضافة إلى سيطرة الخوف من معاقبة موظفي الدولة (بما في ذلك السجن). [تقرير الندوة الإقليمية. 1989. ص. 17]

مع ذلك فأن الرشوة لم تختف من حياة الناس كلياً إذ هي موجودة حتى في المجتمعات الأكثر تقدماً في المجال التكنولوجي والقضائي، ويزداد انتشارها في البلدان الأقل نمواً وتطوراً بالذات في الدول، التي تسيطر عليها الأسرة الاقطاعية أو شبه الاقطاعية أو مُلاك الأراضي والعقارات إلى درجة أن هذه البلدان دخلت اليها هذه الحالة الفاسدة فوصلت إلى الحرم الجامعي إذ يأخذ

الأستاذ هدايا سخية من عائلات الطلبة لقاء إنجاح إبنائهم في الاختبارات النهائية. مثل هذه الممارسات المقيتة كانت سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية في القرون الماضية وما زالت آثارها، لحد الآن،ضص إنما بدرجة قليلة. وقد انتبه إليها العالم الألماني ماكس فيبر عندما كتب رسالته عن الرأسمالية التي سماها (بذور التهديم) والتي تمثلها:

أ – سيطرة الطبقة الوسطى (بحجمها الكبير) على أنساق السلطة الشرعية.

ب – وهيمنة الفئات الاقطاعية والمُلاك الكبار للأراضي والعقارات.

ت – وانتزاع الفئة الحاكمة الملكيات من أصحابها والاستيلاء عليها بالقوة كما حصل في الدول الاشتراكية في القرن الماضي. [Glaser. 1978. P. 427]

حري بنا أن نشير في هذا المقام إلى أن الرشوة لا يعدها علماء الإجرام من جرائم ذوي الياقات البيض، بل جريمة يتسلم فيها الموظف الرسمي هدية من الراشي تضع المرتشي (الموظف) تحت طائلة الالتزام وتلزمه بإرجاع الهدية للراشي على نحو خدمة رسمية غير شرعية. مثل هذا الفعل البغيض يحدث في المدن الكبيرة، التي فيها دوائر رسمية ذات صلة بالأنشطة التجارية والتجهيزات والصفقات وإبرام العقود وتنفيذ الإجراءات الرسمية وسن القوانين والتشريعات وعند بناء البنايات الضخمة وفتح الطرق الخارجية – السريعة وشراء الأراضي لأغراض الخدمة العامة والنفع العام (مخصصة لمحطات القطار أو السكك الحديد أو شركات الحافلات أو الملاحة البحرية). [Sutherland. 1974. P. 44]

لا مناص من القول، إذن، إن الرشوة تمثل تجارة بالوظيفة العامة تؤدي إلى فقدان الناس ثقتهم بالدولة من جهة ويفرغ مفهوم العدالة من معناه، من جهة ثانية لأن صاحب المال يحصل على الباطل تحت ستار الحق. [حومد. 1977. ص. 11]

بيد أن للرشوة اشكالاً وصوراً متعددة أبرزها ما يأتي:

1 – **الطلب والأخذ والقبول**: تقع هذه الجريمة من الموظف العام المرتشي وفيها يؤدي الجاني عملاً أو يمتنع عن أداء عمل أو يخل بواجبات الوظيفة.

ويتكون الركن المادي لهذه الجريمة من العناصر الآتية:

أ – سلوك الموظف العام يتمثل في شكل طلب أو أخذ أو قبول.

ب – أن يكون موضوع السلوك منصباً على هدية أو عطية أو وعَدَ بها.

ت – أن تكون العطية أو الوعد بها مقابلاً للعمل الوظيفي الذي يؤديه الموظف أو يمتنع عن أدائه، أو أداه فعلاً بالمطابقة أو بالمخالفة لواجباته الوظيفية.

2 – **العطية أو الوعد بها**: وهي تمثل مقابلاً للعمل الوظيفي الذي يؤديه الموظف أو يمتنع عن أدائه فعلاً وذلك بالمطابقة أو المخالفة لواجبات الوظيفة. وقد نصت المادة (107) من قانون العقوبات المصري على أنه يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرتشي الشخص الذي عينه لذلك وعلم ووافق عليه أياً كان اسمها أو نوعها سواء أكانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية.

3 – **المكافأة اللاحقة**: نصت عليها المادة (105) من قانون العقوبات المصري بقولها، أن كل موظف عمومي من شخص أدى له عملاً من أعمال الوظيفة أو أخل بواجباتها، هدية أو عطية بعد أداء العمل أو الامتناع عنه والإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبعد اتفاق سابق يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه.

4 – **جريمة الاستجابة لرجاء أو توصية أو وساطة**: تقع هذه الجريمة من كل موظف عمومي أدى عملاً من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن 200 جنيه ولا تزيد عن 500 جنيه. (م 105 عقوبات). [الرهوان. 2001. ص. ص. 94 – 95]

والرشوة في التشريع الكويتي هي الاتجار غير المشروع بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة. ويوجد في التشريع الكويتي نظامان، النظام الأول يعدّ الرشوة جريمتين منفصلتين إحداهما جريمة المرتشي وهو الموظف، والثانية جريمة الراشي ويعدّ هذا النظام كل جريمة مستقلة عن الأخرى فإذا رشى شخص أحد الموظفين وقبل هذا الرشوة تكون الجريمة قد تمت بالنسبة لكل منهما أي أن الراشي يكون قد ارتكب جريمته (ويسميها بعض الناس بالجريمة الإيجابية) ويكون الموظف قد ارتكب جريمته (ويسميها بعضهم بالجريمة السلبية). ويطابق هذا القانون الكويتي القانون العراقي (المواد 9097). [حقوق. 1977. ص. 12]

بما أننا نعالج جريمة الرشوة من زاوية اجتماعية فإننا نستطيع القول إنها تمثل فعلاً اجتماعياً منحرفاً (أخلاقياً وقيمياً) يدينه المجتمع العام إلا انه سائد في مرافقه الرسمية ترتفع وتزداد حيويته ونشاطه كلما كان هناك:

1 – تسلط إداري صارم من أفراد لهم صلاحيات واسعة على موظفيهم (أي مركزية السلطة لدى فئة قليلة من الموظفين) وعلى المراجعين لهذه الدوائر الرسمية.

2 – احتكار الحكومة للسلطة بنحو عنيف.

3 – قمع أو اهمال أي شكوى عليها.

4 – هيمنة فئات اقطاعية أو المُلاك الكبار على الأنشطة التجارية.

5 – تغيرات اقتصادية وسياسية متقلبة وسريعة.

6 – عدم استخدام القوانين الرادعة في معاقبة المرتشين والراشين.

7 – تدني الدخل الشهري للموظفين واستئثارهم بسلطة مناصبهم.

8 – ارتفاع مستوى المعيشة.

9 – غلاء تكاليف العيش.

10 – تفاوت طبقي بين الفقراء والأغنياء.

وبناءً على ذلك فإن الرشوة ما هي سوى فعل اجتماعي منحرف يرتكبه موظف يتاجر بالوظيفة العامة تحت ستار الحق فلا غرابة من عده فساداً إدارياً أو مالياً أو قضائياً يساعد على انتشار جرائم الاحتيال داخل المؤسسات الرسمية فيسهم في تفكيك بنية التنظيم، ويزيد من تلوث أخلاقية الناس في تعاملهم التنظيمي، ويهزل معايير المجتمع القويم في ضبطها لسلوك الناس في تعاملهم الحضاري والمتمدن، وهذا أحد عوائق إرقاء المجتمع إلى مراحل تطورية زاهرة.

قصارى القول، إن الرشوة نمط سلوكي يؤدي إلى فساد الأداء الحكومي بغض النظر عما إذا كان العمل الذي سيؤديه الموظف محقاً أم غير محق، وذلك على أساس أن الأجهزة الإدارية في أي دولة هي، في واقع الأمر، واجهة النظام السياسي إزاء المواطنين، وعندما يهدد المواطن في مصالحه الخاصة أياً كانت قيمتها يشعر بالظلم بأكمله ويصفه بالانحراف والفساد وسيزعزع ذلك ثقة أفراد المجتمع في الدولة وأجهزتها المختلفة.

مما تقدم تبرز أهمية تجريم فعل الرشوة على أساس أنه مرض خطر يهدد سلامة الجهاز الإداري للدولة وحسن أدائه، وأن تسلله إلى هذا الجهاز يمكن أن يؤدي إلى تفككه وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. هذا بالإضافة الى أن الرشوة تؤدي إلى تحقيق اثراء من دون سبب مشروع للمرتشي وعلى حساب أفراد يحتاجون إلى الخدمات العامة، التي عهد القانون إلى هذا الموظف تقديمها. [صالح. 1996. ص. 290]

وبناءً على ذلك فإنه لا مناص من القول إن كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملاً من أعمال وظيفته أو أمتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها هدية أو عطية بعد إتمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بعقوبة الرشوة. [مغيب. 1987. ص. 6].

بعدما أوضحنا أن الرشوة تعني:

1 – سلوكاً منحرفاً يؤدي إلى مفسدة الأداء الحكومي.

2 – مرضاً أخلاقياً يهدد سلامة الجهاز الإداري للدولة.

3 – تفكيك بنية التنظيمات الرسمية.

4 – زعزعة ثقة الناس بالأجهزة الحكومية.

5 – تصدّع العدالة القانونية.

6 – الاستئثار بصلاحيات المنصب الإداري من شاغله، ذلك كله يدعونا إلى القول، عند وجود مثل هذه الآفة التنظيمية في رحم المجتمع، إن ذلك المجتمع (متخلف حضارياً) لا يحترم قيمة المواطن ولا قوانين الدولة (بل يفسدها ويعطل أداءها في خدمة المجتمع الذي وجدت من أجله). والملاحظ أيضاً أن هذه الآفة تظهر، بنحو متكرر وواسع، في دوائر الجمارك ومراكز الشرطة والدوائر التنفيذية للسلطة التشريعية ومكاتب السمسرة في بلدان العالم الثالث الأمر الذي يزيدها تخلفاً وتفاوتاً بين فئات المجتمع.

زبدة القول، إن الرشوة أحد تداعيات الفضيحة وأحد مقوضات التنظيم (الحزب أو الثورة أو الحكم الشمولي أو التحضر) لكنها تظهر جليةً في المجتمعات الانتقالية، التي تتحول من مرحلة تطورية إلى أخرى بسبب عدم نضج المرحلة المتحول إليها فيستغل ذلك المنتفعون من التغير الحاصل في الأجهزة الإدارية. إنها أكبر آفة تنظيمية تسبب الفساد السياسي والإداري.

ح – الاختلاس Embezzlement

يشير التعريف القانوني للاختلاس إلى الاستيلاء على حيازة كاملة للشيء بعنصريه المادي والمعنوي بغير رضا مالكه أو حائزه [وزير. 1983. ص. 70] هذا اللون من ألوان الفساد الإداري والمالي تفرزه الدوائر الحكومية والشركات المالية والتجارية والبنوك والمصانع والمعامل والجامعات والمحال

التجارية وسواها باستخدام الفعل الاحتيالي الذكي والمتخصص والمسوغ، بنحو عقلاني، معتمداً على المنصب الذي يشغله فاعل الفعل الاحتيالي الذي يكون عادةً من أصحاب المؤهلات الثقافية – المعرفية المتأسسة (خريج معاهد أو جامعات) ويمتلك خبرة متمرسة في إدارة مناصب مالية أو إدارية. يستولي على شيء مادي أو معنوي بغير رضا مالكه أو حائزه (أي يختلس شيئاً ليس برضا مالكه أو حائزه) وذلك لظروف خاصة به يعيشها هو لا يشترك في استيلائه هذا مع اشخاص آخرين، فنجد هذا الموظف يعمل ساعات أكثر من الموظف العادي، أي يعمل ساعات إضافية بعد الدوام ويبدأ عمله قبل مجيء الموظفين للعمل وغالباً ما يأخذ عمله معه إلى المنزل لكي يبتدع طرقاً ومنافذ تسويغية مصاغة، بنحو منطقي ومعقول، يقنع بها نفسه فقط باستيلائه على ذلك الشيء، فيقول لنفسه إنه يستلف المال من خزينة دائرته أو من البنك، الذي يعمل فيه أو الشركة التي يشتغل فيها، ومن ثم يعيدها لها قبل يطالبة بها عمله الذي يعمل فيه.

فالاختلاس، إذن، احتيال يتم بوساطة استيلاء شخص مؤتمن رسمياً أو ممن يعهد إليه بالأمانة على ملكية، مثل المحاسب إلا أنه يتلاعب في سجلات دائرته لأخذ المال منها نقداً أو عندما يحتفظ ببعض وصولات الدفع المالي ولا يسلمها إلى دائرته أو يستولي على بعض المصاريف الخاصة بدائرته، أو المحامي الذي يتحايل على قانون الدولة ويتهرب منه، أو السمسار (العقارات او شركات السيارات) عندما يبيع السلعة بمبلغ معين ويسلم رئيس عمله أو شركته مبلغاً من المال أقل من سعر البيع الذي باع سلعته بها.

أما ظروف المختلس الخاصة، التي تدفعه أو تشجعه على الاختلاس فهي:

1 – لعبه للقمار وخسارته فيه.

2 – أو مراهنته على سباقات الخيل والسيارات أو الكلاب وخسارته فيها.

3 – أو خسارته في عمل استثماري.

4 – أو خسارته في صفقة تجارية.

5 – أو مباهاته أمام الآخرين لكي يظهر بمظهر لا يعكس واقعه المالي.

6 – أو مكانته الاجتماعية المتميزة تدفعه للحفاظ عليها أو الارتقاء إلى مكانة أرقى.

7 – إسرافه وتبذيره على هوايات ومقتنيات مترفه لكي يظهر بمظهر المتألق دائماً.

مثل هذه الأفعال، التي يمارسها ولم يفلح بها تجعله محتاجاً إلى أموال جاهزة مما تُوقِعَهُ هذه الحاجة الملحة في متاعب ومشكلات مالية ونفسية من دون أن يدع الآخرين يعرفون بأمره فيندفع إلى الاستيلاء على أموال دائرته أو شركته، التي يعمل بها لكي يعوض خسارته في المقامرة أو المراهنة أو الاستهلاك المظهري أمام الآخرين، نقول أنه يميل إلى التفكير في حل مشكلاته المالية من خلال أخذ أموال الموظفين، الذين يعملون في دائرته إنما يكون هذا الأخذ لمدة محددة وليس الأخذ المطلق على أنها سلفة وليست سرقة لأنه عازم على إرجاع المبلغ المأخوذ إلى مكانه عندما تتوفر لديه الأموال، لذا لا يعدّ نفسه سارقاً ولا لصاً. [Gullitther. 1977. P.386]

ثمة حقيقة أخرى تشير إلى أن مختلسي الأموال كبيرة غالباً ما يكونون من أصحاب المناصب المرموقة والمتميزة في دوائرهم أو شركاتهم ولا يوجد عندهم سجل إجرامي ولا سوابق إجرامية ويتمتعون بسمعة حميدة وطيبة وإزاء هذه الصفات الإيجابية يتم حصولهم على مناصب مؤتمنة تتطلب ثقة عالية وتمتلك صلاحيات متحكمة في سجلات خاصة بالتحويلات المالية الضخمة.

ومن الجدر بالذكر، في هذا المقام، أن الموظفين عندما يبحثون عن فرص عمل لهم لا يفكرون بالاستيلاء على شيء مادي أو معنوي بغير رضا مالكه أو حائزه – نقصد الاختلاس – بل العمل بنزاهة وشرف وبأداء متميز، وللتأكد من هذه المعلومة يفيدنا كريس في دراسته المعنونة "أموال الآخرين"، التي قابل

فيها 133 مبحوثاً ارتكبوا جريمة اختلاس، وبعد أن فحص سجلاتهم المالية وجد أنهم بدأوا بداية نزيهة وشريفة إلا أن بعضهم انخرط في مقامرات مالية وخسر أمواله، وبعضهم الآخر أقدم على عملية استثمارية فاشلة، وآخرين خسروا في تجارة لم يتقنوا شروطها، ومنهم من أقدم على مغامرات حمقاء في اعمال غير مدروسة. ولخوفهم على اعتبارهم الاجتماعي وسمعتهم الاعتبارية الطيبة المعروفة وسط عملهم ولكي يحافظوا على منصبهم الوظيفي يختلسون لكي يغطوا خسارتهم المالية غير المدروسة أو التي نتجت عن مظاهر كاذبة أو تصرف أحمق، مثل موظف البنك أو سمسار العقار أو لتسديد أو تحقيق احتياجات أسرهم المادية أو لتكريم مؤيديهم السياسيين أو لإعطاء انطباع زائف أمام معارفهم وزملائهم، أي لتزويق صورهم أو مظهرهم الخارجي أمام الناس الذين لا يستطيعون تحقيقه بالطرق القانونية والشرعية. وهذا يشير إلى أن الأفراد، الذين يملكون نسيجاً اجتماعياً واسعاً في الحياة الاجتماعية وبالذات من أصحاب الدخول العالية والمكانات المرموقة، ينزلقون في مزالق الفخر الزائف أو التباهي المبني على المفاخرة الكاذبة وعلى الكذب وسرقة أموال الغير لكي يقنعون المحيطين بهم بأنهم مثلهم وهم، في الواقع، ليسوا كذلك لذلك نجدهم ينهارون نفسياً ويخسرون ماء الوجه عندما ينكشف أمرهم في الاختلاس وبيان وضعهم المالي المفلس [Glaser. 1978. P.417] أي أنهم من أصحاب الطموح في رؤيتهم للحياة التي تتناسب عكساً (لا طرداً) مع دخولهم المالية المحدودة وواقعهم الأسري والاجتماعي المتوقع، بتعبير أخر أنهم يريدون القفز على واقعهم الطبيعي من خلال أحلامهم وحماقاتهم أو سوء حساباتهم المالية والاجتماعية فيصدمون بواقع لا يقبل الاحتيال. نقول إنهم يتقابلون مع النواميس الاجتماعية المتناسقة في ضبطها لمناشط الحياة المنتظمة التي لا تقبل تجاوزها إلا حسب شروطها الطبيعية والأخلاقية التي اتفق عليها عقلاء المجتمع وحكماؤه.

ثمة حقيقة مفادها أن الموظف المختلس كالمحاسب أو المحامي أو سمسار العقارات يكون عارفاً مكامن المناصب المالية وفنونها التي تتطلب تهيئة مسبقة

ودراسة متعمقة بكيفية أخذ الأموال من مالية أو خزينة الدائرة أو الشركة أو البنك ليعطيها تفسيراً تسويغياً شفوياً بأسلوب أدبي وأخلاقي، على أنه يستلف المبلغ ويرجعه ثانية إلى مكانه. خليق بنا أن نشير إلى أن الآثار الأكثر بروزاً في عملية الاختلاس هي القروض غير القانونية وغير الرسمية التي يتم اقتراضها ولا يستطيع المختلس إرجاعها في الوقت المحدد عند الاقتراض فيذهب (المقترض) الى أخذ أموال الموظفين على أنه سيرجعها فيما بعد وعند استحقاقها لا يستطيع أيضاً تسديدها فيندفع إلى اختلاس مالي آخر أو يتلاعب في أوراق ووصولات وسجلات وظيفية لكي يدفع قروضه المتلاحقة واختلاساته المستمرة، فينتهي به المطاف إلى تراكم مبالغ مالية كبيرة عليه لا يقدر على تسديدها فينكشف اختلاسه ويفتضح أمره.

من جهة أخرى فإن البنوك والمؤسسات المالية الاقراضية والإدخارية وباقي بيوت المال تخسر الكثير من أموالها بسبب اختلاسات موظفيها لأموالها. الأمر الذي دعاها إلى تأمين مؤسساتها عند شركات التأمين ضد عمليات الاختلاس. إذ وجد أن أعلى نسبة من المختلسين هم من الموظفين المتزوجين وليس الموظفين العزاب وبين السماسرة الذين يتطلب عملهم السفر الدائم من مكان إلى آخر وبين أصحاب السوابق بجرائم الاختلاس ممن يستولون على أموال الغير بغير رضاهم، بنحو منظم ولسنين عدة، وليس باختلاس لمرة واحدة ويكتفي. والملاحظ على هذه البيوت المالية التي تخسر بسبب الاختلاسات عادةً ما تهتم بكيفية تغطية خسارتها المالية أكثر من اهتمامها بمعاقبة الموظفين المختلسين خوفاً من الفضيحة أمام زبائنها فيحجمون عن كشفها أو التصريح بها وبالذات عندما يتم فضح نهب موظفيها لأموالها في وسائل الاعلام المكتوبة أو المرئية أو المسموعة لأنها حريصة على المحافظة على سمعتها الحميدة والنظيفة أمام الناس لأن عملها ينصب على الاستثمار والادخار المالي الذي يتطلب الأمانة والثقة والسمعة النزيهة والنظيفة.

المثير للانتباه هو أن هناك متاجر كبيرة تخسر العديد من سلعها بسبب موظفيها الذين يسرقونها أكثر من سرقتها من زبائنها الأمر الذي يجعلها تنهي

خدماتهم ولا تقاضيهم خوفاً على سمعتها أمام الزبائن وابتعاداً عن الفضائح أمام الناس، وإذا قاضت هي المختلسين فأنها تقاضي صغار الموظفين عندما يسرقون او يختلسون ولا تقاضي موظفيها الكبار عند سرقتهم لسلعها.

أما في الوقت الراهن وفي ظل استخدام الحاسوب في الحياة العامة فإن أسلوب الاختلاس قد تبدل في طريقته ولم يتبدل في هدفه وذلك من خلال اكتشاف مفاتيح الشركة المالية ورموزها الأمر الذي يسمح للمحتالين (من خارج الشركة) أن يتلاعبوا بالسجلات المالية أو أوراق الشحن (شحن البضائع) لينفذوا اختلاساتهم فيها. [Glaser. 1977. p.p. 417 – 420]

بقي أن نشير إلى أن الموظف المختلس، وبالذات الذي يعمل في بيوت المال عندما يفصل أو ينهى عمله بسبب اختلاسه فإنه لن يحصل أو لا يستطيع الحصول على عمل يتطلب الأمانة والنزاهة والثقة في العمل وذلك بسبب اختلاسه السابق، بل قد يحصل على عمل لا يتطلب الأمانة والثقة المالية في العمل أو أن يعمل اعمالاً حرّه خاصة به.

لوحظ على هذا الإفراز الفاسد أنه لا تطرحه الثغرات السائدة في قوانين الشركة أو دوائر الدولة أو البنوك أو لوائحها، بل الموظف الذي يشغل منصباً مؤتمناً موثوقاً به إلا أن ظروفه الشاذة أو أفعاله غير المقبولة اجتماعياً (مقامرات أو مراهنات أو حماقات تجارية) تدفعه للاحتيال والاستيلاء على أموال الآخرين فيبذر بذور الفساد داخل التنظيم الرسمي. ولما كان المختلس موظفاً يشغل منصباً تنظيمياً مؤتمناً وموثوقاً به داخل تنظيمه فإنه لا يفكر باستغلال منصبه لصالحه في بداية الأمر، لكنه إذا مارس أنشطة خارج عمله، مثل المقامرة أو المراهنة أو الاستثمار الفاشل، أو تجارة خاسرة من أجل أن يعيش حسب مستوى وظيفته من دون تدن في العيش ومن دون ضنك مالي أو ضائقة اقتصادية من أجل إبقاء صورته الاجتماعية في نظر المحيطين به كما هي أو أجمل. أي تتفاعل ذاته ويتثامر تفكيره مع ذوات الآخرين لحساب اعتباره الاجتماعي ويذهب للاستحواذ على مال المؤسسة التي يعمل بها على

أمل إرجاعها فيما بعد لذلك فهو لا يعد عمله سرقة أو لصوصية، بل استلافاً أو ديناً يرجعه لاحقاً على الرغم من معرفته أن هذا الفعل هو اختراق قانوني.

وبناءً على ما تقدم فإننا نستطيع تعريف الاختلاس من الزاوية الاجتماعية بأنه فعل فردي أفاق غير عقلاني يخترق القانون المرعي ليظهر بمظهر مزوق امام الناس. يقترفه فرد يمتلك مؤهلات ثقافية رفيعة ويشغل منصباً تنظيمياً مؤتمناً. إلا أنه يطمع بموارد مالية سريعة المال من خلال استيلائه المؤقت على أموال غيره بدعوى إرجاعها بعد تحقيق طمعه. ولما كان دخله المالي محدوداً ولا يحقق آفاقه الطامحة فإنه يرتكب سلسة استيلاءات تؤدي به تالياً إلى الفضيحة والتشهير.

الملاحظ على هذا النوع من الأفعال الفردية أنها غير عقلانية في شروعها الاختراقي للقانون إلا أنه يتعقلن بعد الاستيلاء ليسوغ أمام فاعله (وليس أمام الآخرين) بأنه عقلاني ومنطقي ولا يُعده سرقة أو لصوصية لأنه سيعيد المال إلى مكانه من دون أن يعلم به أحد. لكن الدوافع الرئيسة لهذا الفعل هي دوافع اجتماعية صرف تدفعه نحو الهدف الذاتي – الفردي التي تكون مترجمة على نحو تصرفات تحافظ على هيبة الفرد واعتباره اجتماعياً أمام الآخرين المحيطين به. وهنا نستطيع الاستعانة بنظرية عالم الاجتماع الأمريكي جارلس هرتن كولي المعنونه "النفس المرآة" التي تقول باختصار (يحصل الفرد على صورته الاجتماعية من خلال رؤى الآخرين وأحكامهم عليه إذ يقوم بتصور ملاحظات الآخرين وأحكامهم وانتقاداتهم وتقييماتهم فيتصرف إزاءهم حسب ما يتصوره هو عن أحكامهم وانتقاداتهم وتقييماتهم له أو عن تصوراتهم عنه). [Blumer. 1969. P. 240]

اخيراً، إن هذا الفعل الفردي – الاجتماعي يفضي إلى أحد أساليب الاحتيال (سلوك غير سوي ومدان اجتماعياً وقانونياً) التي تفسر انتهاك إدارة التنظيم للوائح القانونية المرعية داخل التنظيم وعرقلة مناشطه الاجتماعية، فتفككه

وتفسد النظام السياسي والأجهزة الإدارية لذا فهو أحد تداعيات الفساد المتبلور من الفضيحة.

خ – التزوير Forgery

التزوير فعل اجتماعي ذكي متنام يتغير مع تطور التنظيمات الاجتماعية الرسمية ووسائل استخداماتها في تنظيم مناشط أعضائها داخلها وخارجها وغالباً ما تكون هذه الوسائل على هيئة وثائق وبطاقات وشهادات وإصدارات تؤكد مشروعية أنشطتها.

فالحكومات في دول العالم كافة تمنح مواطنيها جوازات سفر يستخدمونها عند مغادرة بلدهم كهوية دولية معترف بها. وكذلك العملة النقدية، وبالذات الورقية التي تعمل على تسهيل التداول التجاري والاقتصادي وشراء السلع والممتلكات المنقولة. وكل حكومة تمنح مواطنها شهادة ميلاد تؤكد ميلاده ومواطنته في بلدها. مثل هذه الوثائق تكون أكثر عرضة للتزوير من المحتالين لأنها تمثل قيمة عالية تزداد مع أهمية بلدانها. فالبلد الغني يذهب المحتالون لتزوير عملتهم أو جواز سفرهم وشهادة ميلادهم وذلك بسبب حاجة الناس المحرومين منها فيزورونها ويبيعونها لهؤلاء المحتاجين لها بأسعار كبيرة ومن هنا يأتي ذكاء المحتالين في تشخيص حاجة سوق المحتاجين وأصحاب المصالح فيها. أنه سلوك احتيالي مبني على فن التقليد والتزوير بالإضافة الى كونه فعلاً ذكياً في اصطياد الناس المحتاجين إلى وثيقة معينة أو عملة خاصة.

هذه الصورة من الفساد في الوثائق الرسمية والإدارية والمالية لا تتطلب من المزور أن يكون من أصحاب المؤهلات المهنية المتخصصة أو رفيعة المستوى كما هي مطلوبة من المختلسين لأن التزوير يعتمد، بنحو كبير، على فن المزّور في أداء التقليد لكي يحقق التزييف أو التزوير، وبتعبير أخر إذا كان المحتال محتاجاً إلى أموال كثيرة وبسرعة ويمتلك مهارة تقليد الوثائق أو المستندات أو الشهادات أو العملة النقدية أو الاختام وتزييفها فإنه سوف يستغل مهارته الفنية في التزييف ليتكسب مالياً بصفة غير شرعية سواء كان هذا التزييف يُستغّل

لصالح المزيف مباشرة أم بنحو غير مباشر، أي تزييف الأوراق لشخص آخر ويحصل على ثمن تزييفه وفي هذه الحالة (غير المباشرة) يكون المحتاج إلى أوراق ومستندات مزيفة باحثاً عن المزور وليس المزور باحثاً عن ضحيته.

ففي مجال اصطناع جواز سفر جديد، الذي هو من أخطر أنواع التزوير، واصطناع وثيقة ثبوتية وإصدارها من جهة غير رسمية مختصة بإصدار الوثيقة، وإصدارها من جهة غير مختصة بموجب القوانين والأنظمة، قلما يرتكبه الأفراد العاديون وإنما يقع بفعل دول أو جماعات ولتحقيق أغراض غير مشروعة أو قد ترتكبه وكالات متخصصة بالسفر لغايات الاتجار والربح غير المشروع. [عبد التواب. 2003. ص. 149]. أو تزييف ورقة مالية غير حقيقية على غرار ورقة مالية قانونية صحيحة عن طريق تقليدها بالرسم اليدوي أو الطباعة أو التصوير بالحاسب الآلي. كما يقصد ايضاً تزييف عملة معدنية، اصطناع عملة صحيحة وتقليدها عن طريق السحب أو السك أو الترسيب الكهربائي، اصطناع جواز سفر بمكوناته كافة من حيث الغلاف والورق والبيانات والزخارف والنقوش المطبوعة به يعدّ تزويراً كلياً لوثيقة صحيحة قائمة بذاتها. [عبد التواب. 2003. ص. 107].

ليس هذا فحسب، بل يشمل التزوير تزوير الكتب والمخطوطات، إذ وجد المزورون والمزيفون من هؤلاء في المخطوطات ميداناً فسيحاً ومرتعاً خصباً لجهودهم الشريرة إذ مارسوا ألواناً متعددة من التزوير والتزييف حتى شملت المخطوطات والمحو والكشط أو الإضافة أو النقل أو التقليد وتزوير العناوين وأسماء المؤلفين وتواريخ التأليف. [المشوخي. 2001. ص. 13]

بعد هذه التوطئة ندلف إلى مدار معنى التزوير من الزاوية القانونية إذ يعني تقليد الحقيقة أو اختلافها أو تحريفها بقصد غش الآخرين. بعبارة أخرى، هو كذب مكتوب والكذب هو تغيير الحقيقة أو إحلال أمر غير صحيح محل الصحيح، الواقع من الأمر فلا تزوير إذا لم يحدث ذلك [عبيد. 1978. ص. 78] أما بمعناه الاجتماعي فإنه يشير إلى تغيير الحقيقة لفظاً أو كتابةً. ومن زاوية علم

الإجرام فإنه يدل على استبدال الأوراق الرسمية أو التجارية، التي تستخدمها المؤسسات الرسمية والبنوك والشركات. وقد تفاقمت هذه الجريمة مع تزايد تداول النقود الورقية والشيكات ووثائق الأسهم والسندات وبطاقات الائتمان على الرغم من تطور الطرق العلمية في تقصي الجريمة ومحاربتها. علماً أن أكثر مجالات ممارسة التزوير المالي انتشاراً يقع في الاقتصاد، الذي يستخدم طريقة الدفع بوساطة الأوراق في المدن في كل يوم مستغلين استخدامهم بطاقات الائتمان ورخص السياقة والشهادات الجامعية وتذاكر الدخول إلى ملاعب كرة القدم والشيكات المصرفية في تزيفيهم وتزويرهم. [Haskell. 1974. P. 110]

الملفت للانتباه أن معظم مزوري الشيكات المالية في المجتمع الأمريكي هم من المدمنين على المخدرات والمسكرات أو المقامرين ويمارسون التزييف لكي يغطوا خسارتهم في المقامرة، وعادةً لا يستقر المزورون في مكان واحد ولا يسكنون في عنوان واحد، بل يتنقلون من عنوان إلى اخر ومن مدينة إلى أخرى لكي يضللوا رجال القانون ويهربوا من متابعتهم. علاوة على فقدانهم العلاقات الطبيعية والاجتماعية والإيجابية مع الآخرين سواء كان الآخرون من المجرمين أم من غير المجرمين، وغالباً ما تكون جريمتهم ضد الملكية لكي يستطيعوا العيش بمستوى جيد ويصرفوا ما حصلوا عليه من عملية التزوير في شراء الملابس والمقتنيات النفسية والمشروبات الكحولية والسفر إلى الخارج والذهاب إلى أماكن اللهو والتسلية وهذه هي نواة الفساد الذاتي في شخصيتهم المتصفة أساساً بالارتباك والقلق والبلادة، وتكون دوافعهم متقلبة بين النقائض. ثمة سؤال قد يسأله القارئ مفاده ما هي غاية المزور من تزويره؟ هل لإثبات مهارته في التقليد والتزييف؟ أم أن لديه غاية أخرى؟ الجواب عن ذلك هو الثراء السريع والمفاجئ غايته في التزوير وليس تطوير فن التقليد. [Sykes. 1978. P.p. 115 – 116]

ولأنه من نافلة القول أن نذكر، في هذا المقام، موضوع تزوير بطاقات الدفع الالكتروني الذي اقترن مع تقدم تقنيات الحاسبات والمعلومات وتزايد الاعتماد في تسيير شؤون المجتمعات مصحوباً بفرص جديدة لارتكاب ألوان وصفات

مستحدثة من الجرائم الفنية تحمل طابع هذه التقنيات وتساير على الدوام تيار تقدمها باعتمادها على الحاسب الآلي كأداة لارتكابها. ومع تحول المصارف إلى استعمال الحاسب الآلي لحفظ تسلسل الأحداث في حسابات العملاء وأسواق النقد العالمية ظهرت الوسائل الالكترونية لتحل محل النقد وأوامر الصرف (الشيكات) لكي تسهل تحويل النقود من حساب إلى آخر وهكذا بدأت تحل بطاقات الائتمان البلاستيكية محل النقود والشيكات وصارت جزءاً لا يتجزأ من ثقافة النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

لقد كان للطفرة الهائلة في استخدام بطاقات الدفع الالكتروني والتنوع في أنواع المشتريات والخدمات، التي يمكن الحصول عليها بوساطتها إقليمياً ودولياً دافعاً لمحترفي النصب والتزوير لاستثمارها في التحايل والتلاعب والسرقة سواء من حاملي البطاقات أم التجار بحيث صار يطلق عليها جريمة العصر المقبل وتترتب على وقوعها خسائر فادحة للمصارف والعملاء وتهديد الاقتصاد العالمي المحلي. ويثير تزوير بطاقات الدفع الالكتروني بعض المشكلات، من الناحية القانونية، سواء كان تزويرها كلياً أم جزئياً نظراً لأن الجريمة هنا ذات بعدين أحدهما مادي والآخر معلوماتي، بحيث يمكن القول إن جانباً مهماً من جرائم تزوير البطاقات هي جرائم معلوماتية. فالمكونات المادية للبطاقة هي، في الحقيقة، مكونات معلوماتية أيضاً، أي أنه لا يكفي تقليد جسم البطاقة لكي تتحقق جريمة التزوير، كما هو الحال في تزييف العملات والشيكات بأنواعها، مثلما يثير تطبيق النصوص التجريمية، التي تتضمنها التشريعات القائمة، صعوبات مردها أن هذه النصوص وضعت أساساً لحماية الأشياء المادية في مواجهة صور من الاعتداء مألوفة وتقليدية مما قد يتعذر معه أو يستحيل أن يقع تحت طائلة العقاب عند الاعتداء على عناصر الأنظمة المعلوماتية ومكوناتها غير المتمثلة في صور مادية كالاعتداء على البيانات المخزنة في ذاكرة الحاسب بالتزوير أو على البطاقة. [فرج. 1997. ص. ص. 244 – 245]

من أبشع تداعيات الفضائح هي جريمة التزوير لأنها تعكس ضعف الضوابط الأخلاقية والقانونية والعرفية في ردع الأفراد من إفساد الأجهزة السياسية

والإدارية، وغالباً ما تظهر في القيادة والتسلط القمعي واتساع الفجوة بين الفقراء وارتفاع معدل الأمية بين الناس.

د – الغش Cheat، Swindle

هذا الفعل الفردي له مساس بصلب الحياة الاجتماعية (العامة والمنظمة)، أي بالأسواق التجارية، في مجال البيع والشراء والمقاييس والمكاييل المستخدمة في عملية البيع والشراء (في الحياة العامة)، وفي عملية الاستيراد والتصدير عبر المؤسسات التجارية والشركات. لذا فهو فعل فردي، بالدرجة الأساس، إلا أنه مرتبط بالأنشطة الاجتماعية، فيتحول إلى فعل اجتماعي ويتطبع بطابع نوع النشاط الممارس في إيقاعات الحياة الاجتماعية اليومية ينفذ إليه المحتال ليمارس أسلوبه الاحتيالي في أحد الأنشطة اليومية وتحديداً، التي تتعامل مع (السلعة) التي يتداولها الأفراد، فإذا أضاف (المحتال) مادة غريبة إلى سلعة أو انتزع شيئاً من عناصرها النافعة، كما يتحقق، أيضاً، بإخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ويتحقق كذلك بالخلط أو الإضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو طبيعتها نفسها ولكن من صنف أقل جودة بقصد الإيهام وإخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة. ذلك كله يعدّ غشاً [عبد التواب. 2003. ص. 97] فهو، إذن، فعل قصدي وليس عفوياً أو عشوائياً، ومن خلال التحديد، آنف الذكر، نستطيع معرفة عناصر الغش المكونة للفعل الفردي الغشاش أو المدلس وهي:

أ – الإضافة

ب – الانتزاع

ت – الإخفاء

ث – الخلط

لا يقف نشاط الغش في مدار المستهلك فقط، بل يتعداه فيذهب إلى مدارات الصناع والتجار والزراع والصيادلة والطلبة والأساتذة وكل من لا يمتلك

الأهلية أو القدرة في الوصول إلى أهداف جادة ومرموقة أو الربح المشروع فيستخدمون أساليب احتيالية تفسد اللوائح والقوانين داخل المؤسسات الرسمية لخدمة مآربهم ومصالحهم الفجة والأنانية ضاربين، عرض الحائط، المصلحة العامة والمبادئ الأخلاقية في النزاهة والثقة والأمانة والصدق، وهذا جانب آخر من الفساد وهو الفساد الأخلاقي، الذي يمثل العمود الفقري للمجتمع السليم المتعافي من الأمراض الخلفية التي يخلقها الغشاشين فيه.

أما ظهور جريمة الغش في التعامل الاجتماعي والتجاري فيرجع إلى الأسباب الآتية:

1 – المنافسة الموضوعية والحرة بين المؤهلين وأصحاب الكفاءات، الأمر الذي يفتح المجال أمام غير المؤهلين أو أنصاف الكفاءات لاستخدام الغش في منافستهم مع المؤهلين والكفوئين.

2 – ضعف الضوابط الأخلاقية والدينية في ردع المحتالين باستخدام الغش في تعاملهم اليومي مع الآخرين في الأنشطة التجارية أو الصناعية أو البنائية.

3 – ضعف القوانين الردعية في معاقبة الغشاشين.

4 – وجود هوة طبقية بين الأغنياء والفقراء.

5 – سرعة التغيرات الاقتصادية والسياسية، التي تجعل المؤسسات العقابية والقانونية من التركيز على الأنشطة الاحتيالية في عمليات الغش ومتابعتها.

6 – تسيد المعايير الاستهلاكية في المجتمع بحيث يصبح مجتمعاً استهلاكياً.

7 – انتشار الأمية بين أفراد المجتمع وارتفاع نسبتها مما يجعل الناس (الأميين) لا يقدّرون الآثار السلبية لأعمال الغش، بل يعدّونها شطارة وفهلوة وذكاء وضحك على الذقون وانتصار على الأغنياء والمترفين والمؤهلين والكفوئين.

8 – ممارسة شخصيات تحتل مناصب هيكليه عالية في الانساق التجارية أو السياسية أو الإدارية عمليات الغش الأمر الذي يثير شهوة الآخرين للاقتداء بغشهم وعدّه عملاً مقبولاً.

وإذا كانت معايير المجتمع واهنة في ضبطها للغشاشين فإن هذا التداعي يبرز بنحو جلي والعكس صحيح. يستعجل هذا التداعي في حالة تسّيد اللا معيارية (الأنومي) التي تظهر بعد الحرب والثورة مما تضاعف حالة التفكك في التنظيمات الاجتماعية.

ولا جرم من تقديم مثال على الغش في الرغيف المصري واللحوم المصرية، إذ ضبطت أجهزة التموين صوامع غلال تتعمد خلط القمح بالتراب والرمال ثم نقله الى المطاحن التي تتولى طحنه وتسليمه إلى المخابز، التي تنتج بدورها أرغفة ملوثة تذهب إلى بطون المستهلكين. بدأ تفجر أزمة الدقيق المخلوط بالرمال والتراب، بعد ان أرسل عدد من سكان مركز دمياط بمحافظة أسيوط استغاثة جاء فيها: "الى نواب مركز ديروط المحترمين والسيد رئيس مجلس المدينة ومدير إدارة تموين ديروط نرجو من سيادتكم النظر إلى استغاثة أهالي ديروط بخصوص الخبز الممزوج بالرمال والعمل على حلًها نهائياً وحل مشكلة الخبز في كل من ديروط وكل القرى للأبد. أسفرت مداهمة عدد من مفتشي التموين بديروط لأحد المطاحن بدشلوط عن ضبط اقماح ترد إلى المطحن من شركة حورس للاستيراد والتصدير بمحافظة بني سويف شونه سمسطا، وأظهرت عمليات المعاينة والفحص أن الاقماح غير مطابقة للمواصفات وضبط ألف شيكارة دقيق تمويني زنة الواحدة (50) كيلوغراماً من الأقماح الممزوجة بالرمال والحصى وتم التحفظ عليها في مقر المطحن وتحرير محضر ضد المطحن وشونة الغلال لمخالفته القانون 48 لسنة 1941 لتسليمه اقماحاً ممزوجة بالرمال والحصى ينتج عنها دقيق تموين غير مطابق للمواصفات القياسية ما يعرض حياة المواطنين للخطر. البرلماني المنتخب عن المركز ديروط قال "ما تم ضبطه عبارة عن قمح مخلوط بالرمال وهي أخطاء تنشأ عن صوامع الغلال لأن المطاحن لا تعتمد الخطأ وإنما المشكلة في التوريد من

الصوامع، التي تعمد إلى خلط مثل هذه المكونات لزيادة الوزن. وإن القمح المحلي أغلى من المستورد بألف جنيه ما يدفع شركة الاستيراد إلى خلطه وبيعه للحكومة على أنه قمح محلي للحصول على ربح بقدر (107) مليار جنيه." [مجلة روز اليوسف عدد 4563 بتاريخ 4 – 12 – 2015]

وتمارس الخلط المتعمد للقمح بالتراب والرمال ثم نقله إلى المطاحن لطحنه وتحويله الى أرغفة خبز ملوثة، بهدف زيادة الوزن، شركة الاستيراد وتبيعه للحكومة على أنه قمح محلي بقصد الربح المالي العالي.

آلية الفضح هم سكان مركز ديروط بمحافظة أسيوط والسلطة الرابعة "مجلة روز اليوسف"، والضحية هنا المستهلك. أما الجاني فهو الحكومة التي لا تجري عملية المعاينة والفحص ولا تمنع بيعه للناس وهذا مخالف للقانون وجريمة في حق المواطن.. إنها فضيحة بامتياز تمس حياة الناس بعلم الحكومة.

ونقدم مثالاً آخر من الفضائح وهي فضيحة اللحوم في مصر، التي كشفها عامل في مركز تسوق عالمي يُعرف باسم (كارفور) في القاهرة ببيع لحوم فاسدة، في الوقت الذي تنفق سلسلة (كارفور) العالمية الملايين في الدعاية وفي الوقت الذي يتردد على المحال الألوف يومياً، تخدع المجموعة المواطن لتحقق ارباحاً من بيع اللحم المستورد على انه (بلدي) هذه الحقيقة اكتشفها كبير الجزارين عندما طلب منه مدير فرع كارفور (دولفين لاند) بأكتوبر بيع اللحوم الدنماركي للعملاء بسعر اللحم البلدي نفسه.

كبير الجزارين قال إن هذا اللحم يسمى (فكيم) ويأتي من الخارج (لحم سخن) غير مجمد في أكياس مضغوطة مسحوب منها الهواء حتى يباع للعملاء على أنه مستورد من دون غش. وهذه اللحوم يأتي بها كارفور بصلاحية مدتها (5) أيام وحدث، قبل العيد الكبير، أن طلب مدير الفرع عرض اللحم الفكيم المستورد ووضعه في الثلاجة بـ(كود البلدي) نفسه فاعترض الجزار المصري على ذلك ولكن المدير نهره وهدده بالفصل فتم بيع اللحم الدنماركي بسعر البلدي وبيعت كمية كبيرة من اللحوم التي أوشكت على الفساد، في اليوم التالي،

وكان مقترح الجزار ان تنعدم. لكن مدير الفرع قرر فرمها وبيعها بسعر البلدي (60) جنيهاً للكيلو جرام.

ثم هناك خداع أخر لفرع كارفور للمستهلكين وهو بيع اللحم الأبيض حيث يشتري الفرع كميات كبيرة من الديوك الرومي المريضة يتم تطعيمها بحقن تؤدي إلى تغيير لونها ثم يتم تقطيعها شرائح وبيعها في عروض كارفور المعروفة وينطبق على (شيش طاووق) العجول المستوردة عبر ميناء العين السخنة تأتي وعليها ختم أزرق على خلاف اللحوم البلدية التي يتم ذبحها في المجازر المصرية، والتي يكون ختمها باللون الأحمر منها المصاب بكسور ومنها المصاب بالأمراض الأخرى، ويكون مطعماً أيضاً بحقن معينة تجعل لون اللحم متغيراً ورائحته نتنة وهذا يظهر عندما يتم توضيبه وتقطيعه.

العجول المذبوحة المستوردة لا تخضع إلى عملية تصفية الدم جيداً عند ذبحها وهنا يصبح لون اللحم غامقاً وملفتاً للنظر وهو أمر خطر على متناولها ومدير الفرع يأمر بفرمها مع الدهن فيخرج اللحم شديد الحمرة وكأنه لحم أحمر بلدي صاف ويتم بيعه على أساس أنه بلدي. [مجلة روز اليوسف. عدد 4561 بتاريخ 20-11-2015]

ممارسة العاملين في تنظيمات رسمية للفساد فيها يطلق عليها عالم الإجرام سندرلاند "جرائم ذوي الياقات البيض" لكن الغش والفساد، الذي يمارسه مديرو الفروع في تجهيز السلع للمستهلكين ماذا نسميه؟ هل نسميه جرائم ذوي القمصان البيض؟ نعم، لأنهم يستغلون اسم ماركات مشهورة عالمياً بتقديم سلع غذائية مغشوشة للمستهلكين واستغلال السمعة العالية للسلعة البلدية – المحلية لجذب المستهلك، وبالذات السلع، التي عليها طلب يومي، بنحو مستمر، مثل (اللحوم) وهذا غش متعمد يعاقب عليه القانون التجاري ويكون ضحيته المستهلك وعن طريق المصادفة يفضحه أحد العاملين في المحل وتكشفه السلطة الرابعة. إذن، هو غش متستر عليه خوفاً من الفضيحة، التي تجلب إلى

المحل السمعة السيئة والإدانة الاستهلاكية، التي تؤثر على نشاطه التجاري لذلك يدخل تحت مصطلح الفضيحة.

أما دور الباحثين الاجتماعيين فأنه يقع في دائرة جرائم السوق، التي يكون المستهلك ضحية فيها، والمطلوب دراسة آثارها على صحة المجتمع من أجل محاربة هذه الممارسة الإجرامية وتطويق مثالبها التسويقية لكيلا تتطور إلى جريمة أوسع من ذلك.

ذ – الابتزاز Blackmail , Exertion

وهو فعل يمارسه بعض شاغلي المناصب المتحكمة في الأجهزة السياسية أو الاقتصادية أو القضائية أو العقابية أو الضبطية، يتطبع بالطابع الاجتماعي عند تعامله مع المتعاملين معه في فعل اجتماعي خارج عن القانون (انحرافي أو إجرامي) مقترناً مع غياب وسائل الضبط القانونية أو ضعفها ويتفاعل مع استئثار المنصبين على مواقع هذه الأجهزة التنفيذية في الأنساق السياسية أو الإدارية أو القانونية مستغلين مناصبهم في استغفال أو ضعف أو انحراف أو سرقة أو تهديد أو إدانة الذين تتطلب مناصب عملهم التعامل معهم مثل المراجعين أو الزبائن أو العملاء في التكسب المالي أو الاستحواذ على ممتلكات أو حتى الاستغلال الجنسي (في بعض الأحيان) وهذا أبشع الأفعال الفردية – الاجتماعية الذي يسود المجتمعات ذات الحكم الشمولي (الحزب الواحد الحاكم أو الشخص الدكتاتوري الحاكم) أو المجتمعات الانتقالية من المرحلة الريفية إلى الحضرية لأنه يمثل أقذر أنواع الفساد الإداري والمالي والصادر من شاغلي الأجهزة التنفيذية المهمة التي تتعامل مع المواطن مباشرة وأجهزة يفترض أن تكون أكثر المؤسسات الإدارية نزاهة ومهارة وثقة وأمانة إلا أنها تكون أكثرها انحطاطاً في التمثيل المؤسسي. ولا غرابة من أن هؤلاء المبتزين يستخدمون حيلاً وادعاءات وافتراءات وكذباً في فعلهم الاستغلالي البشع للمتفاعلين معهم، وبالذات مع الأفراد الذين يجهلون مسؤوليات مناصب المبتزين أو ممن لديهم بعض المصالح الملّحة معهم أو أنهم جانحين في بعض تعاملاتهم وسواها.

يظهر هذا الاستغلال بالذات عند الموظفين، الذين لا يملكون المؤهلات المهنية الرفيعة ولا يحترمون أخلاقية المهنة، والذين هم غير أمناء في تنفيذهم للوسائل القانونية المقدسة في رعاية المجتمع وإصلاح المذنبين المهربين والمجرمين، وأنهم غالباً ما يكونون منحدرين من أسر مفككة، ومن طبقة اقتصادية متدنية يبحث أبناؤها عن طرق سريعة للإثراء السريع حتى ولو كانت على حساب أخلاقيات المجتمع. الأمر الذي يزيد من الفساد فساداً في الأجهزة التنفيذية للقانون فينشرون معايير مهنية غير نزيهة، ذلك كله يعمل على إضعاف المؤسسات العقابية والإصلاحية والقانونية في تنظيم حياة الأفراد وتنقية المجتمع من المنحرفين والمجرمين أو إصلاحهم. فيتحولون الى مفسدين لا مصلحين ويمسون مسؤولين عن انتشار الفساد الأخلاقي والإداري والمالي والاجتماعي وليسوا مسؤولين عن حماية المجتمع من الرذيلة والفساد، وهذه أكبر آفة اجتماعية تعيش في خلايا جسم المجتمع النامي والانتقالي (من المرحلة الريفية الى الحضرية).

وبناءً على ما تقدم، فإن الابتزاز يعد نمطاً سلوكياً للفساد الإداري يمارسه بعض الموظفين من العاملين في الأجهزة السيادية أو الأمنية المسؤولة عن حماية الأمن والطمأنينة ونشرهما أو مراقبة النشاطات الاقتصادية أو غيرها من الأجهزة التحقيقية والتأديبية والعقابية كالسجون والمحاكم أو تمارسها اللجان الانضباطية ونقاط التفتيش والسيطرة والمرور والتفتيش الصحي والرقابة على الأسعار ودوائر البلدية وموظفي الجمارك العاملين في المطار أو نقاط الحدود. فغالباً ما يلجأ بعض هؤلاء إلى ابتزاز المراجعين والمهتمين ممن تشوب قضاياهم أو تنقلاتهم شائبة عن طريق تخويفهم أو تهديدهم لإجبارهم على دفع المبالغ أو تقديم الأشياء العينية وإلا تعرضوا للإيذاء الجسدي والتعذيب النفسي أو التوقيف أو المراقبة أو فضحهم عبر وسائل الإعلام وإلصاق التهم بهم والإساءة إلى سمعتهم ومواقف كهذه يحرص عامة الناس على تجنبها ودفعها عن أنفسهم بكل ما يملكون حتى ولو كانوا على يقين من أنها تهم باطلة وملفقة،

فالبريء حين يتهم يدفع ثمناً كبيراً من حريته وإنسانيته وسمعته قبل أن يثبت براءته. [الكبيسي. 2000. ص. ص. 105 – 106]

هناك نوع آخر من الابتزاز يحصل في المؤسسات الرسمية يمارسه أصحاب الشهادات العليا (وليس أصحاب الكفاءات والمؤهلات) من المنصبين على مناصب إدارية أو مالية رفيعة المستوى. ولجهلهم بالأداء المتقن والإنجاز المتخصص ولإدراكهم الفرق الجوهري بينهم وبين أصحاب الاختصاص يعرقلون أعمال أصحاب الكفاءات والاختصاص الذين يعملون في المؤسسة ذاتها (التي يعمل بها) بقصد الحصول على احترام منهم مستغلين مناصبهم، التي نصبوا فيها، إلا أنهم لا يدركون أن هذا الاحترام، الذي حصلوا عليه عن طريق الابتزاز المعنوي، هو احترام زائف غير صادق. بتعبير آخر، هناك ابتزاز معنوي بالإضافة إلى الابتزاز المادي الذي يحصل في المؤسسات الرسمية ومن موظفيها الضعفاء ادارياً والشحاذين اعتبارياً والمتسولين مالياً ليكتسبوا احتراماً زائفاً لحظياً يتحول مباشرة الى احتفار دائم.

ر – الاحتيال الضريبي Tax fraud

يمارس مثل هذا السلوك الفاسد رجال الأعمال من القطاع الخاص، فهؤلاء يدفعون الرشاوى للمسؤولين الحكوميين بغية حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء ضريبي لمدة طويلة نسبياً أو تخفيض الرسوم الجمركية أو لاعفائهم من دفع الرسوم على وفق استثناء أو تلاعب على القوانين وفي كثير من الأحيان يغير هؤلاء المسؤولين الحكوميين مواصفات السلع المستوردة على الورق لتخفيض حجم الرسوم الجمركية الواجب دفعها إلى الخزينة، والتزوير والتلاعب بالقوانين ونهب المال العام. [بن علي. 2002. ص. 269] ويتم التهرب الضريبي المحلي داخل حدود الدولة الواحدة على نوعين، فقد يتم من خلال استغلال المكلفين بالضريبة للثغرات القانونية ولجوئهم إلى الحيل، التي تمكنهم من التخلص من الضرائب المستحقة عليهم من دون أن يضعوا أنفسهم أمام المساءلة القانونية. مثال ذلك توزيعهم لأموالهم على ورثتهم عن طريق

الهبات والعقود الصورية تهرباً من ضريبة التركات أو عن طريق تقسيم الشركة الكبيرة ذات الأرباح الخاضعة للضرائب التصاعدية إلى شركات عدة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الممارسات تضر بالاقتصاد الوطني فإن بعضاً يعدونها تهرباً مشروعاً طالما سينجون بها من طائلة العقاب. أما التهرب الضريبي المحلي غير المشروع فيطلق على الممارسات، التي يخالف فيها الخاضعون للضريبة الأحكام القانونية، بوسائل الغش والتزوير وتقديم الرشاوي، للتخلص منها كلاً أو جزءاً مما يستحق عليهم من ضرائب.

وبقدر تعلق الأمر بالأقطار العربية فإن حجم هذه الظاهرة يتباين لاختلاف نظمها الضريبية ودرجة اعتماد اقتصادها على الضرائب. فهي في دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزيد عن 1% بينما تصل في دولة تونس إلى 70% وتأتي مصر في مقدمة الأقطار العربية، التي تعاني من آثار التهرب الضريبي إذ تشير الإحصاءات إلى وجود أكثر من 190 مليار جنيه تعد دخلاً سرياً لا يخضع للضرائب. وأن العدد الحالي، للذين يخضعون للضريبة، لا يتجاوز 4.5 مليون مواطن من بين 20 مليون مصري يخضعون للضريبة لكنهم يتهربون من دفعها. [الكبيسي. 2002. ص. 12]

هذا النمط من السلوك يكثر بين الأغنياء والعقلاء أكثر من الفقراء والجهلاء لأنه يخصهم ويهمهم وينتشر في حالات وجود فساد سياسي وإداري، فهو تداعي تنظيمي يبرز عندما تكون التنظيمات الحكومية أصابها الفساد وانتشر التفكك فيها.

ز – استغلال النفوذ Power Exploitation

تقع هذه الجريمة بالنسبة لكل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقي أو مزعوم للحصول بأية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرار أو مناشير أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد ومقاولة أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أي نوع هو يعد في حكم المرتشي ويعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المادة (104) من

العقوبات المصرية [الراهون. 2001. ص. 96] وغالباً ما يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا في الدول النامية إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية، وهؤلاء يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين يصرفون جلَّ اهتمامهم للبحث عن طرق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب الاهتمام ببرامج وتحقيق قدر من الرفاه الاجتماعي لمواطني دولهم. [بن علي. 2002. ص. 4]

وغالباً ما يستغل الموظف صلاحيات وظيفته عندما يستغل نفوذه في العمل وهنا نعتمد على الدكتور الكبيسي في توضيح هذه الجريمة الإفسادية، إذ قال فيها "المقصود بالصلاحيات هي الحقوق الرسمية، التي تعطي للموظفين للنهوض بمسؤولياتهم، بحكم الوظيفة التي يشغلونها أو بصفتهم الشخصية، وقد توثق هذه الحقوق بلوائح أو نظم إدارية أو أنها تفوض بقرارات إدارية مباشرة يصدرها المحولون إلى مرؤوسيهم أو معاونيهم. أما النفوذ فهو القوة أو درجة التأثير، التي يتمتع به الموظف بين زملائه والعاملين معه لاعتبارات شخصية ومهنية. فيصبح قادراً على توجيه القرارات أو الإجراءات بطرق غير رسمية ومن دون أن يكون لتأثيره هذا أي سند أو مصدر قانوني. وإذا كانت صلاحيات الرسمية تفعل فعلها في نطاق المنظمة الرسمية وبين مستوياتها الداخلية فإن النفوذ يمكن أن يؤدي أدواراً فاعلة ومؤثرة داخل المنظمة وخارجها وقد يكون النفوذ مستمداً من المكانة الاجتماعية أو الأسرية للموظف أو من مكانته السياسية أو الحزبية أو النقابية، وهي جميعاً مصادر غير رسمية لكنها مهمة لإضفاء الهيبة والجدة في الأوساط الرسمية وغير الرسمية.

وإساءة استعمال الصلاحيات أو استغلال النفوذ في الممارسات السلبية قد يتم بالتعسف والتشدد في تمشية المعاملات، التي تخص شريحة أو شرائح معينة أو حرمانها من دون وجه حق من التمتع بالمزايا أو الخدمات العامة، التي يتمتع بها أقرانهم كما يمكن أن يتم بالتهاون والتساهل والتغاضي عن تطبيق القوانين

أو النظم أو التعليمات الواجب الالتزام بها عند التعامل مع شريحة او شرائح أخرى". [الكبيسي. 2000. ص. 104]

يكشف هذا النوع من الفساد الإداري عن أن مرتكبيه هم من أصحاب المناصب العليا في الهيكل التنظيمي ومن الذين تدعمهم رموز الدولة أو رموز المجتمع (الأسرية أو القبلية أو الطائفية أو الحزبية)، والذين يستغلون الحقوق الرسمية المناطة بمناصبهم الهيكلية فيربطون غرائزهم البيولوجية أو يدمجونها بصلاحيات مواقعهم مثل حب التسلط والاستحواذ على أحوال الغير (على الأدنى من مناصبهم) واستغلال النفوذ الرسمي لخدمة نفوذهم الفردي والاجتماعي خارج نطاق عملهم فيصدرون الأوامر المرتجلة والقرارات الذاتية المصلحية ضاربين المصلحة العامة ومصلحة المؤسسة، التي يعملون بها، عرض الحائط. فهم إما أن يتشددوا في الأمور الطبيعية ويعسروها على فئة معينة (لا تتجاوب مع أمزجتهم ورغائبهم ومطالبهم) بقصد ابتزازهم ليكتسبوا منهم احتراماً زائفاً يتحول من فوره إلى احتقار دائم. أو يتساهلوا ويتغاضوا في تطبيق قوانين ولوائح تتطلب الالتزام بها، مع شريحة معينة يعودون إليها، أو ينتمون إليها أو منافقة لهم ومداهنة لأعمالهم المزاجية.

إن سياق الحديث عن استغلال النفوذ يدلفني إلى مدار نظرية رالف دارندروف (عالم اجتماع الماني معاصر) في الصراعات التنظيمية عندما غالباً ما يحصل اختلاط وامتزاج بين ممارسة السلطة ومصالح الفرد الذاتية في المؤسسة الرسمية، الذي بدوره يبلور الصراع، بنحو جلي وواضح. بتعبير آخر، يحصل امتزاج بين مسؤوليات الأدوار التسلطية وواجباتها وبين رغبات الأفراد الذاتية ونزعاتهم في السيطرة على الآخرين والتمتع بالجاه والسمعة العالية والاحترام المقنع مما يدفعهم إلى المحافظة والبقاء في مواقعهم التسلطية، وهذا الدعم النظري يؤكد استغلال النفوذ داخل التنظيمات الرسمية، الذي يكشف عن فساد إداري لا يخلو من أساليب احتيالية يمارسه أصحاب المناصب المسؤولة لابتزازها واستغلالها وتسخيرها لمنفعتهم وتحقيق مصالحهم وإشباع غرائزهم التسلطية في المجتمع العربي، إذ قدرت خسائر أبو ظبي المباشرة من

أغلاق بنك الاعتماد والتجارة الدولي بنحو 4.9 مليارات دولار نتيجة سوء الإدارة والتلاعب بأموال المودعين والمستثمرين ومنها غسل الأموال والسيطرة على عدد من البنوك بصفة غير قانونية وممارسة ألوان مختلفة من الاحتيال على القوانين المصرفية. وفي مصر ركزت الصحف اليومية، مثل الأهرام وأخبار اليوم، على حجم الفساد الإداري والمالي وانضمام نواب صدرت ضدهم أحكام قضائية إلى مجلس الشعب وآخرين تورطوا في تجارة العملة والتزوير وإصدار شيكات من دون رصيد، بالإضافة إلى شراء سيارة قيمتها مليون جنيه لرئيس مجلس الشعب. وفي الكويت قدم ديوان المحاسبة في بداية التسعينيات من القرن الماضي تقريراً حول الاستثمارات الكويتية، وأشار هذا التقرير إلى أن الخسائر الكويتية نتيجة التلاعب بهذه الأموال تقدر بنحو (633) مليون دولار. وبعد مرور ثلاث سنوات على تأسيس السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تم اكتشاف اختلاسات وسوء استغلال لما يقارب الـ(300) مليون أتهم بها عدد من وزراء الحكومة الفلسطينية. وقبل وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد تشكلت لجنة برئاسة الرئيس الحالي بشار الأسد لمتابعة الفساد، ونتج عن تشكيل هذه اللجنة إدانة نائب رئيس وزراء سابق ووزير للنقل ووضعهما في السجن. وفي منتصف العام 2001 تم الحكم بالسجن على وزير سابق في الحكومية العُمانية مدة ست سنوات مع غرامة بسبب تلاعبه بأسعار الأسهم في سوق مسقط للأوراق المالية ومخالفته قوانين أسواق المال. كما تم الحكم بالسجن مدداً متفاوتة على مسؤولين آخرين في عمان (الأردن) منهم مدير بنك عمان للإسكان خلال المدة نفسها. وفي الإمارات تم اعتقال المسؤول الأول في دائرة جمارك دبي وآخرين معه بتهمة الإفلاس وسوء استغلال المسؤولية، وذلك في العام 2001. وفي العام نفسه اعتقلت أجهزة الأمن في البحرين خمسة من رجال الأعمال الأجانب بتهمة غسيل الأموال وسوء استغلال القوانين التي المنظمة لاستثمار الأموال في أسواق الأموال البحرينية، وبعد تولي الرئيس اللبناني لحود بأربعة أشهر تم اعتقال وزير النفط السابق، كما تم اعتقال مسؤولين آخرين معه بتهمة متعلقة باختلاسات مالية في صفقة

واردات نفطية تقدر قيمتها بنحو 800 مليون دولار، وفي ديسمبر من العام 2000 تم في لبنان كذلك الحكم بالسجن مدة 7 سنوت على رئيس دائرة الآثار بتهمة تزوير وتقديم فواتير وهمية لمعدات وعمليات حفر واختلاس ما يقارب 3 ملايين دولار، وحكمت المحكمة على أبني رئيس الدائرة المذكورة وأربعة آخرين بالسجن مدداً تتراوح بين سنتين وست سنوات. وفي العام 2001 تم في مصر الحكم بالسجن مدة خمس سنوات على السكرتير الإعلامي لوزير الثقافة بتهمة استغلال منصبه وحصوله على رشوة مقابل تسهيله اللقاءات بين رجال الأعمال والمسؤولين المصريين، وقد أُمِرَ هذا السكرتير بإرجاع مبلغ قدره مليون دولار يعتقد أنها تمثل حجم الرشوة، التي تسلمها. [اليوسف. 2002. ص. 261 – 263]

وقبل أن ننصرف عن هذا الموضوع، ومن أجل تمحيص ما تقدم نقول إن للفضيحة قوة اجتماعية صادمة ومحفزة معاً، ففي الأولى يتم رفع الستارة عن المشهد المتخفي وراءها خوفاً من معرفته والتعرف على شخوصه فينجم عن مشاهدته ومعرفته تغيير موقف أو مرئية أو فكرة أو سياسة أو نظام عند مشاهديه نحو شخصيتهم أعني يحصل التشهير بهم.

أما من الذي يرفع الستارة فهي السلطة الرابعة (الصحافة) في أغلب الأحيان وأحياناً أخرى الحكومة أو منظمات المجتمع المدني، التي تدافع عن المصلحة العامة. لأن ما تم التستر عليه يمثل انحرافاً أو تدميراً للنزاهة في أداء الوظيفة العامة ويسمى فساداً (العنصر الخامس للثقافة الاجتماعية للفضيحة) وإزاء ذلك تكبح الضوابط الاجتماعية (وهي العنصر السادس في الثقافة) أو تلجم شراسة نرجسية المفسد لأنه تجاوز هدفها وخرج عن الامتثال لمعاييرها وقيمها، وفي الوقت نفسه، تعزز التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع من أجل دوام بقائها في العمود الفقري للمجتمع. وعندما يتم ذلك يحصل المفسد على عقوبات عرفية منها التشهير (العنصر الأول) ثم النبذ الاجتماعي (العنصر الثالث) تعقبه الوصمة الاجتماعية (العنصر الثاني).

وإزاء هذه الصيرورة الضبطية تحصل تنقية المجتمع المحلي من المفسدين والمارقين، الذين تجاوزوا على أحد ضوابطه، والتشنيع بهم، لكي لا يتكرر المشهد المخزي ثانيةً وتلقين الآخرين درساً في التماهي والانضباط مع ضوابط المجتمع والتحذير من التعامل البريء مع هؤلاء المفسدين والمارقين وقد تصل عقوبة الضوابط الاجتماعية إلى نبذ المفسد اجتماعياً، أي إلى إقصائه خارج العلاقات والمناشط الاجتماعية فيمسي ضحية (عنصر رابع) جنت على نفسها فحرمت نفسها من الاحتضان الاجتماعي الدافئ من قبل المجتمع وتخسر مكانتها الاجتماعية واعتبارها على السواء.

إذن فللفضيحة قوة اجتماعية نافذة لا تراعي أصحاب المناصب العليا على الهرم الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أو الديني ولا تجاملهم، والفضل هنا يعود إلى السلطة الرابعة (العنصر السابع)، التي رفعت الستار عنها. بيد أن هذا المشهد الفاضح لا يحصل إلا في المجتمعات الآخذة بالنظام الديمقراطي الذي تأخذ فيه المعارضة السياسية والسلطة الرابعة وسيلة للدفاع عن حقوق الناس وكشف فساد المسؤولين وخروقاتهم القانونية.

أما المجتمعات التي لا تأخذ بالنظام الديمقراطي فإن السلطة الرابعة تكون مسيطراً عليها يوجهها الحاكم لتجميل صورته وإخفاء عوراته وفساده (هو وأسرته وبطانته وهذا ما هو سائد في المجتمع العربي). إلا أن هناك ممارسات اجتماعية يفرض المجتمع إشهارها وإعلان التماهي مع سلطان العرف الاجتماعي والتقاليد الموروثة، وهنا يمكن تسمية هذا الإشهار بـ(الفضيحة الحميدة) لكن المتداول بين الناس عن الفضيحة هو التفسير والتأويل السلبي وليس الإيجابي فأمست الفضيحة تعني التشهير بما هو فاسد وخارق ومارق تمارسه السلطة الرابعة وليس العرف الاجتماعي.

الملفت للانتباه في هذا السياق أن الفرد عندما يشغل منصباً عالياً وقيادياً في المجتمع يقل انضباطه بالضوابط الوضعية، بل وحتى العرفية (غروراً منه بجهله وتجرداً من عضويته الاجتماعية المحلية فيفعل ما يشاء من استيلاء

واستحواذ واغتصاب وانحراف متصوراً أن المنصب الذي يشغله يحميه ويقيه من النقد والوصم والنبذ الاجتماعي، وهذا ما هو سائد في مجتمعنا العربي بنحو صارخ وكشف الربيع العربي ذلك).

ولا مناص أيضاً من الإشارة إلى أن المفضوحين غالباً ما يكونون من أصحاب المواقع الدنيا في الهرم الاجتماعي، وأن السلطة الرابعة تكشفهم، بينما يفضح المجتمع المحلي والجيرة الخارجين عن الضوابط الاجتماعية وليس السلطة الرابعة، سواء كانوا من أصحاب المواقع العليا أم الدنيا حيث تطير بين افواه الناس ولا تزحف بين اقدامهم لأنها تمثل الشعور بالعار والخزي والخجل لذلك يخفيها فاعلها عن الآخرين المقربين والأبعدين. وعلى الجملة تكشف الفضيحة وحشية فاعلها وتوصمه بها طيلة حياته وبعدها، إنها عقوبة المجتمع لما جناه ضد حقوق الآخرين فضلاً عن كونها آلية جماهيرية وإعلامية لتنقية المجتمع من المفسدين والمارقين. لذا نقول إن الفرد ليس وحده به حاجة إلى ضوابط اجتماعية، بل المجتمع أيضاً.

الحاجة المجتمعية للضوابط الاجتماعية

لا يتم وضع ضوابط اجتماعية (عرفية أو رسمية) من دون حاجة اجتماعية يفتقر إليها أفراد المجتمع ويحتاجونها في تنظيم حياتهم اليومية وعلائقهم الاجتماعية وحقوقهم الثقافة والتزاماتهم الدورية (الدور الاجتماعي لكل مكانة موقعية) وطموحاتهم الشخصية وتعابيرهم السلوكية، ومن دونها (أي من دون الضوابط) تصبح حياتهم فوضوية وعشوائية ويمسي فيها القوي يقهر الضعيف ويلتهم حقوقه ويطمس طموحاته ويلغي تعابيره وتتقطع علائقه. فهي، إذن، (الضوابط) نتاج حاجوي تنظيمي وليس كمالياً يعكس اعتماد الأفراد بعضهم على بعض من وخلال اعتمادهم هذا يستطيعون أن يرضوا ويشبعوا حاجاتهم ورغباتهم ويحرروا أو يطلقوا توتراتهم وقلقهم الذاتي ضمن حدود المقبول اجتماعياً – وفي الوقت نفسه يكسبون تعاون الآخرين.

وإزاء هذه الحقيقة الاجتماعية استطاع أميل دوركهايم تفسير سبب انتحار العزاب غير المتمتعين بالتزامات زواجية أو أسرية أو حتى مجتمعية والبعيدين عن تأثير الضوابط الاجتماعية ويعيشون شبه منعزلين عن الروابط الاجتماعية. [Broom. 1968. P.20].

ويضيف روبرت فاكيفر إلى هذا الطرح فيقول إن كل شيء في الوجود يخضع للقانون الذي يوائم تكوينه الخاص ويحكم الأشياء في نطاق معين وتعمل على دعم المجتمع وتنظيم مناشط حياته اليومية حسب معايير يسنها لخدمته هو ولحماية الفرد في الوقت نفسه وغالباً ما تكون هذه المعايير مرنة في ضوابطها وليست صلبة أو قاطعة ومطلقة – كما هو الحال في القوانين الطبيعية. وذلك لأن الفرد يخضع لمؤثرات متباينة، منها ما هو بسيط وأولي ومنها ما هو قاس وصعب. لذلك تتكون أو تتبلور القوانين الاجتماعية حسب الوضعيات الاجتماعية منها ماهو تجاري وإداري وأسري وعسكري وشرعي، وبذا تكون عرضة للتغيير والتطور طبقاً لمراحل تطور المجتمع ولا تبقى خالدة وسرمدية إلى الأبد من دون تعديل أو تغيير، فضلاً عن أن حاجات الأفراد ورغباتهم لا تبقى واحدة، بل تتنوع وتتبدل وتتغير، وهذا يتطلب من القوانين أن تتطور وتتبدل تباعاً لكي يحترمها الأفراد ويلتزمون بها. [ماكيفر. 1963. ج1 ص. 27]

إذن، هي قواعد لتنظيم المجتمع لكي تساير تطور الأحداث والحاجات الاجتماعية فكلما كانت نابعة من هذه الضرورات (الحاجات والرغبات الاجتماعية والأحداث المجتمعية المتطورة) وليست مفروضة من زمرة حاكمة أو فرد حاكم (رئيس دولة) أو أنها منحدرة من التاريخ الاجتماعي الماضي وخدمة المجتمع فيما مضى ولم تعد صالحة للمرحلة الراهنة، كتب لها النجاح والبقاء والاحترام والالتزام، والعكس هو الصحيح لأنها لم تمثل قانون السيد على العبد أو الرئيس على المرؤوس أو القائد على الاتباع، وإذا حصل ذلك فإنها تزول حال زوال الشخص الذي سَنَّها أو فرضها على الناس.

زبدة القول، كلما خدمت القوانين الشرائح الاجتماعية الواسعة من المجتمع وليست الضيقة أو المنتفعة أو المتحكمة احترمها الناس والتزموا بها. وكلما كانت في صالح شريحة أو فئة اجتماعية معينة على حساب مصالح الشرائح العامة كتب لها الزوال حال زوال فارضيها (هذا ما وجدناه في المجتمع العراقي الحديث منذ العام 1958 وإلى الآن إذ ظهرت قواعد وقوانين عديدة ومتنوعة ومتضاربة ولا تخدم إلا فارضيها وعند زوالهم زالت معهم لأنها لم تكن تخدم المجتمع العراقي).

وقد يثار قول مفاده ليس أفراد المجتمع قاطبة يلتزمون بالقواعد والمعايير الاجتماعية بدرجة واحدة. هذه الملاحظة صحيحة واقعيه لأن مصالح الناس ليست واحدة وغالباً ما تكون قواعد المجتمع ومعاييره مقننة وضابطة لسلوك الناس، ومع اختلاف مصالحهم وتنشئتهم الأسرية والمدرسية والصداقية فإن درجة التزامهم بها لا تكون واحدة. نقول كلما طغت المصلحة الذاتية على العامة في وضع الضوابط الاجتماعية كثر الانحراف عنها والمروق عليها وتنامي التحدي لها والاضراب عليها وعدم الاعتراف بها.

الملفت للانتباه هو أن جميع قواعد المجتمع ومعاييره يمكن الخروج عليها وعدم الالتزام بها ولا تستثني منها أية قاعدة أو معيار. لذلك وضع المجتمع جزاءات أو عقوبات على كل سلوك ينحرف عنها وهذا إجراء خاص يحميها ويقاوم كل ميل أو محاولة للتمرد عليها، وهذه حالة تجتمع فيها أو تلتقي عندها جميع المجتمعات البشرية من البدائية إلى المعلوماتية ولا يستثنى منها أحد. والجزاءات، التي يضعها المجتمع، تكون على نوعين هما الجزاءات الإيجابية التي تكون على نحو مديح أو شكر أو اعتبار اجتماعي عال كمكافأته على التزامه بها ومنحه امتيازات جديدة عليه تكريماً له أو تشجيعاً على التزامه بالمعايير الاجتماعية. أو جزاءات سلبية عقابية تكون على نحو نقد أو قدح أو وصم اجتماعي أو سجن، وأحياناً قتل كعقوبة على عدم التزامه بالقواعد والمعايير السائدة في المجتمع وعدم احترامه لها، أو حرمانه من القواعد والمعايير السائدة في المجتمع.

ولملاقاة هذه الحقيقة وعلى هدى ما سبق نقول إن الأفراد الذين يحترمون القواعد والمعايير المرعية ويلتزمون بها لا يكون ذلك منهم بدافع الخوف من عقاب الشرطة والقانون، بل بدافع الحصول على احترام الناس والتنظيمات الاجتماعية الرسمية العرفية لهم عندما لا يخرجون عنها، بل لإرقاء علاقاتهم الاجتماعية وجعلها أكثر تحضراً وتمدناً في احترام النزعة الإنسانية والروح الاجتماعية والتفكير بالصالح العام لا بالمصلحة الفردية. لذلك نجد الصحف والمجلات وعدسات الكاميرات التلفازية تسجل وتصور وتنشر صور الأفراد المارقين والمنحرفين والمجرمين (كنماذج بشرية منحرفة تستحق التشهير بها وإدانتها لكي تنبه الآخرين من الأسوياء وحتى من المنحرفين بما ستؤول إليه انحرافات المنحرفين من إيذاءات وتهديدات اجتماعية وفردية).

غايتنا من هذا الطرح هو القول إن الجزاء لا يمكن عده وسيلة السلوك الإنساني بقدر ما هو أداة لتقوية الإثارة لتوحيد سلوك الأفراد وبغيابها تتقطع شبكة العلاقات الاجتماعية وتتفكك التنظيمات الرسمية العرفية وتتفاقم نزعات المعارضة والتمرد والمروق على ضوابط المجتمع. بقي أن نشير إلى الحصاد الاجتماعي الذي يحصده الخارج عن الضوابط الاجتماعية المتمثل في:

1 – الغرامات المالية كشرط لاستمرار الاحتفاظ بالعضوية التنظيمية.

2 – التعويض عن الأضرار.

3 – فقدان العضوية في التنظيم أو خسرانها (الفصل).

4 – فقدان العمل (بالطرد).

5 – الامتعاض الاجتماعي.

6 – الاحتقار الاجتماعي.

7 – النبذ الاجتماعي.

8 – السخرية عن طريق الاستهزاء.

9 – الضحك الساخر.

10 – السجن.

11 – الإعدام.

أهداف الضوابط الاجتماعية

بعد أن حددنا مفهوم الضوابط، نحدد، الآن، أهدافها لكي نطلع على مراميها وهي:

1 – العمل على تحقيق الامتثال لمعايير الجماعة وقيمها الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك أعظم.

2 – المحافظة على درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوام بقائها ومتانتها.

3 – دعم أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطة ونفوذاً اجتماعياً وتعزيزهم، أي الصفوة الحاكمة. وهذا يدعونا للقول بأن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط الاجتماعي (العرفية والقانونية) لدعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم. [Roucek. 1980. P. 4]

4 – احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي.

5 – إرقاء السلوك الاجتماعي إلى درجة عالية من الالتزام بالقرارات الجمعية.

6 – منع التجاوزات والخروقات الفردية ومعاقبة مقترفيها.

7 – تحقيق الأمن الاجتماعي.

8 – توزيع الفرص على الأفراد بنحو عادل.

9 – إقامة العدالة بين الناس.

طبيعة الضبط الاجتماعي

لما كان الأفراد يعيشون على شكل جماعات (أسرة، زمر صداقية، فرق رياضية، جماعات حرفية ومهنية، جماعات طلابية، أحزاب سياسية، عمال وموظفون) فأنهم يكونون بأمس الحاجة إلى ضوابط عرفية أو رسمية (مكتوبة) يتفقون عليها لكي تنظم تجمعهم وذلك من خلال امتثالهم لها.

وعلى الرغم من وجود رغبة لدى الإنسان في الاستقلال الذاتي والعيش حياة خاصة به، إلا أنه، في الوقت نفسه، لديه حاجة اجتماعية تدفعه إلى الانضمام إلى جماعة من الأفراد تمثل أهدافه وطموحه ورغائبه وعواطفه من أجل اشباع هذه الحاجة الاجتماعية، عليه أن يتنازل عن بعض حاجاته الذاتية لصالح الحاجة الاجتماعية، عندئذ، يتطلب منه أن يتماثل مع ما تم الاتفاق عليه من ضوابط تربط علائقه وعشرته ومودته. علماً أن هذه الضوابط ليست وليدة الساعة، بل أن قسماً منها يكون متوارثاً من أجيال سابقة وبعضها الأخر تفرضه متطلبات الحياة الاجتماعية المتجددة.

نفهم مما سلف أن السلوك الجمعي والنظام الاجتماعي ضروريان للحياة المجتمعية وذلك لأن الفرد لا يستطيع أن يعيش بنحو منعزل عن الآخرين متفرداً بحياته الاجتماعية. مع ذلك فإن هذا لا يعني أن بعض الأفراد لا يهملون التماثل مع معايير مجتمعهم، بل هناك من لا يتماثل معها لأسباب عدة.. منها لتحقيق بعض أوجه ذاته أو نرجسيته، أو لعدم تشبعه بمعايير مجتمعه أو تكون تنشئته الأسرية ناقصة أو منحرفة أو أنه لا يعير أهمية لما يتوقعه منه المحيطون به.

لهذه الأسباب جميعها لا يتم التماثل بصفة مستمرة ومع جميع المعايير عند الناس.ثمة حقيقة مفادها أن تماثل الأفراد لا يحصل بنحو تلقائي أو عفوي، بل بعد ولادتهم يتعلمون من أبويهم إذ يدربانهم على سلوكيات مرغوب فيها من مجتمعهم ومقبولة منهم لكي يجعلوهم قادرين على التعامل والتفاعل والتعايش مع الآخرين في وسطهم الاجتماعي. في الوقت نفسه يعلمانهم السلوكيات غير المرغوب فيها من مجتمعهم وعند ممارستها يحصلون على عقاب يأخذ اشكالاً

متنوعة مثل السخرية أو الاستهزاء أو النفور أو النبذ (القطيعة) أو الزعل وسواها.

هذه هي بداية تعلم أسس الضوابط العرفية عند الفرد ومن ثم يتدرج في تعلم ضوابط أخرى من أنواع ثانية، مثل الضوابط المدرسية والصداقية والمهنية والمحلية والجيرية. ومن هنا يأتي توقع الأفراد لتماثل الجميع مع ضوابط مجتمعهم متضامنين ومتماسكين وكل فرد يخرج عنها يعّدونه منحرفاً ومارقاً يعاقبونه على ذلك على نحو النظرة الدونية أو الكلام الجارح أو الوصمة السلبية أو السخرية منه أو النفور منه أو مقاطعته. إذاً، من خلال تنشئتهم على التماثل مع معايير المجتمع الضابطة تأتي توقعاتهم نحوها، بنحو طبيعي، وهذا لا يثير الغرابة في شأنه، بل الغرابة تتأتى من عدم تماثلهم معها لأن كل انسان بعد ولادته يخضع لتربية أسرية (تنشئة اجتماعية) يتعلم فيها ما هو مسموح وما هو غير محبب وما هو مكروه. أي أن الأسرة تعلم أبناءها معايير مجتمعها فإذا كانت جادة في مسؤوليتها نحوهم أمسى أبناؤها متماثلين مع معاييرها وضوابطها، وإذا كانت متساهلة في مسؤوليتها التنشيئية أضحى أبناؤها ضعفاء في تماثلهم، عندئذ تكون درجة تماثل الفرد معتمدة على درجة جدية الأبوين والتزامهما في رعرعة أبنائهما والزامهم بها.

بعد ذلك تأتي تنشئة الأبناء في احترام المعايير والالتزام بها من قبل جماعة الأصدقاء في الحي والمدرسة ودور العبادة والمقهى والنادي، جميعها تشجع الأفراد على الالتزام بالمعايير والتماثل معها. لكن هذا لا يحدث هكذا دائماً، بل أحياناً يحصل تضارب هذه الجماعات في طريقة تنشئتها إذ تتعارض جماعة أصدقاء الحي مع جماعة المدرسة أو الأسرة ساعتئذ يفشل بعض الأفراد في تماثلهم مع بعض المعايير العامة.

إلى جانب هذه الجماعات هناك القانون الرسمي (المكتوب) الذي يؤكد التماثل مع معايير المجتمع المرعية لا سيما وأنه يلزم جميع الأفراد ويجبرهم على الالتزام بها والتماثل معها، وكل من لا يستجيب لها أو يكسرها تعاقبه

مؤسساته، مثل دوائر الشرطة والمحاكم والإصلاحيات والسجون، وغالباً ما تتراوح عقوباتها ما بين الغرامة المالية مروراً بالحبس وانتهاءً بالموت. علماً أن آليات الضبط الاجتماعي تكون متنوعة ومتعددة معتمدة على نوع الجماعة والمجتمع ودرجة تطوره وتقدمه. إذ تكون قوانين الجماعة الأولية والمجتمع البدائي الصغير من النوع غير المكتوب، أي من النوع العرفي، وإن الخارجين عليها يواجهون عقوبات عرفية، مثل الكلام الجارح أو النظرة الدونية أو الوصمة القبيحة أو السخرية منهم أو الاستهزاء بهم وأحياناً النبذ الاجتماعي، الذي هو اقسى العقوبات الاجتماعية، علماً أن هذه الآليات الضبطية – العرفية – (السخرية والاستهزاء والنبذ الاجتماعي) لها تأثير وفاعلية على الناس أكثر قسوة من عقوبات الشرطة والمحاكم والسجن في المجتمعات البدائية التقاليدية والمحافظة بيد أن الحالة لا تكون كذلك في المجتمعات الحضرية والصناعية والمعلوماتية، التي تكون فيها المجهولية بين الناس عالية وسائدة ومتصفة بالتنوع العرقي – الرسمي والطائفي والثقافي والطبقي كبيراً الأمر، الذي يجعل من القوانين الرسمية/ التي تصدرها دوائر الشرطة والمحاكم والسجون أكثر تأثيراً وفاعلية من المعايير العرفية.

ليس هذا فحسب، بل إن آليات الضبط الاجتماعي تكون متباينة ومختلفة وذلك بسبب اعتمادها على نوع المعايير، التي تمت مخالفتها واختراقها وتجاوزها. فإذا كانت المعايير المخترقة أو المتجاوز عليها من النوع الشعبي في المجتمع الحضري والصناعي والمعلوماتي فإن تبعياتها السلبية تكون صغيرة وقليلة وجزئية وبالذات في الجماعات غير الرسمية (مثل الأسرة والأصدقاء والزملاء)، ولا تتجاوز العقوبات الهمس أو الضحك الساخر أو الاستهزاء، أي ازدراء بسيط لكن إذا تم اختراق الآداب العامة الخاصة بجماعة معينة مثل إساءة استعمالها أو عدم احترامها فإن العقوبة الرسمية تأخذ مكانها في معاقبة عدم المحترمين لها مثال ذلك إذا تعرى أحد الأفراد في أحد الأماكن العامة أو سخر من ممارسات دينية أو مذهبية أو عرقية. [Landi. 1980. Pp. 345 – 350]

رب سائل يسأل ما علاقة المشكلة الاجتماعية بالضوابط الاجتماعية والفضيحة؟ إذ تارة قلنا عن الفضيحة إنها تشكل مشكلة اجتماعية وفي فصل لاحق عددناها محفزاً للتغيير!! مثل هذا الطرح يسبب حيرة وإرباكاً في طرحنا هذا لأن القولين متناقضان. إذ كيف تكون المشكلة ضابطاً؟ وكيف تظهر حافزاً للتغيير؟ جوابنا عن ذلك يكون كالآتي: عندما تصدر المشكلة عن كبار المسؤولين وأصحاب القرار وشاغلي المناصب العليا فإن ذلك يعني في ظل المراقبة الراصدة من عيون السلطة الرابعة وأقلامها وويكيليكس والتواصل الاجتماعي فإن ذلك يكون تنبيهاً يوقد وعي الناس عامة وخاصة والمطالبة بمراجعة القواعد القانونية المخترقة لتحديثها وجعلها أكثر دقة وكفاءة ومحاسبة أصحاب هذه المواقع لأن النفس أمارة بالسوء مع إنارة الوعي الشعبي والوطني والعالمي حول الممارسات المارقة لأصحاب القرار فضلاً عن ارتقاء مكانة السلطة الرابعة في نظر عامة الناس وتقديرهم للعاملين فيها مع احتقار مثقفي السلطة ومحبي عسل السلطة، عندها تظهر الفضيحة مشكلة وآلية ضبطية ومحفزاً على التغيير في الآن نفسه.

إنها اجتماعية من حيث استغلال السلطة واغتصابها لحقوق المواطنين وسرقتها للمال العام، كذلك هي آلية ضبطية لأنها ستكون عبرة ودرساً لكل من تسّول له نفسه الإقدام على الفساد فتكون رادعة للآخرين بنحو غير مباشر. أما عدّها حافزاً للتغيير فهذا تحصيل حاصل. أي يترتب على انكشاف المتستر عليه تغييراً للتشريعات والقوانين الضعيفة والمتضمنة ثغرات قانونية. وهنا تكمن مهمة الباحثين الاجتماعيين في رصد جدية تنفيذ القرارات العليا وكشف الأساليب الالتوائية والاحتيالية والمزورة لشاغلي المناصب العليا من مستغلي ثقة الناس.

الفصل الرابع

على ماذا يتم التستر عليه ؟

استهلال

4 / أ – صناعة الفضائح

1 – الفضائح المُكّشِفْة

أ – حرب فيتنام

ب – إيران غيت

ت – ووتر غيت

ث – مونيكا

2 – الفضائح المستحدثة

أ – 11 سبتمبر 2001

ب – اسلامفوبيا

ت – غزو العراق واحتلاله

4 / ب – سبل إنقاذ الفضيحة المستحدثة

1 – تنصيب حكومة حرامية – عميلة على العراق

2 – تطبيق نظام المحاصصة الطائفية – السياسية في العراق

3 – استجلاب تنظيم إرهابي للعراق (داعش)

استهلال

تتم تغطية الفعل المنافي والمجافي للضوابط الاجتماعية والمعادي للمجتمع والمضر للفرد والمعرقل لحركة التغيير والتنمية وتعتيمه وتضليله وتمويهه وتعطيله، بنحو احتيالي متستر عليه، سواء كان ذلك صادراً من فرد أم من جماعة أم من حزب أم من حكومة لكيلا تتصدع أو تتأثر مكانة الفاعل وهيبته واعتباره أمام الناس، وهذا يعني أن الصورة الاجتماعية Social image لكل فرد مهمة في أعين الآخرين المحيطين به لأنه من خلالها يتم التعامل معه باحترام أو ازدراء أو تجاهل أو مداهنة.

فالفرد السوي والطبيعي والناضج والمبدع والاصيل يمارس فعله الاجتماعي بكل حرية وعلانية واستمتاع وسعادة، بينما التصرف الناقص أو المشوه أو المدعّي أو الكاذب لا يمارسه إلا الشخص غير السوي والأفاق والمنافق والمداهن وعبد للمادة والمتحلل خلقياً. ذلك كله يصب في مصب الفساد corruption الذي يسود المؤسسات الرسمية ورجال الأعمال في التجارة والصناعة والزراعة الذي يشير إلى سوء استغلال المسؤولية الرسمية أو المهنية لتحقيق مكاسب خاصة من أجل الحصول على منافع غير مشروعة والتهرب من الواجب المناط به.

ولكي أسبر غور كل ما يتم التستر عليه تحت غطاء موضوع الفضيحة فأني سوف أجول طرداً مع الفساد في طبيعته المؤسسية – البنائية (السياسية والإدارية) وبأنواعها وأسبابه وما ينجم عنه (أي عن الفساد) من نماذج

فضائحية مثل الرشوة والاختلاس والتزوير والغش والابتزاز والاحتيال الضريبي واستغلال النفوذ وقد تم تناول هذه المواضيع في الفصل الثالث فلا داعي لتكراره في هذا المقام.

هذا ولا بد لي بعد هذا الاستطراد أن أدلف إلى محيط آليات "التستر" على نماذج الفساد، أي وظيفتها في منع الفضيحة أو مقاومتها قبل وقوعها، لأن التستر يمثل المفتاح الرئيس لصيرورته، سواء كانت صادرة من فرد أم جماعة أم حزب أم طائفة أم حكومة، الذي قد يأخذ آلية (التجنب) أي الابتعاد عن تناول الموضوع المتستر عليه لا في الحديث ولا بالإشارة إليه أمام الناس أو المسؤولين لكيلا ينتبهوا إليه ويدققوا فيه. ففي مجال الرشوة، التي تعد اتجاراً غير مشروع بالأعمال الوظيفية أو الخدمة العامة يكون (تجنب) التطرق لها لكيلا يحصل اعتراض على استغلال السلطة، ثم هناك آلية (التسويغ) المنطوية على القول بتدني الدخل الشهري للموظفين وارتفاع مستوى المعيشة وغلاء تكاليف العيش والتفاوت الطبقي بين الفقراء والأغنياء، كذلك هناك آلية (إزالة كل شيء يرمز إليه أو محوه) من خلال الاستئثار بسلطة المنصب، أو استخدام آلية (التمييع) أي إهمال أي شكوى ضدها أو عليها. وإذا تناولنا موضوع (الاختلاس) الذي يمثل احتيالاً يتم بوساطته الاستيلاء على ملكية من شخص مؤتمن رسمياً أو ممن يعهد إليه بالأمانة في هذا النوع من الفساد يتم التستر عليه من خلال آلية (إشراك) فواعل آخرين ممن هم بمستوى موقع المختلس أو أعلى منه، أو استخدام آلية (الأنكار)، أي رفض الحديث فيه كلياً أو عن طريق آلية (التمويه) أي التصرف بسلوك مغاير لما مارسه. أو اللجوء إلى آلية (التسويغ) أو آلية (التزوير) فإن التستر عليه يحصل من خلال (الهروب) من مكان التزوير وعدم البقاء فيه لكيلا يكون منبهاً له او آلية (تغطية) تزويره بمناشط بعيدة عن عملية التزوير من أجل التضليل مع (اشراك) فواعل آخرين يجيدون فن التزوير لكي يتم التستر على تزويره مع الادعاء بآلية (التسويغ) بوجود فجوة واسعة بين الفقراء والأغنياء وارتفاع معدل الأمية بين الناس. أما (الغش) الذي يحصل التستر عليه من خلال (الادعاء) بالمثل العليا والاستقامة

والنزاهة أو تغطيته بـ(الانكار)، أي رفض التهمة الموجهة إليه أو (التسويغ) بالقول بوجود فجوة طبقية بين الفقراء والأغنياء، أو أن القيادة العليا تمارس الغش، أي وجود شخصيات تحتل مناصب هيكلية عالية في الأنساق التجارية أو السياسية أو الإدارية الأمر الذي يثير شهوة الآخرين بالاقتداء بغشهم وعدّه عملاً مقبولاً. أما في حالة (الابتزاز)، الذي يمارسه فرد يشغل منصباً يتحكم في الأجهزة السياسية أو الاقتصادية أو القضائية أو العقابية فأنه يتستر على ابتزاز بـ(التسويغ) او (التمويه)، أعني التصرف بسلوك مغاير لما مارسه المبتز، أو (إشراك) فواعل آخرين ممن هم بمستوى المبتز، أما (الاحتيال الضريبي) فأنه يتم التستر عليه بـ (التسويغ) أو (الانكار) أو (الاغراء) بتقديم رشاوى مالية. بينما التستر على (استغلال النفوذ) بوساطة آلية (المحو)، أي إزالة كل شيء يرمز إليه أو يشهد على استغلاله لكيلا يكون شاهد عيان على تستره من أجل إزالة آثار استغلاله، وهناك آلية (التسويغ) وآلية (التمويه) أي تضليل الراصدين لاستغلاله ثم (تغطية) استغلاله بمناشط أقوى وأكثر شمولية من استغلاله لكي يطمس معالمه لإشغال الناس بمشكلة تقلقهم أو استحداث مناسبة سعيدة تسعدهم، وهناك آلية (التمييع) للفعل الاستغلالي عبر فتح قنوات جديدة ومتشعبة ومتشابكة لكي يتجزأ الفعل المفضوح ويصبح ضعيف الأثر.

بعد هذا التوظيف لآليات التستر، التي تمثلت في التجنب، الإنكار، التمويه، الإزالة، الهروب، التغطية، التمييع، الاشراك، الاغراء، الادعاء، التسويغ لنماذج الفساد السياسي والإداري، أو تضليل الفعل الجرمي أو الانحرافي أو المجافي أو المنافي لأحد الضوابط الرسمية أو تمويهه أو تعطيله لكي يتعسّر اكتشافه أو الوصول إليه، وهذه إحدى حلقات الاحتيال والتمويه المكملة للفعل الفضائحي.

4/أ- صناعة الفضائح

قبل الولوج إلى محيط هذا المصطلح أدلف إلى مدار الفضيحة الناجمة عن ورطة مغامرة يرتكبها بعض المارقين والمتحللين من المسؤولية الأخلاقية والضوابط الإنسانية الخاضعين لغرائزهم الحيوانية.

ديدني في هذا التناول توصيف الفضيحة وتحليلها من زاوية اجتماعية لكي أقدم أرضية واسعة ومتنوعة لفعل مناف ومجاف للضوابط الاجتماعية، التي تُمارس بتستر وخفاء خوفاً من التشهير وفقدان الاعتبار الاجتماعي لأنه (الفعل) يُفعّل من قِبل عليّة القوم، أي من النخبة ورموز المجتمع أو أصحاب المواقع الهرمية العليا يُطلق عليهم علماء الإجرام صفة "ذوي الياقات البيض" ونطلق على فعلهم (جرائم المسؤولين والمشاهير) التي غالباً ما تأخذ طابع التحرش الجنسي أو الاغتصاب أو الغدر السياسي أو سرقة المال العام أو الإرهاب.

نردف الآن إلى التمييز بين نوعين رئيسين للفضيحة هما: الفضيحة المُكشفة والفضيحة المستحدثة. تعني الأولى إسقاط الأقنعة المتسترة على الخطأ أو المروق أو الفساد أو الانحراف أو الاحتيال أو الاغتصاب، بمعنى التجني على حقوق الغير، يحدث هذا الاسقاط من قبل فعل السلطة الرابعة التي تعري ما كان متستراً على عمل خاطئ أو جانح يقترفه أصحاب القرار أو أجهزة حكومية متنفذة، أي كشف المتستر عليه والتشهير به من أجل التقويم والإصلاح.

أما الفضيحة المستحدثة أو المفتعلة فإنها تشير إلى اختلاق أزمة أو معضلة لتكون منفذاً للخروج من تبعيات الفضيحة المُكشفة، التي تورطت بها لكيلا تتفاقم خسائرها المادية والمعنوية، عندئذ، يدلف جانيها إلى خلق سلسلة أحداث لإشغال الناس بها وإبعادهم عن ملاحقة أسباب وآثار الفضيحة المُكشفة ومتابعتها، بمعنى أن للفضيحة المستحدثة وظيفة إيجابية تخدم الفضيحة المُكشفة وهي:

1 – طمس معالم الفضيحة المُكشفة.

2 – إلهاء الناس أو اشغالهم بالفضيحة المستحدثة.

3 – حماية ماء الوجه لفواعل الفضيحة المُكشفة.

4 – الاستمرار في سياستها التسلطية والاستحواذية.

إذن، هناك فضائح مدبرة بقصد الهروب من فضيحة مُكشفة خانقة والتخلي عن مسؤوليتها عبر تسريب معلومات عن بعض جوانبها من أجل التملص من تحّمل أعبائها والاستمرار في خسائرها.

لا يغيب عن بالنا القول إن الفضيحة المستحدثة يتم افتعالها في المحيط الاجتماعي والجماعة نفسه التي تعيش في وسطه بعد أن تتفاقم وتنكشف سلبيات الورطة، التي تورط بها فاعلها، ولكي لا يدخل إلى دائرة النبذ والوصم، عندها يهرب منها ويوقد فتيل الفتنة الفئوية (الحزبية أو الإقليمية أو العشائرية أو الطائفية) لإيقاع صراع داخلي لإشغال المتصارعين وعدم الاهتمام بآثار الفضيحة المُكشفة بافتعال أزمة واحدة، بل يبتكرون أزمات أو سبل عدة من أجل تكسير النسق الاجتماعي عبر استخدام العنف والإرهاب بأيدي جماعة محلية عميلة تكون تحت المراقبة والتوجيه في تنفيذ مآربهم (أي مآرب فواعل الفضيحة المُكشفة) ذلك كله يشكل فضيحة أو فضائح مستحدثة تغطي ظلالها على سلبيات الفضيحة المُكشفة.

حريّ بنا أن نشير إلى أن خلق الأزمات لا يحصل اعتباطاً أو عشوائية، بل بذكاء حاد واستراتيجي يتم من خلال إثارة حالات حساسة سريعة الاشتعال والفوران تمّس وجود وكرامة وتاريخ ومشاعر والثقافة الفرعية لجماعتين غير منسجمتين تماماً، بل متواجدتين في البناء الاجتماعي بحكم الظروف العامة والأحداث التاريخية في مجتمع متنوع الأعراق والأديان والطوائف تعيش على أرض رخوة في تعايشها لاسيما عندما يكون كلٍ منهما له تاريخ عريق في البيئة الثقافية، مثل العراق، على سبيل الحصر، ولكي يتم الهروب من الفضيحة المُكشفة، التي تورطت بها الحكومة الأمريكية في غزوها للعراق وخسارتها العسكرية والمالية والسياسية وعدم إثارة الرأي العام الأمريكي ضدها تلجأ الأجهزة الاستخبارية الأمريكية إلى فتح قنوات للخروج من مأزقها المتورطة

فيه من دون فقدان أهدافها الاستراتيجية، التي جاهدت في سبيلها (مثل هيمنتها على مصادر الطاقة النفطية والغازية وحقولها المتعددة وطرق تصديرها والتحكم في أسعارها وبناء قواعد عسكرية قوية مع إنشاء أكبر سفارة لها في العالم على أرض العراق) هذه القنوات شكلت ومثلت سبلاً منقذة لماء وجهها ونهجاً للاستمرار في احتلالها، بنحو غير مباشر، ومنهجاً طويل الأجل في الهيمنة التكتيكية المحكمة والمدمرة والمستنزفة للطاقة والثروة والبشر والممزقة للنسيج الاجتماعي. وهنا نجحت الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية في ضرب عصافير عدة بحجر واحد وهي:

1 – بقاء وجودها عبر تنصيب حكومة من حرامية عميلة لها في العراق.

2 – غض الطرف عن فسادها المالي والإداري والعنف الطائفي.

3 – إشغال العراقيين بصراعات دموية طائفية وحرب أهلية عبر المحاصصة الطائفية واستخدامها في المحاصصة السياسية، التي لا تنسجم معها لا في النهج ولا في الهدف.

4 – استجلاب تنظيم إرهابي مختلق يدّعي بالطائفية السنية والإيعاز للحكومة العراقية العميلة لها بالتنازل عن الأرض والمال والطاقة من أجل تحكم ذلك التنظيم المختلق بالمناطق المحتلة لإشغال العراقيين بخطورة وجوده.

5 – شلّ عملية البناء والتنمية الاقتصادية والعمرانية وإعادة بناء العراق بذريعة محاربة تنظيم داعش.

هذه الاستراتيجية المحكمة والمستنزفة والممزقة والمدمرة أسميتها (فضائح منقذة ومشاغِلّة). منقذة لماء وجه الحكومة الأمريكية في كذبها وادعاءاتها في غزوها للعراق، ومن جانب آخر مشاغِلة الشعب العراقي وغض طرفه عما حصل له من الغزو والاحتلال. ذلك كله من أجل تغطية فضائحها المتورطة بها والتي دفعتها للوقوع في مهاوي الإجرام في العراق.

أذهب، الآن، الى تصنيف الفضائح المُكشفة والمستحدثة (المصنعة) لكي تكون ممثلة لخارطة صناعة الفضائح وهي:

1 – الفضائح المُكشفة

أ – حرب فيتنام

ب – إيران جيت

ت – وتر جيت

ث – مونيكا

2 – الفضائح المستحدثة (المصنّعه)

أ – 11 سبتمبر 2001

ب – اسلامفوبيا

ت – غزو العراق واحتلاله

4 / ب – سبل إنقاذ الفضيحة المستحدثة

1 – تنصيب حكومة حرامية – عميلة على العراق

2 – تطبيق نظام المحاصصة الطائفية – السياسية في العراق

3 – استجلاب تنظيم إرهابي للعراق (داعش)

غايتي مما تقدم هو القول إن الفضيحة لا تعني فقط التستر على ما هو خطأ أو مخالف للقواعد القانونية، بل تعني أيضاً التهرب من فضيحة سابقة عبر بلورة (خلق) فضيحة جديدة لتطغى على الفضيحة الأكبر التي تورطت بها سابقاً فتعمل على تسريب معلومات بتعمد لصحفي مشهور أو وكالة إعلامية عالمية مرموقة توضح فيها سلبيات الورطة التي أوقعت نفسها فيها لتتخلص من تبعات أخطارها والتشهير بها.

وهذه وظيفة جديدة لفضيحة متورط بها لكي لا تبقى الورطة على فضيحتها، وعندئذٍ يفتعل المتورطون بها أزمات مختلفة لإشغال الناس بها وسرقة انظارهم عن الورطة الأولى وعدم الاستمرار في معرفة جميع سلبياتها مع المحافظة على قوة الجهة المتورطة أو الخروج منها من دون تشهير وتقريض ونقد ووصم ودفع المزيد من الخسائر المادية والمعنوية والبشرية.

إنها سياسة شعارها طمس معالم الفضيحة المُكشفة بفضيحة مفتعلة مستحدثة مختلفة لكي يتم التعتيم على الورطة المُكشفة التي أوقعت نفسها بها وحتى تستمر في هيمنتها وعجرفتها واستهتارها بالقيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية القويمة والاستحواذ على ثروات الآخرين وإذلالهم وحجب تاريخهم.

بعد هذا الاستطراد أدلف إلى توضيح العلاقة المتينة بين النوعين من الفضائح عند الحكومة الأمريكية في سياستها الداخلية والخارجية من أجل أن تبقى محافظة على صورتها الخارجية التي تصور قوتها بأنها أقوى دولة في العالم وطموحها الأفاق الرامي للسيطرة على العالم من خلال الاستحواذ على مصادر الطاقة فكان العراق هدفاً لها في هذا المطمع الطموح.

بيد أن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن من الذي يصنع الفضائح في المجتمع الأمريكي؟ الجواب هو الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية، وهنا يفيدنا في هذا الشأن صلاح المختار الذي قال فيها "إن أمريكا دولة مؤسسات راسخة وجاء رسوخها تعبيراً عن حداثة دولة قامت بصفة استثنائية على ركامات ملايين الجثث للسكان الأصليين فهي بالأصل دولة اجتثاث شعب كامل وإحلال مستوطنين غرباء محله لذلك فأن هاجس المستوطنين الأول هو تثبيت وجودهم ومنع أي تهديد له مهما كان مصدره وبأي طريقة تضمن ذلك بما فيها خرق القوانين والأنظمة ولكن هذا الخرق لا يقوم به فرد عادي، بل أجهزة تخطط بصفات سرية جداً إلى درجة أن كبار رجال الدولة بمن في ذلك الرئيس قد لا يعلمون بتفاصيل تلك الخطط وإعلام الجهات المعنية (الرئاسة ولجان الكونغرس المتخصصة) بالخطوط العامة لها وترك التنفيذ وطريقته للأجهزة

بذاتها. وتولت أجهزة المخابرات ذاتها هذه المهمة بحكم كونها جهازاً مهنياً معداً ومؤهلاً لأعمال خطرة وسرية وحينما نقول أجهزة مخابرات أمريكية فلأنها ليست جهازاً واحداً، بل أجهزة عدة مستقلة عن بعضها، حتى هجمات 11 سبتمبر – أيلول عام 2001 وكأن كل جهاز يعمل من دون معرفة الجهاز الآخر بما ينفذ من خطط حتى لو كانت هناك فكرة عامة عن اختصاصه وحدود مسؤوليته، ولذلك فإن عنصر التآمر موجود داخل هذه الأجهزة وفيما بينها من أجل تحقيق أهداف خاصة تخدم جهازاً معيناً أو تنفيذ خطة لجهة أمريكية قوية لديها تصور مختلف حول كيفية حل الأزمات أو مواجهتها أو كيفية تحقيق أهداف معينة مهمة خصوصاً حينما تجد أمريكا نفسها في أزمة من النوع الذي توصف بأنها (مميتة) عندها تكلف أحد الأجهزة بوضع خطة للخروج من تلك الأزمة بصفة لا تكشف عن الكثير من الأسرار وفي هذه الحالة فإن من يعرف هو الشخص المسؤول أو الجهة التي لها خطة مختلفة وتريد إمرارها وتجنب العوائق أو منع بروزها. ولذلك تميزت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر بإنشاء وزارة الأمن القومي، التي منحت صلاحية التنسيق بين الأجهزة الأمنية الأمريكية لتحقيق أهداف كبرى من دون حصول تناقض أو تسابق قد يلحق ضرراً بالمصالح الاستعمارية الأمريكية".

هذه واحدة من أهم سمات الدولة في أمريكا ومميزات عمل أجهزتها الاستخباراتية، وثمة تكتيك أمريكي – غربي معتمد مخابراتياً وهو تعمد تسريب معلومات إلى صحفي بارز ولديه عدد كبير من القراء أو إلى برنامج يشاهده الملايين من أجل نشر المعلومات وتسليط الأضواء عليها. ولدينا عديد من الأمثلة التي توضح ذلك.

1 – الفضائح المُكشفة وهي:

أ – حرب فيتنام

عندما وصلت أمريكا في فيتنام إلى طريق مسدود يمنع تسجيل نصر على ثوار فيتنام تقرر تنفيذ خطة انسحاب تبدو وكأنها نتاج نزعة سلام لدى رئيس

غير الذي أشعل الحرب لتجنب المزيد من الكوارث التي تعرضت لها أمريكا مالياً وبشرياً من دون أن تبدو وكأنها هُزمت، فسربت معلومات إلى صحفي مشهور حول الكبوات المخفية لأمريكا في فيتنام وخسائرها وغير ذلك فأثيرت ضجة ركزت انتباه الأمريكيين عامة حول حرب فيتنام وصارت موضوعاً داخلياً أمريكياً، وتلك هي بداية نهاية أي حرب تشنها أمريكا على غيرها، وبالفعل أدى نشر معلومات عن الحرب إلى تحقيق الانسحاب من فيتنام في إطار ادعاء السعي للسلام!. [www.albsrah.net]

تميزت الفضيحة الأولى بمغامرة أمريكا في حربها على فيتنام لكن عندما أدركت أنها ورطت نفسها بحرب خاسرة استحدثت أجهزتها الاستخباراتية مخرجاً لحكومتها من هذه الورطة الكارثية فأوقدت فتيل الضجة عند الأمريكان حول الخسائر البشرية والمادية فحوّلت هذه الأجهزة الأمر، بصناعتها الماكرة، إلى مسألة داخلية لحماية ماء الوجه بدعوى السعي للسلام! أين كانت الحكومة الأمريكية قبل مغامرتها الحربية؟ ألم تكن تعرف السلام آنذاك؟ لذا فأن أجهزتها الاستخباراتية فبركت دعوة السلام لكي تحقق انسحاب أمريكا من فيتنام وتطمس جريمتها فيها. إذن، الدعوة إلى السلام ما هي سوى منفذ لإخراج أمريكا الخاسرة في حربها وتجنب المزيد من الخسائر البشرية والمالية، وهذه فضيحة افتعلتها الأجهزة الاستخباراتية لتغطي على فضيحتها الأولى في حربها على فيتنام.

ب – إيران جيت

الفضيحة الثانية فضيحة إيران جيت أو إيران كونترا Iran – Contra affair التي تنطوي على قرار أمريكي لدعم إيران عسكرياً ومخابراتياً ضد العراق في أثناء الحرب بينهما لكنها لم تستطع فعل ذلك مباشرةً لأنها كانت في حالة (عداء) رسمي مع إيران، التي احتجزت الدبلوماسيين الأمريكان فكلفت الكولونيل أوليفر نورث بترتيب عملية تزويد إيران بسلاح أمريكي وغير

أمريكي من مصادر عدة، منها الكيان الصهيوني، وهذا ما تم فعلاً وعُرِفَ بتلك التسمية (إيران كونترا).

ت – ووتر جيت

أما الفضيحة الثالثة فهي فضيحة ووتر جيت التي أزاحت فيها الأجهزة الاستخباراتية الرئيس ريتشارد نيكسون عندما أوقعته في فخ مميت هو الكذب الذي أجبره على الاستقالة من أجل تغيير السياسة الخارجية التي كان يتبعها وهناك شكوك قوية بأن محيط نيكسون هو الذي ورطه في الكذب ثم دفعه الى الكشف عن الكذب.

للإحاطة بهذه الفضيحة بنحو مفصّل لكي نتعرف على احداثياتها الدقيقة وكيف عملت الأجهزة الاستخباراتية على إزاحة رئيس الدولة من أجل تغيير السياسية التي كان يسلكها. والتخلص منه عبر تسريب معلومات للصحفيين (كارل رنستين وبوب وودورد من صحيفة واشنطن بوست) حول عملية السطو والتجسس ومحاولة التغطية عليها. فكانت هذه فضيحة مُكشفة من جهاز المخابرات الأمريكية لطمس معالم السياسة الخارجية المعتمدة من نيكسون التي لم تكن تروق للاستخبارات الأمريكية. (وقد فصلنا أحداثها وأحداث إيران جيت في فصل لاحق يحمل عنوان فضائح جيت).

ث – فضيحة مونيكا

الفضيحة الرابعة فضيحة مونيكا لوينسكي، التي تورط فيها الرئيس بيل كلنتون لأجل الإمساك به من ذيله وهو ما تم فعلاً. أما تفاصيل هذه الفضيحة فهي كما يأتي:

مونيكا صامويل لوينسكي (23 يوليو 1973) سيدة من عامة الناس أمريكية كانت تعمل متدربة في البيت الأبيض في منتصف التسعينيات وتسلطت عليها أضواء الإعلام والسياسة عندما تورطت في فضيحتها الجنسية مع الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون فيما سمي بفضيحة مونيكا (Monicagate).

بداية حياتها: ولدت في مدينة سان فرانسيسكو وتربت في جنوب كاليفورنيا غرب لوس انجلس، وفي بفرلى هيلز. ولد أبوها في السلفادور ولكنه من عائلة من اليهود الألمان المهاجرين، بينما تنتمي أمها إلى اليهود الروس. تلقت تعليمها في كلية سانتا مونيكا ثم في كلية لويس اند كلارك في بورتلاند بولاية أوريغون بعد ذلك الى واشنطن حيث عملت في البيت الأبيض في أثناء ولاية الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون الأولى.

الفضيحة: دارت علاقة جنسية غير مشروعة قصيرة الأمد بينها وبين الرئيس وقد إتفق كلاهما على أنهما مارسا الجنس عن طريق الفم ولكن العلاقة لم تتطور الى المعاشرة الجنسية الكاملة، وعرفت أخبار هذا الموضوع والتحقيق الذي فتح بشأنه فيما بعد بفضيحة مونيكا.

سجلت ليندا تريب، صديقة مونيكا المقربة التي كانت تكبرها بـ24 عاماً، بنحو سري، محادثات تليفونية بينها وبين مونيكا يناقشان فيها تفاصيل العلاقة بين مونيكا وكلينتون. لم يتم فضح الموضوع مباشرة ولكن بعد أن قدمت مونيكا شهادة كاذبة في قضية بولا جونز والتي نفت فيها اي علاقة جنسية بينها وبين كلينتون، وحاولت مونيكا إقناع ليندا بشهادة الزور في القضية نفسها ولكن ليندا أعطت التسجيلات إلى المستشار المستقل كينيث ستار وساعده ذلك على استمرار التحقيقات في فضيحة وايت واتر، وقد وسع ستار تحقيقاته لتشمل مونيكا لونسكي وكلينتون وآخرين في محاولة لكشف الحقائق في قضية بولا جونز. ومن المثير للدهشة الادعاءات بأن ليندا تريب أيضا سربت معلومات إلى الصحافة لكي تراقب جيدا جنيفر فيتزجيرالد والتي ظهرت شائعات بأنها كانت على علاقة عاطفية جنسية مع الرئيس السابق جورج بوش الأب ولكنها نفت صحة هذه الادعاءات تماماً ووصفتها بأنها تلفيق كامل.

الاعترافات: اعترفت مونيكا لوينسكي بممارسة الجنس عن طريق الفم مع كلينتون في المكتب البيضاوي والحجرات الملحقة بالجناح الغربي. وتم تدوين

ذلك رسميا في تقرير ستار، والتي أدت إلى محاكمة الرئيس السابق كلينتون لاحقاً بتهمة عرقلة سير العدالة وشهادة الزور.

اتهم كلنتون مسبقاً بعلاقات جنسية متعددة أهمها علاقة مع المغنية والموظفة السابقة لدى ولاية اركنساس واسمها جنيفر فلاورز، والحادثة مع الموظفة لدى ولاية أركنساس أيضا بولا جونز في غرفة بفندق ليتل روك والتي ادعت فيها بولا ان كلينتون خلع ملابسه أمامها وظهرت هذه الادعاءات بينما كان كلينتون حاكماً لأركنساس وظهر موضوع مونيكا حينما حاول محامو بولا جونز الحصول على أدلة جانبية تؤكد صدق ادعاء موكلتهم.

نفى كلينتون أثناء المحاكمة سنة 1998 أي علاقة جنسية مع مونيكا ثم في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض سنة 1999. ولكن بعد ضغوط من ستار الذي حصل على فستان أزرق يخص مونيكا عليه السائل المنوي لكلينتون وأيضا حصل على اعتراف من مونيكا أن كلينتون قد وضع سيجارا في أعضائها التناسلية. تحت هذه الضغوط اعترف بيل كلينتون في يوم 17 أغسطس 1998 بأنه كذب على الشعب الأمريكي وأنه كان على علاقة غير شرعية مع مونيكا لوينسكي ولكنه أنكر أن يكون قد شهد زوراً لأن في رأيه أن ممارسة الجنس عن طريق الفم لا يمثل علاقة جنسية. [ar.m.wikipedia.org]

تم كشف هذه الفضيحة عن طريق الصحافة وصنفتها الأجهزة الاستخباراتية من أجل وضع الرئيس بيل كلنتون ايضاً بأنه كذب على الشعب الأمريكي فأضحى صاغراً لها من دون الخروج عن سياقاتها الضبطية.

2 – الفضائح المستحدثة وهي:

أ – 11 سبتمبر 2001

التي تتضمن العديد من المؤشرات والأدلة على أنها من فعل جهاز مخابرات أمريكي وبالتعاون مع الموساد الإسرائيلي. هذه الفضيحة كشفتها السلطة الرابعة في أكثر قنواتها بدءاً من جريدة التايمز اللندنية مروراً بشبكة فولتير الفرنسية

والشبكة الأمريكية CNN ومجلة باري ماتش وقنوات المانية وفرنسية وجامعة هارفرد الأمريكية والباحث الأمريكي مايكل مور وانتهاءً بالخبير الروسي فيتشيلاف كوروليف، وجميعهم أجمعوا على أن أجهزة المخابرات الأمريكية طبخت هذه الفضيحة كذريعة لتنفيذ خططها الاستراتيجية المستقبلية أبرزها تحقيق السيادة المطلقة على العالم والتحكم فيه وبوساطتها اجتاحت العراق وهيأت المسرح فيه وفي سوريا لظهور داعش ليتم توظيفها ضد الشعب العربي وهذه فضيحة مفبركة غطت وعتمت على جرائم أمريكا في غزوها وتدميرها للعراق ونهب ثروته الطبيعية والمالية والتراثية الاثارية. (سوف نتناول هذه الفضيحة المستحدثة في الحالة السادسة وما تلاها من افتعالات حديثة في صناعة الفضائح).

أعكف الان على تناول هذه الفضيحة بالتفصيل لكي نؤكد عملية صناعة الفضائح من قبل جهاز ماكر وذكي في تأليف المسرحيات التسويغية كغطاء للأفعال الجرمية، التي تقترفها الإدارة الامريكية تجاه شعوب دول العالم الثالث من قتل وتدمير وسلب ونهب لكي تبقى قائمة على هيمنتها الدولية وتحكمها في السياسات الخارجية، في الوقت نفسه، من أجل تعزيز وضعها السياسي داخل المجتمع الأمريكي وحماية ماء وجهها أمامه وأمام العالم.

كذبة 11 سبتمبر لم يصدقها شرفاء الشعب الأمريكي ومازالوا يقيمون الندوات والمحاضرات ونشر العديد من التقارير والتحليلات على مواقع مثلthe power hour لتجميع الحقائق الناقصة وإظهار الحقيقة كاملة.. تلك الحقيقة الضائعة، التي دفعنا ثمنها شعوباً وحكومات من أرواحنا وسمعة ديننا ورفاهية شعوبنا حتى وصلنا إلى جنون داعش والتنظيمات الإرهابية السوداء.

وذكرت جريدة التايمز البريطانية في تقرير أعده كريس بليكلي ما حدث في 11 سبتمبر 2001 أشارت فيه إلى أن البيت الأبيض يتعرض لضغوط من كثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية والمخابراتية من أجل الكشف عن فعل سري من ملف عن أحداث 11 سبتمبر وأن الرئيس بوش الابن كان قد انتزع

28 صفحة من هذا التقرير، كما ورد على لسان بوب جراهام، الذي كان يرأس لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ. كما حللّ عدد كبير من الباحثين من جامعات مرموقة، مثل هارفرد بالولايات المتحدة مئات الصور من الفيديوهات بالإضافة إلى العديد من الجهات المخابراتية وجهات البحث الفرنسية والألمانية لعرض حقائق وأدلة تؤكد أن واشنطن افتعلت الحدث وأن ما أذيع هو محض أكاذيب وأنه خرافة!! سبتمبر كعمل إرهابي نفذه الإسلاميون هو أصل الدعاية لقوة تنظيم القاعدة والتمهيد لوجود داعش.

وكان اقتراح عدد من الباحثين الأمريكيين بالإضافة إلى الأسئلة التي طرحها مايكل مور في كتابه (رجال بيض أغبياء) إعادة فتح ملف 11 سبتمبر قد لاقى رفضاً كبيراً وردود فعل ساخطة من البيت الأبيض ورفضاً قطعياً لفكرة أنها كانت تمهيداً ضرورياً لوجود داعش.

ويقول الخبير الروسي (فيتشيلاف كوروليف) الخبير في الشؤون الجيوسياسية في كتابه (أسرار الحادي عشر من سبتمبر) "لقد قدمت وثائق قاطعة استناداً إلى المصادر الأمريكية نفسها والمصادر الأوربية حققت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أهداف الإدارة الأمريكية، التي خططت لها"، بحسب رأيه، وقال إن "سيناريو الحادي عشر من سبتمبر كان قد نفذ من تفعيل المخططات الاستراتيجية المستقبلية وتنشيطها وأهمها تحقيق السيادة المطلقة على العالم حيث تصبح الدولة رقم 1. لقد تذرعت الولايات المتحدة بأحداث 11 سبتمبر من أجل السيطرة على دول العالم عبر شبكة الإرهابيين، الذين تمولهم هي بنفسها واستخدمت هذه الاحداث كذريعة لتنفيذ ما يسمى الحرب على الإرهاب".

أما الإعلامي الفرنسي (تييري ميسان) رئيس شبكة فولتير وأول المتشككين في الرواية الأمريكية ومؤلف كتاب "الخدعة الرهيبة" عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر فأكد أن عائلة بن لادن وبوش شريكان في مؤسسات عالمية في شركات بترول بتكساس ومجمع كاريل، فكيف نصدق وجود عداء بينهما؟

وأضاف أن ما حدث يوم الثلاثاء الأسود انقلاب عسكري داخل أمريكا مكن المحافظين الجدد من الاستحواذ على القرار الأمريكي ولا علاقة لتنظيم القاعدة بهذه الهجمات لا من قريب ولا من بعيد، كيف يعقل إلا تحرر القاعدة فلسطين أو تهاجم إسرائيل، وقال: تؤكد الأبحاث الجادة، التي نشرت مؤخراً في عدد من الصحف الأمريكية عبر الحكومية وبعض المواقع مثل infobae و diario، أنه لولا المصادقة على رواية واشنطن لما حدث يوم الحادي عشر من سبتمبر ولما استطاعت أمريكا اجتياح العراق وهيأت المسرح فيه وفي سوريا لظهور داعش ليتم توظيفها ضد الشعوب العربية.

وكان السؤال الأول المطروح في الأبحاث وحلقات النقاش الحر هل لدى واشنطن دليل مادي واحد يثبت صحة روايتها عن 11 سبتمبر؟ هل لدى المسؤولين في واشنطن استعداد لقبول مناظرة على الملأ حول خرافة 11 سبتمبر وتفيد الأدلة، التي تنسف روايتها واكاذيبها. لماذا تطلق الخارجية الأمريكية حساباً للتواصل مع الناس على تويتر ولا ترد على أي أسئلة منطقية تدور كلها حول حقيقة ما جرى؟. كيف كانت الخارجية الأمريكية تؤكد، عن طريق متحدثها الرسمي، أنها طاردت أعضاء تنظيم القاعدة، وعلى رأسهم بن لادن، وأجبرتهم على الهرب إلى الكهوف، في الوقت الذي كان أعضاء من داعش يتدربون تحت سمعهم وبصرهم ويبيعون النفط في صحراء سوريا والعراق تحت طائراتها وفي حمايتها الكاملة؟ إن تقرير لجنة التحقيق الرسمية للأحداث نفسه كان وما زال عدد كبير من المحللين السياسيين ينتقدونه، بشدة، وكشفوا عن الكثير من أكاذيبه وتناقضاته.

إن الصور المفزعة، التي شاهدها العالم حيّة لهذه الأبراج العالية التي تهاوت من صدمة الطائرة التي صدمتها من جزئها الأعلى ثم تسقط بعد دقائق عدة، مرة واحدة، ثم الجنون وحالة الهرج والمرج، التي عاشها سكان هذه المنطقة المنكوبة خلال الساعات والأيام، التي تلتها والتقارير، التي أكدت أن هذه المباني قد تعرضت لهجوم من نوع ما ثم انهارت. وكان السؤال الذي حيّرَ

الجميع ما طبيعة هذا الهجوم ومن المنفذ وما الإدارة، التي استخدمها منفذو العملية وما الدافع ومن المستفيد ومن الخاسر؟

ذكرت وكالات الأنباء، وقتها، أن الطائرات المهاجمة هي طائرات مدنية للركاب وهو ما لا يتناسب مع الصور الحربية، التي سجلت للطائرات وقد عرضت الـCNN الأمريكية أن هناك صور لبعض الناس التفطت، في الدقائق الأولى، وهم يصرخون في الشوارع (هذه ليست طائرات مدنية) ثم سحبت هذه اللقطات من العرض تماماً ولم تعرض أخرى.

كما ظهر في الصور التي، التقطت للطائرتين أن هناك جسماً مركباً بأسفل الطائرتين وهو مالا يحدث في طائرات الركاب وقد رجح تحليل الصور أن هذا الجسم هو صاروخ من نوع ما. أظهر تحليل الصور واتجاه الظل أن هناك ضوءً نارياً لمع قبل أن تلمس الطائرتان المبنيين بجزء من الثانية وهو ما يرجح ان هناك انفجاراً حدث مقدماً للصدام من جراء ارتطام جسم منفجر بالمبنيين مما سبب الانهيار وليس اصطدام الطائرتين. وأظهرت الصور أن حريقاً ناشباً في الأدوار الوسطى للمباني المجاورة للمبنيين، كما ذكر عدد من رجال المطافئ على التلفاز، إلا أن هذه اللقطات لم تعرض مرة ثانية. كما ذكرت الصحف الأجنبية مثل مجلة (باري ماتش) بعض الشهادات، التي أكدت أنه لم يكن موجوداً في المبنيين أي يهودي وأنهم تغيبوا جميعاً في هذا اليوم، مما يؤكد أن ثمة إخبارية جاءتهم كي لا يحضروا إلى المبنى في ذلك اليوم. أما بالنسبة للهجوم على مبنى البنتاجون فقد زعمت وكالة الأنباء الأمريكية أن طائرة من طراز 575 قد صدمته ولم يكن هناك أي أثر لأي طائرة من أي نوع ولا أجزاء متناثرة من طائرة ولا محركاً أو جناحاً فأين ذهبت، إذن، الطائرة التي صدمته. كما أن كاميرات المراقبة المحيطة بالمبنى لم تسجل اقتراب أي طائرة إلى المبنى من أي اتجاه. والأعجب أن المخابرات الأمريكية سحبت، يومها، جميع الكاميرات الموجودة على كثير من المحال التجارية المجاورة أو حول مبنى البنتاجون ومنعت أصحاب المحال من الحديث عن هذا الأمر. أثبتت الصور الملتقطة للبنتاجون بعد دعوى اصطدام الطائرة الفتحة الناشئة عن

الاصطدام 14 قدماً في 16 قدماً أي أربعة أمتار ونصف في خمسة أمتار ونصف، بينما أبعاد طائرة من هذا النوع أكثر من 160 قدماً كيف أحدثت هذا الثقب الضيق ثم اختفت؟ كما أن الصور الملتقطة لسقف البنتاجون كان قائماً لم يتهدم كيف تخترق الطائرة المبنى من دون أن يتهدم. حاول عدد من الصحفيين ووكالات الأنباء التحدث إلى رجال الإطفاء، الذين كانوا بموقع الاصطدام بالبنتاجون، والذين أبدوا دهشتهم مما رأوه إلا أنهم جرى نقلهم إلى ولاية أخرى ولم يستدل على مكانهم أبداً. وكانت الصور أثبتت الحشيش والخضرة المحيطة بموقع الاصطدام لم تمس فكيف يقع حادث بهذا الحجم من دون أن تحترق الأرض الخضراء من حولها؟ كما لم يقدم ابن لادن أي تصريح عن مسؤوليته عن الحدث، وكل ما قاله إن من نفذ العملية شجعان وأبطال ثم بعض التصريحات غير الواضحة التي تؤكد أنه لا علاقة له ولا تنظيمه بما حدث.

الغريب في حادث الحادي عشر من سبتمبر أن الجميع كانوا في انتظار العثور على الصناديق السود للطائرات، والتي تتحمل درجات الحرارة والضغوط العالية فلم تظهر أي منها على الرغم من مطالبة كثير من الجهات بإظهارها ولا حياة لمن تنادي. [مجلة روز يوسف عدد 4551 بتاريخ 11 – 9 – 2015]

ب – إسلامفوبيا (رهاب الإسلام)

اخترعت أجهزة الاستخبارات الأمريكية عدواً وهمياً جديداً لها بديلاً عن الشيوعية، بعد إسقاط معسكرها (الشيوعي)، لكي تستمر (الرأسمالية) في ممارسة قوتها ونفوذها وتفوقها على العالم، فابتدعت العداء للمسلمين منطلقة من فكرة كاذبة وخادعة مفادها أن الإسلام يمجد العنف ويمارس الإرهاب ضد غيره فبلوروا تنظيمات القاعدة وداعش والنصرة وحزب الله وبوكو حرام لإشغال العالم بهذا العدو الفضائي (الموهوم) فحصل تعصب Discrimination، أي تعامل تفاضلي مصنف على أسس جائرة وغير منصفة، متضمناً مشاعر ومواقف سلبية تجاه المسلمين كمجتمع وليس كفرد لم تسبقه معرفة ذاتية أو اجتماعية. أعني موقف عاطفي يتضمن حكماً خاطئاً

وشاملاً على الفكر التفاضلي كاشفاً موقفاً باطنياً منطوياً على الدافع النفسي – الذاتي يصم الآخر بوصمة سلبية ويتم التعامل معه على هذا الأساس من دون امتلاك برهان أو سند، وهذا يعني تحيزاً متعصباً. مع ذلك هناك تحيز غير متعصب يحدث عندما تكون مصلحة الرأسمالي عند المسلم وقتها يتعامل معه متجاوزاً تعصبه، وقد يكون هناك تعصب غير منحاز عندما يكون للرأسمالي لديه موقف معاد للمسلم لكنه لا يتقرب منه ولا يقيم علاقة معه. في الوقت نفسه هناك تعصب متفاعل مع التحيز يحدث عندما يتعامل الرأسمالي مع الآخر غير المسلم، عندها، يعمد الأول على إبقاء المسلم في أدنى مستوى من التعامل والتفاعل والتبادل لكي يبقيه في مرحلة التبعية.

وفي هذا الموضوع نستعين بفريد هاليداي في تقديمه لفضيحة (رهاب الإسلام) موضحاً هذا النوع من الفضائح التي يفتعلها المعسكر الرأسمالي الذي وجد المسلمين هدفاً ليكونوا ضحاياه في ممارسة نفوذه وتفوقه الكوني، بعدما قضى على المعسكر الشيوعي. إنها فضيحة تتطلب من الباحثين الاجتماعيين دراسة المشكلات الإرهابية المفتعلة في عصرنا هذا من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل وإيران وما ينجم عنها من تهجير وقتل وتدمير وتنشيط للتهريب البشري والبغاء والاتجار بالنساء والأطفال وسواها.

فقد الغرب منذ نهاية الحرب الباردة عدواً كان يجده في الشيوعية فعمل على اختراع عدو آخر هو الإسلام وتَوَلَّدَ نتيجة لذلك العداء للإسلام والمسلمين أو ما يعرف اليوم بـ(رهاب الإسلام). مصطلح (رهاب الإسلام) (الإسلامفوبيا) تم التعبير عنه واستخدامه بصفة مغلوطة (من وسائل الإعلام) واعتمدته الحكومات وقوات الشرطة كمصطلح ذي دلالة قانونية. وقد روجت لهذا المصطلح في أوائل التسعينيات مجموعات إسلامية مقيمة في المجتمعات الغربية (أوروبا وأمريكا) سعياً وراء اكتساب الشرعية لمواقفها الاجتماعية في مواجهة المجتمع غير المسلم، الذي تعيش فيه ولطروحاتها الإيديولوجية في مواجهة طوائفها المسلمة في البلدان التي تتحدّر منها، والعداء للإسلام كدين، الذي كان شائعاً في القرون الماضية نادر نسبياً الآن. وهناك كتب قليلة

معروضة للبيع تزعم أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم كان نبياً مزيفاً أو يبني مزاعم مزيفة ويستهدف الأذى الحالي للمسلمين كشعب ويجب ان يُعّرف بدقة على انه (عداء للمسلمين) anti – Muslimism وليس (رهاب الإسلام) islamophobia فـ (الإسلام) ليس بديلاً سياسياً أو اجتماعياً للديموقراطيات الليبرالية الغربية على غرار الدور الذي كانت تضطلع به الشيوعية، ولا هو يمثل تهديداً عسكرياً استراتيجياً، كما فعل الاتحاد السوفياتي، الذي كان يملك 40 ألف رأس نووي وملايين عدة من الجنود تحت السلاح في أوروبا. [هاليداي. فريد. 2010. ص. 62]

ت – غزو العراق واحتلاله

طبخة دسمة وجديدة واستراتيجية طبختها الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية لتسويغ غزوها واحتلالها للعراق تضمنت العديد من التلفيقات والافتراءات والأكاذيب من أجل خداع الشعب الأمريكي في حربها مع العراق وهي:

1 – أن للعراق علاقة بالإرهاب والقاعدة.

2 – مساعدة العراق لمجموعات إرهابية في تقديمه لها أسلحة الدمار الشامل من أجل استخدامها للهجوم على الولايات المتحدة.

3 – امتلاك العراق أسلحة كيمياوية.

4 – اتهـام صدام حسين بمحاولة اغتيال والد بوش في الكويت في العام 1993 .

5 – لدى العراق مصانع تحت الأرض لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

6 – جلب الديمقراطية للعراقيين المحرومين منها وتحريرهم من النظام لشمولي.

هذه الادعاءات التي أعلنها للعالم الحكومة الأمريكية في غزوها واحتلالها للعراق. أما الحقائق المستترة لها فتنطوي على ما يأتي:

1 – استخدام العراق قاعدة لانطلاقها في إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط.

2 – لإرساء مصالح استراتيجية واسعة النطاق لها في منطقة الشرق الأوسط.

3 – الهيمنة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

4 – غلق جميع منافذ الطرق التي يسلكها المنافسون لها في العالم من أجل بناء امبراطورية بترولية لها في العالم.

ومن أجل تفصيل هذه الفضيحة المصّنعْة في كل مكوناتها نقدم دقائقها، كما يأتي:

الغزو الأمريكي للعراق أو حرب الخليج الثالثة (حرب العراق أو احتلال العراق أو حرب تحرير العراق أو عملية حرية العراق) هذه بعض من أسماء كثيرة استعملت لوصف العمليات العسكرية التي وقعت في العراق سنة 2003، استمرت من 19 اذار/مارس الى 1 أيار/مايو 2003، والتي أدت إلى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية العراق عسكريا وبمساعدة دول أخرى مثل بريطانيا وأستراليا وبعض الدول المتحالفة مع أمريكا حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قانونه المرقم 1483 في 2003، وانتهت الحرب بسيطرة الولايات المتحدة على بغداد.

ومن الأسماء الأخرى التي أطلقت على هذا الصراع هي "حرب العراق" وحرب الخليج الثالثة و"عملية تحرير العراق" وأطلق المناهضون لهذه الحرب تسمية "حرب بوش" على هذا الصراع أو حرب احتلال العراق.

وبدأت قوات الائتلاف عملية غزو العراق في 20 مارس 2003م، بقياده الولايات المتحدة الأمريكية وأطلقت عليه تسمية ائتلاف الراغبين وكان هذا الائتلاف يختلف اختلافاً كبيراً عن الائتلاف الذي خاض حرب الخليج الثانية

لأنه كان ائتلافاً صعب التشكيل واعتمد على وجود جبهات داخلية في العراق متمثلة في الشيعة في جنوب العراق بزعامة رجال الدين والأكراد في الشمال بزعامة جلال طالباني ومسعود برزاني. وشكلت القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية نسبة 98% من هذا الائتلاف.

ولقد تسببت هذه الحرب بأكبر خسائر بشرية في المدنيين في تاريخ العراق وتاريخ الجيش الأمريكي منذ عقود عدة. وانتهت الحرب رسميا في 15 ديسمبر 2011، بإنزال العلم الأمريكي في بغداد وغادر آخر جندي أمريكي العراق في 18 ديسمبر 2011. وحسب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير مهمة التحالف "تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ووضع حد للدعم الذي يقدمه صدام حسين إلى الإرهاب وتحرير الشعب العراقي". ويسلى كلارك القائد الأعلى السابق لقوات حلف الناتو ورئيس هيئة الأركان المشتركة مدير الاستراتيجية والسياسة يصف في كتابه الصادر في العام 2003 بعنوان (الحروب الحديثة) محادثته مع ضابط عسكري في البنتاجون بعد وقت قصير من هجمات 11 سبتمبر/ أيلول خطة للهجوم على سبع دول شرق أوسطية في الأعوام الخمسة الماضية: "عدت إلى البنتاجون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، وهو أحد كبار ضباط الأركان العسكريين. قال: "لا نزال على مسارنا في الحرب ضد العراق ولكن هناك المزيد وهذا ما تجري مناقشته كجزء من خطة حملة مدتها خمس سنوات مشيراً إلى أن هناك ما مجموعه سبعة بلدان بدءا بالعراق ثم سورية ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان"..

وهذه نقطة أخرى تضع المزيد من التأكيد على أثر هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001، والدور الذي لعبته في تغيير هذه الحسابات الاستراتيجية الامريكية وارتفاع الحرية. عندها تم تخلف العراق عن اتخاذ "فرصة اخيرة" لنزع اسلحته المزعومة النووية والكيميائية والبيولوجية التي دعا المسؤولون الامريكيون والبريطانيون إلى نزعها بنحو فورى لأنها يحتمل أن تهدد السلم العالمي.

في كانون الثاني/ يناير 2003 أظهر استفتاء شبكة سي بي اس التليفزيونية، أن 64% من الأمريكيين وافق على القيام بعمل عسكري ضد العراق، لكن 63% يريدون من بوش اللجوء إلى إيجاد حل دبلوماسي بدلاً من الذهاب إلى الحرب، و62% يعتقدون أن خطر الإرهاب ضد الولايات المتحدة بسبب الحرب. غزو العراق واجه معارضة شديدة من بعض حلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك حكومات ألمانيا وفرنسا ونيوزيلندا، محتجين بأنه لا يوجد أي دليل على وجود أسلحة دمار شامل في العراق وأن غزو البلاد لم يكن مسوغاً في سياق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في 12 شباط/ فبراير 2003. وفى 15 شباط/ فبراير 2003، أي قبل شهر من الغزو، كانت هناك احتجاجات عالمية ضد الحرب على العراق، بما في ذلك حشد من ثلاثة ملايين شخص في روما، وهي المذكورة في كتاب غينيس للأرقام القياسية بصفتها أكبر مسيرة مناهضة للحرب. الفرنسي دومينيك Reynié الأكاديمية، المدة من 3 كانون الثاني/ يناير إلى 12 نيسان/ أبريل 2003، 36 مليون شخص في جميع أنحاء العالم شارك فيما يقارب 3000 احتجاج ضد الحرب على العراق.

بدأ الغزو في 20 آذار/مارس 2003 وسبق ذلك غارة جوية على القصر الرئاسي في بغداد في 19 آذار/مارس، إذ شنت قوات التحالف، فى اليوم التالي، عملية توغل في محافظة البصرة من حشود كانت قريبة من الحدود العراقية – الكويتية. بينما شنت القوات الخاصة غارة هجومية برمائية من الخليج لتأمين البصرة والمناطق المحيطة التي فيها حقول البترول. وفى 26 اذار/ مارس، الكتيبة 173 المحمولة جواً انزلت بالمظلات قرب مدينة كركوك الشمالية حيث انضمت الى قوات المتمردين الأكراد وخاضت العديد من الاجراءات ضد الجيش العراقي لتثبيت الجزء الشمالي من البلاد.

احتلال العراق

قدمت الإدارة الأمريكية قبل سقوط النظام السابق في بغداد في 9 أبريل 2003 وأثناءه وبعده مجموعة من التسويغات لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بشرعية الحرب ويمكن تلخيص هذه المسوغات بالآتي:

1 – استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان التفتيش عن الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق. من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت موعداً نهائياً لبدء العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تمارس أعمالها في العراق.

2 – استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع "أسلحة دمار شامل" وامتلاكها وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق 19 قراراً للأمم المتحدة بشأن إعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها من "أسلحة الدمار الشامل". من الجدير بالذكر أنه لم يتم حتى هذا اليوم العثور على أية "أسلحة دمار شامل" في العراق، بل أن نتائج مفتشي الأسلحة أكدت عدم امتلاك العراق أسلحة دمار شامل نهائياً.

3 – امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين علاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "إرهابية" أخرى تشكل خطراً على أمن العالم واستقراره، وهو ادعاء لم يثبت باي دليل لاستحالة وجود قواسم فكرية وعقائدية تجمع تنظيم القاعدة بنظام الحكم العراقي العلماني.

4 – نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولو بالقوة العسكرية وتغيير أنظمة الحكم الرسمية للدول.

قبل انتخاب جورج دبليو. بوش كرئيس للولايات المتحدة كتب ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفويتز مذكرة تحت عنوان "إعادة بناء القدرات الدفاعية للولايات المتحدة" في سبتمبر 2000، أي قبل عام من أحداث سبتمبر 2001، وورد في هذه المذكرة ما معناه أنه على الرغم من الخلافات مع نظام صدام حسين، والذي يستدعي وجوداً أمريكيا في منطقة الخليج العربي إلا أن

أهمية التواجد الأمريكي في المنطقة وأسبابه تفوق سبب وجود صدام حسين في السلطة.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والنجاح النسبي الذي حققه الغزو الأمريكي لأفغانستان تصورت الإدارة الأمريكية أن لديها التسويغات العسكرية والدعم الدولي الكافيين لإزالة مصادر الخطر على "أمن العالم واستقراره" في منطقة الشرق الأوسط وأصبح واضحاً منذ أواخر العام 2001 أن الإدارة الأمريكية مصممة على الإطاحة بحكومة صدام حسين.

تسويغات الحرب حسب مناهضيها

تعرضت التسويغات التي قدمتها الإدارة الأمريكية إلى انتقادات واسعة النطاق بدءاً من الرأي العام الأمريكي إلى الرأي العام العالمي وانتهاءً بصفوف بعض المعارضين لحكم صدام حسين ويمكن تلخيص هذه التسويغات بالآتي:

1 – الهيمنة على سوق النفط العالمية ودعم الدولار الأمريكي إذ اتخذ صدام حسين قراراً في العام 2000 باستعمال عملة اليورو كعملة وحيدة لشراء النفط العراقي.

2 – ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها بصفة غير مباشرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم.

3 – المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمال وشركات الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة.

4 – دعم واستمرار الشعبية التي حظي بها الحزب الجمهوري الأمريكي ابان احداث سبتمبر 2001 بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.

5 – تطبيق ما ورد في مذكرة تشيني – رامسفيلد – ولفوتز، التي كتبت عام 2000 والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

6 – انتقام شخصي لجورج بوش الابن من صدام حسين لضلوعهِ في محاولة اغتيال والدهِ بوش في الكويت في العام 1993 .

7 - إنجاز المهمة التي لم يكملها والد جورج بوش في حرب الخليج الثانية.

أسلحة الدمار الشامل

كان تسويغ امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل (السلاح النووي) من أبرز وأهم التسويغات التي حاولت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كولن باول ترويجها في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. قبل وقوع الحرب صرح كبير مفتشي الأسلحة في العراق هانز بليكس أن فريقه لم يعثر على أسلحة نووية وكيمياوية وبيولوجية ولكنه عثر على صواريخ يفوق مداها المدى المقرر في قرار الأمم المتحدة (150 كم) المرقم 687 في العام 1991 وكان العراق يطلق على هذه الصواريخ اسم صواريخ الصمود. ووافق صدام حسين، في محاولة منه لتفادي الصراع، على أن يدمرها فريق هانز بليكس.

بعد سقوط بغداد أرسل الرئيس الأمريكي فريق تفتيش برئاسة ديفد كي الذي كتب تقريراً سلمه إلى الرئيس الأمريكي في 3 أكتوبر 2003 نص فيه أنه " لم يتم العثور، لحد الآن، على أي أثر لأسلحة دمار شامل عراقية" وأضاف ديفد كي في استجوابه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أن " بتصوري نحن جعلنا الوضع في العراق أخطر مما كان عليه قبل الحرب، وفي يونيو 2004 وفي سابقة نادرة الحدوث أن ينتقد رئيس أمريكي سابق رئيسا أمريكياً حالياً، قال بيل كلنتون في مقابلة له نشرت في مجلة تايمز Time Magazine أنه كان من الأفضل التريُّث في بدء الحملة العسكرية لحين إكمال فريق هانز بليكس مهماته في العراق. ولكن جورج بوش قال في 2 أغسطس 2004 "حتى لو كنت أعرف قبل الحرب ما أعرفه الآن من عدم وجود أسلحة محظورة في العراق فإني كنت سأدخل العراق". في 12 يناير 2005 تم حل فرقة التفتيش التي شكلها بوش بعد فشلها في العثور على أسلحة محظورة.

العلاقة بين صدام حسين وأسامة بن لادن

وصل الأمر ببعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية من استعمالهم هذا التسويغ إلى حد توجيه التهمة إلى صدام حسين بضلوعه في أحداث 11 سبتمبر. استندت هذه الاتهامات على مزاعم أن 6 من منفذي أحداث 11 سبتمبر ومن ضمنهم محمد عطا التقوا، مرات عدة، أفراداً في المخابرات العراقية في أحد الدول الأوروبية، وان هناك معسكرا لتنظيم القاعدة في منطقة سلمان باك جنوب العاصمة بغداد ويعتقد أن وكالة المخابرات الأمريكية استندت في هذه المزاعم على أقوال عراقيين نزحوا إلى الغرب وكانوا منتمين إلى حزب المؤتمر الوطني العراقي المعارض بزعامة أحمد الجلبي. في 29 يوليو 2004 صدر تقرير عن هيئة شكلها مجلس الشيوخ لتقصي حقيقة الأمر نص على أنه بعد جهود حثيثة من الهيئة لم يتم التوصل إلى دليل ملموس على ارتباط صدام حسين بتنظيم القاعدة وفي سبتمبر 2005 نفى كولن باول وجود أي علاقة بين الطرفين.

ظهرت فيما بعد أسماء محددة للمصادر، التي زُعم ان وكالة المخابرات الأمريكية استعملتها في الجزم بهذه العلاقة ومنها:

أ – أحد مساعدي أحمد الجلبي، الذي كان يسمى بالاسم السري الكرة المنحنية.

ب – ابن الشيخ الليبي أحد قياديي القاعدة الذي تم أسره وقدم معلومات عن ارتباط حكومة العراق مع تنظيم القاعدة إلا أنه تراجع عن أقواله فيما بعد وصرح ان معلوماته الأولية كانت خاطئة.

ت – محمد منصور شهاب، مهرب أسلحة زعم عند إلقاء القبض عليه في أحد صفقات بيعه أسلحة غير قانونية أنه هرّب السلاح من العراق إلى تنظيم القاعدة.

ث – عباس الجنابي، لاجئ سياسي عراقي يعيش في المملكة المتحدة كان معاونا شخصيا لعدي صدام حسين الذي زعم ان هناك معسكراً لتدريب أعضاء منظمة القاعدة في منطقة سلمان باك قرب العاصمة بغداد ولكن بعد

سقوط بغداد تم اكتشاف ان المكان المذكور كان مجمعا للفلسطينيين الساكنين في العراق.

شرعية الحرب من وجهة نظر قانونية

عارض الكثيرون حملة غزو العراق 2003 لكونها، برأيهم، تخالف القوانين الدولية. قبيل بدء الحملة العسكرية حاولت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ولكن هذه المحاولات فشلت. نظمت الولايات المتحدة تقريراً لمجلس الأمن واستندت في هذا التقرير على معلومات قدمتها وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية MI6 تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، في وقت نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصفة متكررة، وفي 12 يناير 2005 حلت الولايات المتحدة فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي أثر لأسلحة الدمار الشامل.

استنادا لدستور الولايات المتحدة لا يمتلك الرئيس صلاحية إعلان الحرب وأن هذا الأمر هو من صلاحيات الكونغرس الأمريكي ولكن حسب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي للعام 1973 War Powers Resolution of يمكن لرئيس الولايات المتحدة إرسال الجيوش إلى دولة أجنبية لمدة 60 إلى 90 يوما من دون الرجوع إلى الكونغرس. في 3 أكتوبر 2003 حصل جورج بوش على موافقة الكونغرس بعد خلافات عديدة من أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي.

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1441 الذي دعا إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق وفي حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فأنه سيتحمل "عواقب وخيمة". لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم 1441 وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة أن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة

العسكرية. ومن الجدير بالذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح، بعد سقوط بغداد، أن الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة.

عند صدور القرار أعلنت كل من روسيا والصين وفرنسا وهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن القرار 1441 لا يعطي الصلاحية باستعمال القوة ضد العراق وكان هذا الموقف هو الموقف الأمريكي والبريطاني نفسه في بداية الأمر ولكن موقف الولايات المتحدة تغير، بعد ذلك، ويعتقد بعض المراقبين ان الولايات المتحدة كانت مصممة على استهداف العراق عسكريا بغض النظر عن إجماع الأمم المتحدة وان لجوءها إلى الأمم المتحدة كان محاولة لكسب شرعية دولية للحرب على غرار حرب الخليج الثانية. كانت المملكة المتحدة وحتى أيام قبل بدء الحملة العسكرية تحاول الحصول على قرار دولي صريح ومن دون غموض يشرع استخدام القوة على عكس الإدارة الأمريكية التي بدت قبل أيام من بدء الحملة غير مبالية كثيراً بالحصول على إجماع دولي ويرجع هذا إلى الاختلاف الشاسع في وجهتي نظر الشارع البريطاني والأمريكي تجاه الحرب، فعلى عكس الشارع الأمريكي الذي كان أغلبه لا يمانع العمل العسكري لقي طوني بلير معارضة شديدة من الشارع البريطاني وحتى في صفوف حزبه حزب العمال.

يرى الكثيرون أن الحملة العسكرية كانت مخالفة للبند الرابع من المادة الثانية للقوانين الدولية والتي تنص على أنه "لا يحق لدولة عضو في الأمم المتحدة من تهديد أو استعمال القوة ضد دولة ذات سيادة لأغراض غير أغراض الدفاع عن النفس. ومن الجدير بالذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح، بعد سقوط بغداد، أن الغزو كان منافيا لدستور الأمم المتحدة *[7] وكان هذا مطابقاً لرأي السكرتير السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي وفي 28 أبريل 2005 أصدر وزير العدل البريطاني مذكرة نصت على أن أي حملة عسكرية هدفها تغيير نظام سياسي هو عمل غير مشروع.

الدول الداعمة والدول المناهضة

استطاعت الولايات المتحدة الحصول على التأييد لحملتها لغزو العراق من 49 دولة، وكان هذا الائتلاف يعرف بـ"ائتلاف الراغبين". ولكن هذا الائتلاف لم يكن قوياً كائتلاف حرب الخليج الثانية، إذ كانت نسبة 98% من القوات العسكرية هي قوات أمريكية وبريطانية. وصل العدد الإجمالي لجنود الائتلاف 300،884 وكانوا موزعين كالآتي:

الولايات المتحدة الأمريكية 250.000 (83%)

المملكة المتحدة 45،000 (15%)

كوريا الجنوبية 3،500 (1.1%)

أستراليا 2،000 (0.6%)

الدانمارك 200 (0.06%)

بولندا 184 (0.06%)

أسهمت 10 دول أخرى بأعداد صغيرة من قوى "غير قتالية". وكان هناك دعم ضئيل من الرأي العام في معظم الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال في إسبانيا أظهرت استطلاعات الراي أن 90% من الأسبان لا يؤيدون الحرب.

بدأت تظاهرات عالمية مناهضة للحرب في معظم الدول العربية، بالإضافة إلى كندا وبلجيكا وروسيا وفرنسا والصين وألمانيا وسويسرا والفاتيكان والهند وإندونيسيا وماليزيا والبرازيل والمكسيك. أعلن وزير الخارجية السعودية أن السعودية لن تسمح باستخدام قواعدها للهجوم على العراق ورفض البرلمان التركي الشيء نفسه وأعربت الجامعة العربية ودول الاتحاد الأفريقي معارضتها لغزو العراق.

قبل بدء الغزو

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية في العام 1991 استمرت العلاقات المتوترة بين العراق من جهة، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة من جهة أخرى، وبدأ الائتلاف القوي الذي اخرج الجيش العراقي من الكويت بالتصدع ولم يكن من السهولة إصدار قرارات ضد العراق في مجلس الأمن بالإجماع كما كان الحال في العام 1991. في أثناء ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلنتون استمرت الطائرات الأمريكية في مراقبتها لمنطقة حظر الطيران واصدرت الإدارة الأمريكية في أكتوبر 1998 "قانون تحرير العراق" الذي كان عبارة عن منح 97 مليون دولار لقوى "المعارضة الديمقراطية العراقية" وكان بيل كلينتون متفقاً مع رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير على أن أي عملية عسكرية واسعة النطاق سوف تكون غير مسوغة في تلك الظروف، وعند مجيء الحزب الجمهوري الأمريكي إلى البيت الأبيض دعمت وزارة الدفاع ووكالة المخابرات الأمريكية أحمد الجلبي وحزبه المؤتمر الوطني العراقي.

بعد أحداث سبتمبر وإدراج اسم العراق في "محور الشر" بدأت الجهود الدبلوماسية الأمريكية بالتحرك للإطاحة بحكومة صدام حسين.

بداية العمليات المسلحة

في 20 مارس 2003 وفي الساعة 02:30 بتوقيت جرنتش، أي بعد انقضاء 90 دقيقة على المهلة التي اعطاها جورج بوش لصدام حسين ونجليه لمغادرة العراق، سمع دوي انفجارات في بغداد وبعد 45 دقيقة صرح الرئيس الأمريكي أنه أصدر أوامره لتوجيه "ضربة الفرصة" التي علم، فيما بعد، أنها كانت ضربة استهدفت منزلا كان يعتقد أن صدام حسين موجود فيه.

اعتمدت قيادات الجيش الأمريكي على عنصر المفاجأة فكان التوقع السائد هو أن تسبق الحملة البرية حملة جوية كما حدث في حرب الخليج الثانية فكان عنصر المفاجأة هنا هو البدء بالحملتين في آن واحد وبصفة سريعة جدا أطلقت عليها تسمية "الصدمة والترويع" Shock and Awe وكان الاعتقاد السائد

لدى الجيش الأمريكي أنه باستهداف القيادة العراقية والقضاء عليها فان الشعب العراقي سوف ينضم إلى الحملة وسوف يتم تحقيق الهدف بأقل الخسائر الممكنة.

كان الغزو سريعا بالفعل فبعد نحو ثلاثة أسابيع سقطت الحكومة العراقية وخوفا من تكرار ما حدث في حرب الخليج الثانية من إشعال للنيران في حقول النفط أحكمت القوات البريطانية سيطرتها على حقول نفط الرميلة وام قصر والفاو بمساعدة القوات الأسترالية. توغلت الدبابات الأمريكية في الصحراء العراقية متجاوزة المدن الرئيسة في طريقها تجنبا منها لحرب المدن. في 27 مارس 2003 أبطأت العواصف الرملية التقدم السريع للقوات الأمريكية وواجهت القوات الأمريكية مقاومة شرسة من الجيش العراقي بالقرب من منطقة الكفل الواقعة قرب النجف والكوفة وفي أثناء هذه الأحداث في وسط العراق وبعد أن تصور جميع المراقبين أن الجنوب العراقي أصبح تحت سيطرة القوات البريطانية نقلت شاشات التلفزيون مشاهد لمقاومة شرسة في أقصى الجنوب قرب ميناء ام قصر وتم أيضا إطلاق صاروخ من تلك المنطقة على الأراضي الكويتية.

حاصرت القوات البريطانية مدينة البصرة لأسبوعين قبل أن تستطيع اقتحامها حيث كان التعويل على أن الحصار كفيل بإضعاف معنويات الجيش وفدائيي صدام مما سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث انتفاضة جماهيرية من سكان المدينة لكن هذا التعويل لم يكن مثمراً واستطاعت القوات البريطانية اقتحام المدينة بعد معركة عنيفة بالدبابات اعتبرت أعنف معركة خاضتها القوات المدرعة البريطانية منذ الحرب العالمية الثانية وتمت السيطرة على البصرة في 27 مارس بعد تدمير 14 دبابة عراقية. في 9 أبريل انهارت القوات العراقية في مدينة العمارة.

في هذه الأثناء وفي شمال العراق قامت مجموعة من القوات الخاصة الأمريكية بإنزال بالمظلات في شمال العراق لان البرلمان التركي لم يسمح

باستعمال الأراضي التركية لدخول العراق ودكت هذه القوات الخاصة واسناد من القوة الجوية الأمريكية، بدعم معلوماتي من الأحزاب الكردية، معاقل حزب أنصار الإسلام.

احتلال بغداد

بعد ثلاثة اسابيع من بداية الحملة بدأت القوات الأمريكية تحركها نحو بغداد. كان التوقع الأولي أن تحاصر القوات المدرعة الأمريكية بغداد وتقوم بحرب شوارع في بغداد بإسناد من القوة الجوية الأمريكية. في 5 أبريل 2003 شنت مجموعة من المدرعات الأمريكية وعددها 29 دبابة و14 مدرعة نوع برادلي (Bradley Armored Fighting Vehicles) هجوماً على مطار بغداد الدولي وقوبلت هذه القوة بمقاومة شديدة من وحدات الجيش العراقي التي كانت تدافع عن المطار وقوبلت القوة الأمريكية بعدد من العمليات الانتحارية ومنها عمليتان قامت بهما سيدتان عراقيتان كانتا قد اعلنتا عزمهما تنفيذ أحد العمليات الاستشهادية من على شاشة التلفاز العراقي.

في 7 أبريل 2003 شنت قوة مدرعة أخرى هجوماً على القصر الجمهوري واستطاعت تثبيت موطئ قدم لها في القصر وبعد ساعات من هذا حدث انهيار كامل لمقاومة الجيش العراقي ولا تزال تفاصيل معركة المطار وانهيار مقاومة الجيش غير معروفة حتى الآن. ولكن المزاعم التي لها صدى قوي تقول ان قيادات الجيش الأمريكي تمكنت من ابرام صفقات مع بعض قيادات الجيش العراقي الذي اضمحل فجأة بعد أن كان الجميع يتوقعون معارك عنيفة في شوارع بغداد.

في 9 أبريل 2003 اعلنت القوات الأمريكية بسط سيطرتها على معظم المناطق ونقلت وكالات الأنباء مشاهد لحشد صغير يحاولون الإطاحة بتمثال للرئيس العراقي صدام حسين في وسط ساحة أمام فندق الشيراتون، والتي قاموا بها بمساعدة من ناقلة دبابات أمريكية ووضع المارينز العلم الأمريكي على

وجه التمثال ليستبدلوه بعلم عراقي فيما بعد، بعد أن أدركوا ان للأمر رموزا ومعاني قد تثير المشكلات. ومن الجدير بالذكر ان أحد المحطات الفضائية العربية كانت قد بثت لاحقا لقطات للرئيس السابق صدام حسين وهو يتجول في أحد مناطق بغداد في نفس يوم سقوط التمثال الذي أصبح أحد المشاهد العالقة في ذاكرة الكثيرين.

تولى القائد العسكري الأمريكي تومي فرانكس قيادة العراق في تلك المدة بصفته القائد العام للقوات الأمريكية وفي مايو 2003 استقال فرانكس وصرح في أحد المقابلات مع صحيفة الدفاع الأسبوعي Defense Week انه تم بالفعل دفع مبالغ لقيادات الجيش العراقي أثناء الحملة الأمريكية وحصار بغداد للتخلي عن مراكزهم القيادية في الجيش. بعد سقوط بغداد في 9 أبريل 2003، دخلت القوات الأمريكية مدينة كركوك في 10 أبريل، ودخلت تكريت في 15 أبريل 2003.

العراق بعد سقوط بغداد

بعد سقوط بغداد في 9 أبريل 2003 بدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في بغداد وبعض المدن الأخرى وقد نقلت هذه العمليات للعالم كله عبر شاشات التلفاز حيث قام الجيش الأمريكي بحماية مباني وزارتي النفط والداخلية فقط ومن ضمنها المخابرات العراقية وبقيت المؤسسات الأخرى كالبنوك ومشاجب الأسلحة والمنشآت النووية والمستشفيات من دون أي حماية وعزت قيادات الجيش الأمريكي ذلك إلى عدم توفر العدد الكافي لجنودها لحماية المواقع الأخرى.

من الأماكن التي تعرضت إلى النهب والسلب وتركت جروحاً عميقة في ذاكرة العراقيين وجميع العالم هو سرقه المتحف الوطني العراقي حيث سرق من المتحف 170،000 قطعة أثرية وكانت بعض هذه القطع من الضخامة في

الحجم ما يستحيل سرقته من أفراد عاديين وبرزت شكوك على أن تكون هذه السرقة بالذات منظمة. استدعت القوات الأمريكية مكتب التحقيقات الفيدرالي ليساعد في إعادة التاريخ العراقي المسروق.

ومن السرقات التي حصلت وكان لها دورا بارزا في الأوضاع السياسية في العراق بعد 9 أبريل 2003 هي سرقة آلاف الأطنان من الذخيرة الحربية من معسكرات الجيش العراقي وسرقة مركز للأبحاث النووية في التويثة والتي كانت تحتوي على 100 طن من اليورانيوم إذ نقلت شاحنات محتويات هذا المركز إلى جهات مجهولة.

صرحت زينب بحراني أستاذة الأثار الشرقية القديمة في جامعة كولومبيا الأمريكية Columbia University أن المروحيات التي هبطت على مدينة بابل الأثرية وأزالت طبقات من التربة الأثرية في الموقع وقد تهدم (حسب تصريح زينب بحراني التي زارت الموقع) سقف معبد نابو ونيما اللذين يرجعان إلى 6000 سنة قبل الميلاد نتيجة لحركة الطائرات المروحية.

الخسائر البشرية

هذه الإحصاءات مستندة على (Lancet survey of mortality before and after the 2003 invasion of Iraq)

هذه أرقام حسب إحصاءات 08 نيسان أبريل 2007

- القتلى من المدنيين العراقيين الذين ثبتت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة 90,149 [13] 2008
- القتلى من المدنيين العراقيين من دون وثائق شهادة الوفاة: 47،016 الى 52،142(95% نسبة الدقة)
- القتلى من القوات الأمريكية: 4000
- الجرحى من القوات الأمريكية: 24314

- القتلى من القوات الأخرى: المملكة المتحدة (140)، إيطاليا (33)، أوكرانيا (18)، بولندا (17)، بلغاريا (13)، إسبانيا (11)، دانمارك (6)، أستراليا (2)

اشارت دراسة مسحية اجرتها مجلة لانسيت الطبية البريطانية المرموقة إلى أن 655000 عراقي قتلوا منذ بداية الغزو الأمريكي في 19 اذار/ مارس 2003 وحتى 11 تشرين ثاني أكتوبر 2006

قالت الأمم المتحدة أن نحو 34000 عراقي قتلوا خلال العام 2006 فقط

تقرير لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي

ذكر موقع محيط للأخبار في نشرته الصادرة يوم السبت الواقع في السابع من حزيران 2008 أن لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي أقرت، في سابقة هي الأولى من نوعها، تقريراً مكتوباً يوجه اللوم بنحو مباشر إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش وإدارته بتهمة إساءة استخدام المعلومات الاستخباراتية لتسويغ حرب العراق. وقد تم تمرير التقرير بلجنة الاستخبارات التي انعقدت برئاسة السيناتور الديمقراطي جونو روكفلر بتصويت 10 أعضاء بالموافقة مقابل 5 حيث لوحظ انضمام عضوين جمهوريين بارزين إلى الديمقراطيين في الموافقة وهم السيناتور تشارك هيجل والسيناتور أوليفياسنو.

وكانت سطور التقرير الاستخباراتي السنوي للكونجرس، وهو في الواقع عبارة عن تقريرين، قد أكدت خداع إدارة بوش للشعب الأمريكي حين تحدثت عن اتصالات بين نظام صدام حسين وتنظيم القاعدة، وكذلك لم ينقل صانعو السياسات بدقة التقييمات الاستخبارية الحقيقية حول حقيقة اتصال الرئيس العراقي بالقاعدة لتترك الانطباع لدى الرأي العام، أن هذه الاتصالات أسفرت عن تعاون كبير بين العراق لتعضيد تنظيم القاعدة.

واتهم التقرير وكذلك السيناتور روكفلر مسؤولين كباراً في إدارة بوش لاسيما البيت الأبيض الذي استغل صلاحياته من أجل نشر ما يريده فقط من

تقرير الاستخبارات لتهيئة التأييد لدخول الحرب في الوقت الذي ناقش مسؤولون كبار معلومات وتقارير استخباراتية سرية في العلن بغرض تأييد أهداف إدارة بوش نحو الحرب ومنعوا الرأي العام من الاطلاع على معلومات مهمة لأنها لا تتماشى مع ما تقوله وترده إدارة بوش.

وأكد الجزء الأول من التقرير أن تصريحات بوش وإدارته للتحريض على الحرب في العراق لم تكن قائمة على معلومات استخباراتية ومن ضمنها:

أ – تصريحات وتلميحات الرئيس الأمريكي أن هناك علاقة بين العراق والإرهاب والقاعدة.

ب – تصريحات نائبه ديك تشيني التي تشير إلى وجود الاستعداد لدى صدام حسين لمنح أسلحة دمار شامل إلى مجموعات "إرهابية" تستخدمها للهجوم على الولايات المتحدة في تناقض صارخ مع ما كانت تقوله الاستخبارات الأمريكية.

ت – تصريحات بوش وتشيني المتعلقة بالموقف فيما بعد الحرب على العراق لم تكن مبنية على ما أبدته الاستخبارات الأمريكية من قلق وخوف حول الاحتمالات المتوقعة.

ث – تصريحات بوش وتشيني قبل أكتوبر 2002 بالنسبة لأسلحة العراق الكيماوية لم تكن تعكس رأي أجهزة الاستخبارات التي لم تتحقق من حقيقة وجود مثل هذه الأسلحة.

ج – تصريحات رامسفيلد من أن الحكومة العراقية لديها مصانع تحت الأرض لإنتاج أسلحة الدمار الشامل على الرغم من عدم تأكد الاستخبارات من صحة هذه المعلومات.

ح – ادعاء ديك تشيني مرات عدة وتصريحاته العلنية مراراً وتكراراً بحدوث لقاء بين محمد عطا مع أحد ضباط الاستخبارات العراقية في بلغاريا في

العام 2001 وذلك على الرغم من عدم تحقق الاستخبارات من هذه الواقعة. [http://ar.wikipedia.org] لكن بفضل المقاومة العراقية المسلحة:

1 – خسرت أمريكا ما يقارب ثلاثة تريليون دولار وهو أعلى رقم خسرته في حروبها الاستعمارية.

2 – قتل ما بين 40 – 50 ألف أمريكي داخل العراق.

3 – إصابة أكثر من مليون امريكي خدموا في العراق بأضرار نفسية وجسدية عميقة منهم أكثر من 50 ألف أصيب بعاهات نفسية وجسدية.

4 – خسارة أمريكا لصورتها كسوبرمان قادر على غزو أي مكان في العالم.

5 – انهارت امبراطورية نمر من ورق في العراق.

ولكي تحمي ماء وجهها (الحكومة الأمريكية) وتقلل من خسائرها المادية والعسكرية في العراق والتستر على تقارير أجهزتها الاستخباراتية الكاذبة والمغالطة حول امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي لم يتم العثور عليها بعد الغزو والاحتلال اتضح إن أجهزة المخابرات ادعت ذلك من أجل (تضخيم حالة التهديد) التي كانت شائعة اثناء الحرب الباردة والمستخدمة لتسويغ الأعمال العدوانية. عندها ذهبت المخابرات الامريكية لإيجاد كبش فداء تجعل منه فضيحة للتهرب من مسؤوليتها الكارثية في هزيمتها في العراق:

أ – خلق رأي عام أمريكي بالانسحاب الفوري.

ب – خلق الشرخ الطائفي والعرفي في المجتمع العراقي عبر ما يسمى بالمحاصصة الطائفية والعرقية في تشكيل حكومة تحت مراقبتها وادارتها.

ت – تحميل الاحزاب العراقية ممارسة الإرهاب والعنف.

ث – تنصيب حكومة من الحرامية على العراق.

ج – خلق عدو خارجي مصطنع لكي تمارس قوتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي الرأسمالي على العالم.

بتعبير آخر افتعلت الأجهزة الاستخباراتية هذه الاختلافات لكي تغطي على ما اقترفته وتورطت به في الفضيحة الأولى وتطمسه وكانت هذه التغطية تمثل فضيحة ثانية لكيلا يتكلم العالم بها ويشهر بغطرسة وجرائم الولايات المتحدة. وسوف نتناول سبل هذه الفضيحة الجديدة لتدفع بالفضيحة القديمة نحو عالم النسيان وعدم الحديث فيها لا من داخل أمريكا ولا من خارجها إذ ان هذا الأسلوب هو ديدن الإدارة الامريكية الموجهة من أجهزتها الاستخباراتية التي لا ترحم شعوب العالم ولا حتى شعبها.

4 / ب – سبل إنقاذ الفضيحة المستحدثة

1 – تنصيب حكومة حرامية – عميلة على العراق

نصبت الإدارة الأمريكية حكومة حرامية – عميلة على العراق لكي تشغل العراقيين الذين دفعوا ثمن غزوهم واحتلالهم من قوة أمريكية غاشمة وعدم الإشارة الى نهب خيراته واجتثاث مؤسساته الأمنية والعسكرية وتدمير البنية التحتية وقتل الالاف من جيشه ومدنيّه، جاءت الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية بمجموعة محتالين وحرامية ليحكموا البلد ويعبثوا فيه ويسرقوا ويفسدوا لكي يغطوا على الجرائم الكارثية التي احدثوها في العراق ويلهوا العراقيين بفساد هؤلاء وجرائمهم وينسوا ما فعله الامريكان بهم وببلدهم، وكانت هذه فضيحة مكملة لفضيحة الغزو والاحتلال لكن بأسلوب اخر وهو أسلوب الإشغال والإلهاء بما هو قائم من فساد يومي ومعاشي ورهاب وإرهاب وعنف وتمزيق النسيج الاجتماعي الذي مزقته سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية. فلم تنفذ الحكومة العراقية المنصبّة أي مشروع تنموي او خدمي، بل سرقت ألف مليار دولار من ثروة العراق وجعلت العراقيين ينسون ما حدث لهم أبان الغزو والاحتلال ليركزوا حديثهم وشكواهم وتذمرهم من معاناتهم من ظروف العيش والفاقة الاقتصادية والبحث عن المنافي والهجرة الخارجية والهلع من الإرهاب والخطف والقتل العشوائي وما شابه. هذه أوسخ فضيحة استخدمتها الأجهزة

الامريكية في تغطية فضائحها الاحتلالية، وللمزيد من المعلومات عن هذه الفضيحة اذهب الى "فضيحة بريمرجيت" التي ادرجناها في فصل عن فضائح جيت.

2 – تطبيق نظام المحاصصة الطائفية – السياسية في العراق

تحت ذريعة التنوع العرقي والطائفي والديني وتحت ذريعة صعوبة الاستقرار السياسي والأمني وبسبب اختلاف الفرقاء السياسيين وضمان الاستقرار السياسي بعد إسقاط نظام سياسي شمولي – فردي لجأت الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية الى تطبيق المحاصصة الطائفية منذ بداية الاحتلال الأمريكي في العام 2003 عير انشاء مجلس الحكم على أساس المحاصصة الطائفية، إذ منح الحاكم المدني بول بريمر لكل مكون حصة تتناسب مع نسبته التي يمثلها حيث خصص للشيعة 13 مقعداً وللعرب السُنّه 5 مقاعد ومثلها للكرد ومقعد واحد للتركمان ومثله للكلدان والاشوريين ليعلن بداية مرحلة جديدة لنظام الحكم المعتمد على الطائفية في توزيع المناصب ويشرع لتقسيم السلطة حسب هذه المحاصصة الطائفية. وللمعلومية ان هولندا وماليزيا والكنغو ولبنان اعتمدوا هذا النظام السياسي إنما هذا الاعتماد لم يعف هذه الدول من التناحرات الطائفية والعرقية بين الفينة والأخرى إذ شهدت لبنان ثلاثة حروب أهلية في ظل هذا النظام وبعد أكثر من اثنتي عشر عاماً على تطبيقه في العراق لم يشهد سلاماً ووئاماً اجتماعياً فيه، بل صراعات دامية يومية ذهب ضحيتها الاف العراقيين ونهبت ثروات وطنية هائلة فأضحت المحاصصة الطائفية في العراق عبارة عن (غض الطرف عن اخطائي واغض الطرف عن اخطائك)، ويتحمل المجتمع العراقي نتائج كل الأخطاء فكانت حكومة العراق عبارة عن حكومة توافقية يتم حسبها حصول الأشخاص والمكونات على مناصب على أساس الطائفة والدين والقومية بعيداً وبمعزل عن الكفاءة والخبرة والنزاهة والشفافية والوطنية.

ومن أجل إرضاء جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية تم استحداث وزارات جديدة وبدلاً من أن نشهد ترشيق الوزارات في الحكومة الجديدة تفاقم عدد الوزارات فوصل عددها الى أربعين وزارة بالإضافة الى ثلاث نواب لرئيس الجمهورية ومثلهم لرئيس مجلس الوزراء ونائباً لرئيس مجلس النواب وكل نائب له حمايات ومستشارين وموظفين مما أرهق ميزانية الدولة.

هذا هو ملخص عن مفهوم المحاصصة الطائفية والسياسية التي تم تطبيقها في العراق والتي لم تنبثق من الشارع العراقي ولا من تفكيره أو فلسفته، بل جاءت لتنفيذ مآرب أخرى تخدم مأرب الأمريكي المحتل في انقاذ ماء وجهه من ورطته التي تورط بها في غزوه واحتلاله للعراق أي انه أراد ان يستحدث عملاً لإنقاذ ورطته المفضوحة الأولى التي اسميتها (الفضيحة المتورطة) واسميت المحاصصة (سبيل الفضيحة المستنقذة والمشاغلة)، التي تقوم بمشاغلة والهاء وصرف النظر عما حصل للمجتمع العراقي من دمار وقتل وخراب ونهب وسلب وبناء قواعد عسكرية في بلده، في الوقت نفسه تكون قناة مستنقذة لما خسرته أمريكا من قتلى وجرحى وأموال صرفت على احتلالها العسكري ولكي لا تتفاقم خسائرها أكثر في العراق انسحبت منه لكي تُسكت الرأي العام الأمريكي على فشلها وخساراتها البشرية والمالية، وفي الان نفسه، تنتقم من العراقيين الذين كبدوها خسائر وحولوها الى نمر من ورق فاستحدثت نظاماً خبيثاً وماكراً في تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي وجعله يتناحر فيما بينه وهي تغذي هذا التناحر بالفتن والسلاح والمال وصرف النظر عن الفساد الذي يمارسه أعضاء الحكومة التي نصبوها، وهي حكومة حرامية فأسميت هذا العمل (سبيل الفضيحة المنقذة) للأمريكان والمشاغلة للعراقيين في إلهائهم وصرف نظرهم عن الازمات المفتعلة التي افتعلها الامريكان من فتنة طائفية في المحاصصة وما آلت اليه من آثار مدمرة للعراقيين وللعراق في الان.

وفي هذا الخصوص كتب غالب الفريحات ما يأتي:

تدعي أمريكا بعد فشل ادعاءات أسلحة الدمار الشامل لتسويغ غزو العراق واحتلاله بالديمقراطية، وكانت نسخة ديمقراطية الإدارة الأمريكية كوصفة أمريكية خاصة، لتفتيت وحدة الشعوب والقضاء على بنية تماسك المجتمعات، ليسهل القضاء عليها، من خلال عدم قدرتها على المواجهة للقوات الغازية، لأن المجتمع المفككة أوصاله لن يكون في مقدوره مواجهة القوى الامبريالية والصهيونية المدججة بالسلاح.

وصفة بريمر في المحاصصة الطائفية في تشكيلة مجلس الحكم العراقي العميل، وصفة أمريكية غير قابلة للاستخدام، الا خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ولو كانت وصفة ديمقراطية حقيقية، فكان الأولى ان يتم تطبيقها على الأرض الأمريكية، ففي الولايات المتحدة أبيض وأسود وأوروبي وأفريقي وهندي احمر وعربي وآسيوي، كما على الأرض الأمريكية مسلم ويهودي ومسيحي وسيخ... الخ.

المحاصصة الطائفية التي جاء بها بريمر في تشكيلة مجلس الحكم العميل، كانت تهدف إلى تفتيت المجتمع العراقي والقضاء عليه، ولم يكن بريمر ولا أسياده في البيت الأبيض يهتمون بالديمقراطية على ارض العراق والعراقيين، وكل غاياتهم كيف يتسنى لهم الهيمنة والسيطرة على العراق ونهب خيراته؟، وبنحو خاص ثروته النفطية، وإنهاء دوره القومي باتجاه الكيان الصهيوني.

لقد تم إذكاء روح الطائفية في المجتمع العراقي بفضل الدور الخياني لزعماء الطوائف الذين جاءوا على ظهر الدبابات الأمريكية لحكم العراق، نيابة عن الإدارة الأمريكية وتنفيذا لتعليمات الاحتلال وتحقيقا لأهدافه، وهؤلاء العملاء لم يكن يعنيهم العراق والعراقيين، ولا يؤمنون بالديمقراطية ولا يفهمون أبجدياتها، بدليل أن كل ما اتصفوا به طيلة فترة الاحتلال هو النهب والسرقة والإجرام، حتى حولوا الحياة على ارض العراق إلى جحيم في وجه أبنائه، وأصبح العراق الدولة الأولى في الفساد، ودولة فاشلة في توفير الأمن والمتطلبات الأساس لأبناء الشعب.

النظام الطائفي لن يكون نظاما ديمقراطيا، وكذلك الزعيم الطائفي لن يكون ديمقراطيا، بل على العكس، فالنظام الطائفي من ألد أعداء الديمقراطية، والزعيم الطائفي اكبر مجرم في حق الديمقراطية، لأن الطائفي يؤمن بان طائفته فوق الجميع، ومن يؤمن بان حصته من المجتمع هي فوق المجتمع، أو هو زعيم فوق كل الزعماء، لا يمكن أن ينسجم مع المبادئ الديمقراطية، التي تعني أن جميع أفراد المجتمع متساوون في الحقوق والواجبات، وليس لأحد فضل على الآخر لا في العرق ولا في الدين ولا في الطائفة، والناس سواسية في انتمائهم الوطني، وليس هناك مرجعية تعلو على مرجعية الوطن الواحد والمجتمع الواحد.

المحاصصة الطائفية في العراق أججت الصراع فيما بين زعماء الطوائف، لتحقيق مكاسب على حساب الوطن والمجتمع، وهو ما كانت أمريكا تريده، حتى يتقاتل الناس فيما بينهم، وتتفرغ هي لتحقيق أهدافها ومخططاتها، ولكنها جنت على نفسها كما جنت على حلفائها، فالمقاومة الوطنية تخصصت في قتل الغزاة وحلفائهم، من دون اعتبار لانتساب هذا العميل إلى هذه الطائفة أو تلك، كما أن زعماء الطوائف من رجال دين وسياسة، قد عروا أنفسهم أمام جماهير الشعب، التي رأت فيهم مجرمين ولصوصاً وعملاء، باعوا أنفسهم للشيطان الأمريكي، مقابل أن يحظوا بفتات من موائده، وما علموا أن فتات هذه الموائد على حساب الكرامة الشخصية والوطنية، ولكن من يبع نفسه للشيطان يسقط أي اعتبار للكرامة الشخصية والوطنية، وهو ما اتصف به كل الزعماء الذين أفرزهم الاحتلال، من رجال طوائف ورجال سياسة على ساحة العراق المحتل.

الطائفية لعنة في أي مجتمع، وهي ممارسة القتل والنهب والسرقة على حساب الوطن والمجتمع، ومن يؤمن بها لا علاقة له لا بالوطن ولا بالمجتمع، بل بمكاسب ملوثة بالفساد والدماء، وقد جاءت بها الإدارة الأمريكية الصهيونية للعراق، من أجل أن تدفع بلوثة العقل والقتل والفساد، ومثل هؤلاء لا علاقة لهم بالديمقراطية. []https://www.al-moharer.net

3 – استجلاب تنظيم إرهابي للعراق (داعش)

إنه تنظيم إرهابي مدرب أمريكياً ومسلح بأسلحة أمريكية الصنع تستخدمه السياسة الأمريكية للضغط على الأنظمة، التي تريد الضغط عليها، غايتها ومراميها إثارة التهديد والخوف داخل المجتمع الأمريكي لتسويغ التوسع غير المسبوق للتجسس على المواطن الأمريكي وكذريعة للتقسيم والغزو العسكري للشرق الأوسط الغني بالنفط، وكأداة لحماية ما تبقى من الدكتاتوريات العربية في مواجهة ما يسمى بالأعداء ولا سيما روسيا وإيران، وتغطية هزيمتها الشنعاء في العراق التي حققها أحرار العراق ضد الاحتلال (أي المقاومة الوطنية العراقية) وفضيحة كذبها على الأمريكان والعالم بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل ومتعاون مع المنظمات الإرهابية، مهدداً بذلك الأمن القومي الأمريكي، وإرساء النظام الديمقراطي في العراق كبديل للحكم الشمولي. هذه الذرائع الكاذبة كلها جاءت لتصب في فضيحة إنقاذ أمريكا. أما النصف الثاني من هذه الفضيحة وهو "المشاغلة"، أي مشاغلة العراقيين بعد الاحتلال بداعش، الذي جلبته المخابرات الاستخباراتية إلى العراق تحت غطاء الطائفة السُنّية فأخبرت هذه الأجهزة الاستخباراتية عملاءها، الذين يحكمون العراق، الآن، والذين نصبّوهم، منذ العام 2003 بالتخلي عن الموصل والأنبار وصلاح الدين وبعض مناطق كركوك وديالى وجعل مدينة بعقوبة عاصمة لها. سؤالنا هنا هو إذا كانت داعش وطنية عراقية فلماذا لم تحارب إسرائيل؟ وإذا كانت تمثل السُنّة فلماذا لم تحارب إيران المتوغلة في المجتمع العراقي عسكرياً وأمنياً وسياسياً؟ ولماذا فتكت بالمدنيين من السُنّة في الأنبار والموصل وصلاح الدين وديالى وكركوك؟ ومن أين لها هذه الثروة الهائلة والسلاح الحديث والإمداد البشري من داخل الشرق الأوسط وخارجه؟.. هذا العمل الإجرامي الجديد والمستحدث لجأت إليه أمريكا للهيمنة على الشعب الأمريكي وعلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط وتغطية على كذبها في غزوها للعراق وتسويغ احتلالها له وبقائها فيه بعد انسحاب جيشها منه وبناء قواعد عسكرية فيه تحت غطاء مساعدة الحكومة العراقية العميلة في طرد داعش من أراضيها، واستنزاف

ثروة العراق في تسليح جيشه وتمزيق نسيجه الاجتماعي، وتعزيز الخوف لدى المواطنين الأمريكان من الخطر الخارجي المفتعل مع رمي أخطاء أجهزة المخابرات الأمريكية على الآخرين حتى لا تسيء أو تقوض هيبة الحكومة الأمريكية أمام شعوب العالم. ذلك كله يكشف الفعل القصدي والعمدي لهذه الأجهزة الاستخباراتية في التستر على أخطائها وتورطها في عملياتها الخارجية هذا على صعيد الإنقاذ.

وللمزيد من هذه المعلومة الفاضحة نشير الى ما جاء به (حسن بنشليخه) في مقالته الموسومة "كيف ولماذا خلقت أمريكا تنظيم داعش؟"، إذ يقول بن شليخه إن الولايات المتحدة عدوة الديمقراطيات في جميع دول العالم الثالث، لسبب بسيط هو أن نظامها الرأسمالي – الإمبريالي قائم على النهب والسرقة والاحتيال. وللولايات المتحدة تاريخ طويل وعصيب في خلق الجماعات الإرهابية ودعمها في بقاع العالم كلها، ولن تشكل هذه الحقيقة مفاجأة إلا للذين يشاهدون ويقرأون الأخبار ويتجاهلون قراءة التاريخ. منذ ما يعرف باسم "مبدأ مونرو"، وهو البيان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جيمس مونرو سنة 1823، وفحواه أن الولايات المتحدة لن تتدخل في شؤون العالم ولن تسمح بتدخل أوربا في الأمريكيتين. وكان الغرض من ذلك قطع الطريق على من يحاول مزاحمة أمريكا على مصالحها في المنطقة. وبدأت السياسة الأمريكية تأخذ طرقاً وأساليب عديدة، أهمها اعتماد سياسة دعم الحكومات الموالية لسياستها، وتدبير الانقلابات العسكرية ضد أي حكومة ديمقراطية ليبرالية أو يسارية. وبدأت في تنفيذ خططها الجهنمية المباشرة بمساعدة الشركات الرأسمالية وسفرائها ولاحقاً بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لكي تكون أمريكا الجنوبية حديقتها الخلفية الأمينة. فأزاحت بالقوة أو عن طريق الانقلابات العسكرية جميع الحكومات المنتخبة ديمقراطياً ونَصّبت مكانهم "جنرالات الموت" الذين تدرّبوا ولايزالون في "جامعة الأمريكيتين" School of the Americas الرائدة في مجال الإرهاب في فورت بنينغ Fort Benning في ولاية جورجيا. وحسب تقرير وزارة الخارجية الامريكية نفسها، استقطبت هذه الجامعة

الإرهابية مجرمين وقتلة من 159 دولة، تدربوا وتخرجوا فيها، وبلغ عددهم إلى حدود سنة 2010، ما يزيد على 67 ألف جنرال وصغار القتلة، الذين يتقنون فنون الإرهاب والقتل والإجرام حتى يساعدوا على تنفيذ "الهولوكوست" الأمريكي من دون توقف. أُطلق على هؤلاء اسم "فرق الموت"، وبدأ مشوار الاغتصاب المكشوف والمستمر واللامحدود لجنوب القارة الامريكية بافتعال الحروب العدوانية وسياسات الانقلابات العسكرية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا الحاضر.

وانقلبت امريكا على نفسها في عهد الحرب الباردة، وانتهكت تعهداتها بانجرافها نحو العالم العربي والاسلامي وانحيازها إلى الإسلام المتطرف في محاولة واضحة لمحاربة النفوذ السوفياتي في الدول العربية والإسلامية، آنذاك. فقسمت أمريكا العالم إلى قسمين: شطر يدين بالقوميات والحركات الوطنية التحررية يدعمه ويسانده الاتحاد السوفياتي، والشطر الآخر يحركه الإسلام السياسي المتشدد، والذي عدته أمريكا حليفاً في الكفاح ضد الاتحاد السوفياتي.

لهذا السبب ساندت واستخدمت وكالة المخابرات المركزية الامريكية في منتصف الستينيات وبداية السبعينيات، جماعة الاخوان المسلمين في مصر، ضد نظام جمال عبد الناصر، كحاجز لإحباط التوسع السوفياتي ومنع انتشار الأيديولوجية الماركسية بين الجماهير العربية. وتتالى الدعم ليشمل الحركات الإسلامية المتطرفة ضد سوكارنو في إندونيسيا، والجماعة الإسلامية ضد ذو الفقار علي بوتو في باكستان. وأخيراً وبالتأكيد ليس آخراً، خلقت أمريكا تنظيم "الطالبان" وتنظيم "القاعدة"، في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، كأداة لإرهاب الاتحاد السوفياتي وطرده من أفغانستان. إلا أن السحر انقلب على الساحر، في هذه الحالات كلها، والقارئ يعرف البقية. ووسط هذه البلبلة كلها يدعي صناع القرار في الولايات المتحدة، اليوم، أنهم ضد التطرف الإسلامي ويتطلعون إلى محاربته بشتى الوسائل، هذا مع العلم أنهم هم من صنعوه كسلاح في السياسة الخارجية الأمريكية لمقاومة الأعداء.

ويعد تنظيم "داعش" أحدث سلاح خلقته الولايات المتحدة الامريكية في مختبراتها السياسية ويشبه إلى حد كبير تنظيم القاعدة، الذي در بدوره نتائج عكسية على السياسة الخارجية الأمريكية (كما اعترفت بذلك هيلاري كلينتون في كتابها "خيارات صعبة" Hard Choices). وطغت شهرة تنظيم "داعش" على الساحة الدولية عندما أقدم مجرمو هذا التنظيم على قطع رأس الصحفي الأمريكي جيمس فولي في شهر أغسطس، فقامت القيامة ولم تقعد وكأن قطع الرؤوس تخصص داعشي. ولو كانت أمريكا صادقة مع نفسها لأدانت قطع الرؤوس في السعودية، حيث قُطع في السعودية 19 رأسا في الشهر نفسه الذي قتل فيه جيمس فولي. لكن على ما يبدو أن قيمة الرؤوس عند الأمريكيين تختلف حسب الخلق والانتماء واللون والجنسية! وأهم من هذا لماذا هذه الضجة على مقتل مواطن أمريكي واحد (نحن ندين بشدة سلوك داعش الهمجي)؟ كم عدد المدنيين الذين قتلهم تنظيم داعش الإرهابي بالمقارنة مع عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم على يد الولايات المتحدة وحلفائها العسكريين الإرهابيين في العراق وأفغانستان والصومال واليمن؟ هل تأسف الغرب، في الأقل، على القتلى المسلمين الأبرياء من النساء والأطفال والعجزة؟ هل حرك الغرب ساكناً عندما شنت إسرائيل حربها العنصرية الأخيرة على غزة وقتلت الأطفال والنساء بالمئات وهدمت البيوت بالآلاف على ساكنيها؟

لكي يفهم المرء لماذا نمت وازدهرت "الدولة الإسلامية" بهذه السرعة، عليه أن يلقي نظرة على جذورها المدعومة من الولايات المتحدة. إن الغزو الأمريكي في العام 2003 للعراق واحتلاله، وتدميره لجهاز الدولة العلمانية واستبدال إدارته السنية بإدارة ذات أغلبية شيعية تسبب في الفوضى السياسية وحالة الدمار والخراب الحالية، وهذا بعينه ما كانت تتطلع إليه أمريكا لخلق الأرضية الخصبة في العراق للانقسامات الطائفية.

هكذا ظهر إلى الوجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي كان يستعمل حتى حدود العام 2010 اسم تنظيم القاعدة في العراق. إلا أنه بعد 2011، ومع اندلاع الثورة في سوريا، غيّر التنظيم اسمه إلى تنظيم "الدولة الإسلامية

في العراق وسوريا" المعروف باختصار بـ "داعش". وأمريكا هي التي سلَّحت داعش لإعلان الحرب على بشار الأسد لسببين: الأول للحد من نفوذ إيران المتنامي في المنطقة، والآخر لمواجهة روسيا على أرض سوريا لكون الأسد حليف روسيا.

والمدقق في الصورة المنقولة لنا على الشاشات الصغيرة يلاحظ، بجلاء، أن متمردي تنظيم داعش يلوحون، بفخر وعلنا، بأسلحة أمريكية الصنع. فتنظيم داعش مجرد أداة إرهابية تستخدمها السياسة الخارجية الأمريكية، ليس لإسقاط حكم الأسد الستاليني – النازي، بل كوسيلة تستخدم للضغط على كل من إيران وروسيا. لكن العفريت الذي خرج من قمقم الطائفية أثقل حمله ظهر أمريكا فارتعد له جنونها فشهرت سكينها لإعادة الجني إلى قلب الزجاجة.

تتمحور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حول نقطتين: النفط وإسرائيل. غزو العراق روى شهية واشنطن للنفط نسبياً، ولكن الضربات الجوية التي بدأت في سوريا على داعش، التي خرجت عن طاعة أمريكا، والعقوبات الاقتصادية على إيران لها علاقة مباشرة بـ"أمن" إسرائيل. الهدف من ذلك هو حرمان "أعداء" إسرائيل مثل حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين واليوم داعش في سوريا، من أي سلاح قد يشكل خطراً على وجود الكيان الصهيوني.

واللافت للنظر أن أمريكا تستغل وجود تنظيم داعش لثلاثة أغراض: الأول كمدخل لإثارة التهديد والخوف داخل المجتمع الأمريكي لتسويغ التوسع غير المسبوق للتجسس على المواطنين الأمريكيين، والثاني كذريعة للتقسيم والغزو العسكري للشرق الأوسط الغني بالنفط، والثالث كأداة لحماية ما تبقى من الديكتاتوريات العربية بمواجهة ما يسمى بالأعداء ولاسيما روسيا وإيران.

[http://www.hespress.com]

هذا ولا بد لي بعد هذا الاستطراد أن أدلف إلى استخلاص ما قدمته في هذا الباب وهو أن تنصيب حكومة مؤلفة من محتالين عراقيين وتطبيق نظام

المحاصصة الطائفية واستقدام تنظيم إرهابي للعراق (داعش) ما هو سوى أساليب خبيثة مقصودة تفصح عن استراتيجية فضيحة غزو امريكا للعراق المتمثلة في طموحها ونفوذها الجشع في الهيمنة والتحكم في مصادر الطاقة في الشرق الأوسط الذي أضحى مطلباً لهيمنتها على العالم وعلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط الذي أضحى مطلباً ملحاً. لأن تمركز البترول بيد الولايات المتحدة يعني منحها القوة والنفوذ التسلطي على احتياجات العالم للطاقة ومنحها التغلب على منافسيها الاقتصاديين والسياسيين في أوروبا وآسيا. وإزاء هذا الهدف الذي كان حلما لها وحققته ولا تريد أن تفقده عمدت إلى ثلاثة آليات لبقاء وجودها وتحكمها في العراق وهي توكيل جماعة من المحتالين ممن لا خبرة لهم في السياسة المحلية والوطنية والدولية والاستراتيجية، بل لهم دوافع شخصية بشعة لا تريد سوى الاستحواذ على المال العام ولا تعرف غير التزييف والكذب والتزوير وسرقة المال العام.

ولكي لا يثور المجتمع العراقي ضدها أو ينقلب عليها من أجل إرضاء الطبقة الفقيرة والأمية والعاطلة عن العمل (أي الطبقة الدنيا) لكن بعد مرور أكثر من عشرة أعوام على هذا المنوال الفاسد اكتشفه العراقيون من العرب والكرد والشيعة والسُنّة والطبقة الوسطى، عندها تم استقدام تنظيم إرهابي (داعش) في العام 2014 لإرهاب العراقيين واستقطاع أكثر من ثلث مساحة البلد ليكون تحت حكمه وإشغال العراقيين بحرب أهلية وتهجير جماهيري يقطن في المنطقة الشرقية من العراق واستنزاف طاقاته البشرية والاقتصادية فدفعته في دوامة حربية واستهلاك اقتصادي مستمر لكي يبقى العراق تحت رحمة المحتل وتبقى قوته الاستخباراتية والعسكرية داخل العراق تستخدمه الحكومة العراقية العميلة فأشغلت العراقيين عما أصابهم من آثار حرب العام 2003 (آثار بشرية واقتصادية وعمرانية) في الوقت نفسه أنقذت الحكومة الأمريكية من ورطتها في العراق ونسي الجميع ما كانت تزعمه الإدارة الأمريكية بأنها جاءت محررة لا محتلة وتطبق الديمقراطية فيه وتدمر أسلحة الدمار الشامل. ذلك كله أضحى منسياً وأصبح الشغل الشاغل للعراقيين والعرب والعالم هو الاهتمام بالإرهاب المستورد في صناعة الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية

ومواجهة المهجرين واللاجئين في العراق وكيفية احتوائهم. فتم بذلك التعتيم على فضيحة غزو العراق واحتلاله بهذه الأساليب الخبيثة والماكرة، التي ماؤستها الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية.

انتقل بعد ذلك إلى دور الباحثين الاجتماعيين العراقيين في تحليل إفرازات هذه الفضيحة الكبرى ودراسة هذا التغيير القسري للمجتمع العراقي وكيفية مواجهة تحولاته السكانية والعرقية والطائفية وآثارها على البناء الاجتماعي والأسرة وهجرة الشباب العراقي العاطل عن العمل إلى خارج العراق عبر عصابات دولية للتهريب البشري، وتفاقم العمل الإجرامي المنظم والدولي في الاتجار البشري والعملة الأجنبية وتزوير الشهادات المدرسية وهبوط المستوى العلمي وشل البرامج التنموية ومعاناة المثقفين وطموحات الجيل الجديد، الذي اكتشف أساليب الفضيحة الأمريكية عليهم وبروز نداء المواطنة عند العراقيين الذي لم يعرفوه، منذ عقود من الزمن، واستغلال الطبقة الفقيرة من المكونات الانتهازية المدعية بالديانة الطائفية والحزبية المستترة بالدين وتفشي الرشوة والفساد المالي والإداري بين الأجهزة الحكومية بنحو علني ومن دون حياء.

إنها مرحلة غنية بالمشكلات الاجتماعية والنفسية والإدارية والأخلاقية والدينية لم يشهدها المجتمع العراقي سابقاً، مشكلات تمثل التفكك الاجتماعي والتحلل الأخلاقي لا بإرادة العراقيين، بل بإرادة المحتل وعملائه المحليين الذين باعوا أنفسهم بأموال العراق للسماسرة الأجانب الطامعين في خيراته وموقعه المحيطين به من دول الجوار فضلاً عن الدول الكبرى المتحكمة بالعالم (أمريكا وبريطانيا).

زبدة القول: إن صناعة الفضائح ما هي سوى سياسة استراتيجية تمارسها أجهزة ذكية بمكر ودهاء من أجل الهيمنة والاستحواذ على الدول النامية وتجميل الوجه القبيح للمتسلط والمتجبر والطامع واستحداث منافذ لتهريبه من ورطته التي تورط بها.

الفصل الخامس

فضائح جيت

استهلال

5 / أ – ووترجيت

5 / ب – إيران جيت

5 / ت – فاتيكان جيت

5 / ث – بريمر جيت

5 / ج – مالكي جيت

5 / ح – أديب جيت

5 / خ – فرسنة العراق جيت

5 / د – واشنطن – طهران جيت

5 / ذ – الشهرستاني جيت

جيت: تستخدم في وصف العديد من الفضائح المرتبطة بشخصيات سياسية وقيادية مميزة ورمزاً للفضائح الإجرامية المرتبطة باستخدام تسجيلات صوتية في محادثات خاصة لأبرز شخصيات الحكومات الغربية والأسرة الملكية البريطانية واحياناً ثالثة بأكبر رجال المال والأعمال في العالم وكبار رجال الدين ورؤساء الوزراء والحكام في العالم الثالث في نشاط تبييض الأموال وتمويل السفارات من ميزانية الطلبة العراقيين في الخارج.

ومن أجل تمحيص ما تقدم بالمنطق التحليلي نقول إن "الفضيحة" ما هي سوى صدى مدوٍ عن الانحراف المعياري المعلن لوجود حالة باثولوجيه (مرضية) معيبة على النظام بسبب ممارسة بعض رموز النخبة الحاكمة لها تتحول فيما بعد إلى وصمة stigma مدانة لمسّببها وتكون ممثلة للتغذية الرجعة feedback للإصلاح والتقويم بسبب وصمتها السيئة الدافعة للمنخرطين فيها تكون عبرة لمن اعتبر على الرغم من سلبيتها على المجتمع وعموده الفقري (وسائل الضبط الاجتماعي العرفية والرسمية).

وعلى الرغم من سلبياتها فأن لها إيجابيات تخدم المجتمع على المدى البعيد من خلال:

1 – اكتشاف ثغرات وخروقات في النظام الضبطي يتطلب ترميمه أو إصلاحه.

2 – تعرية العناصر الفاسدة في النظام وإزالتها منه لكي تنقيه.

3 – إخضاع المفاصل النسقية للنظام للرقابة الإعلامية والقانونية والمؤسسية.

4 – تعزيز الاخلاق القويمة عند المسؤولين وتقديم دروس بليغة لمعاقبة كل من تسول له نفسه بالانحراف عنها.

أريد، إذن، القول عنها إنها تمثل عقوبة رسمية ووصمة عرفية شعبية علنية مدانة لأنها تسيء للوسائل الضبطية وتشوه الحياة الاجتماعية السوية.

أما سبب الاقدام عليها من شاغلي مواقع عالية في النظام السياسي وتمتعهم بنفوذ وسلطة متميزة فإنه يرجع إلى شعورهم بتهديد منافسيهم ومعارضيهم ببقائهم في المنصب مع ادراكهم أن أداءهم في المنصب المهني غير مرض ولا يحظى بإعجاب الكثير من المكونات السياسية مع رغبتهم بالبقاء في مناصبهم وتمتعهم بمزاياها النفيسة والراقية، علاوة على اعتقادهم أن مناصبهم العالية سوف تقيهم وتحميهم من الشك والتهم، وأن صلاحياتهم تسمح لهم بحجب انحرافهم المعياري.

بيد أن السير متخفين في جادات وأزقة منحرفة لا تعفيهم أو تسعفهم بالمضي في سيرهم المنحرف لأن شرايين الحياة الطبيعية لا تسمح بذلك، بل تكشف الممارسات غير الطبيعية، وبالذات التي تحصل في المجتمعات العصرية التي فيها العيون الإعلامية الراصدة والمتفتحة على الحرية الفكرية تجعل النقاد والكتاب والباحثين عن الانحرافات والجنح التي يقترفها أصحاب المواقع العليا وأصحاب القرارات الرسمية، وبالذات في الدورات الانتخابية، تحت الأضواء.

إذن المهماز (الدافع) الرئيس للانحراف المعياري لقيادي رسمي هو شعوره بأن منافسيه يحاولون إزاحته من منصبه، مع رغبته في البقاء فيه مع أنه لم يحصل عليه بالطرق الموضوعية أو المنافسة الشريفة والحرَّة، بل بالتحايل (التجسس أو التزوير او الاغراءات المالية والسياسية) والتهرب من مواجهة الجهات القانونية محتمياً بمنصبه رفيع المستوى وصلاحياته.

لكن طالما اختار هذا الطريق المنحرف فأنه سوف يترك أثراً يشير إلى تدليسه أو غشه أو تحايله يكون بمنزلة رأس أو بداية الكشف عن ارتباطات متعددة المفاصل والأطراف لتحقيق هدفه وعند التحري تتجمع المخططات المتجاوزة للضوابط الرسمية كافة وتتسلط عليها أضواء الأجهزة الإعلامية وأقلامها فتحولها من خبر بسيط إلى صدى مدوٍّ، معبراً عن فعل شنيع لا أخلاقي يصدر من علية المجتمع والرمز القيادي فيضحى هذا الصدى حديث المجالس والصحف والأخبار الإعلامية فيستنكر هذا التصرف اللامعياري لأنه

صادر عن شخص يخترق القانون فيحصل لغط شعبي يدين هذا الفعل اللاأخلاقي ليصبح عبرة لكل من يفكر باستغلال منصبه الرسمي أو ابتزاز صلاحياته الموقعية أو التحايل على القانون وهنا يمكن القول إن هذا الصدى المدوِي للانحراف المعياري يظهر بمنزلة شحنة كهربائية صادمة لإنعاش أحد مفاصل العمود الفقري (الضبط الرسمي) أو فقراته وصورة واقعية تعكس الفساد السياسي، لذلك يتم تجنيد الجميع على تنقية النسق من عناصره الفاسدة وإعادة تأهيله ليستطيع العيش بصحة متعافية. لا مرية من القول، إذن، إن للفضيحة وظيفة إيجابية (على الرغم من سلبياتها النسقية) في استئصال الفساد وتحديث مفاصل النسق وإخضاع الأجهزة الرسمية القيادية للمراقبة القانونية والأمنية والإعلامية لأن النفس البشرية أمارة بالسوء، كما قال الله سبحانه وتعالى في سورة يوسف.

بعد هذا الاستهلال المستطرد أعكف على تناول بعض الفضائح العالمية التي أثارتها السلطة الرابعة لتغذي دوافع الباحثين الاجتماعيين في تقصي هذه الإيجابيات الناتجة عن الفضائح.

5/ أ- ووترجيت

الفضيحة الأولى فضيحة ووتر جيت، سميت بهذا الاسم نسبة إلى اسم فندق ووتر جيت في واشنطن العاصمة الذي تمت فيه سرقة معلومات سرية سياسية حول انتخابات رئاسية.

خلقت فضيحة ووترجيت، التي انفجرت في السبعينات وتصادمت بها الامتيازات الرئاسية لإدارة الرئيس نيكسون مع الدستور الأمريكي حقبة تاريخية وعصراً ثقافياً مختلفاً وأصبحت لاحقاً كلمة "جيت" تستخدم في وصف العديد من الفضائح التالية، التي كان بعضها مرتبطا بشخصيات سياسية مميزة وكانت اقل أهمية من ووترجيت... والنتيجة أن فضيحة ووترجيت أصبحت رمز الفضائح في الصحافة الغربية وأحيانا كانت تشير إلى نوعية الجرائم

المرتبطة باستخدام تسجيلات صوتية في محادثات خاصة بأبرز شخصيات الحكومات الغربية وأحيانا أخرى بالأسرة الملكية البريطانية وأحيانا ثالثة بأكبر رجال المال والأعمال في العالم.

فضيحة ووترجيت

كانت فضيحة سياسية أمريكية وأزمة دستورية في السبعينات انتهت باستقالة الرئيس الأمريكي ريتشارد نكسون. وسميت على اسم الفندق الذي تمت به عملية السرقة التي قادت إلى سلسلة من التحقيقات.

في 17 يونيو 1972 لاحظ فرانك ويليز حارس أمن يعمل في مجمع مكاتب في فندق ووترجيت في واشنطن العاصمة وجود قطعة من شريط لاصق على باب ما بين سلالم السرداب وموقف السيارات في المبني. كان موضوعا لكي يمنع غلق الباب. وأزال ويليز الشريط مفترضاً ان فريق التنظيف هو الذي وضعه في هذا المكان. وفيما بعد عاد إلى المكان نفسه ليكتشف أن شريطا آخر تم وضعه فقرر ان يتصل بشرطة العاصمة.

عند وصول الشرطة اكتشفت وجود خمسة رجال هم بيرنارد باركر وفيرجيلو جونزاليز وايوجينو مارتينز وجيمس ماكورد وفرانك ستوريجس فتم القبض عليهم بتهمة اقتحام مكتب المركز الرئيس للجنة الديموقراطية الوطنية. تلك المجموعة من الرجال نفسها كانت قد اقتحمت المبنى، منذ ثلاثة أسابيع مضت، لكنها عادت، هذه المرة، لوضع أجهزة تنصت على المكالمات حيث أن الأجهزة التي وضعوها، من قبل، لم تعمل. وطبقا لتصورات بعض المحققين فان الرجال اقتحموا المبنى، مرة أخرى، أيضا لتصوير بعض الوثائق المهمة.

العودة إلى اقتحام المبنى، مرة أخرى، أماطت اللثام عن عدد من الأخطاء، التي ارتكبها المقتحمون. كما تسببت في فضيحة مدوية لهم وللبيت الأبيض عندما وجدت الشرطة رقم هاتف هوارد هانت في دفتر هواتف المدعو بيرنارد باركر. عمل هانت، من قبل، في البيت الأبيض خلال الوقت الذي تم فيه القبض على ماكورد، وعين، بنحو رسمي، في وظيفة رئيس الأمن في لجنة إعادة

انتخاب الرئيس (التي يرمز إليها على المستوى الشعبي بالحيّة) ولهذا فسرعان ما تم الارتياب في أن هناك رابطاً ما بين الذين نفذوا عملية الاقتحام وبين شخص قريب من الرئيس. ولكن على أية حال فان رون زيجلر السكرتير الصحفي لنكسون رفض التعليق على العملية ووصفها بأنها عملية سطو من الدرجة الثالثة.

وعند استدعاء ماكورد للشهادة في المحكمة قدم نفسه بصفته عميلاً في وكالة الاستخبارات المركزية الـCIA وبدأ مكتب المدعي العام لواشنطن حملة تحقيق في الصلات بين ماكورد والـCIA، وفي النهاية قرر أن ماكورد كان يحصل على دفعات من المال من لجنة إعادة انتخاب الرئيس المعروفة بـ (الحيّة). في ذلك الوقت تم استدعاء صحفي من صحيفة الواشنطن بوست يدعى بوب وودورد أمام المحكمة، وكان قد حقق مع زميله كارل برنشتين في عملية السطو خلال الشهور التالية. وكان معظم ما نشراه، بعد ذلك، قد عرف لمكتب التحقيقات الفيدرالي الـFBI ومحققين حكوميين آخرين كانوا، في العادة، مصادر للصحفيين مما ساعد على جعل قضية ووترجيت تحت الأضواء كما سلط عليها التركيز الإعلامي وأحرج البيت الأبيض. وكانت علاقة وودورد بمصدر رئيس داخلي، سماه باسم المصدر الغامض، ولم يتم الكشف عن هويته قد أضافت المزيد من الغموض على القضية.

الرئيس نكسون ورئيس هيئة موظفي البيت الأبيض روب هالدمان كانا قد تم التسجيل لهما وهما يناقشان في 23 يونيو استخدام الـCIA لعرقلة تحقيق مكتب التحقيقات الفيدرالي في قضية اقتحام ووترجيت. وقد تبع هذا أن طلب نيكسون من الـCIA أن تبطئ تحقيقات الـFBI عن الجريمة واستند إلى حجة معقولة ظاهرياً أن الأمن القومي سوف يتعرض للخطر. في الواقع فإن الجريمة وعدد آخر من الألعاب والخدع القذرة استخدمت باسم لجنة إعادة انتخاب الرئيس وبنحو رئيس تحت إدارة هانت وجوردون ليدي. وكانا قد عملا، من قبل، في البيت الأبيض في وحدة التحقيقات الخاصة، التي كانت تحمل اسم رمزي، وهو وحدة السباكين. كانت مهمة هذه المجموعة البحث في وجود موضع تسرب في

معلومات الإدارة، وهي المعلومات التي كان البيت الأبيض حريصاً على عدم ظهورها للعلن، وهي أيضا المجموعة، التي نفذت عمليات عدة ضد الديموقراطيين والمناهضين للحرب. وكانت أشهر العمليات، التي نفذتها اقتحام مكتب عالم النفس دانيل ايلزبيرج، الذي كان موظفاً سابقاً في البنتاجون ووزارة الخارجية الأمريكية وسرب معلومات تخص البنتاجون إلى جريدة نيويورك تايمز ونتج عن هذا أن تمت مقاضاته بتهمة التجسس والسرقة والتآمر. هانت وليدي لم يجدا شيئاً مفيداً ولكنهما على أية حال أحرقا المكتب للتغطية على خداعهما.

وارتبطت عملية الاقتحام بالبيت الأبيض، فيما بعد ولمدة طويلة، ولكنها في الوقت نفسه تسببت في انهيار أسس محاكمة ايلزبيرج بسبب سوء الإدارة الحكومية الواضح. وما زال، حتى اليوم، هناك الكثير من الجدال حول درجة تورط شخصيات بارزة في البيت الأبيض، مثل النائب العام جون ميتشيل ورئيس هيئة أركان الحرب هالديمان ومساعدين بارزين في البيت الأبيض مثل تشارلز كولسون وجون ارليتشمان ونكسون نفسه في قضية ايلزبيرج.

فيما يخص فضيحة ووترجيت وافق كل من جون ميتشيل الذي كان رئيس لجنة إعادة انتخاب الرئيس ومدير الحملة جيب ستيورات ماجرودر وفرد لارو على خطط هانت وليدي الخاصة بالتجسس ومنها الاقتحام ولكن ما إذا كان الأمر قد سار مباشرة من خلالها يظل غير واضح. ماجرودر، على سبيل المثال، قدم عددا من الروايات المختلفة ومنها أنه سمع، مصادفة، نيكسون وهو يأمر ميتشيل بشن عملية اقتحام لجمع معلومات استخبارية حول أنشطة لاري اوبرين مدير لجنة الحملة الانتخابية الديموقراطية.

في 8 يناير 1973 مثل المقتحمون الأصليون مع ليدي وهانت أمام المحكمة، والجميع، باستثناء ماكورد وليدي، أقروا بالذنب وتمت إدانتهم جميعا بالتآمر والسرقة والتنصت. وكان المتهمون قد قدموا للمحاكمة باسم لجنة إعادة انتخاب الرئيس وأقروا بأنهم مذنبون ولكنهم لم يقولوا شيئا، إلا أن رفضهم

الاعتراف علنا بجرائمهم أغضب قاضي المحكمة جون سيريكا المعروف باسم "جون العقوبة القصوى" بسبب حكمه القضائي العنيف. سيريكا حكم بـ 30 عاماً ولكنه أشار بوضوح إلى أنه سوف يعيد التفكير في المجموعة إذا أبدت تعاونا أكبر. وقد استجاب ماكورد ودل ضمناً على تورط اللجنة في عملية الاقتحام ودفع رواتب إلى المقتحمين من أجل التزام الصمت واعترف بالقَسَم الزور.

الصلة ما بين فضيحة اقتحام مبنى ووترجيت بحملة إعادة انتخاب الرئيس ولجنة تمويل الحملة اتسعت، بصفة مفاجئة وسريعة، وبدلاً من أن تنتهي بمحاكمة المقتحمين وإدانتهم فان دائرة التحقيق اتسعت، بنحو غير مسبوق، وضمت لجنة مجلس الشيوخ، التي رأسها السيناتور سام ارفين والتي شكلت لفحص قضية ووترجيت وبدأت في تقديم أوامر حضور أمام المحكمة لفريق البيت الأبيض.

وفي 30 أبريل اجبر نيكسون على طلب الاستقالة لاثنين من أهم معاونيه، هما روب هالدمان وجون ارليتشمان، وكلاهما سرعان ما سوف يحكم عليهما بالسجن. كما أنه أيضا أقال مستشار البيت الأبيض جون دين، الذي كان قد شهد لتوه أمام مجلس الشيوخ وسوف يستمر ليصبح شاهداً أساساً ضد نيكسون نفسه. وفي اليوم نفسه عين المدعي العام الجديد اليوت ريتشاردسون ومنحه سلطة تعيين مستشار خاص لمتابعة تحقيق ووترجيت المتنامي والذي سوف يكون مستقلا عن سلطة وزارة العدل الاعتيادية. وفي 18 مايو عين ريتشاردسون ارشيبالد كوكس للمنصب. وبدأت جلسات الاستماع، التي نقلتها شاشات التليفزيون الأمريكية من مجلس الشيوخ الأمريكي.

جلسات الاستماع أقامتها لجنة مجلس الشيوخ والتي كان فيها «دين» الشاهد النجم، وفيها أيضا قدم العديد من المسؤولين الرئيسين السابقين في إدارة نكسون شهادات مثيرة ومفاجئة. وقد نقلت عبر شاشات التليفزيون طوال الصيف مما تسبب في دمار سياسي هائل لنيكسون. محققو مجلس الشيوخ اكتشفوا أيضا

حقيقة حرجة في 13 يوليو حيث كشف ألكسندر بترفيلد نائب مساعد الرئيس أنه خلال مقابلة مع عضو فريق اللجنة كان نظام تسجيل في البيت الأبيض قد سجل آليا كل شيء دار في المكتب البيضاوي وكان هو شريط التسجيل الذي يمكن أن يثبت ما إذا كان نيكسون أو دين يقولان الحقيقة حول المقابلات الرئيسة أم لا.

نيكسون رفض وأشار إلى سلطة الامتياز التنفيذي، التي يمتلكها وأمر كوكس من خلال النائب العام ريتشاردسون أن يرفض الأمر بطلب الحضور... وكان رفض كوكس قد قاد إلى ما عرف، فيما بعد، بمجزرة ليلة السبت، التي جرت في 20 أكتوبر 1973 عندما أجبر نيكسون على اقالة ريتشاردسون ومن ثم نائبه، بحثاً عن شخص في وزارة العدل مستعد لطرد كوكس. وانتهى هذا البحث بروبرت بروك ورئيس الإدارة الجديد، الذي أبعد المدعي الخاص. الادعاءات بالجرائم تسببت لنيكسون في حالة جعلته يقول جملته الشهيرة لست نصابا أمام 400 من مراسلي الاسوشيتدبرس في فلوريدا في 17 نوفمبر.

وفي حين أن نيكسون استمر في رفض العودة إلى الأشرطة الفعلية فانه وافق على نشر نسخة منقحة من الشرائط وبأعداد كبيرة. وهذه النسخ أكدت، بنحو كبير، شهادة دين أو روايته وتسببت في المزيد من الحرج عندما ظهر أن جزءاً حاسماً من أحد الأشرطة مدته 18 ونصف دقيقة تم محوه من الشريط. وعندها لام البيت الأبيض سكرتيرة نيكسون روز ماري وودز التي قالت إنها بالمصادفة محت الشريط بأن ضغطت على زر خطأ بينما كانت تجيب على الهاتف. وعلى أية حال تناثرت الصور في الصحف كلها وهي تجيب على الهاتف وتضع قدمها على الدواسة التي لها جزء ممتد وهي حركة صعبة على أفضل لاعب جمباز. وقالت وقتها إنها قد بقيت على هذا الوضع لمدة 18 دقيقة ونصف وهي المدة التي محيت من الشريط. وفيما بعد أصر المسؤول عن التحليل الشرعي على أن الفارق قد كرر مسحه مرات عدة مما دحض تفسير أنه محي بالمصادفة.

قضية التلاعب في الأشرطة التي هي دليل أساس في قضية ووترجيت انتقلت إلى المحكمة العليا. وفي يوم 24 يوليو 1974 أجمعت هيئة المحكمة على ضرورة إصدار حكم قضائي باسم الولايات المتحدة ضد نيكسون وقالت إن إصراره على استخدام حق الامتياز التنفيذي على الأشرطة كان فارغاً. وأمرته المحكمة، فيما بعد، أن يسلمهم إلى المدعي الخاص ليون جاورسكي. وفي 30 يوليو امتثل للأمر وقدم الأشرطة، التي أمر أن يقدمها إلى المحكمة.

في 28 يناير 1974 أقر هيربرت بورتر معاون نيكسون في حملته الانتخابية بالذنب بكذبه على الـFBI خلال المراحل الأولى من التحقيق في قضية ووترجيت. ثم في 25 فبراير أقر محامي نيكسون الشخصي هيربرت كالمباش بالذنب في تهمتين تخصان أنشطة حملة إعادة الانتخاب غير القانونية، في حين أسُقطت تهم أخرى مقابل تعاون كالمباش في محاكمات ووترجيت الجديدة.

في الأول من مارس 1974 كان المعاونون السبعة المشتركون في ووترجيت هالديمان وارليتشمان وميتشيل وكولسون وجوردن ستراتش وروبرت ماردين وكنيث باركيسون قد أدينوا بالتآمر لعرقلة تحقيقات ووترجيت، في حين أطلقت هيئة المحلفين الكبرى حكما على نيكسون بأنه متهم بالاشتراك في التعاون في فضيحة ووترجيت. وأقر دين ماجرودر وشخصيات أخرى في الفضيحة أيضا بالذنب. وكتب كولسون فيما بعد كتابه (مولود من جديد) وقال فيه إنه منح تقريراً من معاون البيت الأبيض تضمن بوضوح أن الـCIA كانت مشتركة في جميع مراحل فضيحة ووترجيت.

في الثالث من أبريل أدانت هيئة المحلفين الكبرى أيد رينيك حاكم ولاية كاليفورنيا الجمهوري بثلاث تهم بالقسم الزور أمام لجنة مجلس الشيوخ. وفي الخامس من أبريل أدين دوايت تشابن سكرتير نيكسون السابق المسؤول عن التوظيف بالكذب على هيئة المحلفين. أصبح منصب نيكسون في موقف غير مستقر وبدأ مجلس النواب بتحقيقات رسمية في إمكانية إدانته بالخيانة في حين

صوتت لجنة الهيئة القضائية بـ27 صوتا مقابل 11 في 27 يوليو 1974 وأوصت باستخدام أول بند من قانون الاتهام بالخيانة ضد الرئيس وعرقلة العدالة. ثم في 29 يوليو كان بند القانون الثاني إساءة استخدام السلطة قد مرر، أما في 30 يوليو فقد كان الاتهام الثالث بازدراء الكونجرس قد مرر أيضا.

في أغسطس ظهر شريط لم يقدم، من قبل، سجل، قبل أيام، فقط من عملية اقتحام مبنى ووترجيت وفيه تظهر الطريقة التي شكل فيها كل من نيكسون وهالديمان خطة منع التحقيقات بتقديم ادعاءات مصطنعة تخص الأمن القومي. وقد تمت الإشارة إلى الشريط باسم "طلقة الدخان" والذي كان آخر دليل في الفضيحة. وبعدها تخلت القلة التي ظلت مساندة لنيكسون عنه وأعلن رجال الكونجرس الـ11 الذين صوتوا ضد بنود قانون الخيانة في اللجنة أنهم سوف يدعمون الاتهام بالخيانة عند إعادة أخذ الأصوات في الكونجرس بأكمله.

كان دعم نكسون في مجلس الشيوخ ضعيفاً أيضاً وبعد أن قال شيوخ الحزب الجمهوري، من قبل، إنه تصويت كاف وتثبت ادانته قرر نيكسون الاستقالة. وفي بيان قومي ظهر على شاشات التليفزيون الأمريكية في مساء 8 أغسطس 1974 أعلن أن استقالته سوف تبدأ من مساء يوم 9 أغسطس. وأخيراً لم تتم محاكمة نيكسون بالخيانة إذ أنه تجنب باستقالته تلك التهمة، وقد خلفه الرئيس جيرالد فورد الذي أعلن في 8 سبتمبر عفوا شاملا عن نيكسون ومنحه حصانة من ان تتم مقاضاته بأي جرائم قد يكون ارتكبها عندما كان رئيساً، بينما أصر نيكسون على انه بريء حتى وفاته.

بالنسبة لمتهمي ووترجيت السبعة فإن كولسون أقر بالذنب في التهم الموجهة إليه والتي تخص قضية ايلزبيرج، وفي المقابل أسقطت التهم الموجهة إليه بالتغطية على أنشطة لجنة إعادة الانتخاب كما حدث الشيء نفسه مع ستراشين. أما الأعضاء الخمسة الباقون في القضية المتهمون فقد قدموا إلى المحاكمة في أكتوبر 1974 وفي الأول من يناير 1975 وجد الجميع ما عدا باركينسون مذنبين. وفي 1976 أمرت محكمة الاستئناف بمحاكمة جديدة لمارديان وبعدها

أسقطت جميع التهم الموجهة ضده. أما هالديمان وارليتشمان وميتشيل فقد استنفدوا فرص الاستئناف في 1977 وأخيرا دخل ارليتشمان السجن في العام 1976 والاثنان الآخران في العام 1977.

كان من توابع فضيحة ووترجيت، بنحو غير مباشر، أنها تسببت في سن تشريعات جديدة قادت إلى تغيرات واسعة في تمويل الحملات الانتخابية. وكانت عاملاً رئيساً في مرور تعديلات على قانون حرية المعلومات في العام 1986، بالإضافة إلى طلب تقديم كشف جديد لحسابات أبرز رجال الحكومة الأمريكية. أيضا قادت فضيحة ووترجيت إلى عصر إعلامي جديد في الولايات المتحدة إذ أصبحت وسائل الإعلام أكثر مغامرة وشدة في إبراز الأنشطة السلبية للسياسيين. وعلى سبيل المثال، فإن رجلاً، مثل وليبر ميلز، الذي كان من أعضاء الكونجرس البارزين، كان يقود سيارته وهو ثمل مما أدى إلى وقوع حادث بعد أشهر عدة من استقالة نيكسون وهي حوادث لم تكن الصحافة تذكرها، من قبل، إلا أنها، بعد فضيحة ووترجيت، سجلتها وأبرزتها، بنحو مبالغ فيه، مما أدى إلى أن قدم الرجل، في النهاية، استقالته.

وحيث أن المتورطين في قضية ووترجيت كان معظمهم من أكبر الشخصيات الحكومية ومن المحامين فان الفضيحة لوثت سمعة مهنة المحامين، في نظر الشعب الأمريكي، ومن أجل إزالة هذا العار طالب الشعب الأمريكي بتنظيم فيدرالي مباشر للمحامين، وسنت قوانين جديدة خاصة عدة بالمحامين الأمريكيين ومدى سلطاتهم القضائية. من ناحية أخرى، أثرت فضيحة ووترجيت على الوعي العالمي والمحلي، حتى أن العديد من الفضائح حملت اسم جيت، مثل فضيحة كونترا جيت ووايت ووترجيت وترافل جيت، في جنوب أفريقيا، وتشاينا جيت وغيرها. واستخدم الروائي الأمريكي تيم دورسي، بنحو ساخر، في روايته "القمع البرتقالي"، فكرة ارتباط الفضائح السياسية بلاحقة "جيت"، إذ يسعى مدير حملة انتخابية محتال وعمل جاهداً على الوصول إلى فضيحة مدوية تنتهي بكلمة جيت إلى إن تمكن، بعد سنوات

مضنية من البحث، من تحقيق أمنيته وهو في دار للعجزة. [www.alankabout.com]

بعد أن قدمنا تفاصيل هذه الفضيحة نسجل ما حققته من إيجابيات جوهرية أفاد القضاء والاعلام والوعي الأمريكي منها (على الرغم من سلبياتها) وهي ما يأتي:

1 – تسببت في سن تشريعات جديدة قادت إلى تغييرات واسعة في تمويل الحملات الانتخابية.

2 – تسببت في تعديل قانون المعلومات في العام 1986

3 – طلب تقديم كشف جديد لحساب أبرز رجال الحكومة الأمريكية.

4 – أدت إلى ازدهار إعلامي جديد في الولايات المتحدة، إذ أصبحت وسائل الإعلام أكثر مغامرة وشدة في إبراز الأنشطة السلبية للسياسيين.

5 – لوثت سمعة مهنة المحامين في نظر الشعب الأمريكي مما أجبر الحكومة الأمريكية على سن قوانين جديدة خاصة عدة بالمحامين الأمريكان ومدى سلطاتهم القضائية.

6 – أنارت الوعي العالمي والمحلي إلى درجة أن العديد من الفضائح حملت اسم "جيت" مثل كونترا جيت وترافل جيت في جنوب أفريقيا وتشابنا جيت.

كانت هذه الفضيحة بمنزلة شحنة كهربائية صادمة أنعشت مفاصل النسق القانوني والسياسي والإعلامي، وباتت هذه "المفاصل" عرضة للمراقبة والمحاسبة وعدم تركها سائبة. فالفضيحة، إذن، يمكن تشبيهها بالفلتر، الذي يصفي وينقي الأجزاء الغربية والشاذة في الوسط الاجتماعي.

5/ ب – إيران جيت

الفضيحة الثانية هي إيران جيت أو إيران كونترا Iran – contra affair

قضية إيران كونترا (بالإنجليزية: Iran–Contra affair)، التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي ريغان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة بسبب حاجة إيران الماسة إلى أنواع متطورة منها في أثناء حربها مع العراق، وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الأمريكان، الذين كانوا محتجزين في لبنان، إذ كان الاتفاق يقضي ببيع إيران عن طريق الملياردير السعودي عدنان خاشقجي قرابة 3,000 صاروخ "تاو" مضادة للدروع وصواريخ هوك أرض جو مضادة للطائرات، مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في لبنان.

وعقد جورج بوش الأب عندما كان نائباً للرئيس رونالد ريغان، في ذلك الوقت، هذا الاتفاق عند اجتماعه برئيس الوزراء الإيراني أبو الحسن بني صدر في باريس، اللقاء، الذي حضره، أيضاً، المندوب عن المخابرات الإسرائيلي الخارجية "الموساد" "آري بن ميناشيا"، الذي كان له دور رئيس في نقل تلك الأسلحة من إسرائيل إلى إيران. وفي آب/ أغسطس من العام 1985، تم إرسال 96 صاروخاً من نوع "تاو" من إسرائيل إلى إيران على متن طائرة DC-8 انطلقت من إسرائيل، بالإضافة إلى دفع مبلغ مقداره 1,217,410 دولار أمريكي إلى الإيرانيين لحساب في مصرف سويسرا يعود إلى تاجر سلاح إيراني يدعى "غوربانيفار". وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1985، تم إرسال 18 صاروخاً تم شحنها من البرتغال وإسرائيل، تبعها 62 صاروخاً آخر أرسلت من إسرائيل.

إيران - كونترا تعرف أيضا بـ(فضيحة إيران جيت)، في أثناء حرب الخليج الأولى، في ثمانينيات القرن الماضي، كانت أمريكا تمثّل الشيطان الأكبر بالنسبة للإيرانيين الذين تبعوا الخميني في ثورته ضد نظام الشاه. وكانت أغلب دول العالم تقف في صف العراق ضد إيران وبعضها، بنحو شبه مباشر، مثل الكويت والسعودية وأمريكا، في خلال تلك المدة ظهرت بوادر فضيحة بيع أسلحة أمريكية لإيران "العدوّة" قد تكون السبب الرئيس في سقوط الرئيس الأمريكي، في ذلك الوقت، رونالد ريغان، ففي العام 1985، وخلال ولاية

رونالد ريغان الرئاسية الثانية، كانت الولايات المتحدة تواجه تحديات دبلوماسية وعسكرية كبيرة في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى. وكان ريغان ومدير الـ"سي آي أيه"، وقتها، ويليام جي. كيسي معروفين بخطاباتهما وسياساتهما القوية المناوئة للاتحاد السوفييتي، وكان "جيتس"، الذي كان نائب "كيسي"، يشاطرهما هذا التوجه الأيديولوجي.

وقتئذ كانت "إيران - كونترا" في مرحلة الإعداد، إذ كانت مخططاً سرياً تعتزم إدارة ريغان بمقتضاه بيع أسلحة إلى دولة عدوة هي إيران، واستعمال أموال الصفقة لتمويل حركات "الكونترا" المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا. ومن أجل تسويغ هذه الأعمال، رأى مسؤولو الإدارة الأميركية، حينئذ، أن بهم حاجة ماسة إلى دعم وتأييد من رجال الاستخبارات. بطبيعة الحال، لم يكن الموظفون في مكتبي يعرفون شيئاً بخصوص مخططاتهم، غير أن السياق، الذي طُلب فيه منا في العام 1985 الإسهام في تقرير الاستخبارات القومي حول موضوع إيران كان معروفاً لدى الجميع. [https://ar.wikipedia.org]

تكمن أركان هذه الفضيحة في كونها صفقة سرية غير معلنة تسترت عليها الرئاسة الأمريكية (ريغان) في بيعه أسلحة لعدوه مقابل إطلاق سراح بعض (الكونترا) المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا وعند معرفة السلطة الرابعة هذه الصفقة السرية أزالت الغطاء عنها وكشفت لعبتها في مساعدة عدو للحكومة الأمريكية، آنذاك، أدت الى سقوط الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في العام 1985 وهذه إحدى إيجابيات الفضائح لأنها أدت إلى إسقاط أعلى موقع هرمي في النظام السياسي في أقوى دولة في العالم بسبب صفقته السرية مع عدو الحكومة واستخدام أموالها لتمويل حركات مناوئة للنظام الشيوعي من دون أخذ رأي الحكومة وقرارها. مثل هذه الإيجابية للفضيحة لا تحصل في الأنظمة الشمولية والدكتاتورية ذات الحكم الأوحد أو الحزب الواحد، بل في المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية، التي تمتع السلطة الرابعة باستقلالية وحرية من النظام الحاكم.

5/ ث – فاتيكان جيت

الفضيحة الثالثة فضيحة الفاتيكان جيت في مطلع العام 2014 أعلنت الفاتيكان أنه تم إجبار 400 كاهن على ترك الحياة الكهنوتية في عهد البابا السابق بنديكتوس السادس عشر، بعد فضيحة التحرش الجنسي بأطفال اقترفها أفراد في الإكليروس الكاثوليكي. جاء ذلك في كتاب "فاتيكان جيت" للكاتب ممدوح الشيخ.

يرصد خلاله الكاتب قصة الفضائح الجنسية في الفاتيكان، وأوضح أن الفاتيكان تواجه أسوأ أزمة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، وهي قضية الاستغلال الجنسي للقاصرين. استعرض، خلال صفحات الكتاب، الموضوعات والمقالات التي تناولتها الصحف الأمريكية والإيطالية والبريطانية.

يلخص الكاتب ما يحدث في الفاتيكان عبر أربع مشاهد، ويتناول المشهد الأول "أسوأ أزمة بتاريخ الكنيسة الكاثوليكية"، واعتمد في ذلك على تقرير قناة الجزيرة لينقل تغطيات الصحافة الغربية لأزمة الانتهاكات الجنسية.

يقول ممدوح الشيخ إنه مع تسارع وتيرة الكشف عن مزيد من فضائح تحرش أساقفة كنيسته بالأطفال جنسياً، وعدّ بعضهم في إيرلندا الاعتذار الذي قدمه بهذا الشأن سبة وإهانة.

كما وصف رئيس المركز الإيطالي "لاكاراميا بوينا" المتخصص في مناهضة التعذيب، في حديث نقلته عنه صحيفة "ذي أوبزيرفر" البريطانية، الكنيسة بأنها اليوم "مذعورة" مع الكشف عن عدد متزايد من ضحايا الاستغلال الجنسي في البلاد، التي هي مهد أكبر تجمع لرجال الدين الكاثوليك. وجاء في المشهد الثاني، أسباب استقالة بابا الفاتيكان "بنيديكتوس السادس عشر"، وهو الأمر غير المسبوق في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية.

وأرجع البابا بنيديكتوس الساس عشر أسباب استقالته بسبب تقدمه في السن وعدم قدرته على أداء واجباته على أكمل وجه". ووصف المحللون السياسيون استقالته بأنها نهاية ثماني سنوات عاصفة ومحزنة، فهو جاء حاملاً صفات المفكر المحافظ القادر على مواجهة التحديات، إلا أن أغلب رسائله لم تصل إلى الأسماع، لأسباب منها: سلسلة من خلافات جدلية كانت من صنعه، واحتجاجات غاضبة، لاسيما في أوروبا، بسبب ارتكاب قساوسة كاثوليك انتهاكات جنسية مع أطفال.

وتطرقت الصحيفة البريطانية إلى تاريخ من فضائح رجال الدين في عهده قائلة إن "سنواته الثماني التي أمضاها زعيمًاً للكاثوليك في العالم حفلت كلها تقريبًا بالفضائح. وكانت الفضائح موجودة، من قبل تقلده للمنصب، في كل من الولايات المتحدة وإيرلندا، إلا أن العام 2010 شهد سلسلة من الفضائح الجنسية العلنية في عدد من البلدان الأوروبية ولاسيما في النمسا وبلجيكا وهولندا والنرويج وألمانيا".

وتابعت "أن البابا نفسه تأثر بواحدة من تلك الفضائح عندما كان رئيس أساقفة "ميونيخ"، حيث سمح بعودة أحد رجال الدين المعروف بميوله الجنسية نحو الأطفال لممارسة واجباته الكهنوتية والتواصل مع الأطفال.

وجاء المشهد الثالث ليحوي الصدام بين الفاتيكان والإعلام الغربي، وأشار الشيخ، إلى محاولات الكنيسة تفسير الحجم الكبير من الاهتمام بالفضيحة بتفسيرات تآمرية وجدت في الإعلام "الشيطان المناسب"، الذي يمكن تحميله المسؤولية، وذلك عبر اتهامه بالتصعيد والتضخيم وتعمد تصفية الحسابات مع الفاتيكان.

وتناول المشهد الرابع "ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، إذ أرسلت الهيئة القائمة على الميثاق لائحة من القضايا إلى الفاتيكان وطلبت معلومات مفصلة حول جميع حالات الانتهاك الجنسي، التي تعرض لها أطفال.

وأوضح الكاتب أنه في فبراير 2014 انتقدت الأمم المتحدة، بشدة، الفاتيكان بسبب تبنيه سياسات تسمح "بنحو منهجي" للقساوسة بالإساءة الجنسية إلى آلاف الأطفال، مثل الاغتصاب والتحرش الجنسي.

وأضافت "لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل" أن الكرسي البابوي يجب أن "يقيل من فوره" جميع رجال الدين المعروفين بإساءتهم إلى الأطفال أو الذين يشتبه بأنهم اقترفوا بذلك. وفي مايو 2014 أصدر الفاتيكان إحصاءات شاملة بشأن كيفية معاقبة القساوسة المتهمين بالاغتصاب والتحرش بالأطفال للمرة الأولى، معلناً فصل 848 قسيساً، فيما أوقع عقوبات أقل على 2572 آخرين خلال العقد الماضي، ومنذ العام 2004 تمت إحالة أكثر من 3400 قضية اعتداء جنسي إلى الفاتيكان بينها 401 حالة في العام 2013. [www.masralarbia.com]

تميط هذه الفضيحة اللثام عن أبشع انحراف جرمي في حق أطفال قُصر تم تأمينهم تحت رعاية افراد يُفترض ان يكونوا من حملة المبادئ الإنسانية والدينية السماوية السامية الجليلة لتنشئتهم تنشئة دينية ملتزمة بالفرائض والتعليمات الرصينة والمستقيمة. ولكن بعد أن انتشرت هذه الفضيحة بنحو مخيف عبر السلطة الرابعة. ومن نافلة القول إن هذه الفضيحة لا تتضمن التنصت والتجسس على الآخر ولا المنافسة معه حول منصب موقعي معين، بل انطوت على خيانة شرف المسؤولية الدينية تجاه متلقٍي قاصر وهذه جريمة ذات حدين، الحد الأول الجنوح عن المسؤولية الدينية الأخلاقية الملقاة على عاتق المرسل (الكاهن أو رجل الدين)، والحد الثاني اغتصاب أو تحرش جنسي على متلقي قاصر.

هذا على صعيد التفاعل الاجتماعي. أما على الصعيد الفعلي فيمثل التحرش فضيحة دينية وأخلاقية تستحق دراستها من باحثين اجتماعيين ومتابعة مثالبها على الضحايا الناشئة وما تؤول إليه على حياتها المستقبلية. كانت مثالبها ما يأتي:

1 – تزايد عدد المشككين من المسيحيين بالدين المسيحي نفسه، وليس فقط في معتقد من معتقداته.

2 – تراجع ثقة المسيحيين بالكنيسة.

3 – تزايد جنوح الكرادلة نحو الشذوذ الجنسي.

4 – استقالة بابا الفاتيكان بنيديكتوس السادس عشر بسبب ارتكاب قساوسة كاثوليك انتهاكات جنسية مع أطفال في العديد من البلدان الأوروبية (النمسا وبلجيكا وهولندا والنرويج وألمانيا وايرلندا والولايات المحدة).

أما الوظيفة الإيجابية لهذه الفضيحة فكانت ما يأتي:

1 – مطالبة لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الطفل بوجوب اتخاذ الكرسي البابوي قراراً بالإقالة الفورية لجميع رجال الدين المعروفين بإساءتهم إلى الأطفال، أو الذين يشتبه بأنهم اقترفوا ذلك.

2 – إجبار الفاتيكان 400 كاهن على ترك الحياة الكهنوتية في عهد البابا السابق بنيديكتوس السادس عشر.

3 – أضحت هذه الفضيحة بمنزلة شحنة كهربائية صادمة لإنعاش الإصلاح الكاثوليكي في المؤسسة الدينية.

4 – عكست هذه الفضيحة الفساد الأخلاقي المتفشي عند الكهنة.

5 – إخضاع المؤسسة الدينية للمراقبة الإعلامية والشعبية والقانونية.

5/ ث – بريمر جيت

أما الفضيحة الرابعة فهي فضيحة بريمر جيت وهذا النوع من الفضائح اختلف عن الفضائح السابقة من حيث كونها لا تمثل تجسساً أو منافسة رئاسية أو خيانة وطنية أو اغتصاباً جنسياً أو تلويث سمعة مؤسسة، بل تنصيب محتل حكومة حرامية، بصفة متعمدة ومقصودة، لمجتمع أُخضِع للاحتلال بغرض

تفكيك ركائزه البنائية – النسقية، وتعطيل وظائفه المهنية والنسقية وتهجير كوادره الكفوءة ذات الخبرة المؤسسية ونهب ثرواته وتهريبها إلى الخارج وافتعال حرب أهلية مبنية على طائفية مفتعلة وتقسيم العراق عرقياً وتشجيع المذهب الجعفري على ممارسة طقوس طائفية تجاوزها الزمن ولا تمت إلى روح العصر المتنور والمنفتح على العالم المتقدم، وممارسة الفساد بجميع أنواعه بنحو علني من دون حسيب أو رقيب أو عقاب واستخدام المليشيات الفئوية من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة والقتل العشوائي على الهوية وبطرق همجية بوساطة التفخيخات والأحزمة الناسفة.

في الواقع، هذه الفضيحة انكشفت عن طريق السلطة الرابعة في الصحف الأمريكية (الواشنطن بوست)، من خلال نصائح الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر للسفير الأمريكي في العراق (جون نيغرو بونتي)، قبل التحاقه، إذ نشرت الصحيفة هذه النصائح بتاريخ 15 -12 – 2004 عن كيفية التعامل مع أفراد الحكومة العراقية التي نصبتها الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية وهي ما يأتي:

1 – إياك أن تثق بأيّ من هؤلاء الذين آويناهم وأطعمناهم، نصفهم كذابون، والنصف الآخر لصوص.

2 – مختالون لا يفصحون عما يريدون ويختبؤون وراء أقنعة مضللة.

3 – يتظاهرون بالطيبة واللياقة والبساطة، والورع والتقوى، وهم، في الحقيقة، على النقيض من ذلك تماما فالصفات الغالبة هي: الوضاعة والوقاحة وانعدام الحياء.

4 – احذر أن تغرنك قشرة الوداعة الناعمة فتحت جلد هذا الحمل، الذي يبدو حميمياً وأليفاً ستكتشف ذئباً مسعوراً، لا يتردد من قضم عظام أمه وأبيه، ووطنه الذي يأويه، وتذكر دائماً أن هؤلاء جميعاً سواء الذين تهافتوا على الفتات أم الذين التقطناهم من شوارع وطرقات العالم هم من المرتزقة ولاؤهم الأول والأوحد لأنفسهم.

5 – حاذقون في فن الاحتيال وماكرون كما الثعالب لأننا أيضا دربناهم على أن يكونوا مهرجين بألف وجه ووجه.

6 – يريدون منا أن لا نرحل عن العراق ويتمنون أن يتواجد جنودنا في كل شارع وحي وزقاق وأن نقيم القواعد العسكرية في كل مدينة وهم مستعدون أن يحولوا قصورهم ومزارعهم، التي اغتصبوها، إلى ثكنات دائمية لقواتنا، لأنها الضمانة العملية الوحيدة لاستمرارهم على رأس السلطة، وهي الوسيلة المتوفرة لبقائهم على قيد الحياة. لذلك تجد أن هذه الوجوه تمتلئ رعباً ويسكنها الخوف المميت لأنها تعيش هاجساً مرضياً هو (فوبيا انسحاب القوات الامريكية)، الذي لا ينفك عنها ليلاً ونهاراً. وقد أصبح التشبث ببقاء قواتنا أحد أبرز محاور السياسة الخارجية لجمهورية المنطقة الخضراء.

7 – يجيدون صناعة الكلام المزوق وضروب الثرثرة الجوفاء مما يجعل المتلقي في حيرة من أمره وهم في الاحوال كلها بلداء وثقلاء، ليس بوسع أحد منهم أن يحقق حضوراً حتى بين أوساط زملائه وأصحابه المقربين.

8 – فارغون فكرياً وفاشلون سياسياً لن تجد بين هؤلاء من يمتلك تصوراً مقبولاً عن حل لمشكلة أو بيان رأي يعتد به إلا أن يضع مزاجه الشخصي في المقام الأول تعبيراً مرضياً عن أنانية مفرطة أو حزبية بصرف النظر عن [ي اعتبار وطني [و موضوعي.

9 – يعلمون علم اليقين أنهم معزولون عن الشعب لا يحظون بأي تقدير أو اعتبار من المواطنين لأنهم منذ الأيام الأولى، التي تولوا فيها السلطة في مجلس الحكم الانتقالي الموقت أثبتوا أنهم ليسوا أكثر من مادة استعمالية وضيعة في سوق المراهنات الشخصية الرخيصة.

10 – يؤمنون أن الاحتيال على الناس ذكاء، وأن تسويف الوعود شطارة، والاستحواذ على أموال الغير واغتصاب ممتلكات المواطنين غنائم حرب، لذلك هم شرهون بإفراط تقودهم غرائزية وضيعة، وستجد أن كبيرهم، كما صغيرهم، دجالون ومنافقون، المعمم الصعلوك والعلماني المتبختر سواء

بسواء، وشهيتهم مفتوحة على كل شيء، الأموال العامة والأطيان، واقتناء القصور، والعربدة المجنونة، يتهالكون على الصغائر والفتات بكل دناءة وامتهان.

وبالرغم من كل المحاذير والمخاوف فإياك أن تفرط بأي منهم لأنهم الأقرب إلى مشروعنا فكراً وسلوكاً، وضمانةً مؤكدة، لإنجاز مهماتنا في المرحلة الراهنة، وأن حاجتنا لخدماتهم طبقاً لاستراتيجية الولايات المتحدة، لازالت قائمة وقد تمتد إلى سنوات اخرى قبل أن يحين تاريخ انتهاء صلاحيتهم الافتراضية، بوصفهم (مادة استعمالية مؤقتة) لم يحن وقت رميها أو إهمالها بعد. [www.albarsah.net]

بعد أن فرغنا من توصيف مضمون الفضيحة الهادفة إلى التستر على معطيات (غزو واحتلال العراق) نذهب إلى تحليل الصفات والسمات الشخصية التي اتسّمَ بها أعضاء الحكومة العراقية، التي اختارها صُنّاع الاستراتيجية الأمريكية، الذين يحملون الصفات والسمات القذرة نفسها وهذا ما اعترف به بريمر عندما قال إنهم الأقرب إلى مشروعنا فكراً وسلوكاً واحتياجاً لخدمة استراتيجية الولايات المتحدة. أي كلاهما سيان في الاحتيال والتظاهر والمكر والدجل والتسويف والاستحواذ والوقاحة وانعدام الحياء لا يهمهما العراق سوى ثروته، التي نهبوها. وكلاهما مرتبط وجوده في العراق من خلال اعتماد الواحد على الآخر، أعني أن استراتيجية الاحتلال الأمريكي ترمي إلى البقاء في العراق إلى حين نضوب البترول ونفاد ثروته، وفي الآن نفسه، إن بقاء حكومة اللصوص والمحتالين والوقحين ومعدومي الحياء مرتبط بوجود الاحتلال الأمريكي في العراق. بتعبير آخر، إن بقاء الوجود الأمريكي في العراق معتمد على هذه الحكومة الوضيعة والمحتالة (كلٍ منهما معتمد على الآخر في وجودهما في العراق)

في الواقع هذا الانتقاء الدقيق لهذه الشخصيات الوضيعة والدنيئة لا تتم من أجهزة إنسانية ونزيهة وشفافة أو موضوعية ذات مبادئ أخلاقية راقية، بل من

أجهزة على شاكلتهم، هذا من جانب ومن جانب آخر، فإن اختيارهم متعمد لكي يمارسوا اللصوصية والفتنة الطائفية والعرقية واغتصاب مال الغير والإفراط في غرائزهم الوضيعة من أجل إشغال العراقيين وإلهائهم بهذه الممارسات الإجرامية ونسيان (الحرب وآثاره المدمرة، التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق وطلب الحكومة العراقية مساعدة الحكومة الأمريكية ودعمها وإسنادها العسكري والأمني). ولما كان كلاهما يمثلان وجهين لعملة واحدة فإن هدف الأجهزة الاستخباراتية إشغال العراقيين بهذه الجراثيم البشرية من العراقيين الملتقطين من شوارع العالم وطرقاته مشردين لا مأوى ولا مهنة لهم سوى الوضاعة والوقاحة والاحتيال.

لا جرم، إذن، من القول إن الحكومة الأمريكية لا تريد تنمية العراق وبناءه ولا تريد أيضاً الاعتماد على كفاءات العراق العلمية والمهنية لإعادة اعماره وذلك لكي تستمر في تنفيذ استراتيجيتها، التي تضمنتها في غزوها للعراق. لذلك وجدنا العراق والعراقيين قد ابتليا بنوعين من الأشرار والمجرمين، الأول استعماري أجنبي طامع في ثروته وخبراته وتدميره، والثاني عميل للأول له السمات الشخصية نفسها للأول في الإجرام والاحتيال والصعلكة وانعدام الحياء ونهب المال العراقي وتهريبه إلى الخارج من أجل إفقار العراق وإذلال العراقيين عبر الأفراط والتفريط بكفاءاته الخلاقة والمبدعة وثروته الهائلة ووثائقه الأصلية وآثاره، التي أسهمت في بناء المدنية البشرية.

وعلى الجملة، كلاهما مخربان مهدمان ناهبان عدوانيان لإنسانية العراق وثروته الطبيعية ومخربان لعمرانه وممزقان لنسيجه الاجتماعي ويصّبان في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في الهيمنة على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط واستمرارها في بناء إمبراطورتيها الحالمة، وهذا ما جعلنا نعدّها فضيحة ونُكنيها بـ"فضيحة بريمر جيت" أسوة بفضائح جيت.

لكن هذه الفضيحة كان لها وظيفة إيجابية على الرغم من سلبياتها الكثيرة وهي:

1 – رفض المجتمع العراقي بأغلب شرائحه للاحتلال الأمريكي.

2 – رفض العراقيين لتقسيم العراق إلى أقاليم ثلاثة (شيعية وسُنيّة وكردية).

3 – ظهور الربيع العراقي مطالباً بمحاربة الفساد السياسي والمالي والإداري وإدانة المحاصصة الطائفية ورفضها.

4 – ازدهار حيوية الوسائل الإعلامية في فضح الفاسدين وأعضاء الحكومة الحرامية وبطاناتها المصلحية والانتهازية.

5 – تنامي الوعي السياسي عند العراقيين (عند الشباب والعمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى) وترجمته في تظاهراتهم اليومية أبان الربيع الأول في العام 2011 والربيع الثاني عام 2015.

5/ ج – المالكي جيت

الفضيحة الخامسة هي فضيحة المالكي جيت، بسبب ارتباط هذه الفضيحة بشخصيات سياسية وقيادية بارزة ولأن قضيتها الإجرامية أخذت طابع غسيل أموال واختلاس والمتاجرة بالجنسية والرقم الوطني وإصدارها إلى رجال أعمال عراقيين وعرب مقابل مبالغ مالية وصلت كل حالة إلى مليون دولار تدفع إلى مدير عام دائرة المخابرات الأردنية السابق، واكتشاف حالة مرضية مسيئة للنظام السياسي والتجاري وتهرب المفضوحين من الرقابة واستغلال مناصبهم الحكومية رفيعة المستوى وتكسبهم المالي غير المشروع عبر ابتزاز صلاحيات المواقع المسؤولة والتحايل على القانون سمينا هذه القضية بـ(جيت) ووصمنا هذه الجريمة بالفضيحة لأنها كانت تمثل ركائز لمقومات الفضيحة بدءاً من سرية الأداء والتستر عليه مروراً باختراق القانون واستغلال المناصب القيادية العليا وصولاً إلى تدخل السلطة الرابعة في كشف أسرار بالغة السرية المتستر عليها، وتدخل وزارة الخارجية الأمريكية في فضح هذه الصفقات السرية، ذلك كله دعانا إلى تسمية هذه الأحداث بـ(فضيحة مالكي جيت).

ومن نافلة القول إن التصرفات، التي تخالف القانون أو الأحداث الطبيعية لابد أن تترك آثاراً تبرز للعيان في كشف بعض من فعلها بخاصة وأنها تمارس في الحياة اليومية ضمن ايقاعات المناشط الاجتماعية ولما كانت السلطة الرابعة فاتحة رصدها لشاغلي المناصب العليا فأنه ليس من الصعوبة المستمرة أن تبقى هذه المخالفات القانونية مكتومة أو مبطنة ومتستراً عليها. أما ما هي هذه الإيقاعات للحياة اليومية، التي لا تقبل التكتم والتستر الدائم في هذه الفضيحة فكانت ما يأتي:

1 – شراء ذمم مشايخ وصحفيين ومثقفين وأساتذة ونواب من غير كتلة حزب الدعوة.

2 – تمويل مصاريف حزب الدعوة ومقراته.

3 – إرشاء مدير عام دائرة المخابرات الأردنية السابق مقابل تزويد المالكي، بنحو سري ودوري، كل ثلاثة شهور، بتقارير حول أعداد القيادات البعثية والشخصيات السياسية المستقلة والصحفيين المعارضين لنهج حكومة المالكي وعناوينهم وأموالهم وشركاتهم.

4 – شراء دعم القيادات البعثية الموجودة في الأردن لغرض حصول المالكي على رئاسة الوزراء لولاية ثانية وهذا ما حدث فعلاً

5 – تصدير النفط العراقي إلى إسرائيل.

بعد هذا الاستطراد ندلف إلى محيط الفضيحة بصفة مفصّلة وهي ما يأتي:

بعد ظهر يوم الأربعاء 25/ 1/ 2012 وفي مطار الملكة علياء الدولي تم القاء القبض على الفريق (محمد عبد اللطيف الذهبي) مدير عام دائرة المخابرات الأردنية السابق ونجله عندما كانا يرومان التوجه إلى إحدى الدول الأوربية، وكان الذهبي قد تم طرده من منصبه، قبل اكثر من ثلاثة أعوام بموجب مرسوم ملكي، وتولى رئاسة الجهاز بين عامي (2005 لغاية 2007) والطرد كان بسبب فضيحة اختلاسه وفساده وغسيل الأموال والمتاجرة

بالجنسية والرقم الوطني والجوازات وإصدارها إلى رجال أعمال عراقيين وعرب مقابل مبالغ مالية وصلت إلى مليون دولار عن كل جنسية وجواز ورقم وطني، وقد ارتكب الذهبي ذلك، خلال مدة ترؤسه لجهاز المخابرات وبعد صدور مذكرة إلقاء قبض من قبل القضاء الأردني.

هذا وعلمت "المنظمة" من مصدر حكومي مسؤول مطلع في وزارة النفط ومن خلال اتصال عاجل وردنا منه خلال الأيام الماضية لغرض وضعنا في صورة الحدث من الداخل، قدر الإمكان، وذلك لتورط مسؤولين ومستشارين ووزراء في حكومة (نوري المالكي) بملف غسيل أموال النفط العراقي المصدر إلى الأردن، إذ أفاد لنا السيد المسؤول مشكوراً أن: "المكتب الخاص بمستشاري نوري المالكي ونجله أحمد في حالة من الإرباك الشديد والهلع، بعد انتشار خبر إلقاء القبض على مدير المخابرات الأردني السابق (محمد الذهبي) لأن هناك علاقة سابقة ووطيدة ربطت الاثنين معاً، منذ الأشهر الأولى لتولي (نوري المالكي) رئاسة الوزراء الاولى.

في حينها، اقترح وزير النفط السابق (حسين الشهرستاني) على (المالكي) في اجتماع خاص ضم بالإضافة إليهما كلاً من: (سمير حداد / أبو زينب) القيادي في حزب الدعوة والمشرف العام على جهاز مخابرات حكومة المالكي وكالة، وكذلك (طارق نجم عبد الله/ أبو منتظر) مدير مكتب المالكي سابقاً، فضلاً عن (أحمد نوري المالكي) نجل رئيس الوزراء، الذي دخل على الخط مؤخراً لاشتراكه بالاستحواذ على حصته من هذه الأموال، بعد أن علم بهذا الموضوع من والده شخصياً، ولأنه حالياً يعدّ المحرك والمسيطر الرئيس والمشرف العام والمباشر على جميع العقود والمناقصات والمصاريف النثرية، التي تخص الأمانة العامة لمجلس الوزراء".

ثم يضيف السيد المسؤول أن الجميع اتفقوا: "بعد الاجتماع باستغلال فرق السعر المدعوم من النفط العراقي المصدر إلى الأردن وبأسعار تفضيلية تقل عن سعره الأصلي في السوق العالمية وإيداع هذه الأموال المتحصلة من وراء

فرق الأسعار بحساب خاص وسري في (بنك الإسكان والتجارة الأردني) لغرض تمويل مصاريف (حزب الدعوة) ومقراته، وكذلك والأهم شراء الذمم من شيوخ وصحفيين ومثقفين وأساتذة ونواب من غير كتلتهم البرلمانية، ولغرض عدم إثارة هذا الموضوع إعلامياً أو قضائياً أو حكومياً في الأردن فقد دخل على الخط في حينها وأشرك (حسين الشهرستاني) مدير المخابرات الاردني في حينها (محمد الذهبي) في هذا الموضوع مقابل مبالغ مالية طائلة تدفع إليه وتحول إلى حسابه السري الخاص في أحد البنوك السويسرية لقاء تدخلاته الشخصية لتسهيل معاملات دخول هذه الأموال المختلسة إلى (بنك الإسكان) وطلب منه (الشهرستاني) كذلك بأن يزود جهاز المخابرات الأردني حكومة (نوري المالكي) وبنحو سري ودوري كل ثلاث اشهر بتقارير مفصلة حول أعداد القيادات البعثية والشخصيات السياسية المستقلة والصحفيين المعارضين لنهج حكومته وعناوينهم وأموالهم وشركاتهم، وكانت هذه التقارير المفصلة تصل دورياً وتباعاً وحسب ما تم الاتفاق عليه وانقطعت لغاية طرد (محمد الذهبي) من جهاز المخابرات، ولكن لا أعلم هل لازالت لغاية الان مستمرة أم لا هذه التقارير السرية المفصلة، حتى ان (الذهبي) كان يمارس ضغوطاً وابتزازاً على شيوخ هيئة علماء المسلمين في عمان، وتحديداً الشيخ حارث الضاري، لغرض ثنيهم عن الاستمرار في انتقاد حكومة (المالكي)".

ثم يستمر السيد المسؤول بتوضيحه حول صادرات النفط العراقية إلى الأردن وبأسعار تفضيلية أقل بكثير من سعره في السوق العالمية بقوله لنا : "إن قيمة إجمالي ما يصدره العراق من نفطه إلى الاردن تبلغ شهرياً 320 الف برميل وبسعر البرميل الواحد 45 دولاراً أمريكياً مع فارق سعر زيادة عن كل برميل مصدر إلى الاردن تضعه حكومة (نوري المالكي) في حساب خاص وسري في (بنك الإسكان والتجارة) الأردني ولا يستطيع أحد السحب من هذه الأموال المختلسة، منذ فتح هذا الحساب، إلا فقط كل من (سمير حداد) و(حسين الشهرستاني)، ثم أضيف خلال الأشهر الماضية اسم (أحمد نوري المالكي) وهم الذين لهم الحق حصرياً فقط بالسحب من هذه الأموال من البنك

والتصرف بها , إذ بلغت قيمة إجمالي الأموال المودعة في بنك الإسكان من جراء فرق أسعار النفط لغاية نهاية سنة 2011 بأكثر من ملياري دولار أمريكي". مع العلم أن (نوري المالكي) وفي مدة حربه مع خصومه السياسيين من الكتل والأحزاب الأخرى ولغرض شراء دعم القيادات البعثية الموجودة في الأردن لغرض حصوله على رئاسة الوزراء لولاية ثانية ـ وهذا ما حصل بعدها ـ فأنه أصبح يدفع لقرابة ألفين من القيادات البعثية الموجودة في كل من الأردن وسوريا ولبنان مبالغ مالية عبارة عن رواتب وهدايا وإعانات مالية مستمرة من هذه الاموال المودعة في بنك الإسكان".

ثم أن هناك مسالة مهمة جداً ما زالت غير منظورة على الساحة السياسية العراقية، وهي أن قسماً من النفط العراقي المصدر إلى الأردن يعاد تصديره وتحميله من ميناء العقبة بوساطة بواخر الشحن النفطية الإسرائيلية ويصل الجزء الأكبر منه إلى إسرائيل، أي أن هناك نفطاً عراقياً تصدره إلى الأردن حكومة (نوري المالكي) وبموافقته يصل إلى إسرائيل مباشرة، وقد حصلت في نهاية عهد (محمد الذهبي) خلافات مادية فيما بينهما حول طلب الأخير بزيادة حصته من الأموال النفطية المختلسة نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وقد تدخلت السفارة الإسرائيلية في عمان في هذا الموضوع لحل الخلاف بين مكتب (نوري المالكي) و(محمد الذهبي) ونجحت السفارة في إنهاء الأزمة فيما بينهما حفاظا على سهولة تدفق النفط العراقي اليها واستمراره".

هذا وتنوه المنظمة (منظمة عراقيون ضد الفساد) حسب ما توفر لها من معلومات صحفية موثقة من مصادرها الأصلية، إذ تبين: أن على رأس قائمة رجال الأعمال العراقيين الذين سوف يستدعيهم القضاء الأردني خلال الأيام المقبلة والذين حصلوا على جواز السفر والجنسية والرقم الوطني هو المدعو (نائر محمد أحمد الجميلي) وعائلته وأقرباؤ، وهو صاحب شركة (العين الجارية) وكذلك المدعو (قاسم صغير ديب الراوي) وعائلته وهو شريك رئيس بعقود الفساد في وزارة الدفاع (العراقية) مع المدعو (نائر الجميلي).

كذلك فأن المدعو (نائر الجميلي) وهو بدوره شقيق زوجة وزير الدفاع السابق والمستشار للشؤون العسكرية حالياً لحكومة (نوري المالكي) قد سعى جاهداً لغرض أن يتم تدخلهما سياسياً واقتصادياً لدى الحكومة الأردنية وجلالة الملك الأردني بصفة شخصية لغرض إرغام القضاء الأردني على غلق ملفه وعدم إثارته إعلامياً وهذا ما أوضحه من خلال أحاديثه خلال الأيام الماضية لدى بعض أقربائه وأصدقائه التجار الآخرين الذين سوف يستدعيهم القضاء الأردني لحصولهم على الوثائق والجنسية وإن لم يفعلوا له شيئاً فسوف يفضح جميع ملفات الفساد وعقوده وسوف يأخذ معه إلى السجن الذين كانوا متورطين معه على حد قوله . إن موضوع تقديم (محمد الذهبي) إلى القضاء الأردني جاء بعد أن نصحت وزارة الخارجية الأمريكية الملك الأردني، في زيارته الأخيرة إلى أمريكا، بأن يتم تقديم (الذهبي) إلى القضاء لغرض امتصاص سخط الشارع الأردني وغضبه وهو يخرج كل مدة بتظاهرات وهتافات يطالب فيها بمحاكمة رموز الفساد والمسؤولين في الأردن، وفي أثناء عودة الملك من رحلته إلى أمريكا، أمر قضاءه أن يتم تقديم (الذهبي) إلى المحاكمة وعدم السماح له بالهرب مهما كلف الأمر، لأنه كان هناك تساهل من الحكومة بأن يتم تهريب (الذهبي) إلى الخارج خوفاً من كشف بعض أهم رموز الفساد في الأردن والمرتبطين بصفة مباشرة ببعض أعضاء الحكومة الأردنية السابقة والحالية.

[] www.furatnews.com

هناك فضائح أخرى للمالكي تمثل فضائح جيت وتعكسها منها ما يأتي:

كشفت النزاهة النيابية فضائح فساد نوري المالكي وحكومته وملفاتها التحقيقية المتضمنة فضائح مالية وعسكرية وإدارية عدة ووضعناها تحت مصطلح (جيت)، المنسوبة إلى فضيحة ووترجيت الأمريكية كوصمة فساد حكومي يمارسه رئيس الوزراء وبنحو علني ومقصود مجافياً لمسؤوليته ومنافياً للقانون من دون خجل أو حياء وكأنه مالك للعراق ولا وجود للعراقيين ولا للإعلام الدولي عبّر عن نزعته المتعطشة للمال والسلطة وخبرته المتمرسة بالجنوح والإجرام عارياً من الوطنية والطائفية الدينية لكنه يتاجر بها ويسوقها

في كل مناسبة، مغرراً بالجموع الشيعية الجاهلة في ممارسة سلوكياتها البدائية والفجّة بالتعبير عن خذلان أسلافهم، قبل أربعة عشر قرناً من الزمن، للحسين عندما دعوه لنصرته في كربلاء. تصرف لا يتناسب طرداً مع فلسفة المذهب الشيعي ولا عقائده، بل حتى الإيرانيين لا يمارسون اللطم وضرب أجسادهم بالسلاسل الحديدية أو بالسيوف تأنيباً لضميرهم عما فعله أسلافهم أهل الكوفة بالحسين. إنها فذلكة متخلفة تسيء (إنسانياً) للشيعة في العصر الحالي لأنها لا تدل على فكرة دينية.

ندلف بعد ذلك إلى ما كشفه عضو لجنة النزاهة النيابية (عادل نوري) عن ملف فساد لمستشفى عسكري وهمي صرفت حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مليار دولار لها وذلك في إطار التحقيقات في الفساد الإداري المسجل خلال رئاسته الحكومة العراقية. وقال عادل إن اللجنة تمكنت في العام 2014 من حسم 3200 ملف فساد بينما لم يتم حسم الكثير بعد موضحاً أن ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة في العراق مليئان بملفات الفساد الإداري المتخلف "لكن أُفضل التحدث فقط عن الملفات الكبيرة لأن السرقات بالملايين أصبحت الأن من المفاسد الصغيرة".

وأشار عادل إلى وجود عديد الثغرات القانونية "نحن الآن منشغلون ببعض تلك الثغرات" مستطرداً أن "لجنة عقود التسليح في حكومة المالكي أخفت عديد مليارات الدولارات من دون وجود أسلحة وتبين لنا أن عديد تلك الأسلحة تم شراؤه بأسعار أكثر مما يستحق وبعضه مستهلك أو مستخدم في الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن تبادل ملايين الدولارات من الرشى بين مسؤولي وزارة الدفاع" وأضاف عضو لجنة النزاهة النيابية أن من ضمن الملفات، التي تحقق اللجنة فيها "المستشفى الوهمي في حكومة المالكي"، الذي صرفت لأجلها ميزانية كبيرة بلغت مليار دولار لتقديم خدمات حديثة ومتطورة للعسكريين "لكن تبين في التحقيق أنه غير موجود في العراق حتى أنه لم يتم وضع الحجر الأساس له". وحول هروب ستة وزراء و53 مسؤولاً حكومياً من ذوي الرتب الخاصة في الحكومة العراقية السابقة من البلاد قال عادل "طلبنا من رئيس

الجمهورية فؤاد معصوم من خلال علاقته الشخصية أن يطلب من الدول، التي تتم دعوته لزيارتها إعادة أولئك الأشخاص إلى البلاد". وكشف عن ملف آخر للفساد في عهد المالكي قائلاً إن الملايين من الدولارات تضيع من جرائه هو ملف الطائرات، التي قال المالكي إنه اشتراها من روسيا "لكن تبين أن تلك الطائرات هي الطائرات العراقية، التي لم تعطها إيران الأذن بالهبوط في الحرب الأمريكية ضد العراق واضطرت للهبوط في روسيا آنذاك. فأعادت حكومة المالكي تلك الطائرات على أنها مشتراة".

وأشار إلى أنه في إطار تلك التحقيقات تم اعتقال 24 من كبار الضباط بربتي لواء ركن وعقيد في إطار مكافحة الفساد. كما تحدث عن طريقة جديدة "لبيع البشر" في القواعد العسكرية في الحكومة العراقية، آنذاك، مبيناً أن "المسؤولين العسكريين أنشأوا معتقلاً في قواعدهم العسكرية وكانوا يعتقلون الناس ثم يبيعونهم لأهلهم بمبالغ مالية كبيرة". وأردف عضو لجنة النزاهة النيابية قائلاً "تبين لنا أن الحكومة السابقة لديها بحر من الفساد لا حدود له" ومن ضمن ملفاتها "شراء أجهزة الكشف عن التفجيرات (السونار) بملايين الدولارات ولكن لم يتبين شيء أصلاً ولم تأتِ هذه الأجهزة إلى البلاد بعد.

كما اكتشف وجود 16 مصرفاً أهلياً كانت تسحب الأموال من البنك المركزي العراقي بوصولات مزيفة. إذ تم اعتقال عدد من موظفي تلك المصادر مبيناً أن "ملايين الدولارات تم سحبها من البنك المركزي العراقي إلى دول مجاورة وبعد أخذ الملايين من الدولارات من بلد محاصر اقتصادياً إلى بلد أخر خيانة للوطن".

وحول ملف الطائرة الروسية المحملة بالأسلحة، التي حطت في مطار بغداد الدولي قال عادل إن "اللجنتين شكلتا للتحقيق عبرت عليهما الكثير من النقوصات للأسف. ففي لجنة الأمن والدفاع النيابية وصلنا تقرير لكن تبين أن هناك نقوصات فيه ولا أستبعد أن يكون الطيار وطائرته قد أفرج عنهما".

ولفت إلى أن المالكي وأعوانه يبذلون كل ما بوسعهم لإفشال حكومة حيدر العبادي وحل اللجان التحقيقية، التي شكلت ضدهم "لأن العديد من الذين تم أو سيتم اعتقالهم قد يعترضون بأنهم فعلوا ذلك بأمر من المالكي. [جريدة الفرات الأسترالية عدد 560 بتاريخ 29 – 11 – 2015]

إن حالة نوري المالكي توضح لنا سبب ضعف خضوعه لوسائل الضبط الاجتماعي، الذي يرجع إلى تمتعه بمنصبه القيادي، الذي لم يكن يحلم به في يوم من الأيام بعدما كان مشرداً في المنافي يعيش على المساعدات الحكومية للاجئين السياسيين، وعلى بيعه في بسطات دمشق وهذا لم يجعله يركز على الأمور والمسائل العقلية وإرقاء وعيه الاجتماعي، فالمالكي عندما انشغل بصلاحياته الواسعة وهو في قمة الهرم الحكومي خرج عن وسائل الضبط الاجتماعي الحكومي والعرفي

5/ ح – فضيحة أديب جيت

الفضيحة السادسة فضيحة علي أديب وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة نوري المالكي. إنها جريمة لا تمثل التجسس ولا التنافس الرئاسي ولا مرتبطة بشخصيات سياسية وقيادية مميزة ولم تستخدم تسجيلات صوتية في محادثات خاصة بارزة لشخصيات حكومية، بل لكونها تمثل حالة باثولوجية (مرضية) أخلاقية وإنسانية معيبة للنظام التربوي والسياسي مارسها وزير تعليم عال وأمين عام لحزب الدعوة، لا تحصل إلا من أجنبي (غير عراقي) ليس له جذور وطنية – عراقية ولا أرضية علمية أو قاعدة للتعليم العالي ولا إحساس إنسانياً لطلبة يدرسون خارج بلدهم ليكونوا مثقفي البلد مستقبلاً ويقودوا الحركة العلمية فيه، بل هناك ولاء أعمى لهذا الوزير (وزير التعليم العالي العراقي) للأجنبي (الإيراني) الذي اقترف جريمة جماعية لأكثر من ألف طالب وطالبة اغتصب فيها قسمً من رواتبهم الشهرية لتقديمها إلى موظفي السفارات الإيرانية في أوروبا. إنها صورة جديدة تضاف إلى صور فضائح (جيت) لم تكن فضيحة

شخصية ولمدة قصيرة، بل أضرّت واغتصبت حق آلاف الطلبة العراقيين الدارسين في الخارج مما يؤثر على استمرار دراستهم ومستواها في العالم الغربي، إنها جريمة موجهة ضد المثقفين العراقيين لا تصدر من وزير تعليم عال ولا من أمين عام لحزب عراقي ولا من حامل شهادة تعليم عال، بل من عميل بامتياز لإيران ومعاد جهراً للعراقيين والعراق أنها فضيحة (جيت) بصدق!!

علمت "منظمة عراقيون ضد الفساد" من مصدر مسؤول مطلع في وزارة التعليم العالي أن: "وزير التعليم العالي والبحث العلمي في حكومة (نوري المالكي) الحالية (علي الأديب) تلقى اتصالاً هاتفياً، خلال الشهر الماضي، من السفير الإيراني في بغداد ليبلغه، بدوره، بأوامر وتعليمات مباشرة وصريحة صادرة من حكومته في طهران بضرورة أن تضع وزارته، وعلى وجه السرعة، الخطط اللازمة لتمويل السفارات الإيرانية في الخارج ودفع الرواتب لجميع موظفيها وبالعملة الصعبة، وبالأخص السفارات الإيرانية الموجودة في كل من العواصم الغربية لندن وبرلين وموسكو وباريس للصعوبة التي تواجهها حالياً وزارة الخارجية الإيرانية في تأمين الأموال الصعبة اللازمة وإرسالها إلى سفاراتها في الخارج لتمويل جميع أنشطتهم.

ويوضح السيد المسؤول للمنظمة بقوله: "فقد أصدر بدوره الوزير(علي الأديب) ومن خلال تعليمات مشددة وبإشراف شخصي منه إلى (دائرة البعثات والعلاقات الثقافية) التابعة لوزارته وأن يتم تحويل هذه الأموال بطريقة بحيث لا يتم كشفها والتعرف عليها من (مجلس النواب) أو (وزارة المالية) أو حتى (ديوان الرقابة المالية) وذلك بأن ترسل (دائرة البعثات)، بدورها، مبالغ مالية إضافية، قدر المستطاع، إلى الملحقيات الثقافية التابعة لوزارته بحجة أن هذه الأموال سوف تصرف ألى الطلاب المبتعثين للدراسة، وكذلك لتسديد وزارته مصاريف وأجور الجامعات الأجنبية، التي يدرسون فيها، ولكن في الحقيقة، أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال يتم تحويلها نقداً ويتسلمها مباشرة موظفون دبلوماسيون إيرانيون مختصون ومحددون بالاسم في السفارات الإيرانية في

الدول الأوربية المشار إليها أعلاه ولغرض توزيعها كذلك على بقية السفارات الإيرانية في الدول الغربية وحسب مقدار هذه الأموال وما سوف يصل إليهم بعد ذلك بصفة شهرية.

ثم يوضح السيد المسؤول للمنظمة بقوله: "أما ما تبقى من موظفين ودبلوماسيين في العاصمة البريطانية – لندن فسوف تصرف الأموال لتمويل النشاطات الدينية والثقافية في الحسينيات والتجمعات والمراكز الإسلامية التابعة لفيلق القدس الإيراني، وهو بدوره المشرف المباشر على جميع هذه الفعاليات وغيرها في الخارج، لأن هناك عقوبات مشددة ومراقبة مصرفية غربية صارمة على الحوالات المالية لإيران في الخارج. ولكن أحد أهم هؤلاء الأشخاص وحلقة الوصل للإشراف على تحويل هذه الأموال العراقية المسروقة هو معاون الملحق الثقافي في السفارة (العراقية) بالعاصمة البريطانية / لندن ".

هذا إذا علمنا أن معظم الطلاب العراقيين في الخارج يعانون أشد المعاناة من عدم وصول مستحقاتهم المالية لغرض صرفها من الملحقيات الثقافية، ودائماً هناك شكاوى وتذمر من هؤلاء الطلاب، والذين وصل بهم الأمر إلى أن يتظاهروا أمام أبواب السفارات. www.iraqisanticorruption.blogspot.com.au []

إن سياق الحديث يلزمني أن أركز على مفردة (جيت) التي أضحت رمزاً لـ(الخيانة) العظمى والجريمة التي يقترفها أصحاب المواقع المسؤولة في الحكومة وأصبحت أيضاً (وصمة) عار تطلق على العملية الممارسة ضد الضوابط الأخلاقية والنزاهة والشفافية والقانونية. هذه الوصمة في الواقع تبحث عن التكسب غير المشروع مالياً وموقعياً لأفراد يشغلون مناصب رفيعة المستوى لا يمكن الوصول إليها بسهولة، متسترين بارتفاع مناصبهم الشاهقة وصلاحياتها الواسعة ونفوذها الأمني والسياسي المطلق، لذلك يتجنون على حقوق الآخرين بوقاحة وانعدام حياء.

ومن دلائل هذه الوصمة المخزية أن شاغلي هذه المناصب يكون التزامهم بالضوابط الرسمية والعرفية ضعيفاً بسبب طغيان التأثير المالي والمادي على

الأدبي والأخلاقي، الذي يصيبهم، مسبباً عندهم غروراً بما يتمتعون به من حماية مصانة أمنياً وسياسياً وليس قانونياً. فيكونون مصدراً رئيساً لنشر الفساد السياسي والإداري والمالي والأخلاقي في الأجهزة الرسمية – الحكومية، لأنهم يشعرون بأنهم هم السلطة والسلطة ملك لهم متناسين أن شعورهم هذا نابع من نرجسيتهم وحبهم لذاتهم وللمال والمادة وإلى ضعف وازعهم الضبطي وهشاشته.

ويقول لنا هذا المصدر إن الفساد ينتشر بين أبناء الشريحة المسؤولة سياسياً وحكومياً أكثر من انتشاره بين العوام والفقراء أو العاطلين عن العمل أو الأميين لأن الآخرين عندهم ضوابطهم العرفية، التي هي اقوى ضبطاً والتزاماً من الضوابط الحكومية الرسمية وأن اللغط الشعبي أقوى من الأضواء والأقلام الإعلامية عليهم.

لا ننسى أن (جيت) كفضيحة لها تأثير جانبي، مثلما لها تأثير سلبي، وهي أنها تكون بمنزلة (مهماز) دافع محرك للإصلاح والتغيير الاجتماعي والسياسي والإداري والمالي، وتعزز نفوذ السلطة الرابعة وتمنحها ثقة المجتمع، وفي الوقت نفسه تكون (إطاراً مرجعياً) لكل من تسول له نفسه الخيانة أو الفساد بعدم الإقدام عليها وإلا أصابته الفضيحة، التي يكون ثمنها غالياً على الصعيد الرياضي الاجتماعي والقانوني في ظل حكومة شرعية ووطنية يكون القانون عمودها الفقري في التنفيذ والتشريع وليس في ظل حكومة حرامية نصّبها الاحتلال الأمريكي، كما هو الحال في العراق بعد العام 2003 وإلى الآن. بيد أن هذه الحالة لا تستمر إلى الأبد لأنها مخالفة ومجافية ومنافية لأخلاق الطبيعة البشرية وقواعدها ولتاريخ العراقيين الذين لا يخنعون للفضائح دائماً وابداً، بل يفضحونها حتى ولو كانت صادرة من فئات مصلحية وعميلة للأجنبي ومدعومة من الاحتلال الأجنبي.

5/ خ– فرسنة العراق جيت

كشفت وثائق "ويكيليكس" في كتابها الموسوم "أسرار ويكيليكس أكبر الفضائح عبر التاريخ" 2011 عن وثيقة تحمل عنوان "مرجعية النجف تستنجد ضد النفوذ الإيراني" عبر مجموعة من المحاضر والبرقيات، التي زودت بها وزارة الخارجية الأمريكية من سفارتها في بغداد بين العامين 2007 و2010 تخلص إلى نتيجة محورية، المرجعية الشيعية في النجف باتت لا تحتمل (التغلغل الإيراني) في العراق على الصعد كلها حتى أن ساسة عراقيين شيعة من أحزاب محسوبة كلياً على إيران كـ(المجلس الإسلامي الأعلى) مثلاً يجاهرون أمام الأمريكيين بعدم قدرتهم على احتمال النفوذ الإيراني، الذي يزداد حجمه في بلادهم.

وينقل تقرير بتاريخ 31 كانون الثاني 2008 عن أحد رجال الدين في النجف، عماد كلندر وهو ابن شقيقة المرجع علي السيستاني ويرتبط بعلاقة قربى مع مقتدى الصدر، شكوى السيستاني من أمرين: نقص التواصل الأمريكي المباشر معه، ودرجة التدخل الإيراني بالشؤون العراقية. وينصح كلندر الأمريكيين بأنه (وحده دعْم السيستاني يُمكنه وقف التدخل الإيراني والمدّ الشيعي المتطرف) لأنه (إن لم تدعم أمريكا السيستاني فستلتهم إيران العراق) ويلفت نظرهم الى أن (لدى السيستاني المشروع الإيراني الكامل للهيمنة اقتصادياً وسياسياً ودينياً على العراق) وينقل الرجل أيضاً مخاوف السيستاني من أن (أمريكا قد عقدت اتفاقاً سرياً مع إيران بشأن العراق بدليل عدم التواصل الأمريكي معه وهو ما كان معهوداً مع كل من أحمد الجلبي وفؤاد عجمي).

وقبل ذلك، يشتكي عادل عبد المهدي في تقرير مؤرخ بـ 24 آب 2007 لوفد من الكونغرس الأمريكي من (التأثير السلبي الإيراني في العراق) وعلى وفق عبد المهدي، نائب الرئيس في حينها. القائد البارز في (المجلس الأعلى) فأن مقتدى الصدر (لا يملك 3 في المائة مما يملكه المرجع الديني علي السيستاني من نفوذ على شيعة العراق) من دون أن ينسى تقرير آخر تحدير وزارة الخارجية من أن عبد المهدي لم ينس أن الأمريكيين منعوه من الوصول إلى رئاسة الحكومة العراقية بسبب (علاقاته الإيرانية).

ومن بين الشهادات، التي توردها التقارير الأمريكية يلاحظ أن الوثيقة الأطول (بتاريخ 2 أيلول 2008 تتعلق بالتغلغل الإيراني الاقتصادي والاستخباراتي في العراق بالأرقام والأسماء عن طريق عملاء الشركات الإيرانية في قطاع وكالات السياحة والسفريات والمطاعم والزيارات والرحلات الدينية في كربلاء، خصوصاً في سياق فرسنة العراق). وتعود وثيقة 5 كانون الثاني 2009 لتنقل عن 3 مراجع دينية في النجف أن آية الله محمد سعيد الحكيم بن شقيق عبد العزيز الحكيم سيخلف (العجوز) وقد يبدأ الحكيم بتغيير سياسة النجف (المعروفة تاريخياً بمعارضتها لمبدأ ولاية الفقيه) بما أنه موال لإيران ولمبدأ ولاية الفقيه. وفي سياق تخوف علماء النجف من النفوذ الإيراني المتعاظم تشير السفارة في تقريرها إلى أن مراجع دينية ضمنت أن تؤلف الحكومة لجنة لدراسة طلبات تمديد الإقامة لطلاب إيرانيين يدرسون في النجف (بهدف الحد من النفوذ الإيراني). ويروي مصدر عراقي شطبت هويته من الوثيقة كيف أرسل رئيس (فيلق القدس) في (الحرس الثوري الإيراني) قاسم سليماني ووزارة الخارجية الإيرانية مبعوثين إلى المرجعية في النجف للضغط عليها لرفض الاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية وكيف أن إيران تدفع أموالاً طائلة في العراق عن طريق مؤسسات (المجلس الأعلى) في سياق حملتها الترويجية لولاية الفقيه.

كما ينقل التقرير (نصيحة) أخرى مفادها أن على أمريكا أن تمّول سراً مجموعة من رجال دين في الحوزة لمواجهة إيران وحليفها (المجلس الأعلى) حتى أن على أمريكا ألا تتورط في علاقات وثيقة مع القيادي في (المجلس) جلال الدين الصغير لأنه (معادٍ لمرجعية النجف). تبقى النصيحة الأهم للأمريكيين، ادعموا العراقيين المعارضين للنفوذ الإيراني ولا تعملوا مباشرة لأن العراقيين أدرى منكم بفهم تعقيدات وضع النجف والنفوذ الإيراني فيه. إلا أنه، في المقابل، وبعد ان يشير النائب الشيعي عن القائمة (العراقية) إياد جمال الدين للمسؤولين الأمريكيين كيف يجب أن يساعدوا العراقيين على مقاومة المدّ الإيراني من خلال توفير قناة إعلامية لرجال الدين الشيعة المعارضين

للايدلوجية الإيرانية فأنه يكشف لهم أن الخليفة المتوقع للسيستاني محمد سعيد الحكيم أرسل مبعوثين للتحذير من النفوذ الإيراني في العراق.

حتى الشيخ فياض الشمري رئيس مجلس محافظة النجف واحد من القياديين في ائتلاف (دولة القانون) يشرح للأمريكيين في وثيقة بتاريخ 14 كانون الأول 2009 أن (التدخلين السعودي والإيراني هما الأخطر في العراق) معرباً عن اطمئنانه إلى أن (ثورة فكرية) تحصل في العراق ضد جميع اشكال التدخل الأمني في شؤون بلدهم بدليل ما حصل ضد السعودية في محافظة الأنبار وضد إيران في النجف وضد تركيا في الموصل.

وتكشف احدى الوثائق (24 نيسان 2009) أن المشكلة، التي تسهّل عمل الاستخبارات الإيرانية في العراق، هي ان الوزارات العراقية لا يثق بعضها ببعض، بل يعمل بعضها ضد بعض احياناً وخصوصاً وزارة الداخلية ووزارة الدولة لشؤون الأمن القومي. وتتابع أن العراق (سيحاول تعميق علاقاته مع الدول العربية وتركيا لموازنة النفوذ الإيراني لكن ستحتفظ إيران بنفوذها الإقليمي من خلال تحالفها مع سوريا وستحتفظ بقوتها داخل العراق من خلال علاقاتها بالأحزاب العراقية الشيعية. ومن خلال قوة قنواتها التلفزيونية، التي تبث من العراق وعن طريق تحالفها مع اكراد العراق) وتختم هذه المذكرة بالتأكيد أن (الطريقة الفضلى لمواجهة النفوذ الإيراني على المدى الطويل تتمثل بتعزيز الوطنية العراقية).

وفي السياق، تتحدث أحدث الوثائق من الدفعة الأخيرة لـ(ويكيليكس) بتاريخ 4 شباط 2010 عن عدد من شكاوى إياد علاوي على إيران. اكثرها إثارة تلك التي تنقل فيها عن علاوي قلقه من (مؤتمر المقاومة) الذي نظمته إيران في بيروت، أواخر كانون الثاني الماضي، إذ (شارك فيه ممثلون عن حزب الله وحركة حماس ومنظمات إرهابية أخرى الى جانب سياسيين عراقيين شرعيين منهم عمار الحكيم مثلاً) الذي يرى علاوي انه (غبي). وبحسب زعيم (العراقية) فإن الحكيم شارك في المؤتمر لإفشال الحل السياسي الذي أعدّه

رئيس منظمة (بدر) هادي العامري لأزمة (اجتثاث البعث) وينقل التقرير عن علاوي انه تلقى دعوة من رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري الى زيارته في بيروت في كانون الثاني الماضي ليشرح له ظروف المؤتمر وأن ممثلين عن بري ابلغوا علاوي أن ايران (صرفت 70 مليون دولار على المؤتمر واستغلت المناسبة لتوجيه مجموعات متطرفة في لبنان لافتعال المشكلات بين الاسرائيليين والمصريين في سيناء أو على الحدود مع قطاع غزة). [مركز الدراسات والنشر. 2011. ص. ص. 99 – 103]

تكمن فضيحة "فرسنة العراق" في أركانها الخاصة بها، فالركن الأول ينطوي على دافعها المنافي للوطنية العراقية والمجافية للدين الإسلامي والطائفة الشيعية في العراق والمخترقة للقانون الدولي، وركنها الثاني موجود في كشفها من ويكيليكس، وشمل ركنها الثالث سرية هذه الوثائق، التي تسترت عليها الحكومة الأمريكية، والركن الرابع انحسر في أهدافها المفككة للبناء الاجتماعي العراقي. أما ضحيتها فكان المجتمع العراقي، أما الركن الخامس فعكس الركن السادس عاقبتها في وصم الشيعة العراقية بالعمالة للنظام الإيراني ووصم الشيعة الإيرانيين بأعداء العراقيين والطامعين ببلدهم. وكان الركن السابع موجوداً في الهيمنة الاقتصادية والسياسية والدينية في العراق.

إن محاولة فرسنة المجتمع العراقي عبر التغلغل الإيراني في ظل تفكيك انساقه البنائية عبر حروب وغزو واحتلال اقوى دولة في العالم للعراق، مستغلة المذهب الجعفري في ممارسة الشعائر والطقوس الشيعية في عاشوراء وغيره مع التصفية الجسدية لمعظم الكوادر المهنية الكفوءة وإحداث فجوات وانجرافات سكانية في هرمه عبر التهجير القسري والتقتيل من أجل تيسير الفرنسة.

في الواقع هذا مجرد طموح أفاق حالم يستحيل تحقيقه لأسباب عدة منها:

1 – وجود مكون سُنّي غير معاد للمكون الشيعي في العراق إذ هناك قواسم مشتركة بينهما عبر التزاوج، أي المصاهرة، والانتماءات الحزبية العلمانية والقومية وضمن العمل المشترك في دوائر الدولة وفي التجارة والصناعة.

2 – وجود تيار قومي عريق معارض للقومية الفارسية تبلور عبر حربه مع إيران لمدة ثمانية سنوات.

3 – الجذور الشيعية في الحوزة العلمية في النجف ترفض سياسة ولاية الفقيه.

4 – انفتاح الشباب العراقي الصاعد والواعد على الثقافات العلمانية.

5 – تعلق هذا الجيل بمغريات التواصل الاجتماعي وثورة المعلومات مما أقدحت عنده روح الوعي المتفتح.

6 – جرّبَ العراقيون الدعم الفارسي والتركي والسعودي فوجدوا الجميع طامعين بثروتهم وأرضهم وبهم فرفضوهم.

لا جرم من القول، إذن، إن الرفض الكامل والقاطع لفرسنة العراق سوف تظهر نتائجه بكل جلاء في القريب العاجل لأن الجوهر لا يمكن استبداله بأي غلاف خارجي ولأن الضعف لا يستمر الى الأبد، بل ستأتي ظروف تنهضه وتفصح عن لبّه عبر الوطنية العراقية، التي لا يقدر أحد أن يزيلها من التاريخ العراقي والجغرافية العراقية.

وفي ظل هذه المخاضات القوية في صراعها والمكلفة بشرياً ومادياً والمعيقة لحركة تقدمه فإن مجال الباحثين الاجتماعيين يعج بالمعلومات والظواهر والمشكلات الاجتماعية لأنها تعكس محاولة تطبيع العراقيين على غير طبعهم بطابع لا يرغب به العراقيون وليس له خلفية ودية بينهما، بل حرب وعداء مصلحي في مجال الحوزة العلمية الشيعية. ولكن في ضوء ضعف الحكومة المنصبّة أمريكياً ولجوء العديد منهم الى إيران أبان حكم صدام والتعايش معهم وهم لاجئون عندهم فباسم الشيعة استغلت الحكومة الإيرانية كل هذه الظروف

الحادة لصالحها داخل العراق مما أحدث ردود فعل صارخة من العراقيين (سُنّة وشيعة وأكراداً) لأنهم أدركوا وجود ميكروب ضار داخل جسدهم الاجتماعي، فضلاً عن ذلك استغلت الحكومة الإيرانية عزلة العراقيين عن العالم أبان حكم صدام وعدم السماح للشيعة بممارسة العزاءات الحسينية خوفاً من تحويلها الى معارضة سياسية ضده.

لكن الفرس نسوا أن هناك مصالح عراقية محلية في كل محافظة وقضاء وناحية وقرية وجماعات محلية عشائرية وعرقية فيها لا تقبل بالذوبان في البودقة الفارسية لأنها رافضة للثقافة الفارسية المتعالية عليها والمستغلة ضعفها والمنتقمة منها وهذا ما يجرح الكرامة العراقية والمشاعر العربية والاعتزاز الشيعي وإصالته في المذهب الجعفري. إنها فضيحة فارسية تفوح منها رائحة الحقد والغدر والاستعلاء والطمع.

5/ د- واشنطن- طهران جيت

هي اتفاق سري تمَّ بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ينطوي على ان تكون إيران شريكاً أساساً لأمريكا في احتلالها للعراق مقابل نجاح المفاوضات بينهما حول الملف النووي الإيراني، التي استغرقت عشرة أعوام، إذ تمَّت رعاية هذا الاتفاق السري من السفراء الأمريكان في بغداد بمساعدة مباشرة من حكومة نوري المالكي "الأولى والثانية" والذي بموجبه تكبد العراق الكثير من الأذى والخسائر بتواطؤ الحكومات العراقية كافة.

ومن خلال الاتفاق السري، الذي أبرم بين طهران وواشنطن تمَّ ما يأتي:

1 – السماح لإيران بأن تكون شريكاً أساساً لأمريكا في هندسة النظام السياسي في العراق وتشكيل الحكومات العراقية كافة.

2 – صار العراق سوقاً استهلاكياً لإيران لإعانتها اقتصادياً ومن تحت الطاولة تم إخراجها او تهريبها من العقوبات المفروضة عليها.

3 – صار العراق ممراً لتهريب النفط الإيراني المسموح به سراً والسماح للعراق باستيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية والانشائية والاحتياطية الإيرانية وغيرها.

4 – السماح للإيرانيين باستخدام أرض العراق وسماءه عند الضرورة.

5 – السماح للعراق بمساعدة إيران بمئات الملايين من الدولارات منذ بدء المفاوضات الأمريكية – الإيرانية أي قبل عشرة أعوام حتى نهايتها وكان كل شيء بعلم الولايات المتحدة.

6 – السماح لإيران بالتغلغل الاستخباراتي والتجاري والديني في العراق وصولاً لخوض الحرب ضد داعش في العراق.

7 – السماح لإيران باستخدام أرض العراق وسمائه لتقديم الدعم لسوريا.

8 – السكوت الأمريكي عن الدور الإيراني في تشكيل المنظمات والمليشياتو الحركات السياسية والعسكرية والميلشاوية ودعمها.

كلما تقدم كان مسموحاً به بضوء أخضر أمريكي وضمن اتفاق سري من أجل نجاح المفاوضات الأمريكية – الإيرانية حول الملف النووي الإيراني. [www.thirdpower.org]

يفضي هذا الاتفاق السري بين واشنطن وطهران وحكومة بغداد العميلة الى ابانة استجلاء أحدث فضيحة في تاريخ المجتمعات وأكثرها اجراماً في حق المجتمع العراقي بكامل اطيافه الاجتماعية لأنه تم استخدامه كـ(طعم) يغوي بأسره الإيرانيين لإيقاعهم في شرك Trap أو فخ أو احبولة لاصطيادهم وإخضاعهم للشروط الأمريكية فيما يخص الملف النووي بتعبير آخر، استخدمت واشنطن العراق كطعم bait يقوي الإيرانيين الذين يريدون الانتقام من العراقيين، الذين حاربوهم لمدة ثماني سنوات وطمعاً في إعادة المجد الصفوي إلى العراق ونهب ثرواته وهنا جعلت واشنطن طهران شريكاً لها في هندسة السياسة العراقية والاستفادة من خيرات العراق وهذه جريمة في حق

العراقيين تضاف الى جريمة واشنطن في اختراقها للقانون الدولي في اعانة إيران اقتصادياً من تحت الطاولة في اختراقها للعقوبات المفروضة على إيران، ليس هذا فحسب بل سكتت واشنطن عن دعم إيران للإرهاب الدولي من تشكيل المنظمات والمليشيات والحركات السياسية والعسكرية والميليشاوية ودعمها. إذن، هناك ثلاثة خروقات قانونية دولية ارتكبتها واشنطن وهي:

أ – دعمها للإرهاب الإيراني في العراق.

ب – مساعدة العراق في خرق العقوبات المفروضة على إيران.

ت – اشراك إيران في هندسة النظام السياسي في العراق وهي التي حاربت العراق لمدة ثمانية أعوام.

ث – ساعدت أمريكا إيران على تهريب نفطها سراً.

ج – سمحت لإيران بتمزيق النسيج الاجتماعي العراقي.

ومن أجل تمحيص ما تقدم نقول إن العراق ذهب ضحية هذا الاتفاق السري بين طهران وواشنطن وخسر آلاف القتلى والمعوقين والارامل والأيتام وتمَّ تهجير الملايين من العراقيين الى خارج بلدهم ومدنهم وحصل تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي عبر الفتنة الطائفية ووقع تدنيس للسيادة العراقية وطمس هويته السياسية وتشويه تراثه الإنساني العريق ونهب آثاره النفيسة وتدمير اقتصاده وإرجاع نمط عيشه الى ما قبل مرحلة التحضر. بمعنى حوّلت الحكومة الأمريكية المجتمع العراقي واقتصاده وسيادته الى "كبش فداء" لإغراء إيران مقابل قبولها بشروط المفاوضات حول الملف النووي الإيراني.

إنها فضيحة بامتياز لأنها كانت على حساب حياة مجتمع بكامله وكرامته وامواله. أما جناة هذه الفضيحة فهي أكبر قوة عالمية متغطرسة بقوتها وهيمنتها والطامعة في ثروة العراق وموقعه الجغرافي، استخدمته كطعم مغر لإيران المشتهية للانتقام والثأر من عدوها القديم والجديد (العراق) الذي حاربته لمدة ثمانية أعوام، فضلاً عن طمعها في الهيمنة على العتبات المقدسة الخاصة

بالشيعة والانتقام من العناصر العسكرية والسياسية والأمنية التي حاربتها أبان حكم صدام ونهب ثروته المادية والطبيعية فأمسى العراق والعراقيون ضحية المحتل والمنتقم لمدة عشرة أعوام، ضاربين عرض الحائط القوانين الدولية والإنسانية ومن دون خجل أو حياء جاعلين العراق مباحاً لكيلهما (ارضاً وسماءً وثروة) ومسرحاً للتغلغل الاستخباراتي والتجاري والديني والإرهابي وقاعدة لدعم الإرهاب المحلي والإقليمي .

هذه الفضيحة هي أبشع وأقذر من فضيحة بريمر جيت، بل هي مكملة لها.

يحسن بنا أن نشير الى ان هذه المصيدة أو الفخ الاصولي هدف لاصطياد الإيرانيين لإيقاعهم في المصيدة الأمريكية من أجل التحكم فيهم في الملف النووي، ونجحت الإدارة الامريكية في اصطيادهم وايقاعهم في الفخ لكن على حساب ثلاثين مليون عراقي وثرواته وخيراته وسياسته فحصلت مشكلات اجتماعية ظالمة ومدمرة طالت العراقيين كلهم مدة عشر سنوات كانت على نحو سلسلة جرائم صدرت من محتل ومنتقم امتصا دماء العراقيين وجففا عروقهم ودفنوهم وهم أحياء ونهبا أموالهم وفككا بناءهم الاجتماعي وجوفا هرمه الشكلي وقلبا ميزانه الطبقي ومزقا نسيجه الاجتماعي طمعاً في ثروته وانتقاماً منه ومن كفاءاته وعلمائه وكرامته وشجاعته فأضحى أكبر ضحية سكانية لحكومة غازية ومحتلة وأخرى منتقمة وطامعة ففرخت المئات من المعضلات والمشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية والأخلاقية والضبطية والدينية تناولها الباحثون الأجانب في نقدهم وقدحهم للاحتلال والتغول الإيراني، ذلك كله يتطلب من الباحثين الاجتماعيين العراقيين تناول مشكلات مجتمعهم المعاصرة التي استولدتها هذه الاتفاقية السرية بعيداً عن التعصب الطائفي والعرقي لكي يطلع العالم على الاثار المدمرة لهذه الفضيحة المعاصرة.

5/ ذ– الشهرستاني جيت

كشفت هذه الفضيحة صحيفة هافنتغون بوست في عددها الصادر في 30 / 3/ 2016 وموقع فيرفاكس ميديا في تحقيق استقصائي عن أكبر فضيحة رشوة Bribery لأكبر رموز وزارة النفط العراقية الواقعة بين عامي 2005 – 2014 لعقود على أنابيب تقدر قيمتها بنحو 600 مليون دولار دفعت رشاوى الى وزراء النفط العراقيين مع كبار المسؤولين فيها عن بيع عقود مناقصات النفط العراقية الى شركات كبرى عبر سماسرة عراقيين وشركة إيرانية لتفوز شركة بتروفاك وشركة SBM الهولندية على حقول الغراف وشركة unaoil لإيراني مقيم في موناكو.

إن تسلم وزراء النفط العراقية (حسين الشهرستاني وعبد الكريم اللعيبي، وضياء جعفر الموسوي مدير شركة الجنوب وكفاح نعمان مدير نفط الجنوب أبان حقبة الوزير ثامر الغضبان وعدي القرشي أحد المسؤولين العراقيين وشركة unaoil النفطية، التي تعود ملكيتها الى الإيراني احساني عطا ومقرها في موناكو) رشوة من شركات هولندية وإيرانية عن عقود حقل الغراف وعقود خط انابيب ما هي سوى جريمة بحق الاقتصاد العراقي والعراقيين معاً لأنه لا يحقق لهما حقوقاً ومزايا مشروعة فضلاً عن عكسها:

1 – وجود خلل في أخلاقية المنظومة السياسية والإدارية الحاكمة في العراق.

2 – وجود تحلل وطني وقيمي عند القائمين على الهيئة الحاكمة في العراق وبالذات في وزارة النفط.

3 – مع غياب الرقابة والمحاسبة والقضاء على المفسدين والفاسدين في الأجهزة الإدارية والمالية والسياسية والأمنية.

4 – لأن الفاسدين والمفسدين يسوغون أخذ الرشاوى والعمولات عند عقد الصفقات الحكومية على انها جزء من المكاسب المهنية لهم ولا يفسرونها على أنها عمل غير مشروع بأعمال الوظيفة أو الخدمة العامة أو سرقة المال العام.

5 – إذ هناك حماية للمرتشين من محتكري السلطة وأصحاب الامتيازات الحزبية والطائفية في الحكومة العراقية التي ترعاها الحكومة الإيرانية والأمريكية المحتلة.

6 – في ظل بروز السلطة في العراق عند فئة صغيرة من المسؤولين مسيئين استخدام السلطة ومستغلين الهيمنة الطائفية والحزبية (الشيعة وحزب الدعوة) على الأجهزة الحكومية.

7 – لذا نستطيع القول إن هؤلاء الوزراء والمديرين العامين في وزارة النفط يمثلون (بذور التهديم) في أغنى وزارة في الحكومة العراقية لأنهم أضحوا تجاراً بالوظيفة العامة وأسهموا في فقدان العراقيين الثقة بحكامهم ومرّغوا مفهوم الأمانة والنزاهة في الأجهزة الرسمية في الوحل وشوهوا سمعة العراق والعراقيين أمام المحافل الدولية.

وقبل الولوج الى صلب هذه الفضيحة نقول إن هذه الآفة المدمرة للمبادئ الإدارية والأخلاقية والسياسية والدينية برزت في مرحلة التغيير السياسي والاجتماعي السريع الذي حدث في العراق بعد العام 2003، أي بعد الاحتلال الأمريكي والرعاية الإيرانية وتفاقمت عندما تم تعطيل استخدام القوانين الرادعة في معاملة المرتشين، وحدوث انقلاب حاد في مقاييس التدرج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فصعدت عليه فئة من الخارجين عن القانون والباعة المتجولين وأصحاب السوابق والمتسكعين في شوارع أوروبا جلبهم الاحتلال الأمريكي لينفذوا نهبهم لخيرات العراق وتهشيم بنائه الاجتماعي.

هذه الاتجار بالوطنية العامة تحت شعار الحكم الطائفي والحزبي ساعد على انتشار جرائم الاحتيال في المؤسسات الحكومية مما فكك بنية التنظيمات الرسمية الحكومية فزادت من تلويث أخلاقية العراقيين في تعاملهم التنظيمي وتوهين (تهزيل) معاييرهم وقيمهم العراقية القويمة في ضبطها للسلوك الحضاري والمتمدن، وهذه إحدى عوائق إرقاء المجتمع العراقي الى مراحل تطورية زاهرة.

لا أريد ان اترك هذا الطرح ما لم أسبر غور موضوعه لكي أصل الى كبده الذي أجده يمثل جوهر الفضيحة لأنه كشف عن عدم أخلاقية النخبة الحاكمة وعدم امانتهم في تحمل المسؤولية السياسية لبلد يفترض ان يكون في مرحلة البناء والنهضة العمرانية وخارج من حروب مدمرة بشرياً واقتصادياً وبنيوياً. تصرفوا بسرية وكتمان مستغلين مناصبهم وصلاحياتهم والأمانة الممنوحة لهم في سرقة المال العام العراقي فكشفت السلطة الرابعة (الصحف) ووكالات الاعلام عن مستورهم الذي تستروا فيه وأعلنوا رشاواهم وصفقاتهم اللاأخلاقية على العالم وطالبوا بمحاكمتهم.

ومن أجل تبصير القارئ بهذه الفضيحة، التي عدّتها السلطة الرابعة "أكبر فضيحة رشوة في تاريخ العالم أبطالها مسؤولون عراقيون" ورشوة تمت داخل أروقة قطاع النفط العراقي. ترجمت التحقيق الاستقصائي منال حميد، التي قالت فيه: كشف تحقيق استقصائي أجراه موقع فبرفاكس ميديا وهافنتجون بوست، عن فضيحة تاريخية تتعلق بأكبر رشوة في العالم، مشيرة إلى أن العراق كان ساحة لهذه الرشوة، التي من بين أسماء شخوصها، مسؤولون عراقيون رفيعو المستوى.

ووفقاً للتحقيق الصحفي فإن عدداً من الأسماء البارزة في العراق كانت متورطة، بنحو مباشر، في هذه الفضيحة، التي يبدو أنها سوف تسهم في تعزيز المطالب الشعبية العراقية بضرورة الإصلاح ومحاكمة الفاسدين، بخاصة وأن هذه الفضائح تتعلق بعقود النفط الذي يعدّ الثروة الرئيسة في البلاد.

أبرز الأسماء التي وردت في التحقيق هي وزير التعليم العالي حسين الشهرستاني، الذي كان وزيراً للنفط في الحكومة السابقة ونائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في الدورة التي سبقتها. وأيضاً عبد الكريم لعيبي، وزير النفط العراقي في الحكومة السابقة، وأيضاً ضياء جعفر الموسوي، مدير شركة نفط الجنوب، وكفاح نعمان الذي تولى منصب مدير نفط الجنوب إبان حقبة وزير النفط ثامر الغضبان، وعدي القرشي أحد المسؤولين الكبار في شركة نفط

الجنوب، بالإضافة إلى باسل الجراح الذي يعدّ حلقة الوصل بين المسؤولين العراقيين وشركة unaoil وهي شركة نفطية مقرها الرئيس في إمارة موناكو، وتعود ملكيتها إلى الإيراني إحساني عطا، الذي غادر إيران عقب الثورة في العام 1979، وفي العام 1991 أنشأ مكتب استشارات نفطية في لندن قبل الانتقال إلى موناكو.

دور الشركة كان يتلخص بالاتصال بالشركات النفطية الكبرى عبر العالم لضمان عقود لهم في حقول النفط العراقية عبر شبكة عملت على تأسيس الشركة الإيرانية من خلال باسل الجراح، وهو عراقي مقيم في الخارج ويمتلك علاقات واسعة مع الشخصيات، التي اعتلت السلطة في العراق عقب الاحتلال الأمريكي في العام 2003.

التحقيق يشرح بالتفصيل في أكثر من 4 آلاف كلمة كيف كانت تتم عمليات بيع عقود النفط العراقية ومناقصاته إلى الشركات الكبرى من خلال باسل الجراح والشركة الإيرانية، مشيراً إلى أن الجراح ومن خلال علاقاته نسج شبكة واسعة ومعقدة من التواصل داخل أهم وزارة في العراق وهي وزارة النفط التي سعت الولايات المتحدة بعد احتلال العراق إلى الإبقاء عليها من دون أن تسمح بالتعرض أو سرقة محتوياتها في وقت سمحت بنهب كل شيء بما فيها المتحف الوطني وسط بغداد.

التحقيق تمكن من استقصاء مئات الرسائل الإلكترونية المتبادلة بين الجراح والشركة الإيرانية من جهة، وبين الجراح والعشرات من المسؤولين العراقيين في قطاع النفط، وكيف كانت تتم عملية بيع حقول النفط العراقية عبر الشركة الإيرانية مقابل دفع رشاوى يقدمها الجراح إلى المسؤولين في وزارة النفط العراقية.

الملايين من الدولارات صرفت كرشاوى للمسؤولين العراقيين خلال المدة ما بين العام 2005 إلى العام 2014، بعضها ذهب مباشرة إلى حسين الشهرستاني وزير النفط السابق وعبد الكريم لعيبي الوزير الأسبق للنفط،

بالإضافة إلى رشاوى دفعها الجراح والشركة الإيرانية إلى مسؤولين أصغر، مباشرة.

من هو المعلم... أقوى رجل؟

هكذا وصفه التحقيق الاستقصائي بأنه أقوى الرجال، إلا أن اسمه كان عبارة عن حرف M في مراسلات الجراح والشركة الإيرانية من جهة، ومراسلاته والمسؤولين العراقيين من جهة أخرى، إلا أن بعض تلك المراسلات كانت تشير إليه أيضاً بصفة "المعلم". وبعد تقص وتحر، تبين أن المعلم هو حسين الشهرستاني، الذي كان وزيراً للنفط في الحكومة السابقة، فلقد ذكره الجراح بالاسم في سياق إحدى رسائله، ليتبين أن وزير النفط السابق كان أيضاً على قائمة الشخصيات، التي تعاملت معها الشركة الإيرانية لاستحصال عطاءات حقول النفط العراقية.

التعامل مع الشهرستاني لم يكن وليد رئاسته وزارة النفط في حكومة المالكي السابقة، وإنما حتى في الدورة التي سبقتها إذ كان نائباً لرئيس الوزراء لشؤون الطاقة، في وقت كانت الشركة تتعامل أيضاً، بنحو مباشر، من خلال الجراح مع وزير النفط الأسبق عبد الكريم لعيبي.

أحد العقود التي سعت الشركة إليها هي توقيع عقد شركة هيواندي، إذ عرضت الشركة الإيرانية على هيواندي أن تدفع مبلغ 7 ملايين دولار إذا كانت ترغب بالحصول على العقد الذي تبلغ قيمته 100 مليون دولار، وهو فحوى عرض قدمه الجراح للشركة الإيرانية من أجل مخاطبة شركة هيونداي. الرشوة التي تبلغ 7 ملايين دولار سيذهب جزء منها إلى المعلم "الشهرستاني" بحسب الجراح، وجزء آخر إلى شخص اسمه أحمد الجبوري يبدو أنه كان حلقة الوصل بين الجراح والشهرستاني.

في إحدى الرسائل يؤكد الجراح أن الجبوري وافق على مبلغ مليون دولار أمريكي مقابل ضمان فوز شركة بتروفاك وشركة SBM الهولندية على عقد حقول الغراف. في عامي 2010 و2011 وافق الجراح على دفع مبلغ 20

مليون دولار للجبوري من أجل أن يسعى للتأثير على الشهرستاني واللعيبي وإقناعهم بمنح حصة في مشروع خط أنابيب النفط لصالح شركة ليتون البحرية، وهو العقد الذي تصل قيمته إلى نحو 200 مليون دولار.

بعض رسائل البريد الإلكتروني تشير إلى أن المسؤولين العراقيين كانوا يتفاوضون على ما يتقاضونه من رشاوى ولا يتركون الأمر خاضعاً لرغبة الجراح ومن خلفه الشركة الإيرانية.

وفي العام 2011 دفعت الشركة الإيرانية أكبر رشوة في تاريخها وتبلغ قيمتها 16 مليون دولار لكسب تأييد الشهرستاني من أجل الحصول على عقد خط أنابيب تقدر قيمته بنحو 600 مليون دولار.

ثراء على حساب العراقيين

يشير التحقيق إلى أن الرشاوى، التي دفعت إلى مسؤولين عراقيين، حولتهم إلى أثرياء، إذ إن بعضهم كان يقضي يوماً واحداً في أوروبا يصرف خلاله نحو 100 ألف دولار، في حين أن بعض هؤلاء المسؤولين اشترى شققاً وعقارات في لندن وعمل الجراح على مساعدتهم في إتمام عمليات الشراء.

الشركة الإيرانية التي يتعامل معها الجراح، التي تمثل حلقة الوصل بين الشركات النفطية في العالم وبين المسؤولين العراقيين، افتتحت مقراً لها في البصرة عقب الاحتلال الأمريكي، إذ سعت إلى التأكيد، عبر رسالة إلكترونية إلى موظفيها، أن لا يلتفتوا إلى الشائعات التي تتحدث عن عمليات فساد في الشركة، مؤكدين أن عقودهم وتعاملهم كلها في العراق وغيره شفاف ولا تشوبه شائبة. إلى ذلك سعى معدو التحقيق الاستقصائي إلى الاتصال ببعض الشركات العالمية التي ورد اسمها في التحقيق من أجل التأكد من بعض المعلومات، إذ نفت الشركات العالمية أن تكون عقودها في العراق قد شابتها شائبة، في حين رفضت شركات أخرى الرد على بعض الاستفسارات. الجراح رفض التعليق على المعلومات الواردة في التحقيق وكذا الحال بالنسبة للشركة الإيرانية، وكذا الحال بالنسبة للجبوري.

يقول معدو التحقيق إنه بينما يرزح العراقيون تحت نير أوضاع صعبة للغاية، ويواجه العراق خطر تنظيم "الدولة"، فإن هناك من يثري على حساب الشعب العراقي من خلال أكبر صفقة رشوة في التاريخ تمت داخل أروقة قطاع النفط العراقي، الذي طالما تحدث الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش أن هذه الثروة هي ثروة العراقيين وحدهم. [https://arabic.rt.com]

الفصل السادس

نماذج من الفضائح

6 / أ – فضائح السياسيين

6 / ب – فضائح تقدح بنزاهة الأمم المتحدة

6 / ت – فضائح رجال الدين

6 / ث – فضائح الرياضيين

6 / ج – فضائح مصرح بها غير متستر عليها

6 / ح – فضيحة مسؤولة غير مصرح بها

6 / خ – فضيحة فولكس واغن

6 / د – فضائح رؤساء جمهوريات مدى الحياة

6 / ذ – رباعية الحقل المستحدث

6/ أ- فضائح السياسيين

لا تقتصر فضائح السياسيين على الأنشطة السياسية وإبرام الصفقات الفاسدة واللا وطنية أو الكذب على الشعب او استغلال نفوذهم للبقاء في مناصبهم لمدة أطول أو الحصول على مزايا أكثر أو موقع سياسي أرقى وأقوى، بل استخدامه لصلاحياته المتنفذة كلها خارج دائرة عمله لكي يشبع جميع طموحاته وغرائزه المتمثلة بالتسلط والاستحواذ والجنس. لأن ما يملكونه من نفوذ ومال وموقع يسّهل عليهم الحصول على الجنس بسهولة خارج علاقته الزوجية لا من أجل اثبات فحولتهم الغريزية، بل إرضاء لطمعهم الجشع في توسيع وتنويع تسلطهم واستحواذهم طالما الطريق ميسر أمامهم ولا يستطيعوا اشباع دناءتهم الشهوانية وهم خارج مناصبهم (أي قبل اشغالهم المنصب السياسي) لأنها احدى صور الدناءة الأخلاقية والنفسية عندهم.

واحياناً يتصرف بعضهم تصرف المراهقين عندما يتباهى بالمغامرات الجنسية امثال (برلسكوني رئيس وزراء إيطاليا الأسبق) الذي يفتخر بكونه زير نساء. البارز عند هؤلاء الساسة تتدنى نفوسهم الى بائعات الهوى والقاصرات عمراً على الرغم من كونهم متزوجين وأعضاء في الحزب الحاكم وشاغلي مناصب وزارية ورئاسية.

هذا على صعيد الجنس، وهناك فضائح تعكس تزوير انتخابات رئاسية مثل ما ارتكبه (إدوارد شيفرد نادزه) وتتسع فضائح الساسة فتحول اهداف المشاريع العامة الى مشاريع خاصة، ومن التنمية الاقتصادية الى تنمية جيوبهم، أو

يغضون الطرف ويصمتون على يرتكب من انتهاكات وسرقة أموال المواطن والتستر على المخالفات القانونية والاستيلاء على ممتلكات الدولة واضعاف الرقابة الحكومية على الفساد الممارس واهدار ملايين الأموال من خزينة الدولة ومخالفة القوانين وتهريب الأموال والوثائق والمخطوطات وتهريب السجناء السياسيين والإرهابيين وإبقاء الدول النامية تحت رحمة الدول الرأسمالية وسيطرتها. وعند قيامهم بهذه الممارسات اللا قانونية واللا أخلاقية والمستأثرة بمقاماتهم الرسمية يتصورون أنهم مُحَصَنّين حكومياً من السلطة الرابعة والتواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية التي تكشف ما تم التستر عليه من فساد مارسه كبار المسؤولين لأن مثل هذه المواضيع تجذب انظار القراء والمشاهدين في اهتمامهم السياسي والوطني مما يعزز ذلك انتشار الصدى الإيجابي للصحيفة، التي تستبق الحدث وترصده وتكشف جوانبه الخفية والمتستر عليه، بالإضافة الى توسيع رقعة شعبيتها في المجتمع والدفاع عن حقوق المواطن.

بعد هذا الاستطراد أدلف الى طرح أشهر فضائح السياسيين الجنسية

أشهر فضائح السياسيين الجنسية

من قال ان السياسية مملة؟ مقولة شهيرة لصحيفة "الجارديان" البريطانية استهلت بها تقريراً يرصد فضائح جنسية أصابت رجال السياسة في جميع دول العالم.

بالطبع ليست السياسة مملة كما يرى بعضهم لأن القائمين عليها أصحاب نفوذ وقوة ومكر وهي صفات يستغلها السياسي للوصول الى مناصب عُليا أو الحفاظ عليها، كما يستخدمها في اغراء النساء واستدراجهنَّ لفراشه وتصبح مهمته أسهل كلما ارتقى على سلم السلطة. في مقدمة هؤلاء الرجل الأكثر نفوذا في العالم الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، إذ أقام علاقة غير شرعية مع مدربة الخيول مونيكا لوينسكي. مونيكا لونسكي كشفت لمجلة فانيتي فير قذارة رجال السياسة وأصحاب النفوذ وقالت إن الرئيس كلينتون "استغلها" واقام معها

علاقة غرامية في ليالي حمراء داخل غرفة ضيقة ملحقة بمكتبه أشبه ما تكون بخزانة ملابس.
وأوضحت في المقابلة، التي خصت بها المجلة، أن إدارة كلينتون والإعلام ومساعدي المحقق الخاص والسياسيين من الحزبيين من ألصقوا هذه السمعة السيئة بي، وقد ثبتت هذه السمعة لأن السلطة كانت وراءها.

الرئيس الإسرائيلي السابق موشي كاتساف سجن سبع سنوات، بتهمة اغتصاب إحدى مساعداته في العام 1998 عندما كان يشغل منصب وزير السياحة وتحرش بثلاث عاملات في الرئاسة. وحاول كاتساف عقد صفقة مع القضاء بالحصول على حكم موقوف التنفيذ، مقابل اعترافه، ودفع تعويضات مالية للضحايا لكن الاتفاق فشل .

اكوب زوما رئيس جنوب أفريقيا اتهم بالاغتصاب في العام 2005 وتمت تبرئته في العام 2006، واعتمد في دفاعه على أن الضحية البالغة ابنة أحد أصدقائه كانت راضية بإقامة علاقة معه، بل هي التي أغوته، وعاشرها على الرغم من علمه أنها مصابة بالإيدز. وعلى الرغم من تعدد زيجاته، رزق "جاكوب زوما" بابنه العشرين من علاقة غير شرعية. تزوج 5 مرات، وكان يدافع عن نفسه قائلا إنه لا يختلف عن بقية الساسة عبر العالم الذين لهم عشيقات عدة، الفرق أنه يعلن ما يخفونه هم.
يعد رئيس الوزراء الإيطالي السابق سيلفيو برلسكوني، بطل وأسطورة الفضائح الجنسية في إيطاليا والعالم، ومن المعروف أن "برلسكوني" يتفاخر دائما بالمغامرات والقصص الغرامية، ويستغل نفوذه بإشباع رغباته ويطلق على نفسه لقب "كازانوفا" والكافالييرة أي الفرس. برلسكوني يعشق العلاقات الغرامية مع الفتيات القاصرات، وكانت قصة اغتصابه للمغربية "روبي" أبرز فضائحه والأسوأ أن برلسكوني تدخل مخالفا للقانون الإيطالي وطالب الشرطة بالإفراج عن روبي بعد اتهامها بممارسة الفجور. برلسكوني قال في 2011 أنه تدخل للإفراج عن روبي لأنها قريبة الرئيس المصري حسني مبارك، مؤكداً أن عدم الإفراج عنها كان سيسبب أزمة دبلوماسية بين مصر وإيطاليا

ودفع لها المال لتشارك في حفلات صاخبة.
جون بروفيومو، وزير الدفاع البريطانى الأسبق، الذي اضطر للاستقالة من منصبه في العام 1963 بسبب فضيحة جنسية دوت أصداؤها في جميع أنحاء العالم حتى اليوم، مع بائعة هوى تدعى كرستين كلير. ولم تكن كلير فتاة عادية، بل كانت تتمتع بمهارات ومميزات منها الذكاء والجمال الشديدين، اللذين كانا سببًا في تجنيد المخابرات السوفيتية لها كجاسوسة للإيقاع ببروفيومو عندما كان وزيرا للدفاع في العام 1963 وإقامة علاقة غير شرعية معه، نجحت من خلالها في نقل معلومات مهمة إلى المخابرات السوفيتية عن طريق عشيقها ضابط مخابرات روسي يدعى برجين إيفانوف. [www.vetogate.com]

إن أهمية الولوج في هذا الموضوع يكمن في تحليله من زاوية توفر أركان الفضيحة التي اعتمدناها في دراستنا هذه نبدأها ببروز أركانها الجنسية عند السياسيين، بنحو جلي، فإذا أخذنا الركن الأول فيها نجد العلاقة غير الشرعية لكلينتون مع مدربة الخيول مونيكا، واغتصاب كلٍ من كاتساف لأحدى مساعداته، وزوما لأبنة أحد أصدقائه، وبرلسكوني لاغتصابه للقاصرات، وبروفيومو في علاقته الجنسية مع بائعة الهوى. بمعنى جميعهم اقترفوا فعلاً منافيًاً للأخلاق ومخترقاً للقاعدة القانونية دافعهم الجنس وليس المال، وهذا هو الركن الثاني للفضيحة، مستغلين مناصبهم ونفوذهم العالي في فعلهم المجافي للأخلاق، وهذا هو الركن الثالث للفضيحة. وعند اكتشاف الصحافة أمرهم (وهذا الركن الرابع) سوغوا فعلهم الواطي بوسائل عدة تسويفية، مثل ان الضحية كانت راضية بإقامة علاقة معها (زوما) و(كلينتون) و(برلسكوني) و(بروفيومو) وهذا هو الركن الخامس.

في الواقع جميع هذه الأفعال المشينة يكون أداؤها سهلاً وطرداً مع ارتقاء فاعلها على سلم السلطة والنفوذ والمال وتتناسب عكساً مع فاقدي السلطة والنفوذ والمال. أي لا تشكل أعمالهم فضيحة مدوية بين الناس لعدم اهتمام الناس بموقعهم المتدني وليس لديهم نفوذ وسلطة، بمعنى ان الفضيحة تُمسي مشهورة وشنيعة كلما كان فاعل فعلها شاغلاً منصباً عالياً لا لكونه مرتقياً، بل

لأن علوه مرتبط بتوقع الناس بأنه مترفع على الأفعال الاستغلالية والابتزازية والاستدراجية ودناءة النفس والأخلاق. لكن في الواقع ان السياسيين أشهر وأبرز المستغلين والمبتزين والمستدرجين لنفوذهم وقوتهم ومكرهم في اغواء النساء الجميلات والذكيات ولولا تمتعهم بمناصبهم لما استطاعوا الحصول عليهنَّ إذ انهم محتمين ومتسترين على انحرافهم وجنوحهم بعلو مراكزهم، التي يستغلونها في التهرب من المقاضاة الشرعية لهم وإزاء هذا التملص المستغل نجد ضرورة اهتمام الباحثين الاجتماعيين بهذه الأفعال التي سبقهم الصحفيون والإعلاميون إلى تناولها اشهارياً لكن مهمة الباحث الاجتماعي تكون تحليلية وتنظيرية من أجل تنقية المجتمع من ظواهره اللاأخلاقية الصادرة عن أصحاب النفوذ وذوي الياقات البيض (حسب عالم الإجرام أدورد سذرلاند). [www.vetogate.com]

فضائح عشيقات رؤساء فرنسا

الشعب الفرنسي يتعامل مع فضائح رؤسائه الغرامية وكأن الأمر لا يعنيه،

بينما يختلف الأمر مع الرئيس الفرنسي الحالي، الذي تتصدر علاقته الغرامية بالممثلة الفرنسية جولي جاييه عناوين صحف العالم، والغريب أن جميع رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة كانت تربطهم علاقات غرامية لعبت الصحف الفرنسية دوراً كبيراً في كشفها، وتقبل الشعب الفرنسي الأمر وكأنه شيء معتاد، وهنا نرصد العلاقات الغرامية للرؤساء الفرنسيين.

"جورج بومبيدو" واغتيال الشاهد الوحيد على أمسية جنسية

بعد رحيل الرئيس الفرنسي شارل ديجول عن الحكم، تولى الرئيس جورج بومبيدو الحكم (من 1968 حتى 1974) والذي اصطدم بكشف الصحافة النقاب عن فضيحة "ماركوفيتش"، عقب الضجة التي أثيرت في فرنسا في بداية سبعينيات القرن المنصرم حول اغتيال أحد الحرس الخاص لرجل الأعمال الفرنسي "آلان دالون، ستيفان ماركوفيتش" الذي كان الشاهد على أمسية جنسية للسيدة الأولى في فرنسا آنذاك السيدة كلود بومبيدو.

"فاليري جيسكار ديستان" يعترف أن "الأميرة ديانا" لم تقاوم سحره

وجاء الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان الذي تولى الحكم عقب بومبيدو، واشتهر بعلاقاته الغرامية السرية المتعددة، كان من بينها المصورة ماري لور دي ديكار. وكانت صحيفة "لو كانار انشينيه" قد كشفت، قبل توليه الحكم بقرابة أربعة أشهر، قضية "شاحنة الحليب" حينما أسرع رجال الأمن والإطفاء إلى مكان حادث سيارة كان فيها جيسكار ديستان مع ممثلة شهيرة وهم في حالة سكر حيث اصطدما بشاحنة حليب .

والغريب أن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار وبعد انتهاء مدة رئاسته، تحدث عن علاقته النسائية، كما ذكر أن الأميرة ديانا هي الأخرى لم تفلت من سحره، لكنه عاد وكذّب علاقته الغرامية بالأميرة في سبتمبر 2009.

"فرانسوا ميتران" يخفي ابنته غير الشرعية لعشرين عاماً.

وتعدّ العلاقات النسائية التي أحدثت ضجة كبيرة في تاريخ فرنسا، تلك التي كانت تتعلق بالرئيس الفرنسي اليساري الأسبق فرانسوا ميتران، والتي كشفتها الصحيفة الفرنسية "باريس ماتش"، ففي 3 نوفمبر 1994 نشرت الصحيفة المذكورة صوراً لفتاة تشبه تماماً الرئيس ميتران، مؤكدة أنها ابنته غير الشرعية واسمها "مازارين"، التي استطاع أن يخفيها عن الشعب الفرنسي لمدة عشرين عاماً، وتسبب الكشف عن هذه الفضيحة بصدمة كبيرة للشعب الفرنسي.

"جاك شيراك" المخادع يبدأ بأيقونة فرنسا وينتهي بالصحفيات المثيرات.

ونأتي للرئيس جاك شيراك، أو كما يسميه الفرنسيون "المخادع الكبير"، فحينما تولى منصب الرئاسة في العام 1995، كانت قصص علاقاته الغرامية العديدة على الرغم من الوجود المستمر لزوجته برنادت على لسان كل مواطن فرنسي.

واشتهر الرئيس شيراك بعلاقات عدة بدءاً من علاقته السرية مع أيقونة الجمهورية الخامسة الفرنسية والمستشارة في قصر الأليزية في عهد بومبيدو، ماري – فرانس جارو " Marie-France Garaud" حينما تولي في العام 1962 منصب سكرتير الدولة للوظائف، وتعرف على ماري لتبدأ قصة علاقتهما السرية.

وفي تسعينيات القرن المنصرم نجح في إيقاع صحفية بوكالة الأنباء الفرنسية تدعي "إليزابت فريدرش" في شباكه، وفي يوليو 2001 نشرت صحيفة "لا ليبراسيو" صور للرئيس شيراك مع الصحفية المذكورة في قصر على جزيرة "إيل موريس" بعد أن حجز طائرة على حسابه، ولم يكن هذا اللقاء الوحيد، بل سافرا معاً للتنزه في تونس وروما، حيث كلفت رحلاته مع إليزابيث ما يعادل 170 آلف فرانك من تذاكر طيران ومصاريف أخرى.

لم يخف الرئيس شيراك علاقته بالصحفيات الجميلات، ولم تتوقف علاقته بهن على إليزابيث، فها هي الصحفية "ميشل كوتا"، وفقا لمؤلفي كتاب "Sexus Politicus" للكاتبين كريستوف دلوار وكريستوف دبوا، كما كانت هناك علاقات أكثر من حميمية بين الرئيس وبين هذه الصحفية الحسناء، التي كانت تعمل مراسلة لصحيفة "الاكسبرس" الفرنسية في بلاط قصر الرئاسة.

بالإضافة إلى علاقته بوزيرة الصحة إبان توليه رئاسة الوزراء ميشل بارزاش، والتي فشلت في منصبها وتمت إقالتها، بعدها، بعامين، إلا أن الرئيس الفرنسي ظل يردد "فلتتعودوا جميعاً على أن ميشيل ستكون إلى جانبي"، وصرحت سيدة فرنسا الأولى وزوجته براندت شيراك في حوار صحفي أجرته في العام 2001 أن شيراك "حقق نجاحات رائعة، رجل جميل وسعيد جدا، كما أن الفتيات تطاردنه باستمرار، مشيرة الى ان والدها أقنعها بأنها ستظل النقطة التي يرجع إليها مهما تعددت علاقاته النسائية، قائلة "دائماً أنا نقطة الرجوع لزوجي" وعلى الرغم من تلك التصريحات إلا أنها لم تمنع فوز شيراك بولاية رئاسية ثانية في 2002.

"نيكولا ساركوزي" لم تسلم منه زوجات رجال حكومته.

وعندما وصل نيكولا ساركوزي إلى الحكم في 2007، احتفلت الصحف بهذه المناسبة، لكنها لاحظت غياب زوجته الثانية "سيسيل" منذ ليلة فوزه بالمنصب، وبعد شهور قليلة من العام نفسه (في سبتمبر 2007) أعلن الطرفان الطلاق، لكن في رأس العام الجديد 2008 نشرت الصحف صوراً للرئيس ساركوزي مع عارضة الأزياء والمغنية كارلا بروني وهما في ديزني لاند بالقرب من باريس، وبعدها بقليل، توجه الاثنان برحلات إلى الأردن ومصر.

ولكن قبل تعرفه بكارلا بروني مَرَّ الرئيس الفرنسي بعديد المغامرات العاطفية من وراء زوجته السابقة سيسيل، فعلى وفق معلومات نشرتها صحيفة "الاندبندنت" فإن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كان على علاقة غرامية مع إحدى زوجات أعضاء حكومته الحالية، كما كشفت الصحيفة الفرنسية "لو هافنجتون بوست" في 12 أكتوبر 2008 أن الرئيس الفرنسي ساركوزي كان على علاقة سرية أيضاً مع صحفية في جريدة لو فيجارو.

وتعدّ كارلا بروني، هي الزوجة الثالثة للرئيس ساركوزي بعد زوجته الأولى "دومينيك كوليولي" التي أنجب منها ولديه الاثنين، والتي تركها كي يتزوج بـ"سيسيل" في العام 1996.

"الرئيس الحالي" أول رئيس يدخل الإليزيه بجواره عشيقته.

أما الرئيس الفرنسي الحالي فرانسوا أولاند، فقد بدأ منصبه كرئيس مخالفاً البروتوكول الفرنسي، إذ أن رفيقته فاليري تريفيلر لم تكن زوجته رسمياً، وتعد هذه المرة الأولى التي يدخل رئيس فرنسي إلى قصر الإليزية مع امرأة من دون أن يجمعهما زواج رسمي.

و"تريفلر"، التي ارتبط بها أولاند في قصة حب ظلت سرية منذ العام 2005 حتى العام 2010، لم تكن المرأة الأولى في حياته، إذ أنه كان متزوجاً من المرشحة السابقة لمنصب الرئاسة أمام نيكولا ساركوزي في 2007،

وأنجب منها أربعة أولاد. وأخيراً علاقته الغرامية السرية بالممثلة الحسناء جولي جاييه، بعدما كشفت مجلة "كلوزر" الفرنسية زيارته السرية لها خلال رأس العام الحالي، وعلى الرغم من الضجة الإعلامية الكبرى حول هذه الفضيحة الجديدة، إلا أنه يبدو من الواضح أن الشعب الفرنسي يتقبل مثل هذه الأمور، التي أصبحت جزءاً أساساً من حياة الرؤساء الفرنسيين. [www.albawabhnews.com]

الملفت للانتباه إن الفضائح الجنسية لرؤساء فرنسا كشفتها الصحف الفرنسية، التي لعبت دوراً كبيراً في تسليط الضوء عليها وعلى الرغم من ذلك فإن المجتمع الفرنسي لم ينفعل تجاهاً، بل عدّها جزءاً من حياة رؤسائه الخاصة بهم ويرجع ايضاً الى الحرية الشخصية التي منحتها للفرد الفرنسي ثقافته الاجتماعية طالما لا تؤثر على سياسته الداخلية والخارجية، وإنها تَمس علاقة الرئيس الزوجية والأسرية ليس إلا، وهذا لا يضر بمصالح الفرنسيين ولا حكومتهم، إذن، يبقى الإشهار بها مثله مثل أي خبر اجتماعي لا تعكس فضيحة حكومية. الحالة مشابهة مع المجتمع الإيطالي ورئيس وزرائه برلسكوني المشهور بعلاقاته مع القاصرات لم يتخذ بحقه أي حكم قضائي على اغتصابه وعلاقاته غير الشرعية لأن المجتمع الإيطالي لا يلتفت الى العلاقات الشخصية لساسته، بل يعدها خصوصيته فحسب.

بيد أن هذه اللامبالاة لا نجدها في المجتمع الأمريكي الذي هو ايضاً يمنح فرده نصيباً كبيراً من الحرية الشخصية في علاقاته مع الآخرين إلا ان الاعلام الأمريكي أمثال مجلة (فانيتي فير) تعدّ العلاقات الجنسية خارج الرباط الزواجي التي تصدر من رئيس الحكومة عملاً قذراً يجب ان لا يصدر من رجال السياسة، على عكس بطانة الرئيس الأمريكي ومساعديه فأنهم يماروسون هذه السلوكيات وانكارها دفاعاً عن سمعة الرئيس وهذا ما حصل مع الرئيس كلنتون، والحالة كانت أكثر جدية مع الرئيس الإسرائيلي السابق موشي كاتساو عند اغتصابه إحدى مساعداته في العام 1998 إذ سجن، والحالة مشابهة لحالة رئيس جنوب افريقيا عندما اغتصب فتاة في العام 2005. والحالة أوضح مع

المجتمع البريطاني عندما اكتشف وزير دفاعه الأسبق جون بروفيومو بعلاقة جنسية في العام 1963 مع بائعة الهوى كرستين كلير، التي بسببها اضطر الى الاستقالة من منصبه بعد الفضيحة.

نستنتج مما تقدم ان الفضيحة مفهوم اجتماعي تحدده معايير المجتمع إذ عندما لا تتدخل في الحياة الشخصية والذاتية للفرد فأنها لا تعدّ العلاقة الجنسية خارج الرابط الزواجي معارضة للمعايير الاجتماعية لأنها تخص الشخص ومعاييره وعلاقته بزوجته طالما لم تعترض الزوجة ولا تدين ذلك فإن الخيانة الزوجية لا تعدّ فضيحة، بل تُعد جاذبية وافتناناً ونجاحاً للفرد، وهذا ما صرحت به سيدة فرنسا الأولى براندت زوجة جاك شيراك في العام 2001 إذ قالت عنه، في تصريح، إن شيراك رجل جميل وسعيد جداً وأن الفتيات تطاردنه باستمرار، بل وحتى شيراك كان لا يتحرج من تصريحه بعلاقاته الجنسية خارج رباطه الزواجي عندما قال "فلنتعود جميعاً على أن ميشيل ستكون الى جانبي" – ميشيل عشيقته – يعني هذا أن الفرنسيين والايطاليين لا ينظرون الى الخيانة الزوجية على أنها فضيحة مثلما يعدها كذلك الأمريكان والبريطانيين، بل حتى لم تؤثر على ترشيحهم للرئاسة للمرة الثانية وهذا ما حصل مع فوز شيراك بولاية رئاسية ثانية في العام 2002 والحالة كذلك مع ساركوزي وأولاند.

وإزاء ما تقدم والاحاطة أكثر حول هذا الموضوع نحدد بعض المحكّات الاجتماعية المحددة للفضيحة من الناحية الاجتماعية وهي:

1 – معايير المجتمع الخاصة بالحياة الشخصية للفرد ومنحه الحرية الفردية في علاقاته بالآخرين في عدّها خيانة، فضيحة او علاقة شخصية.

2 – معايير العلاقات الزوجية داخل الأسرة ودرجة منحها الحرية في العلاقات الجنسية خارج حدود الحياة الزوجية في عدّها خيانة أو فضيحة أو علاقة شخصية.

3 – درجة قيمة الجنس غير الشرعي في قيم المجتمع، هل مرتبط بالدين والسياسة أم لا؟

4 – تقييم الوسائل الإعلامية للعلاقات العاطفية والجنسية خارج حدود العلاقات الزوجية ونقدها واستخدامها كورقة ضاغطة على ممارسيها أو التشهير بممارسيها.

5 – علاقة الجنس غير الشرعي بالمنصب الرسمي، هل هي طردية أم عكسية؟

ثم هناك فضيحة مزدوجة عند أحد السياسيين البريطانيين التي ضمت تعاطي الكوكايين مع بائعات الهوى.

فضيحة رئيس اللوردات البريطاني

بعد فضيحة "الكوكايين والعاهرات" نائب رئيس اللوردات البريطاني: اعتذر عن الألم والاحراج.

استقال نائب رئيس مجلس اللوردات البريطاني جون بتيفانت سيويل من منصبه، بعد انتشار فيديو له وهو يتعاطى مسحوقاً أبيض برفقة عاهرات، كما أنه قد يواجه تحقيقات من الشرطة بسبب هذه الفضيحة.

وقالت رئيسة مجلس اللوردات البارونة دي سوزا، في بيان الأحد، إن "خبر سلوك اللورد سيويل شيء مروع وغير مقبول. اللورد سيويل قد استقال هذا الصباح من منصبه رئيسا للجان".

وفي إحدى مشاهد الفيديو، الذي تم نشره على صحيفة "ذا صن" البريطانية، يظهر سيويل وهو يستنشق مسحوقاً أبيض، مستخدماً ورقة عملة فئة 5 جنيه استرليني. وتضمن الفيديو أيضا مقتطفات من المحادثات بين سيويل المتزوج، وعاملات الجنس اللاتي تحطن به.

في هذه المحادثات، يشير سيويل ضمنياً إلى الكوكايين، فضلا عن تصريحات مهينة عن النساء. وذكرت صحيفة "ذا صن" أن الأحداث المصورة في الفيديو، وقعت في شقة سيويل في لندن قرب البرلمان البريطاني في الأسابيع الأخيرة.

ولم تنجح محاولات CNN للوصول إلى سيويل، الأحد وصباح الاثنين، للتعليق على الموضوع، كما أن وسائل الإعلام الرئيسة في المملكة المتحدة لم تنقل عنه أي تصريح حول ذلك.

وقالت دي سوزا في بيانها: "سوف تحال هذه الادعاءات الخطرة إلى مجلس اللوردات المفوض وشرطة العاصمة للتحقيق عن المسألة بأهمية وسرعة".

وحصل سيويل على عضوية مجلس اللوردات في العام 1996، وتولى سيويل مسؤولية الإشراف على أنشطة اللجان المتنوعة في البرلمان، بما فيها الامتيازات والسلوك، منذ العام 2012. وقبل ذلك، كان عضواً في حزب العمال، إذ تولى منصب وزير في الحكومة بين العامين 1997 و1999، وخلال ذلك الوقت، كان يعمل على الجهود المبذولة لإعداد البرلمان الأسكتلندي الجديد. [arbic.cnn.com]

فضيحة وزير الداخلية الإسرائيلي

أخيراً فضيحة وزير الداخلية الإسرائيلي التي أجبرته الحكومة على الاستقالة من منصبه

استقال نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الإسرائيلي سليفان شالوم من منصبه بسبب اتهامات من نساء عدة بأنه تحرش بهنَّ جنسياً. وقال شالوم (57 عاماً) إن المزاعم الخاصة بالتحرش الجنسي قد سبب ألماً له ولأسرته وتالياً "اتنحى على الرغم من إصراري على ان هذه المزاعم كاذبة". وتابع "عائلتي تقف خلفي لكن ذلك لم يعد يستحق هذا الثمن" مؤكداً انه يأمل في حماية والدته وزوجته وأبنائه الخمسة من مزيد من الفضيحة".

وكان النائب العام الإسرائيلي يهودا وينشتاين قد أمر بفتح تحقيق في الادعاءات التي أجبرت شالوم على الخروج من السياق الرئاسي في العام الماضي.

ويعد شالوم أحد الأعضاء البارزين في حزب الليكود اليميني الحاكم، وشغل، من قبل، منصب وزير الخارجية. يذكر أن شالوم متزوج من الصحافية جودي نيرموسى وهي تنتمي الى إحدى الأسر البارزة في إسرائيل. وكانت صحيفة (هارتس) ذكرت ان زميلة لشالوم أتهمته بمحاولة لمسها، بنحو غير لائق، لكنها اختارت عدم الذهاب الى الشرطة وبعد ان أصبحت الاتهامات علنية وجهت نساء اخريات اتهامات مماثلة الى شالوم. [صحيفة التلغراف الأسترالية عدد 6256 بتاريخ 2015/12/23]

خلصنا الآن من عرض الفضائح الجنسية عند السياسيين، ندلف إلى ميدان آخر من فضائحهم وهي التزوير، وهي فضيحة إدوارد شيفردنازده رئيس جورجيا من العام 1995 حتى استقالته في 23 نوفمبر 2003 كنتيجة لثورة الزهور، وتوفى في 7 يوليو 2004، والملقب بالثعلب الأبيض.

في 2 تشرين الثاني نظمت جورجيا الانتخابات البرلمانية، التي شجبها مراقبو الانتخابات الدولية والأمم المتحدة والحكومة الأمريكية، على نحو واسع، واتهموها بأنها غير عادلة، وأثارت النتيجة غضباً شديداً بين العديد من الجورجيين أدت الى تظاهرات جماعية في العاصمة تبليس وغيرها من المدن إذ اقتحم المحتجون مبنى البرلمان في 21 تشرين الثاني في الجلسة الأولى للبرلمان مما أجبر الرئيس شيفردنادزه على عدم الاستقالة على الرغم من نمو حالة التوتر فقد ذكر كلا الجانبين رغبتهم علناً لتفادي أي عنف، وصرح فيما بعد "نينوبوريانادزي" الناطق باسم البرلمان الجورجي أن البرلمان سيتولى أعمال الرئيس حتى تحل مشكلة الرئاسة ولكن زعيم المعارضة ميخائيل ساكاشفيلي ذكر أنه سوف يضمن سلامة الرئيس شيفردنازده ويدعم عودته إن اعطى الرئيس وعداً بدعوة انتخابات رئاسية مبكرة.

وفي 23 تشرين الثاني اجتمع شيفردنازده بزعماء المعارضة ميخائيل شكاسفيلي وزوراب جفانيا لمناقشة الحالة في اجتماع رتبه وزير الخارجية الروسي (ايغور ايفانوف) وبعد هذا الاجتماع أعلن الرئيس استقالته من منصبه رغبة منه في تفادي أي صراع دامٍ على السلطة. دفع إبعاد شيفردنازده بعشرات الجورجيين الى احتفال جماعي بالشرب والرقص في الشوارع من الذين تجمعوا في شوارع تبليس وفي نديان الحرية لقب المحتجون حركتهم بـ (ثورة الزهور) مقارنة بالإسقاط السلمي للحكومة الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا في العام 1989 والتي سميت بـ(الثورة المخملية). [www.ar.wikipedia.org]

مثال آخر على الفضيحة السياسية إنما ليس هدفها أو دافعها الجنس أو المال، بل اصلاح عدم عدالة الحكومة في إجراء انتخابات الرئاسة (ركن اول) كشفها مراقبون دوليون أمثال مراقبو الانتخابات الدولية والأمم المتحدة والحكومة الأمريكية (ركن ثاني) والتستر على عدم العدالة هذه (ركن ثالث) وصاحب أو فاعل الفضيحة هذه متمتع بنفوذ رسمي عالٍ (ركن رابع) مما أثار ضجة سياسية كبيرة عند الجورجيين (ركن خامس) ولما كانت عدم عدالة الانتخابات الرئاسية صادرة عن قمة الهرم السياسي فإن آثارها كان طرداً مع اهتياج الجماهير الغاضبة (ركن سادس).

فكانت فضيحة من نوع خاص، خاص في دافعها وهدفها وهو المنصب الرئاسي، وليس المال أو الجنس. أشهرها أو كشف عن عورتها منظمات دولية ذات شأن عالٍ كذلك وجود قوة معارضة واعية ووطنية وسليمة غير دموية. نستنتج من هذه الحالة ان الفضيحة احياناً تكون أحد العوامل القوية في التغيير السياسي بكامله بمعنى انها تؤدي وظيفة إيجابية، وليست سلبية. أقول ليست كل فضيحة سلبية، بل منها ما هو إيجابي، وهذه الفضيحة من هذا النوع الإيجابي إذ لولا انكشاف أمر شيفردنازده في تزييفه للانتخابات الرئاسية لما حصل تغيير في رئاسة الحكومة الجورجية، بالإضافة إلى اتصاف هذه الفضيحة بأنها مقصودة وليست عفوية والضحية لم تكن امرأة كما هو معروف في الفضائح الأخرى، بل كان رئيس الدولة بسبب ممارسته لسلوك يجافي الاخلاق القويمة

وينافي المبادئ الديمقراطية فكان هو وحكومته المنحرفة والجانحة عن المسؤولية الاجتماعية والسياسية، فهي إذن ليست معوقة أو معرقلة للتطور والتغيير الاجتماعي، بل مزيلة للعوائق المعيقة للتغيير من أجل دفعه نحو التقدم، لذلك علينا ان لا نطلق حكماً متطرفاً ونقول إن جميع الفضائح سلبية ومعيقة للتغيير أو إنها سيئة لا تخدم المجتمع، هنا الفضيحة أشبه بالمصل الدوائي المضاد الحيوي الذي يقضي على الجرثومة او الفايروس المستكن في الجسد الاجتماعي.

بعدها انتقل الى المجتمع العربي وفساد الساسة عندهم، وغني عن البيان ان كبار المسؤولين في العصر الحالي وضعهم المقامي يختلف عن وضع الكبار في المقام الذي كان سائداً في القرن الماضي، كذلك كبار العصر الحالي في الدول الكبرى والعظمى أكثر تعرضاً للمساءلة والمكاشفة ورصد التحركات الرسمية والشخصية من كبار الدول النامية والمتخلفة لذلك نسبة الفضائح في الدول الكبرى والعظمى أعلى بكثير من فضائح الدول النامية والمتخلفة، وذلك راجع الى الحرية الفكرية والإعلامية السائدة في الأولى وخنقها عند الثانية، ولذلك، أيضاً، يمكن عدّ نسبة الفضائح العالمية من أية دولة يعني ان هناك حرية فكرية وإعلامية ووجود قنوات تواصل بين القمة والقاعدة، بين الجماهير وكبار المسؤولين مما يقلل عدد الثورات والانقلابات والتمردات والإرهاب، والعكس صحيح، وهذا ما نشاهده في الوطن العربي الآن الذي يعج ويغص بالفساد والفضائح السياسية والأخلاقية والمالية والدينية لكنها لم يُكشف عنها بسبب خنق الرصد الإعلامي لها واغتياله، وإذا تسربت عملية فساد عربية فإن كشفها يتم عن طريق عيون وقنوات خارجية – اجنبية وليست عربية، وبالذات السياسية والمالية والصفقات التجارية وسواها.

وهذا ما يوضح ايضاً ان الباحثين الاجتماعيين العرب لا يستطيعوا النزول الى واقع الحياة الاجتماعية المزري والمخنوق وإذا أرادوا ان يفعلوا ذلك فعليهم ان يغيروا معالم الصورة لصالح النخبة الحاكمة وإلا يكون مصيرهم التصفية الجسدية أو عدم الكتابة في هذه المواضيع وهذا هو واقع الحال الآن. أما العيش

في المنافي والشتات أو الركوع للحاكم والسكوت على فساده أو تلميع صورته وتزييف نظامه.

ولتأكيد ما جئنا به أعلاه نورد الفضائح العربية الآتية:

1 – بمباركة يوسف والي (السليمانية) ... تخالف القانون وتشيد القصور

في الوقت الذي يتهافت فيه الشباب على الحصول على قطعة أرض لا تتعدى الخمسة أفدنة لاستصلاحها والعيش على خيرها ويفشل في مساعيه، نجد آلاف الأفدنة يتم منحها لرجال أعمال لا تتضمن أنشطتهم المشاريع الزراعية، ليتم تحويلها، فيما بعد، لمنتجعات سياحية وملاعب تباع بالملايين، وفي المقابل يحرم فقراء مصر من أبسط حقوقهم في الحصول على مسكن مناسب، وأقرب مثال على هذا هو قرية "جولف السليمانية"، والتي تفتح (البديل) ملفها بعد حصولها على مستندات تكشف مدى تواطؤ المسؤولين، بدءًا من الهيئة العامة للتنمية الزراعية، فمباركة وزير الزراعة، وانتهاء بوزارة الاستثمار ولجنة فض المنازعات، والتي تسببت في ضياع ملايين الجنيهات على الدولة لحساب شخص بعينه، ومدى تأثير هذا على الاقتصاد القومي، إذ لم يحقق الغرض الذي خصصت من أجله الأرض، وهو الزراعة لتحقيق تنمية للإنتاج الزراعي وسد الفجوة الغذائية، ولا نعلم ما هو الأسلوب الذي انتهجته الشركة من أجل الحصول على ترخيص بالبناء على كامل المساحة وإدخال الغاز والكهرباء.

حصلت (البديل) على تقرير هيئة قضايا الدولة الخاص بنتيجة فحص بعض عقود البيع والإيجار الصادرة عن الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بشركة (إميكو مصر)، والتي أقيمت عليها قرية جولف السليمانية والتي تؤول ملكيتها إلى المهندس سليمان عامر، والمتعلقة بالأراضي الواقعة غرب الطريق الصحراوي القاهرة – الاسكندرية في الكيلو 55- 56، وأسفرت المعاينة التي أجرتها الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية عن أن الهيئة أبرمت عقود إيجار وبيع لأفراد تنازلوا، بعد ذلك، عنها لشركة امكو

مصر، إذ باع عاطف عبد المنعم بيومي دبش وأسرته 235 فدانًا للشركة حصلوا عليها بموجب عقد ابتدائي مؤرخ في 3/ 7/ 1993، إلى جانب القطعة المؤجرة والبالغ مساحتها 15 فدانًا، ومحمد أحمد مصطفى وشركاه والذين حصلوا على عقد ابتدائي بتاريخ 31/ 7/ 1993 بجانب تأجير 120 فدانًا للشركة نفسها، بخلاف البيع مباشرة لسليمان سليمان عامر وأسرته مساحة 300 فدان بموجب عقد ابتدائي بتاريخ 13/ 7/ 1993، و300 فدان أخرى من مصطفى أحمد مصطفى وأسرته بعقد مؤرخ في 19/ 8/ 1995، هذا إلى جانب العقود الصادرة مباشرة للشركة لمساحة تبلغ ألفاً و336 فدانًا بتاريخ 13/ 3/ 1999، إلى جانب 600 فدان بتاريخ 2/ 5/ 2001.

وأسفر فحص الملفات الخاصة بالعقود عن مخالفات عدة متمثلة في خلو ملفي عقدي الإيجار المؤرخين في 3 و31/ 7/ 1993 من بيان آخر إجراء تم بشأن هذين العقدين، وهل تمت مطالبة المستأجر بمقابل انتفاعه بالأرض من تاريخ إبرام العقد معه حتى الآن من عدمه، بخلاف خلو ملفات العقدين من محاضر المعاينات الخاصة بالأرض، الأمر الذي يتعذر معه تحقيق شرط الجدية في الاستصلاح والاستزراع، إلى جانب تقنين الهيئة وضع اليد في العديد من العقود المشار إليها بالمخالفة لنص المادة 13 من قانون الأراضي الصحراوية رقم 143 لسنة 1981، إذ تم تحرير تلك العقود من دون توافر شرط الاستصلاح والاستزراع من جانب المتعاقد معهم، بالإضافة إلى خلو الملفات من محاضر معاينة الهيئة تثبت شرط الجدية، كما خلت تلك الملفات من المستندات، التي أشار إليها نص المادة 64 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2906 لسنة 1995 بشأن القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال الأراضي المخصصة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية المتمثلة في عقد الشركة والنظام القانوني لها، وكذلك أسماء الشركاء المساهمين وملكية كل منهم في رأس مال الشركة، الأمر الذي حال دون معرفة عدد الشركاء ونصيب كل منهم في الشركة ومقدار حصته فيها؛ لبيان مدى تجاوز

الشركاء للحد الأقصى المقرر قانونًا بالمادة 11 من القانون رقم 143 لسنة 1981 بشأن الأراضي الصحراوية.

ووفقًا للتقرير فإن الملفات خلت عقودها مما يفيد بإخطار المتعاقدين مع الهيئة لمأمورية الضرائب العقارية المختصة بعقود الملكية الخاصة بهم لتلك الأراضي، وذلك بالمخالفة لنص البند 13 من بنود تلك العقود، وكذلك نص المادة 108 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2906 لسنة 1995 بشأن القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال الأراضي المخصصة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، كما أن العقود لم تشتمل على نص صريح يبيح للهيئة فسخ التعاقد في حالة إخلال المتعاقد بأي بند من بنود العقد، هذا بخلاف تقصير الهيئة في تحصيل مقابل التنازل عن تلك العقود الصادرة لصالح شركة إميكو مصر بالمخالفة لنص المادة 1 من قرار وزير الزراعة رقم 641 لسنة 1998 الذي كان ساريًا على تلك العقود، إذ تمت الموافقة على التنازلات بتاريخ 5/ 8/ 1998، الأمر الذي يشكل إهداراً للمال العام، لتعديها المدة القانونية "أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها"، مما يعرضها للدفع بالسقوط بالتقادم، هذا بجانب إبرام الهيئة عقدي البيع المؤرخين في 13/ 3/ 1999 لشركة إميكو مصر، على الرغم من وجود محضر معاينة في العام 1997 أشار إلى تبوير الشركة لـ42 فدانًا ووجود أعمال حفر وإنشاءات ووجود 33 فدانًا تم بناء 49 فيلا ومسجدًا وملحقاته عليها، فضلاً عن وجود 2 فدان مباني داخل مسطحات خضراء و31 فدان طرق و112 زراعات و606 فدادين ملاعب وبحيرات صناعية، الأمر الذي كان يستلزم عدم المضي في إجراءات تحرير عقدي البيع المشار إليهما؛ لثبوت عدم جدية الشركة في استصلاح تلك الأراضي، وذلك بالمخالفة لنص المادة 16 من القانون 143 لسنة 1981، وهو ما يتطلب إصدار قرار من مجلس إدارة الهيئة بفسخ هذين العقدين مع استرداد الأرض وإخطار المخالف بالقرار مع محاسبة من تسبب في تحرير هذه العقود على الرغم من ثبوت المخالفة.

بالإضافة إلى تحرير الهيئة عقد بيع لشركة إميكو مصر في 2/ 5/ 2001 بعد إبرام عقد إيجار مع الشركة في 13/ 3/ 1999 لعدد 600 فدان ينتهي في 30/ 11/ 2001 على الرغم من خلو الأوراق مما يفيد وجود معاينة سابقة على تحرير عقد البيع لتلك الأفدنة، وذلك بالمخالفة لنص المادة 16 من القانون رقم 143 لسنة 1981 بشأن الأراضي الصحراوية، فضلاً عن إهدار الهيئة لمقابل الانتفاع لتلك الأرض عن المدة من انتهاء تاريخ العقد وحتى تاريخ تحرير عقد البيع (سبعة أشهر)، وهو ما يتعين معه مطالبة الهيئة للشركة بهذا المقابل.

وظهر تواطؤ هيئة التعمير في عقد البيع الابتدائي المبرم بين "التنمية الزراعية" والشركة بتاريخ 18/ 4/ 2004 عن مساحة 750 فدانًا بناءً على التنازل الصادر من شركة ريجوا لصالح شركة إميكو مصر الثابت في الأوراق أنه سبق تخصيص مساحة 8267 فدانًا لصالح الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية والتي يمتلكها المهندس علي ورور، وذلك بموجب قراري وزير الزراعة الأسبق يوسف والي رقمي 1655 لسنة 1994 و860 لسنة 1996، وتم تحرير عقد بيع للشركة المذكورة في 1999 عن المساحة نفسها، ثم تقدمت شركة رجوا بطلب إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير بقبول تنازلها عن مساحة 750 فداناً لصالح شركة مصر للتنمية الزراعية "إميكو مصر سليمان عامر وشركاه"، وبالفعل تمت الموافقة على التنازل من الهيئة بتاريخ 15/ 8/ 2001، وتحرر بين الشركتين عقد بيع للمساحة، جاء بالبند السادس منه أنه يحظر على الشركة المشترية مخالفة الغرض المخصصة من أجله الأرض، وهو الاستغلال الزراعي، وإلا جاز للبائع "شركة رجوا" فسخ العقد، ولم تمتثل الشركة لهذا البند من العقد، وشرعت في البناء على مساحة 50 فدانًا من المساحة الكلية، بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية بالوزارة والهيئة، مع تسديد المبلغ الذي قدرته لجنة تثمين الأراضي، وذلك من دون استصدار قرار من رئاسة الجمهورية بشأن ذلك، بالمخالفة للمادة 5 من القانون 7 لسنة 1991 بشأن أملاك الدولة الخاصة، وعليه أقامت شركة رجوا دعوى فسخ العقد

والمبرم بينها وبين شركة إميكو، قيدت برقم 513088 لسنة 2004 مدني كلي جيزة بتاريخ 21 / 1/ 2004، إلا أن سليمان عامر تحايل على هذه الدعوى، وفرغها من مضمونها وهدفها، وتقدم بطلب إلى وزير الزراعة آنذاك "يوسف والي" للموافقة على تحرير عقد له من الهيئة مباشرة عن المساحة محل العقد موضوع دعوى الفسخ، وبالفعل جاءت تأشيرة الوزير بالموافقة، وبناء عليه تم تحرير العقد بتاريخ 18/ 4/ 2004، ولم تسبقه معاينة تثبت الجدية في الاستصلاح والاستزراع، وذلك بالمخالفة لنص المادة 14 من قرار رئيس الوزراء رقم 2906 لسنة 1995 بشأن القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال والتصرف في الأراضي المخصصة للهيئة العامة لمشروعات التعمير، من دون أن تقدم هذه الشركة للهيئة دراسة فنية لأعمال الاستصلاح ونظام الري والصرف والاحتياجات المائية للمساحة، مع حصر المنشآت الرئيسة كافة التي ستقام في المساحة، ومن دون أن تقدم خطة وبرنامجًا زمنيًّا لأعمال الاستصلاح، بالإضافة إلى عدم تقديم بيان عن التكلفة لعمليات الاستثمار وما يلزم المشروع من معدات زراعية وإنشاءات، وذلك كله بالمخالفة لنص المادة السابعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2906 لسنة 1995، وعلى الرغم من ذلك تحرر له العقد البيع، وهو إجراء من جهات الاختصاص ساعد شركة إميكو على التنصل من التزاماتها قبل شركة رجوا ومن تحقيق الغرض من التخصيص وهو النشاط الزراعي وحمايته أيضًا من دعوى الفسخ، وهذا الإجراء هو ما ساعد سليمان عامر في مخالفة الغرض من تخصيص المساحة 750 فدانًا بأن أقام عليها جميعًا منشآت، وحولها إلى منتجعات سياحية، من دون أن تتحرك الهيئة حتى تاريخه، مع العلم أن أوراق الملف خلت من بيان ما تم دعوى الفسخ المشار إليها.

وذكر تقرير هيئة قضايا الدولة مدى تراخي الهيئة في اتخاذ إجراءات منع تغيير الغرض من تخصيص المساحة المشار إليها، بل أن اللجنة المشكلة بتاريخ 23/ 10/ 2007 عاينت الأرض المشار إليها، وتبين لها مخالفة الشركة للغرض من التخصيص وتقسيمها للمساحة كلها بهدف إقامة منتجع

سكني عليها، إلا أن الهيئة لم تتخذ أية إجراءات ضدها لوقف التعدي، سواء بالطريق الدائري أم غيره، بما أعطاه القانون للهيئة من سلطات لمنع هذا التعدي، استنادًا لنص المادة 16 من القانون رقم 143 لسنة 1981 بشأن الأراضي الصحراوية، وهو ما يجعل المختصين بالهيئة محل مساءلة عملاً بنص المادة 115 من قانون العقوبات المصري.

ولم تكتفِ وزارة الزراعة بهذا الكم من المخالفات، التي لم يكن هناك رادع لوقفها، والتي كانت تتم برعاية يوسف والي الوزير الأسبق، إذ وافق على الطلب المقدم من سليمان عامر ببناء إسكان عصري للشباب على مساحة 50 فدانًا من دون العرض على رئيس الجمهورية وصدور قرار جمهوري بذلك، بالمخالفة لنص المادة الخامسة من القانون رقم 7 لسنة 1991 بشأن أملاك الدولة.

أما بشأن العقدين المسجلين برقمي 275 و258 لسنة 2003 والمحررين بين هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وشركة إميكو مصر، فقد أسفر فحصهما للعقد المشهر برقم 257 الثابت في أوراق الملف عن أن إجمالي المساحة المبيعة بذلك العقد تبلغ 1425 فدانًا و2 قيراط و15 سهمًا، وبيعت مساحة تقدر بـ1336 فدانًا بموجب عقد ابتدائي بتاريخ 13/ 3/ 1999؛ لاستغلالها في النشاط الزراعي بسعر 200 جنيه للفدان لمساحة 456 فدانًا، و100 جنيه للفدان لمساحة 880 فدانًا، ومساحة 79 فدانًا و2 قيراط و17 سهمًا سبق للهيئة بيعها للشركة بموجب عقد ابتدائي مؤرخ بـ27 / 2 / 2001، وذلك لاستغلالها كمباني خدمية للأرض الزراعية بسعر 3 جنيهات للمتر لمساحة 1207500 متر مربع وبسعر 27 جنيهًا للمتر لمساحة 21158814.

وبالنسبة للعقد المشهر رقم 258 لسنة 2003، فوفقًا للأوراق فإن إجمالي المساحة المبيعة بذلك العقد تبلغ 599 فدانًا و15 قيراطًا و5 أسهم؛ بغرض استغلالها في النشاط الزراعي، وسبق للهيئة التعاقد على تلك المساحة مع

شركة إميكو بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ 2/ 5/ 2001 بسعر 200 جنيه للفدان، وبمعاينة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية للأراضي المبيعة بموجب العقدين، تبين عدم استغلال الشركة للأرض في النشاط الزراعي وتعديل وجه استغلال الأرض بإنشاء مشروع سكني سياحي تحت مسمى "جولف السليمانية"، تتخلله مساحات خضر وحدائق للزينة وبحيرات صناعية، وذلك على النحو الآتي:

إنشاء 498 فيلا بمساحات مختلفة، إنشاء ملاعب للجولف وبحيرات صناعية ونوادي وصالات بولينج وملاهي وفنادق وحمامات سباحة ونادي صحي وطرق ومشايات لخدمة المشروع السكني ومنشآت خدمية، واتخذت الهيئة بتاريخ 1/ 2005/8 قرار مجلس إدارة الهيئة بفسخ عقدي البيع المشهرين برقمي 257 و258 لسنة 2003؛ وذلك لمخالفة النشاط والتصرف في الأرض قبل سداد كامل ثمنها من دون الرجوع إلى الهيئة.

وبتاريخ 11/ 9/ 2005 تم الاتفاق بين الهيئة والشركة على أن تحضر لجنة من الهيئة مندوب الشركة لحصر المساحة على الطبيعة وتحديد مساحة المباني والأرض الزراعية لكل عقد على حدة ومخاطبة اللجنة العليا لتثمين أراضي الدولة لتقدير ثمن أراضي المباني الزائدة عن الحد المسموح به وإلزام الشركة بدفع باقي الأقساط المستحقة عليها، إلا أن الشركة تقدمت بطلب إلى الهيئة العامة للاستثمار، لعرض الخلاف القائم بينها وبين الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية على اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار، استنادًا للمادة رقم 65 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 والمضافة بالقانون رقم 13 لسنة 2004. إلا أن سليمان عامر لجأ إلى وزارة الاستثمار، فأصدر وزير الاستثمار القرار رقم 78 لسنة 2006 بتشكيل لجنة فرعية لبحث الخلاف بين الشركة وهيئة التعمير الزراعي، وأوصت اللجنة بأن تسدد الشركة علاوة مقدارها 2000 جنيه عن كل فدان، وذلك عن مساحة 1946 فدانًا بقيمة إجمالية 3 ملايين و892 ألف جنيه، تسدد على خمسة أقساط سنوية متساوية.

وبتاريخ 19/ 6/ 2006 انعقدت المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار؛ للنظر في نتائج أعمال اللجنة الفرعية، وقررت اعتماد ما اتفق عليه أطراف النزاع مقابل تسوية المخالفات كافة، وتم اعتماد هذا القرار من مجلس الوزراء بجلسة 28/ 6/ 2006 وبتاريخ 16/ 7/ 2006 وافق مجلس إدارة الهيئة العامة على اعتماد ما انتهت إليه المجموعة الوزارية لفض منازعات الاستثمار.

وباستعراض المخالفات والملاحظات، التي واكبت عقدي البيع المشهرين 257 و258 لسنة 2003 والعقود الابتدائية السابقة لهما وضح جليًّا تصرف الهيئة مباشرة بالبيع للشركة وعدم التزامها بالإجراءات التي قررتها المادة 41 من اللائحة التنفيذية لقانون الأراضي الصحراوية رقم 143 لسنة 1981، وكذلك المادة 13 من القانون نفسه والتي تنص على أنه وفي جميع الأحوال يكون استغلال الأرض عن طريق تأجيرها لمدة ثلاث سنوات، فإذا ثبتت الجدية في الاستصلاح خلالها تملك.

ووفقًا للمستندات فإن الهيئة تراجعت عن قرارها الصادر بجلسة 1/ 8/ 2005 بفسخ عقدي البيع، بموجب الاتفاق المحرر بين الهيئة والشركة بتاريخ 11/ 9/ 2005 والذي رأت من خلاله الهيئة إعطاء فرصة للشركة لتلافي المخالفات المنسوبة إليها واستعادة حقوق الدولة قبلها، غير أن الشركة لم تتمسك بذلك الاتفاق، ولجأت إلى فض منازعات الاستثمار، هذا إلى جانب موافقة الهيئة على تغيير الشركة الغرض الذي تم تحرير عقدي البيع على أساسه والمتمثل في استغلال الأراضي في النشاط الزراعي إلى استغلال الأراضي في إقامة مشروع سكني سياحي، قبل صدور قرار من رئيس الجمهورية بتغيير الغرض المبيعة الأرض من أجله، بخلاف موافقة الهيئة على تحصيل علاوة 2000 جنيه للفدان مقابل التغاضي عن مخالفات الشركة للغرض الذي منحت من أجله الأرض، اي بواقع 48 قرشًا للمتر، وذلك من دون الرجوع للجنة العليا لتثمين الأراضي، بالمخالفة للمادة 15 من القانون 143 لسنة 1981 والمادة 45 من اللائحة التنفيذية للقانون، الأمر الذي يمثل

إهدارًا للمال العام، نظراً لتدني القيمة التقديرية للفدان، خاصة من مجلس إدارة الهيئة الذي قرر بجلسة 27/ 1/ 2008 تحصيل 100 ألف جنيه للفدان الواحد مقابل التغاضي عن المباني المقامة على الأرض بنسبة 7% من إجمالي المساحة المبيعة، الأمر الذي استوجب أن تطعن الهيئة بقرار اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار والذي قدر سعر الفدان بمبلغ ألفي جنيه، ووفقًا للمادة 66 المشار إليها، خول للجهة الإدارية "هيئة التعمير" الحق في اللجوء إلى القضاء، طعنًا على القرارات، الأمر الذي كان يستوجب على الهيئة المبادرة بالطعن على القرار الصادر من اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار لصدوره بالمخالفة لصحيح القانون إجحافًا بحقوق الهيئة توصلاً للحصول على حكم قضائي بإلغائه، وهو أمر لم تبادر الهيئة إلى اتخاذه حتى الآن، مما ترتب عليه إهدار للمال العام يستوجب محاسبة المسؤولين عليه. [www.elbadil.com]

2 – امبراطورية مصر اسكندرية

إن المخالفات، التي ارتكبتها الشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية "ريجوا" من تغيير نشاط الـ60 ألف فدان بطريق مصر إسكندرية الصحراوي، التي تم تخصيصها من الهيئة العامة للتنمية الزراعية لغرض الاستصلاح والمشاريع الزراعية إلى النشاط الإسكاني، بخلاف البناء على منطقة حزام الأمان، المحظور إقامة أية إنشاءات عليها كونها منطقة آبار جوفية تمد المنطقة كاملة بالمياه اللازمة للزراعة، إلى جانب التعدي على قطعة أرض بمساحة 12 ألف فدان تابعة للقوات المسلحة، رفضت إعطاء الموافقة على تخصيصها لأنها منطقة استراتيجية عسكريه تخضع لها.

حصلت "البديل" على صور عقود بيع ابتدائي مبرمة بين شركة ريجوا والفريق سامي حافظ أحمد عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية حتى العام 2012، الذي صدر له قرار من الرئيس الأسبق حسني مبارك

بتعيينه رئيساً للأركان سنة 2005، وفور توليه المنصب، حُرر له عقد ابتدائي بمساحة تقدر بـ100 فدان مستصلحة بالوادي الفارغ على زمام البئر رقم 336، وجاء سعر بيع الفدان وفقا للعقد بـ8350 جنيها، بالإضافة إلى 2% مصاريف إدارية، وتم سداد 50% بقيمة "443 ألف و560 جنيها" كمقدم شراء، وباقي المبلغ على أربعة أقساط سنوية بفائدة قدرها 7% مع مدة سماح سنة، ويبدأ تسديد أول دفعة في 1/ 1/ 2007 بقيمة 136 ألف و480 جنيها، والدفعة الثانية في 1/ 1/ 2008 بقيمة 129 ألفا و16 جنيهاً، والدفعة الثالثة في 1/ 1/ 2009 بقيمة 121 ألفا و552 جنيها، أما الدفعة الأخيرة فتاريخ استحقاقها 1/ 1/ 2010 بقيمة 114 ألفا و88 جنيها.

ولم يكتف الفريق سامي عنان بتلك المساحة، للتغاضي عن المساحة، التي اعتدت عليها شركة ريجوا المملوكة للقوات المسلحة، بل تم بيع قطعة أخري بمساحة 100 فدان لزوجته "منيرة مصطفى الدسوقي القاضي" على زمام البئر رقم 337 بالسعر والتسهيلات نفسيهما في السداد. [www.elbdil.com]

فضيحة من بغداد

وكشف الكاتب والإعلامي الأمريكي (ريتشارد بونين) تهريب الحكومة العراقية المنصبّة من قبل الاحتلال الأمريكي تهريب احمد الجلبي في العام 2003 وثائق عراقية ومخطوطات نادرة وقديمة للتورات من بغداد الى تل أبيب وهي كما يأتي:

فضيحة سرقة مخطوطة نادرة وثمينة للتوراة من بغداد ووصولها الى تل ابيب

في الوقت الذي كان وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان يحتفل بفرح بوصول مخطوطة نادرة وقديمة للتوراة سرقت من بغداد عقب الاحتلال الأمريكي 2003 ويعلن ان الأرشيف اليهودي في العراق في طريقه الى إسرائيل تباعاً، يلزم وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري الصمت وكأن السرقة لا تعنيه حتى انه لم يكلف نفسه بطمأنة رئيسة لجنة الثقافة النيابية

ميسون الدملوجي، التي طالبته باتخاذ موقف إزاء الاستهانة الأمريكية بالآثار العراقية، التي استحوذت عليها ونقلتها الى واشنطن بحجة صيانتها وترميمها.

وتقول البرلمانية الدملوجي للـ(العباسية نيوز) ان وصول مخطوطة التوراة القديمة الى إسرائيل هي عملية سرقة علنية تخالف الأعراف الدولية وسياقات منظمة اليونسكو للعراق من التحرك لاسترداد آثاره المسروقة او المنقولة الى الخارج. في حين يبدي وزير السياحة والاثار عادل شرشاب استغرابه عن كيفية حصول وزارة الخارجية الإسرائيلية على مخطوطة التوراة الثمينة ويقول ان اتفاقاً وقع بين الجانبين العراقي والأمريكي امام حكومة إبراهيم الجعفري الانتقالية في العام 2005 يقضي باستعادة بغداد للآثار والمخطوطات العراقية من واشنطن بحلول منتصف العام التالي 2006 غير أن ذلك التاريخ مرَّ من دون ان تعود تلك الآثار ومن ضمنها الأرشيف اليهودي ويضيف الوزير شرشاب ان اتفاقاً اخر وقع في 3 أيار 2010 بين حكومة المالكي وواشنطن تضمن ان يتولى مركز (نارا) الأمريكي لترميم المخطوطات القديمة اصلاح الأرشيف اليهودي العراقي واعادته الى بغداد ولكن مضى أكثر من اربع سنوات على ذلك الاتفاق من دون نتيجة.

ويقول المدير العام السابق لدائرة المخطوطات العراقية أسامة النقشبندي إن مكتبة آثارية يهودية كاملة تم الاستيلاء عليها عقب الاحتلال ونقلت الى خارج العراق وتضم بالإضافة الى مخطوطة التوراة النادرة مقتنيات يهودية قديمة يعود تاريخها الى قرون مضت حرص العراقيون على حفظها وصيانتها بصفتها جزءاً من التراث العراقي القديم.

وتختلف المصادر العراقية في بيان الجهة التي استحوذت على الأرشيف اليهودي في العراق عقب الفوضى التي رافقت الاحتلال، خصوصاً وان هذا الأرشيف لم يكن في المتحف العراقي في منطقة الصالحية ببغداد الذي هاجمته عصابات منظمة وغوغائية وسرقت محتوياته بتشجيع القوات الأمريكية المحتلة وتحت انظارها، وإنما كان في مخازن جهاز المخابرات العراقية وتحت اشراف

مباشر من مسؤولين أمنيين وباحثين ومؤرخين عملوا على تصنيفه والعناية به. وينقل عن ضابط سابق في جهاز المخابرات العراقية ظهر في قناة (الجزيرة) عقب الاحتلال وتحدث عن كيفية نقل الملفات السرية إلى الجهاز من مجمعه الرئيس جوار ساحة النسور الى أماكن آمنة وصفت يومئذ بـ(البديلة) لضمان حمايتها من القصف الأمريكي مؤكداً ان القرار اتخذ في شباط 2003 قبل الحرب بشهر في الأقل. وقال ايضاً ان مسؤولي الجهاز اختاروا مبنى دائرة الانواء الجوية في حي المنصور مكاناً لحفظ تلك الملفات من ضمنها الأرشيف اليهودي وثمة اتهامات توجه الى زعيم المؤتمر الوطني احمد الجلبي ومساعده الفيلي أراس كريم حبيب بأنهما نجحا بالاستيلاء على جميع الملفات التي كانت بحوزة جهاز المخابرات في مجمعه الرئيسي وأماكنه البديلة.

ويقول الكاتب والإعلامي الأمريكي ريتشارد بونين في كتابه (رحلة الجلبي الطويلة الى النصر في العراق) ان أول عمل قام به الجلبي عقب وصوله الى بغداد بعد ظهر 16 نيسان 2003 قادماً من قاعدة أور في الناصرية، التي أمضى فيها أكثر من عشرة أيام هو ارساله مجموعة من ناشطي المؤتمر الوطني في طول العاصمة بغداد وعرضها بحثاً عن الملفات الداخلية لأداة صدام القمعية (جهاز المخابرات). ويضيف بونين وهو منتج برنامج (ستون دقيقة) في قناة (سي بي أس) الأمريكية ان رجال الجلبي جمعوا (251) طناً من وثائق المخابرات ما يكفي لملء ملعب كرة يعلو متر تم نقلها الى نادي الصيد بقاعاته الواسعة وحدائقه الفسيحة. ويؤكد الإعلامي الأمريكي الذي قدم الجلبي للجمهور الأمريكي في سلسلة لقاءات تلفزيونية عديدة ان الجلبي أسس مركز تحليل تلك الوثائق ونقب فيها ورقة ورقة ليسلح نفسه بالمعلومات حول منافسيه السياسيين وكل من كان مراقباً وله تقارير في أجهزة مخابرات صدام.

وينسب الى منشق من المؤتمر الوطني اسمه حمد شريدة رافق الجلبي في ذهابه الى بغداد وكتب سلسلة مقالات عن كيفية استيلائه على ملفات المخابرات العراقية إذ أوضح ان آراس حبيب الذي تولى رئاسة استخبارات الجلبي يومذاك قاد مجموعة من مسلحي جيش العراق الحر التابع للمؤتمر الوطني وأغلبهم من

الإيرانيين والأكراد ممن لا يعرفون العربية وداهم دائرة الانواء الجوية العراقية في حي المنصور برفقة ضابط مخابرات سابق متعاون يدعى بسام أو عزام (لا يتذكر) واستولى على جميع الملفات والوثائق ونقلت الى نادي الصيد بقافلة سيارات ويعترف كاتب سيرة الجلبي الإعلامي الأمريكي بونين بأن جيش العراق الحر بقيادة الجلبي ومساعده أراس كان يضم (600) مسلح اغلبهم من الإيرانيين من بينهم نصف دزينة من قيادات الحرس الثوري الإيراني. اما الباقون فهم خليط من اكراد وعراقيين أمضوا سنوات منفاهم في إيران. وينفى الجنرال محمد الشهواني الذي اختاره الأمريكان رئيساً لأول جهاز مخابرات شكلوه عقب احتلالهم للعراق ان يكون قد تسلم من الجلبي أو مساعده آراس شيئاً من مخلفات مخابرات صدام سواء كانت وثائق أم ملفات أم الأرشيف اليهودي. في حين يتهم موظفون آثاريون عراقيون مستشاراً متعاقداً مع البنتاغون يدعى إسماعيل حجار نَسَبته سلطة الاحتلال للأشراف على دائرة الآثار والمتحف الوطني العراقي بالتنسيق مع الجلبي في نقل الاثار والمخطوطات القديمة الى واشنطن وإسرائيل، خصوصاً وأن النائب الإسرائيلي مرخاي بورات وهو من أصول كردية عراقية أعلن، قبل سنوات، ان مسؤولين حكوميين عراقيين من أصدقاء إسرائيل اهدوا بلاده مجموعة من المخطوطات اليهودية العراقية الثمينة من ضمنها أثر نادر للنبي أيوب كان محفوظاً في مخازن مخابرات صدام.

ويقول أستاذ التاريخ السابق في جامعة صلاح الدين صباح علي للـ(العباسية نيوز) ان الأرشيف اليهودي في العراق قيمة تاريخية كبيرة لأنه يضم وثائق نادرة عمرها الاف السنين وهي تؤرخ لحقبات زمنية طويلة ويضيف ان بعضها اكتشف خلال التنقيبات في بابل والكفل ونينوى ويستغرب الأستاذ الجامعي تقصير الجهات الحكومية في استرداد الاثار العراقية المسروقة من ضمنها الأرشيف اليهودي، ويقول ان الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو قادرتان على مساعدة العراق بهذا الشأن إذا تقدمت الحكومة العراقية بطلب رسمي اليهما. [جريدة الفرات الأسترالية عدد 560 بتاريخ 2015/11/29]

ثم هناك فضيحة تهريب 500 سجين من سجن أبو غريب في العراق إذ صرح وزير العدل العراقي (حسن الشمري) ان الأمن ساعد سجناء القاعدة في الهروب.

قال وزير العدل العراقي حسن الشمري إن القوات الأمنية المسؤولة عن حماية إدارة أمن سجن أبو غريب كانت قد انسحبت منه قبل اقتحام عناصر تنظيم القاعدة السجن والهروب منه قبل أشهر. وأضاف الشمري في لقاء مع قناة الرشيد العراقية أمس أن تهريب السجناء كان يهدف إلى تعظيم دور تنظيم القاعدة في سوريا.

وكان تنظيم "دولة العراق الإسلامية" المتهم بالارتباط بتنظيم القاعدة قد نفذ هجوما في يوليو/ تموز الماضي استهدف سجني التاجي وبغداد لمركزي (أبو غريب) في يوم واحد فرّت خلاله مجموعة كبيرة من قيادات القاعدة بـ العراق، ووُصف الهجوم بأنه العملية الأكبر من نوعها منذ خمس سنوات، وبأنها تهديد كبير للأمن العالمي.

وشاركت في الهجوم مجاميع مسلحة مستخدمة قذائف الهاون و(آر بي جي) والأسلحة المتوسطة، كما شارك فيه "انتحاريون" يرتدون أحزمة ناسفة ويستخدمون مجموعة من العجلات المفخخة بالتزامن مع أحداث شغب وإشعال حرائق داخل السجنين من قبل النزلاء.

وأسفر الهجوم عن أضرار مادية وخسائر بشرية شملت ثمانية قتلى و14 جريحاً من حراس السجنين و21 قتيلاً و25 جريحا من النزلاء عدا "الانتحاريين" الذين فجروا أنفسهم خلال المواجهات.

وذُكر، آنذاك، أن نحو خمسمائة سجين من بينهم قادة كبار بالقاعدة فروا من سجن أبو غريب بعد عملية منسقة وناجحة نفذها التنظيم الذي أعلن تبنيه لها، وأطلق عليها اسم "هدم الأسوار" حيث جرى تنفيذها من خارج السجن وداخله بتواطؤ من حراس داخل السجن، وفق تحقيقات أولية.

ويرجح خبراء أن يكون قادة القاعدة الفارون قد توجهوا إلى سوريا، وهو ما يشير إلى توسع عمليات القاعدة في بلاد الشام على المدى البعيد، وفقا لما يقوله تشارلز ليستر المحلل الأمني بمركز مراقبة الإرهاب والتمرد التابع لمؤسسة "أي إتش إس جي". وكان الائتلاف السوري المعارض قد اتهم ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بأنه على "علاقة عضوية" مع النظام السوري، وبأنه يعمل على تنفيذ مآربه، بينما وصف رئيس اللجنة القانونية للائتلاف هيثم المالح التنظيم ذاته بأنه "لغم زرعه الأسد" مطالباً الحكومة الروسية بالكف عن دعم "الإرهاب" في سوريا بغية تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

ودعا الائتلاف جميع المقاتلين المنضمين إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام إلى الانسحاب منه من فورهم وإعلان "البراءة من تصرفاته". وتعهد الائتلاف بملاحقة "قادة هذا التنظيم الإرهابي" ومحاسبتهم.

كما قال المالح إن الجميع بات يعرف أن جماعات متطرفة تنشط بسوريا تضم العديد من العناصر الروسية والإيرانية "التي تعمل لصالح النظام لتشويه الصورة الحقيقية للثورة". واتهم المالح نظام الأسد بأنه على صلة عضوية بنمظيم القاعدة وأنه هو من "أشرف على نقل عناصره من العراق إلى نهر البارد في لبنان، من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة على حساب دماء المدنيين".

يُذكر أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يمتلك مقرات علنية في سوريا، وله "هيئة شرعية" خاصة به، كما يمتلك مقار في مدينة الباب ومناطق أخرى بالريف الحلبي، إذ يبرز نفوذه في الدانا وتل رفعت وجرابلس، ويسعى لتقويته في منبج التي تعدّ من أهم مراكز محافظة حلب. [www.aljazeera.net]

نموذج أخر لفضائح الساسة وهي **فضيحة ساسة الدول الرأسمالية في إبقاء الدول النامية تابعة** لها لكي تمتص ثرواتها وجعلها ضعيفة سياسياً ترزح

تحت رحمتها، وأوضح هذه الفضيحة فريد هاليداي عام 2006 في مؤلفه الموسوم "100 وهم حول الشرق الأوسط) قال فيه ما يأتي:

تعمدت الدول الرأسمالية على إبقاء المجتمع العربي تابعاً لها عبر:

1 – خلق دولة تسلطية في بلدان العالم العربي تكون ذات سلطة مطلقة تناط بحاكم واحد بيده جميع السلطات ممثلاً الحاكم المركزي في أجهزة الدولة كافة.

2 – واقتصاد ريعي: أي اقتصاد تقليدي معتمداً على تصدير المواد الخام واستيراد المصانع ولأن السلع والبضائع متعلقة بتقلب الأسعار الخارجية فأن الاقتصاديات تتعرض لضغوط التضخم. وللمجتمعات العربية بعض الصناعات الصغيرة وبعض المعامل التقليدية وأسواق محلية تقتصر على استيراد أدوات وسلع وبضائع رديئة ورخيصة.

3 – حكومات غير مستقرة: من خلال تدخل الدول الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا) في سياسة الدول العربية الداخلية والخارجية.

4 – خفض مستوى دخل الفرد.

5 – تخلف طرائق الإنتاج.

6 – سوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة.

7 – دوام المديونات الخارجية.

8 – انخفاض الدخل القومي.

9 – اتجاه أنماط الانفاق نمو السلع الاستهلاكية (المأكل والمشرب والملبس).

10 – نقص عدد المدارس ودور الثقافة.

11 – نقص عدد المستشفيات.

12 – ارتفاع معدل الوفيات.

13 – ارتفاع معدل وفيات الأطفال.

هذه الممارسات الرأسمالية على الحكومات العربية تمثل إعاقة لتقدمها ونهوضها واستقلالها السياسي والاقتصادي وهذه جريمة دولية متعمدة ومقصودة (بين معسكر قوي وغني وطرف ضعيف ومتخلف) لا تعلن عنها، بل تمارسها، بنحو صامت، من دون الإفصاح عن نواياها الاستغلالية والاستعبادية الجديدة في استراتيجياتها فكان المجتمع العربي ضحية لها مكبلاً بسلاسلها الحديد. فضيحة أطرافها مجتمعات مليونية مستمرة في استغلالها لعقود من الزمن وما زالت قائمة.

في هذا الطرح يفيدنا فريد هاليداي عندما قال: "يجب ان يُفسر وضع العالم العربي من خلال تأثير القيم التقليدية و(فشل) الاستجابة للعالم المعاصر وقوانينه. لقد أصبح هذا هو التفسير الغربي المفضل للحالة، التي يعيشها العالم العربي في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما اعتمد على هذا التوصيف المنظور الذي اعتمده تقرير (الأمم المتحدة للتنمية البشرية) للعام 2002 عن العالم الغربي، وبعد ذلك (مبادرة الشرق الأوسط الكبير) الأمريكية وهي حملة علاقات عامة لم تعمر طويلاً في العام 2004. ان الكثير من المظاهر التي أشار اليها تقرير (برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية) كان على سبيل المثال دقيقاً لكنه أغفل السياق التاريخي والدولي، الذي تشكلت هذه المجتمعات في ظله خلال قرن أو قرنين من التبعية للغرب وخلق الدولة التسلطية والاقتصادات الريعية وقولبة هذه المجتمعات في تشكيلات تابعة وغير مستقرة". [هاليدي، فريد 2004، "100 وهم حول الشرق الأوسط" ترجمة حسام عيناني، ص. 83، دار الساقي – بيروت]

ثم هناك **استغلال الدول القوية عسكرياً وسياسياً للدول الفقيرة والضعيفة في إجبارها على دفن النفايات النووية في اقاليمها**، تنطوي هذه الفضيحة على استغلال الدول القوية عسكرياً وسياسياً والغنية مالياً والمتقدمة تكنولوجياً وعلمياً والمستقرة أمنياً للدول الضعيفة سياسياً وعسكرياً والفقيرة مالياً والمتخلفة

صناعياً والمضطربة أمنياً تعيش في حالة حرب داخلية وخارجية أو تعيش أزمات سياسية أو اقتصادية أو امنية خانقة لتدفن نفاياتها النووية في أراضيها أو في مياهها الإقليمية.

هذا الاستغلال يمثل (الركن الأول) للفضيحة الدولية. انها لا تحصل بين أصحاب المواقع الهرمية العليا لأصحاب المواقع الدنيا بل بين دول قوية وضعيفة، غنية وفقيرة، مستقرة ومضطربة. أما (الركن الثاني) فهو الدافع المالي والسياسي. ويمسي (الركن الثالث) كشف الوسائل الإعلامية وبالذات الصحافة لهذا العمل الإجرامي الجمعي وليس الفردي أمثال شبكة (انتربريس) وصحيفة كانبيرا تايمز الأسترالية ووكالة الأنباء الفرنسية فضلاً عن برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة. فمثلاً كشفت وسائل الاعلام الغربية عن (اخلاقيات) عقد تم بين الصومال وسويسرا وإيطاليا حول دفن نفايات والصومال تعيش في وقت ترزح تحت نير الحرب الأهلية القاسية وانعدام وجود حكومة، كذلك استغلال الولايات المتحدة حالة حرب الخليج الثانية والثالثة مع العراق في استخدام الأسلحة النووية فيها. إذ ان آثار دفن النفايات النووية واستخدام الأسلحة النووية يؤدي الى الاضرار والآثار الحادة على أبناء المجتمع مثل:

1 – تلويث البيئة بمواد مشعة بمواد اليورانيوم والزرنيخ والزئبق والكادميوم.

2 – إصابة أكثر من 20 ألف شخص بالسرطان بمعدل 1500 حالة سنوياً.

3 – الإصابة بمرض سرطان الدم والمثانة والرحم وسرطان الرئة بين الرجال وسرطان الثدي بين النساء.

4 – نزيف مزمن يؤدي الى الموت.

5 – آلام بطنية بسبب التقرحات في المعدة والامعاء.

6 – إصابة عصبية شديدة.

7 – إصابة النخاع الشوكي بإضرار خطرة.

8 – صدمات قلبية قاتلة خلال يومين أو ثلاثة.

9 – تقرحات جلدية خطرة.

10 – تغيير الجينات في الخلايا البشرية.

11 – ظهور تشوهات خلقية.

12 – نزيف حاد في الفم.

13 – الموت المفاجئ.

14 – الكحة الثقيلة الجافة.

15 – الإصابة بفقر الدم نتيجة كبح نشاط نخاع العظام لإنتاج خلايا الدم.

16 – كبح نشاط جهاز المناعة في الجسم.

لا جناح، إذن، من القول عنها إنها جريمة العصر في حق الشعوب الضعيفة والفقيرة والمسلوبة حقوقها تتم حسب صفقات تحصل بين حكومات قوية ومتقدمة عسكرياً وصناعياً مع حكومات دكتاتورية على شعوبها وضعيفة امام دول العالم المتقدم من أجل دعم مكانتها بين دول العالم على حساب شعوبها المغلوب على امرها.

أما التأثيرات الاجتماعية لهذه الاضرار البيئية والصحية فأنها تتمثل في معلومية الصحة الجسدية والنفسية للأفراد التي تؤثر على المستوى الاجتماعي اسرياً ومجتمعياً تجعله خاملاً في مناشطه اليومية وغير منتج صناعياً يعاني من الفقر الصحي وانتشار الامراض المزمنة غير قادر على التخلص منها ولا دخل له في تسببها خاملاً في حراكه الاجتماعي معتمداً على غيره من الشعوب ويعيش عالةً عليها بطلب المساعدات منها لكي يستطيع أن يعيش عيشه صحية وسوية.

لذلك نرى ضرورة تناول الباحثين الاجتماعيين للمشكلات الاجتماعية الناجمة عن الحروب الداخلية والدولية، مثل الهجرة والتهجير واللجوء

والتجويف السكاني والتسرب المدرسي والبغاء وانحراف الاحداث والجريمة المنظمة والمافيات الدولية والتهريب البشري والسلعي والفساد وسواها، لكي يربطها بجريمة دفن النفايات النووية وآثار استخدام الأسلحة النووية في الحروب التي تشنها الدول العظمى على الدول الصغرى مستعينين بإحصاءات لمنظمات دولية، مثل منظمة الصحة العالمية والغذاء الدولي والهجرة واللجوء وغيرها لكي ينقذوا ما يقدروا على إنقاذه من نفوس بشرية اصابتها الإشعاعات النووية التي تستخدمها الدول المتقدمة صناعياً والقوية عسكرياً.

وبالمجمل نقول إنها فضيحة ذات مدى بعيد وكوارث ذات أجل طويل، فاعلوها حكومات قوية وغنية مستغلة الشعوب المقهورة سياسياً والفقيرة اقتصادياً والمضطربة أمنياً. تكشفها الصحافة الدولية الحرة والمنظمات الإنسانية تكون ضحاياها صحة أجيال متعاقبة، هدفها التخلص من نفايات نووية، بنحو سري وتتستر عليه حكومتان (مستغِلة ومستغَلة) متفقتان عليه.

بعد هذا الاستهلال التوضيحي نعكف على تقديم نماذج من هذه الفضائح التي حصلت في القرن الحادي والعشرين وما آلت اليه من اضرار وآثار سلبية على المجتمعات التي تم الدفن فيها واستخدام الأسلحة النووية عليها.

لا شك أن الاكتشافات العلمية الهائلة التي توصل اليها الإنسان هي سلاح ذو حدين، ومن أهم هذه الاكتشافات الطاقة النوية التي لها فوائد جمة ولكن في الوقت ذاته لها اضرار بالغة، وحتى لو لم يتم استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية فإن الاستخدامات السلمية تنتج عنها نفايات نووية في غاية الخطورة.

وتعد النفايات، بصفة عامة، ملوثات البيئة إلا إذا أمكن التخلص منها بطريقة لا تترك آثاراً ضارة، وقد عمدت بعض الدول الصناعية إلى التخلص من نفاياتها بطرق عديدة من دون ترك آثار ضارة على بيئتها ومن هذه الطرق تصدير النفايات الصناعية الى بلدان العالم الثالث. وكانت الطريقة المألوفة في التخلص من النفايات وخصوصاً الصناعية هي تصريفها في مياه البحار

والمجاري المائية أو دفنها في مدافن تحفر خصيصاً لهذه العملية، وتشير بعض التقديرات الى أن عدد المدافن التي تم دفن النفايات الخطرة بها في الولايات المتحدة وحدها بلغ نحو 50 ألف موقع.

وفي منتصف القرن الماضي بدأ استخدام الطاقة النووية بالتوسع سواء في الأغراض السلمية أم الترسانة العسكرية، ومن أهم المشكلات التي صاحبت هذا التوسع مشكلة التخلص من النفايات النووية، نظراً لأن النفايات النووية لها طبيعة خاصة تتمثل في عدم اختفاء آثارها السلبية على البيئة وصحة الإنسان حتى مع دفنها في مسافات عميقة تحت سطح الأرض.

ومع تزايد النشاط الصناعي في أوروبا وأمريكا تزايدت كميات النفايات الضارة المتخلفة من الصناعات المختلفة وتزايدت، تالياً، مشكلات التخلص منها في أراضي الدول التي تنتجها، وكان الحال هو دفن النفايات في أراضي دول أخرى، ومن أهم أنواع النفايات، التي تصدرها الدول المتقدمة إلى العالم الثالث، النفايات الصناعية والنفايات النووية. وللتخلص من النفايات النووية تدفنها بعض الدول تحت الأرض أو في قاع المحيطات وذلك وفقاً لقوة الإشعاعات الصادرة منها الضعيفة والمتوسطة، وتوضع بعد تبريدها في باطن الأرض إذ تحاط بطبقة من الأسمنت أو الصخور أو حاويات زجاجية قوية، واحياناً يتم القاؤها في مياه البحار والمحيطات. اما النفايات ذات الاشعاعات القوية فتوضع في الماء لتبريدها ثم تدفن على أعماق كبيرة في بطن الأرض وفي أماكن بعيدة عن التجمعات البشرية.

دول الخليج

يُعد سعي الدول المتقدمة لدفن نفاياتها النووية في أراضي دول أخرى جريمة بحد ذاتها، ولعل أقرب مثال على ذلك هو فضيحة دفن الحكومة الأمريكية نفاياتها النووية المتمثلة باليورانيوم المنضب في أراضي الخليج العربي خلال حرب الخليج الثانية وما بعدها، مما يجعل المنطقة بأكملها ملوثة بالنفايات النووية لمدة لا تقل عن نصف مليون سنة مقبلة.

وفي دراسة لفريق علمي، أوفده الى العراق المركز الطبي لأبحاث اليورانيوم (Uranium Medical Research centre) برئاسة العالم الأمريكي أساف دوراكوفيتش، وبالتعاون مع العالم الألماني سيغفرت هورست غونتر، والعالم العراقي محمد الشيخلي والثلاثة مختصون بالطب الذري الاشعاع، أكدت النتائج الأولية للدراسة التي أجريت خلال المدة من 27/ 9 وحتى 10/ 10/ 2003 ونشرت تفاصيلها على موقع UMRC على شبكة الإنترنت، وجود تلوث إشعاعي واسع خطر، كما أوضحت ان مستويات التلوث الاشعاعي تتراوح ما بين مئات وآلاف المرات عن الحد المسموح به بسبب استخدام القوات الأمريكية والبريطانية لكميات من ذخيرة اليورانيوم المنضب أكثر بكثير مما استخدمه منها في حرب العام 1991 مقدراً إياها بنحو 1700 طن.

وقبلها فقد تسببت حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي في العام 1991 والتي استخدمت فيها أسلحة معتمدة في تصنيعها على اليورانيوم، وفي تعريض مساحات كبيرة من الأراضي السعودية لمواد مشبعة بمواد اليورانيوم والزرنيخ والزئبق والكادميوم، وأدت الى إصابة أكثر من 20 ألف شخص بالسرطان بمعدل 1500 حالة سنوياً وتكليف الخزانة السعودية 5 مليارات ريال (1.3 مليار دولار) مع استمرار انتقال غبار هذه المواد عبر الرياح بين المناطق الشمالية للسعودية.

وأكد البروفسور الألماني آزاد خانقا هنوفا الألمانية والمتخصص بالزراعة البيولوجية، أن هناك حاجة ماسة لعلاج الأراضي، التي مازالت مشبعة بالمواد المشعة من اليورانيوم وغيرها من المواد الضارة التي تؤدي الى أمراض جلدية والسرطان والتي تكبد الحكومة السعودية والكويت خسائر مادية كبيرة تصل الى مئات الملايين من الدولارات خاصة ان زراعة مثل تلك الأراضي المشبعة بالمواد الضارة بالبرسيم من نوع المورسانيا كفيل بتنقية هذه الأراضي، وبتكلفة تصل الى نحو 250 مليون ريال (67 مليون دولار) موزعة على 5 سنوات، اما باقي تلك الأراضي من دون زراعة فقد يتسبب في انتقال الأتربة والمواد

الضارة من خلال الغبار والهواء الى باقي المناطق الخليجية الأخرى والتي تزداد معها نسبة الإصابة بأمراض السرطان والعقم وغيرها من الأمراض المستعصية.

وفي تقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط اللندنية في 14 مارس من العام 2004 كشفت عالية الرويلي مشرفة الأدوية والعقاقير في مستشفى المملكة بالرياض، عن أن السعودية تستقبل سنوياً 3100 حالة لأمراض السرطان، وانه على مدى الـ14 عاماً الماضية (أي منذ 1990 وحتى 2004) بلغ عدد المصابين نحو 20 ألف شخص بأمراض السرطان المختلفة، وتستقبل المنطقة الشرقية نحو 500 حالة سنوية فيما تصل الى جدة نحو 600 حالة سنوية ومدينة الرياض نحو 2000 حالة سنوياً وأن تكاليف علاج بعض تلك الأمراض تصل احياناً الى نحو 10 آلاف ريال (2.66 ألف دولار) في الشهر وذلك لاستخدام المواد الكيمياوية للمعالجة.

وتضيف عالية الرويلي أنه بعد حرب الخليج الثانية ازدادت نسبة الإصابة بمرض سرطان الدم والمثانة والرحم بنحو ملحوظ الأمر الذي يتطلب سرعة إيجاد الحلول المناسبة للحد من انتشار هذا المرض الذي يمثل تهديداً للمجتمع السعودي، بخاصةً إن نسبة الإصابة أصبحت تزداد سنوياً عن مثيلاتها في الأعوام الماضية، كما بلغت نسبة الإصابة بأمراض السرطان في العالم للعام قبل الماضي نحو 10 ملايين حالة منها 57 في المائة في الدول النامية وكان سرطان الرئة الأكثر شيوعاً بين الرجال وسرطان الثدي الأكثر شيوعاً بين النساء، وكانت نسبة الإصابة في السعودية 9.6 في المائة من الحالات المسجلة تحت سن 15 سنة (الأطفال) و20.6 في المائة من الحالات المسجلة لأكثر من 64 عاماً. وبالإضافة إلى تلك الأضرار الناتجة كلها عن حرب تحرير الكويت، فإن هناك مخاوف على دول الخليج من إمكانية تسرب النفايات النووية الإيرانية الى مياه الخليج، وهو أمر في غاية الخطورة على دول المنطقة، التي تعتمد، بنحو كامل، على هذا المصدر لتأمين مياه الشرب، بل أن بعض الخبراء حذروا من إن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه الى التخلص

من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لدول المنطقة كلها تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين.

العراق

كشف تقرير أصدره "اتحاد الأسرى والسجناء السياسيين في العراق" وهو منظمة غير حكومية، عن أن قوات الاحتلال الأمريكي تدفن النفايات النووية في الصحراء الغربية والصحراء الجنوبية الممتدة من مدينة النجف الأشرف الى الحدود السعودية محذراً من أن العراق بات يتحول تدريجياً ليعاني من الجفاف والتصحر والجوع وتداخل فصول السنة ويحتاج الى أكثر من 20 سنة بعد تحريره كي يعود الى ما كان عليه في العام 2003.

ومنذ دخول الولايات المتحدة العراق، وهناك تقارير تشير الى انهم لن يكتفوا فقط بضمان الحصول على ثروات هذا البلد العريق، بل سيحضرون النفايات النووية القاتلة ويدفنونها، وبالفعل في سبتمبر 2006 كشفت مصادر عراقية النقاب عن اتفاق سري أُبرم، مؤخراً، بين إسرائيل والإدارة الأمريكية يتضمن السماح لتل أبيب بدفن النفايات النووية والمخلفات السامة الناجمة عن المفاعلات النووية الإسرائيلية في منطقة الأنبار غربي العراق، مشيرة الى أنه بموجب هذا الاتفاق ستنقل طائرات وشاحنات إسرائيلية هذه النفايات من فلسطين المحتلة عبر أجواء الأردن وأراضيه. [www.startimes.com]

أزمة النفايات في الصومال

لا تعد الصومال حالة استثنائية لدول العالم العربي الإسلامي، فعلى الرغم من فداحة الأزمة التي تعيشها منذ سنوات طويلة، وتغاضي الإعلام العربي والإسلامي والعالمي عنها على الدوام، وغرق أهلها بطوفان أطماع الغرب الغني الذي لا يشبع، إلا أن الصومال تشترك مع عدد من الدول العربية الإسلامية في بعض جوانب المشكلة، كالفقر كما في معظم هذه الدول، وغياب دور الحكومة بسبب الحرب الأهلية كالعراق حالياً ولبنان في السابق، ومعاناة

شعبها من الاستعمار الخارجي كفلسطين والعراق، وتحكم الغرب بخيراتها ومقدراتها ككثير من هذه الدول.
تقع الصومال في شرق قارة إفريقية على منطقة ما يعرف باسم (القرن الإفريقي). يحدها خليج عدن والمحيط الهندي من الشرق، وإثيوبيا من الغرب وجيبوتي من الشمال الغربي، وكينيا من الجنوب الغربي. يبلغ عدد سكان الصومال نحو 9,890,000، وتبلغ مساحتها 637,657 كم²، وتمتد فيها الشواطئ الساحلية على المحيط الهندي وخليج عدن بطول 3333 كم.
وحصلت الصومال على استقلالها من الاحتلال البريطاني والإيطالي بتاريخ 1 يوليو 1960، بعد قرن كامل من استعمارها ومحاولة تقسيمها. بعد سقوط نظام (الرئيس الصومالي السابق) محمد زياد بري في يناير 1991م (الذي وصل إلى الحكم في العام 1969م بانقلاب عسكري)، شهدت البلاد حالة من الفوضى الأمنية، ما أدخلها في حروب عشائرية بين جنرالات الحرب أدت إلى تقسيمات داخلية من خلال حكم كل جنرال لجزء من الصومال. حاولت القوات الأمريكية (التي كانت تساند نظام زياد بري عبر حربه ضد جارته الشيوعية أثيوبيا) إلى البلاد وتفرض هيمنتها عليها، إلا أن بعض جنرالات الحرب وعلى رأسهم محمد عيديد؛ استطاعوا هزيمة القوات الأمريكية وإخراجها في العام 1992م من البلاد بعد أن صورت وسائل الإعلام فضيحة مقتل الجنود الأمريكيين وسحبهم – مربوطين بالسيارات – في شوارع مقديشو.
بدء أزمة النفايات النووية والكيمائية: بعد تداعي الحكومة الصومالية، وانسحاب الولايات المتحدة وقوات الأمم المتحدة من البلاد، بات من الواضح أن الصومال يسير نحو طريق طويل من الصراع الداخلي، ما يعني فقدان وجود حكومة مركزية تسير أعمال الدولة وتدافع عنها وتحميها وتضمن لها مكانة مستقلة بين دول العالم. وفيما حاولت الولايات المتحدة فرض وصاية مبكرة عليها، وإيجاد موطئ قدم لها لامتصاص ما يمكن الحصول عليه من ثروات، سارعت بعض الدول الغربية للاستفادة من حالة انعدام الوزن السياسي في الصومال بنحو أو بآخر، وبدأت باستغلال كلما يمكن استغلاله فيها، قبل

استقرار الأمن والنظام. إذ شهد العام 1992 بداية الاستغلال الأوروبي للمياه الإقليمية الصومالية، عبر الصيد البحري غير الشرعي، وإلقاء المخلفات النووية والكيميائية الخطرة أمام السواحل الصومالية، التي وفرّت مبالغ هائلة أمام الشركات الأوروبية، وأتاحت لها فرصة للتخلص من النفايات المرهقة والثقيلة، تقول إحدى الدارسات الأجنبية المنشورة في موقع (معهد المصائد البحرية): إنه "في العام 1991، وبعد نشوب الحرب الأهلية، أجبرت المصايد الصومالية على الانهيار، حيث أغلقت كل أعمال الصيد تقريباً، وترك أكثر من 2000 صياد مع عائلاتهم من دون عمل، وترك أماكن الصيد في خطر، إذ باتت عرضة للصيد غير القانوني، ومكاناً ملائماً للدول الصناعية كي تتخلص من المخلفات الصناعية الخطرة، ما هدد البيئة بنحو خطر".

وتضيف الدراسة أن "سفن الصيد الأجنبية سافرت آلاف الأميال نحو المياه الإقليمية الصومالية، باحثة عن الأسماك المشهورة في المنطقة، كالدرفيل والقشر والتونا وسمك السيف وقرش الرنجة، وخيرات المحيط الهندي وكنوزه الثمينة الأخرى". مشيرة إلى أن بعض السفن كانت لديها مهمة أخرى، وهي إفراغ شحنات المخلفات الخطرة في تلك المياه، على بعد كيلومترات قليلة من السواحل الصومالية. تاركة المكان مهدداً بخطر حقيقي قد يظهر في أي وقت وهو ما حدث بالفعل نهاية العام 2004.

وتضيف الدراسة، التي أرّخت لأول السفن المصدِّرة للنفايات السامة في الصومال، بالقول: " كان الشريط الساحلي للصومال غنياً جداً وقادراً على النمو مجدداً، لكن بسبب عدم مقدرة الصومال على السيطرة على مياهه الإقليمية؛ تخلصت السفن الأجنبية الكثيرة بنحو عشوائي من النفايات الخطرة في مياهها، وكانت أول السفن التي فضح أمرها هي السفينة التابعة للشركةً الإيطالية (بروجريسو) والسفينة الثانية التابعة للشركة السويسرية (شركاء أتشير) على الرغم من وجود حالات كثيرة مجهولة حدثت قبل ذلك". الشركات الأجنبية ادعت أنها وقّعت اتفاقيات مع الحكومة الصومالية (!) للسماح لها باستخدام

المياه الإقليمية للتخلص من النفايات السامة. وهو ما يكذبه عدم وجود حكومة من أساسها في الصومال في تلك المدة. إلا أن بعض الدراسات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة البيئي (يو إن إي بي)، كشف عن أن هذه الصفقة تمت بالفعل بين رؤساء هذه الشركات وبين أحد وزراء الصومال السابقين، وسوغت الشركات هذا التصرف بعدم وجود مرجعية يمكن توثيق هذه الاتفاقات من خلالها! وما حدث هو أن بعض الدول الغربية استغلت حالة الانعدام الأمني في البلاد لرسم سياسة تهدف إلى استخدام السواحل الصومالية كمدفن للنفايات السامة، فاتفقت بعض الشركات (في ديسمبر 1991م) مع نور عثمان (الذي كان أحد المسؤولين في وزارة الصحة خلال مدة حكم محمد بري)، لكونه وزير الصحة الصومالي (!) في حكومة مؤقتة برئاسة علي مهدي. وحصل نور عثمان على مبالغ هائلة مقابل توقيعه على اتفاقية مزعومة مع الشركة السويسرية والإيطالية بقيمة 80 مليون دولار، يعطي بموجبها الصومال (!) الشركتين الحق بدفن ملايين الأطنان من النفايات السامة.

استغلال الدول الغنية للدول الفقيرة في الأزمات: تحدّثت بعض وسائل الإعلام الغربية عن (أخلاقيات) عقد مثل هذه الصفقة مع الصومال في وقت يرزح فيه البلد تحت نير الحرب الأهلية القاسية، وفي ظل عدم وجود حكومة. كما أجرى برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة تحقيقاً دولياً حول العقد المزعوم بين الشركتين الأوروبيتين والوزير الصومالي، ما أدى إلى محاولة كل من إيطاليا وسويسرا التنصل من التهمة، عبر الادعاء أنها لم تعلم أي شيء عن نشاط الشركتين الموقعتين على العقد، فيما أنكر نور عثمان أي صلة له بالعقد المزعوم.

وانتهت تلك الأزمة بفرضية انتماء الشركتين الأوروبيتين إلى شبكة مافيا اقتصادية ضخمة، تقف في وجه الأمم المتحدة! تكشف هذه الحادثة مدى استغلال الدول الغنية لأي دولة فقيرة، طالما أنها يمكنها فعل ذلك. إذ استغلت سويسرا وإيطاليا حالة الحرب في الصومال لإيجاد مدفن آمن لنفاياتهاالسامة.

فبحسب دراسة لخدمة (إنتر برس) الإعلامية، تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن دفن طن واحد من النفايات الخطرة في إفريقيا يكلف الدول الغنية (2.5 دولار)، فيما يكلف دفن الطن في أوروبا أكثر من (250 دولار)! كما خرقت تلك الدول المعاهدات الدولية التي وقعت عليها سويسرا في مدينة (بازل) حول السيطرة على حركة النفايات السامة بين الحدود. كما تنص اتفاقية بازل على عدم تمرير أي مخلفات سامة إلى دولة أخرى من دون وجود اتفاق بين حكومتي البلدين (وليس بين شركة وحكومة). وهو ما تم خرقه في تلك الحالة.كما خرقت سويسرا وإيطاليا الاتفاقية ذاته، والتي تنص في بنودها على عدم إرسال النفايات السامة إلى أي منطقة قتال.
وقد وقعت إيطاليا على معاهدة (لوم) الدولية، التي تنص المادة (39) فيها على عدم تصدير النفايات إلى إفريقيا أو البحر الكاريبي أو المحيط الهادئ.
إلا أن الدول الغربية الغنية مستعدة لدفع أي ثمن مقابل إخفاء الحقيقة، ومقابل التخلص من نفاياتها السامة التي بدأت تضيق بها ذرعاً، بسبب زيادة حجمها وصعوبة التخلص منها والخطر الذي تلحقه بالبيئة والكائنات الحية، بما فيها الإنسان.
سنوات الدفن النووي: بعد حادثة العام 1992، تغاضت الأمم المتحدة ووسائل الإعلام عن قضية الصومال، وبات التركيز على الحروب الأهلية ومصير البلد ومحاولات تشكيل الحكومات العاثرة، ما أدى إلى تغييب شبه كامل لقضية التلوث البحري، ومحاولات الشركات الغربية الأخرى دفن نفاياتها في المياه الإقليمية الصومالية .وقد ظهرت بعض الحوادث الخطرة، التي لم يسمح لها الإعلام بالانتشار كثيراً، والتي أدت إلى وفاة العديد من الصوماليين وإصابتهم بالأمراض الغريبة، منها ما حدث في إبريل 1992 في منطقة (الجاد) عندما طفت براميل طويلة كحلية اللون مليئة بالزيت، قرب الشواطئ الساحلية. وبعد فحص العينات المأخوذة من هذا الزيت تبين أنها مؤلفة من نفايات نووية مميتة.
وحدثت كوارث أخرى مشابهة لهذه الكارثة في منطقة (أديل) في العام 1996،

وفي العام 1998، والتي أصابت الشريط الساحلي الممتد من مقديشو وحتى (وارشيخ) على امتداد 45 كيلومتراً، وتبين أن النفايات النووية هي ما تم دفنها في تلك السواحل (على وفق ما أكدت دراسة نشرت في معهد المصايد البحرية). يقول تقرير نشرته صحيفة (كانبيرا تايمز) الأسترالية: "إن الدول المتطورة الغنية التي تنتج نحو 90 بالمئة من النفايات الخطرة في العالم، استخدمت بعض السياسات المبتكرة للتخلص من مخلفاتها غير المرغوب بها بإلقائها في دول العالم الثالث. "وتضيف الصحيفة في عددها الصادر بتاريخ 8 إبريل 2005م، بالقول: " الصومال الواقعة على الساحل الشرقي لإفريقيا، تبدو بعيدةً من دولنا، وهي تعيش منذ 15 عاماً تقريباً حالة من الفوضى، التي جعلت منها مثالاً للدولة الفاشلة. "ويضيف التقرير" انتشرت الأخبار حول الشركات الأوربية التي جنت فوائد ضخمة مستفيدة من الفوضى الطويلة في الصومال، لإبرام اتفاقيات خطرة مع جنرالات الحرب المحليين للحصول على موافقات للتخلص من المخلفات السامة في البلد، فيما حصل جنرالات الحرب على الأموال التي ساعدتهم في تمويل النزاع المستمر. "وتستعرض الصحيفة الأعمال التي نفذتها الشركات الأوروبية، وصولاً إلى "إغراق أحمال السفن من البراميل المليئة بالملوثات القاتلة قرب الساحل الصومالي". ويتابع بالقول: "لم تكن هناك أي سلطة تعمل على إيقافهم. لذلك أغرقوا اليورانيوم المشع والرصاص والكادميوم والزئبق ومخلفات المصانع الصناعي والمستشفيات والمواد الكيميائية والمخلفات السامة الأخرى، لتسقط جميعها في قاع المحيط ." تقول وكالة الأنباء الفرنسية في تقرير لها مطلع عام 2005: "معظم المخلفات السامة تخلصت منها الشركات الأوروبية ببساطة على الشواطئ الصومالية، عبر إلقاء البراميل القابلة للاستخدام مرة واحدة، والتي تتراوح ما بين البراميل الصغيرة والخزانات الضخمة، من دون مراعاة لصحة السكان المحليين وللتأثيرات المدمرة بيئياً على المكان".

الأزمة الحقيقية بعد تسونامي: بقيت الأمور طي الكتمان بين الدول الأوربية التي كثفت شركاتها عمليات دفن مخلفاتها السامة هناك، إلى أن وقع زلزال جنوب شرق آسيا الضخم أواخر العام 2004، والذي أدى إلى نشوء أمواج (التسونامي) التي وصلت حتى الصومال. خلال الأيام اللاحقة لكارثة تسونامي، أصيب مئات الصوماليين المقيمين على السواحل المطلة على المحيط الهندي بأمراض خطرة وغريبة لم يسبق لها مثيل. وبدأت الأمواج المتلاحقة تحرك خزانات عملاقة نحو الشواطئ التي بدأت الحياة الطبيعية فيها تشهد كارثة بيئية عبر موت الشعب المرجانية والأسماك والحياة البحرية الساحلية. تقول صحيفة (كانبيرا تايمز): "بعد تسونامي، جاءت الهدية الكبرى (!) للصوماليين، حيث بعثرت الأمواج العاتية البراميل والخزانات المميتة بطول 650 كيلومتراً من شواطئ الصومال."

فيما يقول تقرير لبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة صدر مطلع شهر مارس 2005: "غسلت المخلفات السامة بدرجة كبيرة شريط الساحل الصومالي بعد أمواج تسونامي في ديسمبر الماضي، ناشرة الأمراض وأعراض التسمم بالمواد المشعة بين القرويين على طول شواطئ الدولة الإفريقية المحطمة." وما حدث هو أن زلزال جنوب شرق آسيا، حركت مياه المحيط الهندي بقوة، ما أدى لنشوء أمواج عاتية تعرف باسم (التسونامي)، قذفت بالبراميل والخزانات المليئة بالمواد السامة إلى مناطق أقرب إلى الشواطئ الصومالية. كما أدت قوة الأمواج واصطدام الخزانات مع بعضها بعضاً؛ إلى تشقق هذه الخزانات وتحطم بعضها، مؤدية إلى تلوث كبير وحقيقي في المياه الساحلية. وكالة الأنباء الفرنسية نشرت بتاريخ 4 مارس 2005 تقريراً عن الآثار الجانبية التي سببتها أمواج التسونامي على سواحل الصومال، ونقلت عن مسؤولين في الأمم المتحدة قولهم: "إن الموجات المميتة التي نشأت قرب إندونيسيا في 26 ديسمبر، من المرجح أنها أتلفت الأوعية والخزانات السامة في الشواطئ الشمالية للصومال، ما أدى إلى انتشار الأمراض بين الناس عبر مياه البحر وعبر الرياح."

محذرة من أن التلوث المشع يمكن أن يسبب آثاراً خطرة طويلة الأجل على صحة الإنسان، بالإضافة إلى تأثيراته الشديدة على المياه الجوفية والتربة والزراعة والمصايد البحرية لمدة سنوات عديدة. وقالت الوكالة: "إن برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة اتفق مع الحكومة الصومالية على إرسال فريق عمل متخصص لتقييم الوضع هناك، وتحديد الطرق الكفيلة بتقليل حجم الضرر الناجم عن المخلفات السامة."

أزمة صحية بين السكان: يصف تقرير طبي للدكتور محمود جيلدون (المتخصص في الفيزياء الطبية بولاية جورجيا الأمريكية) الأمراض التي تحدثها المخلفات النووية المنتشرة في سواحل الصومال بما يأتي: "نزيف مزمن يؤدي إلى الموت، آلام بطنية بسبب التقرحات في المعدة والأمعاء، إصابة النخاع الشوكي بأضرار خطرة، تؤدي إلى الموت خلال 3 - 10 أيام، الاضطرابات العصبية الشديدة، الصدمات القلبية القاتلة خلال يومين أو ثلاثة، التقرحات الجلدية الخطرة... إلخ." ويصف الدكتور جيلدون آثار الإشعاعات المتسربة من الخزانات بالقول: "يمكن أن تسبب المستويات المنخفضة من الإشعاعات النووية انتشار مرض السرطان، وتؤدي إلى تغيير الجينات في الخلايا البشرية، وظهور أمراض عديدة وتشوهات خلقية...إلخ." ويشير إلى هيروشيما وناغازاكي وحادث تسرب الإشعاعات النووية من مفاعل تشرنوبل في روسيا، والتجارب النووية على الحيوانات والنباتات، مؤكداً أن تلك الأمثلة كلها أعطت العالم بيانات وفيرة حول "الرد الإكلينيكي" للجسم عندما يتعرض لمستويات عالية من الإشعاعات.

ويقول تقرير صدر عن الأمم المتحدة في 20 مارس 2005: "إن التلوث الحاصل في السواحل الصومالية سبب تدهوراً خطراً في صحة المواطنين، وأدى إلى مشكلات بيئية خطرة ضربت مجتمعات صيد السمك هناك". ويضيف التقرير الذي نشر في منتدى البيئة العالمي الثالث والعشرين (والذي حضره قرابة 100 وزير بيئة من دول مختلفة) "إن العديد من الناس في مناطق الصومال الساحلية يشكون من مشكلات غريبة في الصحة، من بينها

إصابات التنفس الخطرة، النزيف الحاد في الفم، التقرحات الجلدية الغريبة وغيرها".
ويتابع التقرير بالقول: "أيضاً سبّبت الرياح المصاحبة للتسونامي التي وصلت إلى القرى الداخلية؛ مشكلات خطرة أخرى في الصحة، مثل: الكحة الثقيلة الجافة، والآلام المعوية بسبب التقرحات، والتفاعلات الكيماوية الغريبة في الجلد، والموت المفاجئ بسبب استنشاق المواد السامة". كارثة طويلة الأجل : من المؤسف حقاً أن الكوارث النووية تعد من أخطر الكوارث الصناعية (التي تحدث نتيجة لتدخل الإنسان بصفة أساس)، إذ لا يمكن إيقاف الإشعاعات النووية في المكان الذي تنتشر فيه، كما لا يمكن التخلص منها بسهولة. يقول الدكتور محمود جيلدون: "لا أبالغ عندما أبدي قلقاً كبيراً من هذه النفايات الخطرة وأشير إلى أخطائها المحدقة على الناس، والتي أعدها طرف جبل الجليد فقط، أو رائحة النار فقط، ولأبين ذلك أتساءل: كم من الضحايا سيموتون خلال تعرضهم المستمر للإشعاع اليوم أو غداً أو الشهر المقبل أو العام المقبل خلال العشرين السنة المقبلة، أو الخمسين سنة المقبلة أو القرون المقبلة؟ كم سيعاني ويموت ضحايا بنحو بطيء بسبب السرطان المتشكل من الإشعاعات النووية خلال السنوات العشر المقبلة، أو الخمسين المقبلة؟ كم من الأطفال سيكبرون (إذا أتيح لهم ذلك وبقوا أحياء) ويصبحون معاقين ذهنياً". ويضيف "يمكنني أن أستمر في عرض قائمة الأسئلة الرهيبة، إلا أنني أخشى أن أوصف بالمبالغة". ولا تتوقف التأثيرات طويلة الأجل على صحة المواطنين الصوماليين هناك فقط، بل تتعداها إلى البيئة ومصادر العيش والرزق، إذ يقول تقرير الأمم المتحدة حول الكارثة النووية الساحلية: "إن التلوث المشع يمكن أن يسبب آثاراً خطرة طويلة الأجل على صحة الإنسان بالإضافة إلى تأثيرات شديدة الخطورة على المياه الجوفية والتربة والزراعة والمصايد البحرية لمدة سنوات عديدة". ويضيف التقرير بالقول: "ستسبب نتائج هذا التعرض للإشعاعات النووية لظهور آثار خطرة طويلة الأجل على مجمل الحياة، ولكن

ليس فقط في الصومال، بل حول المنطقة الشرق إفريقية كاملة، والدول القريبة من الصومال".

وترى صحيفة (كانبيرا تايمز) أن المشكلة لا تقف عند حد الخطر الصحي والبيئي الذي يهدد الصومال والمناطق القريبة منها، إذ تتعدى المشكلة إلى ظهور أزمة التخلص من هذه المشكلة، مشيرة إلى أن الصومال بها حاجة إلى أموال طائلة (لا يمتلك الحد الأدنى منها) للتخلص من الآثار، التي يمكن التخلص منها من هذه المشكلة.

وعلى الرغم مما أثير من فضائح تتعلق بالأزمة التي تعاني منها الصومال بسبب التلوث النووي والكيميائي، والتي أصبحت كارثة نووية ليست أقل خطورة من كارثة تشيرنوبل الروسية، إلا أن الوسائل الإعلامية لا تزال تتغاضى عن هذه الظاهرة. من دون أن تسلط الضوء عليها بالقدر الكافي، كما أن عدم وجود حكومة مركزية حتى الآن في العاصمة مقديشو، تظلم الصوماليين الذين لا يستطيعون إيصال صوتهم إلى العالم لعرض هذه الكارثة، التي قتلت ولا تزال تقتل الكثيرين منهم بصمت.

وعلى الرغم من وجود دراسات، ووصول لجنة دولية لتقصي الحقائق حول الوضع هناك، إلا أن شيئاً لم يحدث حتى الآن، إذ من الصعب تجنب الإشعاعات النووية والمخلفات الكيميائية التي باتت تنتقل عبر الهواء والماء والطعام هناك. **كيف يمكن تقليل أخطار الكارثة؟:** مع صعوبة فعل الكثير أمام هذه الكارثة النووية الحقيقية في الصومال، نشر الدكتور محمود جيلدون مقالاً حول أفضل السبل لتقليل أخطار الإشعاعات النووية هناك، قائلاً: "يجب على الأمم المتحدة أولاً أن ترسل فريقاً لاستطلاع رأي أهالي المنطقة المعرضة للمخاطر، وعليها الحصول على دراسة مفصلة ودقيقة وتأكيد وجود المستويات الكبيرة للإشعاع، والأدوات المطلوبة، أجهزة رصد الإشعاعات، وغرف التأيّن، بالإضافة إلى موظفين متابعين لمؤشرات الأجهزة".

ويتابع بالقول: "إذا تم التأكد من وجود مستويات عالية للإشعاع، فسنكون أمام أحد اختيارين: إمّا أن نقف مكتوفي الأيدي تاركين عشرات الآلاف من الصوماليين الآمنين الفقراء تحت رحمة عدوّ لا يمكن أن يروه أو يلمسوه أو يشمّوه أو أن نجري عملية إنقاذ عبر الإجلاء الجماعي للسكان المحليين إلى البلدات والمناطق المجاورة. أو على الأقل الأطفال والسيدات الحوامل منهم". ثم ماذا؟... يتابع الدكتور جيلدون "نقيم سوراً يحيط بالأماكن كبيرة الإشعاع، ثم ننشئ فريق عمل مكون من علماء صوماليين ومهندسين ودكاترة وعلماء بيئة ومحامين وممثلين رسميين من المناطق الأخرى. من أجل دراسة الأزمة ومحاولة إيجاد الحل لها، والتي قد تستمر عقوداً كاملة، كما يجب أن تحمّل الشركات المسؤولة عن الكارثة نصيباً من حل الأزمة، وينبغي أن نطلب مساعدة علماء البيئة الأوربيين لإحضارهم إلى المنطقة والاستفادة من خبراتهم، ويجب أن تفشي الشركات المسؤولة بأسرارها حول أنواع المخلفات السامة الملقاة في المحيط، وأماكن إلقائها، وحجم تلك المخلفات، وأي معلومة أخرى، وأن تقدّم هذه الشركات التعويضات المالية للأضرار التي سببتها للسكان المحليين، كما يجب أن يطلب من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي أن يتحملا جزءاً من تكاليف وأعمال تنظيف السواحل القريبة والبعيدة من الصومال، وهذا المشروع الضخم سيكون طويل الأجل". [www.almoslim.net]

6/ ب – فضائح تقدح بنزاهة الأمم المتحدة

استهلال نظري

الأمم المتحدة منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً. تأسست بتاريخ 24/أكتوبر/ 1945 في مدينة سان فرانسيسكو – كاليفورنيا الأمريكية، من أهدافها:

1 – توفير حقوق الإنسان في الاحترام العالمي ومراعاتها.

2 – نزع السلاح النووي.

3 – تخفيض الميزانيات العسكرية.

4 – تقوية الأمن العالمي.

5 – من قضاياها المهمة سيادة القانون والديمقراطية ومنع الإبادة الجماعية وضحايا الإرهاب والقضاء على العنف ضد الأطفال والنساء والقضاء على الجوع وانهاء الاستعمار بنحو محدد.

فقد نص ميثاق الأمم المتحدة على أهدافها والمتمثلة في:

1 – حفظ السلام والأمن العالمي.

2 – لإنماء العلاقات الودية بين الأمم.

3 – تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساس للناس جميعاً.

4 – جعل الهيئة مرجعاً لتنسيق اعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو إدراك هذه الغاية المشتركة.

ومن هذا يتضح إذن:

أ – إن الأمم المتحدة هي منظمة ذات اهداف متعددة، فهي لا تقتصر في وظائفها على تحقيق هدف واحد وإنما ترمي الى تحقيق غايات متعددة.

ب – ان الهدف الأساس للأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدولي ولذلك تم النص عليه في صدر الأهداف التي ترمي المنظمة الى تحقيقها ويرجع ذلك الى امرين أساسين:

1 – ان توفير السلم والأمن الدولي هو الهدف الذي لا يمكن من دونه تحقيق الأهداف الأخرى للمنظمة.

2 – ان الأمم المتحدة تم انشاؤها على أثر الحرب العالمية الثانية وتلجأ الهيئة لحفظ السلم والأمن الدولي الى طريقين أساسين: 1 – يتمثل في اتخاذ التدابير الفعالة المشتركة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها ولقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم.

2 – اللجوء الى طرق التسوية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل النزاعات الدولية ولتسويتها.

ت – اخيراً إذا كان حفظ السلم والأمن الدولي يعد الهدف الأساس للأمم المتحدة فإن تحقيقه لا يمكن أن يتم في عالم غير عادل وتالياً لا بد من توفير المناخ الملائم والبيئة الموائمة للمساعدة على توفير الهدف السامي. [www.startimes.com]

بعد هذا الاستهلال النظري للأمم المتحدة حول أهدافها وموقعها الدولي على انها الحارس الأمين للقيم الإنسانية العليا والسلام والأمن، أذهب الى سبر غور الممارسات اللاأخلاقية والاإنسانية التي مارسها بعض موظفيها مستغلين أهدافها السامية ووزنها الكوني واحترام العالم نشاطها ومهامها في مناسبات تعكس الأزمات الإنسانية والحروب والكوارث الطبيعية التي تصاحبها حالات فساد من نهب وسرقة وتزوير في المساعدات الموجه للمتضررين من حدوث هذه الأزمات والكوارث عندها برزت هذه الفضائح بنحو متعدد الألوان والاشكال في برامج الأمم المتحدة للتنمية الموكل اليها اصلاح الكهرباء وتحديثها في العراق وبرنامج النفط مقابل الغذاء وبرنامج نزع الألغام في المناطق الكردية وعدم خضوع مبلغ 56 بليون دولار من عادات النفط العراقي منذ العام 1996

لأي مراقبة من خبراء مستقلين، ولجنة التعويضات مما يرصد لضحايا هذه الكوارث والأزمات.

وهذا هو جوهر الفضيحة المنطوية على أكثر من ركن أركانها منها:

1 – اختراق لميثاق الأمم المتحدة في النزاهة والشفافية والحراسة على حماية المتضررين من الأزمات والحروب والكوارث.

2 – لها ضحايا يعدون بالآلاف وبالملايين.

3 – استغلال اسم المنظمات الدولية والفساد تحت مظلتها.

4 – التستر على ابتزازهم واستغلالهم لأسم الأمم المتحدة.

بعد هذه الإطلالة أدخل الى عملية سبر غور هذه الممارسات التي فضحها صحفيان فرنسيان هما جورج مالبرينو وكريستيان شينو ومجلة فورين بوليس الأمريكية وجريدة الاتحاد والناطقة الرسمية للبعثة المشتركة لحفظ السلام في دارفورد والمعروفة باختصار بـ(اليوناميد) السيدة عائشة البصيري بسبب اكتشافها الكذب والتستر والتواطؤ المعلن والخفي لأكبر موظفي الأمم المتحدة.

نبدأها **بفضائح الأمم المتحدة في العراق** والممارسات اللاأخلاقية للأمم المتحدة في العراق.

خصص الصحفيان الفرنسيان جورج مالبرينو وكريستيان شينو في كتابهما الصادر حديثاً عن العراق فصلاً عن الأمم المتحدة ودورها في الملف العراقي. لقد وضعت الهيئة الدولية في العراق نظامًا للمساعدة الإنسانية فريدًا في تاريخ منظمة الأمم المتحدة "هل سبق ورأينا أن البلد المتلقي للمساعدات الإنسانية هو نفسه من يمولها؟ أبداً " يعترف أحد ممثلي الأمم المتحدة في بغداد والذي يملك شجاعة كافية لفضح مثل هذا الخلل. لكنه لم يعد الوحيد، فبعد 12 عامًا من الصمت العام، بدأت عقد الألسنة بالانفكاك، أين أصبح صندوق الأمم المتحدة الخاص بكردستان؟ يتساءل أحد الدبلوماسيين الغربيين. "لقد بذرنا عن دراية مخزون العراق المالي.. يا للعار." وعن سؤال إذا كان يعود لطرح الأسئلة على

مسؤوليته يقول: "بالتأكيد، لكن الأوامر تحثنا على الصمت". الشعور بالذنب عميق. تكفي إعارة الأذن لسماع الآراء المنزعجة لبعض الدبلوماسيين والتصريحات المشينة لموظفي الجمعيات غير الحكومية بخصوص الأمم المتحدة، إذا لم تكن التصريحات صادرة عن إفضاءات محرجة لموظفي الأمم المتحدة أنفسهم، ولكن قالب الحلوى ما يزال طيبًا جدًّا بنحو لا يجرؤ معه الكثيرون على وضع القدم في الصحن.

سياسة وخيمة العواقب: فرض العقوبات من جهة ومساعدة بلد من جهة أخرى وإن كان ذلك ثمنه اتباع سياسة وخيمة العواقب، تلك كانت روحية المساعدة الإنسانية التي تم وضعها من خلال القرار 986 المعروف بـ"النفط في مقابل الغذاء" والذي وافق عليه العراق في العام 1996 بعد عام من المفاوضات مع الأمم المتحدة.

وبفضل هذا الاتفاق، أفلتت عائدات بيع النفط العراقي من يد الحكومة العراقية، لم يعد أي مبلغ يخرج من البلاد أو تلمسه يداها، فالمبالغ توضع مباشرة في حساب محجوز فتحته الأمم المتحدة في بنك "بي إن بي" فرع نيويورك. فقط 75% من عائدات بيع النفط تسمح للدولة العراقية بشراء منتجات من السوق الدولية، بينما يتم "شفط" 25% باسم إصلاحات الحرب التي سببها العراق، ويغطي 2.2% مصاريف إدارة الأمم المتحدة، بينما يتم صرف 1.8% على العمليات الخاصة بالكشف عن الأسلحة، ويخصص أخيرًا 1% من المبلغ لمصاريف إدارة الحسابات المحجوزة. بذلك يسهم ما مجموعه 3% من المنتوج النفطي العراقي في تمويل إدارة الأمم المتحدة. وإذا أخذنا في الاعتبار أن بغداد صدرت ذهبًا أسود بما قيمته 56 بليون دولار منذ العام 1996، فإن ذلك يعني أن مساهمة صدام في تمويل الأمم المتحدة ارتفعت إلى نحو 1.7 بليون دولار. للوهلة الأولى يبدو الرقم عاديًّا، لكنه ضخم جدًّا في الواقع فهو يجعل من العراق أحد أبرز البلدان الممولة للمنظمة الدولية، في وقت فقدت بغداد حقها في التصويت في الأمم المتحدة لأنها لم تدفع لها مستحقاتها. إنها المرة الأولى التي تجد فيها مهمة ضخمة للأمم المتحدة تمويلها من خارج

موازنة عمل المنظمة ومن دون اللجوء إلى مساعدة الدول الأعضاء الآخرين فيها. لقد أسهم غياب أي عائق مالي في تبخر النظام من طريقة عمل المنظمة إلى حد كبير.

الدجاجة التي تبيض ذهباً! العراق يشكل بالنسبة إلى الأمم المتحدة الدجاجة التي تبيض ذهبًا، فبفضل المبالغ المسحوبة من العراق، تضاعفت موازنات الوكالات الخاصة في الأمم المتحدة، وتضخم عدد الأشخاص العاملين في إطارها (ألف عامل في المجال الإنساني اليوم بدل 200 في العام 1996). "لا أعرف ماذا أفعل بالمال" يعترف أحد المسؤولين في إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة (في العراق)، ثم يقول محتجًا: "إنه شيء لا عقلاني، لقد ألغيت مثلاً وظائف كانت وضعت لموصلي الرسائل. كانوا ينالون مبلغ 600 دولار في الشهر، يعني نحو مئة مرة راتب أستاذ جامعي، وهل تعرفون ما كانت مهمتهم؟ كان عليهم نقل الفاكسات من مكتب مساعدي إلى مكتبي، يعني قطع مسافة 20 مترًا على طابقين"!
يمتلك "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" الذي أوكل إليه أمر إصلاح الكهرباء وتحديثها في ثلاث محافظات كردية في الشمال، موازنة سنوية تصل إلى بليون دولار، أي ما يزيد على مجموع ما ينهض به من أعمال في باقي أنحاء المعمورة (600 مليون دولار فقط). ومثل هذه المعادلة تنطبق على اليونسكو ومنظمة اليونيسيف (500 مليون دولار كموازنة منتظمة في العراق)، ومنظمة الفاو وبرنامج "أبيتا" أو الإسكان ونصف الدزينة الباقية من الوكالات التي أينعت بين دجلة والفرات منذ العام 1991م لقد كان لزامًا على وكالات الأمم المتحدة أن تستجيب لمنطق إداري لخلق مشاريع تسمح باستخدام صناديق بهذا الحجم، وهكذا فإن اليونسكو تستعد لفتح جامعة حديثة جدًّا في وقت تبدو الأولوية ملحة بالنسبة إلى إنشاء مدارس ابتدائية في العراق.

أسبوعان عطلة لكل شهرين! في المخزن الضخم الذي صادرته المناطق الكردية في شمال العراق، يمتلك كل موظف تابع للأمم المتحدة حقًا في أسبوعين عطلة كل شهرين، ويحصل بالإضافة إلى راتبه المريح جدًا على مئة

دولار يوميًّا كمصروف جيب في بلد شديد الرخص. "هؤلاء المستأجرون الذين يحاولون إظهار أنهم يعملون في مكاتب أكثر فراغًا من مكتب فرعي لحزب البعث، يمضون ساعتين في عمل صورة مستنسخة" يقول أحد الدبلوماسيين منفجرًا. وعند عودة هؤلاء إلى أوروبا فإنهم يتلقون 15 ألف دولار كمساعدة على نفقات الانتقال، وتثير تصرفاتهم توترات مستمرة بين الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، الصليب الأحمر يدرب موظفين محليين يلتحقون فيما بعد بوكالات الأمم المتحدة، التي تحاول جذبهم بعرض برامج مشتركة مع شركائها، لكن هذه البرامج تظل مفرغة من أي إطار. من ناحيتها تحاول السلطات العراقية أن تلتقط الفتات مجبرة الموظفين الدوليين على السكن في الفنادق بدلاً من المنازل الخاصة.

معلم وسيارة ومرشدان لكل كلب! لقد وضعت الأمم المتحدة برنامجًا لنزع الألغام في المناطق الكردية، يعد بالتأكيد أحد أغلى برامج نزع الألغام في العالم، فكي تتم تغذية الكلاب التي جيء بها إلى المكان في شهري تموز (يوليو) من العام 1999 وحزيران (يونيو) من العام 2000 نقل 11 طنًا من اللحوم إلى كردستان. وحصل كل كلب على حق في أن يكون له معلم وسيارة بيك آب ومرشدان اثنان. وكي لا تعاني تلك الكلاب من أي إحباط جيء بإناث لها لإشباع حاجاتها الجنسية. ووصلت فاتورة العملية إلى 33 ألف دولار، خلال 11 شهرًا، أي أن كل كلب كلف ما يعادل 1248 دولارًا خلال عام، يعني عشر مرات أكثر مما يحصل عليه الفرد العراقي من غذاء ودواء بفضل المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة للعراقيين.
حين حكى رياض القيسي، نائب وزير الخارجية هذه "النكتة" أمام ممثلي 190 بلدًا في الأمم المتحدة يوم 28 حزيران من العام 2001 شاع في الحضور نوع من الانزعاج. في خطاب كبير دام أكثر من ساعتين من دون أي إشارة تبعية لصدام، أعاد المسؤول العراقي للأمم المتحدة إحساسها بالخطأ. يومها، في الكواليس، وجد عدد من الدبلوماسيين، وبينهم المندوب الفرنسي، الخطاب مميزًا.

إذا كانت التعقيدات الإدارية والعملاتية غير المعقولة للبرنامج الإنساني للأمم المتحدة تعطي الانطباع أن الأمم المتحدة تنفذ مهمتها لمساعدة الشعب العراقي، فإن الانحرافات باتت أكثر فأكثر فضائحية.

انحرافات .. ولا رقيب! هل من الطبيعي ألا يخضع مبلغ 56 بليون دولار من عائدات النفط العراقي منذ العام 1996م لأي مراقبة من خبراء مستقلين؟ "عندنا الكثير من الملايين لننفقها، نحن نراقب إذا كانت أنفقت على وفق المعايير الإدارية والمحاسباتية، هذا كل شيء. لا أحد يسأل عمّا إذا كان هناك مسوغ للصرف". الأمم المتحدة تبذر بكل شرعية! إلا أن الانحراف لا يصل في أي فرع أو وكالة ما يصله في لجنة التعويض التي أنشئت في جنيف في العام 1991 وهي منذ إنشائها شكلت مفتاحًا في استراتيجية خنق العراق، وهي التي تقرر نسبة التعويض التي يجب دفعه لكل مشتكٍ، استنادًا إلى تقرير يضعه ثلاثة خبراء، تختارهم الأمانة التنفيذية، وهي أمانة إدارية أصلاً لكنها وضعت منذ إنشائها تحت مراقبة الولايات المتحدة.

واقتطعت هذه اللجنة لفترة طويلة ثلث عائدات الصادرات النفطية العراقية، وأظهر الدبلوماسيون الفرنسيون والروس الأعضاء في اللجنة في أكثر من مناسبة تحفظاتهم على طريقة العمل. في العام 1999 طالبت فرنسا بأن تتم مراجعة النسبة وأن يتم إنقاصها إلى 25% بدل 30% وأن توزع الخمسة الباقية على الشعب العراقي. ورفض مجلس الأمن الأمر بداية نتيجة الضغوط (...) قبل أن يعود ويستجيب للطلب الفرنسي/ الروسي. منذ "معاهدة فرساي" التي وضعت حدًّا للحرب العالمية الأولى فإن هذا الإجراء فريد في نوعه. على العراق أن يدفع. المهانة والعقاب تحل بالخاسر في حرب الخليج، والقاعدة يجب أن تطبق. إن فاتورة كل اجتماع لمجلس إدارة اللجنة ترتفع إلى مئة ألف دولار يدفعها العراق. بينما يخيم الصمت على قرارات اللجنة التي لا يسمع أحد أي حديث عنها. "لا يتم الاعتراف بالعراق بأنه طرف في المحاكمة. يتم التخلي عن موافقة المعني الأول. على العراق، العراق وحده، أن يدفع كل فلس من تكاليف الإجراءات لأجل نفقات المفتشين والخبراء، فيما لا يمكن لبغداد

الاطلاع على أعمالهم" يلاحظ ميكائيل شنايدر، المحامي والأستاذ السابق في القانون الدولي العام.

لتعويضات تشمل السينما الإسرائيلية! كثيرون من المشتكين يريدون الحصول على شركة تأمينات كريمة بهذا النحو، في 575 مرة شكلت التعويضات المقدمة أكثر من ضعفي ما كان مطلوبًا. حلفاء الولايات المتحدة الذين كانوا ضحية صواريخ سكود العراقية، كانوا أكثر من استفاد من "القفة الكبيرة". في إسرائيل، حصل بائعو زهور وأصحاب فنادق وحتى أصحاب صالات سينما على مئات الدولارات كتعويضات على انخفاض نشاطهم. لقد أنتجت الأمم المتحدة وحشًا إداريًّا وماليًّا لم يعد أعضاؤه حتى يتعرفون على أنفسهم في داخله، وكثيرة هي التسريبات الصادرة عن دبلوماسيين مشمئزين من تسييس نظام التعويضات.

أما العراقيون فلا يملكون نسخًا من العقود النفطية التي وقعت في إطار "النفط في مقابل الغذاء" ولا يمكن لهم استعادة لا كومبيوترات ولا سيارات الأمم المتحدة بعد فترة الخدمة القانونية التي حصرت مدتها بثلاث سنوات، وإن كان شراؤها تم بالمال العراقي وحتى إن كان إتلافها سيتم بعد ذلك. **كل شيء يجب أن يُستورد!** ولا يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تتزود بالسلع في السوق المحلية، كل شيء يجب أن يستورد بأسعار باهظة، أما بالنسبة إلى الموظفين فيتم مثلاً استقدام عامل التمديدات من الفيليبين مقداره 11 ألف دولار في الشهر، كما يتم استقدام سكرتيرة من باريس لتعمل مكان أخرى خلال شهر عطلة الصيف.

وعلى الرغم من الممنوعات كلها فإن أجهزة الاستخبارات العراقية تملك معرفة محددة بطريقة عمل الأمم المتحدة، وهي تدخل إلى أجهزة الكومبيوتر وتراقب، وتمكنت بفضل دخولها في النظام المعلوماتي لمدير إحدى الوكالات من معرفة أن الأمم المتحدة أرسلت إلى جنيف في دورة تدريبية 30 شخصًا لمدة يومين. كل ذلك على حساب العراق، الذي يموِّل الجواسيس بالمناسبة.

مهنـة إثـارة الأزمـات! يـروي أحـد مترجمـي المفتشـين التـابعين لــ"الأونسكوم" حلقـات الاجتمـاع التـي نظمتهـا لهـم "سـي أي إيـه" فـي البحـرين يقـول: "كـانوا يطلبـون منـا التحـرش والبحـث عـن إثـارة الأزمـات. كـان يجـب فعـل أي شـيء لإهانة العراقيين".

القصص حول الرئيس السابق للمفتشين ريتشـارد بـاتلر كثيـرة أيضًـا ويـروى عنه أنه حين حل في فندق في بغداد كان صاحب الفنـدق يرسـل لـه بنـات الهـوى لتحيي سهرات شتاء "معلم اليونسكوم". سمعت من طـرف زمـلاء لـي هنـا فـي الأمـم المتحـدة". يختـم ريـاض القيسـي خطابـه، "أن المهمـة فـي العـراق هـي مـن أكثـر المهمـات طلبـاً"، لمـاذا؟ هـل أصـبح العـراق "الكـوت دازور" أو تحولـت شواطئه إلى شواطئ جامايكا الجميلة؟ كلا سادتي، إنه المـال. لمـاذا يطلبـون منـا إذن دخـول عمـال فـي الحطـب أو فـي الميكانيـك؟ ألا نملـك عمـالاً فـي العـراق؟ شكراً سيدي الرئيس لصـبرك، أنـا جـاهز للإجابـة عـن أسـئلتكم ومسـتعد لأعطـي أسماء وتفاصيل أخرى، مهما كانت النتيجة". [articles.islamweb.net]

لكشف الفضيحة يحتاج الى:

1 – مثل شجاعة عائشة البصيري الناطقة الرسمية السابقة للبعثة المشتركة "لحفظ السلام" في دارفورد والمعروفة اختصاراً بـ(اليوناميد) التي قدمت استقالتها من منصبها في أبريل 2013 بعد 8 أشهر من محاولة صادقة لأداء عملها حسب المواثيق والبروتوكولات الحاكمة للأمم المتحدة وكان قرارها نتيجة لصدمتها الكبرى في اكتشافها لحقيقة الكذب والتستر والتواطؤ المعلن والخفي لأكبر موظفي الأمم المتحدة وعلى رأسهم بان كي مون على الجرائم البشعة التي يرتكبها النظام ضد المدنيين في دارفورد.

2 – امتلاك الشجاعة الكافية لفضح الخلل والفساد.

3 – الشعور بالذنب عند السكوت عن الخلل والفساد.

4 – في هذا الكشف أوضح ان العراق يشكل بالنسبة للأمم المتحدة الدجاجة التي تبيض ذهباً فبفضل المبالغ المسحوبة من العراق تضاعفت موازنات الوكالات الخاصة في الأمم المتحدة وتضخم عدد الأشخاص العاملين في إطارها.

5 – مجلة (فورين بوليس) مجلة أمريكية رصدت اضراراً تقدح في نزاهة الأمم المتحدة.

6 – عند الأزمات الإنسانية والكوارث الحربية والطبيعية تكثر عمليات الفساد من نهب وسرقة وتزوير من المساعدات الموجهة إلى المتضررين من حدوث هذه الأزمات والكوارث وبرزت هذه الفضيحة بنحو متعدد الألوان والأشكال في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الموكل اليه أمر اصلاح الكهرباء وتحديثها وبرنامج النفط مقابل الغذاء وبرنامج نزع الألغام في المناطق الكردية، عدم خضوع مبلغ 56 بليون دولار من عائدات النفط العراقي منذ العام 1996 لأي مراقبة من خبراء مستقلين، لجنة التعويضات.

فضائح الأمم المتحدة في اليمن...!!

بعد أن شهدت المدة الماضية عددا من الفضائح المدوية والمخزية، التي كانت الأمم المتحدة بطلتها الأساس في اليمن، بدءاً من تورطها في دعم العدوان من خلال قراراتها، التي تدين الضحية وتكافئ الجلاد، وفساد لجانها العاملة في مشاريع الإغاثة الإنسانية لليمن، ولجوء بعض عامليها إلى بيع المساعدات للتجار أو بيعها في جيبوتي، وتواطؤ ممثلها اسماعيل ولد الشيخ مع نظام العدو السعودي ضد الشعب اليمني، وهزال بيانات المنظمة الدولية بشأن جرائم العدوان...الخ...

لكن كل ما سبق يمكن وضعه في كفة واحدة.. وفضيحة اليوم لوحدها ستعادل فضائح الأمم المتحدة السابقة كلها، إذ ألقت أجهزة الأمن في صنعاء القبض على أمريكيَّين دخلا إلى اليمن على أنهما موظفان في الامم المتحدة، ليتضح، فيما بعد، أن أحدهما كان ضابطاً في الاستخبارات الأمريكية، والآخر

مجنداً في البحرية الأمريكية، هما: ماكليستر مارك وهامين جون، وهما أمريكيان يعملان لحساب شركة متعاقدة مع الولايات المتحدة تدعى (الرافدين) تتولى صيانة مباني البعثة الأمريكية ـ فندق شيراتون سابقا، وكانا قد قدما إلى صنعاء قبيل مغرب يوم 20 أكتوبر الماضي على متن طائرة الأمم المتحدة من جيبوتي. فتم إيقافهما واقتيادهما إلى مكان مجهول. وجرى إبلاغ الأمم المتحدة أن أحد الموقوفين كان يعمل في السابق لدى السفارة الأمريكية في صنعاء كعنصر أمني.

إن تورط الأمم المتحدة بأي نشاط استخباري يعد انتهاكاً لقواعد نشاطها ومهماتها في اليمن، وهو الوضع الذي جعل الأمم المتحدة في موقف حرج جدا ولا تعلم كيف تتعامل معه، خصوصا أن القضية تتسم بحساسية فائقة، فهي لا تنحصر بموضوع الشخصين الموقوفين، بل تتعداه إلى السؤال عن نشاط الأمم المتحدة في اليمن وفي غيرها من مناطق النزاع.

وأكثر من ذلك فهذا التورط الفاضح للأمم المتحدة في عملية تجسسية يكشف الكثير من خفايا العدوان وموقف المنظمة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية من العدوان على اليمن. وسيعرف العالم غدا تفاصيل أحدث فضائح منظمة الأمم غير المتحدة.... لكن هل سيكون بمقدور المنظمة تسويغ جريمتها ضد شعب اليمن؟ وهل ستعلن أنها ارتكبت فعلها الجرمي في سياق دعمها لليمن؟

حقا إن شر البلية ما يضحك. فقد أتى اليوم الذي أصبحت فيه الأمم المتحدة مدبرة تحركات فرق التجسس الأمريكي في العالم. [www.alitthadpress.net]

دارفورد: أكبر فضيحة تسريب معلومات تدين كبار موظفي الأمم المتحدة

بشجاعة بالغة قررت عائشة البصيري، الناطقة الرسمية السابقة للبعثة المشتركة (لحفظ السلام) في دارفور والمعروفة اختصارا بـ"اليوناميد" تقديم استقالتها من منصبها في ابريل 2013، بعد 8 أشهر من محاولة صادقة منها لأداء عملها حسب المواثيق والبروتوكولات الحاكمة للأمم المتحدة. وكان قرار عائشة نتيجة لصدمتها الكبرى في اكتشافها لحقيقة الكذب والتستر، بل والتواطؤ

المعلن والخفي لأكبر الموظفين في الامم المتحدة وفي مقدمتهم بان كي مون، على الجرائم البشعة، التي يرتكبها النظام ضد المدنيين في دارفور. الامر الذي قاد الى أكبر عملية تضليل أعلامي وسياسي للعالم، في وقتنا الحاضر. ففضيحة الامم المتحدة، والتي من المفترض ان تكون الحارس الامين للقيم الانسانية العليا، تكشف عن أن كبار موظفيها اقترفوا جريمة كبرى بحق شعب دارفور وحق الانسانية، يجب ان يقدموا جراءها الى محاكمات عاجلة امام المحاكم الدولية. ولا يجب ان يسمح لهكذا تواطؤ من ممثلي المجتمع الدولي بالإفلات من العقاب.

ان ما اعلنت عنه عائشة البصيري، ومرة اخرى بشجاعة بالغة، نسف الاعتقادات كافة حول حسن نوايا المجتمع الدولي وآليات الامم المتحدة، والتي شاركت في عملية التستر على الجرائم في دارفور من بداية الهرم وهو الامين العام للمنظومة الدولية وحتى المسؤولين عن كتابة التقارير في داخل الامم المتحدة. ولكن ما كانت عائشة البصيري شديدة الوضوح حوله في تسريباتها، هو شرحها لحقيقة ان "مجلس الامن" نفسه تواطأ في عملية التخلص من ملف دارفور، عبر ارسال بعثة حفظ سلام، اكدت البصيري أنها " فاشلة قبل إرسالها". إذ اوضحت عائشة في لقاء الصراحة مع راديو دبنقا بتاريخ 10 و11 ابريل الجاري، ان " الاتفاق المبرم بين الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبين الحكومة السودانية، كان يقضى بأن تكون قوات البعثة تحت حماية الحكومة"، وتساءلت عائشة بدهشة "كيف يقبل العقل ان تكون قوات مهمتها حماية المدنيين من الحكومة، في حماية الحكومة؟!"، واضافت عائشة مستغربة: "هذا جنون!!".

بالفعل انه لجنون مطبق، جنون لا يمكن ان يكون الا في السودان، إذ لا قيمة للبشر ولا لأرواحهم، وإذ يلعب المجتمع الدولي بأرواح المدنيين لعبة مصالح قذرة ليس لأهل دارفور فيها أي مصلحة. وعلى هذا النسق من اللعب العبثي بأرواح المدنيين تواصلت عملية التستر على جرائم النظام. فحسب الوثائق المسربة، التي نشرت تفاصيلها مجلة فورين بوليسي الامريكية في ثلاث حلقات

متتالية بتاريخ 9/ 10/ 11 ابريل الحالي، فان الامم المتحدة قامت مارست دوراً واعياً بإخفاء الحقائق عن العالم، حول الجرائم ضد المدنيين في دارفور، عبر الاعلان عن ان الحرب فى المنطقة قد انتهت وان الوقت حان الان للتنمية. وعلى هذا الاساس تمت عملية ممنهجة لتحسين صورة النظام المجرم، وعبرها سحبت عبارات من تقارير الامم المتحدة اهمها كلمة "الجنجويد" والتي قالت البصيري إنها لم تعد موجودة في تقارير الأمم المتحدة منذ 2008.

ومن خلال هذا الكشف الذي ليس هو بمفاجئ لأهل دارفور، اسياد الوجعة، ولكنه صاعق للعالم كله، تتصاعد عشرات، بل الاف التساؤلات حول ما يجرى في هذا الوطن (الهامل) السودان، من المسؤول عما يجرى فيه، هل هو النظام فقط، ام هناك ما يشاركون النظام في عملية تدمير وقتل شعوب بأكملها ولصالح من؟ ترى لماذا سمح مجلس الامن بأرسال بعثة يعلم مسبقا انها فاشلة، هل لان دارفور و7 الى 9 مليون من اهلها لا يعنون شيئا، ام لأنه، أي مجلس الامن، يعلم اهمية هذه المنطقة، وتالياً يصمت على ما يفعله النظام باهلها؟ لقد كانت البصيري واضحة جدا حين تساءل محاورها في راديو دبنقا عمن تعتقد بانه المسؤول عن هذا الاخفاق والجريمة الدولية، إذ قالت بوضوح انه: "مجلس الامن والاتحاد الأفريقي" هم المسؤولون، لانهم هم من ارسل هذه البعثة وتالياً فهم من اتخذ ولا زال يتخذ القرارات كافة التي ادت الى تنامى الكارثة الانسانية الحالية في دارفور، والإسهام في زيادة معاناة اهلها، ناهيك عن العمل كمندوبي علاقات عامة بالنيابة عن النظام، عبر اصدار تقارير مشوهة للحقائق، لا تذكر القتل الممنهج للمدنيين والاغتصاب والقصف اليومي الذى ترفض اذرع الامم المتحدة بأشكالها كافة وصفها بأسمائها الحقيقية في تقاريرها، او نسبها لمرتكبيها الحقيقيين، الا وهم النظام الحاكم، والجنجويد.

لقد ختمت عائشة البصيري مقالها في الفورين بوليسي والذي شرحت فيه اسباب استقالتها وتسريبها للمعلومات من داخل الامم المتحدة، ختمت مقالها موضحة انها حاولت بكل ما تستطيع دفع الامم المتحدة بهياكلها كافة للتحقيق فيما يجرى في دارفور، وحاولت منذ العام الماضي الوصول الى اجابات حول

ما قدمته من شكاوى، وفى النهاية قررت عائشة نشر ما تعلم، معلنة انها كمسلمة ومن أصل عربي أفريقي، ترفض ما يجرى باسمها وترفض الصمت على ما يجرى في دارفور.

ان هذا الجانب الإنساني الصادق دفع البصيري لان تكون أكبر مسرب للمعلومات ومطلق انذار في التاريخ القريب للأمم المتحدة "whistleblower"، بحجم المعلومات الذي يطال الامين العام ومجلس الامن وكبار ممثلي الاتحاد الأفريقي واعضاء مجلس الامن، الامر يضع جهود السلام كافة في السودان في كفة من التساؤلات المحيرة حول من يعمل مع من ومن يعمل لمصلحة من!!.

وفى هذا الإطار يتساءل المرء عن موظفي اليوناميد وغيرها من منظمات الامم المتحدة من السودانيين، ترى اين هم وما هو موقفهم من هذه الفضيحة، فلم نر الى الان أياً منهم وقد دعم موقف البصيري علنا او تقدم باستقالته تضامنا مع ابناء جلدته من السودانيين. بل اين هي الصحافة السودانية من تغطية هذه الفضيحة، التي هزت ولا تزال تهز العالم؟ واين مثقفونا وسياسيو الغفلة الذين يجلسون على موائد البشير المستديرة ويبتغون الحوار؟ لم يصدر بيان واحد من أحدهم ولا مطالبة واحدة للأمم المتحدة بالتحقيق الشامل والمراجعة الكاملة لبعثاتها كافة في البلاد. ان الامر لا يتعلق بالسياسة او العلاقات الدولية او الدبلوماسية. ان الامر يتعلق بحياة ملايين البشر من اهل دارفور، ومن اهل جبال النوبة والنيل الازرق، والذين ليست مأساتهم ببعيدة، فهم ايضا يرزحون تحت الاهمال المفرط لحقهم في المساعدات الانسانية والفشل الذريع للأمم المتحدة ومجلس الامن في اتخاذ خطوات عملية وحاسمة لإنقاذ ارواح الملايين الذين يواجهون خطر المجاعة وهم يعيشون تحت حصار النظام لقرابة الثلاثة اعوام في كهوف جبال النوبة وغابات النيل الازرق. ترى الى متى سيستمر هذا العبث المخزي بأرواح اهل دارفور واخوتهم فى مناطق الحرب؟ .

ان ما كشفته البصيري يرتقي الى عملية تواطؤ دولي كبرى في جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب يرتكبها نظام الخرطوم تحت غطاء كامل من الامم المتحدة بمؤسساتها كافة التي تمارس أكبر عملية تغطية وتستر وكذب علني على مستوى العالم لا تكاد تفوقها سوى أكاذيب بوش حول اسلحة الدمار الشامل ليسوغ غزو العراق. ان مطالب اهل دارفور بدأت تتصاعد الان بتحقيق دولي مستقل في هذا التدليس والكذب والاشتراك الواضح في الجرائم، يجب ان يدعم هذه المطالب، بقوة، جميع الفاعلين على مستوى الحقوقيين والاعلاميين والمنظمات الدولية والمحلية. ان ما يجرى من فساد ممنهج فى عمل بعثة اليوناميد وبقية وكالات الامم المتحدة فيما يتعلق بالوضع في دارفور، هو عملية فساد أخلاقي يرتقي الى مرتبة الاشتراك في الجريمة، عبر التستر على مرتكبيها. وما فضحته عائشة البصيري مضحية بوظيفتها – والتي قالت انها لا تبالى لفقدها لان الاف الدارفوريين يفقدون حياتهم، وعلى حد قولها "إنها مجرد وظيفة – يجب ان لا تمر من دون محاسبة حقيقية، لان ما صمتت عنه الامم المتحدة هو الواقع الكارثي، الذي كانت وظيفتها اولا منعه من الحدوث عبر حماية المدنيين، وثانيا عبر نشر دقيق للحقائق ومطالبة قوية بتحرك عالمي لوقف النظام عن ارتكاب جرائمه. وبعد التحقيق فيما ارتكبته اليوناميد ومحاسبة المسؤولين من اكبرهم الى أصغرهم، قد يكون هناك امل حقيقي لأهل دارفور في ان يحظوا بالحماية والسلام وشيء من العدالة، تلك الاحلام المشروعة التي ظلوا يطالبون بها عبر العقد الماضي من تاريخ الحرب في ارضهم، ولكن للأسف ظل المزيد من الجرائم يرتكب في حقهم على يد من كان من المفترض انه جاء لحمايتهم. [www.alrakoba.net]

تقرير أمريكي: 4 فضائح لـ الأمم المتحدة

رصدت مجلة أمريكية ما وصفته بـ"أضرار" تقدح في نزاهة الأمم المتحدة، ويضرب مصداقية المنظمة الدولية في العديد من الملفات الساخنة خاصة في منطقة الشرق الأوسط. وقالت مجلة "فورين بوليسي" في تقرير لها إن كبار المسؤولين في الأمم المتحدة يتلقون تمويلات من حكومات أجنبية ورجال

أعمال، مقابل خدمات غير قانونية. وأشار التقرير إلى أن مبعوث الأمم المتحدة "برناردينو ليون" الذي تلقى عرضا إماراتيا للحصول على مبلغ 50 ألف دولار شهريا لرئاسة أكاديمية دبلوماسية تم إنشاؤها حديثا في دولة الإمارات العربية المتحدة، كان يتربح مقابل تمرير خطط أبو ظبي في ليبيا، ودعم الجنرال العسكري خليفة حفتر. وناشد المؤتمر الوطني العام في ليبيا، وهو الهيئة السياسية التي تضم ائتلافا من الإسلاميين الليبيين في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) إجراء تحقيق في علاقة (ليون) مع الإمارات العربية المتحدة، قائلا إن ذلك يقدح في نزاهة مبعوث الأمم المتحدة. فضيحة (ليون) جاءت بعد أسابيع فقط من اتهام (جون آش) الرئيس السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتلقي أكثر من 1.3 مليون دولار كرشوة من ملياردير صيني يعمل في مجال التطوير العقاري بالإضافة إلى رجال أعمال صينيين آخرين. ويضم ملف الفضائح بالمنظمة الدولية قضية جنسية ساخنة تتعلق بـ(رود لوبرز) رئيس الوزراء الهولندي السابق الذي شغل منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأقرت النتائج التي توصل إليها المحققون بتحرشه الجنسي بعدد من الموظفات. وشهدت المنظمة منذ سنوات الكشف عن فساد على نطاق واسع في برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي تكلف 64 مليار دولار، والذي سمح لحكومة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين باستخدام ثروة بلاده النفطية لشراء السلع الضرورية تحت إشراف الأمم المتحدة. [www.almesryoon.com]

6 / ث – فضائح رجال الدين

يمثل الدين نمط عيش يومي وأزلي معاً لكل فرد في المجتمع لا يستطيع العيش من دونه لأنه دستور الحياة يمنحه الرباط الروحي بالكون وبالناس على السواء، وأنه المغذي والمعزز للهوية الذاتية والاجتماعية وناقلاً موصلاً للقيم والمعاني الاجتماعية والروحية. أما رجال الدين فهم المتعمقون والمتمرسون في

تعاليمه وإرشاده ورسالته السماوية يؤدون مهمة التنشئة الدينية في المؤسسات التابعة لدينهم التي تبدأ – عادةً – منذ النشأة الأولى للطفل، التي تبدأ من سن الثامنة وتكون على نحو دروس ومحاضرات وممارسات طقسية وهذا يعني أن مهمتهم ومسؤوليتهم مقدسة وجليلة وسامية.

بيد ان هناك بعض الانحرافات يقترفها المنشؤون (رجال الدين) على النشئ (الأطفال). ففي الديانة الكاثوليكية انتشرت هذه الاعتداءات بنحو كوني وعلني وصلت إلى أم تكشف عنها السلطة الرابعة في الدول الغربية، مثل هيئة الإذاعة البريطانية وصحيفة نيويورك تايمز ومجلة الإيكونومست ومجلة سيدني مورنغ وهيرالد ووثائق الفاتيكان وبرنامج تلفازي اسمه "أسرار الكاردينال" في ايرلندا والمحامون. لأن رجال الدين يمثلون رسل الاستقامة الأخلاقية والتوجيه المثالي والمبادئ الإنسانية والأطفال أمانة تربوية ودينية بين أيديهم ليكتسبوا مبادئ الديانة الكاثوليكية.

أما أسباب ممارسة رجال الدين الكاثوليك لهذا الاعتداء الجنسي:

1 – تكون أعمار الأطفال القاصرين متراوحة ما بين 8 – 17 عاماً جاءوا الى الكنيسة لكي ينشأوا تنشئة كاثوليكية.

2 – استخدام القساوسة الشذوذ الجنسي مع الأطفال كوسيلة لاستعادة التوازن الفطري المفقود عندهم بسبب تحريم الكنيسة الزواج على رجالها.

3 – يكون القس المستغل في مأمن لأن الطفل لا يفقه أو لا يدرك ما يحصل له ولا يشتكي لأحد منه، وهذا يشير إلى أن الطفل أضحى مصدراً للمتعة الجنسية الآمنة والجاهزة في أي وقت يرغب فيه القس.

4 – استغلال القساوسة واجباتهم الدينية لإشباع غرائزهم الجنسية مع ضحية قاصرة.

5 – للقس دافع مصمم مسبق بهدف الاستمتاع الجنسي مع الطفل الذي لا يدرك ولا يفهم ولا يستجيب جنسياً لما يثار عنده لذا يعدّ اعتداءً جنسياً عليه فضلاً عن استغلال الطفل جنسياً من أعضاء المؤسسة الدينية.

6 – الطفل يكون ضعيفاً جنسياً وقليل خبرة فيسهل انصياعه للقس.

7 – انقياد الطفل بسهولة للأكبر منه سناً وخبرة.

8 – لا يمثل القس شخصاً غريباً عنه (أي عن الطفل).

9 – لا يتم إبلاغ الشرطة عن التحرش والاعتداء الجنسي.

10 – استخدام الاغراء والاقناع في الاعتداء والتحرش.

11 – انها جريمة خفية غير منظوره The invisible crime

إذن تمارس هذه الاعتداءات الجنسية والجسدية من جماعات دينية تعمل في مؤسسة تديرها الكنيسة الكاثوليكية، مثل دور الايتام ومدارس الإصلاح.

اما نوع التحرش الجنسي فهي ما يأتي:

1 – الجنس عن طريق الفم مع الضحية.

2 – محاولة ادخال القضيب بالشرج.

3 – ادخال القضيب بالشرج.

4 – المداعبة الجنسية.

في الواقع، مثل هذه الاعتداءات الصادرة من رجال مؤتمنين على الديانة الكاثوليكية تجاه أطفال قصّر لها سلبيات ومخاطر دينية واخلاقية واجتماعية تسيء إلى المجتمع والدين معاً، منها:

1 – خطراً يهدد الكنيسة الكاثوليكية.

2 – تمثل أكبر ضربة للرسالة النصرانية إذ بات الكثير منهم يشككون في الدين نفسه.

3 – طالب الرومان الكاثوليك الغاضبون قادتهم ورؤساءهم بإصلاح الدين المسيحي.

4 – توقيف ممارسة الواجبات الدينية للقساوسة المنحرفين.

5 – ترك الحضور الكنسي بسبب الفضائح الجنسية.

6 – البحث عن منفذ لتغيير عهد العزف عن الزواج الذي قطعه القساوسة الكاثوليك على أنفسهم.

7 – نقل 167 قساً كاثوليكياً من مواقعهم الكنسية منذ تفجر فضيحة الاعتداءات الجنسية على الأطفال في الولايات المتحدة.

هذه الممارسات الجنسية التي تقع بين منشئين دينين لطفل يطلب التنشئة الدينية تمثل خرقاً لشرف عملية التنشئة الدينية تحصل في السر، من دون علم الكنيسة أو الشرطة، ثم الكشف عنها من السلطة الرابعة، ثم استغلال القساوسة لواجبهم الديني في اشباع غريزتهم الجنسية مع طالب التنشئة، ثم وقوع التشهير رسمياً في الاعلام والمحاكم، إذن، عند توفر هذه الأركان يمكن القول عن هذا الاعتداء بأنه فضيحة. لكن رب سائل يسأل لماذا تحصل هذه الممارسة الشاذة في ظل مسؤولية تنشيئية دينية مع قاصر ومخالفة للطبيعة البشرية؟ حتماً هناك ظروف شاذة تهيئ لمثل هذا الاعتداء. الجواب، نعم هناك مثل هذه الظروف وهي ان القس رجل مجرد من توازنه الغريزي – الفطري عبر تحريم الزواج عليه من امرأة. في الواقع هذا التجريد يتعارض مع الغريزة الجنسية الموروثة عنده والتي لا تستطيع مقاومة تجريده منها طيلة عمره، بل سوف يمارسها بالسر مع المتاح له. ولما كانت مسؤوليته التفاعل مع أطفال صغار السن وقصّر سهلي الانقياد وفي أوقات وأماكن يختلي بهم فإن ذلك يشجعه على استعادة توازنه الغريزي الذي يمثل القاعدة الأولى للسلوك. أما ما تم بناؤه عليها من تعاليم وقيم ومعايير ثقافية فإنها لا تقضي عليها، بل تجمدها لحين تهيئة ظروف تسمح وتشجع على ممارستها.

ثم هناك دافع الرجولة الذكرية Masculinity في ممارسة السيطرة الرجولية على الأطفال الضعاف جسدياً وقليلي الخبرة تجعل من القس مستغلاً لمسؤوليته عليهم استغلالاً يعيد به توازنه الفطري. علماً أن مفهوم الرجولة الذكرية من صنيعة الوجود الاجتماعي والثقافة الاجتماعية في المجتمعات الإنسانية كلها التي تجعله مسيطراً على الطفل محتاج التنشئة الدينية، بالإضافة الى جعل الكنيسة موقع رجال الدين على السلم الكهنوتي مرتفعاً بمنحه الحصانة النسبية. إنه عمل إجرامي غير منظور وغير مبلغ عنه عند القضاء متستر عليه من قبل الجاني خوفاً من معاقبة الكنيسة والقانون لأنه متعارض مع الطبيعة البشرية اولاً، ومنافي للمسؤولية الدينية ثانياً، ومتجني على المسؤولية التنشيئية ثالثاً. اما الضحية فهي بريئة من هذا العمل المتجني عليها لأنها ساذجة في هذا الأمر وقليلة الدراية بما يجري عليها من اعتداء وتجريح واستغلال.

نأتي الآن الى مهمة الباحث الاجتماعي ودوره في هذا الاعتداء الجارح والمتستر، فأنه ينطوي على استقصاء آثار هذه الجريمة غير المنظورة على ثقة الناس في الديانة المسيحية والقائمين عليها في الكنيسة، فضلاً عن تهديد اعتبارها الديني، هذا من جانب، ومن جانب آخر دراسة آثار عزوف القساوسة عن الزواج، الذي قطعوه على أنفسهم، أعني الآثار النفسية والجنسية والشخصية عليهم مع تقديم توصيات حولها للمجتمع الكنسي وضرورة الإصلاح الديني لأن مثل هذه الاعتداءات اللاأخلاقية واللادينية واللاطبيعية تمثل ضربة موجعة إلى الرسالة المسيحية، التي انحرفت عن مسارها الديني آخذة بنظر الاعتبار التوازن الفطري عند القساوسة وطبيعتهم البشرية والوجود الثقافي والاجتماعي، الذي أنشأ شخصيتهم الاجتماعية والدينية وإلا فإن هذا الانحراف سوف يستمر في إشاعة الانحراف، وشيوعه يؤثر، بنحو فاضح، على الديانة الكاثوليكية ولا ننسى الاعراض المرضية النفسية، التي يبلورها هذا الاعتداء المجافي للتعاليم الدينية من قبيل صعوبة التعلم والهروب من المسؤولية والاتصال الجنسي غير الشرعي أو التقلب السريع والمفاجئ في تصرفات الضحية مع حصول كوابيس ليلية أو التفكير بالانتحار أو الشكوى المستمرة من

الآلام الجسدية الوهمية أو الإصابة بالرهاب والهلع او الإصابة بنوبة هستيريا (اضطراب عصبي يسبب له نوبات عنيفة من الضحك أو البكاء او يصاب بمرض الكآبة والانطواء على النفس والعزلة عن الناس أو يكون قلقاً، بصفة مثيرة، على اعتباره الاجتماعي بين الآخرين. [Conte. 1993. P. 69]

ولكي نوضح، بنحو تفصيلي وتوثيقي، هذه الفضيحة نقدم بعض الدراسات المتخصصة في هذا الخصوص.

فضائح القساوسة الجنسية تهز الكنائس الكاثوليكية واتهام الفاتيكان بالتستر على المتهمين

"من فضلكم توقفوا! أناشدكم من كل قلبي، لقد حان الوقت للتوقف. توقفوا من فضلكم!" بهذه العبارة خرج الحبر الأعظم، البابا فرانسيس، عن النص المكتوب خلال عظته الأسبوعية بساحة القديس بطرس في الفاتيكان، قبل أسبوعين. هو، الذي أراد، بهذه المحاولة العفوية، أن يطلق نداء مباشراً لإنهاء الحروب في الشرق الأوسط والعالم.

وتابع، حينها، بنبرة تملؤها العاطفة: "أفكر قبل كل شيء في الأطفال الذين حرموا من الأمل في حياة تستحق العيش وفي المستقبل"، مضيفاً وهو يعدد المآسي كافة التي تحل بالأطفال خلال الحروب: "الأطفال الموتى، الأطفال المصابون، الأطفال الذين لا يمكنهم الابتسام بعد الآن". ولكن هناك، في مكان آخر من العالم، في مدينة واشنطن تحديداً، المدينة، التي يصنع فيها مفهوم السلام، كانت الراهبة السابقة ماري ديسبينزا تستمع إلى كلمات البابا وتشاهده وقد فاته ذكر الأطفال، الذين يقعون ضحايا التحرش الجنسي من رجال الكنيسة، الاعتداء الذي وقعت هي نفسها ضحيته. كانت تشاهده وهو يعدد ما حرمت منه خلال طفولتها وحياتها: الابتسام، حياة تستحق العيش، ومستقبل أفضل، بعد أن أصبحت ضحية الجرائم البشعة، التي يُصمت حيالها من الحبر الأعظم نفسه والكنائس الكاثوليكية. إذ توقفت طفولة ديسبينزا في سن السابعة لحظة اغتصابها من الأب جورج نيفيل روكر تاركة خلفها جانبا منها في سرية –

وعار، واستغرق الأمر أكثر من نصف حياتها حتى استجمعت شتات نفسها، هي، التي بلغت 52 عاما ومازالت أسيرة الكنيسة الكاثوليكية عندما سمحت للذكريات السرية بالخروج. "الإغتصاب سلبني وعائلتي الكثير مما هو مهم، مثل الحقيقة والصدق فيما بيننا"، تقول ديسبينزا، التي أصبحت الآن ممثلة عن منظمة "شبكة الناجين من تحرش القساوسة" وألفت كتاب: "انقسام: طفل، وقس والكنيسة الكاثوليكية".

انتهاكات مستمرة أشبه بـ "مرض الجذام"

هذا النوع من الجرائم حدث لعشرات الآلاف من الأطفال في السابق ويحدث إلى يومنا هذا وسيستمر في المستقبل ما لم يتحرك البابا وكنيسته لتصبح سلامة الأطفال أولوية وحماية القساوسة ونفوذ الكنيسة الكاثوليكية في المقام الثاني، يقول ديفيد كلوهيسي رئيس منظمة "شبكة الناجين من تحرش القساوسة" (سناب) في واشنطن في تصريحات خاصة لـ"القدس العربي". وقد سبق للبابا أن صرح في العديد من البيانات بضرورة معاقبة الأساقفة المتهمين بالتحرش الجنسي، وقال إنه "لن تكون هناك أي محاباة" مستخدما بعض أشد كلماته بشأن الأزمة التي هزت الكنيسة لأكثر من عقد حين قال "التحرش الجنسي جريمة قبيحة لأن القسيس، الذي يفعل هذا يخون الكنيسة، مثل قداس شيطاني". ولكن بالنسبة لكلوهيسي، فإن هذه التصريحات مجرد "كلام وليست أفعالا". وأضاف للقدس العربي: "قلنا دائما إن الأفعال وليست الكلمات، يمكنها حماية الأطفال". وسبق أن صرح العديد من المسؤولين الكاثوليك، خلال العقود الأخيرة، بالكثير من التصريحات الرنانة في ضرورة الحفاظ على سلامة الأطفال. لكننا رأينا القليل جداً من الجهود، التي سعت للتغيير والإصلاح أو العمل على مكافحة هذه الجرائم. نريد أن يعاقب، لا بل يطرد البابا فرانسيس جميع القسس، الذين شاركوا في إيذاء الأطفال أو ساعدوا في التغطية على جرائم من هذا النوع. نريده أن يفرج عن وثائق لديه تثبت جرائم الكهنة ونشر أسمائهم على موقع الفاتيكان. عندما يبدأ فرانسيس باتخاذ بعض هذه الإجراءات، عندها، فقط، نستطيع أن نشعر ببعض الأمل". وفجر البابا

فرانسيس، مؤخراً، في حواره لصحيفة "لا ريبوبليكا"، مفاجأة بخصوص نسبة القساوسة المولعين بممارسة الجنس مع الأطفال، والتي حدّدها بـ2%، وقوبلت بمحاولات تشكيك من بعض مسؤولي الفاتيكان، تكشف بجلاء الحال، الذي وصل إليه القساوسة، وتورطهم في فضائح وجرائم يرتكبونها ضد الأطفال، وأن المسألة وصلت إلى حد (الهوس والولع) – على حد تعبير البابا – أو أشبه بـ(مرض الجذام)، الذي أصاب رجالاً المفترض أنهم مؤتمنون على تعاليم دينية ويعلمون أتباعهم الدين والفضيلة والقيم، فإذا هم يرتكبون جرائم في حق أطفال صغار داخل دورهم في الكنسية أو في غرف (الاعتراف والتوبة) التي يخلو فيها القساوسة مع مرتكب الخطيئة رجلاً كان أم امرأة. ولقد جاء اعتراف البابا، بعد أيام قليلة من الرسالة، التي كتبتها إليه 26 امرأة تربطهن علاقة حب مع قساوسة تابعين إلى الكنيسة الكاثوليكية يطلبن فيها جعل التبتل اختياريًا، وحقهن في استمرار هذه العلاقة العاطفية مع القساوسة.

الأب جيابول يبلغ ضحيته أن عدم لمسه خطيئة

الأب جوزيف جيابول، الذي اتهم في تموز/ يوليو 2009 بالاعتداء الجنسي على المراهقة ميغان بيترسون في مينيسوتا، وقيل وقتها إنه أبلغ الضحية أن عدم لمسه خطيئة، يشرف، الآن، على المدارس الكاثوليكية في بلده الهند، التي عاد إليها بعد هروبه من الحكم، الذي صدر بحقه في الولايات المتحدة. استعرض بعد عام المحامي الأمريكي جيفري أندرسون، الذي يتهم الفاتيكان بالتستر على اعتداءات جنسية ارتكبها قساوسة، قضية جيابول، مقدماً وثائق من أبرشية كروكستون بولاية مينيسوتا ومن الشرطة المحلية تتهم جيابول بالتحرش بفتاتين في سن المراهقة، قبل ست سنوات. وأقام أندرسون، حينها، دعوى قضائية على الابرشية وقال إنه قد يوسع هذه الدعوى إلى الكنيسة، التي يعمل فيها جيابول في الهند، الآن.

وتقول الوثائق إن فتاة كانت تفكر في ان تصبح راهبة تعرضت لتهديد جيابول إذا لم تقبل طلباته. وتشير الوثائق الى انه كان يرتب لان يكون مع

ضحاياه بمفرده، عادة، في مقر اقامته الرسمي. لكن جيابول (59 عاما) عاد الى وطنه الهند، ويقول إنه ليست لديه نية العودة للرد على الاتهامات ويصارع، حالياً، قضية تسليمه للولايات المتحدة لتنفيذ الحكم الصادر بحقه. وجيابول هو واحد من 32 شخصا على الأقل من الكهنة الكاثوليك الذين فروا إلى دول اجنبية منذ العام 1985 للتهرب من اتهامات جنائية. وعاد فقط خمسة منهم إلى الولايات المتحدة لمواجهة المحاكمة.

سلطة الكرسي الرسولي: إخفاء الأدلة والتستر على رجال دين خوفا من نفوذ مسؤولي الكنيسة

تعد وسائل الإعلام أن الكنيسة تعاني من (مجموعة مبادئ السرية) فكيرستن ساندبيرغ، رئيسة لجنة حقوق الأطفال التابعة للأمم المتحدة، وضعتها على هذا النحو: "نعتقد أن الأشياء البشعة يصمت الحبر الأعظم نفسه والابرشيات المحلية حيالها"، وأنا كضحية للاغتصاب والعنف على يد رجل دين، وأنا صغيرة، أتفهم هذه السرية والتكتم. لقد خرست والتزمت الصمت وأنا طفلة، وأصبحت جزءا من هذه الشفرة السرية، التي لا يمكن لأحد اختراقها في دواخلي، لأن هناك دوما حلقات مفقودة. ويقول كلوهيسي إن السبب الرئيس في استمرار هذه الظاهرة هو أنه تتم دائماً التغطية على جرائم المسؤولين، الذين يشغلون مناصب مهمة في الكنيسة. وقال: "لقد أدنا الأسقف روبرت فين في تعريض الأطفال لهذه الجرائم، لكنه لا يزال في منصبه. وقد وجه رئيس الأساقفة جون نينستدت موظفيه لتدمير الأدلة، التي تثبت جرائم ممارسة الجنس مع الأطفال، وشارك بذلك في التستر على الجرائم الجنسية المروعة التي ارتكبت مع الأطفال، ولم تتم محاسبته. نحن نرى ذلك مراراً وتكراراً، لا بل ويتم تكريم كبار مسؤولي الكنيسة، الذين غطوا على جرائم من هذا النوع في مناسبات عدة، ويحافظ هؤلاء على مراكز جيدة في الكنيسة". بالإضافة إلى ذلك، فإنه، بحسب كلوهيسي، هناك العديد من المسؤولين العلمانيين – ورجال الشرطة والمدعين العامين والمحققين والسياسيين – الذين يمكنهم فعل المزيد لوقف الجرائم الجنسية، التي يرتكبها رجال الدين بحق الأطفال، إلا أنهم لا

يفعلون شيئا لمكافحة هذه الجرائم، بل يتجاهلونها، خوفا من نفوذ مسؤولي الكنيسة، وهذا خطأ كبير.

الإجراءات التأديبية الداخلية (غير متاحة للجمهور)

رفض الفاتيكان، العام الماضي، بإصرار تقديم معلومات إلى لجنة حقوقية أممية عن التحقيقات الداخلية للكنيسة حول اعتداءات الكهنة الجنسية على الأطفال، وذلك بزعم الحفاظ على السرية في مثل هذه الحالات. وقال: إن الإجراءات التأديبية الداخلية (غير متاحة للجمهور) من أجل حماية الشهود، والمتهمين، ونزاهة العملية الكنسية، مشيرًا، في الوقت نفسه، إلى أن ذلك لا ينبغي أن يثني الضحايا عن إبلاغ سلطات الدولة بمثل هذه الجرائم. فيما عدّ أنه لا يمكن إلقاء المسؤولية على الفاتيكان عن تصرفات المؤسسات أو الأفراد الكاثوليك في العالم، بدعوى أن الأساقفة المحليين يتحملون المسؤولية عن ضمان حماية الأطفال.

الفاتيكان يدافع والبابا يطلب الصفح

من جهته، دافع الفاتيكان عن تحركه أمام الأمم المتحدة على صعيد مكافحة التحرش بالأطفال في الكنيسة. وقال مندوبه لدى الأمم المتحدة في جنيف سيلفانو توماسي ان "الذين يرتكبون تجاوزات موجودون بين أعضاء مهن تحظى باحترام كبير، وللأسف بمن في ذلك بين أعضاء الاكليروس وبين مندوبين آخرين للكنيس". واكد ان "الكنيسة الكاثوليكية تريد ان تصبح مثالا للسلوك الجيد". وقال "لا يتوافر أي عذر لأي لون من ألوان العنف أو استغلال الأطفال" مشيرا الى ان المنظمة العالمية للصحة تقول ان 150 مليون فتاة و73 مليون صبي كانوا ضحايا أعمال عنف جنسية (احصاءات 2006). وأوضح للخبراء ان "رد الكرسي الرسولي على الظاهرة المحزنة للتجاوزات الجنسية على القاصرين يتمحور حول مختلف المستويات". وذكر أن الفاتيكان صادق على اتفاقية حقوق الطفل في 1990 وعلى بروتوكولاتها، التي يتعلق أحدها باستغلال الأطفال لأعمال إباحية في 2000.

وأشار أيضا من دون تقديم مزيد من التفاصيل الى ان الكرسي الرسولي أعد (توجيهات) على هذا الصعيد لتسهيل عمل الكنائس المحلية. ويعدّ الفاتيكان ان التحقيق الكنسي، الذي يجريه يجب ان يبقى سريا لحماية الشهود والضحايا، وانه ليس مؤهلا للتعاون بين الكنيسة وأجهزة القضاء الوطنية. وهناك نظرتان متعارضتان، نظرة هيئات الضحايا التي تعد ان من الضروري تحميل الفاتيكان المسؤولية الجزائية عن جرائم أساقفته وكهنته، ونظرة الفاتيكان الذي يعد انه ليس مسؤولا عن تصرفات حصلت في الابرشيات. وأكدت وكالة الأنباء (أسوشييتد برس) هذا العام أنه وفقا لمستند حصلت عليه فصل البابا السابق بنديكتوس السادس عشر 400 كاهن من الكنيسة الكاثوليكية خلال سنتين بسبب تحرشهم الجنسي بالأطفال.

وفي أقوى إدانة من جانبه لوقائع التحرش الجنسي، التي تعرض لها عدد من الأطفال طلب بابا الفاتيكان الشهر الماضي (نيابة عن بعض الكهنة) (الغفران) من الأطفال، الذين تعرضوا لتلك الانتهاكات. ووصف البابا فرنسيس، في لقاء مع (إذاعة الفاتيكان) وقائع التحرش الجنسي بالأطفال، بأنها "تشكل انتهاكات أخلاقية يرتكبها رجال الكنيسة" وأضاف أنه سيتم منع هؤلاء من العمل الكنسي.

الاستغلال الجنسي للأطفال من الزعيم الديني

قد يحدث الاستغلال الجنسي للأطفال في أي مكان ـ في المدارس أو أماكن العمل أو المجتمعات المحلية أو شبكات الحواسيب، ومن الممكن لأي شخص أن يكون من القائمين بالاستغلال في هذا الصدد ـ من قبيل المدرس أو القريب أو الزعيم الديني أو صاحب العمل أو العامل في مجال تقديم المعونة أو القرين أو مروج المواد الإباحية، وذلك بحسب تقرير منظمة اليونيسف. ويتسم الاستغلال الجنسي بواحدة من خاصتين اثنتين، وهما الرغبة في الربح أو استغلال علاقة من علاقات القوة بين طفل وكهل يعتمد عليه. وبعض الكبار يستغلون علاقتهم بالطفل من أجل المتعة أو السيطرة، لا من أجل الربح الشخصي. وكثيراً ما يكون هؤلاء معروفين لدى الطفل: مثل أعضاء الأسرة أو أصدقاء العائلة أو

المدرسين أو المدربين الرياضيين أو مقدمي الرعاية، بما في ذلك من يقدمون أعمال الرعاية الأبرشية.

8 آلاف قسّ يتحرشون بالأطفال في العالم واستنكارات لا تحرك ساكناً

وفقًا لما جاء في صحيفة (لا ريبوبليكا) قال البابا فرانسيس إنّ نحو 8 آلاف قس من مجموع نحو 414 ألفًا في أنحاء العالم يتحرشون بالأطفال. ونظرًا لعدم وجود إحصاء دقيق لمعدلات الاعتداء الجنسي على الأطفال بين عموم السكان، تشير تقديرات إلى أنّ النسبة أقلّ من خمسة في المائة. ونقلت الصحيفة عن البابا قوله إنّ "من بين الاثنين في المائة المولعين جنسيًّا بالأطفال هناك قساوسة وأساقفة وكرادلة. أما الآخرون – وهم كثيرون – فهم يعرفون لكنّهم يتكتمون على الأمر. وهم يعاقبون من دون إبداء الأسباب". وأضاف أن "هذا الأمر لا يمكن تحمله". وأبرزت صحيفة (لا ريبوبليكا) المقابلة بعنوان "البابا يقول: مثل المسيح، سأستخدم العصا ضد القساوسة المولعين جنسيًّا بالأطفال". وكانت الأمم المتحدة قد وجهت انتقادات قاسية إلى الكنيسة الكاثوليكية، في وقت سابق من شباط/ فبراير الماضي، ودعت إلى إجراء تحقيقات علنية في وقائع التحرش بالأطفال من رجال دين كاثوليك في مختلف أنحاء العالم، كما طلبت تقديم المتورطين في تلك الجرائم للمحاكمة. وطلبت لجنة حقوق الطفل في الأمم المتحدة من الفاتيكان أن "يقيل على، من فوره، من وظيفته كل شخص مشبوه بارتكاب تجاوز جنسي وإحالته الى السلطات القضائية المختصة للتحقيق معه وملاحقته". واشارت اللجنة الى "قلقها العميق حيال التجاوزات الجنسية ضد الأطفال، التي يرتكبها أعضاء في الكنيسة الكاثوليكية يخضعون لسلطة الكرسي الرسولي ورجال دين متورطين في التجاوزات ضد عشرات آلاف الاطفال في العالم".

الاعتداء الجنسي غير محصور في الكنيسة الكاثوليكية

يعتقد، عادة، أن الاعتداء الجنسي الذي يمارسه القساوسة هو مشكلة رجال الدين الكاثوليك حصرا وأنه لا يحدث في الكنائس الأخرى. في العام 1983

كتب ريتشارد بلاكهم أطروحة الدكتوراه عن رجال الدين البروتستانت، الذين يتحرشون بالأطفال. وشمل بلاكهم في استطلاعه 300 من الذين اعترفوا بممارسة الجنس مع أبناء الأبرشية. من جهته، ذكر موقع (تليغراف) أن الصحافي الروسي أليكسندر نيفزورف وجه على شاشة قناة (تي في 5) في لاتفيا، إلى المطران أليكسندر رأس الكنيسة الأرثوذكسية اللاتفية، اتهامات بالاعتداء الجنسي على قاصرين.

ولم تنف الكنيسة الأرثوذكسية صحة الاتهامات أو تؤكدها، كما لم يصدر عنها أي بيان رسمي بشأن الواقعة. وسبق أن ألقت الشرطة القبض على قسيس سابق في أبرشية داوغافبيليس التابعة للكنيسة الإنجيلية اللوثرية ووجهت إليه والى متواطئين معه تهماً تتعلق بإقامة علاقة جنسية مع فتيات صغيرات. [www.alquds co.uk]

فضيحة جنسية جديدة للكنيسة الكاثوليكية

كشفت مجلة بانوراما الإيطالية عما وصفته بتورط قساوسة من الكنيسة الكاثوليكية بشبكات دعارة للشواذ، مما يزيد من معدل الفضائح الجنسية، التي هزت أركان الكنيسة في أكثر من مرة.

وأشارت صحيفة "ذي غارديان البريطانية" إلى أن مجلة "بانوراما" الأسبوعية، التي يملكها رئيس الوزراء الإيطالي سليفو برلسكوني، نصبت كاميرات خفية التقطت صورا لقساوسة يرتادون بارات ونوادي دعارة للشاذين جنسيا في روما وهم يمارسون الجنس الشاذ في أروقتها.

وبالرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية لا تدين فعل الشواذ، بنحو صريح، ذكرت الصحيفة أن تعاليم الكنيسة تقول إنه لا يمكن إقرار الشذوذ الجنسي أو الموافقة عليه، وإن البابا بنديكت السادس عشر يمنع الشاذين من الدراسة في المعاهد اللاهوتية.

وبينما أنحت أبرشية روما باللائمة على مجلة رئيس الوزراء، وقالت إن المجلة تهدف إلى "خلق فضيحة وتشويه سمعة القساوسة كلهم"، حثت، في الوقت نفسه، القساوسة الشاذين على مغادرة غرف الكهنة وترك عالم الكهنوت برمته. مجلة بانوراما نشرت على موقعها صوراً لقس وهو يرتدي الياقة الدينية ولكن من دون بنطال مع رجل شاذ، ولقساوسة وهم يقبلون الرجل الشاذ، بنحو واضح.

الفضيحة الجديدة: وبينما أغفلت صحيفة أوسيرفاتوري رومانو البابوية اليومية أو الصحيفة شبه الرسمية للكرسي الرسولي التعليق على الفضيحة الجديدة، أذاع راديو الفاتيكان نبأ الفضيحة، بصفة مقتضبة.

وتظهر التسجيلات السرية للكاميرات، التي نصبتها مجلة بانوراما، قسيسا فرنسيا يدعى الأب بول (في الثلاثينيات من عمره) وهو يحضر احتفالا إذ وجد رجلين شاذين، ثم تلا القس قداساً قبل يوصلهما، في صبيحة اليوم التالي، إلى المطار.

وفي حين تظهر صورة نشرتها المجلة على موقعها على الإنترنت القس وهو يرتدي الياقة الدينية ولكن من دون بنطال مع رجل مثلي شاذ وظفته المجلة طعما لرجال الدين، أظهرت صورا أخرى لقساوسة وهم يقبلون الرجل الشاذ بنحو واضح. من جانبه علق النائب الإيطالي السابق والرئيس الفخري لحقوق الشواذ فرانكو جريليني بالقول إنه إذا توجب على جميع الشواذ في الكنيسة الكاثوليكية مغادرتها مرة واحدة فإن ذلك سيتسبب بمشكلات جدية في تشغيلها وإدارتها.

وأشارت ذي غارديان إلى ما وصفته بالفضيحة التي هزت أركان الكنيسة الكاثوليكية في مارس/ آذار الماضي والتي تتمثل في الكشف عن وثائق قضائية تثبت تورط مرتل في جوقة الفاتيكان بشبكة دعارة للشواذ ضمن حاشية البابا في المجموعة المعروفة باسم (نبلاء صاحب القداسة). [www.aljazeera.net]

الفضائح الجنسية للكنيسة (قصص القساوسة)

إذا كان التحرر من الكنيسة قد صاحب الثورة الفرنسية في العقود الأخيرة من الألفية الماضية، فإن السنوات الأولى من الألفية الجديدة شهدت ثورة جديدة على ما تبقى للكنيسة الكاثوليكية في الفضاء الأوروبي، وذلك بسبب الفساد الكبير الذي ظل ينهش في جسد الكنيسة الكاثوليكية ويسلبها ما تبقى من وجود، فالفضائح الأخلاقية لرجال الدين الكاثوليك بدأت بالانكشاف، منذ سنوات، ولا يزال التداعي مستمرا والفضائح الموثقة تتوالى، إلى يومنا هذا، وانحرافات القساوسة الجنسية أصبحت بمنزلة الزلزال، الذي أصاب الكنيسة الكاثوليكية في مقتل وأزعج الفاتيكان أيما إزعاج وجعل هيبة الكنيسة على المحك.

انحراف الكنيسة... وأعمق أزماتها الوجودية

يتردد في الكثير من الأوساط الغربية أن الكنيسة أصابتها اللعنة، فلا تكاد تخرج من ورطة حتى تسقط في مأزق، فالفضائح تطاردها في جميع الأماكن وفي الأوقات كلها، فبعد سلسلة طويلة ومشينة من فضائح رجال الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة شمالها وجنوبها والغرب الأوروبي، لم يعد الفاتيكان قادرًا على إطفاء نار غضب وثورة ضحايا تجرعوا الألم لسنوات طوال على أيدي رهبان وقساوسة منحرفين جنسيًا، وذلك على الرغم من المحاولات المستميتة لتكميم الأفواه ومنع المساس بأباطرة الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية، وحاول الفاتيكان، مرات ومرات، من خلال جحافل المؤسسات التابعة له ومعاونيه والجهات المنتفعة والجماعات ذات المصالح والأجندات السياسية، رأب ذلك الصدع الخطر، الذي عمقه ظهور العديد من الضحايا الذين نزعوا عن أنفسهم حاجز الصمت وذهبوا يروون قصص معاناتهم مع رجال الكنيسة، والمآسي والاعتداءات، التي تعرضوا لها؛ والتي كانت في كثير من الأحيان تتراوح ما بين التحرشات والمضايقات، التي بلغت في كثير من الأحيان حد الاغتصاب.

قصص الضحايا تزلزل الفاتيكان

روت مجلة (التايم) الأمريكية قصة أحد ضحايا شذوذ القساوسة، وهو فرانك مارتينلي، وقالت إنه كان صبيًا مشرقًا يبلغ من العمر 14 سنة، وأقسم كصبي أن يصبح قسيسًا في المستقبل فانضم إلى كاتدرائية سانت سيسيليا في ستامفورد بولاية كونكتيكات، وكان ضمن قسم للتلاميذ، الذين كانوا تحت رعاية الأب برايت في مافيريك.

وخلال إحدى النزهات في واشنطن تحرش الأب برايت – جنسيًا – بالصغير فرانك حين حصره في أحد الحمامات، وأجبره على التفاعل معه جنسيًا مقنعا إياه بأن ذلك هو الطريق لحصوله على العشاء الرباني. وككل الأطفال التزم الصغير الصمت، إذ شعر فرانك بالعار والحيرة والخجل من أن ينطق بكلمة واحدة.

مارتينلي الآن يبلغ 54 سنة ولم يصبح قسيسًا كما تمنى في صغره، بل دمرت حياته كليا بسبب تذكره للأحداث، التي تعرض لها في صغره داخل الكنيسة، بالإضافة إلى شعوره المستمر بالغضب والاكتئاب وفقدانه للالتزام الديني الذي كان ينشده.

ويذكر أن السلطات الكنسية في برايدج بورت اكتشفت ميول القسيس برايت الجنسية في بداية سنة 1964 ولكنها لم تبلغ عن ذلك السلطات المدنية ولا حتى الأبرشية، وسمحوا له بالاستمرار في عمله في مدارس دينية عدة حول البلاد.

وظهرت اتهامات مماثلة ضد رهبان في مدارس كاثوليكية في برلين وبافاريا وقال شاهد في مدرسة كاثوليكية تقع بمدينة أوغلز بويرن الألمانية إنه عندما كان طفلاً، كان يأمره الراهب المسؤول عنه أن يحضر الطعام إلى داخل غرفته، وكان الراهب، حينها، يعرض على الطفل صورا خلاعية، وعندما افتضح أمر الراهب سعت الكنيسة كي يحصل على وظيفة عمل خارج البلاد.

وفي مدرسة كاثوليكية في مدينة ميندلهايم البافارية كان الصبية، الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة، يجبرون ليلا على دخول غرفة الراهب

الذي كان يأمرهم بتجرع الخمر وكان بعضهم يتعرض للاغتصاب بعد فقدان الوعي.

مئات الضحايا بدأوا يسهمون في فضح ممارسات الرهبان في المدارس الكاثوليكية في جميع أنحاء أوروبا، وجميع الشهادات متشابهة، إلى حد كبير، وجميع الضحايا يشعرون أن الكنيسة كانت تحمي الرهبان ولا تكترث لهم لاسيما أن الكثير منهم يعانون من التبعات النفسية لما تعرضوا له حتى يومنا هذا.

جرائم الشذوذ الجنسي: اللعنة التي تطارد الكنيسة

وضعت فضائح الاعتداءات الجنسية الفاتيكان في وجه الإعصار، الذي قد يطيح بالسمعة، التي كانت تتمتع بها الكنيسة الكاثوليكية في الأوساط الدينية بأوروبا، والأخطر في القضية، أن ملف الاعتداءات الجنسية ضد الأطفال لم يتوقف عند حدود الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا، التي اتهم فيها شقيق البابا السابق بنديكت السادس عشر باستغلال الكنيسة لاغتصاب 150 طفلاً، بل امتدت لتشمل العالم المسيحي بصفة رهيبة، فيما وصف بانفجار الملف المسكوت عنه، إذ تم الوقوف على حالات اعتداء جنسي مشابهة على الأطفال بالكنيسة الكاثوليكية من الولايات المتحدة إلى إيرلندا ومن المكسيك إلى كندا، والنمسا وألمانيا، واضطرت الكنيسة إلى دفع عشرات ملايين الدولارات لتعويض الضحايا والحيلولة دون الملاحقات القضائية.

وسبق أن أرغم الكاردينال برنارد لاو، المتهم بحماية كهنة اعتدوا جنسيا على أطفال، على الاستقالة من أسقفية بوسطن، شرقي الولايات المتحدة في 2002، والعام 2004 توصل تحقيق جنائي إلى أن عدد الكهنة، الذين اعتدوا على أطفال، بلغ في الولايات المتحدة 4400 بين 1950 و2002، وأن عدد الأطفال الضحايا بلغ 11 ألفا، مما وصف بالرقم الرهيب جدا، الذي لا يمكن له أن يحدث حتى في أفقر الدول الإفريقية.

وفي كندا اضطرت الكنيسة الكاثوليكية وكنائس أخرى إلى جانب الحكومة الكندية إلى دفع مليار دولار كندي كتعويضات في العام 2002 لضحايا الاعتداءات الجنسية بالكنائس، أما في إيرلندا، فقد غطى مسؤولون في أسقفية دبلن العاصمة فضائح جنسية ارتكبها كهنة بحق مئات الأطفال، ويتجاوز عدد الضحايا 14 ألفاً، وعرض أربعة أساقفة تقديم استقالاتهم.

وفي المكسيك اضطر مؤسس (فرق المسيح) ما يسمى الأب مارسيال إلى التخلي عن مناصبه كلها في 2006 على إثر فضائح بالاعتداء الجنسي على الأطفال، وفي النمسا استقال أسقف فيينا الكاردينال هانز هرمن في 1995، ثم أسقف بوزنان ببولندا يوليوس بايتو في 2002، لاتهامهما بالتحرش الجنسي.

وفي ألمانيا تعرضت الكنيسة الكاثوليكية لمجموعة من الاتهامات، وجهها أشخاص كانوا تلامذة في مدارس عادية ومدارس داخلية، في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، قالوا إنهم كانوا ضحية لتحرش الجنسي من قساوسة، آنذاك.

كما كشفت صحيفة (زوددويتشه تسايتونج) الألمانية أن بابا الفاتيكان السابق بنديكت السادس عشر حمى قساً أدين بارتكاب انتهاكات جنسية بحق أطفال، عندما كان البابا يشغل منصب رئيس أساقفة مدينة ميونيخ، وعلى الرغم من حمايته إلا أن القس ارتكب مجددا جرائم اعتداء جنسي على قصَّر.

وقد كانت هذه الفضائح سببا رئيساً من أسباب استقالة بابا الفاتيكان السابق (بنديكت السادس عشر) بينما تفجرت فضيحة أخرى في عهد بابا الفاتيكان الحالي (فرنسيس) الذي عين كاهنا تشيليا متهماً بالتغطية على أنشطة واحد من أسوأ المعتدين على الأطفال في الكنيسة الكاثوليكية.

الفاتيكان يتكتم على الفضائح والأوروبيون يرتدون عن الكنيسة

على مدى سنوات، واجه الناشطون الحقوقيون، الذين تولوا الدفاع عن الأطفال، الذين استهدفهم تحرش رجال الدين، بجدار من الصمت وبنقص في

الشفافية، تجلى برفض الفاتيكان تكرارًا لطلبات لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، للحصول على بيانات حول حالات الانتهاك وتحججت السلطات الدينية في الفاتيكان، مرارا وتكرارا، أن المعلومات لا تقدم إلا لدول تطلبها رسميًا، لاستخدامها في تنفيذ إجراءات قضائية.

من جهة أخرى صدرت إشارات تحذير من بعض الكنائس تفيد بتزايد إعراض الجمهور المسيحي الأوروبي عنها بسبب الفضائح والخواء الروحي، إذ أعلن الكاردينال (كورمك ميرفي أوكونور) رئيس الكنيسة الكاثوليكية في إنجلترا وويلز "أن المسيحية أوشكت على الانحسار في بريطانيا، وأن الدين لم يعد يؤثر في الحكومة، أو في حياة الناس".

كما أن تقارير عدة كشفت عن أن الفضائح الجنسية لعدد من القساوسة كانت أحد الأسباب المباشرة التي دفعت الأوربيين إلى الابتعاد عن الدين المسيحي، الذي لم يعد بالنسبة للمسيحيين يجيب عن الكثير من الأسئلة، التي يطرحها الشباب، وهو ما دفعهم إلى الاتجاه نحو الحركات الحديثة، كحركة المحافظة على البيئة والحركات الاجتماعية، التي تنمي طاقاتهم.

وعلى الرغم من هذا كله فإن متاعب الفاتيكان ومعاناته وانكساراته وفضائحه لم تنته عند هذا الحد، بل أن هناك تقارير صادرة عن الفاتيكان نفسه، تتحدث عن استغلال الكثير من القساوسة والأساقفة في الكنائس الكاثوليكية سلطتهم الدينية، للاعتداء الجنسي على الراهبات، واغتصابهن، وإجبارهن على الإجهاض، أو تناول أقراص منع الحمل.

وأمام هذه الفضائح كلها لم يعد بإمكان الكنيسة الكاثوليكية الدفاع عن نفسها في وجه الاتهامات، التي لم تستطع إخفاءها فضلا عن إنكارها، فقد كانت جميع الحجج ضدها، وضحاياها بعشرات الآلاف، ولا يزال الكثيرون يكشفون، بنحو يومي، تقريبا عن جرائم القساوسة والكرادلة ضد الأطفال، حتى كتب أحدهم أن "الله يحارب الكنيسة بأفعال قساوستها ورؤوسها" وكتب آخر "اللعنة تصيب الكنيسة".

مما لا شك فيه أن جرائم الشذوذ الجنسي هزت كيان الفاتيكان هزا، وجعلت شرف الكنيسة يذهب أدراج الرياح مع الفضائح والفظائع، التي ارتكبها القساوسة والكهنة والكرادلة وغيرهم، لكن المستغرب هو أنه لم يصدر بشأنها، حتى الآن، أي قرار من الفاتيكان بتسريح القساوسة المتورطين، وذلك خوفا من أن تبقى الكنائس خاوية على عروشها، أكثر مما هي عليه الآن. [www.noonpresse.com]

الفضائح الجنسية في الكنيسة تدفع الكاثوليك الى التحول عن ديانتهم

نشرت صحيفة "التايمز" البريطانية موضوعا تحت عنوان "انخفاض أعداد الكاثوليك بعد الفضائح الجنسية في الكنيسة." وتقول الصحيفة إن الإحصاءات، التي صدرت مؤخرا في العاصمة البريطانية لندن، أوضحت أن أعداد المنتمين إلى المذهب الكاثوليكي في المملكة المتحدة تناقص بعشرات الآلاف خلال العام 2012 بسبب الفضائح الجنسية، التى تورط فيها رجال دين في الكنيسة .وتضيف أن نحو 90 ألف شخص تخلوا عن المذهب الكاثوليكي في انكلترا وويلز على الرغم من التزايد الكبير في أعداد المهاجرين البولنديين والرومانيين ودول أوروبا الشرقية، التي يسيطر عليها المذهب نفسه. وتقول "التايمز" إن الدراسة الإحصائية، التي أجراها مركز البحوث الرعوية "المسيحية" أشارت إلى أن التوقعات كانت تشير إلى تزايد عدد الكاثوليك في بريطانيا بما يزيد عن 31 ألف شخص خلال العام 2012 لكن الأرقام أوضحت تناقصهم بما يزيد عن 90 ألف شخص. وتوضح الصحيفة أن هذا التناقص قد ينعكس، قريباً، إذ يتوقع المركز تزايدا مضطردا في أعداد الكاثوليك نتيجة ما سماه "ظاهرة البابا فرانسيس وشخصيته القيادية". وتشير "التايمز" الى أن أعداد الكاثوليك، الذين يحضرون الصلوات في الكنيسة تناقص، بنحو كبير، في 2012 إذ توضح الإحصاءات أن 20% فقط منهم يحضرون الصلوات والعظات في الكنيسة. وتختم الصحيفة الموضوع مشيرة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت عشرات الفضائح المتعلقة باتهامات لرجال دين كاثوليك بالتحرش بالأطفال وما قالت إنه محاولات الكنيسة للتعتيم على هذه الحالات. [mtv.com]

اتحول بعد ذلك الى نوع آخر من الفضائح الدينية، إنما ليس في الكاثوليكية وهي فضيحة يهودية صدرت من الحاخام نيشيميا ويبرمان الجنسية فهزت المجتمع الأمريكي.

فجّرَ الحاخام اليهودي نيشيميا ويبرمان العضو البارز في مجتمع (الحاسيديم) اليهودي فضيحة جنسية جديدة لحاخام اليهودية باعتدائه جنسياً على فتاة لمدة ثلاث سنوات لتنتهي هذه السلسلة من الاعتداءات باعتقال شرطة ولاية نيويورك الأمريكية مؤخراً. هذه الفضيحة كشفها الحاخام نوشيم روز نبرغ في موقع الكتروني أنشأه خصيصاً لينشر فضائح الاعتداء الجنسي في مجتمع الحاسيديم المحافظ مؤخراً.

يذكر أن حركة (الحاسيديم) هي طريقة روحانية اجتماعية يهودية نشأت في القرن السابع عشر تدعو الى (عبادة الرب وطاعته ومحبة إسرائيل واتباع الصالحين) ويتميز اتباعه بالانعزال عن محيطهم. [gololy.com]

أقدم فضيحة دينية من لون آخر حصلت في مصر وهي تحويل الأديرة الى منتجعات تحكمها قوانين المضاربة والتنافس السياحي ولم تعد تحكمها قوانين آباء الرهبنة الأوائل بولا انطونيوس، فدير الأنبا بالفيوم تحول الى منتجع سياحي بكل ما تعنيه الكلمة طمعاً في جذب المزيد من الزائرين وما يغدقونه من تبرعات مادية وعينية على الدير ولا ضير أن يحتوي الدير على وسائل الرفاهية كحمام السباحة يستخدمها الجميع من رجال ونساء وأطفال وشباب، في آن واحد، من دون وجود رقيب على الحمام، وهو ما أدى الى مقتل بعضهم داخل الحمام أما غرقاً أو خطأً. فدير العزب في الفيوم غرق في حمام سباحته طفل ومات ثم دفن من دون ابلاغ السلطات بذلك. [مجلة اليوسف عدد 9553 بتاريخ 2015/9/25]

فضحية دينية أخرى كشفت بعض مبعوثي وزارة الأوقاف المصرية الى كندا من شيوخ ودعاة اعترفوا بدفع مبالغ كبيرة للمسؤولين في الوزارة للسفر الى أمريكا وكندا وأوروبا.

المعروف والمشاهد من تاريخ الشعوب أن السياسيين يستغلون النسق الديني من أجل الحصول على مكاسب سياسية ومادية والسبب في ذلك يرجع الى كونه شديد الحساسية في الوجود الاجتماعي وملتصقاً بالثقافة الاجتماعية ومندمجاً مع التفكير العاطفي، ولما كان البشر عبارة عن تكوين روحي وعاطفي وثقافي محدود بحدوده الثقافية فأنه لا يستطيع ان يتجرد كلياً من نوازعه الروحية والوجدانية التي نشأ عليها وعاش فيها. لكن بعض رجال الدين يستغلون هذا التكوين الروحي والعاطفي عند أبناء دينهم لكي يتكسبوا مادياً مستغلين عواطفهم وتماهيهم الروحي مع الدين الإسلامي وهم يعيشون في مجتمع غير إسلامي وهذا مناف للتعاليم الدينية أخطر وأسوأ ما يقترفه الساسة مع الدين. لأن القائمين على الدين يحرفونه ويشوهونه لخدمة اغراضهم الخاصة وهنا تكمن الفضيحة لأن القائمين والمسؤولين على أداء رسالة دينية لتغذية التنشئة الدينية في المساجد يستغلون ويبتزون ويحرفون ويزورون ويوهمون المتلقين متسترين بغطاء الدين الإسلامي. بعبارة أخرى فهم يتبعون سلوكيات إجرامية (سرقة وتزوير وتفكيك خلايا اجتماعية اسرية) لخدمة اغراضهم، يعني انهم أخطر من المجرم العادي (انهم الخارجون عن الإسلام والقانون معاً) متسترين بالمنصب الديني الذي منحته لهم وزارة الأوقاف المصرية. بتعبير آخر، الفساد ليس في الدين الإسلامي، بل عند بعض دعاته المكلفين بتعليم رسائله السماوية واستغلال حاجة المتلقين المسلمين من الجالية الإسلامية في بلد المهجر (كندا). إنها فضيحة بكل معنى الكلمة لأنها تعبّر عن خيانة الأمانة والتجرد الديني والانحراف الأخلاقي وابتزاز المحتاجين للمواعظ الإسلامية السمحاء وتحويل مهمتهم الدينية الى وسيلة لإشباع غرائزهم الفجة متجردين من القدسية الدينية والرسالة التي حمّلتها لهم وزارة الأوقاف بتقديمها للجالية الإسلامية في كندا.

تنطوي فضيحة دعاة وزارة الأوقاف المصرية بما يأتي:

1 – توظيف الفتاوى الدينية لخدمتهم.

2 – ابتكار حيل تستخدم مفهوماً غريباً ومعلومات خاطئة عن الإسلام لخدمة مصالحهم الشخصية.

3 – استغلال المساجد لجمع التبرعات، بعد استثارة العاطفة الدينية للمسلمين المقيمين في كندا.

4 – تحويل التوسط في النزاعات الزوجية الى شقاق وطلاق لكي يتزوجها الداعية الإسلامي.

5 – إباحة الزواج السري غير الموثق رسمياً.

6 – خيانة الأمانة التي أئتمنته عليها وزارة الأوقاف المصرية في استغلال منصبه كإمام يجمع المال عن طريق الرقية لإقناع بسطاء الناس بطرد الأرواح الشريرة بأسعار باهضة وتقديم الوعود باتقائهم من العين والجن والسحر.

7 – استخدامهم للمنبر وخطبة الجمعة لأغراض شخصية فأضحى زارع الشقاق في المسجد.

8 – التحرش الجنسي داخل المسجد.

9 – الاستحواذ على تبرعات المسلمين في كندا وعدم إيصالها الى هدفها المرجو منه.

10 – عقد صفقات مربحة مع رجال الاعمال وطلب هدايا منهم.

11 – تزوير الوثائق الشخصية من أجل البقاء في كندا والحصول على الإقامة الدائمة فيها.

12 – جمع التبرعات وتقديم الفتاوى التي تبيح لهم سرقة الكنديين وخداعهم تحت مسوغ أنهم كفار.

هؤلاء المدعون الدعاة استخدموا الإسلام كنمط عيش يومي للمسلمين لخدمة مصالحهم المادية والشخصية، ففرقوا ونافقوا وسرقوا وتجاوزوا رسالة الإسلام وأمانة الأوقاف المصرية في التوعية الإسلامية للجالية الإسلامية في كندا.

بعد هذا الاستطراد أعكف على ما كشفته مجلة روز اليوسف بعددها 4606 الصادر بتاريخ 24/ 9/ 2014 عن فضائح لمبعوثي وزارة الأوقاف المصرية الى كندا كتبت بقلم "هدى المصري" قالت فيه يصبون اللعنات على من يسيئون الى الإسلام في الغرب، وهم يسيئون اليه أكثر من غيرهم يسمون أنفسهم دعاة أو مشايخ، لكنهم لا يشبهون المسلمين إلا في أسمائهم، خطايا وأخطاء ارتكبوها مستغلين ما تخوله لهم مناصبهم من سلطة روحية مكنتهم من التمادي والاستخفاف بمن وثقوا بهم بكل يسر.

مسلسل طويل لمهازل وجرائم ارتكبها من يطلق عليهم لقب دعاة، وللأسف مبعوثو وزارة الأوقاف لهم النصيب الأكبر من هذه المهازل بتوظيف الفتاوى الدينية وابتكار الجيل، التي تستخدم مفهوماً غريباً ومعلومات خاطئة عن الإسلام لخدمة أغراض ومصالح شخصية.

أحدث حلقات هذا الفساد حدثت، هذه المرة، في كندا 2016 بطلها الشيخ عبده أبو شمعة من محافظة البحيرة الذي قدمت ضده عريضة موقعة من 52 من المصلين للقضاء الكندي للنظر فيها بسبب سوء اخلاقه وتفريقه بين المسلمين داخل المسجد وإصداره الفتاوى، التي توافق أهواء مجلس الإدارة الموالي له. هذه الشكوى، وإن كانت مليئة بالوقائع الخطرة والمخيفة، إلا انها ليست الأولى التي نعرضها فقد سبق وأن تصدت – روز اليوسف – للجرائم، التي وقعت منذ ثماني سنوات من دعاة أرسلتهم وزارة الأوقاف من 2008 ضد الشيخ "محمد أحمد غنيم" الذي ارتكب العديد من المخالفات الجسيمة باسم الدين وكانت موقعة من العديد من المساجد بمونتريال بكندا، لكن أحداً لن يحرك ساكناً، حتى هذه اللحظة، فالمسؤولون في الوزارة لديهم أولويات أخرى.

هذا الأدنى المتدني لدعاة وزارة الأوقاف المبعوثين الى أوروبا وأمريكا الذي تؤكده وثائق تعكس حقيقة ما وصلت اليه أحوال المسلمين في البلدان الغربية، فالمفترض أن من ترسلهم الأوقاف من دعاة وأئمة هم سفراء للإسلام في الخارج ينقلون فكره الوسطى المعتدل، إلا ان الوزارة، التي لم تعط أي أولوية لتجديد الخطاب الديني في مساجدها في الداخل لم تهتم أيضاً بمخاطبة الآخر في الخارج وهذا ما تسبب في الكوارث، التي نعاني منها الآن، فهي لم تخضع من ترسلهم لاختبارات أو حتى تتحرى عن سلوكياتهم الأخلاقية.

وكانت نتيجة ذلك إيفاد دعاة غير مؤهلين يفتون بغير علم ويحدثون كثيراً من البلبلة بسبب الفتاوي غير الصحيحة والسلوكيات الغربية، والأنكى من ذلك أنهم لا يجيدون لغة البلاد المبتعثين اليها وفقاً لما جاء في الجالية المسلمة في كندا ونرفعها لوزير الأوقاف التي من المتوقع ألا تلقي اهتمام المسؤولين بالوزارة كالشكاوي السابقة. وكما جاء في نص العريضة الموقعة من 52 من المصلين بمسجد التوحيد بمونتريال كوثيقة إدانة مقدمة أمام القضاء الكندي، وقمنا بترجمتها من اللغة الفرنسية الى العربية ضد الشيخ عبده أبو شمعة وأمثاله من العاطلين، الذين استغلوا ثغرات القانون الكندي لإنشاء مساجد تستغل فقط لجمع التبرعات، بعد استثارة العاطفة الدينية للمسلمين المقيمين هناك.

كان نصها كالآتي "نحن الموقعين أدناه، أعضاء مركز التوحيد والجمعية الثقافية لمساعدة المرأة والطفل، السكان المجاورون للمركز ورواد مسجد التوحيد، نعبر عن قلقنا وغضبنا من إمام المسجد الشيخ "عبده أبو شمعة" بسبب سلوكه المنحرف الذي ينافي الاخلاق والمبادئ الأساس للإسلام، وذلك وفقاً للأسباب الآتية: فهو صاحب سلوك غير أخلاقي وغير مقبول في التوسط في النزاعات الزوجية، أو، بالأحرى، لاستعادة الوفاق بين الأسر وفقاً لقيمنا الإسلامية، فهو قد طلب من امرأة أن تطلق زوجها وأنه على استعداد – أي هذا الإمام – ان يتزوجها ضارباً عرض الحائط بكل القيم الأخلاقية والمعنوية، ودفعته جرأته ووقاحته الى أبعد الحدود فطلب من الزوج التنازل عن ابنه لزوجته، مع أن هذا الرجل لم يكن قد طلق زوجته حتى تاريخه، فضلاً عن

زواج الشيخ "عبده أبو شمعه" السري الأخير من جزائرية بعد أن اقنعها بتطليق زوجها الجزائري متهماً زوجها السابق بالردة عن الإسلام، وهذا تناقض صارخ مع الفتوى المعتمدة عدم إباحة الزواج السري – غير الموثق رسمياً – في معظم بلدان المسلمين، والأزهر الشريف، ومجلس الائمة في مونتريال الذي كان الشيخ عبده عضواً فيه.

وجاء ايضاً في الوثيقة المرفوعة أمام المحكمة الكندية التي تفضح وبنحو مباشر سلوكيات المشايخ الذين ترسلهم وزارة الأوقاف ايضاً خيانة هذا الشيخ الأمانة واستغلاله لمنصبه كإمام بجمعه المال عن طريق الرقية لإقناع بسطاء الناس بطرد الأرواح الشريرة بأسعار باهضة، وتقديم الوعود لهم بشفائهم من العين والجن والسحر الى جانب استخدامه المنبر وخطبة الجمعة لأغراض شخصية للهجوم على مخالفيه وزرع الشقاق في المسجد.

وذكر الموقعون على العريضة أن الشيخ يعمل تحت الطاولة – ويخدع الدولة والقوانين مما يعطي مثالاً سيئاً للغاية لأبناء الجالية، وهذا يتناقض تماماً مع عقد عمله، مستغلاً مكانته كإمام من خلال تأثيره الديني على المصلين لجمع الهدايا والأموال، مؤكدين خيانته للمؤسسين – المصريين للمسجد الذين كانوا السبب في استقدامه عن طريق الأوقاف – وتواطؤه مع مجموعة في مجلس الإدارة لطردهم مما تسبب في خسارة المسجد لأكثر من 12 ألف دولار كتكاليف قانونية، وضياع آلاف أخرى من الدولارات من تبرعات أعضاء الجمعية الثقافية لمساعدة المرأة والطفل كان من الممكن استخدامها لصالح الجمعية.

وانتهت الوثيقة المعروضة على القضاء الكندي حالياً الى أن هذا الشيخ الموفد من الأوقاف المصرية أدت نواياه غير الأخلاقية إلى إحضار صديقه – إمام أزهري آخر – ويدعى الشيخ أحمد طه للتلصص على فتاة جزائرية الجنسية وتبلغ من العمر عشرين عاماً وتعمل موظفة في محل تجاري – حلواني – ملاصق للمسجد، إذ استغل الشيخ عبده صداقته لصاحب المتجر،

وفي غيابه قدم الفتاة لصديقه، الذي عاد مرتين للفتاة وضايقها محاولاً إعطاءها رقم هاتفه وألح عليها للقاء به في مكتب الشيخ عبده داخل المسجد.

شكاوى أخرى متعددة ضد عدد من المبتعثين من المقرئين والوعاظ تقدمت بها مجموعة من المصلين بمركز التوحيد الإسلامي بشأن ضعف حفظ القران عند بعضهم، فضلاً عن اصدار الفتاوى الخاطئة، التي تتعارض مع فتاوى العلماء المؤهلين. أما الواقعة الأكثر إثارة للجدل فكانت تلك، التي تضمنها إحدى الشكاوى ضد أحد الشيوخ من المقرئين الذي اعطى لأحد المصلين حجاباً ولزوجته حجاباً آخر بعد أن أمر الرجل أن يقول لزوجته أن تأتي الى المسجد بملابسها الخارجية فقط من دون الداخلية. وواقعة أخرى بطلها شيخ آخر يدعى الدكروري من محافظة المنيا والذي طرد من المسجد بسبب اختلائه بامرأة في بيته قبل الزواج منها سراً وعندما تمت مواجهته كان رده: انا حافظ القرآن، فقالوا له: هو حافظ القرآن معصوم وحلال عليه يختلي بالستات؟ فصارت سيرة الشيخ على كل لسان بدلاً ان يكون القدوة الحسنة للمسلمين هناك. كما جمع الشيخ رمضان نفسه تبرعات بسبعمائة ألف دولار لمسجد القدس، الذي ضجت قضية فساد مجلس ادارته أرجاء مدينة مونتريال من خلال التفاصيل التي كشفت عنها القضية التي نظرتها إحدى المحاكم الكندية ضد رئيس المسجد "ع" مغربي الجنسية الذي اعترف أمام القاضي الكندي منذ سنة 2003 ويعيش على مساعدات الدولة الكندية، والكارثة أنه اتخذ الطابق العلوي للمسجد سكناً له ولزوجته على حساب تبرعات المسلمين من دون علمهم وموافقتهم. وكشفت المحكمة أنه يسافر خمس مرات كل عام وهذا يكلف مبالغ طائلة، ولا أحد يدري أين ذهبت ملايين الدولارات التي يتبرع بها المسلمون!!

مروان سالم صاحب متجر حلواني وأحد الضحايا إذ تبرع لمسجد التوحيد بـ17 ألف دولار بشرط ذهاب تلك التبرعات إلى أنشطة لصالح الشباب والأطفال، لكنه اكتشف أنه تم الاستيلاء على أمواله وأن المسجد عليه ضريبة للدولة الكندية حالياً تقدر بـ 25 ألف دولار وذلك بسبب فساد الشيوخ وسوء إدارتهم.

مروان نفسه يروي أن ذلك حدث بسبب تواطؤ الشيخ عبده، الذي خدع المصلين بطلب التبرعات ثم اكتشفوا أن الأموال لم تذهب في أي أنشطة وأن المسجد مديون للدولة. ويرجع مروان المشكلة الى أن هؤلاء المشايخ، الذين يأتون الى كندا وأمريكا وأوروبا لا يتحدثون لا اللغة الفرنسية ولا حتى الإنجليزية ولذلك يتقوقعون في المساجد وبسبب الفراغ الذي يعانون منه يرتكبون هذه الأخطاء كلها فبدلاً من أن يدرسون أمور الدين للأطفال باللغة الفرنسية أو الإنجليزية تجد المساجد فارغة في الأيام العادية ولا يعمل المشايخ بنحو فاعل سوى ساعة واحدة فقط في خطبة الجمعة، أما باقي الأيام فالصلوات الخمس لا تتعدى ربع ساعة لكل صلاة، لذلك لا يجد الواحد منهم الفرصة سانحة لإقامة علاقات مربحة مع رجال اعمال ويطلبون منهم الهدايا، ويصل بهم الأمر الى إيهام الناس أن الجن يسكن أجسامهم ويتقاضون منهم مئات الدولارات على الرقية الشرعية الأمر الذي لا يصب في مصلحة الدين وإنما يورث الجهل والسمعة السيئة للأزهر الشريف ومصر وللمسلمين جميعاً.

كما اشتكى لنا كل من محمد عبد الرزاق ومصطفى شريد ومحمد حمويه – أعضاء الجالية في مونتريال – من عدم أهلية المشايخ الذين ترسلهم الأوقاف للتواصل مع أبنائهم بسبب عدم إجادتهم اللغة، وطالبوا السفارة والحكومة الكندية بإجراء اختبار لغة فرنسية أو انجليزية لجميع المشايخ المبتعثين داخل السفارة أو تحت إشرافها قبل منحهم التأشيرة. وعلى شاكلة الشيخ عبده أبو شمعه والشيخ محمد أحمد غنيم بطل الواقعة التي هزت الجالية الإسلامية في مونتريال – منذ سنوات عدة عندما حضر مسجد الأمة ليؤم الناس في صلاة التراويح ويقرأ القرآن الكريم بصوت جميل، إلا انه ارتكب جريمة تزوير في الأسبوع الثالث من شهر رمضان المبارك، إذ خطط للزواج بفتاة تحمل الجنسية الكندية كي يضمن من خلالها البقاء في كندا والحصول على الإقامة الدائمة فيها ساعده في ذلك إمام المسجد، الذي زوجه وكتب عقد الزواج من دون التأكد من صدقه أو كذبه. وبعدها قام الشيخ بإحضار إقرار من القنصلية المصرية شهد فيها شاهدة مزورة بأنه لم يسبق له الزواج من قبل وتزوج الفتاة وكانت المفارقة

أن شهد الشيخ الواعظ المرافق له على عقد الزواج وهو يعلم أنه متزوج في مصر، فعاش مع الفتاة وكان عالة عليها حيث استغل وظيفتها فتكفلت بدفع إيجار الشقة التي كانا يسكنان فيها. وبعد أشهر عدة اكتشفت الفتاة حقيقة أمره فاعترف لها بأنه متزوج وله أولاد في مصر، فطلبت منه الطلاق على الفور فطلقها وفر هارباً الى مصر قبل إعطائها فرصة اللجوء الى القانون الكندي حتى لا يمكنها من نيل حقوقها أو كشف تزويره خصوصاً ان القانون الكندي يجرم الزواج بأكثر من واحدة.

كما كانت هناك الوقائع الأخيرة التي تخص الشيخ إسماعيل عبد الباري التي تثبتها الأوراق التي حصلنا عليها بأنه خدع امرأة تونسية تحمل الجنسية الكندية وأوهمها انه تزوج بها من دون نيته في الطلاق لكنه عندما قدم أوراقه للحصول على الإقامة الدائمة طلقها غيابياً من دون إعطائها أي حق من حقوقها وعندما تأخر في الحصول على أوراق الإقامة الدائمة هرب الى مصر قبل أن يفتضح امره، وشيخ آخر يدعى الشيخ رمضان الدكروري تزوج امرأة سراً وعندما علم المصلون في المسجد الذي يؤم الناس فيه بذلك طردوه. ايضاً كل من الشيخ هاني سعد وشقيقه الشيخ زين العابدين اللذين اشتكى منهما المصلون في المساجد التي كانا يؤمان فيها في رمضان بسبب الالحاح في طلب المال الذي عده كثير من المصلين تسولاً لا يليق بحفاظ القرآن حتى إن أحد المصلين شهد انه عندما واجه أحد هذين الشيخين قال له: نحن نطلب مزيداً من المال لأننا نضطر لدفع الرشوة بمبالغ كبيرة للمسؤولين في وزارة الأوقاف كي يسهلوا لنا السفر في رمضان الى أمريكا وكندا وأوروبا. وهناك العديد من القصص المشابهة أبطالها مشايخ أوفدتهم الأوقاف ليس لشرط الكفاءة ولكن لدفعهم مبالغ من أجل أن يتم ترشيحهم للسفر للبلدان الغربية وعندما يصلون الى تلك البلدان يرتبطون بسيدات يحملنَّ جنسية البلد بقصد الحصول على الإقامة الدائمة فيها ويحضرون أوراق طلاق مزورة لزيجاتهم في مصر بوساطة المأذون بعد أن يتم إغراؤهم بالمال.

وقد كتبت إحدى ضحايا هؤلاء المشايخ شكوى بخط يدها من أجل تسليمها إلى المسؤولين في مصر وعلى رأسهم الرئيس السيسي نفسه تناشد فيها السلطات المصرية منع هؤلاء وأمثالهم من السفر مجدداً الى كندا والغرب لأنه يشوهون سمعة مصر والإسلام، كما ناشدت السلطات الكندية اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم كونهم لا يمثلون الإسلام الوسطي والتعايش مع الآخر بسلام واحترام.

وفي مدينة مونتريال العاصمة وجهت البلدية في شارع جان تالون في منطقة سانت ميشيل إنذاراً إلى مسجد أخر يحمل الاسم نفسه التوحيد لعدم وجود رخصة بإقامته وهو مسجد ملاصق للمسجد محل الشكوى إذ تم افتتاح مسجد بالاسم نفسه بعد جمع تبرعات من المصلين لكن تفاقمت الانشقاقات والمشكلات داخل المسجد بسبب سلوكيات مشايخ الأوقاف، الذي أصبح هدفهم الأسمى جمع التبرعات وتقديم الفتاوى التي تبيح لهم سرقة الكنديين وخداعهم تحت مسوغ أنهم كفار والأسوأ أن الشعب الكندي أصبح يعلم ذلك مما يعطي انطباعاً سيئاً عن الدين الإسلامي والمسلمين. [مجلة روز اليوسف العدد 4606 بتاريخ 24/ 9/ 2016]

6/ ث – فضائح الرياضيين

قبل أن ألج الى جوهر هذا الموضوع لا مناص من القول عن البارز في الفضائح الرياضية إنها عدوى مرضيّة أشبه بكرة الثلج المتدحرجة من أعلى الى أسفل، بمعنى تبدأ من كبار المسؤولين القابعين في قمة هرم الاتحاد الدولي (رئيسه ونوابه وأمين صندوقه وطبيبه ومدربه)، ومن نافلة القول، أيضاً، إن المسؤولين في هذا الاتحاد يخضعون لضغوط مالية أو اغراءات مالية من أجل كسب بطولات مفبركة (غير طبيعية) تُعلن على العالم وكأنها نتائج نزيهة، ليس هذا فحسب، بل أنها:

1 – تتستر على أخذ المنشطات وما تؤول اليه.

2 – تزييف النتائج الفعلية والترتيبات النهائية للمسابقات الدولية في العاب القوى.

3 – المتاجرة ببيع تذاكر مزورة للمباريات، كما حصل في مباريات مونتريال 2014.

4 – التلاعب بنتائج المباريات.

5 – منح قطر وروسيا حق استضافة كأس العالم 2018 و2022.

6 – أخذ رشاوى في قضية شراء أصوات.

7 – أخذ رشاوى في بيع حقوق بث مباريات كأس العالم.

8 – أخذ رشاوى في العقود التجارية لفيفا.

9 – غض الطرف عن رشوة قدرها 122 مليون يورو توزعت بين رئيس نادي ارغواي والرئيس السابق لاتحاد كرة القدم البرازيلي والرئيس السابق لفيفا.

نستنتج مما تقدم أن المبالغ المالية الضخمة تُركع أعضاء الاتحاد، الذين يتمتعون بنفوذ واعتبار عاليين متصورين أن مناصبهم تعفيهم من التحقيق والمساءلة القضائية. ولما كان أغلب هؤلاء الأعضاء من المسنين والمتقدمين في السن فإن الاغراءات الجنسية لا تلعب دوراً ضاغطاً عليهم، وتقول الآية الكريمة (النفس أمارة بالسوء) لا يحميها المنصب الرفيع المستوى ولا الشهرة، بل تستجيب إلى مغريات مادية، كل حسب تحمل طاقتها لكمية المال، الذي لا تتردد في رفضه. إلا ان مهنة الصحف والوسائل الإعلامية الباحثة في حماية المجتمع من تعسف وفساد واستغلال المسؤولين لمناصبهم على حساب المصلحة العامة والإضرار بأخلاقية المجتمع وتشويه سمعة البلد، وإعاقة تقدمه الطبيعي وتطوره الحر، وظيفتها العمل على الحد من نشاط فساد هؤلاء المسؤولين في دوائر عليا وتشويه سمعة البلد وإعاقة تقدمه الطبيعي وتطوره الحر، عندها تعمل الصحافة بالحد من نشاط فساد هؤلاء المسؤولين في دوائر

عليا في النسق الرياضي ومحاسبتهم والمطالبة بإقصائهم لكي لا يستمروا في غيهم ويوغلون في الفساد فتمسي فضيحة يتطلب من الباحثين الاجتماعيين في علم الاجتماع توصيفها وتحليل آثار العمل المفضوح على الاعمال الرسمية المناطة بأشخاص يتوسم فيهم الأمانة والاستقامة والشفافية والنزاهة لجعلها مادة علمية خاصة بالإصلاح الاجتماعي وابتسار المشكلات الاجتماعية واختزال الفساد المؤسسي لكي يعيش المجتمع في بيئة صحية ونفسية غير ملوثة بالممارسات اللامعيارية واللاأخلاقية.

الغاية من هذا الطرح هو القول إن الفضائح الرياضية تعبّر عن ممارسات مفسدة لإخلاقية المنافسة الحرة بين المتنافسين ولما كان لهؤلاء المتنافسين نتائج متميزة في الشهرة والحصول على منزلة عالية بين الدول في هذا المضمار فإن بعض أعضاء اللجنة الأولمبية يخضعون لضغوط مالية دولية شديدة تتمثل برشاوى مالية ضخمة لقاء التلاعب بنتائج العاب القوى من أجل الحصول على ميداليات عالمية.

هذه الممارسات اللامعيارية واللاأخلاقية زلزلت سمعة الاتحاد الدولي لألعاب القوى وهي أسوأ بكثير من فضائح الفساد، الذي ضرب الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، وهذا هو (الركن الأول). أما (الركن الثاني) فأنه يتضمن الدافع والهدف المالي وليس الجنسي ولا السياسي. بينما ينطوي (الركن الثالث) على كشف الجهات الآتية عن هذه الفضيحة:

1 – هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)

2 – السلطات السويسرية.

3 – القضاء الفرنسي.

4 – اللجنة الأخلاقية في الاتحاد الدولي لألعاب القوى.

5 – محطات الإذاعة الألمانية.

6 – مجلة فرانس فوتبول.

7 – الكاتب البريطاني ديفيد بلوب في كتابه عن الانتخابات المزورة.

وكان التستر على الرشاوى والابتزاز والتلاعب بتغيير النتائج الفعلية والترتيب النهائي للمسابقات الدولية في العاب القوى وغض الطرف عن استعمال المنشطات يمثل (الركن الرابع).

ليس من بأس في الإشارة الى فضيحة كأس العالم للعام 2006 في المانيا كمثال على مسخ وتشويه المعايير الرياضية المبنية على المنافسة الحرة والموضوعية بعيداً عن الضغوط السياسية والشهرة العالمية والمغريات المالية بخاصة وإن هذا المسخ والتشويه يصدر يمارسه مسؤولون رسميون لمنظمات دولية لهم نفوذ في مؤسساتهم الرياضية متحصنين بصلاحياتها ولهم مصدر مالي مرتفع ومتميز، أعني غير محتاجين للمال ولا الجاه لكنهم مع ذلك يساومون على كسب المال غير المشروع وبطرق منحرفة وسرية، وهذا يعني ان الفساد يكون مقصوداً لكنه متستر وسري بسبب مجافاته للأخلاق القويمة ومنافاته للمعايير المؤسسية والقانونية (ركن أول) دافع هذا القصد السيء المال (الركن الثاني) كشفته صحف المانيا (دارشبيجل) وصحيفة بيلد الألمانية والسلطات الألمانية، قبل أشهر. أما مصدر هذا الفساد فهي اللجنة المنظمة لمونديال للعام 2006 (ركن ثالث) وهدف فساد اللجنة المنظمة لمونديال هو:

1 – شراء أربعة أصوات حاسمة من الأعضاء الآسيويين في تنفيذية الفيفا العام 2000 لضمان الفوز بحق الاستضافة.

2 – الاحتيال في اختلاس وفساد.

3 – قدمت اللجنة المنظمة لمونديال الألماني مبلغ 170 مليون يورو الى الفيفا في العام 2002 لضمان دعم الفيفا لاحقاً للمونديال الألماني.

إذن، يمكن القول إن هذه فضيحة بامتياز لأنها كشفت زيف المسؤولين وفسادهم في مناصبهم القيادية المستأثرين بها وبشهرتها العالمية ومتحصنين بنفوذها الدولي. إلا أن هؤلاء لم يحسبوا قوة اختراق الصحافة المعاصرة (الحرّه

والمستقلة ذات السلطة السادسة في المجتمع) وفاعليتها وقدرتها على اكتشاف ما تم التستر عليه، لا من باب السبق الصحفي أو تشويه سمعة أحد واقناعه بأنها فعلاً حريصة على خدمتهم.

هدف الصحافة، إذن، هو تحري الحقائق وتقييم أدائها وهدفها المرجو منها ومن خلالها تكسب الصحافة سمعتها واعتبارها الجماهيري والمهني ونصاعة اقلامها ورجاحة عقلية كتابها وموضوعيتها، لذلك فهي ليس لها مصلحة بالسياسة، بل مصلحتها مهنية وجماهيرية دافعها ابراز الحقيقة الناصعة وليس المزورة أو المشوهة، وهنا يسقط المسؤولون المزيفون، وعند هذا الحد تتوقف مسؤولية الصحفيين لتأتي مسؤولية الباحثين الاجتماعيين في تحليل لماذا وأين ومتى ومِنْ مَنْ يصدر الزيف والانحراف والاستئثار بصلاحيات المنصّب واستغلاله لصالح الخدمة الخاصة، وليست العامة وآثار ذلك على المجتمع. بعملهم هذا يسهم الباحثون (وبفضل الأقلام الإعلامية الرصينة والمحترمة لمهنتها) في توعية الأفراد وجعلهم على بينة مما يحصل في دهاليز القنوات الرسمية العليا ويشاركون بالانخراط في مسؤولية التنظيمات الوسطية الثانوية غير الرسمية للتوسط بين القمة والقاعدة أو بين المسؤولين والجماهير وهذه هي مهمة المثقف اللوذعي والحريص على نقاوة مجتمعه، الذي يعيش ويعمل فيه وصحته وسلامته.

أود أن أذكر على سبيل الملاحظة عن هذه الممارسات الفاسدة أنها فجرت بركاناً ضخماً على الصعيد الرياضي، التي تناسبت طرداً مع هبوطها الأخلاقي في أدائها التنظيمي الدولي فكانت عبارة عن عصابة إجرامية من ذوي الياقات البيض (حسب مصطلح علم الإجرام) أو ما فيه الفيفا الرياضية.

الملفت للانتباه أن الفضائح (سواء كانت رياضية أم سياسية أم أخلاقية) يكشفها الصحافيون، وليس الحاكم في المحاكم أو الساسة الفاسدون لما يرتكبه البارزون في منظمات واتحادات دولية في مختلف دول العالم من مفاسد، وهؤلاء البارزون ليسوا من دولة واحدة لكنهم التقوا في هدف واحد وهو

استغلال مواقعهم الدولية في تنظيمات معتمدة، بالدرجة الأساس، على المنافسة من أجل الحصول على البطولة واكتساب الشهرة العالمية، التي تدعم النظام السياسي لذلك البلد. فلا غرو من القول إن المال الكثير وحده لا يكون الدافع الوحيد لهؤلاء المسؤولين بالهبوط إلى مهاوي الفساد، بل المنافسة الدولية والشهرة العالمية يكونان من دوافع الضاغطين بكل وسائل المغريات على أعضاء لجنة الاتحاد الدولي لكرة القدم والعاب القوى لكي يحصلوا على الفوز المصّنع او الزائف، ليس هذا فحسب، بل إنهم يخضعون لضغوط مالية مغرية للغاية من شركات البث التلفازي وشركات تسويق المواد الرياضية وطبع التذاكر ومكاتب توزيعها. أي هناك أكثر من مهمة تمارس الضغوط نفسها عليهم فيحصل الاستسلام لهذه المغريات القادمة من حكومات لها وزن دولي مرموق وتدفع المال من دون تقييدات من أجل تقديم فرق رياضية او نوادي رياضية أو تأخيرها في مباراة أو غض الطرف عن أخذ منشطات في العاب القوى. لكن مهما كانت كمية هذه الأموال على اتحاد الفيفا والعاب القوى أن لا تنحاز لأي طرف معين أو تطمع في مال وفير، بل ينبغي أن تنحاز إلى النزاهة والشفافية القانونية والموضوعية الحيادية لكي تكون عادلة وفي مستوى المسؤولية الدولية لكن هذا لم يحصل للأسف وهنا يتطلب من الباحثين الاجتماعيين أن يتناولوا الوقوع في مهاوي الفساد والإجرام المؤسسي، الذي يدفعهم إليه أصحاب الياقات البيض وأثره على المنافسة الشريفة والشهرة الكفوءة وابتسار الفساد واختزال المشكلات الاجتماعية في عصرنا الحالي.

ومن أجل تمحيص ما تقدم حري بنا أن نتناول نماذج من الفساد، الذي أصاب اتحاد العاب القوى والفيفا لكي ندعم ما جئنا به آنفاً وهي:

1 – الفضائح الرياضية بالجملة والمفرّق اليوم في العاب القوى

العاب القوى: فضيحة اتحاد العاب القوى أسوأ مما شهده الفيفا. وصف تقرير أعدته الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات (وادا) فضيحة الفساد التي تهز

الاتحاد الدولي لألعاب القوى منذ أيام بأنها أسوأ بكثير من فضائح الفساد، التي تضرب الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

تستعد الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات (وادا) لنشر النتائج، التي خلصت اليها اللجنة المستقلة المشكلة للنظر بقواعد اللعبة، إذ قال المحامي ريتشارد ماكلارين كاتب التقرير لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" سيشكل (التقرير) فعلاً تغيراً في الرياضة وتضرب الفيفا فضائح فساد متتالية، بعد ان القت السلطات السويسرية القبض على عدد من المسؤولين ووجهت التهم إلى آخرين ثم تسارعت الأمور لتصل الى رأس الهرم بإيقاف رئيس الاتحاد الدولي السويسري جوزيف بلاتر وايضاً رئيس الاتحاد الأوروبي الفرنسي ميشيل بلاتيني المرشح لخلافته لمدة 90 يوماً. وانتقلت العدوى الى الاتحاد الدولي لألعاب القوى، قبل أيام قليلة، مع اتهام القضاء الفرنسي الرئيس السابق السنغالي لامين دياك بالفساد وتبييض الأموال ثم فتح اجراءً تأديبي بحق نجله وأمين الصندوق السابق في الاتحاد الدولي، فضلاً عن طبيب ومدرب.

وعدّ ماكلارين ان ما يواجهه الاتحاد الدولي لألعاب القوى أكثر خطورة من مزاعم بالتلاعب في النتائج. وتابع ماكلارين لديك مجموعة من الأشخاص كبار السن الذين وضعوا مبالغ كبيرة من الأموال في جيوبهم من خلال الابتزاز والرشوة ولكنهم ايضاً تسببوا بتغييرات كبيرة في النتائج الفعلية والترتيب النهائي للمسابقات الدولية في العاب القوى. ضغوط شديدة يتعرض لها مسؤولون في الاتحاد الدولي لألعاب القوى. ويأتي تعليق ماكلارين حافلاً واجهه الاتحاد الدولي لألعاب القوى، الذي اضطر بالإعلان عن إلغاء حفله السنوي لتوزيع الجوائز، الذي كان مقرراً في الثامن والعشرين من تشرين الثاني. وأوضح الرئيس الحالي للاتحاد الدولي الإنكليزي سباستيان كو: نظراً للغيوم، التي تخيم على منظمتنا فأن من الواضح انه ليس الوقت المناسب لأسرة العاب القوى العالمية الاحتفال بهذه الرياضة.

وتولى كو رئاسة الاتحاد الدولي، في آب الماضي، بعد فوزه في الانتخابات على الاوكراني سيرغي بوبكا ليخلف، تالياً، لامين دياك (82 عاماً) الذي كان يتولى الرئاسة، منذ العام 1999، وكانت مسألة المنشطات وخصوصاً المتعلقة بألعاب القوى الروسية من أبرز عناصر الحملة الانتخابية لسباستيان كو.

وأصدرت لجنة الاخلاق في الاتحاد الدولي لألعاب القوى بياناً أكدت فيه فتح إجراءات تأديبية ضد أربعة اشخاص هم غابرييل دولي المسؤول السابق عن مكافحة المنشطات حتى كانون اول 2014 وباب ماسانا دياك أحد أبناء لامين دياك وفالنتين بالافنيتسيشف رئيس الاتحاد الروسي وأمين صندوق الاتحاد الدولي حتى كانون الأول 2014 والمدرب الروسي في مسابقات المشي آلكسي ميلنيكوف، وتجري التحقيقات مع شخص خامس ايضاً ولكن لم يتم الإفصاح عن اسمه لأن أي اجراء تأديبي بحقه لم يبدأ، حتى الآن، والذي من الممكن أن يكون لامين دياك نفسه. وكان القضاء الفرنسي قد أتهم لامين دياك، الأربعاء الماضي، بقضايا فساد تتعلق بحملة مكافحة المنشطات في الاتحاد الدولي. يذكر أن لامين دياك كان قد اضطر الى الاستقالة من منصبه كمدير تنفيذي للتسوق في الاتحاد الدولي، بعد اتهامه بالفساد ايضاً، في مزاعم تتعلق بالمنشطات والتستر على نتائجها خصوصاً في روسيا، بعد ان بثت احدى المحطات الألمانية تقريراً كشف عن وجود عدد كبير من الحالات المشبوهة لرياضيين نالوا ميداليات عالمية وأولمبية بين 2001 – 2012. [www.elmarada.org]

2 – تسلسل زمني لوقائع كشف فضيحة المونديال الألماني

التسلسل الزمني لوقائع قضية بطولة كأس العالم 2006 بألمانيا منذ الادعاءات، التي نشرتها مجلة "دير شبيجل" الألمانية، منتصف أكتوبر 2015، عن وجود مخصصات سرية لدى اللجنة المنظمة للمونديال الألماني استخدمتها لشراء أصوات باللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للعبة (فيفا) في العام 2000 من أجل ضمان الفوز بحق استضافة المونديال.

16 أكتوبر: أعلن الاتحاد الألماني لكرة القدم أنه يجري تحقيقا بشأن تقديم أموال "إلى الفيفا في أبريل 2005 من اللجنة المنظمة لمونديال 2006 ربما لم تستخدم في الغرض المخصص لها (البرنامج الثقافي للفيفا)". ".
16 أكتوبر: ذكرت "دير شبيجل" أن لجنة الملف الألماني كان لديها مخصصات سرية استخدمتها في شراء أربعة أصوات حاسمة من الأعضاء الآسيويين بتنفيذية الفيفا في العام 2000 لضمان الفوز بحق الاستضافة. وأوضحت المجلة أن هذا المال كان مقدما من روبرت لويس دريفيوس الرئيس السابق لشركة أديداس الألمانية للأدوات والملابس الرياضية.

17 أكتوبر: استبعد فولفجانج نيرسباخ رئيس الاتحاد الألماني للعبة "تماما وبنحو مطلق" وجود أي مخصصات سرية، وأكد أنه لم تكن هناك أي عملية شراء للأصوات. كما استنكر فيدور رادمان نائب رئيس اللجنة المنظمة لمونديال 2006 ما تردد بشأن شراء أصوات.

18 أكتوبر: قال أسطورة كرة القدم الألماني فرانز بيكنباور رئيس لجنة الملف الألماني واللجنة المنظمة لمونديال 2006، في بيان مقتضب أصدره مديرو أعماله، "لم أرسل أي مال لأي شخص من أجل الحصول على أصوات لضمان منح ألمانيا حق استضافة مونديال 2006 وأثق في أن أحدا من أعضاء لجنة الملف الألماني لم يقدم على هذا الفعل أيضا".

19 أكتوبر: قال ممثلو الادعاء في مدينة فرانكفورت الألمانية إنهم بدأوا "عملية رصد" لاتهامات محتملة بالاحتيال والاختلاس والفساد.
19 أكتوبر: استنكر نيرسباخ الادعاءات مجددا واعترف بضرورة توجيه استفسارات بشأن تقديم 7,6 مليون يورو (6,7 مليون دولار) إلى الفيفا.
19 أكتوبر: أعرب ثيو تسفانتسيجر الرئيس السابق للاتحاد الألماني للعبة ونائب رئيس اللجنة المنظمة لمونديال 2006 عن شكوكه بشأن التحقيقات الداخلية، التي يجريها الاتحاد الألماني فيما أعلن يواخيم لوف المدير الفني للمنتخب الألماني دعمه لنيرسباخ.

22 أكتوبر: صرح نيرسباخ في مؤتمر صحفي أن اللجنة المنظمة للمونديال الألماني قدمت المبلغ المذكور سلفا إلى الفيفا في 2002 لضمان دعم الفيفا لاحقا للمونديال الألماني بمبلغ 170 مليون يورو وذلك طبقا لاتفاق جرى في اجتماع خاص بين بيكنباور والسويسري جوزيف بلاتر رئيس الفيفا. وقال نيرسباخ إن لويس دريفيوس هو من قدم هذا المال وأعاده للفيفا حتى عاد مجددا إلى لويس دريفيوس في 2005. ولكن العديد من الأسئلة والاستفسارات ما زالت مطروحة.

23 أكتوبر: أعلن مجلس إدارة الاتحاد الألماني لكرة القدم دعمه وثقته لنيرسباخ على الرغم من أن نيرسباخ لم يعلن التحقيق، الذي بدأه في صيف هذا العام، إلا قبل أسبوع واحد فقط.

23 أكتوبر: اتهم تسفانتسيجر، في تقرير آخر لمجلة "دير شبيجل"، نيرسباخ بالكذب، وقال "من الواضح أن لجنة ملف المونديال الألماني لديها مخصصات سرية" وأن نيرسباخ كان على علم بها منذ 2005. وقال إن المال المقدم من لويس دريفيوس ذهب إلى القطري محمد بن همام عضو اللجنة التنفيذية بالفيفا، آنذاك، والذي عوقب، بعدها بسنوات، بالإيقاف.

26 أكتوبر: اعترف بيكنباور بارتكاب "خطأ" في عملية طلب استضافة مونديال 2006، وقال إن اللجنة المنظمة للبطولة كان يجب عليها ألا ترحب بتوصية من اللجنة المالية للفيفا بالحصول على ضمان من الفيفا.

27 أكتوبر: انتقل محامون من شركة "فريشفيلدز بروكهاوس ديرنجر" متعددة الجنسيات والمتخصصة في المجال القانوني إلى مقر الاتحاد الألماني للعبة من أجل التحقيق بشأن تقديم المبلغ المذكور سلفا إلى الفيفا.

الثالث من نوفمبر: داهمت السلطات الألمانية مقر الاتحاد الألماني لكرة القدم ومنازل نيرسباخ وتسفانتسيجر وهورس تشميت السكرتير العام السابق للاتحاد حيث بدأت السلطات الألمانية تحقيقا مع الثلاثة للاشتباه في تهرب ضريبي يتعلق بتقديم هذا المبلغ إلى الفيفا.

التاسع من نوفمبر: اعترف نيرسباخ "بالمسؤولية السياسية" عن تقديم هذا المبلغ إلى الفيفا وأعلن استقالته من رئاسة الاتحاد الألماني للعبة.

العاشر من نوفمبر: ذكرت صحيفة "بيلد" الألمانية أن أسطورة كرة القدم الألماني فرانز بيكنباور كانت له يد في اتفاق أبرم مع المشتبه به جاك وارنر العضو السابق بتنفيذية الفيفا قبل أن تفوز ألمانيا في العام 2000 بحق استضافة مونديال 2006 وأن وثيقة الاتفاق "ربما كانت محاولة رشوة" ووقعها بيكنباور بصفته رئيس لجنة الملف الألماني، قبل أن يترأس، بعدها، اللجنة المنظمة للبطولة. العاشر من نوفمبر: قال راينر كوخ الرئيس المؤقت للاتحاد الألماني لكرة القدم إن بيكنباور وقع اتفاقا مع اتحاد كونكاكاف (اتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبي) للعبة قبل فوز ألمانيا باستضافة مونديال 2006 وأن وارنر وقع الاتفاق نيابة عن الكونكاكاف في العام 2000 قبل أربعة أيام من تصويت الفيفا لاختيار البلد المنظم لمونديال 2006. وجاء ذلك بمنزلة تأكيد لما جاء في تقرير صحيفة "بيلد".

يناير 2016: نقلت صحيفة "سودويتشه تسايتونج" وشبكتا "إن.دي.آر" و"دبليو.دي.آر" التليفزيونيتان عن تحقيقات شركة فريشفيلدز أن الاتحاد الألماني تستر لسنوات عدة على وثائق وأدلة تشير إلى الفساد أو، في الأقل، معاملات سرية مثيرة للشبهات تتعلق بكأس العالم 2006.

التاسع من فبراير: قال فيدور رادمان أحد المقربين من بيكنباور إن الاتحاد الألماني لكرة القدم يطالب بيكنباور وآخرين بمبلغ 7.6 ملايين يورو فيما يتعلق بمدفوعات كأس العالم. وبعدها بيومين، قال رادمان لصحيفة "دي فيلت" إن الاتفاقية أبرمت مع وارنر "لطمأنته".

26 فبراير: استقال هيلموت ساندروك من منصب السكرتير العام للاتحاد الألماني. وواجه ساندروك ضغوطا كبيرة بشأن موعد علمه ونيرسباخ بمسألة تحويل مبلغ 6.7 ملايين يورو.

الرابع من مارس: أصدرت فريشفيلدز تقريرها ، وأكدت فيه أنه لم يجر التوصل إلى أي دليل على شراء الألمان لأصوات من أجل الحصول على حق استضافة المونديال لكنها أشارت، في الوقت نفسه، إلى أنها لا تستطيع الجزم بذلك. وذكرت أيضا وجود مدفوعات غير واضحة عبر حسابات بنكية منها حساب يخص بيكنباور.

22 مارس: أعلنت لجنة الأخلاق بالفيفا أنها فتحت تحقيقات بشأن فوز ألمانيا بحق استضافة كأس العالم 2006 حيث يتم التحقيق مع ستة أشخاص من بينهم بيكنباور ونيرسباخ وتسفانتسيجر.

25 يوليو: قررت لجنة القيم بالفيفا حرمان نيرسباخ، رئيس الاتحاد الألماني السابق، وعضو مجلس الفيفا ، من ممارسة أي أنشطة متعلقة بكرة القدم لمدة عام، إذ رأت الغرفة القضائية أنه لم يكشف عن حقائق متعلقة باحتمالية وجود سوء إدارة متعلق بمنح حق تنظيم كأس العالم 2006، ولكن لجنة الأخلاق لم تفحص انتهاكات أخرى محتملة، فيما يتعلق برشوة و – أو فساد محتملين".

[www.yallakora.com]

3 – ماهي أبرز الفضائح التي هزت عرش "مملكة" جوزيف بلاتر

اهتز من جديد عرش رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" جوزيف بلاتر في زلزال قضائي غير مسبوق، اعتقل في بحره مسؤولون كبار بهذه المؤسسة. ووجهت اتهامات بالفساد إلى "الفيفا" تحت رئاسة بلاتر في مناسبات عدة، إلا أنها لم تؤثر على بقائه في الرئاسة لسنوات طويلة. فما هي أبرز تلك الفضائح المفترضة؟

اعتقال عدد من المسؤولين في الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا"، الأربعاء، فجر بركانا ضخما، وعلى نطاق عالمي، بسبب حجم القضية. وأعاد نقاشا قديما/ جديدا حول الاتهامات بالفساد، التي، عادة، ما وجهت إلى هذه المؤسسة. في هذا المقال نتوقف عند أبرز هذه الفضائح المفترضة.

انتخابات 1999

بعد عام من انتخاب جوزيف بلاتر على رأس الاتحاد الدولي لكرة القدم كشف الكاتب الإنكليزي دافيد يلوب في كتاب أن الانتخابات كانت مزورة. لكن بلاتر خرج منتصرا بعد عرض القضية على القضاء.

2001 قضية شركة "إي إس إيل"

كانت هذه الشركة تسيّر حقوق بث مباريات كأس العالم والعقود التجارية "للفيفا" وأعلن إفلاسها في 2001 بعد قرار من القضاء السويسري. وحسب أحد التحقيقات، تقاسم كل من الرئيس السابق لاتحاد كرة القدم البرازيلي ريكاردو تايكسيرا والرئيس السابق لـ"الفيفا" جواو هافيلانج بين 1974 و1998 مبلغ 122 مليون يورو كرشاوى، كما أن رئيس نادي كونموبول من البراغواي كان له نصيبه من الكعكة.

رئيس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم عيسى حياتو كان أيضا ضمن المتورطين. كما استفاد 13 شخصا آخرون لهم علاقة بـ"الفيفا" من إتاوات قدرت بـ (98.1) مليون يورو. ويتهم جوزيف بلاتر بأنه غض الطرف عن هذه الممارسات عندما كان كاتبا عاما للمؤسسة إلا أنه انسل من هذه القضية انسلال الشعرة من العجين، فيما استقال هافيلانج في 2013 من منصبه كرئيس شرفي للفيفا.

2011 التشطيب على بن همام من الفيفا

الخصم اللدود لجوزيف بلاتير في انتخابات رئاسة "الفيفا" السابقة، القطري محمد بن همام، والذي كان يشغل منصب رئيس الكونفدرالية الآسيوية وعضو اللجنة التنفيذية لـ"الفيفا"، حرمه الاتحاد الدولي لكرة القدم من ممارسة أي نشاط له علاقة بكرة القدم لإدانته، عقب تحقيق بالرشوة في قضية شراء أصوات، إلا أن المحكمة الرياضية ألغت هذا القرار.

شبكة تزوير تذاكر مونديال 2014

القضاء البرازيلي فكك شبكة دولية كانت تتاجر بتذاكر مزورة للمباريات خلال مونديال 2014. وبين المتورطين في هذه القضية شركة يديرها فيليب بلاتر ابن أخي جوزيف بلاتر

2014 رفض نشر تقرير غارسيا

القاضي الأمريكي ميخائيل غارسيا صاحب تقرير حول الشكوك، التي حامت حول منح قطر وروسيا حق استضافة كأسي العالم 2018 و2022، استقال من منصبه كرئيس لغرفة التحقيقات ولجنة الاخلاقيات بـ"الفيفا" في 17 ديسمبر 2014. وسوغ المدعي الأمريكي قراره بإحساسه بالعجز عندما رفضت "الفيفا" نشر تقريره.

2015 اتهام حياتو بالرشوة

القناة الألمانية "أ إردي" بثت قبل أسبوعين فيلماً وثائقيا كررت فيه فايدة الماجد، المسؤولة السابقة عن ملف ترشيح قطر لمونديال 2022، الاتهامات نفسها التي صرحت بها في استجواب مع مجلة "فرانس فوتبول" في ديسمبر 2014. أشارت الماجد إلى أسماء ثلاثة مسؤولين عن الكرة في أفريقيا، وهم، في الوقت نفسه، أعضاء في اللجنة التنفيذية لـ"الفيفا"، حصلوا، على وفق تصريحاتها، على 15 مليون دولار. كان عيسى حياتو، رئيس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ضمن هؤلاء المسؤولين الثلاثة لكنه نفى هذه الاتهامات، فيما طرد المسؤولان الآخران من المؤسسة. [www.france 24. com]

4 – فضيحة هزت الفيفا

استفاقت أسرة كرة القدم العالمية على أخبار هزت أركان الاتحاد الدولي لكرة القدم، بعد توقيف مسؤولين في الاتحاد بتهم تتعلق بالفساد وتلقي الرشاوى، بطلب من السلطات الأمريكية.

وقالت وزارة العدل السويسرية في بيان لها إن "ستة من مسؤولي كرة القدم أُعتقلوا في زيورخ أمس الأربعاء في انتظار تسليمهم للولايات المتحدة بسبب اتهامات بالفساد في الاتحاد الدولي لكرة القدم، الفيفا.

وقالت صحيفة "نيويورك تايمز" إن المحتجزين من المسؤولين البارزين في الفيفا وكانوا في سويسرا لحضور المؤتمر السنوي للاتحاد الدولي لكرة القدم، إذ سيواجه الرئيس الحالي جوزيف بلاتر، البالغ من العمر 79 سنة والمتربع على عرش الفيفا منذ سنة 1998، منافسة من الأمير الأردني علي بن حسين في الانتخابات الرئاسية، غدًا الجمعة.

ويأتي هذا الخبر الذي هز عالم الكرة المستديرة بالتوازي مع فتح تحقيق في سويسرا حول شكوك حفت منح كلا من روسيا وقطر شرف تنظيم كأس العالم لسنوات 2018 و2022 على التوالي.

ما هي التهم والادعاءات؟

تراوحت التهم الموجودة في ملف القضية الزلزال بين تبييض الأموال وإنشاء حسابات بنكية سرية والملايين من الدولارات من الرشاوى، وبحسب القضاء الأمريكي، فإن الفساد متغلغل داخل الفيفا.

وبلغ عدد التهم 47 تم توجيهها إلى 7 مسؤولين سامين في الفيفا، من بينهم نائبي الرئيس، بالإضافة إلى خمسة شركاء، متهمين بـ"الابتزاز والاحتيال وغسل الأموال" على مدى 25 عامًا، تلقى خلالها مسؤولو الفيفا أكثر من 150 مليون دولارًا كرشاوٍ خاصة لها علاقة بعقود البث التليفزيوني وعقود الإشهار.

وبحسب تقرير دائرة الادعاء الأمريكية الوارد في 167 صفحة كنتيجة لسنوات عدة من التحقيق والاستقصاء، فإن عالم كرة القدم مرتبط بالعديد من الشركات الوهمية وبالتهرب الضريبي وبحسابات بنكية سرية، بالإضافة إلى استغلال الصفة لقضاء مآرب شخصية.

كما كشف التقرير عن وجود ملايين الدولارات في بنوك في هونغ كونغ وسويسرا، وشمل تحقيق مكتب التحقيقات الاتحادي، اتحاد أمريكا الشمالية والوسطى والكاريبي (كونكاكاف) في ميامي.

تظاهرات ومسابقات رياضية أثيرت حولها شبهات

تم التركيز خلال تحقيقات مكتب التحقيقات الاتحادي على كواليس منح تنظيم جنوب أفريقيا دورة كأس العالم سنة 2010، بالإضافة إلى منح الولايات المتحدة الأمريكية فرصة تنظيم البطولة القارية "كوبا أميركا" سنة 2011.

وبحسب وزيرة العدل الأمريكية، لوريتا لينش، سجلت الرشوة حضورها في انتخابات رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم سنة 2011 بالإضافة إلى وجود فساد في أحد عقود الإشهار التي عقدت بين المنتخب البرازيلي لكرة القدم وإحدى شركات الملابس والتجهيزات الرياضية الأمريكية.

وفي قضية منفصلة، أعلن المدعي العام السويسري حصوله على وثائق رقمية من مبنى الفيفا في زيورخ، في إطار بحث قضائي ضد متهم لم يذكره، متهم بتبييض الأموال وتحوم حوله شكوك في علاقة بملفات منح روسيا وقطر تنظيم مسابقة كأس العالم خلال الدورتين المقبلتين، ولم يتم الإعلان عن هذا البحث الذي انطلق منذ 10 مارس حتى الأمس.

من هي الشخصيات المتهمة في هذه القضية؟

شملت دائرة الاتهام 14 شخصًا من بينهم 9 مسؤولين حاليين أو سابقين في الفيفا، بالإضافة إلى خمسة مديرين لشركات تسويق مرتبطة بالهيكل الرياضي الأكبر في العالم.

جيفري ويب: نائب رئيس الفيفا ورئيس الكونكاكاف

إيدواردو لي: عضو المكتب التنفيذي للفيفا والكونكاكاف

خوليو روخا: مكلف بالتنمية في الفيفا

كوستاس تاكاس: عضو مكتب رئيس الكونكاكاف

إيغوينيو فيغورادو: نائب رئيس الفيفا

رافاييل إسكيفال: عضو المكتب التنفيذي لاتحاد أمريكا الجنوبية لكرة القدم

خوزي ماريا ماران: عضو لجنة تنظيم الألعاب الأولمبية عن الفيفا

نيكولاس لويز: عضو سابق في المكتب التنفيذي للفيفا

جاك وارنر: عضو سابق في المكتب التنفيذي للفيفا ومتورط في قضايا رشوة أخرى

ويبدو أن قائمة المتورطين أوسع من هذه القائمة، إذ سيشمل التحقيق أليخاندرو بوركازو، أرون دافيدسون، هيغو جينكيس، ماريانو جينكيس وخوزي مارغيليس بالإضافة إلى المتعاقدين مع الفيفا المختصين بالتسويق كلهم.

ماذا يمكن أن يحدث لبلاتر؟

رفضت السلطات الأمريكية الإجابة عن جميع الأسئلة المتعلقة برئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، الذي يخوض يوم الغد، سباقًا انتخابيًا من أجل عهدة خامسة على رأس المنظمة الأثرى في العالم.

وطالب أعضاء من الاتحاد الأوروبي بتأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية لمدة ستة أشهر، لكون الزلزال الذي ضرب الفيفا سيشوش على العملية الانتخابية، حسب تقديرهم.

من جهته، قال مسؤول الاتصال بالفيفا أن بلاتر مازال رئيسًا للاتحاد الدولي وأنه سيواصل المنافسة من أجل عهدة جديدة.

وعلق قائلاً: "حتمًا إنها لحظات صعبة لكرة القدم وللجماهير والفيفا"، وأضاف، عبر بيان مقتضب، "يجب إبعاد المتورطين عن عالم كرة القدم."

لماذا انطلقت التحقيقات من الولايات المتحدة الأمريكية؟

أسال إلقاء القبض على المتهمين من طرف الشرطة السويسرية بطلب أمريكي كثيرًا من الحبر، وهو ما دفع وزيرة العدل الأمريكية لتوضيح أن المتهمين تجاوزوا وخرقوا القانون ومسوا النظام المصرفي الأمريكي، كونهم استغلوا البنوك الأمريكية لإجراء التحويلات النقدية المشبوهة.

ويسمح القانون الأمريكي بمتابعة السيولة الموجهة إلى الخارج من البنوك المحلية عقب كل إشارة أو إعلام من طرف بنك أو أحد مزودي خدمات الإنترنت، وهو ما يستعمل خاصة في إطار الحرب على الإرهاب أو قضايا الرشوة. [http://www.noonpost.net]

نخلص إلى القول إن الفضيحة هنا لا تمس شخصاً واحداً ولا موقعاً خاصاً (مهنياً مرموقاً) بل تمس اركان اتحاد دولي لكرة القدم. أي منظمة دولية اتهمها بالفساد والرشوة أكثر من دولة لها تأثير على المحافل الدولية مثل الولايات المتحدة وسويسرا.. اتهامات أخذت طابع الجرائم المنظمة، مثل تبيض الأموال وانشاء حسابات بنكية والاحتيال والابتزاز والرشاوى والتهرب الضريبي واستغلال الواقع لقضاء مآرب شخصية وتزييف انتخابات دولية لكرة القدم وعقود اشهار وهمية وشملت الفضيحة اعداداً كبيرة من المتورطين بها بدءاً من نائب الرئيس وانتهاءً بكل المتعاقدين مع الفيفا المختصين بالتسويق. أقول تضمنت هذه الفضيحة ما يأتي:

1 – تجاوز القانون وخرقه.

2 – استغلال النظام المصرفي في تحويلات مالية مشبوهة.

3 – تسخير شركات تسويق مرتبطة بالهيكل الرياضي الأكبر في العالم لخدمة مصالح شخصية للقائمين على الفيفا.

خليق بنا أن نقول عندما يتم تحويل مسار منظمة دولية عن هدفها الرئيس لخدمة مصالح ذاتية للقائمين عليها، بعد ذلك، فضيحة عالمية لأنها لم تؤد

واجبها المنوط بها من العاملين فيها. إذن يمكن تحديد عناصر الفضيحة على أنها تحدث:

1 – داخل تنظيم رسمي كبير الحجم وواسع الاتصالات.

2 – يتم استغلال موارده المالية للخدمة الخاصة وليس العامة.

3 – اختراقه القانوني في التعامل التنظيمي.

4 – عدم الموضوعية والعدالة والنزاهة في إداء نشاطه.

لا جرم، بعد ذلك، من القول إن ترددات فساد الفيفا باتت عالمية بسبب كونها أكبر منظمة دولية لا تخص بلداً واحداً او قارة واحدة، بل الكون بأسره وعندما يكون الفساد على هذا الحجم فأنه يصل الى حالة الفضيحة العالمية، وليس الإقليمية أو الشخصية. أما الوظيفة الإيجابية لهذه الفضيحة فأنها تكمن في استئصال الفاسدين ومراقبة مناشط القائمين عليها، بنحو دوري ومستمر، ومحاسبتهم عند تقصيرهم.

لأن العالمين في مثل هذه التنظيمات العالمية يواجهون ويخضعون لإغراءات قوية تصدر من متنافسين لديهم جماهير مليونية في انحاء العالم كافة ويتعاملون مع شركات تسويقية متخصصة باللوازم الرياضية ويتعاقدون مع وكالات تلفازية – إعلامية واشهارية ذات علامات عالمية شهيرة، وإزاء هذه المغريات الضاغطة والجاذبة تحصل حالات فساد مالية تصل الى حالة الفضيحة الكونية. ومن هنا يأتي اهتمام علم الاجتماع بالفضيحة لأنها تمس حياة المجتمع وتنظيماته الرسمية والقانون الوضعي واخلاقية الشعوب وعدم العدالة الاجتماعية مع استغلال صلاحيات المواقع القيادية في التنظيمات العالمية لكي ترصد هذه الانحرافات حتى لا يتفشى الفساد عالمياً بين الدول. الملفت للانتباه أن الفضيحة هنا لم تأخذ بالفساد الجنسي ولا السياسي، بل المالي المحصور بين أصحاب المواقع العليا بيد أن جميع أنواع الفساد تشترك بالتجاوز القانوني واختراق قواعده.

6/ ج – فضائح مصرح بها غير متستر عليها

هذا النوع من الفضائح تكون مجافية ومنافية للأخلاق والمبادئ الإنسانية والدينية فقط، لا تصدر من الساسة ولا من رجال الدين أو الرياضيين، بل الحكومة تشرف على الممارسات اللاخلاقية وتقدم لها الرخص وتقدم الاجازات للعاملين فيها وذلك للأسباب الآتية:

1 – الفقر المالي الشديد.

2 – عادات اجتماعية محلية بمدينة خاصة.

3 – موقع البلد السياحي.

4 – انخفاض الدخل الوطني.

5 – إقامة المهرجانات والاحتفالات الضخمة.

6 – بطالة الشباب من الطالبات.

7 – التجارة الجنسية.

8 – كونها مصدر دخل إضافي.

9 – لمعالجة الازمات الاقتصادية.

10 – لتوفير السيولة النقدية.

11 – انهيار النظام السياسي ومجيء نظام آخر محله.

12 – النظر الى العاهرات أنهن صاحبات مشاريع استثمارية.

13 – الاتجار بالبشر وغسيل الأموال.

14 – حكومة جنرالات.

15 – طقوس جنسية شاذة.

16 – تحويل الجنس الى صناعة مزدهرة.

17 – آثار لحرب أهلية.

هذه الأسباب كلها جعلت الحكومة تصرح بالدعارة الرسمية ولعب القمار وترخيص الكازينوهات والملاهي والاتجار بالنساء وفتح استوديوهات للتصوير المفضوح وتجارة المسكرات والمخدرات من أجل تفعيل الأنشطة السياحية (السياحة الجنسية) لكن على الرغم من هذه الأسباب كلها يبقى الجانب الاجتماعي والأخلاقي مسمياً هذه التجارة بالفضيحة.

أدلف الآن الى عرض هذا النوع من الفضائح الشاذة عن الفضائح، التي ذكرتها في هذا المؤلف نبدأها بما يأتي:

أعلنت منظمة مكافحة الفساد العالمية (أسكمن) في تقريرها السنوي المسمى (مدن الخطايا) لأكثر الدول فساداً من حيث الاخلاق تضع فيه الدول العشرة الأولى من حيث انتشار الملاهي الليلية والقمار والدعارة والمخدرات وغيرها من الجرائم الأخلاقية. وتختلف كل مدينة عن الأخرى من حيث التسهيلات، التي تقدمها لروادها.

مدينة **دونغوان** الصينية احتلت المرتبة الأولى كأكثر مدن الخطايا انحلالاً، هي في الأصل واحدة من أهم المدن الصناعية في الصين والواقعة في مقاطعة جواندونج في الجنوب، وأصبحت تعرف بأنها عاصمة الجنس في البلاد، وتعرضت هذه المدينة، مؤخرا، لانتقادات واسعة بسبب عاداتها وتقاليدها المستحدثة، التي تسمح للرجال بالاحتفاظ بعشيقات عدة، في وقت واحد. في هذه المدينة الصينية الغريبة يفوق عدد الإناث عدد الذكور 89 رجلا أمام كل 100 امرأة، ويمكن للرجل أن يقيم مع عشيقاته اللاتي يدفعن مالاً مقابل الاحتفاظ به ومواعدتهم لإسعاده، ويمكن للرجل وعشيقتيه الاثنتين السكن في غرفة واحدة تفصلهما ستائر توفيراً للمال وإيجار المكان في علاقات أشبه بالجنس الجماعي. وتنشر الصحف الصينية، أحياناَ، صوراً يظهر فيها الرجال يقيمون مع عشيقاتهم، وتحاول الحكومة الصينية شن حملات مكثفة على مدينة الخطيئة

الصينية للقضاء على الظاهرة المخزية، لكنها تخمد قليلا وسرعان ما تعود وتجذب عددًا كبيرًا من غير المقيمين فيها وتقيم العشيقات المتعددات مع الشبان والغرباء ويدللنه لعلّ واحدة منهن تحظى به زوجًا. وفى المدينة الغريبة قد يحظى الأثرياء بثلاث عشيقات على الأقل ويتعرض للسخرية من له عشيقة واحدة بسبب فقره وأنها تنفق عليه. وتعد مدينة **"باتايا تايلاند"** الساحلية عاصمة للبغاء في العالم، فالدعارة من الأنشطة المصرح بها قانونا، كما توجد بيوت للبغاء، وهناك أماكن أخرى يوجد فيها العاملون، في هذا المجال، كالمطاعم والمراقص والبارات والفنادق، وتعيش نسبة كبيرة من النساء العاملات فى هذا المجال في أوضاع إنسانية صعبة تحت رحمة القوادين، كما أن نسبة الإيدز 52%، حسب تقرير منظمة الصحة العالمية، وهي نسبة مرتفعة للغاية.

أما مدينة **تيوانا** في المكسيك، الواقعة على حدود مدينة سان دييجو الأمريكية بولاية كاليفورنيا، فهي أكثر المدن التي تسهل تجارة المخدرات وتعاطيها، ومدينة تيوانا تعنى "قرب البحر"، وهي مدينة صناعية سياحية، واكتشفت فيها أنفاق لتهريب المخدرات من المكسيك إلى الولايات المتحدة، وفى واحد من هذه الأنفاق البالغ طوله 350 مترًا تم ضبط 50 طنًا من مادة الماريجوانا المخدرة، والدعارة منتشرة وكذلك الجريمة المنظمة.

في **أمستردام** حي كامل بهولندا للدعارة يعرف بالمنطقة الحمراء وهى علنية ومصرح بها منذ العام 2000، وتوضع النساء في الفتارين وعلى الزبون أن يختار ما يريد، وهى تجارة مربحة للغاية وتساعد على تنشيط السياحة إلى درجة أن الحكومة عندما أرادت ترميم الحى تظاهرت المومسات رافعات لافتات "توقفوا عن هدم واجهاتنا نحن نريدها كما هي من دون تجديد"، ويعمل نحو 7 آلاف شخص في مجال تجارة الجنس في أمستردام، وتأتى 755 من المومسات من البلدان منخفضة الدخل، خصوصاً أوروبا الشرقية. ما يحدث في **لاس فيجاس** لا يبقى دائماً في لاس فيجاس، بلد الفضائح والجنس والقمار، ومن الأشياء، التي تشتهر بها لاس فيجاس تصوير الأفلام الجنسية

وتسويقها عبر العالم، ومن أشهر القوادات، هناك، من تعرف بـ "ميس جوليا" التي ورّدت فتيات لعدد من رجال السياسة الكبار، أيام حكم الرئيس بوش الابن، فيما عرفت بفضيحة مدام جوليا، من بينهم ديك موريس المستشار الأسبق للرئيس بيل كلينتون. في مدينة ريو دي جانيرو كل شيء يشجع على الجنس المهرجانات والاحتفالات الشواطئ فالسياحة الجنسية تشتهر بها المدينة، على الرغم من أنها محظورة قانونا، ويتم توزيع كتيبات على السياح بأنواع النساء وجنسياتهن وكيفية العثور عليهن وأثمان كل واحدة، وتعد هذه المدينة الأولى في العالم في الجنس السياحي، بخاصة أيام المهرجانات، مثل مهرجان السامبا.

في **روسيا** تنتشر نوادي الجنس في كل مكان وتصطف العديد من الشابات الجميلات بميكرو جيب وأحذية عالية في الشوارع الخلفية في العاصمة موسكو ليبعن أنفسهن، والتي باتت صناعة مزدهرة، ويضم كل موقف لبائعات الهوى 30 فتاة يقفن في صف طويل في انتظار أدوراهن ويضيء الزبائن ليلا الشارع بأنوار سياراتهم ويطلب من كل زبون مبالغ تتراوح بين ما 100 و700 دولار، اللاتي على اليمين هن الأجمل والأغلى، وعلى اليسار الأقل ثمنًا. المثير للشفقة أن أزواج الشابات هم من يدفعونهن لممارسة البغاء وهن غير قادرات على الهرب من قسوة وعنف العصابات التي تتحكم فيهن، ومعظمهن يتعرضن للخداع بالحصول على وظيفة ليقعن فريسة للاتجار بالبشر.
في **دبى** تؤكد الإحصائيات أن 2% من السكان من العاهرات وأن عددهن يبلغ نحو 30 ألفًا من بينهن 4 آلاف من الإيرانيات، واعترفت الإمارات، لأول مرة، بوجود دعارة في فنادقها، وأن في دبى نحو 500 فندق يعمل فيها آلاف الروسيات في مهنة الدعارة، وتنتشر أوكار الدعارة في منطقة البراحة ونايف وديرة وشارع الرقة الفاخر المليء بالمومسات، فضلا عن شارع المرقبات ويتجول القوادون حول حانات الفنادق وتحاول العاهرات اصطياد الزبائن، وقال الفريق ضاحي خلفان قائد عام شرطة دبى السابق: إن الدعارة وشرب الخمور في دبى هو أمر لا يمكن السيطرة عليه أو منعه. وأضاف: إنها بلوى عامة للأسف. وهذه البلوى للأسف موجودة أيضا في البحرين تحديدا في

عاصمتها **المنامة**، وبعد صدور هذا التقرير أطلقت البحرين حملة كبرى للقبض على بائعات الهوى الأجنبيات اللاتي يعملن في الفنادق وأغلقت 5 من هذه المنشآت السياحية، بعد تورطها في أعمال منافية للآداب، وتم ضبط عدد من الشبكات، التي تروج للجنس ضمت نحو 300 امرأة بعد هروب القوادين الكبار، وعادة توقع المحاكم البحرينية عقوبات الحبس والغرامة لسنوات قليلة على المتهمين في ممارسة الدعارة أو ترويجها وترحّل الأجانب إلى خارج البلاد، وحرك هذا التقرير في البحرين الجدل القائم حول إباحة زواج المتعة لدى الطائفة الشيعية وتم إصدار تشريع دستوري يعاقب مروجي زواج المتعة والزواج المؤقت.

في برلين تطلق عصابات الدعارة والمخدرات على نفسها اسم ملائكة جهنم أو البانديدوز، وفى **برلين** يسمح بممارسة الدعارة، التي تلجأ إليها الطالبات الجامعيات من أجل الإنفاق على الدراسة، وأيضا بعض المهاجرات العربيات، وتوجد في متحف الفن الحديث مجموعة من الصور لبائعات الهوى وهن يعملن في ظروف البرد، وهي مهنة تلقى تعاطفًا من الشعب الألماني ويعدونهن من الفئات المهمشة التي بها حاجة إلى رعاية.

في **تل أبيب** الدعارة غير قانونية ويدخلها سنويا من 3 آلاف إلى 5 آلاف مومس بطرق غير شرعية، معظمهن من روسيا ويستغلهن الكيان الصهيوني للترويج للسياحة، وأيضا في بعض أعمال الجاسوسية لمن تتمتع بجمال صارخ، وتجارة الجنس في تل أبيب مربحة للغاية، إذ ربحت إحدى القوادات، والتي تعرف بـ"مدام تل أبيب" نحو 13 مليون دولار بإدارتها لـ18 فتاة، وفى تل أبيب وحدها 280 بيت دعارة، كما أنها تحقق أرباحا طائلة بسبب سياحة الشذوذ الجنسي، إذ تستقبل 50 ألف سائح شاذ جنسياً إلى درجة أنها أصبحت تسمى "جنة الشواذ" ويداوم نحو 2 مليون شخص على زيارة بيوت الدعارة شهريا، حسب الإحصائيات المتداولة . [مجلة روز اليوسف عدد 4552 بتاريخ 18 – 9 – 2015].

من أجل توظيف نموذجنا المعتمد في هذه الدراسة عن الفضيحة الاجتماعية على هذا النوع من الفضائح العالمية وجدنا أن فاعل الفعل المنافي للأخلاق والمجافي للأعراف هو (المدينة) وليس السياسي أو صاحب النفوذ والسلطة أو الثروة وهي (دونغوان وباتايا وتيوانا وامستردام ولاس فيجاس وريودي جانيرو وروسيا وبرلين ودبي). أما من الذي وصم هذه المدن بالمدن المفضوحة فهي منظمة مكافحة الفساد العالمية (اسكمن) وليس الصحفيين أو النقاد إذ تميزت (هذه المدن) بالدعارة والمخدرات والقمار وغسيل الأموال، بالإضافة الى هذه الممارسات المخترقة للقواعد القانونية فإن هناك أفعالاً منافية للأخلاق ومجافية للأعراف كركن أولي للفضيحة تمارسها مدينة "دونغوان"، التي تسمح للرجال فيها الاحتفاظ بعشيقات عدة، في وقت واحد، وهنَّ اللواتي يدفعنَّ المال للرجل لكي يحتفظنَّ به والاستمرار بعلاقتهنَّ معه، ويسمى "الجنس الجماعي" والشيء المعاب على الرجل في هذه المدينة إذا احتفظ بامرأة واحدة. هذه الحالة مخالفة ومتعاكسة ومتناقضة مع الأعراف الاجتماعية في كل مجتمعات العالم، التي يكون فيها الرجل يصرف المال على المرأة لكي يحتفظ بها، وليس العكس وأن تعيش مع الرجل أكثر من عشيقة واحدة في غرفة واحدة. أما الركن الثاني في هذه الفضيحة فهي ان دافع الرجل هو الجنس والمال عموماً، ويكون الركن الثالث هو ان فعله هذا يتناسب طردياً مع مكانته بين النساء. أما الركن الرابع فهو نشر الصحف المحلية، هذه الممارسات المشينة وانتقادها بينما يكون الركن الخامس منطوياً على اثارة الضجة في احراج الحكومة الصينية مما تلزمها بشن حملة عليهنَّ إلا انها لا تستطيع منع ذلك بسبب شيوعها بين الناس. اما باقي الأركان الثلاثة فلا تنطبق عليها، أي توفر خمسة اركان فيها هذا يكفي لتسميتها بالفضيحة لأنها مرفوضة، رسمياً، من الحكومة وعرفياً من النواميس الاجتماعية لكنها مقبولة محلياً فقط ومدانة من منظمة عالمية في محاربة الفساد وهي (انسكمن). جوهر الفضيحة يكمن في أن مجتمع مدينة دونغوان يشجع على الجنس الاجتماعي ويمثل الخطيئة الجماعية، التي تهدد بناء كيان الخلية الاجتماعية الأولى (الأسرة) ويكون فاعل هذا الفعل المشين مالكاً للجاذبية وثرياً

مالياً أي لديه نفوذ اجتماعي ومالي يمارس المكر ولا يتستر عليه أو يسوغه فهي فضيحة من طراز خاص يختلف عن باقي طرز الفضائح في العالم.

ننتقل، بعد ذلك، الى مدينة (بتايا التايلندية)، التي تمارس فيها الأفعال المنافية للأخلاق (البغاء) والمجافيه للكرامة الإنسانية للعاملين في مهنة البغاء الخاضعين لرحمة القوادين، هذا على صعيد الركن الأول. أما على صعيد الركن الثاني فيتمثل في دافعه المالي والجنسي كشفت عنه منظمة الصحة العالمية وأعلنته منظمة مكافحة الفساد العالمية (اسكمن)، وهذا الركن الثالث للفضيحة. اما الركن الرابع فأنه ينعكس في إصابة 52% من سكان المدينة بمرض الإيدز، الذي يثير ضجة أخلاقية يتداولها الناس في أحاديثهم.

أعكف الآن على فضيحة مدينة (تيوانا) المكسيكية، التي تمارس فيها الأفعال المنافية للأخلاق والقانون والمتمثلة في تجارة المخدرات وتعاطيها، وهذا هو الركن الأول فضلاً عن الدعارة والجريمة المنظمة. دافع هذا الفعل هو المال والجنس كهدف ثان كشفتها منظمة مكافحة الفساد العالمية وهذا ركنها الثالث أما الرابع فيكمن في التستر على اعمالها المشينة والمخالفة للقانون عبر أنفاق لتهريب المخدرات، بينما يعكس الركن الخامس قوة هذه المدينة بالسياحة والصناعة والجريمة المنظمة معاً ومكرها.

أعرج على أمستردام المتألقة في فضيحتها المنافية والمجافية للأخلاق والكرامة الإنسانية في أسلوب دعايتها للمومسات في وضعها داخل فترينة لعرضهم على الزبائن (هذا الركن الأول)، (والثاني) دافعه المال والجنس تدعمها الحكومة صاحبة السلطة والنفوذ، (ركن ثالث) وتستقطب الكثير من المومسات من الدول الفقيرة، (ركن رابع) تتميز هذه الفضيحة بأنها مصدر استثماري حكومي (سياحي واقتصادي) لا تتستر عليها، بل تعلن عنها لأنها تدر عليها اموالاً طائلة، اما الركن الخامس فأن منظمة محاربة الفساد العالمية أعلنت عنها وليس الصحفيين او الإعلاميين وهذا يعني ان للفضائح وظيفة

إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياحي على الرغم من سلبيتها في منافيتها ومجافاتها للأخلاق.

إن تفيد وتنفع الحكومة مالياً مستخدمة النساء مصدراً استثمارياً لها وتخفف الضغط عليها في مجال البطالة وتشغيل الأيدي العاملة في الصناعة السياحية وجلب العملة الأجنبية لها. فهي فضيحة من الناحية الأخلاقية لكنها تمثل استثماراً تجني المال من خلال تسخير النساء للأعمال المشينة وحصر الفساد الأخلاقي ضمن شريحة نسائية معلومة ومتحكم بها.

الصورة أوسع وأنصع في مدينة لاس فيغاس ممثلة فضيحة متنوعة ومتعددة الألوان عبر نشاطها الحيوي في القمار والجنس وصناعة الأفلام المنافية للأخلاق (الركن الأول) وتتعامل مع رجال السياسة في جلب النساء لهم (ركن ثاني) دافعها وهدفها المال والجنس (ركن ثالث) كشفت المنظمة العالمية للفساد عنها (ركن رابع) ومثيرة للأعجاب بين الناس (ركن خامس) لا تعد نشاطها هذا فضيحة لأن الحكومة مستفيدة من إيراداتها المالية الضخمة الواردة من صناعتها الجنسية والسياحية مستخدمة الجنس والقمار مصدراً غنياً للاستثمار المالي فلا تتستر على نشاطها، بل تعمل دعاية له. فهي فضيحة أخلاقية بامتياز لكنها لا تعد كذلك على الصعيد الاقتصادي والسياحي والاجتماعي والصناعي. وهذا يعني ان الاخلاق ليست دائماً هي الدافع الرئيس للحياة العصرية، بل المادة والشهرة والصناعة المنافية للأخلاق هي الاساس سواء على الصعيد الرسمي (الحكومي) أم الاجتماعي.

شبيه هذه الصورة تأتي مدينة ريودي جانيرو من حيث عمل المجتمع على ممارسة الأفعال المنافية للأخلاق والقانون في تشجيعه على الجنس (ركن أول) الذي يكون دافعه المال (ركن ثاني) ومعلن عنها من منظمة عالمية في الفساد (ركن ثالث) وتمارس المكر في ممارسة الجنس عبر المهرجانات والاحتفالات (ركن رابع) ويئمها ملايين الناس (ركن خامس) لأنها تستخدم الممارسات اللاأخلاقية كمصدر استثماري في السياحة الجنسية جالباً المال الوفير للحكومة

وللمجتمع. كذلك يعني ان الحكومات الفقيرة في دخلها المالي تلجأ الى الأنشطة المنافية للأخلاق القويمة لتحصل على المال لتشغيل ماكينتها الإدارية والسياسية والاقتصادية وتوظف الأيدي العاملة عندها وتجلب انظار العالم اليها وهذا يكون على حساب مكانتها الأخلاقية والقانونية والكرامة الإنسانية لأنها جعلت المال والشهرة فوق كل اعتبارات إنسانية واخلاقية. أي شهرة آنية مؤقتة تخدم أصحاب رؤوس الأموال والباحثين عن المتعة الفارغة، أي شهرة تشبه فقاعات الصابون تظهر بسرعة لتختفي بسرعة لا أثر لها في تاريخ المدن العريقة في المعرفة والعلم والتجارة والطب والهندسة.

بيد أن روسيا اختلفت فضيحتها عن فضائح لاس فيغاس وريودي جانيرو من حيث مكوناتها وأسبابها التي تكمن في انهيار النظام السياسي وما يتعلق به من موظفين في الانساق البنائية الشيوعية والحكومية فباتوا من دون مصدر مالي يعيشون عليه بعدما كانوا مترفين في ظل حكمهم فحصلت بطالة هائلة لجيش من العاطلين عن العمل مما أجبروا معها نساءهم على الانخراط في الدعارة فأمست روسيا أكبر مصدر للدعارة في العالم وأصبحت المنافسة بينهنَّ خارج روسيا. معنى ذلك ان الركن الأول في التجافي الأخلاقي قائم (ركن اول) دافعه المال (ركن ثاني) لم يكشف عنها الصحفيين، بل منظمة عالمية (ركن ثالث) احتماؤهنَّ بالصناعة الجنسية (ركن رابع). إنها فضيحة افرزها تغيير النظام السياسي، الذي أجبر الملايين من الروس على الانخراط في الرذيلة بحثاً عن لقمة العيش وهذا، عادةً ما يحصل بعد كل انهيار لحكومة وبعد كل حرب أهلية أو إقليمية أو عالمية. إنها مأساة كبرى مفروضة لا بدافع الصناعة السياحية، بل بدافع زوال نظام بكامله كان يعمل فيه ملايين الأفراد فباتوا من دون عمل ومن دون مصدر رزق فاضطروا للهبوط إلى الهاوية وممارسة السلوكيات اللاأخلاقية لكي يعيشوا. انها مأساة مفضوحة لا يد لهم بها. فضلاً عن وجود عصابات منظمة تتاجر وتتحكم بالذين سقطوا في هاوية الجنس والاتجار بهم والحكومة لا تتدخل في هذا الشأن، وهذه فعلاً فضيحة أخلاقية مجبرة لا مخيرة سببها التغيير السياسي، الذي تم فيه استبدال نظام بنظام آخر

مغاير له في المقاييس كلها فحصل الفساد الأخلاقي والمالي فكانت فضيحة بامتياز فاقت حدود بلدها.

وفي مدينة دبي يبرز الركن الأول، بنحو جلي، مترادفاً مع الركن الثاني بالدافع المادي والجنسي للدعارة، التي وصلت الى وضع لا يمكن السيطرة عليه (ركن ثالث) ومرصود من منظمة عالمية (ركن رابع) متجولة في المطاعم والفنادق (ركن خامس) والحالة مطابقة في المنامة – البحرين.

لكن الصورة تختلف نسبياً في مدينة برلين، التي تبرز الفضيحة فيها من خلال تسميتها بـ(ملائكة جهنم) (ركن ثالث) بجانب الركن الأول المنافي للأخلاق والثاني في دافعها الجنسي، اما العاملات فيه فهنَّ من طالبات الجامعة والمهاجرات العربيات، وهذا ركن جديد يمثل الركن الأضعف في الفضيحة لكنهم مرصودين من منظمة عالمية (ركن رابع).

اخيراً أشهر فضيحة هي السائدة في مدينة تل أبيب، التي تبرز فيها أركانها بنحو صارخ فالأول قائم والثاني سائد والثالث قائم والرابع عرف بجنة الشواذ وهكذا.

فالفضيحة على الصعيد الحضري – المدني أمست ظاهرة متنامية مع تنامي مراكز المدن السياحية والعمرانية الجاذبة للاستثمارات الاقتصادية والترفيهية مشجعة من قبل الحكومة، بنحو علني ورسمي، من أجل كسب المال والشهرة الدولية من دون التستر عليها عاكسة رواج النزعة المادية، بصفة طاغية، على الأخلاقية عادّة الفساد الأخلاقي صناعة مشينة مربحة تخدم مصالح الحكومة لكنها تهدم مصالح شعوبها الأخلاقية والثقافية. أقول باتت الفضيحة رسمية علنيّة اقتصادية (إنتاجية – استهلاكية) يُنظر اليها على انها صناعة سياحية مستخدمة مصطلحاتها الاستثمارية وهذا انحدار في أخلاقية الحكومات الفاشلة في تنمية شعوبها والناجحة في تنمية ثرواتها. ولاحظنا وجود اقتداء وتنافس بين هذه المدن في تسخين فضائحها من أجل توهيج شهرتها غير مبالية بكم من الأفراد تلتهمهم نيران هذا التوهج طالما هناك نجوم الفضائح مستفيدين من هذا

التوهج الاشهاري المفسد للأخلاق والجماعات وللأسف هناك من يعدّ هذه الحالة متمدنة تتطلبها مرحلة التطور المادي غير مدركين أن هذه الحالة تحمل في طياتها بذور الانهيار والفناء لكل تطور مادي، الانهيار الساحق والماحق لبذور النمو الطبيعي في عمر المدن العمرانية ومجتمعاتها المدنية.

نردف بعد ذلك اعتراف (الكرملين) رسمياً بأن الدعارة أصبحت مصدراً من مصادر الدخل الى جوار تجارة السلاح التي احتلت روسيا فيها المركز الثاني عالمياً، بعد الولايات المتحدة، وقررت الحكومة تقنين الدعارة وفرض رسوم عليها. وقالت صحيفة (برافدا) الروسية ان تقنين الدعارة يأتي في إطار الإجراءات، التي تتخذها الحكومة لمعالجة أزمات الاقتصاد وتوفير سيولة مالية.

كانت روسيا المصدر رقم واحد لتصدير الدعارة الى العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الأسبق. وآنذاك، سأل مراسل صحفي وزير خارجيتها يفجيني بريماكوف عن الأمر، فقال أفضل من تصدير السلاح. مع فرض (ضريبة الدعارة) ستكون السوق الروسية مصدراً للخدمات الجنسية بنحو كبير ولن تقدم العاهرات خدمة رخيصة. وجعلت الحكومة العاهرات يقدمنَّ (شهادات السلامة) للتأكد من تمتع أجسامهنَّ بالسلامة من الأمراض الجنسية، وفي مقدمتها فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) وأيد الفكرة نائب مجلس الدوما عن حزب (روسيا الموحدة) جوزيف كوبزون.

نشأت مبادرة إباحة البغاء من صندوق (شرطة الآداب) ووصف مشروع القانون الاتحادي بشأن (تنظيم الدولة والسيطرة على الخدمات الجنسية) العاهرات بأنهنَّ (صاحبات المشاريع الفردية واللاتي يعملنَّ في مجال تقديم خدمات جنسية) وعملائهنَّ بـ(مستهلكي خدمات جنسية) ويتناول مشروع القانون العلاقة بين (رجال الاعمال) و(المستهلكين) وكذلك الضرائب وغيرها من الوكالات الحكومية. وبدأت تجارة الدعارة الفعلية تزدهر في روسيا على الرغم من معارضي قانون إباحة الدعارة، الذين يقولون إنه سوف يؤدي الى

انتشار أكبر لهذه الظاهرة. واقترحت نائبة روسية على زبائن تلك البيوت الزواج من فتيات الهوى لتجنب الملاحقات القضائية.

ورأت اولجاجا لكينا النائب من سان بطرسبورج ان الزبائن عليهم الاختيار بين دفع غرامة قيمتها 100 ألف روبل نحو 1830 يورو وعقوبة سجن قد يصل الى 15 يوماً لكن يمكنهم تفادي هذه العقوبات إذ تزوجوا منهنَّ. ولكن مؤيدي تقنين الدعارة يرون انها ستؤدي الى زيادة تدفق السياح الراغبين في الجنس ربما تتحول الى صورة أقرب الى السياحة في تايلاند، التي أصبحت مركز السياحة الجنسية في العالم. والدعارة في روسيا كانت غير قانونية ولكنها ليست جريمة خطرة فالعقوبة لا تتعدى غرامة من 1500 الى 2000 روبل، أي نحو 150 جنيهاً مصرياً ولكن المنخرط فيها يعاقب بالسجن وأصبحت الدعارة في روسيا أكثر شيوعاً بعد الإصلاحات العسكرية، التي نفذها بطرس الأكبر والتي خلقت فئة كبيرة من الرجال غير المتزوجين، الذين كانوا يخدمون في الجيش وتزايد طلب هؤلاء الجنود على البغاء. وبحلول أواخر القرن الـ19 كانت الدعارة قانونية في الإمبراطورية الروسية وصدرت للعاهرات ايضاً بطاقات هوية لونها أصفر وظهرت بيوت الدعارة عديدة في معظم المدن وتضمن العملاء مجموعة متنوعة تتراوح بين الارستقراطية والطبقة العاملة. ومن الناحية القانونية سمح للنساء فقط بامتلاك بيوت الدعارة وليس للرجال، لكن، في الوقت نفسه، كانت الدعارة غير قانونية في الشوارع يهيمن عليها الذكور القوادون. وقد استخدم لفظ (Kot) القط الروسي لتعريف القواد الرجل. ولكن، منذ تأسيس الاتحاد السوفيتي في بداية عشرينيات القرن الماضي، عاد البغاء مرة أخرى غير قانوني، ومع ذلك، خلال سنوات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، شهدت هذه الصناعة نمواً كبيراً وبدءاً من أواخر التسعينيات قدمت حكومة مدينة موسكو العديد من المحاولات للقضاء على الدعارة في روسيا والتي كانت تتركز على طول تفرسكايا، وهو الطريق الرئيس لموسكو وكانت تسيطر عليه العصابات الإجرامية المنظمة، التي كانت ترشو إدارات الشرطة المحلية من أجل البقاء في مجال الاعمال المنافية للآداب مجرد 100 روبل

للشرطي كانت تجعله يغض البصر عن العاهرات. ومع ذلك تم القضاء على مشكلة الدعارة في الشوارع وسط موسكو بنجاح مع تحسن الوضع الاقتصادي في النصف الثاني من سنوات 2000 حتى 2010 وحكم الرئيس الروسي فلادمير بوتين وكانت روسيا مصدراً رئيساً للاتجار بالبشر والعمل في الدول المجاورة والإقليمية في روسيا وأوروبا وآسيا وامريكا الشمالية، وكانت الدعارة غير قانونية في روسيا والولايات المتحدة ولكن هناك الكثير من الحكومات تغض الطرف عنها وتمنحها شرعية قانونية، منها الأرجنتين وأرمينيا وبنغلاديش وبلجيكا وفنلندا وفرنسا والهند وإسرائيل وكازاخستان ولبنان الدولة الوحيدة في العالم العربي.

ويأتي تقنين الدعارة بعدما تمكنت روسيا من زيادة حجم صادراتها من الأسلحة خلال السنوات (2010 – 2014) بنسبة 37% مقارنة بالسنوات (2005 – 2009) محافظة على المركز الثاني في التصنيف العالمي كأكبر مصدر الأسلحة التقليدية. [مجلة روز اليوسف (4559) بتاريخ 6 – 11 – 2015]

عندما تكون الدعارة رسمية في المجتمع فإن ذلك يعني ان الحكومة تشرف على نشاطها من حيث سلامتها من الناحية الصحية واخضاعها لدفع ضريبة مالية على دخلها والاعتراف بوجودها كمصدر للخدمات الجنسية عادّةً العاهرة صاحبة مشروع استثماري فردي لديها مستهلكون وجاذبة للسياحة الراغبة في الجنس. هذا التقنين لا يحصل إلا عندما تريد الحكومة معالجة ازمة اقتصادية تمرّ بها وتحتاج الى توفير سيولة مالية في البلد.

وفي حالة روسيا برزت أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي الذي سّرح (آلاف الحزبيين والموظفين الحكوميين المحسوبين على النظام المنهار) من وظائفهم فأمسوا من دون مصدر مالي يعيشون منه الأمر الذي أدى بآلاف النساء اللواتي كنَّ يعملنَّ مع النظام السابق بالبحث عن عمل يعيشن منه فلم يكن لديهن سوى الاتجار بالبشر والسلاح

والبغاء داخل روسيا وخارجها فأصبحت (روسيا) منبعاً ومصدراً لهذه المهن اللاأخلاقية مما ساعد على انتعاش هذه المهن ومساعدة النظام الجديد في حاجته للمال وتوفير السيولة النقدية فسمحت لهؤلاء النساء بالعمل في الدعارة لكي تحصل منهن على المال من خلال فرض ضرائب على دخلّهن. فأجازت ونظمت عملهن لا اعترافاً به، بل لحاجتها إلى المال حتى ولو جاء عن طريق الدعارة أو تصدير السلاح فأضحت الحكومة مصدراً للفضيحة الأخلاقية في مجتمعها والمجتمعات الأخرى (وهذا الركن الأول) بدافع الكسب المادي (ركن ثاني) واعترافها رسمياً بذلك (ركن ثالث) وجعلها صناعة استثمارية بشرية (ركن رابع) تمارس بنحو علني وليس سرياً.

إذن الفضيحة لا تكون، دائماً، سرية ومن رجال مخالفين للقانون، بل من حكومة وبصفة علنية ورسمية وهذا تحول في مفهوم الفضيحة (لا أقول تطور) عكس تغييراً في معايير الحكومة بسبب حاجتها إلى المال، الأمر الذي جعلها تجيز النشاط الجنسي وتفضل المال على المبادئ الأخلاقية إذ ان وجود هذا التحلل الأخلاقي بين افراد المجتمع يؤدي الى تأخير زواج الرجال والى الخيانة الزوجية وجعل الكثير من الرجال غير المتزوجين يلجأون الى البغاء، وبالذات رجال المؤسسات العسكرية والأمنية والساسة والى تصديع حياة الأسرة ونزول العديد من النساء الى ميدان النشاط الجنسي خارج حدود الأسرة والكسب المالي منه بصفته مصدراً استثمارياً مقبولاً، وهذا لا اعدّه أحد مزايا الحياة العصرية، بل احد ضغوطات حياة نظام سياسي جديد تبلور على انقاض نظام قديم تم انهياره جاعلاً عناصر النظام المنهار مصدراً للإذلال الإنساني والاتجار بالبشر وخضوعهم للعصابات الإجرامية المنظمة لاستغلالهم. بمعنى ان الحكومة أضحت مصدراً للفضيحة الاجتماعية طمعاً بالمال المجني منها وإذلال الجنس البشري لكي تعالج فيها ازماتها المالية والسياسية، وهذا عمل يفترض ان لا يصدر من حكومة مسؤولة مسؤولية وطنية واخلاقية تجاه رعاياها. إنها ظاهرة مدانة لأنها ضد الحياة الاجتماعية الطبيعية للمجتمع لكنها لصالح الزمرة الحاكمة والمنتفعة. ألا تستحق ان تدرس هذه الظاهرة، التي لم يتناولها علم

الاجرام ولا العلوم السياسية؟ إذن، ليتناولها الحقل الجديد حقل "علم اجتماع الفضائح".

حريًّ بنا أن نشير، في نهاية حديثنا عن الفضيحة المصرح بها غير المتستر عليها، الى فضيحة جواتيمالا التي تنطوي على دولة الجنرالات والمغتصبات ولك ان تصدق أو لا تصدق ان ربع عدد فتيات جواتيمالا من الأطفال أصبحنَّ أمهات (سفاحاً) في بلد شهدت خلال 36 عاماً فقط اغتصاب 100 ألف امرأة بنحو عنيف احياناً بمباركة المتمردين اليساريين المدعوين من وكالة الاستخبارات الأمريكية C.I.A ودعمهم، إذ استخدموا الاغتصاب مسرحاً للإذلال. الجدير بالذكر ان جواتيمالا من أعلى الدول في معدلات حمل المراهقات عالمياً إذ تنجب الفتيات اللاتي لا تتخطى اعمارهنَّ العاشرة. هي الحقيقة الصادمة فقد أصبحت أكثر من 5100 فتاة دون سن الرابعة عشر أمهات في العام 2014. والغريب ان 30% من حمل الفتيات من جواتيمالا، التي يطلق عليها بعض الناس اسم مدينة الاشباح يكون نتيجة الاغتصاب والاعتداء الجنسي وهو أمر شائع والغريب ان العديد من الفتيات الحوامل لا يفهمنَّ الجنس وكثيراً ما تكون جريمة غير معترف بها لأن الرجال يرون ان الفتيات جزء من ممتلكاتهم. وعلى الرغم من القوانين الصارمة التي تم إدخالها في جواتيمالا للحد من الاغتصاب في سن المراهقة إلا ان ثمانية اشخاص فقط صدرت بحقهم احكام إدانة في العام 2012. ورصدت المصورة البريطانية (ليندا فورسيل) في اثناء رحلتها الى جواتيمالا للقاء الفتيات هناك للتعرف، عن قرب على تلك الظاهرة المزمنة وقصصها المؤلمة. واكتشفت ان جواتيمالا البلد الوحيد الذي ولد فيه ما يقرب من ربع جميع الأطفال لأمهات في سن المراهقة لم يصلنَّ حتى الى عامهنَّ الـ13 وفي العام 2011 كان هناك 35 اماً لم تتخطَ اعمارهنَّ العشر السنوات.

ووفقاً لتقرير فورسيل في صحيفة ديلي ميل البريطانية فإن تلك الأرقام غير صحيحة وان حجم المعاناة أكبر من ذلك ويسبب صدمة كبيرة في بعض النواحي الأمر الذي يضع كلاً من الأمهات وأطفالهنَّ في خطر مميت حيث ان

الولادة في سن المراهقات أمر مرعب وتسبب آلماً جسدياً ومعنوياً كبيراً لهؤلاء الفتيات أذ ان بعضهنَّ لم يسمعنَّ قط عن وسائل منع الحمل واستطاعت المصورة البريطانية ان تلتقط صوراً تظهر المأساة على وجوه الأمهات ونقلت المصورة البريطانية قصة الفتاة جلوريا، التي لم تصل حتى الى سن الثالثة عشر وأصبحت حاملاً من عامل دي جي في ملهى ليلي يبلغ من العمر 22 عاماً، وقالت جلوريا انها تعرضت للاغتصاب لكنها، بالكاد، لا تعرف كيف حدث ذلك. وفي جواتيمالا الكنيسة هناك كان لها تأثير سلبي إذ انها منعت محاولات التثقيف الجنسي، مما لعب دوراً كبيراً في ارتفاع عدد الفتيات الحوامل تحت 14 عاماً وفقاً لتقرير مرصد الصحة الجنسية والانجابية، وقابلت (فورسيل) فتاة تحدثت عن معاناتها حول تجربتها المريرة مع الاغتصاب. إذ قالت انه تم ربطها في شجرة بينما كان يغتصبها رجل يبلغ من العمر 53 عاماً وقالت (ميشيل) البالغة من العمر الثلاثة عشر انها تعرضت لذلك بينما كانت عائدة من المدرسة الى البيت حيث طاردها وربطها في شجرة وأصبحت حاملاً في ابنتها ايريكا وميشيل هي الان حامل للمرة الثانية بعد ان باعتها أمها الى رجل أكبر منها، والتقت المصورة الفتاة هايدي البالغة من العمر 13 سنة والتي انجبت طفلها ماركوس.

والاغرب ان الحكومة لم تحاول السعي للقضاء على هذا الوباء، لكن الأسبوع الماضي صدر قانون جديد لزيادة السن القانوني للزواج الى 18 إذ كان في السابق 14 سنة فقط، وفي العام 2012 كان هناك 2000 حالة معروفة لفتيات تحت الرابعة عشر أصبحنَّ أمهات. ويعد استخدام الاغتصاب إرث الحرب الأهلية في جواتيمالا، التي استمرت لمدة 36 عاماً حتى منتصف التسعينات، اغتصبت 100 ألف امرأة خلال تلك السنوات، بنحو عنيف، ان الفتيات يعددنَّ مصادر الثروة لأنهنَّ هنَّ اللواتي يؤدينَّ العمل المنزلي كله، بما في ذلك حلب الماشية وجلب الماء والحطب وحتى إذا لم يصلنَّ إلى سن الزواج فإن الاباء يرغمونهنَّ عليه. والأغرب ان الفتيات اللواتي يتزوجنَّ من رجال طاعنين في السن يمارسن الجنس خارج أطار الزوج إذ يحق للمرأة ان يكون

لها صديقها خارج أطار الزواج طالما انها لن تحمل منه، ومن المألوف ان يسمح الرجل ذو السبعين عاماً والمتزوج من فتاة تبلغ من العمر اثنتي عشر عاماً لها أن تمارس الجنس مع اصدقائها الصغار في السن. ومن بين أغرب الطقوس الشاذة هناك ايضاً انه إذا كان لدى امرأة عديد من الأطفال فيمكنها التخلي عن اثنين على الأقل من أبنائها كهدية دائمة لأختها التي لم تنجب اطفالاً بموافقة زوجها وإذا لم يكن لديها اخوات فأنها تتبرع لأي عضو في اسرتها بالطفل. [مجلة روز اليوسف (4562) بتاريخ 27 – 11 – 2015]

تميط هذه الحالة اللثام عن ان الحروب بجميع أنواعها (طويلة الأمد وقريبة الأجل، الاهلية والإقليمية) تفرخ فضائح أخلاقية مدمرة للحياة الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية لا يمكن السيطرة عليها لأن ماكينة الحرب لا ترحم الجنس البشري بسبب هدفها القتالي الطاحن والمخرّب لكي تثبت جدارتها في القوة والعنف. فالحرب الأهلية، التي استمرت 36 عاماً في جواتيمالا، منذ منتصف التسعينات وإلى الآن، قلبت الكثير من موازين المجتمع السليم الى مجتمع منكوب بنكبات اجتماعية عدة أضرت بأول خلية اجتماعية، وهي الأسرة، من خلال استخدامها للفتاة وليس للفتى في الاغتصاب الجنسي، وهذه هي بداية الفضيحة إذ انه يمارس على فتيات صغيرات السن (قاصرات) بالقوة من المتمردين اليساريين المدعومين من وكالة الاستخبارات الامريكية مستخدمين الاغتصاب سلاحاً للإذلال النفسي والاجتماعي فأمسى الاغتصاب امراً شائعاً بين مجتمع جواتيمالا إلى درجة ان الحكومة لم تحاول السعي لإيقاف هذه الجريمة ولا الكنيسة قبلت بتثقيف البنات جنسياً، بل منعت ذلك فأضحت هذه الفضيحة علنية ومقصودة (لإذلال المجتمع من خلال استخدام أقذر وسيلة وابشعها ليمسين أمهات لا يعرفنَّ ما هو الجنس ولا الأمومة، وهذا سلاح بشري شرس ومتوحش وغريزي لا يعرف الرحمة والإنسانية تم استخدامه من حركة سياسية ومدعوم من جهاز يعمل في ارقى دول العالم (أمريكا) إلا ان له هدفاً لا إنسانياً يستخدم الاغتصاب الجنسي لتركيع مجتمع بذل ومهانة، وبعمله هذا يجعل او يؤدي الى افساد اصغر خلية اجتماعية، قبل

تشكلها من خلال تهديم أنشط مصدر بشري للثروة في مجتمع زراعي يعيش على الزراعة وتربية الماشية المعتمدة على المرأة في حلب المواشي وجلب الماء والحطب والعمل المنزلي وتزويجهنَّ لرجل طاعن في السن يسمح لزوجته الطفلة أن تمارس الجنس مع اصدقائها من عمرها وعند الانجاب تتبرع ببعض من أبنائها للآخرين. انه تفتيت لأصغر خلية اجتماعية تمارس جميع هذه الانحرافات السلوكية يعلم من الحكومة والكنيسة ولا تمانع ذلك. فالفضيحة هنا تكون متعددة ومتنوعة الأوجه وتمارس، بنحو علني، وبدعم من الحكومة والكنيسة ضحيتها فتاة قاصرة حولتها (الحرب الأهلية) الى أم صغيرة السن.

نستنتج من هذا أن الفضيحة ليس بالضرورة أن تكون مستترة في ممارستها لأحد أركانها المنافية للإنسانية والمجافية للأخلاق والقانون تمارس بصفة علنية من أجل إذلال أنشط وأصغر عنصر بشري للثروة ألا وهي الفتاة القاصر هذا اولاً اما 2 – فإن دافعها هو الجنس والاذلال النفسي والاجتماعي للقاصرة.

3 – فاعلها هو الرجل مالك لقوة وممارس لعنف.

4 – ضحيتها هي الفتاة القاصرة.

5 – كشفتها تقارير الصحافة مثل ديلي ميل البريطانية ومرصد الصحة الجنسية والانجابية.

6 – تمارس بعلن وعلم الحكومة والكنيسة.

انها فضيحة اجتماعية افرزتها حرب أهلية طويلة الأمد تعلن صورتها اللاإنسانية واللاأخلاقية على العالم تتحملها الحركة اليسارية والحكومة الامريكية لأنهما مصادر فاعلة في تخريب مجتمع بنائياً واخلاقياً ضد إنسانية البنت القاصرة.

إذن، هناك فضائح مستترة وأخرى ظاهرة وفي كلتي الحالتين هي متعمدة وليست عفوية أو عرضية لها هدف جنسي ومالي وإذلالي لفتاة تكون في معظم حالات الفضائح هي الضحية والجاني يكون رجلاً.

اخيراً نقول ان مصادر الفضائح العلنية والمتسترة هي الحرب والاضطرابات السياسية والمنافسة على الاستحواذ على الثروة أو المنصب السياسي الرفيع المستوى. هذه الفضيحة أعدّها من لب مواضيع علم الاجتماع، التي تتوجب دراستها لأنها تعيش في الخلية الأولى للمجتمع وتهدد كيانها وتطل بظلالها على المجتمع وتعرقل وظائف الانساق الاجتماعية فتمسي مشكلة اجتماعية مركبة الأطراف.

6/ ح – فضيحة مسؤولة غير مصرح بها

دخلت عبارة "المقابر الجماعية" إلى قاموس العراقيين، حديثاً، منذ حكم صدام حسين وشيعة السلطة بعد العام 2003 تعبيراً عن وحشية الأنظمة التي حكمت العراقيين وعدم انسانيتها وعدم وطنيتها، وتتضمن تلك المقابر رجالاً ونساءً واطفالاً وشيوخاً قتلهم أو دفنهم احياء عبر مراحل زمنية متفرقة من حكمهم وليس لمدة محددة لمجاميع سياسية وقومية وطائفية عوقبوا بالإعدام الجماعي ودفنوا بملابسهم. هذا النوع من العقوبة يمثل خوف النظام من معارضيه ومن قوتهم ويعكس ايضاً وحشية حكام النظام وبربريتهم وعدم تمتعهم بسمات القيادة الوطنية والحس الإنساني فلجأوا الى هذا النوع من العقاب.

ثم هناك مقابر جماعية في تايلند تعود الى الأقلية الروهينغا ممن فروا من ميانمار جراء الاضطهاد الديني والعرقي ووقعوا ضحايا تُجار البشر فاستغلوهم أسوأ استغلال وباعوهم وهربوهم مقابل مبالغ ضخمة يلزمونهم بها تحت رحمة التهديد والتعذيب.

المقابر الجماعية للروهينغا.. اسرار وخفايا

صدم العالم، قبل أيام، باكتشاف أكثر من 32 مقبرة جماعية في تايلند تعود إلى أقلية الروهينغا ممن فروا من ميانمار جراء الاضطهاد الديني والعرقي

ووقعوا ضحايا لتجار البشر، فاستغلوهم أسوأ استغلال وباعوهم وهربوهم مقابل مبالغ ضخمة يلزمونهم بها تحت التهديد والتعذيب.

ولم تنطفئ شرارة هذه الأخبار المدوية حتى اكتشفت مقابر جماعية مماثلة في ماليزيا، ونقلت وسائل الإعلام ونشطاء شبكات التواصل الاجتماعي صورا ولقطات عن هذه المقابر.

وفي هذا المقال، أحاول تسليط الضوء على هذه القضية وأكشف بعض الخفايا والأسرار، التي تسنى لي الوقوف عليها أثناء زيارة لبعض دول آسيا، قابلت خلالها أشخاصا عديدين من الروهينغا رووا قصصا مأساوية مرعبة بشأن ما يجري للروهينغيين على أيدي تجار البشر في بعض الدول، التي لجأوا إليها أو في أثناء عبورهم منها.

ومن المؤسف حقا أن تأتي فضيحة المقابر الجماعية في تايلند بعد انتهاء قمة آسيان 2015 بأقل من أسبوعين، إذ همشت القمة قضية الروهينغا على الرغم من الأزمة، التي يعانيها عدد من دول آسيان منها. وعدّت ميانمار على لسان وزير خارجيتها ونا مونغ لوين أنه لا يوجد أي سبب لمناقشة قضية الروهينغا في قمة آسيان، في إقصاء واضح لقضية إنسانية محورية مشتركة بين معظم دول آسيا.

وظهور هذه المقابر الجماعية للروهينغا على السطح بعد قمة آسيان مباشرة دليل واضح على أن المصالح الاقتصادية والسياسية باتت هي المحرك الأول لتوجهات قادة الآسيان وسياساتهم، بغض الطرف عن قضايا إنسانية كهذه بدأت تظهر آثارها وما زالت دوائر السياسية تحاول إخفاءها وتهميشها.

"تمثل اضطهاد الروهينغيين في التمييز العنصري والقتل والاعتقال التعسفي والمنع من البيع والشراء وحظر التجوال ومداهمة المنازل واغتصاب النساء ومنع ممارسة الشعائر الدينية"

هروب الروهينغا... الأسباب الحقيقية

قبل الخوض في خفايا وقوع هؤلاء الروهينغيين، يجب أن نفهم جيداً هنا دواعي فرار الآلاف من مسلمي الروهينغا من موطنهم بولاية أراكان وأسبابه، فكل المؤشرات على الأرض تشير إلى أسباب معروفة باتت أقرب إلى سمع العالم وبصره من أي وقت مضى، إذ تعاني أقلية الروهينغا المسلمة، منذ عقود، صنوفا من العذاب والاضطهاد والتضييق في العيش، الأمر الذي دفعهم للهروب بحثا عن النجاة في أي مكان.

تمثل هذا الاضطهاد في التمييز العنصري والقتل والاعتقال التعسفي والمنع من البيع والشراء وحظر التجوال ومداهمة المنازل واغتصاب النساء ومنعهم من ممارسة الشعائر الدينية وغير ذلك، حتى غدت الحياة أمام الروهينغيين في وطنهم أراكان أشبه بكابوس مرعب يبذلون كل ما في وسعهم للخروج مما هم فيه من ضنك واضطهاد. ولعلنا نستطيع الآن أن ندرك المتسبب الأول لكل مأساة الروهينغا، ألا وهو حكومة ميانمار وسياساتها التعسفية بحق الروهينغا الذين أصبحوا هدفا للسياسات والممارسات المستبدة كلها، منذ عقود طويلة.

وما هذه المقابر وأفواج اللاجئين والعالقين في البحار والحالات الإنسانية إلا بعض آثار هذا الطغيان الميانماري الممنهج ضد أقلية مستضعفة في وطنها.

وفي هذا السياق يصرح مدير قسم آسيا في هيومن رايتس ووتش، براد آدامز، "يصف الناجون كيف يفرون من الاضطهاد في ميانمار ليقعوا في أيدي المتاجرين والمبتزين، ويشهدون في حالات كثيرة على وفيات، كما يعانون من الإساءة والجوع. وتوضح المقابلات مع المسؤولين وغيرهم أن هذه الشبكات الوحشية، بتواطؤ مسؤولي الحكومة في ميانمار وبنغلاديش وتايلاند وماليزيا، تتربح من البؤس والفاقة اللذين يعانيهما بعض الأشخاص الأكثر تعرضاً للاضطهاد والإهمال في العالم".

قصص أشبه بالخيال

إنها قصص أشبه بالخيال تلك التي يرويها اللاجئون الروهينغيون في ماليزيا، مجرد سماعها يمثل تجربة مليئة بالغرائب والعجائب، فكيف بمن خاض تفاصيلها وكان طرفا في أحداثها. مقابلات كثيرة أجريتها مع أصحاب رحلات الموت الذين فروا من جحيم البوذيين بولاية أراكان غرب ميانمار وركبوا خلال رحلتهم شتى أنواع الصعوبات. وهنالك آلاف من المهجرين ابتلعتهم المحيطات في أثناء رحلتهم، وكل هدفهم هو الخلاص من جحيم البوذيين والفكاك من الخناق والحصار المفروض عليهم في الاتجاهات كلها، والبحث عن العيش بكرامة في أي بقعة من الأرض. وهنا يجب أن ندرك جيداً أن الاضطهاد الممنهج هو السبب الرئيس لهروب الروهينغيين بخلاف كثير من ألوان الهجرة التي يشهدها العالم اليوم.

قصة مقابر الروهينغا الجماعية أن هؤلاء الروهينغيين يضطرون في أثناء هروبهم من ميانمار إلى الوقوع في قبضة تجار البشر الذين يعملون عبر شبكة واسعة بين كل من ميانمار وبنغلاديش وتايلند وإندونيسيا وماليزيا وبعض الدول الأخرى، ويغرونهم بنقلهم من موطنهم أراكان إلى بعض دول آسيا، ويوضعونهم في سفن وقوارب مخصصة للبضائع وتكديسهم بأعداد كبيرة جدا، وأثناء الرحلة هنالك ممارسات تعسفية ولا إنسانية كثيرة تمارس مع الضحايا.

فالمهربون يمنعون الطعام والشراب عن طالبي اللجوء ولا يمنحونهم إلا ما يكفي لبقاء أرواحهم، ونظراً لظروف البحار والمحيطات وانعدام الغذاء والعلاج تحصل حالات وفيات كثيرة.

وتتجه معظم سفن المهربين نحو تايلند لوجود مناطق جبلية عديدة يتم حبس الروهينغا فيها، بنحو لا إنساني، ويعذبونهم ويضربونهم ويمنعون عنهم الطعام والشراب حتى يدفعوا الفدية المطلوبة منهم قبل أن يتم إيصالهم لأي دولة من دول آسيا، وهنالك في المناطق الجبلية وعلى بعد مئات الكيلومترات أعد

المهربون أقفاصاً للحبس والتعذيب، وحدثني من عاش في هذه الأقفاص لبضعة أشهر كيف كان تجار البشر والعاملون معهم يغتصبون النساء المسلمات بنحو علني، وكيف كانوا يعذبون الروهينغيين بعد أن يتصلوا بذوي بعضهم ليشعره بحاجته إلى المال ليسدد هذه المبالغ.

وقابلت عددا كبيرا ممن أصبحوا معاقين بسبب ربط أرجلهم ومنعهم من التحرك وتعرضهم للبعوض والأمطار وتقلبات الطقس. وفي هذه الظروف وجراء التعذيب ومنع العلاج في هذه الغابات تموت أعداد كبيرة منهم، ويدفنهم هؤلاء التجار لإخفاء آثار جرائمهم، ومن استطاع منهم دفع الفدية حولوه إلى أقرب دولة يستطيعون إيصاله إليها. هؤلاء المهربون مسلحون ويملكون أرصدة ضخمة بسبب اتجارهم بالبشر، وتربطهم علاقات مالية مع جهات أمنية وحرس حدود في منافذ بعض الدول حسب ما أوضحت منظمات حقوقية عالمية.

"حدثني من عاش في أقفاص تجار البشر لبضعة أشهر كيف كانوا يغتصبون النساء المسلمات، بنحو علني، وقابلت عددا كبيرا ممن أصبحوا معاقين بسبب ربط أرجلهم ومنعهم من التحرك وتعرضهم للبعوض والأمطار وتقلبات الطقس"

حلول مقترحة

كانت حكومة ميانمار تزعم في السابق أن قضية الروهينغا قضية داخلية لبلادها وتخص الشأن المحلي لها، وها هي القضية تفضح الحكومة الميانمارية في دعاواها ويعترف العالم بهذه الأزمة وتداعياتها على المنطقة بأسرها، وتحركت لها تايلند ودعت لمؤتمر خاص لعلاج هذه القضية المتشعبة بمشاركة 17 دولة. وثمة بعض الحلول لمعالجة القضية ووقف حد لهذه الأزمة الإنسانية في آسيا:

- على حكومة ميانمار تحمل كامل المسؤولية تجاه ما يحصل، فبسبب سياساتها التمييزية والعنصرية، وبسبب اضطهادها للروهينغيين أدخلت المنطقة

في فوضى إنسانية وتسببت في إزهاق أرواح آلاف من البشر راحوا ضحية سياساتها الرعناء.

- على دول آسيا أن تتحرك للضغط على حكومة ميانمار لتحميلها المسؤولية وإلزامها بإعادة حق المواطنة والحقوق المسلوبة كلها للروهينغيين حتى لا يضطروا إلى الفرار والهروب من أراكان.

- يجب على دول المنطقة إبرام اتفاقية لمحاربة الاتجار بالبشر ومعاقبة المتورطين ومحاسبة الجهات المشاركة في هذه العملية، وتأسيس لجنة عليا مشتركة لمتابعة أنشطة تجار البشر وملاحقتها.

- على دول آسيا أن تلتزم بحماية اللاجئين الذين يصلون إلى شواطئها، وألا ترفض استقبالهم تحت أي ذريعة، مع توفير كامل الرعاية والعناية حتى تحل أزمتهم ويعودوا إلى وطنهم.

- هنالك مجموعات مكونة من عائلات وأفراد من الروهينغيين الهاربين وُضعوا في محتجزات، منذ أعوام عدة، بحجة دخولهم البلاد بصفة غير قانونية. فعلى مسؤولي هذه الدول إطلاق سراحهم والتنسيق لترتيب بقائهم بعيدا عن المحتجزات.

- تكثيف الرقابة الدولية على شبكات تجارة البشر ومحاصرتها والرقابة الصارمة على الأجهزة العسكرية والحدودية المتورطة في هذه العملية.

وأخيراً فإن الأزمة الحالية لأقلية الروهينغا من اسوأ الأزمات الإنسانية التي يشهدها العالم، ولا بد للعالم هنا أن يرفع صوته في وجه هذا الاستبداد الميانماري ويعيد لهذا الشعب المظلوم حقه لينعم بالحياة كباقي البشر. www.aljazzera.net

وفي حرب البوسنة والهرسك حصلت إبادة جماعية قُتِل فيها 200,000 بوسني مسلم بوساطة السلطات الصربية السياسية سميت بمذبحة سربرنيتشا في العام 1995 إذ كانت نية مبيتة لقتل المسلمين البوسنيين. ثم استهدف اغتصاب

النساء المسلمات في البوسنة، بنحو خاص، وتشير تقديرات إلى أعداد النساء اللائي تعرضنَّ للاغتصاب ما بين 20,000 الى 30,000 [ar.m.wikipedia.org]

هذه الفضائح لجريمة ضحيتها الاف الأفراد دافعها التعصب العرقي والديني ضد المسلمين والمعارضين السياسيين لنظام الحكم مع اغتصاب جماعي للنساء المسلمات. أي وجود أركان الفضيحة الإجرامي والجنسي والسياسي وكشف التستر يتوجب من الباحثين الاجتماعيين دراسة آثار هذه الجرائم المتمثلة في الاضطهاد الديني والعرقي والإبادة الجماعية والاغتصاب الجنسي والاتجار بالأقليات العرقية على المجتمع الإنساني والأجيال التي تلتهم لتكون دروساً بليغة عن الممارسات الوحشية وما نجمت عنها عند الأجيال اللاحقة في العراقيين والروهينغا – التايلانديين والبوسنيين – المسلمين.

6/ خ– فضيحة مصونة غير مسؤولة

صاحبها عبد السلام عارف (الرئيس الأول للجمهورية العراقية وثاني حاكم أو رئيس دولة اثناء النظام الجمهوري) شغل منصب اول رئيس للجمهورية العراقية منذ 8 فبراير 1963 لغاية 13 نيسان 1966. أصبح بعد نجاح الحركة الرجل الثاني في الدولة بعد العميد عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء وشريكه في الثورة.

لكنه وقع في براثن الغرور عندما دخل بغداد بقوات اللواء العشرين وسقط على أثر ذلك النظام الملكي في ظرف ساعتين. وتعاظم غروره مع اشغاله مناصب عديدة افقدته توازنه، إذ أصبح نائب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء. وأصدر جريدة (الجمهورية) باسمه اول أيام الثورة فكانت تطبع وتنشر في صفحاتها الأولى صورته ونصوص خطبه وتُصوره على انه بطل القومية العربية وحاميها في العراق. [العارف. 1986. ص. 369]

هذا مجرد تعريف بصاحب الفضيحة، انها ليست سياسية ولا جنسية ولا رياضية ولا دينية، بل هي مجافية للمسؤولية القيادية ومنافية لقيادة جماهير ثائرة، لم تكن متستر عليها، بل كانت مفضوحة امام الناس من المفصح عنها وتؤكدها الوسائل الإعلامية المكتوبة والمصورة والمَحكيّة تعبّر عن منطق الأمي شعبياً والجاهل اجتماعياً والفقير ثقافياً فضلاً عن غرور وعدم اتزان شخصيته. فكانت فضيحته معبّرة عن خطبه الجماهيرية الفارغة من العقيدة الثورية والمنطق السليم والتفكير الوطني واللياقة القيادية وجهله في الخطابة لمسؤول حاكم في بداية الحكم الجمهوري، مما اساء إلى سمعة الثورة والجمهورية وهي في بداية ميلادها لا يجيد التفاعل الاجتماعي الناضج والسليم. انها فضيحة مختلفة عن مفهوم الفضائح التي اوردناها في هذه المؤلف إذ كانت خطب وتصريحات صادرة من ثاني حاكم في العراق لكنها لم تكن مسؤولة عما تصرح وتخطب به مصونة بحكم منصبها العالي وغير مسؤولة بحكم جهالته وسطحية معرفته بالقيادة الشعبية – المدنية. لم تكن لديه ضوابط مقيدة في الخطب والحوار والحديث مع الاخرين بسبب غروره العسكري وجهالته السياسية وفراغه الفكري.

ولكي أجول طرداً مع ما ذكرته آنفاً أدلف الى خطبه، بعد قيام ثورة 14 تموز من العام 1958 التي دللت على تسطح الثقافة العامة وجهالة الاتصال الجماهيري لقائد ثورة أطاحت بالحكم الملكي في لقاءات شعبية حاشدة عدة واجهها هذا الحاكم الثاني بافتقار ثوري وقيادي، لم يحترم موقعه كحاكم لجمهورية فتية تحصل، لأول مرة، في تاريخ العراق، ولم يحترم شعباً له تاريخ في الثقافة العربية والإنسانية مما خلقت خطبه واقواله مجالاً للسخرية يتداولها العراقي الأمي والمثقف والسياسي والحزبي والمدني والعسكري فأمست فضيحة مجلجلة يخجل منها المواطن العراقي لأنها تصدر من زعيم ثورة مجيدة يقود شعباً له حضور ثقافي معروف وتدل ايضاً على عدم اتزان شخصيته وفقدان النضج المهني العسكري. جميع هذه الصفات جعلت منه مصدراً للتندر والسخرية والاستهزاء من أغلب العراقيين (عسكريين ومدنيين،

حزبيين ومستقلين) فكان نموذجاً للفضيحة السياسية لحاكم دولة لها وزن وتاريخ وثقافة متميزة يتداولها العراقيون، في حياته، وبعد مماته، ولحد الان، بعد أن مضى عليها نصف قرن فكانت فضيحة يخجل منها العراقيون من شخص يجهل التخاطب الشعبي وفقير في معرفته الاجتماعية لا تخرج معرفته العامة عن المستوى العامي لأبناء شوارع بغداد لكن منصبه الرئاسي كان مستخدماً كغطاء براق يغطي جهله القيادي وفجاجة أسلوبه في الخطابة والاتصال مع الجماهير العراقية، متوهماً ان عوام العراقيين ومثقفيه تنطلي عليهم هذه القيادة الفارغة، ذات التصرف السوقي. لذلك وجدنا هذا النوع من الفجاجة القيادية تمثل نموذجاً للفضيحة السياسية التي سادت المجتمع العراقي لأكثر من أربعة سنوات في القرن العشرين.

نسجل منها ما يأتي:

في خطبة في المعسكرات يستهل كلامه بالسلام عليكم أبو خليل (أبو خليل كنية الجندي العراقي يطلقها العراقيون على كل جندي). توهماً منه بأنه متواضع وشعبي وغير متعال عليهم، بل قريب منهم.

أطلق في الكثير من خطبه شعارات جديدة لا ربط بينها ولا تهدف الى مفاهيم معينة، فتارة يقول إن جمهوريتنا اشتراكية، وطنية، إلهية، خاكية.... وتارة أخرى يقول لا قصور، ولا دور، لا حاكم ولا محكوم، لا أحزاب، لا كتل، أمة واحدة وحزب واحد. لا شرقية ولا غربية، لا جنوبية ولا شمالية، لا جوني ولا جون بول، وإنما حمد وحمود.... لا اقطاع بعد اليوم، لا قصور، لا ثلاجات... لا تلفزيونات، لا تفاوت لا طبقات، ولا جلالات ولا فخامات، بل حرية وعدل ومساواة.

وتسببت له هذة الخطابات في الكثير من ردود فعل لدى الجماهير وكانت سبباً في التأليب عليه والتندر منه وأبعدته عن المسرح العسكري والسياسي. وظلت هذه العادة مستحكمة به حتى عندما أصبح رئيساً للجمهورية!! فقد قال،

ضاحكاً، في احدى خطبه في معسكر رانية أمام حشد من الضابط والجنود وقال (شاحجي – البامية انكلبت شيخ محشي).

عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية العراقية

1 – يروي عبد الرحمن فوزي – أحد كبار موظفي الإذاعة والتلفزيون – انه كان يعمل مونتاج على خطب عبد السلام الرئيس بأمر من الدكتور بديع شريف رئيس ديوان رئاسة الجمهورية بسبب ان الرئيس لا يأخذ بنظر الاعتبار الدبلوماسية والدولية لا سيما تلك التي ينكت فيها!! ومرة تناول الرئيس عبد السلام في خطبة له أحد رؤساء الدول وأخذ يسبه ويشتمه وينكت عليه قائلاً: بشرفكم يا جماعة مو (صاحبنا) رأسه راس ثور!! ويقول عبد الرحمن فوزي إن الشريط المسجلة عليه تلك الخطبة كان قد وصل الى دار الإذاعة... غير أن سكرتير رئاسة الجمهورية عبد الله مجيد حضر بنفسه وطلب شطب تلك الجمل من ذلك الشريط لذا حذف نصف الشريط المسبب للأحراج وأذيع الصالح منه.

2 – كان عبد السلام أحد زبائن المصور (جان) صاحب استوديو بابل ومنذ أن كان برتبة ملازم، والمصور جان لا يصور لأحد خارج الاستوديو لذا كان يأتيه الرئيس للتصوير، وذات مرة أحس المصور ان عبد السلام ضجر فسأله، خير سيدي فأجابه الرئيس عبد السلام والله يا جان ان القيام بانقلاب عسكري عندي أسهل من التقاط صورة!!

3 – تروي ابنة عبد السلام، وفاء ان والدها اختلف مع والدتها فاستنجدت بجدها (والد الزوجة) وحضر الوالد وأخذ ابنته وقبل الخروج من عتبة الباب قال عبد السلام لحماه: شوف يا عمي إذا اخذتها والله العظيم راح اركب دبابة وأجي أفلش بيتكم وارجعها!!

4 – عندما قدم الأمير بدر ابن الامام يحيى إمام اليمن الى بغداد اصطحبه عبد السلام الى جامع الإمام الأعظم أبو حنيفة لإداء صلاة الجمعة وبعد الصلاة اعتلى عبد السلام المنبر والقى كلمة طويلة تحدث عن الثورة، التي أطاحت بالنظام الملكي في العراق واستشهد بالآية (إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً). وامتعض الأمير البدر لانتسابه الى العائلة المالكة في اليمن وقد أصبح الخطاب موضوع تندر لدى الجماهير.

5 – عندما عاد الوفد العراقي من زيارة السد العالي بأسوان بعد افتتاحه وهم في مطار القاهرة الدولي كان (خروتشوف) و(أبن بيلا) و(جمال عبد الناصر) و(عبد الله السلال) واقفين في المطار لتوديع الوفد العراقي برئاسة عبد السلام. وجه ابن بيلا دعوة رسمية الى خروشوف لزيارة الجزائر (نظراً لمواقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لنضال العرب ومناصرة ثورة الجزائر) فرحب خروشوف بهذه الدعوة وأخبره أنه سيقرر موعدها بعد ذلك، وهنا ألتفت عبد السلام، الذي كان واقفاً قرب بن بيلا وخروتشوف ويسمع ما يدور بينهما، وطلب من المترجم ان يقول لخروشوف (لو تموت ما تشوف بغداد) وترجم المترجم ما قاله حرفياً فاحتقن وجه خروشوف ونظر الى زعماء العرب وقال بعد ان انفجر ضاحكاً، (انتوا العرب ماكرين).

6 – اثناء زيارته إلى الشوملي تقدم المواطنون ببعض الطلبات منها توزيع الأراضي على المستحقين وانشاء وتبليط طريق الشوملي. ورد الرئيس بأنه سيطلب من الجمعية ان تباشر بتوزيع الأراضي وسيطلب من المسؤولين إقامة الجسر أما عن تبليط طريق الشوملي فقال هازجاً: الشوملي الشوملي ناركم ولا جنة هلي!!

7 – وفي خطاب القاه عند زيارته مدينة الرمادي على الجماهير المحتشدة استهل ذلك الخطاب قائلاً: (يا أهل الرمادي... يامن ذريتم الرماد في عيون الاعادي).

8 – وفي خطاب في مدينة البصرة قال: (يا أهل البصرة يا من زرعتم نومي بصرة اشكركم وأرحب بكم وأرجو ان تقدموا لي بعد الخطاب هذا جاي نومي بصرة... ثم أضاف ويا لها من إضافة حين وصف مدينة البصرة بأنها طاسة أبطن طاسة بالبحر ركاصة).

9 – في احدى خطاباته الارتجالية والتي تبث مباشرة كان أحد الجنود يصفق بشدة كلما تحدث الرئيس أربع أو خمس كلمات، وعدّ الرئيس ان هذا الجندي يقطع عليه سلسلة أفكاره. وفعلاً تلعثم عبد السلام مرات عدة بسبب دوي تصفيق ذلك الجندي، وما كان من الرئيس إلا أن ينحني ارضاً ويلتقط حجراً من على الأرض ويرمي به ذلك الجندي ويقول له: ابن الكلب دخلينا نأكل خره.

6/ د– فضيحة فولكس واجن

فضيحة انبعاثات الديزل السامة

احتلت اخبار السقوط الكبير والمدوي لشركة فولكس واجن الألمانية ازمة عناوين الاخبار في الصفحات الرئيسة لمعظم الصحف العالمية وتفاقمت ازمة الشركة حول العالم مع توقعات بقرب انهيار الشركة واعلانها الإفلاس التام على خلفية الفضيحة الكبرى التي هزت الشركة بعد ان اعترفت رسمياً بالغش في نتائج الانبعاثات السامة للسيارات العاملة بالديزل في الولايات المتحدة. كشفت فولكس واجن عن أن أكثر من 11 مليون من سياراتها في المملكة المتحدة تأثرت بفضيحة انبعاث الديزل السامة وتشمل 508276 سيارة فولكس واجن 393450 منها أودي و76773 سيات و131569 سكودا و79838 مركبة تجارية.

وقالت فولكس واجن إن كل عميل بريطاني يملك محرك EVOEA189 في سيارته سيتم تصحيحه في المستقبل القريب والافراج عن تفاصيل المركبات المتضررة لتجارة التجزئة في الأيام المقبلة. في حين أن أصحابها سيتمكنون من التحقق، من خلال عملية الخدمة الذاتية، إذا ما كان بسياراتهم حاجة إلى

التعديل. ومن المتوقع ان تستدعي من جميع انحاء العالم أكثر من 11 مليون سيارة فولكس واجن ديزل صنعت منذ العام 2008.

وفي بيان، قالت مجموعة فولكس واجن في المملكة المتحدة: خطوة خطوة سوف يتم الاتصال بالعملاء المتضررين مع تفاصيل عملية لتصحيح سياراتهم في المستقبل القريب، وفي الوقت الحالي، جميع المركبات آمنة من الناحية الفنية وصالحة للسير. ولم تؤكد فولكس واجن كيف ستجري التعديلات، وقالت إن السيارات الجديدة، التي تملك محركات E76 لا تتأثر ولا نماذج البنزين وكذلك نماذج TD1 76 وTD1 78. عدد المركبات المتضررة يعادل نحو 10% من سيارات الديزل وتشير أحدث الأرقام الى ان 11,2 مليون سيارة مرخصة للاستخدام على الطريق في المملكة المتحدة.

وقال وزير النقل باتريك مالكوغلين إن "أولوية الحكومة هي حماية الجمهور وإن فهم فولكس واجن فيتم الاتصال بجميع عملائها المتضررين في المملكة المتحدة، لقد أوضحت للمدير العام أن هذا الحل يجب أن ينفذ في أقرب وقت ممكن وتتوقع الحكومة من فولكس واجن أن تحدد بسرعة الخطوات المقبلة لتصحيح المشكلة ودعم أصحاب هذه السيارات التي لم يتم شراؤها بالفعل في المملكة المتحدة. اعترفت فولكس واجن، في وقت سابق من هذا الشهر، أن 11 مليون من المركبات العاملة بالديزل في جميع انحاء العالم تم تجهيزها ببرامج مهزومة توهم المجرّب إن سياراته تناسب المعايير البيئية. بدأت وزارة النقل بتحقيق سيشمل اختباراً لمقارنة النتائج المعملية مع انبعاثات القيادة في العالم الحقيقي. وقالت فولكس واجن انها ستقدم الحلول التقنية الى السلطات المختصة في شهر أكتوبر 2015. [motorshow.me]

300 يورو وراء فضيحة فولكس واجن

توفير مبلغ 300 يورو في كل سيارة فولكس واجن مصنعة للولايات المتحدة هزّت ثقة الناس بالمجموعة العملاقة لصناعة السيارات الألمانية. الخلاصة، تورطت الشركة بفضيحة قد تبقى تداعياتها لسنوات، بعدما خلصت

التقارير الى ان 11 مليون من سياراتها في العالم مزود ببرنامج غش. بدأت الحادثة في العام 2005 عندما ارادت المجموعة الألمانية تطوير محركات الديزل في الولايات المتحدة، وهي تكنولوجيا قليلاً ما تستخدم في صناعة السيارات الامريكية المحلية. لكن الشركة اصطدمت بمشكلة معايير انبعاثات "أكسيد النيتروجين" فهي أكثر صرامة في الولايات المتحدة مما هي عليه في أوروبا، وتالياً فمن الصعب على محركات فولكس واجن احترام هذه المعايير الحازمة نظراً لانبعاثات أكسيد النيتروجين بكثرة من هذا النوع من المحركات، ما الحل؟

بادئ الأمر فكّر رئيس العلامة التجارية فولفغانغ بيرنهارد والمهندس رودولف كريبس بنموذج محرك (نظيف) أي يستطيع دمج تقنية تنص على الحد من انبعاثات أكسيد النيتروجين غير أن الشركة واجهت مجدداً عقبة أخرى تتمثل في تكلفة تركيب هذا الجهاز مبلغ 300 يورو لكل سيارة. الحل بالتلاعب في محرك الديزل. هذا ما خلصت اليه الشركة. ففي خضم السعي لتخفيف تكلفة التشغيل في العام 2007 اختارت فولكس واجن تثبيت برنامج للاحتيال على اختبارات الانبعاثات في الولايات المتحدة، اختارت المجموعة الاستغناء عن تكنولوجيا من شأنها ان تكلفها 300 يورو لكل مركبة لصالح برنامج للتلاعب في الاختبارات. اما الشركة الألمانية بوش التي وفرت أجهزة الاحتيال فقد حذرت فولكس واجن من أن ذلك غير قانوني ويجب استخدامه داخلياً فقط.

مليارات الدولارات غرامة

تشير الأرقام الأولى، التي نشرت، الى غرامات من 18 مليار دولار في الولايات المتحدة. في حين ان المجموعة سبق وأنفقت 6.5 مليار دولار لتغطية نفقات الفضيحة من استرداد السيارات مع هذا النوع من المحركات الى إعادة تفعيل معايير المحركات مروراً بتأثير ذلك على المبيعات، ناهيك عن إمكانية ارتفاع فاتورة الفضيحة نظراً للشكوى المقدمة. ومن الناحية الإدارية كلفت القضية الرئيس التنفيذي مارتن فيتركورن منصبه إذ استقال وخلفه ماتياس

مولز مدير بوش ويبقى السؤال: لماذا اختار الصانع الألماني تثبيت برنامج على مركبات الديزل للتلاعب في نتائج اختبارات الانبعاثات؟ هل توفير مبلغ 300 يورو لكل سيارة يستحق عناء زعزعة الثقة بهذه المجموعة العملاقة؟ [m.radiosawa.com]

أما تداعيات هذه الفضيحة فأنها سوف تؤثر على الاقتصاد الألماني وستسبب تراجعاً لمبيعات فولكس واجن في أمريكا الشمالية واضراراً بموردي سياراتها، وقد تؤدي الى تقويض شعار "صنع في المانيا" علماً أن شركة فولكس واجن هي من أكبر شركات صناعة السيارات في المانيا ومن أكبر أرباب العمل في البلاد إذ توظف 270 ألفاً وباعث الشركة نحو ستمائة ألف سيارة في أمريكا العام الماضي أي نحو 6% من أجمالي مبيعاتها العالمية البالغة 9.5 ملايين سيارة. [aljazeera.net]

فضيحة فولكس واجن تهدد اقتصاد ألمانيا

إذا محصنا ما تقدم، سنجد أن الفضيحة الصناعية تختلف عن السياسية والجنسية والمالية والعائلية من حيث طبيعتها الصناعية التي تكشف ادانتها الإنتاجي المغشوش، الذي يخدع الزبائن وبالذات عندما يصدر من شركة صناعية عالمية لها وزن عالي بين المجموعة العملاقة في صناعة السيارات مثل فوكس واجن إذ هناك معايير صناعية تخضع لها معامل الإنتاج قبل خروج المنتج للمستهلك لكي لا تقصّر أو تخدع الزبون، وبالذات عندما تكون هناك منافسة صناعية بين الدول المنتجة للسلعة نفسها. ولا جرم من القول أن المنافسة بين الشركات أو أصحاب المواقع العليا والمتميزة تجعل كل منهما يراقب الآخر لكي يكون أفضل منه ويوسع من شعبيته وشهرته لكي يستمر في ارتقاء مكانته في السوق وبين الناس، وهذا يجعل من أداء المتنافسين دائم اليقظة والحذر في تقديم أفضل الخدمات للمستهلك. إلا ان طمع شركة فولكس واجن في توفير مبلغ 300 يورو في انتاج كل سيارة جعلها تفضح نفسها وتزعزع ثقة العالم بها، بعدما كانت من الشركات العملاقة في العالم. فضلاً عن

تأثيرها على الاقتصاد الألماني وتراجع مبيعاتها والاضرار بمورديها، بل حتى على الصناعة الألمانية. هذا الطمع الألماني الجزئي والاحتيال في تجهيز المركبات العاملة بالديزل في جميع انحاء العالم ببرامج مهزومة توهم المجرّب أن سيارته تتناسب مع المعايير البيئية فكانت النتيجة انتاج 11 مليون سيارة مزودة ببرنامج مغشوش. في الواقع ان تداعيات الغش في الإنتاج لا تكمن في الغرامة المالية، التي قدرها 18 مليار دولار، بل بسمعتها التي وصمت بالغش، وهي وصمة ستلحقها لسنوات عدة لأنها شملت آلافاً، بل ملايين من الناس العاملين في صناعتها وعلى الاقتصاد الألماني. ولما كانت شركة فولكس واجن بهذا الحجم والشهرة الصناعية العالمية فأن احتيالها وغشها في صناعتها أخذ مساحة عالمية كبرى إعلامياً وصناعياً واقتصادياً ودولياً يتناسب طرداً مع وزنها الصناعي والاقتصادي والدولي وهذا يجعلنا كباحثين في علم الاجتماع تناول هذا التأثير الاقتصادي على المستوى المعاشي للعمال والمهندسين والاداريين العاملين في مصانع فولكس واجن واحتسابها فضيحة لأنها لولا صرامة الولايات المتحدة في استخدامها لمعايير الانبعاثات لأكسيد النيتروجين واهتمام وزير النقل البريطاني باتريك ماكلوغلين في حماية الجمهور والزام الشركة بوجوب حل المشكلة بأقرب وقت ممكن لما انكشف الاحتيال والغش الذي مارسته شركة فولكس واجن. إذن، حصل كشف المتستر عليه من غش واحتيال لأكبر شركة صناعية في العالم قد تؤدي الى انهيارها وإعلان افلاسها، وبدأت إجراءاتها باستقالة رئيسها التنفيذي ومدير بورش. إذن، لا مناص من تناول الاحتيال الصناعي، الذي يؤثر على البيئة الطبيعية في المدن، ولا مشاحة ايضاً من دراسة تردداته على الاقتصاد والصناعة، الذي، بدوره، يؤثر على بطالة العمال والمهندسين والاداريين الذين يعدون بالملايين وهذا يستوجب دراسته اجتماعياً.

6/ ذ- فضائح رؤساء جمهوريات مدى الحياة

فضائحهم تمثل نوعاً خاصاً من الفضائح التي تناولناها في هذا المؤلف تكنى بـ(الحكام الأبديين) التي باتت تكوّن ظاهرة اجتماعية وسياسية وتاريخية مدانة في حياة المجتمع العربي إذ انها سادت الأقطار العربية كافة (عرضاً) واستمرت على مرّ السنين (طولاً – وارتفاعاً) عكست جذور الحكم العربي عند جميع حكام العرب بدءاً من أوائل القرن العشرين وإلى الآن مكونةً نظاماً نمطياً تخجل منه الأجيال العربية لأنها تمَّ تحويلها الى ضحية كبيرة الحجم ومديدة العمر متكررة في البلدان العربية كلها.

تعكس هذه الفضيحة سلوك الحكام في اغتصابهم للحكم واستحواذهم على السلطة وانتزاعهم شرعيتها وقمعهم الوحشي لمعارضيهم وتعاملهم مع شعوبهم كتعامل الذئب مع قطيع من الغنم. إنهم حكام يمثلون الفضيحة لأنهم:

1 – غير شرعيين في مناصبهم.

2 – غير عادلين في حكمهم.

3 – غير وطنيين في سياستهم.

4 – أبعدوا شعوبهم عن التطورات السائدة في روح العصر.

5 – غير أمناء على ثروات بلدهم.

6 – لم يبنوا مؤسسات رسمية تخدم مجتمعهم، بل لخدمة شخوصهم.

7 – دأبوا على شخصنة السلطة.

8 – بنو دولة الرئاسة الأمنية.

9 – مارسوا سياسة التوريث.

10 – قلدوا بعضهم بعضاً في حكمهم لشعوبهم والحكم الفردي المركزي الاستبدادي في بناء أنظمة محصنة ضد الانقلابات باستثناء عبد الرحمن الأرياني رئيس اليمن الشمالي، إذ كان الوحيد الذي غادر منصبه بملء ارادته عند انتهاء ولايته في العام 1974.

وعلى الجملة كانوا يمثلون أنظمة (جملكية) حسب تسمية عالم الاجتماع المصري سعد الدين إبراهيم، وهذا مصطلح يشير الى دولة نصف جمهورية ونصف ملكية. يحسن بنا أن نشير الى أن فضيحة ظاهرة الحكام الأبديين في الأقطار العربية واحدة على الرغم من وجود متغيرات مختلفة في بلدانهم مثل:

أ – حجم البلد واقتصاده. ب – وجود مداخيل من النفط والغاز المحليين. ت – الدور التاريخي لقواته المسلحة. ث – طريقة بيع موجوداته العامة في سبيل ما يسمى تحرير الاقتصاد.

ولما كانت سلطة الحاكم مغتصبة فأنه يحميها ولا يتخلى عنها، مما خلق مشكلات دائمة لورثتها. إنها سلطة شخصية يديرها رجال هم رؤساء لكنهم في حقيقة الأمر ملوك غير متوجين. ليس هذا فحسب، بل أن السلطة الشخصية شديدة الهشاشة ومزعزعة بسبب وجودها في يد فرد واحد. إن سلطة كهذه تعدّ خطراً على مصلحة الأمة لأنها تنمي الكبرياء والاستخفاف في نفس صاحبها وتنمي الخضوع والذل في نفوس الآخرين. [أوين. 2014. ص. 43]

من خلال المعايير، التي استخدمناها في تحديد مفهوم الفضيحة من زاوية علم الاجتماع اعتبرنا رؤساء الجمهوريات لمدى الحياة في الأقطار العربية فضيحة لأنها تخص رؤساء الحكم. أعني شخصيات مشهورة اغتصبت الحكم واستحوذت على السلطة وانتزعت شرعيتها وقمعت معارضيها واستعلت على شعوبها وهذا مناقض ومناف لمهمة الحاكم العادل والشرعي والوطني ومسؤوليته، فالتهمت نيران فضائحهم رئاستهم وكانت سبباً في الانقلاب عليهم أو تنحيهم أو عزلهم أو قتل شعوبهم أو معارضيهم لهم، فكانت أعمالهم الفاسدة واللاوطنية واللامسؤولة أكثر وأسرع انتشاراً من أعمالهم الجيدة (إن وجدت). وفي الوقت نفسه كانت فضائحهم سبباً في حدوث العديد من الانقلابات في الوطن العربي ولما كانت سياستهم القمعية مخالفة للأنظمة المتمدنة ولروح العصر واحترام شعوبها ومحاربة لحرية الفرد واحترام الرأي الآخر، تم عدّ حكمهم أحد اشكال الفضائح، أي بعد منتصف القرن العشرين وإلى الآن،

وتماهي انظمتهم الواحدة مع الأخرى في التكميم والقمع والقتل والتهجير والظلم أطلقنا عليها اسم ظاهرة اجتماعية كبيرة الحجم ومديدة العمر على الرغم من اختلاف الحكام ما بين عسكريين وحزبيين وعشائريين، علماً أن جميع أساليب حكمهم كانت سرية، مثل التوريث وشخصنة السلطة وحكمهم الفردي وبناء دولة أمنية خائفين من الإفصاح عنها خشية من الانتقام منهم وهذا وحده يجعل أساليب حكمهم من حكم الفضائح التي تخجل منها الأجيال العربية، لذا تتوجب دراستها، بنحو منهجي وعلمي، من باحثين اجتماعيين عرب، قبل غيرهم، وهدف أولئك الحكام من هذا التستر المحافظة على نفوذهم وسلطتهم وحكمهم المارق والخارق والمناثض للقواعد والمبادئ القانونية والعرفية وحقوق الانسان.

أما لماذا بات حكام العرب مفضوحين لمدة أكثر من نصف قرن ومازالوا مستمرين في فضائحهم؟ الجواب هو استخدامهم أجهزة ضبطية رسمية في تلجيم افراد المجتمع العربي، ومن خلال اغراء الأقلية القليلة من شعبهم بعطاءات موقعية رسمية واموال وتجارة لدعم حكمهم، واثبتت ثورات الربيع العربي وعي الشباب العربي بفضائحهم فأزالهم من الحكم ومن السلطة ولكن مع ذلك مازالت الفضائح تعشش على أجهزة الدولة الأمنية وشخصنة السلطة ومحاكاة الحكام الطغاة والتزين بالزي الملكي والأميري والاقطاعي والمشيخي. إنه سرطان منتشر في احشاء الجسد الاجتماعي العربي.

هذا ولا بد لي بعد هذا الاستطراد ومن أجل استجلاء أكثر عما تقدم أن اشير الى ما فصّل به (رودجر آوين الأستاذ في جامعة هارفرد الأمريكية والمتخصص في دراسات الشرق الأوسط) في كتابه "الحكام العرب" 2014 من سلوكيات حكام المجتمع العربي وقراراتهم وسياساتهم، طيلة نصف قرن من الزمن، نبدأها من مؤشر "بناء الدولة الرئاسية الأمنية"، الذي قال فيه: بدأت الجمهوريات العربية منذ العام 1952 وما بعده تُحكم بوساطة رجال أقوياء من نوع معيّن استخدموا سلطاتهم المتعاظمة لتثبيت انفسهم في مناصبهم بصفة أقوى، ويشمل ذلك جمال عبد الناصر والحبيب بورقيبة في الخمسينات وهواري

بومدين (الجزائر) ومعمر القذافي (ليبيا) في الستينيات من القرن الماضي وحافظ الأسد (سوريا) وعلي عبد الله صالح (اليمن الشمالي) في السبعينيات. عدّ أولئك الرجال أنفسهم بأنهم رجال توحيد الأمة ولذلك فلا وقت لديهم لتعددية السياسية، كما عدّوا ان مهمتهم الأساس هي انقاذ شعوبهم المؤلفة من الفلاحين في معظمها من تخلفها المزعوم وذلك عن طريق تطبيق برامج موسعة للتعليم والرفاه الاجتماعي، وهي مهمة عدّوا بأنها تستغرق عقوداً من الزمن لأنهائها، يُضاف الى ذلك أن الحكام قللوا من قدرات الفئات الأقل تعليماً في شعوبهم. أما إذا تحدثوا عن الديمقراطية فأنهم كانوا يعنون تلك الممارسة التي لا تتطلب حكومة تمثل الشعب. أما الأهم من ذلك كله فهو عدّ أنفسهم وكلاء أقوياء عن التاريخ وأن الوقت كان الى جانبهم. (يمكن ان نضيف إلى هؤلاء الحكام زعيم العراق عبد الكريم قاسم الذي قاد ثورة 14 تموز في العام 1958).

تبينَّ إن رجالاً من هذا النوع متكتمون ومشككون يميلون الى تخيّل وجود الأعداء في كل مكان. إنهم كذلك قساة القلوب، وذلك أمر ضروري لبقائهم في الحكم، كما عمدوا الى قتل منافسيهم وسجنهم وتعذيبهم وحتى اعدام افراد المنظمات التي عدّوها تشكل خطراً عليهم مثل الشيوعيين الذين كانوا في كل مكان والاخوان المسلمين في مصر وسوريا. لكن مع تركيزهم في مناصبهم بقوة زاد ايمانهم بأنفسهم، أي في مهاراتهم السياسية والإدارية وعدم امكان الاستغناء عنهم واستمر الأمر بالتوسع أكثر فأكثر. يمكن للمرء ان يلاحظ هذه الظاهرة لدى بورقيبة ما أن أعلن نفسه (القائد الوحيد) كذلك عبد الناصر الذي عدّ نفسه حامياً للثورة المصرية، إن لم يكن مرشدها الرئيس وشارحها الوحيد، وأيضاً عبد الكريم قاسم اعتبر نفسه (الزعيم الأوحد وباني العراق الأول).

وجب على الرؤساء وحاشيتهم العثور، في هذه الأوضاع الصعبة، على طرائق للبقاء في السلطة بنحو دائم وكسب ما يكفي من السيطرة لحماية أنفسهم من منافسيهم الفعليين أو المحتملين، سواء منهم العسكريون أم المدنيون. لم يكن امام الرؤساء أي نموذج واضح سوى ذلك المستقى من التجربة الاستعمارية ذاتها، أو من المؤسسات الموجودة في الاتحاد السوفيتي وتوابعه – أي وكالات

أمنية تتدخل في حياة الناس ووزارات للتوجيه القومي وغير ذلك – الأمر الذي يسمح بقدر كبير من التجربة والخطأ. أما الأمر المهم بالنسبة الى هذه العملية برمتها فكان مركزية السلطة السياسية وشخصنتها وحصرها بأيدي الرؤساء الذين يحيطون أنفسهم برجال يشعرون بأنهم يستحقون ثقتهم بغية إدارة طبقة بيروقراطية واسعة. وكذلك مجموعة من الوكالات الأمنية المتداخلة، يُضاف الى ذلك حزب رسمي واحد في معظم الحالات هو الحزب الذي صُمّمْ لتوفير الحماسة الجماهيرية وكي يكون عيون النظام وآذانه في أوساط المجتمع كافة. يعني ذلك ان الناس في مثل هذه الحالات كانوا خاضعين للدولة وان الدولة خاضعة للحزب والحزب ذاته خاضع لحاكم فرد إما مسؤول عن انشائه وإما أصبح سيده، مثال على ذلك حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق وسوريا أبان حكم البكر وصدام، والأسد في سوريا، والحزب الوطني الديمقراطي في مصر ابان حكم مبارك، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي أبان حكم عبد الناصر، والحزب الدستوري في تونس ابان حكم بورقيبة، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر – الحزب الرسمي للبلاد، وجزب المؤتمر الوطني في السودان، وحزب المؤتمر الشعبي العام في اليمن. أما الأولية الأساس هنا فكانت للسيطرة على الجيش وذلك من أجل التيقن من أنه لا كبار قادته ولا الضباط الرواد ولا العقداء الذين يمتلكون سلطة مباشرة على الجنود في الثكنات هم في موقع يمكنهم تهييج اضطرابات سياسية مثل:

أ – استخدام الضباط ذوي الولاء المستند الى الصداقة مع الرئيس أو الى الروابط الأسرية أو الولاءات الأثنية – الدينية في المراكز الحساسة.

ب – تشكيل قوات مسلحة موازية ليس بالضرورة أن تكون أكبر من الجيش النظامي لكنها كبيرة وموالية بما يكفي لسحق أي قوات غير موالية.

ت – تطوير وكالات أمنية عديدة من أجل مراقبة ولاء المواطنين حتى المرتبطين بالحزب، أي كما هي الحال في العراق وسوريا.

بدأ النجاح المرتبط بإجراءات كهذه بالظهور، هنا وهناك، في مطلع السبعينيات من القرن الماضي. ابلغ نائب الرئيس الجديد للعراق صدام حسين، على سبيل المثال، أحد الصحفيين البريطانيين في العام 1971 "تكفل الوسائل التي يتبعها حزبنا منع أي فرصة أمام أي شخص يختلف معنا من القفز فوق دبابات عدة لقلب الحكومة"، كان ذلك بصفة أو بأخرى ما فعله هو مع رفاقه البعثيين في العام 1979 الأمر الذي اعطاهم سبباً كافياً للتيقن من عدم تكرار هذه الحادثة مجدداً. [أوين. 2014. ص. ص. 44 – 48]

نستنتج مما تقدم احدى خصائص الفضيحة وهي أنها لا يتم التعرف عليها أو اكتشاف أمرها في وقتها ومكانها وجيلها إلا بعد فوات أوانها، وذلك بسبب التعتيم والتكتم، الذي يمارسه صاحبها عبر وسائل اعلامه الرسمي أو مثقفي السلطة وأعضاء حزبه الحارس له ولا تكتشف أو يتم التصريح بها من أبناء المجتمع، الذي تمارس عليه، بل من خارجه، أي من الراصدين له من خارج حكمه أو بلده وذلك لعدم قدرته على الوصول إليهم في مجتمعهم، ولا ينتبه إليها الجيل الذي خضع لسياسة الحاكم، بل سينتبه إليها الجيل، الذي يأتي بعده والذي يرى ما تم وجرى على أبائه وأجداده من حاكمهم. وهنا نقول عندما يتستر على الفضيحة فاعلوها فإن معرفتها لا تتم في وقتها، بل في غير وقتها، وبعيداً عن مكانها ويتعرف عليها جيل غير جيلها.

استنتاج آخر عن خاصية الفضيحة تشير إلى أنه عندما يشغل مسؤول رسمي منصباً قيادياً في أجهزة الدولة ويسخر صلاحيات منصبه لخدمة اغراضه الشخصية ضارباً بالمصلحة العامة عرض الحائط ويحول ولاء العاملين في عمله إليه وليس إلى المؤسسة التي يعملون فيها، فإن ذلك يمثل فضيحة على الرغم من انها لم تكن سرية ومتستر عليها، بل هي استغلال لصلاحيات المنصب القيادي خدمة لشاغله ويجيرها لأثرائه وتعزيز نفوذه وثروته وتغذيتهما.

وعلى هدى ما سبق نضيف صور أخرى عن الفضائح، التي يرتكبها رؤساء الجمهوريات لمدى الحياة وهي استخدامه للأجهزة الأمنية لحمايته وقمع معارضيه، وليس لحماية مواطنيه من المجرمين والخارجين على القانون، وهذا يعني أنه يسخر ميزانية الدولة في تجهيز العناصر الأمنية للدفاع عنه شخصياً ومنحه هالة من الرهبة والقدسية. الصورة الثانية هي تأسيس حزب سياسي صوري يكون بمنزلة جهاز مراقبة للمواطنين في حياتهم المدنية اليومية لا يدافع عن حقوق الشعب أو يطالب بحاجاتهم ويعبّر عن طموحاتهم ويراقب سياسة الدولة وأجهزتها. المفروض أن الشعب هو الذي يؤسس احزابه لتدافع عنه وتمثله امام الحكومة وتحاسب وتراقب الحاكم واعوانه وهذه فضيحة مخجلة، الصورة الثالثة للفضائح هي مجلس الشعب أو البرلمان، الذي يختار الحاكم اعضاءه وهو الذي يتدخل في مجيء أو عدم مجيء أحدهم للمجلس ليؤيدوه ويدعمون سلطانه. المفروض هو أن يترك الحرية للمواطنين لاختيار ممثليهم، بنحو حر وديمقراطي، ليمثلوا السلطة التشريعية في الدولة، وليس هو الحاكم من يفعل ذلك ويكون المتسلط الشرعي، وهذه فضيحة أخرى يقترفها حاكم جمهوري مدى الحياة!!!

لا تفوتني الإشارة الى فضيحة أخرى لهؤلاء الرؤساء (مدى الحياة) فهم صوروا أنفسهم لشعوبهم على أنهم "انصاف آلهة" بعبارة أخرى "شخصنة السلطة" فحكموا المجتمع العربي من دون قيد أو شرط مما جعلهم يتوهمون أنهم يعرفون كل شيء ولا يمكن الاستغناء عنهم أبداً فأحاطوا سياستهم وحياتهم بسرية تامة من أجل تقديس شخوصهم وأنهم يأتون وراء الله في المرتبة مما جعلهم يميلون الى المزايا الملكية كلما طلبوا قدراً من مظاهر الولاء من شعوبهم. علماً أن الشعب العربي لم ينتخبهم ولا الحكام أنقذوهم من ظلم كانوا يعيشون تحت وطأته ولم ينتشلوهم من بؤسهم المزري، بل زادوهم ضرراً، ولما كانت الأجهزة الأمنية والإعلامية الرسمية مسخرة لخدمة حكمهم وشخصهم صوروا شخوصهم بأنهم انصاف آلهة وهم الوطن والوطن هم، وهذه فضيحة برزت، بنحو متداول بين الشعوب غير العربية أبان حكمهم. أما في

المجتمع العربي فقد برزت، بصفة جلية، بعد زوالهم أو إزالتهم من حكمهم للشعوب العربية لأن السلطة يجب ان تكون رسمية – حكومية وليست شخصية فردية، وان تمارس حسب القانون والدستور وليس طبقاً لمزاج الرئيس ومصلحته الشخصية، وهذه فضيحة لأنها تمثل خرقاً وخروجاً عن القواعد القانونية والعرف الدولي.

اتسمت أنظمة رؤساء الجمهوريات مدى الحياة بسمة "الدولة الأمنية" إذ تعود الدولة الأمنية العربية بجذورها الى الأنظمة الرئاسية الاستبدادية التي تأسست، بعد وقت قصير من الاستقلال. مرّت هذه الأنظمة بمرحلة من الهيمنة السياسية المركزة، قبل إعادة تشكيلها، لتضم مصالح اقتصادية خاصة. بالإضافة الى نوع معين من الديمقراطية الخاضعة للتأثير، لكن الوظيفة الأساس لتلك الدول بقيت دائماً إبقاء الرئيس في سدة الحكم إلى مدى الحياة، لكن بالنظر إلى مرور عقود عدة من وجودها وتأسيس شبكاتها من الضباط الأمنيين، الذين مازالوا من ضمنها فأنه من المرجح بأن تتمكن اجزاءً من تركيباتها من البقاء الى ما بعد حقبة الرؤساء الفرديين الأقوياء التي تمخضت عنها في الأساس. كانت الدول الأمنية ولا تزال مفرطة في المسائل الشخصانية والفردية وهي تتكون عموماً على أيدي حكام ترأسوا البنى السياسية، التي أخذت تشتد صلابة بمرور الزمن، بغض النظر عن التنازلات، التي وظفوها لكسب الناس من خلال سنوات حكمهم الأولى. أما تأثير ذلك كله في حياة رعايا الرؤساء (المواطنين) وحرياتهم، فتميزت بقدر كبير من عدم المساواة، أي انها أعطت أقلية من الناس حرية كبيرة وفرضت قيوداً كبيرة على فرص حياة الأخرين وتوقعاتهم جميعاً.

تعد الدولة الأمنية دولة (شرسة) كذلك بما يرافقها من سلطات قمعية هائلة يُقصد منها جزئياً، كما يلاحظ نزيه الأيوبي، حق التعويض عن حقيقة افتقادها المدى والتماسك الضروريين إما لفرض الضرائب بصفة فعالة، وأما لتوفير مجموعة واسعة من السلع العامة لمواطنيها. ويعود أحد أسباب هذا الوضع الى درجة المركزية العالية مع تركيز السلطة كلها بأيدي أناس قليلين، الأمر الذي

يعني إعطاء الوزراء المدنيين مبادرات شخصية قليلة. نلاحظ، في الوقت ذاته، أن الروابط ما بين الاجزاء المكونة للحكومة واللازمة للجهود المنسقة تبقى ضعيفة ومتخلفة. يضاف الى ذلك كله ان الافتقاد التام للموارد عموماً، بالإضافة الى الرغبة في تكوين نظام دعم شخصي هو الذي شجع هذه الأنظمة الرئاسية على تلزيم ما يعدّ، عادةً، من ضمن أنشطة الحكومة المركزية، وذلك إما لاتباعها من الازلام، وإما لمؤسسات ذات مصالح ذاتية مثل الجيش وهي مؤسسات لا يمكن أن يقال عن إحداها إنها تهتم بالمدنيين من صميم قلبها. يمكننا التأكيد كذلك ان سلطات الدولة التشريعية والاشراف القضائي كانت ضعيفة في هذه الدول، وهي، تالياً، لا تزال كذلك.

يتربع على قمة أنظمة كهذه المكتب الرئاسي والعائلة الرئاسية وثلة صغيرة من المستشارين الآتين من مؤسسة الجيش والوكالات الاستخبارية والشرطة، بالإضافة الى مجموعة صغيرة من الرأسماليين التابعين للنظام، الذين يحصلون على الفرص والنفوذ في مقابل دورهم في توفير موارد إضافية للنظام، أي المال والمهارات التنظيمية، في بعض الأحيان. يأتي، بعد ذلك الوكالات الرئيسة للإدارة المدنية والوزارات وحكام المحافظات، بالإضافة الى أهم مراكز التشريع والسيطرة العقائديين، الجهاز التعليمي ووسائل الاعلام الرسمية والجهاز القضائي والمؤسسة الدينية الخاضعة كلها للضغوط. [أوين. 2014. ص. ص. 57 – 58]

بتعبير سيسيولوجي لا يسمح التدرج الاجتماعي Social Stratification في المجتمع العربي في ظل الجمهوريات مدى الحياة لأي مواطن عادي أو أي تكنوقراط من أصحاب المؤهلات العلمية والكفاءات المهنية أو من أصحاب العقائد السياسية أن يشغل أي موقع من مواقع هذا التدرج الاجتماعي باستثناء ما يأتي:

1 – من أبناء العائلة الرئاسية.

2 – من أبناء عشيرة الرئيس أو قريته.

3 – من العسكريين الموالين للرئيس.

4 – من الوكلاء الأمنيين.

5 – من رجال الاعمال التابعين للنظام مقابل توفير خدمات للرئيس.

6 – من رجال الحزب الحاكم والأوحد.

اما قاعدة التدرج الاجتماعي فأنها تضم مديري الأجهزة التربوية والإعلامية والقضائية والدينية الخاضعين مباشرة لسلطة الرئيس واجهزته الأمنية ومراقبتهم أقول انه تدرج اجتماعي مقفل ومقنن ومفصّل على الرئيس واسرته واعوانه وقادة حزبه، وغير ذلك من المواطنين يكونون ارقاء مساقين كسوق قطيع الغنم، لا حول ولا قوة، لا يشغلون مواقع أعلى من مواقع القاعدة. هذه فضيحة جسيمة اقترفها رؤساء جمهوريات الدول العربية من دون الإفصاح عنها، بل الادعاء بأنهم حكام وطنيون وقوميون واسلاميون عدل!!! إنها فضيحة القرنين (العشرين والحادي والعشرين) فضيحة مستديمة ومتكررة، عبر أجيال، على الرغم من تقدم العلوم والعصر وشخوص الحكم في البلدان العربية (من عسكريين الى حزبيين الى عشائريين الى طائفيين) إلا ان عقدة الرئيس العربي الجمهوري هي (البقاء في الحكم مدى الحياة) مازالت ملازمة نزعته الفردية وعقليته الجاهلية وثقافته الابتدائية ونظريته الأحادية، أليست هذه فضيحة تخجل منها الأجيال العربية الحالية والمقبلة؟

إن سياق الحديث يلزمني ان اشير الى الحراك الاجتماعي Social mobility الذي يتحرك في مدارات الهرم الاجتماعي إذ هناك نوعان من الحراك، الأول يُعرف بـ"الحراك الافقي" Vertical mobility، الذي يعني انتقال الفرد من مكانة اجتماعية الى أخرى تقع على المستوى نفسه، بمعنى المكانة الاجتماعية تكون موروثة، لا مكتسبة، يرثها الفرد من ابيه وجده. أي ابن الفلاح يصبح فلاحاً حتى لو امتلك مهارة غير الفلاحة وابن الاقطاعي يصبح اقطاعياً حتى لو يمتلك مهارة فنية، مثل هذا الحراك يسود المجتمعات الريفية والمحافظة والتقليدية. ثم هناك الحراك العمودي Horizontal

mobility، الذي يسود المجتمعات الحضرية والصناعية يرتقي فيها الفرد من مكانة اجتماعية الى أخرى أعلى منها استناداً الى مؤهلاته العلمية وخبراته المهنية التي يكتسبها عن طريق المثابرة والاجتهاد، وليس عن طريق الوراثة فابن الفرح قد يصبح طبيباً أو مهندساً، وقد تكون مكانته هابطة من الأعلى الى الأسفل، أي ابن الطبيب يكون عاملاً لكن في المجتمع العربي الذي يحكمه رؤساء جمهوريات مدى الحياة يكون الحراك الاجتماعي على التدرج الاجتماعي على نحو "تنططي" Jumps mobility لا يرتبط بالوراثة ولا الاكتساب، بل الاغتصاب القسري للحكم والاستحواذ على السلطة لذلك نجد رؤساء جمهوريات مدى الحياة يكونون من ذوي خلفية فلاحية أو عسكرية أو عمالية وعن طريق الاغتصاب (انقلاب أو مؤامرة أو اغتيال) يصبح رئيساً للجمهورية.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، عندما يغتصب المغامر السلطة ويستحوذ عليها يدلف الى الاعتماد على افراد اسرته وعشيرته والموالين له من العسكر ويؤسس حزباً سياسياً شكلياً داعماً لحكمه المتفرد، بتعبير آخر يسير على نفس خطى ومراحل الرئيس الذي انقلب عليه وحلَّ محلّه بغباء الساذج.

حريًّ بنا أن نشير الى أن جميع رؤساء جمهوريات مدى الحياة لم يبقوا رؤساء مدى حياتهم، بل ينتهون بانقلاب عليهم أو باغتيالهم ليحل محلهم رؤساء آخرون يطمحون بالطمع نفسه ويعززون حكمهم بالخطوات التحصينية العسكرية والأمنية والاستخباراتية نفسها وينتهون بالنهاية نفسها التي انتهى بها سابقوهم وهكذا فأنها حلقة مفرغة عند هؤلاء الرؤساء مدى الحياة.

الملفت للانتباه السمة البارزة عند شخوص هؤلاء الرؤساء انهم محدودو الذكاء، ومن المغامرين والمدفوعين بدافع التسلط الفوقي والقيادة المتفردة، لا يملكون خططاً استراتيجية لحكم بلادهم، لا يعرفون أصول إدارة المؤسسات الرسمية فيديرونها بعقولهم العرفية (غير الرشيدة، بل من خلال المعرفة الشلليّة)، لا يشعرون بالأمن مطلقاً لأنهم اغتصبوا حقوق المواطنين ولا يقدرون

تحقيق الأمان في البلاد فيكونون شكاكين بأقرب الناس منهم ومن حولهم يخشون الزوال من الحكم لكنهم يتزيون بالزي الملكي ويتصرفون بالتصرف القيصري ويتحصنون بالقلاع السرية ويتسلحون بالأسلحة الالكترونية والجاسوسية المتشابكة.

انهم نموذج هزلي للفضيحة المخجلة التي يستنكف منها الجيل العربي المقبل لأنه لا يمثل رؤساء لخير أمة أُخرجت الى العالم ولم يعكسوا المبادئ الإنسانية للدين الإسلامي الحنيف ولا الشهامة العربية النزيهة، ولأنهم مسببو التخلف والمعضلات الاجتماعية التي أعاقت التقدم والتمدن للمجتمع العربي. لقد أظهرت مصر وتونس وسوريا انماطاً متشابهة تقريباً في حركتها نحو الأنظمة الرئاسية على الطراز الملكي، وذلك في سنوات ما بعد استقلالها. كوّنت الدول الثلاث رئاسات مركزية قوية تستند الى مؤسسات، مثل الحزب الحاكم في تونس وهي مؤسسات تكونت قبل الاستقلال وجزئياً نتيجة إما لثورة سياسية وإما لسلسة من الاحداث الثورية الهادفة الى إزالة ما كان يعدّ من العقبات الأخيرة في طريق ترسيخ السيادة الوطنية الكاملة. نلاحظ كذلك أن على النظام تحوّل الحفاظ الى أمرٍ أساسي وملزم في كل دولة من تلك الدول، وأدى ذلك الى تكوين أجهزة متعددة وجيش لا يتدخل في السياسة وذلك بعد سلسلة من التجارب استندت شرعية النظام في هذا الوقت الى برامج التحديث والتنمية، التي ترافقت مع صيغ متعددة من الترتيبات الانتخابية المصممة لإعطاء مظهر من النظام الجمهوري الشرعي الجديد الذي يستند الى إرادة الشعب.

أما أنظمة الإدارة الاقتصادية فقد كانت متركزة، في البداية، بأيدي الدولة بحيث لم تترك سوى مجال ضئيل للتعاون مع ما كان يعدّ البرجوازية الرأسمالية المستهترة اجتماعياً وذات الميول الأجنبية. لكن تبين، في ذلك الوقت، أن قطاع الدولة عاجز عن خلق ما يكفي من الموارد لتمويل ذاته، لذلك سعت الأنظمة إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالتشارك مع عدد قليل من رجال الاعمال المحليين، من الذين توصلوا الى الحصول على عقود حكومية تتعلق بجميع المشاريع الاقتصادية التابعة للدولة، وذلك، منذ الثمانينيات

من القرن العشرين وما بعدها. ظهرت نتيجة ذلك مجموعة صغيرة من الاعوان الذين ساعدت ثرواتهم على تمويل نخبة جديدة تتألف من افراد معينين من الأسرة الحاكمة ومن الضباط العسكريين والمسؤولين الأمنيين وكبار البيروقراطيين والموالين من الحزب الحاكم وهم يتحدون جميعاً في دفاعهم عن النظام وعن امتيازاتهم وأوضاعهم الراهنة. [أوين. 2014. ص. ص. 85 – 86]

لا أريد أن ابرح هذا الموضوع مالم أبلغ مرادي في استخلاص ما جاء به "أوين" من عرض وتحليل في كتابه عن "حكام العرب" الذي أكد ما شرحناه عن التدرج الاجتماعي (الهرم الاجتماعي)، الذي بناه رؤساء جمهوريات مدى الحياة في المجتمعات العربية. أنه تدرج يسيء الوظائف الاجتماعية لأنساق البناء الاجتماعية ويعرقلها، أي عمل "اعتلال اجتماعي Social Dysfunction" الذي يعني إعاقة أو تعطيل نشاط اجتماعي لمؤسسة من مؤسسات النسق عند إعاقة وظيفتها المتخصصة بها والتي سببت تعطيلاً اخر مرتبطاً بها. فما فعله هؤلاء الرؤساء في انساق البناء الاجتماعي المتعددة والمتنوعة (سياسي، اقتصادي، عسكري، أمني، ثقافي، قضائي، تربوي، صناعي) هو تعطيل لوظائفها المتخصصة من خلال تنصيب افراد أسرهم واعوانهم من العسكريين والأمنيين والحزبيين ممن ليست لديهم خبرة وأهلية فيها لكي يكونوا منفذين لأوامرهم ولسياستهم وليس لتنمية وظائف الانساق التي نصّبوا عليها وتطويرها. وكان هذا الاعتلال الوظيفي أحد أبرز الفضائح التي اقترفها الرؤساء الغاصبون للحكم والسلطة فكانوا مخربين وليسوا بناة لأنساق البناء الاجتماعي، ومستهترون وليسوا مسؤولين في إدارة البلد، جردوا الهوية الوطنية للأفراد من مستلزمات الوطنية لكي يحولوهم الى الموالاة لهم (أي للرؤساء) وليس للوطن فكان مصير هؤلاء الرؤساء أن يزيلهم امثالهم الباحثون عن الرئاسة مدى الحياة فبقي المجتمع العربي معتلاً بنائياً ومعطلاً في وظائف انساقه فأعاقوا بذلك تقدم المجتمع وتطوره علمياً وتقنياً واجتماعياً، بل وحتى دينياً. هذا الدمار البنائي كله للمجتمع كان بسبب نزعة هؤلاء المغامرين المارقين نحو الحكم والسلطة الفردية. انها فضيحة جسيمة ومستديمة أضحت

تمثل ظاهرة اجتماعية متكلسةSocial Phenomenon وليست مشكلة اجتماعية طارئة لأنها استمرت، منذ العام 1950 وإلى الأن (2016). للمزيد من المعلومات المفصلة عن موضوع رؤساء جمهوريات مدى الحياة راجعوا اصداراتنا في العام 2013 مؤلف بعنوان "علم اجتماع الثورة" دار وائل – عمان الذي تناول بالتفصيل حياة رئاسة هؤلاء الرؤساء العرب، كذلك مؤلفنا الموسوم "المعضلة العراقية" العام 2014 عن دار الشروق – عمان، ومؤلفنا "نخب العراق الحاكمة" دار الشروق – عمان 2015 اللذين تناولا هذه الفضيحة، بنحو دقيق ومفصل، في العراق فقط.

إذن، يمكن القول إن الفضيحة لا تأخذ نمطاً واحداً في الأحوال والأزمان كلها، إذ تارة تأخذ نمط المشكلة الاجتماعية إذا كانت ظرفية وتؤثر على شريحة اجتماعية صغيرة الحجم ثم تزول، وتارة أخرى تأخذ نمط الظاهرة الاجتماعية إذا كانت مستديمة ومتكررة تحدث في مجتمعات عربية على الرغم من اختلاف حجومها واقتصادها ونمط عيشها يحاكي رؤساؤها بعضهم بعضاً في اساليبها من دون تعديل أو أخذ دروس وعظات من الرؤساء الذين سبقوهم ووقعوا في فخ رئاسة مدى الحياة.

6/ ر- رباعية الحقل المستحدث

بعد الانتهاء من عرض مواضيع مكونات الحقل المستحدث وعناصره، يتوجب علينا تحديد اركانه الأربعة، التي بنينا عليها فصوله الستة وسمينا هذه الأركان بـ(الرباعيات)، وهي (الفضيحة، المفضوح، الضحية والفاضح) ولكي نمهد الطريق للباحثين المنجذبين إليه من خلال الخصائص السماتية لكل من هذه الركائز، التي سلطنا الضياء عليها، لتمسي روافد متدفقة تروي تربته وبذوره لتجني ثماره الأجيال المقبلة من الباحثين الاجتماعيين اللوذعيين المهتمين بمواضيع التغيير الاجتماعي وعواقبه المؤثرة على حياة الناس (سواء كانت السلبية منها أم الإيجابية)، والمتتبعين الأفعال المتستر عليها من رموز

المجتمع والحكومات والمنظمات الدولية وكل من يسيء الحياة الاجتماعية للفئات الفقيرة وفاقدة النفوذ ويفسدها، وعند ممارسة الباحثين الاجتماعيين مهمتهم البحثية يضحون العيون الراصدة والساهرة على سعادة الناس وصلاحهم، راصدة لكل فعل متستر عليه من علية المجتمع وساهرة على أمانتهم الموضوعية في استقصاء الحقائق من أجل صلاح المجتمع وفلاحه ليس إلا اسوةً بزملائهم علماء الاجرام والاجتماع السياسي.

أ – ابدأ حديثي عن الركن الأول المتمثل في "الفضيحة"، التي تعني:

1 – صدى داوٍ عن الانحراف المعياري في وجود حالة باثولوجية (مرضية) معيبة على النظام بسبب ممارستها من بعض رموز النخبة الحاكمة أو مشاهير المجتمع (في الرياضة والفن والتجارة والسياسة) التي تتحول فيما بعد الى وصمة مدانة تمسي، فيما بعد، ممثلة للتغذية الراجعة للإصلاح والتقويم.

2 – لأنها فعل اجتماعي منافي للأخلاق ومجافي للأعراف ومخترق لأحد القواعد القانونية، دافعها وهدفها الاستحواذ على المال العام أو الخاص او الاغتصاب الجنسي. انه عمل قصدي وليس عفوياً.

3 – وإزاء ذلك فهي فعل يتستر عليه فاعله الجاني بعمد وقصد لأنه منافي ومجافي ومعادي للمصلحة العامة والقواعد القانونية.

4 – فلا جرم من عدها جريمة المسؤولين واستهتار المشاهير وغرور النخبة وانحراف القادة عن قيادتهم.

5 – موضوعها وهدفها يكون مالياً أو جنسياً أو اشتهارياً.

6 – كلما كانت الفضيحة أكثر سخونةً وملتصقة بشخص ذا كعب عالٍ أو موقع مرموق، تعّمق واندفع في مروقه للقواعد القانونية وتوسعت وتفاقمت في انتشارها بين الناس والعكس صحيح.

7 – يكون انتشار الفضيحة السيئة قبل الجيدة بين الناس لأنهم يميلون الى سماع الفضائح أكثر من سماعهم للحقائق بسبب حبهم لكشف المستور وتغيير نظرتهم لمحور الفضيحة ومن حوله ويجنحون الى اكسائها ببعض الإضافات والمبالغات والاسقاطات الشخصية عليها لتكسبهم شعوراً بالتفوق على الغير عند ذلك تضحى (الفضيحة) مزعزعة لثقتهم واحترامهم للمفضوح على ما تستر على فعله الشائن والبائن.

8 – أما أوجهها فهي ما يأتي:

أ – التستر على المخالفات القانونية.

ب – اضعاف الرقابة الحكومية على الفساد الممارس.

ت – الاستيلاء على المال العام.

ث – مخالفة القوانين المرعية.

ج – تهريب الأموال والوثائق والسجناء السياسيين والإرهابيين.

ح – إبقاء الدولة تحت رحمة الدول الرأسمالية وسيطرتها.

خ – الخيانة الزوجية.

د – تزوير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والبلدية.

ذ – تمويل المشاريع الخاصة من المشاريع العامة.

9 – أسهمت الابتكارات التقنية الحديثة (النت والفديو والاقمار الصناعية والمحمول) في التشهير بها.

10 – تلتهم نيران الفضيحة كل من يتلاعب بمسؤوليته الدورية والموقعية، بغض النظر عن علوها وسموها ونجوميتها وشهرتها، إذ تسبب الإطاحة به وعزله ووصمه بوصمة الفضيحة، لذا يمكن القول عنها

11 – إنها غرامة جزائية مكلفة معنوياً أكثر من كلفتها المادية وعادةً تكون النساء أكثر من الرجال عرضةً لعواقب الفضيحة لأنها أكثر التزاماً بالضوابط الاجتماعية، لكنها (الفضيحة) تجول عكساً مع تقدم عمر الفرد.

12 – مع ذلك فأنها تعد وتتفرخ عند وبعد كل تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي.

13 – وعلى الرغم من سلبياتها إلا انها تشبه الفلتر (المصفاة) أو الغربال الذي ينقي المادة من الأجزاء الغريبة والشاذة الكائنة في الوسط الاجتماعي أو في قيادته أو من المسؤولين عن ادارته وإزاء ذلك تكون وظائفها الاجتماعية الإيجابية واضحة في:

أ – تحفيز المجتمع على استئصال المفسدين واجتثاثهم.

ب – استصلاح ما هو فاسد.

ت – الذهاب الى مرحلة مكثرة في مراقبتها ومحاسبتها ومعاقبتها للمتسترين على افعالهم الشائنة في الكذب والخداع والاضرار بالمجتمع، بمعنى آخر انها أحد آليات الضبط الاجتماعي.

ب – بعد أن حددنا فاعلية الفضيحة في المجتمع ننتقل، بعد ذلك، الى **الركن الثاني** في هذا العلم المستحدث وهو **"المفضوح"** الذي يشمل دولاً عظمى في قوتها وتقدمها وثروتها ومنظمات عالمية، مثل الأمم المتحدة واليونسكو واليونيسيف والفاو وأياتا وكبار رجال الدين ورؤساء الجمهوريات والوزراء ومشاهير العالم في الصناعة الدولية، مثل مصانع سيارة فوكس واجن ونجوم كرة القدم والفيفا ومشاهير الفن والسينما والحزب السياسي ورجال الأمن والجمارك وأجهزة الاستخبارات أي رموز المجتمع ومادته ومديروه. أقول المفضوح ينحصر في دائرة المالك للنفوذ والقوة والثروة المتحكم بفاقدي المال والنفوذ. بتعبير آخر القوي وليس الضعيف من يستخدم قوته في امتصاص واستحواذ مالم يكن قادراً الحصول عليه قبل صعوده للموقع المتنفذ والغنى

واستدراجه واغتصابه، وذلك راجع الى استغلاله لصلاحيات نفوذه وتسخير الأدنى منه لخدمة اغراضه واشباع غرائزه إذ تتكشف نزعاته الغرائزية، التي كان يخفيها تحت الاغطية الرسمية والعلاقات المجهولة مع الآخرين ويتسلح بالحماية الموقعية الأمر الذي اعمى بصيرته فيندفع نحو سلوك الاغتصاب أو الاستحواذ أو التزوير او الافساد وهذا لا يتم اخفاءه على الناس كلهم وطوال الوقت، بل تفوح رائحته وتتجلى خروقاته بعد حين من الزمن من ضحاياه الذين اغتصب حقوقهم وأموالهم ولأن حركة تغير المجتمع لا تقف في مرحلة واحدة، بل تستمر في تقدمها فتكشف زيف المرحلة التي سبقتها وسلبياتها، وهذا مالا يعلم به المفضوح لأنه يظن أن المجتمع سيبقى مستقراً وراكداً لا يتحول الى مراحل أخرى وتبرز شخوص ثانية لا تمارس سلوكه المنحرف والخارج عن القانون نفسه.

بشيء من التفصيل، حريً بنا أن نشير الى بعض من سماته الشخصية التي تعرفنا على نمطية تفكيره وسلوكه الداعم لخرقه للقواعد القانونية، مثل ذرائعي المنطق المتفلسف والمنمق في تمويه ما تم كشفه من سلوكه المتستر عليه. بمعنى أنه مخادع ومكار فضلاً عن كونه ادعائياً في أقواله المثالية وتصريحاته الشفافة وتصرفه الظاهري المراعي، وهذا يعني انه ذاتي التفاعل والتعامل مع الآخرين مركزاً على شخصه ومصلحته ومنفعته بالدرجة الأساس مما يجعله مسوغاً لأفعاله المفضوحة معبراً عن عدم واقعيته وصراحته، بل مراوغاً ومتثعلباً مستخدماً مقامه الرسمي وصلاحياته الواسعة الموقعية في تغطية فعله المخترق او المتجافي او المنافي للقانون المرعي أو للضوابط العرفية، لا يتورع في افتعال احداث مثيرة لكي يغطي أو يطمس ما اقترفه أو تورط به في فضيحته الأولى. بمعنى أنه يختلق فضيحة متعمدة لكي يجعل من فضيحته الأولى طي النسيان.

إذن، يمكن القول عن المفضوح إنه مغامر مدفوع بمعاناته الصادرة من شعوره بنقص في تكوين شخصيته التي تطبع بها في تنشئته الأسرية، مثل الحرمان العاطفي والمادي أو التفكك الأسري أو التعصب الضدي أو التميز

العرقي أو الديني في مجتمعه من اغلبيته. ذلك كله يبلور عنده تغلب المعايير المادية على المعنوية والدينية والأخلاقية وتدفعه ايضاً لاغتصاب حقوق الغير وتجعله كذلك منبهراً بالشهرة والاضواء الإعلامية وتوهجها وسرقة عدسات التصوير، فيمسي، بدوره، مغروراً بشخصه وموقعه ظاناً أن حصانته الرسمية سوف تقيه الى الأبد من رصد الفاضحين وتقلب معايير الزمن.

لكن بعد تكشف امره الوسائل الافضاحية يوصم بوصمة الخزي والعار وعدم الأمانة وتدنيس شرف المهنة والحياة الطبيعية، عندها، يشعر بدونيته الفعلية فيهوي في مطب الإدمان على المسكرات والمخدرات مخففاً بذلك من قساوة التشهير به من وسطه الاجتماعي والرسمي والأسري والإعلامي عندها يدرك ان الجزاء المعنوي أقسى وأشد واغلظ وقعاً من الجزاء المادي (السجن أو الغرامة المالية أو الطرد من الوظيفة او الطلاق).

علاوة على ما تقدم وما ذكرناه من سماته الشخصية نقول إن سلوكه الشائن والبائن والمفضوح لا يمارس بالعلن والجهر، بل بالسر والتكتم والتستر عليه خوفاً من الفضيحة ليقينه أن ما يمارسه مخالف ومجافي ومتنافر مع القواعد القانونية. مع ذلك فأن هناك أفعالاً علنية تمارس أمام الجميع لا يتم التستر عليها لأن المجتمع لا يعدّها مخالفة للقواعد القانونية، بل جزءاً من اعرافه الاجتماعية أو انها أفعال شخصية محلية لكنها تعدّ أفعالاً مفضوحة في مجتمعات أخرى وفي مراحل زمنية لاحقة.

ت – الضحية: طالما أن هناك اختراقاً قانونياً أو تنافياً مع الأعراف الاجتماعية او تجافياً مع الأنماط السلوكية السوية من الفرد او الحزب السياسي او الجماعة الدينية او الفرق الرياضية او نجوم المجتمع ومشاهيره او الحكومة أو الأمم المتحدة ومنظماتها أو الأجهزة الاستخباراتية، فإن ذلك يعني إن هناك ضحية لهذا الفعل الاختراقي، المتنافي، المتجافي وهي على أنواع، منها ما هي فردية أو جماعية أو مجتمعية بدءاً بالطفل المُغرر به الذي يغتصبه رجل دين، مروراً بالبنت التي يستدرجها ويُغرر بها مسؤول رفيع المستوى أو نجم

مشهور، وصولاً الى المجتمع برمته الذي يكون ضحية غزو واحتلال اجنبيين طامعين ترتكبه دولة عظمى، مثل أمريكا في غزوها للعراق ونهب ثروته واغتصاب حقوق شعب واستبعاده تحت ذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل وتعامله مع الإرهاب، فضلاً عن ابتزاز الأمم المتحدة لثروته الهائلة. باختصار شديد لا يقتصر نوع الضحية (المجني عليها من الجاني) على المفضوح نفسه (الذي يكون هو الجاني والمجني عليه معاً)، بل أن هناك مجنياً عليه من نوع آخر استخدمه المفضوح في فضيحته كمادة أساس في فعله الشنيع، مثل الطفل والبنت والفرق الرياضية والحزب السياسي وطلبة الدراسات العليا والعامة من الناس والفقراء والعاطلين عن العمل والمهجرين واللاجئين وسواهم.

ث – بعد ذلك ادلف الى مدار ركن **"الفاضح"**، الذي يبرز، بنحو واضح، في المجتمعات الديمقراطية والحرة والمفتوحة، أكثر بكثير، من المجتمعات التقليدية والمحافظة وذات النظام الشمولي (الحزب الواحد والحاكم الأوحد) وذلك بسبب وجود إعلام حُر وصحافة حرّة وأقلام جريئة وواعية ومعارضة راصدة للحق العام ومؤمنة بالحقوق الوطنية يغلب عليها الحس الإنساني والنزعة الإصلاحية لما هو فاسد في المؤسسات الرسمية لحماية المستهلك والمواطن، مثل العيون الإعلامية، وبالذات السلطة الرابعة والمحامين ورجال الشرطة والقضاء ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب الوطنية الواعية ومنظمات دولية ذات شأن عالٍ ووكالات الانباء الدولية وشبكات الانترنت والمنظمات غير الحكومية وهيئة الإذاعة البريطانية والكتاب الاحرار ممن يهمهم الرأي العام والمصلحة العامة والحياة الديمقراطية والمواطن العادي.

وإزاء هذه المسؤولية الموضوعية لهؤلاء يتوجب ويتطلب من الباحثين الاجتماعيين الواعين ان يتناولوا الأفعال التي يتستر عليها علية المجتمع وإماطة الستار عنها وجعلها مادة بحثية ناقدة ومصلحة للحياة الاجتماعية السوية وعدم اغفالها أو التغاضي عنها، عندها، يرتقي علم الاجتماع من المستوى الوصفي والسردي الى المستوى الكشفي والنقدي والاصلاحي، وهذا، بدوره، يدفع عجلة

علم الاجتماع الى التقدم الى أمام وعدم ابقائه في حقوله الكلاسيكية يدور في دائرة مغلقة لأن علم الاجتماع مرآة حركة المجتمع وتطوره.

المراجع العربية

1 – أبو شامة، عباس. 2004. "جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض.

2 – العمر، معن خليل. 1992. "البناء الاجتماعي". دار الشروق – عمان.

3 – العمر، معن خليل. 2006. "الضبط الاجتماعي". دار الشروق – عمان.

4 – الكبيسي. عامر. 1999. "الفساد الإداري". المجلة العربية للإدارة، العدد الأول – حزيران.

5 – الأعرجي، عاصم. 1995. "دراسات معاصرة في التطوير الإداري". دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان.

6 – الراهون، محمد حافظ. 2002. "مكافحة الفساد". مجلة كلية الدراسات العليا بأكاديمية مبارك – العدد الخامس – مصر.

7 – اليوسف، يوسف خليفة. 2002. "الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30 جامعة الكويت.

8 – المتوخي، عباس سلمان. 2001. "التزوير والانتحال في المخطوطات العربية". أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض.

9 – بن علي، زياد عربية. 2002. "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية". مجلة الأمن القومي، كلية الشرطة دبي. العدد -1 – السنة .10

10 – فرج، محمد عبد اللطيف. 1997. "تزوير بطاقات الدفع الالكترونية في التشريعات المقارنة". مجلة مركز البحوث الشرطة – القاهرة.

11 – هاليداي، فريد. 2010. "100 وهم حول الشرق الأوسط" ترجمة حسام عيتاني، دار الساقي – بيروت.

12 – مركز الدراسات والنشر. 2011. "اسرار ويكيليكس" أكبر فضائح عبر العالم، دار المؤلف، بيروت.

13 – صالح، عبد الرحمن نائل. 1996. "الوجيز في الجرائم الواقعة على الأموال". دار الفكر – عمان.

14 – وزير، عبد العظيم مرسي. 1983. "جرائم الأموال". دار النهضة العربية – مصر.

15 – أوين، رودجر. 2014. "الحكام العرب" ترجمة سعيد محمد الحسينة. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر – بيروت.

المراجع الإنجليزية

1 – Ackerman, Susan Rose. 1978 "Corruption". Academic press, New York.

2 – Blumer, Herbert.1976 "Sociological Implication if the thought of G. H. Mead" Walter Wallace (ed.) Sociological theory Mldine pub. Co. Chicago

3 – Biddings, Lois 1995 "Female Circumcision law and Body politics" (eds.) Bridgeman Jo. Millns Susan Dartmenth pull.co.Lim. Sydney

4 – Cont, Jon 1995 "Sexual abuse of children". Hampton Robert and etal. (eds.) family violence, Sage pub. Co. New York

5 – Elliott, Mobel and Merrill, Francess 1961 "Social Disorganization" Harper and Brothers pub. New York

6 – Haskell, Martin and Yablonsky, Lewis 1974 "Criminology" Rand McNally Collage pub. Chicago

7 – Heywood, Andrew 1999 "Political Theory" Palgrare. New York

8 – Kendall, Diana 2010 "Social problems" Ally and Bacom pearson. New York

9 – Mawby, R. t and Gill, M. L 1989 "Crime Victims" Tavistock pub. London

10 – Naim, Morises 2013 "The end of power" Basic Book, New York.

11 – Olsen, Marven 1968 "The process of social organization" Holt Renehart and winsten. New York.

12 – Perry, John Peter 1997 "Political corruption and political Geography" Ash gate Sydney.

13 – Roucek , Joseph 1980 "The concept of social control in American Sociology" (ed.) Joseph Roucek, Social control, Greenwood press. New York.

14 – Severin, Werner and Tankard, James 2001 "Communication Theories" Longman pub. New York.

15 – William and others 1977 "The research craft" little Brow co. New

المراجع الالكترونية

1 – www.annahar.com

2 – https://drsabrikhalil.wordpress.com

3 – www.bledna.com

4 – alalemya.com

5 – goloy.com

6 – archive.aawsat.com

7 – www.mbc.net

8 – www.youm7.com

9 – www.okaz.com.sa

10 – www.goodreads.com

11 – www.hespress.com

12 – mourassiloun.com

13 – www.sudaress.com

14 – www.dw.com

15 – www.moqatel.com

16 – https://ar.wikipedia.org

17 – https://ar-ar.facebook.com

18 – elaph.com

19 – https://ar.wikipedia.org

20 – www.pheladelphianews.com

21 – www.maghress.com

22 – https://ar.wikipedia.com

23 – alsulta-alrabi3a.com

24 – https://ar.wikipedia.com

25 – https://ar.wikipedia.com

26 – https://ar.wikipedia.com

27 – https://www.al-moharer.net

36– www.elbadil.com

37– www.startimes.com

38– www.articles.islamweb.net

39– www.alrakoba.net

40– www.almesry.com

41– alquds.co.uk

42– www.aljazeera.net

43– elmarada.org

44– klmty.net

45– www.france24.com

46– www.noonpost.net

47– www.motorshow.me

48– www.thirdpower.org

صدر للمؤلف الكتب الآتية:

تتوزع إصدارات المؤلف على المجموعات الآتية:

1 – المجموعة النقدية، التي برزت في مؤلفه "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر" 1982.

2 – المجموعة التنظيرية، التي ضمت المؤلف الموسوم "نظريات اجتماعية معاصرة" 1997 ط1، و2004 ط2، و2015 ط3. ومؤلف "الفكر الاجتماعي" 1985.

3 – المجموعة المنهجية، التي ضمت المؤلف "الموضوعية والتحليل البحث الاجتماعي" 1983، وفي مؤلف "مناهج البحث في علم الاجتماع" 1995 ط1، و1997 ط2، وفي مؤلف "علم الاجتماع التطبيقي" 2006، وفي مؤلف "البحوث التطبيقية في علم الاجتماع" 2015.

4 – مجموعة المجتمع العربي، التي نُشر فيها المؤلفات الآتية:

1 – "نحو علم اجتماع عربي" 1984 ط1، و1991 ط2.

2 – "نحو نظرية عربية في علم الاجتماع" 1985 ط1، و1991 ط2.

3 – "مجتمع الإمارات العربية والمفاعيل العملاقة" .1999

4 – "المجتمع العُماني" .2014

5 – "ثورات الربيع العربي تحت عنوان علم اجتماع الثورة" .2013

5 – مجموعة المجتمع العراقي، التي تضمنت مؤلف "صراع ادوار الأم الموظفة في العراق" ،1977 و" تأثير الجامعات العراقية في التغيير العراقي" 1976. و"رواد علم الاجتماع في العراق" 1990، و"المعضلة العراقية" 2014، و"نخب العراق الحاكمة" 2015، و" نكبة المجتمع العراقي" تحت الطبع 2016

6 – المجموعة الحقلية، التي شملت المؤلفات الآتية:

1 – "المدخل الى علم الاجتماع" 1981

2 – "البناء الاجتماعي" 1991 ط1، و1993 ط2، و2001 ط3

3 – "علم اجتماع الأسرة" 1994 ط1، و1999 ط2

4 – "علم المشكلات الاجتماعية" 1997

5 – "علم اجتماع الفن" 2000

6 – "التغيير الاجتماعي" 2004

7 – "التفكك الاجتماعي" 2003

8 – "الضبط الاجتماعي" 2005

9 – "الحركات الاجتماعية" 2010

10 – "علم اجتماع المثقفين" 2008

11 – "علم اجتماع الجندر" 2014

12 – "علم الاجتماع الديني" 2015

13 – "حقول مستحدثة في علم الاجتماع" 2016 تحت الطبع

7 – المجموعة الإجرامية، التي تضمنت المؤلفات الآتية، "جرائم الاحتيال" 2005، و"علم اجتماع الانحراف" 2009، و"جرائم مستحدثة" 2012، و"الرعاية اللاحقة " 2006، و"الجريمة المنظمة والإرهاب" 2013

8 – مجموعة المستحدثات، التي تفرد في تناولها مثل "ثنائيات علم الاجتماع" 2001، و"علم ضحايا الإجرام" 2008، و"علم اجتماع العنف" 2010، ومؤلف "قضايا اجتماعية معاصرة" 2001، و"علم اجتماع الديمقراطية" 2015



علم اجتماع
الفضائح

عادة ما يدرس علم الاجتماع جرائم وجنوح وانحراف الأحداث والبالغين من ابناء الطبقة الفقيرة والعاطلين عن العمل وابناء الأسر المفككة، لكنه يدرس بشكل ثانوي جرائم ذوي الياقات البيضاء ونادراً جداً ما يدرس جرائم كبار المسئولين من أصحاب القرارات العليا وساسة الأنظمة السياسية وانحرافات رجال الدين ومشاهير الرياضة وذلك لصعوبة الوصول اليهم واخذ المعلومات منهم او الافصاح عنها من قبلهم. فأصبحت هذه التجاوزات على المصلحة العامة وخروقهم للقواعد القانونية واستغلالهم لسلطة المواقع التي يشغلونها غائبة عن أدبيات علم الاجتماع.

يتضمن هذا المؤلف ستة فصول. يتناول الأول المدخل الى علم اجتماع الفضائح ويتساءل الثاني عن امكانية تشكيل الفضيحة للمشكلة الاجتماعية، في حين اخذ الثالث مساحة الثقافة الاجتماعية للفضيحة وحاول الرابع الاجابة على السؤال الذي مفاده على ماذا يتم التستر عليه؟ اما الخامس فقد طرح ستة نماذج من الفضائح أطلق عليها بفضائح جيت. أخيراً عرض السادس فضائح قام بها كبار المسئولين في المجتمع.

ISBN 9957-00-662-2



دار الشروق للنشر والتوزيع
عمان-الأردن / رام الله - فلسطين

علم اجتماع الفضائح
الأستاذ الدكتور معن خليل العمر